



جامعة باتنة 01
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



مقاربات السياسة الخارجية بين
الهيمنة والتعددية: دراسة
لحالات: ألمانيا، الصين وروسيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية:
تخص العلاقات الدولية

إشراف:

إعداد:

الطالب الباحث: مصطفى بوصبوعه الأستاذ الدكتور / عبد الناصر جندلي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصية	الصفة
عبد الحق زغدار	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
نسيمة طويل	أستاذة التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
محمد الطاهر عديلة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
عادل عباسي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة عنابة	عضوا مناقشا
إسماعيل كرازدي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية
2018-2019

الإهداء

إلى أبي عليه شآبيب رحمة الله.

إلى أمي.

إلى إخوتي.

إلى أصدقائي وزملائي.

إلى كل مناضل في سبيل العلم.

الشكر

لأن شكر الناس من تمام شكر الله، فإنني أتوجه بالشكر
الجزيل إلى الأستاذ الدكتور عبد الناصر جندلي، الذي
وافق مشكورا على تأطير هذا العمل فكان نعم الناصح
والمعين.
كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم
مناقشة هذا العمل.

ملخص:

يعتبر سؤال التعددية والهيمنة من بين أهم الأسئلة التي طرحت في حقل العلاقات الدولية، والذي بات يطرح في حقل السياسة الخارجية كحقل فرعي. في هذا الإطار، تصبو هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية: هل يعتمد التفسير والتنبؤ بالسياسات الخارجية الألمانية والصينية والروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة على مقارنة نظرية واحدة مهيمنة أم على منظور تعددي متكامل؟ وذلك من خلال دراسة حالات كل من ألمانيا، الصين وروسيا. هذه الدول على اختلاف موقعها في سلم النظام الدولي واختلاف أنظمتها السياسية وانتماءاتها الثقافية والحضارية. تتفق من حيث خضوعها لتحولات كبيرة يمكن وصفها بالجدرية بعد نهاية الحرب الباردة خاصة في الحالتين الألمانية والروسية، وتتفق من حيث توصيفها من قبل الواقعيين الهجوميين بالدول غير الراضية عن الوضع القائم.

إن الإجابة عن سؤال التعددية والهيمنة في دراسة الحالة كجزئيات متفرعة عن السؤال الرئيس؛ يحيلنا إلى الإجابة عن سؤال التعددية والهيمنة في الحقل، من خلال الاختبار الجزئي لحالات الدراسة تبين أن اعتماد المقاربات النظرية على متغير تفسيري واحد يقلص من قدرتها التفسيرية والتنبؤية، لهذا خلصت الدراسة إلى ضرورة الجمع الانتقائي التحليل بين العوامل المادية والمعيارية والعوامل الداخلية والخارجية في تفسير مسارات السياسة الخارجية والتنبؤ بها.

غير أن الانحياز المعرفي لنموذج معين للتطور الغائي سواء من ناحية البناء الدولاتي أو تبرير التفوق الحضاري، قد يجعل التعددية تقع في فخ التنوع المفضي في النهاية إلى هيمنة منظورات تعتمد على المركزية الغربية ومركزية الدولة وستفالية المنشأ. لتخطي هذا الانحياز تؤكد الدراسة على ضرورة تجاوز المركزية الغربية و مركزية الدولة الوستفالية ، من خلال مراعاة السياقات الثقافية المنشئة للبنى المعيارية و المادية و الناتجة عن التفاعل بين الفاعل والبنية ، فبنية التفاعل الألماني مع الاتحاد الأوروبي، تختلف من الناحية الثقافية والتاريخية عن بُنى التفاعل الصيني مع آسيا الباسفيك، و التفاعل الروسي مع آسيا الوسطى و القوقاز .

Résumé

La question du pluralisme et de l'hégémonie est considérée comme l'une des questions les plus importantes qui ont été soulevées dans le champ des relations internationales, et qui se pose dans le domaine de la politique étrangère en tant que sous-domaine. Dans ce contexte, cette étude aspire répondre à la question du pluralisme et de l'hégémonie dans le domaine de la politique étrangère, et ce, à travers l'expérimentation de la force explicative et prédictive des approches les plus importantes de la politique étrangère (néo-réalisme, utilitarisme libérale et le constructivisme), et à travers l'étude de cas de l'Allemagne, la Chine et la Russie. Ces pays en, dépit de leur positions différentes dans la hiérarchie internationale et ses différents systèmes politiques et leurs affiliations culturelles et civilisationnelles, s'accordent du fait qu'ils soient soumis à de grands changements pouvant être qualifiés comme radicaux après la fin de la guerre froide, en particulier dans les cas allemand et russe, et s'accordent d'après le réalisme offensif qui les qualifient de pays insatisfaits du statu quo.

La réponse à la question du pluralisme et de l'hégémonie dans l'étude de cas, subdivisée à partir de la question principale, nous amène à répondre à la question du pluralisme et de l'hégémonie sur le terrain. A travers l'expérimentation partielle des études de cas il s'est avéré que les approches théoriques, une fois basées sur une seule variable explicative, cela diminue leur capacité explicative et prédictive. Ainsi, cette étude a conclu que la combinaison sélective d'analyse entre les facteurs matériels et normatifs les facteurs internes et externes dans l'explication et la prévision des trajectoires de la politique étrangère.

Cependant, le biais cognitif savant pour un paradigme particulier de l'évolution téléologique, que cela soit en vue la formation de l'Etat ou pour justifier l'excellence civilisationnelle, peut induire le pluralisme dans le piège de la diversité conduisant à la fin de la domination des perspectives se basant sur la occidentalcentrisme, modèle Westphalien centré sur l'état. Pour surpasser cette partialité, l'étude confirme la nécessité de dépasser la centralité occidentale et la centralité étatique basée sur le modèle Westphalien, à travers la prise en compte considération des contextes culturels qui constituent les structures normatifs, matériel issus de réactions entre l'acteur et la structure, car la réaction de structure allemande avec l'Union Européenne diffère du côté culturel et historique de la réaction des structures chinoises avec l'Asie pacifique, et la réaction russe avec l'Asie central et le Caucase.

Abstract

The question of pluralism and hegemony is among the most important questions raised in the field of international relations, which is being asked in the field of foreign policy as a subfield. In this framework, the study aspires to answer the question of pluralism and hegemony in the field of foreign policy by testing the explanatory and predictive power of the most important foreign policy approaches, (neo-realism, liberalism, and constructivism), by studying the case of Germany, China and Russia. These countries have different positions in the international order and the different political systems and their cultural and civilizational affiliations. They agree in terms of the major transformations they undergo and which can be described as radical ones after the end of the Cold War, especially in the German and Russian cases, and agree on the characterization made by the offensive realism in the States dissatisfied with the status quo.

The answer to the question of pluralism and hegemony in the case study as subdivided from the main question refers to the answer to the question of pluralism and hegemony in the field. Through the partial testing of the case studies, it was found that the adoption of theoretical approaches to one explanatory variable reduces its explanatory and predictive capacity. Therefore, the study's conclusion states the necessity of analytical eclectic between the material and normative factors as well as the internal and external ones in the interpretation of foreign policy paths.

However, the cognitive bias of a certain model of teleological development, either in terms of state formation or justification of cultural superiority, may make pluralism fall into the trap of diversity, leading eventually to the predominance of Western-centric perspectives, and state-centric Westphalian model. In order to overcome this bias, the study emphasizes the necessity of bypassing Western-centric perspectives, and Westphalian-centric state, by taking into account the cultural contexts that create the normative, material structures resulting from the interaction between the doer and the structure. The structure of the German interaction with the EU differs from the cultural and historical aspects of the Asia Pacific, and Russian interaction with Central Asia and the Caucasus.

خطة الدراسة

خطة الأطروحة

الفصل الأول: المقاربات النظرية في السياسة الخارجية

المبحث الأول: تحديد مفهوم مقاربات السياسة الخارجية.

المطلب الأول: الصورة الذاتية لمقاربات تحليل السياسة الخارجية كحقل معرفي.

المطلب الثاني: تعريف السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: مقاربات السياسة الخارجية كبرامج بحثية.

المبحث الثاني: المقاربات الجزئية في السياسة الخارجية

المطلب الأول: مقارنة صنع القرار في السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: المقاربات الإدراكية في تحليل السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: مقارنة السياسة الخارجية المقارنة

المبحث الثالث: المقاربات الكلية في السياسة الخارجية

المطلب الأول: المقاربة الواقعية الجديدة في تحليل السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية النفعية في السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: المقاربة البنائية في السياسة الخارجية.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي منذ تبني العملة الموحدة.

المبحث الأول: أزمة اليورو ومستقبل السياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: الواقعية الجديدة: أزمة اليورو ومستقبل السياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: الليبرالية النفعية والشبكة السياسية المتعلقة بسياساتها تجاه الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: البنائية: تأثيرات أزمة اليورو على الهوية الألمانية.

المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للسياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي خلال أزمة اليورو.

المطلب الأول: التفسير الواقعي الجديد: ألمانيا والهيمنة الاقتصادية على أوروبا.

المطلب الثاني: التفسير الليبرالي النفعي: أزمة اليورو وتعظيم منفعة فواعل الشبكة السياسية.

المطلب الثالث: التفسير البنائي: اليورو كمحفز لأوربة السياسة الخارجية الألماني

المبحث الثالث: أزمة البريكست ومستقبل السياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: السيناريو النيو واقعي: خروج بريطانيا والرجوع إلى المستقبل.

المطلب الثاني: السيناريو الليبرالي النفعي: البريكست ومصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة.

المطلب الثالث: السيناريو البنائي: البريكست واحتمالية التوجه نحو الرايخ الرابع.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسفيك منذ نهاية الحرب الباردة

المبحث الأول: نهاية الحرب الباردة ومستقبل السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الأول: الواقعية الجديدة وتحسن الموقع النسبي للصين

المطلب الثاني: الليبرالية النفعية ومصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة.

المطلب الثالث: البنائية/نهاية الحرب الباردة ومؤشرات التحول الهوياتي في الصين.

المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للسياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسفيك:

المطلب الأول: التفسير الواقعي الجديد /الصين بين البحث عن النفوذ والبحث عن الاستقلالية:

المطلب الثاني: التفسير الليبرالي النفعي/المصالح الاقتصادية كمحرك للسياسة الخارجية الصينية.

المطلب الثالث: التفسير البنائي /هوية الصين في فترة ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الثالث: نهاية قرن الذل والسيناريوهات التنظيرية حول مستقبل السياسة الخارجية الصينية

تجاه آسيا الباسفيك.

المطلب الأول: السيناريو النيو واقعي: الصين والسير نحو الهيمنة الإقليمية في آسيا الباسفيك.

المطلب الثاني: السيناريو الليبرالي النفعي: نهاية قرن الذل ومصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة.

المطلب الثالث: السيناريو البنائي: الصين والرجوع إلى المملكة الوسطى.

الفصل الرابع: السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة.

المبحث الأول: نهاية الحرب الباردة ومستقبل السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الأول: الواقعية الجديدة وتراجع الموقع النسبي لروسيا

المطلب الثاني: الليبرالية النفعية ومصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة.

المطلب الثالث: البنائية/انهيار الاتحاد السوفياتي ومعضلة الهوية في روسيا.

المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للسياسة الخارجية الروسية تجاه القوقاز وآسيا الوسطى:

المطلب الأول: التفسير الواقعي الجديد /روسيا والبحث عن الاستقلالية.

المطلب الثاني: التفسير الليبرالي النفعي/المصالح الاقتصادية للفواعل المجتمعية المهيمنة.

المطلب الثالث: التفسير البنائي /هوية روسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الثالث: نهاية عقد الذل والسيناريوهات التنظيرية حول مستقبل السياسة الخارجية الروسية

تجاه آسيا الوسطى والقوقاز:

المطلب الأول: السيناريو النيو واقعي: روسيا كدولة مهيمنة في آسيا الوسطى والقوقاز.

المطلب الثاني: السيناريو الليبرالي النفعي: التحول في الفواعل المهيمنة على الشبكة السياسية.

المطلب الثالث: السيناريو البنائي: التوجه نحو روسنة دول آسيا الوسطى والقوقاز.

الفصل الخامس: تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

المبحث الأول: تقييم المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لحالات الدراسة.

المطلب الأول: مدى موثوقية الأطروحات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الألمانية.

المطلب الثاني: مدى موثوقية الأطروحات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الصينية.

المطلب الثالث: مدى موثوقية الأطروحات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الروسية.

المبحث الثاني: نقد البناء النظري للمقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية.

المطلب الأول: نقد البناء النظري للمقاربة الواقعية الجديدة.

المطلب الثاني: نقد البناء النظري للمقاربة الليبرالية النفعية.

المطلب الثالث: نقد البناء النظري للمقاربة البنائية.

المبحث الثالث: نحو بناء مقارنة تحليلية انتقائية في السياسة الخارجية.

المطلب الأول: نحو تركيب انتقائي لتفسير السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: نحو تركيب انتقائي للتنبؤ بمستقبل السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: ضرورة تجاوز مركزية الغرب/ الدولة في بناء المقاربة الانتقائية في السياسة الخارجية.

خاتمة.

مقدمة

لم يتأت صقل العُدة النظرية والميدانية للسياسة الخارجية كحقل معرفي إلا عبر الاحتكاك بين الحقول المعرفية، والتي بدأت عبر اعتبار السياسة الخارجية جزءاً من نظريات العلاقات الدولية ثم محاولة الاستقلالية عنها عبر محاولة رسم حدود معرفية تتقاطع ولا تتداخل بالضرورة مع نظريات العلاقات الدولية، لتعقبها مرحلة تنزيل متغيرات نظريات العلاقات الدولية من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي. وأياً كانت تقسيمات المراحل التي قد يخطها الباحثون باختلاف المتغيرات التي يتخذونها، فإن تأثير نظريات العلاقات الدولية على السياسة الخارجية بات واضحاً، فبعد أن حاول منظرو العلاقات الدولية النأي بنظرياتهم عن السياسة الخارجية على اعتبار هذا الحقل حقلاً ينظر إلى تفاعلات وحدات النظام الدولي كأجزاء على عكس العلاقات الدولية التي تنتظر إليها كوحدات كلية وهو فرق دفع كنيث ولتز Kenneth Waltz إلى إدراج مقاربات السياسة الخارجية ضمن المقاربات الاختزالية، ظهر اتجاه متزايد نحو توظيف نظريات العلاقات الدولية في تحليل السياسة الخارجية؛ إذ قام كولين إلمان Colin Elman بصياغة نظرية واقعية جديدة للسياسة الخارجية. كما ظهرت العديد من البرامج البحثية التي اهتمت بصياغة مقاربات للسياسة الخارجية تم استقاؤها من نظريات العلاقات الدولية، مع تسجيل فوارق بينهما. لهذا فإن التطورات التي شهدتها حقل التنظير في العلاقات الدولية أثرت على دراسة وتحليل السياسة الخارجية، من حيث مستويات تحليلها ومناهجها ومقارباتها. إذ أن نفس الإشكاليات المطروحة على مستوى نظريات العلاقات الدولية (المستوى الكلي) تطرح على مستوى مقاربات السياسة الخارجية (المستوى الجزئي)؛ فإشكالية القدرة التنبئية والقدرة التفسيرية للنظرية تطرح على مستوى الحقلين، وكذلك الحال بالنسبة لإشكالية التعددية والهيمنة.

أخذت هذه الإشكالية حيزاً بارزاً في أدبيات نظرية العلاقات الدولية، والتي نوقشت من خلال ربطها بالتاريخ المعرفي للحقل، وذلك بمناقشة الحوارات النظرية الكبرى التي دارت ضمن حقل العلاقات الدولية، وهذا باستخدام المنهج الهيستوغرافي. إن غياب حوارات نظرية مُماثلة في حقل السياسة الخارجية يبرر لجوئنا إلى استخدام دراسات حالات إمبريقية Empirical case studies لدراسة التعددية والهيمنة في حقل السياسة الخارجية، وهذا عن طريق دراسات حالة تهدف إلى اختبار القدرة التنبئية للمقاربات المفسرة للسياسة الخارجية.

1/ أهمية الموضوع:

يكتسي هذا الموضوع أهميته في بعدين: الأول نظري، والثاني عملي. فمن الناحية النظرية؛ فإن حالات الدراسة التي تم اختيارها تمثل اختباراً إمبريقياً للقدرة التفسيرية والتنبئية للمقاربات الكلية في السياسة

الخارجية. ولهذا فهو يوفر مثالا تطبيقيا لتجاوز القصور بين النظرية والممارسة، ويوفر جسرا رابطا بينهما. تكمن أهميته أيضا في كونه يحدد مدى مساهمة هذه الحالات في إغناء هذا الحقل، خاصة وأنا نحاول أن نسقط أطرا ومقاربات نظرية غربية، على واقع غير غربي (الصين/روسيا) في محاولة لتفسير مدى قدرة هذه المقاربات على الانتقال أو الهجرة من سياق ثقافي إلى آخر وتفسيره.

أما من الناحية العملية؛ فإن الأهمية تكمن في العديد من الجوانب؛ فإذا حاولنا أن ننظر إلى حالات الدراسة كل على حدة، نجد أن الحالة الألمانية في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي تمثل نموذجا فريدا. فالتعاون الأوروبي شكل لألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية الحاضنة التي حاولت أن تلجم أي صعود ألماني قد يعيد إنتاج سيناريو الحربين العالميتين الأولى والثانية. كما تكمن أهمية هذه الحالة في كونها تدرس علاقة التأثير والتأثر بين دولة وفاعل فوق قومي هو الاتحاد الأوروبي. وهذه الحالة لا تكمن أهميتها في كون الاتحاد الأوروبي أنجح عملية تكاملية لحد الساعة فقط، بل لأن الاتحاد لم يعد جهازا في يد الدول التي أنشأته وبات يمتلك قدرة تنظيمية ثقافية تبرز من خلال قوته المعيارية كـ "قوة مدنية". أما الحالة الصينية؛ فإنها تطرح نموذجا استثنائيا، في المزوجة بين الشيوعية "من الناحية السياسة" والليبرالية "من الناحية الاقتصادية" أسهم في تحقيقها لنمو اقتصادي استثنائي، وجعلها محط اهتمام الباحثين، فالصعود الصيني وتفسير تبعاته على النظام الدولي بات من أهم القضايا التي تطرح في الأجندة البحثية في العلاقات الدولية. فيما تطرح الحالة الروسية نموذجا عكسيا؛ فروسيا لم تفقد جزءا من أراضيها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي فقط، بل فقدت جزءا مهما من مكونات الأنا المُعرِّفة لها. وهو ما أدخلها ضمن "معضلة هوياتية" جعلها تتخبط لسنوات في تحديد سؤال "الأنا" وهو ما أكسب الحالة الروسية أهمية بالغة في دراستنا. أما إذا نظرنا إلى هذه الدول مجتمعة؛ فنجد أنها لم تعد راضية بالوضع القائم في النظام الدولي، وباتت بلغة الواقعية الجديدة "دولا تعديلية". وهو أمر بات واضحا جدا من خلال سعي الصين وروسيا إلى خلق مؤسسات بديلة لتلك التي أنتجت وكرست للأحادية القطبية، وباتت هذه الدول تجاهر بهذا المسعى. وحتى ألمانيا لم تعد تخفي امتعاضها من سياسات الولايات المتحدة، وخاصة بعد وصول الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" إلى السلطة. ولهذا فإن فهم سلوكيات هذه الدول يساهم في تشكيل صورة عن مآلات النظام الدولي في ظل التراجع الأمريكي.

2/ أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا للموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية. أما الأسباب الذاتية؛ فترجع إلى الرغبة في تحقيق فهم أفضل لمقاربات السياسة الخارجية، من خلال تطبيقها على نماذج واقعية تختلف عن السياق

الذي أنتجت فيه؛ بمعنى تطبيق مقاربات غربية على نماذج غير غربية، ويغذي هذه الرغبة شغف لدى الباحث بدراسة تأثير خريطة إنتاج المعرفة في إنتاج/إعادة إنتاج الواقع، والتي تركز لهيمنة أمريكية تفرضها هيمنتها على هذه الخريطة.

أما فيما يتعلق بالأسباب الموضوعية؛ فيمكن ادراجها في النقاط التالية:

أ/ تحقيق فهم أفضل للمقاربات الجزئية والكلية في السياسة الخارجية، وذلك من خلال دراسات حالة تختلف من حيث سياقها الثقافي والجغرافي.

ب/ المساهمة في تحقيق فهم أفضل للسياسات الخارجية للقوى الصاعدة، وذلك من خلال أطر نظرية تساعدنا على تفسير والتنبؤ بمستقبل السياسات الخارجية للدول محل الدراسة.

ج/ وضع لبنة أولى لنقد الدوغما الإثومركزية المؤسسة لمقاربات السياسة الخارجية، كمدخل أساسي للتخلص من هذه النزعة المركزية في حقل السياسة الخارجية والتأسيس لاستقلالية معرفية من أجل فهم أفضل للسياسات الخارجية بما يتوافق وخصوصية كل حالة.

3/ إشكالية الدراسة:

على الرغم من أن السياسة الخارجية نشأة في أحضان نظريات العلاقات الدولية وكانت تعتبر جزءا منها، إلا أن اختلاف المنطلقات التي ينطلق منها كل حقل معرفي حتمت النظر إلى التطورات التي شهدتها حقل السياسة الخارجية من خلال "البرامج البحثية" بحيث تحدد قدرة البرنامج البحثي من خلال قدرته على تحقيق الثالوث الوظيفي للنظرية "الوصف ، التفسير ، التنبؤ"، ففي حالة تحقيقه لهذا الثالوث يكون البرنامج برنامجا تقدمي أما في حالة الفشل فإن البرنامج يصبح برنامجا انتكاسي مما يفسح المجال لظهور برنامج آخر ، وهو ما حدث تماما في حقل السياسة الخارجية ففشل برنامج المقاربات الجزئية في تحليل السياسة الخارجية فسح المجال لظهور برنامج المقاربات الكلية في السياسة الخارجية والذي يضم ثلاثة مقاربات هي المقاربة الواقعية الجديدة والمقاربة الليبرالية النفعية والمقاربة البنائية، كما ترتبط بقدرة البرنامج على القيام بحوارات داخلية والتي قد تجعل من أحد مقاربات البرنامج تهيمن عليه بحيث تصبح متغيرات هذه المقاربة هي النواة الصلبة للبرنامج أو قد تؤدي هذه الحوارات إلى الجمع بين متغيرات المقاربات المكونة للبرنامج ، وضمن هذا السياق تنصب إشكالية أطروحتنا :

هل يعتمد التفسير والتنبؤ بالسياسات الخارجية الألمانية والصينية والروسية لفترة ما بعد الحرب

الباردة على مقارنة نظرية واحدة مهيمنة أم على منظور تعددي متكامل؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

كيف يؤثر الموقع النسبي للدولة، شبكة تفاعلاتها الداخلية ضمن الشبكة السياسية، صورتها الذاتية في

السياسات الخارجية لكل من ألمانيا والصين وروسيا في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

كيف يمكن تفسير السياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي، وكيف ستؤثر أزمة اليورو

والدريكست على هذه السياسة؟

كيف يمكن تفسير السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة آسيا الباسفيك، وما مستقبل هذه السياسة في

ظل التنافس الصيني الأمريكي؟

كيف يمكن تفسير السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز، وما مستقبل هذه السياسة بعد

الأزمة الجورجية؟

4/ فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن هذه الأسئلة، نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

1- تعتبر المقاربة الواقعية الجديدة التي تعتمد على متغير القوة، الأقدر على تفسير والتنبؤ بمسارات

السياسات الخارجية الألمانية والصينية والروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

2- يتم تفسير السياسات الخارجية الألمانية والصينية والروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة، والتنبؤ

بمساراتها، من خلال الاعتماد على متغير تعظيم المنفعة.

3- يعتبر متغير الهوية الذي تعتمد عليه المقاربة البنائية، الأقدر على تفسير والتنبؤ بمسارات

السياسات الخارجية الألمانية والصينية والروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

4- تفسير السياسات الخارجية الألمانية والصينية والروسية لفترة ما بعد الحرب الباردة، والتنبؤ

بمساراتها، يعتمد على الجمع الانتقائي التحليلي Analytical Eclectic بين متغيرات المقاربات الثلاثة

في السياسة الخارجية (القوة والمنفعة والهوية).

5/ حدود الدراسة:

اعتمدت الدراسة في تحديدها للحدود الجغرافية للدراسة على التقسيم الجغرافي الذي تبناه جون ميرشايمر

John Mearsheimer للعالم، بتبنيه لثلاثة مناطق/ أقاليم هي: الجزء الغربي من الكرة الأرضية، جنوب

شرق آسيا، وأوروبا. فبينما هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الغربي، تعتبر ألمانيا والصين

وروسيا دولا ساعية للهيمنة على باقي المناطق، كلٌّ حسب نطاقه الجغرافي. كما تعكس حالات الدراسة

في نفس الوقت النسق الفكري للمقاربتين الليبرالية النفعية والبنائية، فقد مثلت تنوعاً لليبرالية النفعية من

حيث طبيعة النظام السياسي وبالتعدي طبيعة الشبكة السياسية، فمن ألمانيا الديمقراطية، إلى الصين التي يتماهى نظامها السياسي مع الحزب الحاكم، إلى روسيا التي يتماهى نظامها السياسي مع النخب الاقتصادية. كذلك الحال بالنسبة للمقاربة البنائية فإن حالات الدراسة تعكس تنوعا ثقافيا وحضاريا، يكمن في كون ألمانيا تنتمي للحضارة الغربية بينما تنتمي الصين إلى الحضارة الكنفوشوسية، وتنتمي روسيا إلى الحضارة السلافية.

أما من ناحية الحدود الزمانية للدراسة؛ فإن البحث يتصدى إلى محاولة فهم سلوك السياسة الخارجية لحالات الدراسة في فترة ما بعد الحرب الباردة، فنهاية هذه الحرب لم تؤدي فقط إلى تغير التقاطب الدولي الذي تتفاعل ضمنه هذه الدول بل إنها في حد ذاتها خضعت لتغيرات جوهرية من حيث؛ تركيبها الجغرافية "الوحدة الألمانية / انهيار الاتحاد السوفياتي"، والاقتصادية "بروز النموذج الاقتصادي الصيني"، أو حتى في شبكة تفاعلاتها الدولية أين يبرز هذا الأمر أكثر في الحالة الألمانية. بيد أن طول هذه الفترة الزمنية يحتم علينا تحديد نقاط زمنية مرجعية بغية الاهتداء بها حتى لا تضيق البوصلة و تنصرف عن المبتغى الأساس للدراسة ، ولهذا فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مراحل من الناحية الزمانية؛ في الأولى عكفت الدراسة على محاولة مقارنة حال ألمانيا قبل وبعد أزمة اليورو أما بالنسبة للصين وروسيا فقد كانت مرحلة المقارنة بين فترتي ما قبل وما بعد الحرب الباردة بغية تحديد ما تغير و استمر بأعين المقاربات الثلاثة، بينما اتخذت المرحلة الثانية من العام 2008 نقطة زمنية مرجعية ، فهذه السنة صادفت تنظيم الصين للألعاب الأولمبية و التي جادلت الدراسة بأنها مثلت بالإضافة إلى عوامل أخرى نهاية لما عُرف بـ "قرن الذل" ، كما تزامنت مع وقوع الحرب الجورجية الروسية و التي حملت بدورها دلالات جعلتنا نجزم بنهاية ما أسمته الدراسة "عقد الذل الروسي" ، بالإضافة إلى ذلك فإن الفترة ما بين 2016 و 2018 ستخصص لقياس القدرة التنبئية من خلال المقارنة بين النظرة المتوقعة Ex Ante والنظرة المحققة Ex Post.

6/تقرير خطة الدراسة:

فرضت إشكالية الأطروحة وفرضياتها تقسيمها إلى خمس فصول؛ عني الفصل الأول توضيح طبيعة وكنه حقل السياسة الخارجية ورسم حدوده ثم تحديد التطورات التي شابته هذا الحقل. لتأخذ حالات الدراسة حيزا مهما من الأطروحة؛ فعبر ثلاث فصول، خاضت الدراسة باستفاضة في حالات الدراسة من خلال اختيار قضية مجال تتعلق بكل دراسة حالة؛ حيث حُصص الفصل الثاني للسياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي، بينما عني الفصل الثالث بالسياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا

الباسفيك. أما الفصل الرابع؛ فقد تناول السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز. وما يجمع هذه الفصول أنها حاولت في كل دراسة حالة تحديد تحسن أو تراجع الموقع النسبي بالمقارنة مع مجموعة مرجعية تدخل ضمنها أهم منافسي الدولة محل الدراسة، ثم التعرّيج على تحديد أهم الفواعل السياسية والإدارية والخاصة -حسب كل حالة- ليعقبها تحديد أهم العوامل التي أدت إلى تشكيل هويات الدول موضوع الدراسة، ليلها تفسير لسياسات هذه الدول ثم وضع سيناريوهات مستقبلية لسياساتها. وهو ما يُمهّد للخوض في الفصل الخامس، والذي يعنى بالأساس باختبار القدرة التفسيرية والتنبئية للمقاربات النظرية وفقا للتفسيرات والتنبؤات، التي تم تقديمها في الفصول الثلاث السابقة، بالإضافة إلى اختبار متغيراتها المستقلة وبنائها النظري.

7/المقاربة المنهجية:

تقرض طبيعة الموضوع الاعتماد على مجموعة من المناهج والتقنيات التي تساعدنا على سبر أغوار هذا الموضوع، للإجابة عن إشكاليته والتأكد من مدى صدقية فرضياته:

أ- المنهج التاريخي؛ إن تحديد التحقيقات الزمنية التي مر بها حقل السياسة الخارجية والتطورات التي شهدتها الدول محل الدراسة خاصة من الناحيتين المادية والمعيارية يبرر استخدام هذا المنهج. فمن الناحية المادية يساعدنا هذا المنهج في تحديد طبيعة موقع الدولة النسبي من حيث تحسنه أو تراجعها واستمرار البنيان المادي للأنظمة السياسية أو تغييره. أما من الناحية المعيارية؛ فهذا المنهج مهم في تحديد التطورات الهوياتية التي شهدتها الدول محل الدراسة.

ب- المنهج المقارن؛ يعد من بين المناهج الأكثر استخداما في السياسة الخارجية المقارنة، حيث يستخدم لتحديد الخصائص المحددة لسلوك الدول وقد يستخدم للمقارنة بين مجموعة من الدول أو المقارنة الزمنية ضمن الدولة نفسها. يفيدنا هذا المنهج في المقارنة بين السياسات الخارجية للدول محل الدراسة في فترتي ما قبل وما نهاية بعد الحرب الباردة، وكذا مقارنة الدول محل الدراسة في فترة ما قبل وما بعد 2008.

ج- منهج دراسة الحالة: يسمح منهج دراسة الحالة لنا بقياس القدرة التفسيرية التنبئية لكل حالة من حالات الدراسة، وهذا من أجل التوصل إلى الإجابة عن إشكالية التعددية والهيمنة في حقل السياسة الخارجية، حيث اعتمادنا في كل دراسة حالة على قضية / مجال Issue/Area ، فكانت القضية/ المجال بالنسبة لألمانيا الاتحاد الأوروبي ، وبالنسبة للصين آسيا الباسفيك ، أما روسيا فكانت القضية / المجال آسيا الوسطى والقوقاز .

د-تقنية تحليل المضمون؛ توظيف تقنية تحليل المعطيات بشقيها؛ الكمي (الاحصائي) والكيفي مهم في دراستنا، فتوظيف المؤشرات الكمية (حجم الناتج المحلي، الإنفاق العسكري، حجم الصادرات...) يساعدنا على تحديد الموقع النسبي للدولة، كما أن التحليل الكيفي للخطابات والتحليلات الرسمية يساعدنا على استقرار الاستمرار والتغير في هويات الدول محل الدراسة.

8/مراجعة الأدبيات:

نظرا للعلائقية الخاصة بين حقلي العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، وأن فكرة البحث مستمدة أساسا من حقل العلاقات الدولية مع تغيير طريقة تحليل التعددية والهيمنة في الحقلين فقط، اقتضت مقاربتها من خلال حالات الدراسة؛ فإن مراجعتنا للأدبيات اقتضى الاعتماد على خاصية الواسع-الضيق في مراجعة الأدبيات Narrow Broad in Literature Review؛ أي الانتقال من الأدبيات التي لها علاقة مع جزئية معينة في البحث عن الأدبيات التي لديها علاقة مع مختلف أجزاء البحث.

تتعلق الأدبيات الواسعة أساسا بالمقالات المرجعية التي كتبت من قبل منظري العلاقات الدولية، وقدمت تنبؤات حول مستقبل التفاعلات الدولية ومساهمة الدول في تحديد هذا المستقبل، حيث كتب في هذا السياق كنيث والتز Kenneth Waltz مقالا بعنوان البنية الصاعدة للسياسات الدولية The Emerging Structure of International Politics نشر في دورية «International Security» و مقال لجون ميرشايمر John Mearsheimer بعنوان: العودة إلى المستقبل : اللا استقرار في أوروبا بعد الحرب الباردة Back to The Future: Instability in Europe after the Cold War ، يرسم المقالان تصورا عن مستقبل التفاعلات الدولية في الفترة التي تلت مباشرة الحرب الباردة ، أين تم إفراد حيز مهم لألمانيا ما بعد الوحدة وتأثير صعودها على مستقبل أوروبا. وفي نفس السياق، كتب ميرشايمر مقالا حول تبعات الصعود الصيني في آسيا وتحدي الهيمنة الأمريكية في هذه المنطقة، حيث عُنون هذا المقال بـ "تجمع العاصفة: التحدي الصيني للقوة الأمريكية في آسيا" The Gathering Storm: China's Challenge to US Power in Asia.

أما الأدبيات الضيقة؛ فتتعلق بالأساس بدراسات التعددية والهيمنة في حقل العلاقات الدولية وأهمها كتاب "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع" International Relations Theories. من تحرير كل من تيم دان Tim Dunne، وميليا كوريك Milja Kurki، وستيف سميث Steve Smith. وهو كتاب يعرض فيه مجموعة من المؤلفين إلى أهم نظريات العلاقات الدولية مع الإحالة إلى دراسات حالة. والملفت في هذا الكتاب أن ستيف سميث دعا في مقدمته

إلى ما أسماه الاختيار والمزج Mix and Pick بين نظريات العلاقات الدولية. وهو نفس المسعى الذي بدأه قبله بسنوات بيرت كاتزنشتاين Peter Katzenstein في مقال موسوم بـ "اليابان و أمن آسيا الباسيفيك : دراسة حالة للتحليل الانتقائي" Japan, Asian-Pacific Security and the Case for Analytical Eclecticism، أين سعى من جانبه عبر الانتقائية التحليلية إلى الجمع بين متغيرات النظريات في العلاقات الدولية وهذا بعد أن أعطى تفسيرات للسياسة الأمنية اليابانية من خلال منظورات العلاقات الدولية . أما فولكر ريتبيرغر Volker Rittberger من خلال تحريره لكتاب السياسة الخارجية الألمانية منذ الوحدة : نظريات ودراسات حالة ، German Foreign Policy Since Unification: "Theories and Case Studies"، فقد سعى إلى دراسة القدرة التفسيرية التنبؤية لمقاربات السياسة الخارجية عن طريق عدد من دراسات قضية مجال في السياسة الخارجية الألمانية ، أبرزها السياسة الأمنية الألمانية تجاه حلف شمال الأطلسي ، السياسة التجارية الألمانية في ظل الغات ومنظمة التجارة الدولية بالإضافة إلى سياسة حقوق الإنسان الألمانية باعتبارها قوة مدنية .

أما أطروحة الدكتوراه للباحث رابح زغوني الموسومة بـ: "الحوار العقلاني المعياري في تحليل السياسة الخارجي دراسة امبريقية في خيارات السياسة العربية لفرنسا"، فتعد من بين الاسهامات العربية القليلة التي حاولت إعطاء قراءة لتطور حقل السياسة الخارجية، عن طريق نقاشات نظرية جرت ضمن حقل السياسة الخارجية. قسم الباحث الحوارات إلى ثلاثة حوارات؛ كان الحوار الأول بين التقليديين والعلميين، أما الحوار الثاني فكان حسب الباحث بين الاتجاه السلوكي وما بعد السلوكي، ليمهد حسبه للحوار الثالث العقلاني المعياري، والذي حاول فحصه إمبريقيا من خلال دراسة حالة "السياسة العربية لفرنسا".

9/ صعوبات الدراسة :

خلال إعداد هذه الأطروحة واجهنا العديد من الصعوبات النابعة أساسا من صعوبة موضوع الدراسة، حيث كان الخوض في معالجة ثلاثة حالات دراسة والربط فيما بينها أمرا صعبا للغاية، ويدخل ضمن المغامرات العلمية التي غداها شغف الباحث بالموضوع. ولكن في نفس الوقت، قد حمل هذا التحدي نوعا من المخاطرة التي كانت من الممكن أن تعرقل اكتمال هذه الأطروحة. كما أن عدم تمكن الباحث من زيارة البلدان محل الدراسة المنتمية إلى سياقات ثقافية مختلفة، شكل عائقا كبيرا أمام الباحث جعل الأطروحة تقتصر فقط على البحث البيبليوغرافي في التعرف على ثقافات هذه البلدان فقط، خاصة و أن حقل العلاقات الدولية و بالتعدي السياسة الخارجية، عرف ثورة منهجية أدت إلى إدخال مناهج جديدة في

الحقل على غرار المنهج الاثنوغرافي Ethnography ، والتي تعتمد على معايشة الباحث للواقع الثقافي للبلد محل الدراسة بدل الاعتماد فقط على القراءات.

الفصل الأول

المقاربات النظرية في السياسة
الخارجية

تعتبر إشكالية تحقيب Periodisation التطورات التي شهدتها حقل السياسة الخارجية من بين أهم الإشكاليات التي تواجه الباحث في السياسة الخارجية، خاصة وأن تحقيب هذه التطورات يعد ضرورياً من أجل رسم الصورة الذاتية للحقل. يصادف الباحث في السياسة الخارجية العديد من التحقيقات و التي تختلف باختلاف المتغير الذي أخذه كل باحث لتحديد هذه الحقب، ولعل أبرز من حاول رصد هذه التطورات: ستيف سميث Steve Smith و فالري هدسون Valerie Hudson و دافيد سكيديمور David Skidmore، و هذا ما نجم عنه غياب المخطط التصنيفي⁽¹⁾ classificatory scheme للسياسة الخارجية كحقل نظري.

رغم اختلاف التحقيقات، تجادل هذه الأطروحة بأنه يمكن رسم حقبين لهذا التطور؛ اتسمت أولى هاتين المرحلتين بالتوجه نحو استقلالية حقل السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية أين هيمنة على هذه المرحلة المقاربات الجزئية التي تدرس السياسة الخارجية من خلال ربطها بأحد متغيراتها، وهذا ما فسح المجال لبروز العديد من المقاربات على غرار؛ مقارنة صناعة القرار في السياسة الخارجية، ومقترب التحليل المؤسسي البيروقراطي، ومقترب التحليل النفسي الإدراكي. غير أن نهاية الحرب الباردة، وتزايد الاهتمام بدور المتغيرات الهيكلية في التأثير على سلوكيات الدولة أدى إلى ظهور المرحلة الثانية من تطور حقل السياسة الخارجية، والتي اتسمت بتنزيل نظريات العلاقات الدولية من المستوى الكلي واستخدامها على المستوى الجزئي.

المبحث الأول:

تحديد مفهوم مقاربات السياسة الخارجية:

ارتبط ظهور مقاربات السياسة الخارجية بمجموعة من التطورات التي شهدتها العلوم الاجتماعية بصفة عامة و العلاقات الدولية بصفة خاصة ، ففي نهاية خمسينات القرن العشرين بدا أن السلوكية هيمنت على حقل العلوم الاجتماعية في ظل التوجه الذي ساد في تلك المرحلة و التي أدت إلى تزايد استقلالية الفروع المعرفية عن بعضها والتوجه نحو التخصصات الجزئية و ذلك بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة على غرار العلوم الطبيعية ، كما أن التطورات على المستوى الواقعي والتي ارتسمت من خلالها العديد من الأزمات التي كادت تؤدي إلى اندلاع حروب عالمية ثالثة ، و الاهتمام المتزايد بسلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي خاصة وأن هذا السلوك قد تكون له عواقب وتأثيرات كبيرة على مستقبل الدول ، أدى إلى بروز حقل نظري

(1) Stephen Andriole and Others, "A Framework for The Comparative Analysis of Foreign Policy Behavior", *International Studies Quarterly*, 19(02), (1975), p.177.

يختص بفهم سلوك الدولة الخارجي وذلك لتفسيره و التنبؤ به و هذا بعيدا عن النظرة الكلية التي تطرحها نظرية العلاقات الدولية.

المطلب الأول: الصورة الذاتية لمقاربات تحليل السياسة الخارجية كحقل معرفي:

رغم أن مقاربات تحليل السياسة الخارجية لم تشهد حوارات نظرية على غرار ما شهدته نظريات العلاقات الدولية، إلا أن هذه الحوارات أثرت بشكل كبير على ما يُطلق عليه ستيف سميث الصورة الذاتية Self-Image للحقل،⁽¹⁾ فالسياسة الخارجية التي تعد حقلًا فرعيًا عن العلاقات الدولية، لم تكن سوى جزء من نظريات العلاقات الدولية أين كانت تتبنى نفس المسلمات النظرية التي تتبناها الواقعية الكلاسيكية في اعتبار الدولة فاعلا وحدويا Unitary و متجانسا Monolithic،⁽²⁾ وهو ما جعل السياسة الخارجية تتماهى بشكل كبير مع العلاقات الدولية بحيث لا يمكن رسم الحد الفاصل بينهما. بداية الثورة السلوكية في العلوم الاجتماعية وتأثيرها الكبير على حقل العلاقات الدولية فسح المجال لبروز النقاش النظري الثاني في العلاقات الدولية، أين تم التشكيك في إحدى المسلمات الرئيسية للنظرية الواقعية "الطبيعة الوحيدة المتجانسة للدولة" وشكلت البداية الأولى للبحث في ميكانيزمات سير "الصندوق الأسود" للدولة ورسمت بداية تشكل مقاربات تحليل السياسة الخارجية كحقل معرفي فرعي عن العلاقات الدولية.

في خمسينيات القرن العشرين تم تقسيم حقل العلاقات الدولية إلى فرعين هما: نظريات العلاقات الدولية وتحليل السياسية الخارجية⁽³⁾؛ فبينما تهتم الأولى بدراسة البنى وعمليات النظام ككل أي محاولة إيجاد تفسيرات لعمل النظام الدولي، تهتم السياسة الخارجية بفواعل النظام الدولي؛ فالنظام في السياسة الخارجية يمكن أن يوصف بأنه المجموعة المتفاعلة للوحدات المترابطة، وسلوك هذه الوحدات هو مجال البحث في السياسة الخارجية فالاختلاف يكمن في مستوى ووحدة التحليل.⁽⁴⁾

لا ينفى هذا الفصل بين الحقلين العلاقة التفاعلية بينهما، خاصة وأن تفسير وفهم السلوك الخارجي للدولة يعد هدفا مشتركا بين كلا الحقلين مع اختلاف نقطة الانطلاق. فالسياسة الخارجية تحاول فتح الصندوق الأسود في الدولة⁽⁵⁾ (أنظر الشكل رقم 01) ، ولهذا فإنه من المفيد النظر إلى العلاقة بين الحقلين

(1) Steve Smith, "The Discipline of International Relations: Still an American Social Science?", British Journal of Politics and International Relations.2(3) (2000), p.376.

(2) Vendulka Kubalkova , "Foreign policy, International Politics , and Constructivism "in: Vendulka Kubalkova(eds.),**Foreign Policy in a Constructed World**, (Armonk, N.Y. : M.E. Sharpe, c2001). p. 15

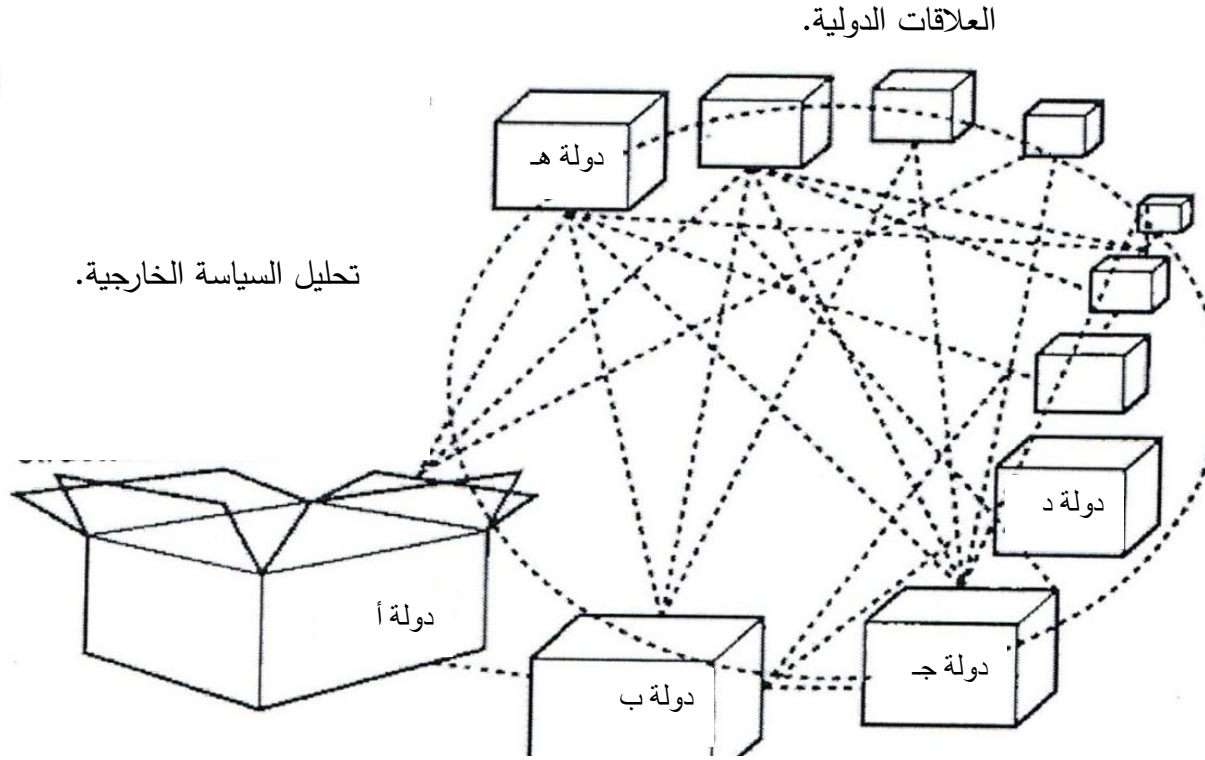
(3)Ibid, p. 16.

(4) Steve Smith and Others, "Introduction", in : Steve Smith and Others , **Foreign Policy: Theories, Actors, Cases**,(Oxford : Oxford University Press ,2012), p.5

(5)Steve Smith , "Foreign Policy Is What States Make of It Social Construction and International Relations Theory" ,in : Vendulka Kubalkova , op.cit.,p. 38.

من منطلق العلاقة بين الكل Macro و الجزء Micro المستخدمة في تقسيم علم الاقتصاد ، فتماما كما يهتم الاقتصاد الكلي بمجموع سلوكيات فواعل الاقتصاد الوطني فإن نظريات العلاقات الدولية تهتم بمجموع سلوكيات الوحدات وتأثيرها على النظام الدولي ، وكما يهتم الاقتصاد الجزئي بسلوك الفواعل الفردية كالشركات و المستهلك⁽¹⁾ فإن السياسة الخارجية تهتم بدراسة الفواعل في علاقاتها الثنائية أو التعددية.

الشكل رقم 01: يوضح مجالات اهتمام نظريات العلاقات الدولية ومقاربات تحليل السياسة الخارجية



Vendulka Kubalkova , “Foreign policy, international politics , and constructivism “in: Vendulka Kubalkova(eds.), **Foreign Policy in a Constructed World** , (Armonk, N.Y. : M.E. Sharpe, c2001). p. 16.

العلاقة الجدلية بين البنية والفاعل* في العلاقات الدولية قد تعيد أيضا في رسم الحد الفاصل بين الحقلين، ففي العلاقات الدولية قد يكون تأثير البنية طاغيا على سلوك الفواعل خاصة عند الواقعيين، وهذه البنية هي نتاج للبناء من قبل الفاعل (الدولة) هذا البناء قد يكون قبليا (الواقعية) أو مستمرا ومتغيرا بتغير التفاعل (البنائية) ، أما في تحليل السياسة الخارجية فنقطة الانطلاق هي الفاعل (الدولة) في نظرية العلاقات

(1) Patrick McGowan , “Introduction” , in: Patrick McGowan (ed.) , **Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies** , (Beverly Hills: Sage Publications, 1973) , p.p. 11-12

* الفاعل Agent والمستقى من اللغة اللاتينية agere يعني القيادة أو الفعل، بينما تعني البنية Structure و التي ترجع إلى الكلمة اللاتينية Struere كل شيء في طور البناء. للمزيد راجع :

Vendulka Kubalkova , “Foreign policy, International Politics , and Constructivism “in: Vendulka Kubalkova(eds.),op.cit.p. 15.

الدولية و الذي يتحول في السياسة الخارجية إلى بنية ، أين تصبح مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية إلى جانب فواعل أخرى قد تمتد حتى إلى الأفراد هي الفواعل في السياسة الخارجية ، مع استثناء المقاربة الواقعية الجديدة في السياسة الخارجية التي تبقى فيها النظرة إلى الدولة كفاعل وهو ما يفسر رفض بعض رواد الواقعية الجديدة استخدامها كمقاربة في السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: تعريف السياسة الخارجية.

إن المتخصص لأدبيات السياسة الخارجية يدرك تعدد التعريفات التي يقدمها الباحثون للسياسة الخارجية، ومن أجل تحديد تعريف السياسة الخارجية فإنه من المفيد طرح الاستفهامات التالية: إذا كانت السياسة الخارجية هي نشاط من نشاطات الحكومة، فما الذي يفرّقها عن باقي النشاطات؟ هل هناك فرق واضح بين السياسة الداخلية والخارجية أو هل هناك تفاعل بينهما؟

من الواضح جدا أن السياسة الخارجية توجه للبيئة الخارجية للدولة أي أنها تُصمم للتنفيذ في الخارج، وكما أكد كلارك وايت Clarke White فإن " السياسة الخارجية مثل السياسة الداخلية يتم صنعها داخل الدولة، ولكن عكس السياسة الداخلية فإنه يجب أن يتم تنفيذها في البيئة الخارجية للدولة، أما هوارد لينثر Howard Lenthal فيؤكد أن السياسة الخارجية تقع تحديدا في التقاطع بين الجوانب المحلية والدولية في حياة الدولة⁽¹⁾. جوزيف فرانكلن Joseph Frankel خلص إلى أن قرارات السياسة الخارجية تختلف عن باقي القرارات في المجالات الداخلية للدولة، حيث أن مُتخذ القرار في السياسة الخارجية يخضع لتفاعل فريد من نوعه بين البيئة الداخلية والخارجية. عادة ما يحظى متخذ القرار في السياسة الخارجية بقدر كبير من الثقة والأهمية تخوله التصرف نيابة عن مجتمعه في علاقاتها مع الدول الأخرى.⁽²⁾

هناك نقطة أخرى يتم بها التفريق بين السياسة الداخلية والخارجية، وهي ترتبط بدراسات التكامل والاندماج، والتي تعتبر السياسة الخارجية "كسياسة عليا"، وبالتالي فإن مجالها مختلف تماماً في عمل الحكومة. من هذا المنظار فإنه يتم مساواة السياسة الخارجية بالدفاع والقيم الأساسية للدولة التي لا تتدخل فيها السياسة الداخلية⁽³⁾. هناك قضية أخرى ترتبط بمصطلح "السياسة"، ماذا تعني "السياسة" في سياق السياسة الخارجية؟ وفقا ل هاري جونز Harry Jones هناك فرق بين السياسة كتصميم Policy as design والسياسة كتطبيق Policy as practice؛ فالسياسة كتصميم تعني شيء عمدي يتم وضعه

(1) Howard Lenthal , **Foreign Policy Analysis**, (Colombus , Oh : Merrill Publishing , 1974), p.01.

(2) Joseph Frankel, **International Relations in a Changing World**, (Oxford University Press, Incorporated, 1988), p.12.

(3) Fatih Tayfur , "Main Approaches to the Study of Foreign Policy : a Review" , METU Studies in Development21(1),(1994) , p.114.

لتحقيق أهداف معينة، وفي هذا الصدد تصبح السياسة الخارجية خطة عمل. في المقابل "السياسة كتطبيق" تشير إلى الخطوات المتخذة لمواجهة المشاكل العملية حينما تظهر في النظام الدولي، وبالتالي تصبح السياسة الخارجية فعلا في حد ذاتها.

قدم جيمس روزنو James Rousenau تصوراً مشابهاً للسياسة الخارجية؛ فوفقاً له هناك ثلاثة تصورات للسياسة الخارجية: السياسة الخارجية كتوجهات، السياسة الخارجية كخطط والتزامات والسياسة الخارجية كنشاطات (سلوكيات). التوجهات هي الموجه الأعلى للفعل، وهي شبيهة بنظام العمل أو النظام الداخلي للمؤسسة، ومن هذا المنطلق تشير السياسة الخارجية إلى التوجهات العامة والمبادئ التي تحدد سلوك الدولة في سياساتها الدولية إذ أنها متضمنة ضمن خبرات، عادات وتطلعات مجتمع بعينه. أما السياسة الخارجية كخطط والتزامات، فإنها تشير إلى الاستراتيجيات والقرارات الموجهة صوب هدف محدد، والتي يتم النظر إليها كترجمة للتوجهات، أو أنها بعبارة أخرى ترجمة للمبادئ والمعايير. أما السياسة الخارجية كنشاط فتهم بسلوك أو فعل الدولة تجاه أحداث ووضعيات في النظام الدولي بما يتوافق والتوجهات، الخطط والتزامات⁽¹⁾. وبما أن السلوك الخارجي للدولة هو مُخرج عملية صنع السياسة الخارجية، فإن تحليل السياسة الخارجية يركز على هذا السلوك في محاولة لفهمه وتفسيره والتنبؤ به. ولهذا تُعرف السياسة الخارجية بأنها سلوكية الدولة تجاه الوحدات الخارجية بهدف الحفاظ على السلوكيات المرغوبة أو تغيير السلوكيات غير المرغوبة.

أما غراهام أليسون Graham Allison فاعتبر السياسة في سياق السياسة الخارجية خيار وطني⁽²⁾ Policy as National Choice وذلك لأن قرارات السياسة الخارجية حسبته تكون ذات طابع وحدوي. ولا يبتعد تعريف جورج مودلسكي George Modelski كثيرا عن هذا التعريف حيث يعرف السياسة الخارجية على أنها "نظام من النشاطات تُطور من قبل الجماعات المشتركة لتغيير سلوك الدول الأخرى وتعديل نشاطها في البيئة الدولية"، في المقابل يعرف كاليفي هولستي Kalevi Holsti السياسة الخارجية بأنها: "مجموع القرارات والأعمال التي تقوم بها الدولة تجاه البيئة الخارجية لتحقيق أهداف معينة".⁽³⁾ أما روسيت وستار Russett and Starr فيعتبران السياسة الخارجية كمخرجات للدولة في النظام الدولي.⁽⁴⁾

(1) Ibid , p.116.

(2) Graham Allison, "Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis" , The American Political Science Review, (63)(3), (Sep., 1969), p. 693.

(3) Kalevi Holsti, **International politics: A Framework For Analysis**, 2ed edition (New Jersey : Prentice Hall. Inc. Englewood chiffs, 1972) , p. 21.

(4) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية، (مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1998، 2)، ص 8.

تدخل هذه التعريفات ضمن ما يمكن أن نطلق عليه تعريفات الجيل الأول في تحليل السياسة الخارجية فمعظم هذه التعريفات متأثر إلى حد بعيد بالمرحلة السلوكية من حيث اعتبار قرارات السياسة الخارجية كمخرجات Output أو متأثرة بنموذج الفاعل العقلاني أين يتم اعتبارها وحدوية باعتبار تصرفاتها السلطوية. أما تعريفات الجيل الثاني في السياسة الخارجية فهي مرتبطة بالتطورات التي شهدتها الحقل في حد ذاته - كما سنتطرق له بالشرح لاحقاً - وأدت في النهاية إلى الاستعانة بنظريات العلاقات الدولية من خلال تنزيل متغيرات هذه النظريات إلى حقل السياسة الخارجية ، وهي عملية تفسر إلى حد بعيد عدم وجود تعريفات محددة تم صياغتها ضمن ما أُطلق عليه ضمن الأطروحة بالمقاربات الكلية في السياسة الخارجية، و على الرغم من هذا و بفحص مختلف الأدبيات التي عملت على تنزيل هذه المتغيرات فإنه من الممكن القول بأن السياسة الخارجية من وجهة نظر الواقعيين الجدد هي عملية تفاعل بين الدول تسعى من خلالها إلى الحفاظ على بقائها سواء بتغيير موقعها النسبي في النظام الدولي (الواقعية الهجومية) أو السعي لتغيير هذا الموقع دون إحداث اختلالات ضمن تركيبة النظام الدولي (الواقعية الدفاعية).

أما السياسة الخارجية من وجهة نظر الليبراليين النفعيين فهي تفاعل بين الفواعل الداخلية باختلافها سواء أكانت فواعل سياسية أو إدارية أو خاصة بهدف تحقيق منفعتها التي تختلف باختلاف موقعها ضمن الشبكة السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية ، أين يتم فرض التفضيلات التي يتم تحويلها إلى قرارات في السياسة الخارجية لتتم في نهاية المطاف عملية فرض التفضيلات بين الدول وباسم الفواعل المهيمنة في كل دولة ، البنائية بدورها تركز في نظرتها للسياسة الخارجية على الفواعل في السياسة الخارجية ولكن ليس باعتبارهم صانعي قرار بل باعتبارهم وكلاء اجتماعيين يساهمون في عملية البناء الاجتماعي للدولة وذلك لكونهم خاضعين لعملية التنشئة الاجتماعية ويساهمون في نفس الوقت في عملية إدخال المعايير التي تمتلك تأثيراً إنشائياً في تكوين هوية الدولة و التي تنظر من خلالها للعالم . بالتالي، السياسة الخارجية هي عبارة عن تفاعل بين الدول ككيانات اجتماعية يحدد سلوكها هويتها التي تؤدي إلى التحديد المعرفي للآخر سواء كعدو أو صديق أو منافس.

على اختلاف التعريفات بين الجيل الأول والثاني فإنها تتفق من الناحية الأنطولوجية على الدولة كفاعل أساسي في السياسة الخارجية ، فالسياسة الخارجية هي تفاعل الدولة مع الدول الأخرى لتغيير سلوكها أو الإبقاء عليه ، سواء من خلال الوسائل الخشنة (التهديد/ القوة العسكرية/ القوة الاقتصادية) أو الوسائل اللينة (الإقناع / التغيير الهوياتي) وهذا باختلاف النظر إلى الدولة من حيث كونها فاعلاً وحدوياً ومتجانساً (الواقعية الجديدة) أو فاعلاً غير وحدوي تُمارس باسمه فواعل باختلاف مسمياتها عملية صنع القرار أو المساومة

(الليبرالية النفعية/ مقاربات صنع القرار) أو حتى النظر إليها كبنية اجتماعية يؤثر فيها ويتأثر صانع القرار الذي يقوم بإدخال المعايير عن طريق التنشئتين الدولية والمحلية (البنائية).

تجدر الإشارة إلى أن تعريف **مودلسكي** لا يدخل ضمن هذا السياق فهو التعريف الوحيد الذي يشير إلى مصطلح قد لا يحيل بالضرورة إلى الدولة في تعريفه وهو الجماعات المشتركة *Community* التي تهدف لتغيير سلوك الدول الأخرى وهو مصطلح يشير عادة إلى مجموعة من الناس يتشاركون قيماً معينة ويجمعهم ترابط اجتماعي ، وهو مصطلح يحتمل إدخال العديد من الفواعل ضمن السياسة الخارجية بدءاً بجماعات المصالح و الأحزاب مروراً بصانعي القرار وانتهاءً عند المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وحتى الإرهابيين ، وعلى الرغم من أن تعريف **مودلسكي** يرجع إلى عام 1962 فمن الممكن أن يشكل بداية لظهور تعريفات الجيل الثالث من التعريفات التي قد لا تعتبر الدولة بالضرورة الفاعل الأساس ضمن تفاعلات السياسة الخارجية، بحث قد يصبح تفاعل هذه الجماعات المشتركة مع الدولة أو مع بعضها البعض نقطة البداية لصياغة مفاهيم جديدة للسياسة الخارجية ، خاصة وأن النظر إلى الدولة كفاعل غير وحدوي فسح المجال لظهور أنماط ما تحت دولانية للتفاعل كالتعاون اللامركزي.

المطلب الثالث: مقاربات السياسة الخارجية كبرامج بحثية.

رغم أن معالم تحليل السياسة الخارجية بدأت تتضح مع تحديد الباحثين لمجال الدراسة، فإن فهم السلوك الخارجي للدول يتطلب منهم توظيف مقاربات نظرية تزودهم بأدوات تحليلية تساعدهم على اختزال هذه السلوكيات في مفاهيم وتصورات تمكنهم من وصف وتفسير الواقع، ومن ثم التنبؤ بالسلوك الخارجي للدول. اعتبار هذه الأدوات مقاربات نظرية ترجع إلى كون حقل تحليل السياسة الخارجية حقلاً فرعياً عن العلاقات الدولية والتطورات التي حصلت في الحقل اقتضت الاستعانة بنظريات العلاقات الدولية جعلت من هذه الأدوات مقاربات تستخدم نفس الأدوات ولكنها لا تساوي النظرية.

الوظيفة الأساسية لمقاربات السياسة الخارجية هي تمكيننا من تحسين معرفتنا بسلوك وحدات النظام الدولي وعلى تنظيم معلوماتنا واكتشاف معلومات جديدة أكثر دقة، إنها تزودنا بإطار للتفكير نحدد فيه أولويات البحث ونختار أفضل الوسائل المتوفرة لجمع وتحليل المعلومات، إنها تلفت انتباهنا إلى مجموع التماثلات والتباينات في سلوك الدولة الخارجي مما يساهم في تحديد أنماط السلوك وذلك لتفسيرها والتنبؤ بها.

تعتمد مختلف مقاربات تحليل السياسة الخارجية على مستويات ثلاث في التحليل هي: الوصف، التفسير والتنبؤ. في الدراسة الوصفية يتمحور السؤال المهم حول وصف وتحديد الحقائق أي تحديد ما

حصل، بينما الدراسة التي تهدف للتنبؤ فهي تسعى لمعرفة ما يمكن أن يحصل من خلال استقراء التوجهات السائدة في المستقبل. أما التفسير فيقوم على دراسات تحاول تفسير سلوك السياسة الخارجية لدولة ما من خلال البحث عن الدوافع التي حدثت بتلك الدولة للتصرف بطريقة ما وليس بأخرى؛ أي أن مقاربات السياسة الخارجية تهتم بثلاث أسئلة: ماذا حدث؟ لماذا هذا الحدث؟ وما الذي سيحدث في السلوك الخارجي لدولة ما؟⁽¹⁾

للباحث في السياسة الخارجية أن يقوم بدراسة تعتمد على مستوى واحد فقط، غير أن الارتباط بين المستويات الثلاثة، يحتم عليه التطرق بطريقة أو أخرى لباقي المستويات فالباحث الذي يقوم بدراسة تفسيرية يجب عليه أن يستعمل الحقائق الوصفية، وكذلك الحال بالنسبة للتنبؤ الذي يقتضي الاستعانة بالدراسة الوصفية والتفسيرية للوصول للتنبؤ الذي يبقى كمستوى مهم تصبو إليه مختلف المقاربات النظرية، وما دام أن هدف السياسة الخارجية هو فهم وتفسير السلوك الخارجي للدول، و بالنظر الى ما يريده الباحث؛ فالتفسير يمكن أن يمتد من السمات الشخصية للزعيم إلى طبيعة النظام الدولي ، وهو ما يتطلب من دارسي السياسة الخارجية اللجوء إلى مقاربات متعددة التخصصات وعبر تخصصية.

شهدت مرحلة ما بعد السلوكية في العلوم الاجتماعية تراجع عن فكرة استقلالية الحقول المعرفية عن بعضها البعض، و ترافق هذا التراجع مع الشبكية المعرفية Intra-Disciplinary أو ما يسميه جاك سنايدر التَّكْيِج التَّهْجِينِي⁽²⁾ Cross-fertilized الذي شهدته مختلف العلوم الاجتماعية، وهذا ما أدى من وجهة نظرنا إلى رسم حد فاصل بين مرحلتين في تطور مقاربات السياسة الخارجية؛ الأولى كانت مرحلة محاولة الاستقلالية عن نظريات العلاقات الدولية من خلال محاولة صياغة مقاربات متخصصة في تفسير سلوك السياسة الخارجية للدول مع فك ارتباطها بنظرية العلاقات الدولية ولهذا تصنف ضمن نطاق المقاربات الجزئية، والمرحلة الثانية اتسمت بالرجوع إلى استخدام متغيرات نظريات العلاقات الدولية في تحليل السياسة الخارجية أو استخدام مقاربات كلية في تحليل السياسة الخارجية.

يتم تتبع التطور على مستوى حقل العلاقات الدولية من خلال تتبع تطوره التاريخي وتتبع المحاورات النظرية الكبرى في هذا الحقل⁽³⁾. وبما أن حقل السياسة الخارجية لم يشهد هذه المحاورات، فإن تقديم الصورة الذاتية لهذا الحقل سيقصر على التطور التاريخي، والذي كان على شكل برامج بحثية لا ترقى لتصبح "ثورات" بمعنى التحول في النموذج الإرشادي المعرفي Paradigm، عكس التطورات التي حصلت في

(1) Graham Allison, op.cit.,p. 690.

(2)Thomas Christensen and Jack Snyder ,”Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolar” , International Organization, 44(2) (Spring, 1990), p.138.

(3)Steve Smith, “The Discipline of International Relations: Still an American Social Science?”, op.cit., p.376.

العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي ترقى إلى الثورات العلمية في نموذج توماس كوهن
(1). Thomas Kuhn

إن تبني البرامج البحثية العلمية Scientific Research Programs لـ إيمير لاكتوس Imre Lakatos جاء -أيضا- لتجاوز إشكالية التحقيب (2)، فكل برنامج بحثي يتكون حسب من نواة صلبة و حزام واقية فبينما يمثل الأول الفرضيات الغير قابلة للتكذيب في البرنامج البحثي، يمثل الأخير مجموعة من الفروض المساعدة التي تكون محلا للاختبار فإذا كانت هذه الفروض قابلة لتحقيق التنبؤ وتفسير الوقائع المستجدة فإن البرنامج يكون برنامجا تقدميا Progressive أما في حالة الفشل فإن البرنامج يصبح برنامج إنتكاسي Degenerative، حيث أن الفشل في التفسير يصل إلى النواة الصلبة للبرنامج ويحتم الانتقال إلى برنامج بحثي جديد فالانتقال في هذه الحالة يكون ما بين البرامج Inter-programs عكس البرامج التقدمية التي يكون فيها الانتقال ضمن البرنامج Intera-programs وهذا ما يرسم التقدم أين يتم التقدم من برنامج إلى آخر بدل الانتقال من نظرية إلى أخرى، بحيث أن البرنامج التقدمي يتم التقدم فيه على أساس التغيير في الحزام الواقية أما إذا امتد إلى النواة الصلبة فإن البرنامج يصبح برنامجا انتكاسي (3).

المبحث الثاني:

المقاربات الجزئية في السياسة الخارجية.

المقاربات الجزئية Actor-Specific Approach هي مقاربات تسعى إلى تفسير سلوك الفاعل في جزئية من تفاعلاته فهي تسعى كما أكد "جون غارنيت" John Garnett إلى إلقاء الضوء على الجوانب الجزئية في الحياة الدولية (4) من خلال التركيز على جانب واحد من الظاهرة السياسية مُغفلة باقي الظواهر أو من خلال الاهتمام بوضع استثنائي في الدولة كدراسة سلوك الدولة في الأزمات (5)، وعموما فإن هذا البرنامج ركز على عملية صنع القرار كسلوك تنظيمي Organizational Behavior و على تأثير العوامل النفسية في عملية صنع القرار، ليعقبه محاولة من جيمس روزنو لتطوير مقاربة للسياسة الخارجية المقارنة. في هذه المرحلة كان السعي منصبا لتطوير نظريات متوسطة المدى، بمعنى أنها لم تكن تسعى إلى تفسير

(1) Brian Schmidt, "On the History and Historiography of International Relation", in: Walter Carlsnaes and Others (eds.), **Handbook of International Relations**, (London :Sage, 2002), p.11.

(2) محمد حمشي، "نظريات العلاقات الدولية بين التعددية والهيمنة"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2011)، ص 13.
(3) المرجع نفسه، ص 35.

(4) John Garnett, **Commonsense and the Theory of International Politics**, (New york: Suny Press, 1984), p. 27.

(5) Steve Smith and Others, «Introduction», in : Steve Smith and Others, op.cit., p. 04.

والتنبؤ بسلوكيات السياسة الخارجية بصفة عامة، بل كانت بدلاً من ذلك بمثابة مقاربات لتفسير سلوكيات بعض أنواع الدول أو السياسة الخارجية ذات الحالة المعينة. (1)

ترجع هذه المرحلة إلى البدايات الأولى لحقل السياسة الخارجية في خمسينيات القرن العشرين، حيث شهدت ازدهاراً لمقاربة تحليل السياسة الخارجية (FPA) Foreign Policy Analysis والتي اهتمت بثلاثة مواضيع أساسية وهي: صناعة القرار في السياسة الخارجية Foreign Policy Decision Making (FPDM) أو مقترب التحليل المؤسساتي البيروقراطي، مقترب التحليل النفسي الإدراكي و تحليل السياسة

الخارجية المقارنة Comparative Foreign Policy Analysis

المطلب الأول: مقاربة صنع القرار في السياسة الخارجية.

شهدت مرحلة خمسينيات القرن العشرين تزايد الاهتمام بتأثير العوامل التنظيمية والإدارية على عملية صنع القرار، يمكن تتبع أسس هذه المقاربة في عمل ماكس فايرر Max Weber "نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي" Theory of Social and Economic Organization (2). من خلال الاعتماد على نظرية التنظيم سعى رواد هذه المقاربة وعلى رأسهم جراهام أليسون Graham Allison ومارتن هالبرن Morton Halperin إلى فهم الطريقة التي تؤثر بها الدوافع المؤسسية وإجراءاتها على عمليات السياسة الخارجية. بالنسبة لهم فإن البيروقراطيات والعوامل المختلفة التي دفعتهم إلى لعب ما كان، في نظرهم، الدور الحاسم في تشكيل نتائج السياسة الخارجية. (3)

ساهمت كتابات كل من ريشارد سنايدر Richard Snyder و بروك H. W. Bruck و بارتون سابين Burton Spain في التأسيس لهذا المقاربة، خاصة من خلال أعمالهم التي تركزت على دور المؤسسات البيروقراطية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، حيث تعد عملية صنع القرار عملية ملازمة لجميع الأنظمة السياسية سواء في قراراتها الموجهة للداخل أو للخارج، ولهذا فقد اعتبر رواد هذه المقاربة أن السياسة الخارجية عبارة عن سلسلة من القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار. تجدر الإشارة، إلى أن مقاربة السياسة الخارجية لم تختلف كثيراً مع النظرية الواقعية في اعتبار الدولة الفاعل الوحيد في

(1)Ibid., p. 05.

(2) Valerie Hudson , **The History and Evolution of Foreign Policy Analysis** , in ; Steve Smith and Others , Foreign Policy: Theories, Actors, Cases,(Oxford : Oxford University Press ,2012), p.21.

(3) Chris Alden and Amnon Aran , **Foreign Policy Analysis: New Approaches** , (New York : Routledge, 2012), p.06.

العلاقات الدولية ومع ذلك تظل الدول بالنسبة لهم هي فاعل مجرد يتصرف الأفراد باسمها ولهذا فإنها مقارنة الفاعل الموجه Agent-oriented approach⁽¹⁾.

على هذا الأساس يرتبط تفسير السياسة الخارجية بتفسير سلوك الأفراد أو المجموعة التي تتخذ القرار ضمن سياق السياسة الخارجية. هؤلاء الأفراد يتخذون قرارات تكون سمتها الأساسية العقلانية. فإذا كان صنع القرار هو جوهر تحليل السياسة الخارجية فإن العقلانية هي لب عملية صنع القرار، وفقاً لهذا النموذج فإن أي دراسة لسلوكيات السياسة الخارجية تقتضي النظر إلى عقلانية أفعال صانعي القرار؛ التي تُتخذ باسم الدولة بدل اعتبار الدول كفاعل في حد ذاته، فهؤلاء الذين يتصرفون باسم الدولة هم فواعل وحدوية يتصرفون بصوت واحد ويحملون صورة واحدة، ولديهم نفس الأهداف. الفاعل العقلاني يضع مجموعة من الأهداف من خلال حسابات دقيقة تحدد من خلالها الاحتمالات البديلة لبلوغ هذه الأهداف.

بعبارة أخرى، هؤلاء الذين يتصرفون باسم الدولة لديهم المعلومات الكاملة، و يأخذون كل فرصة بعين الاعتبار ومن ثم يحددون السياسة الأنسب، فهم يحددون أهدافهم و الخيارات و النتائج المحتملة لكل خيار، ومن ثم يحددون الخيار الأفضل على ضوء الأهداف الموضوعية⁽²⁾، فهذه المقاربة المستمدة من نظرية الاختيار العام Public Choice Theory تسعى إلى نمذجة البيئة المعقدة لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية⁽³⁾.

وهو تماماً ما سعى إليه غراهام أليسون Graham Allison من خلال تحليله لتعامل الرئيس الأمريكي جون كندي مع أزمة الصواريخ الكوبية 1962؛ هذه الأزمة التي جاءت عقب اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية أن الاتحاد السوفيتي قام بتصيب صواريخ متوسطة المدى في كوبا، وهي صواريخ يبلغ مداها المدن الأمريكية، و يمكن أن تزود برؤوس نووية، ورداً على هذا الأمر قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحصار الجزيرة إلى أن قام الاتحاد السوفياتي بإزالة هذه الصواريخ.

حسب أليسون كان الرئيس كندي ومستشاروه أمام ستة خيارات وهي: عدم القيام بأي خطوة، ممارسة ضغط دبلوماسي، التقرب من كسترو، القيام بضربات جوية خاطفة، غزو كوبا أو فرض حصار على كوبا، وكان هذا الخيار الذي ارتأت إدارة كندي اتخاذه فهو بمثابة حل وسط بين عدم القيام بأي خطوة وبين غزو كوبا، ومن جهة أخرى يرمي الكرة في ملعب نكيثا خروتشوف ويجعل الولايات المتحدة الأمريكية في وضع

(1) Valerie Hundson , **Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory** ,(Plymouth : Rowman & Littlefield Publishing Group .Inc , 2007) , p . 06.

(2)Johan Marc and Johan Olsen, **Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics** , (New York, Free Press, 1989),p . 23.

(3)Chris Alden and Amnon Aran , op.cit.,p.14.

قتالي أفضل مادام أنها ستتشر قواتها البحرية في الكريبيبي (1). ولهذا كان الخيار السادس هو الخيار الأفضل (العقلاني) بالنظر إلى الأهداف المرسومة والمتمثلة في المحافظة على مكانة الولايات المتحدة كزعيمة للمعسكر الغربي، وضمان نزع الصواريخ دون إشعال فتيل حرب بين البلدين، وقد حاول أليسون تلخيص نموذجه بقوله:

إن هذا النموذج يقوم على مسلمة رئيسية أن الفعل لا يقوم فقط على عمل هادف من قبل فاعل وحدوي، فإضافة العقلانية كان بغرض إضفاء الاتساق بين الأهداف والغايات المرتبطة بفعل معين، والاتساق يعني هنا تطبيق مجموع المبادئ من أجل تحقيق الهدف الأمثل ولهذا فالعقلانية تشير إلى تعظيم القيمة ما بين الخيارات في ظل قيود معينة. (2)

من خلال هذا التعريف يمكن تحديد ثلاث عناصر للعقلانية:

1- العمل الهادف Purposive Action : والذي يكون مدفوعا بالسلوك الموجه بالأهداف ، فصانع القرار يجب أن يحدد أهداف مسبقة .

2- التفضيلات المتسقة Consistent Preferences : وتعني القدرة على ترتيب التفضيلات بطريقة متعدية. بمعنى أنه إذا تم تفضيل المخرج رقم 1 على المخرج رقم 2، وتم تفضيل المخرج رقم 2 على المخرج رقم 3، فهذا يجعلنا منطقيا نفضل المخرج رقم 1 على المخرج رقم 3. على سبيل المثال، إذا فضلت الدبلوماسية على العقوبات وتفضل العقوبات استخدام القوة، فإن الدبلوماسية تفضل على استخدام القوة.

3- تعظيم المنفعة Utility Maximization : يعني أن الفواعل ستختار البديل الذي يوفر أكبر قدر من الفوائد الصافية. (3)

المطلب الثاني: المقاربات الإدراكية في تحليل السياسة الخارجية:

مختلف الأزمات التي سادت مرحلة الحرب الباردة ومجموعة القرارات التي كادت في مرحلة معينة أن تؤدي إلى إشعال فتيل حرب عالمية ثالثة، أدت إلى إعادة النظر في العقلانية؛ حيث أن الأزمات أظهرت أنه من المستحيل الحصول على معلومات كافية للبدائل المتاحة وإنما متخذ القرار يتخذ القرار من بين البدائل التي يراها مناسبة في تلك المرحلة.

(1) Graham Allison, op.cit., p.698.

(2) Graham Allison , “Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis” , in ; Stefano Guzzini , **Realism in International Relations and International Political Economy: The Continuing Story of a Death foretold**,(London ; Routledge , 1998), p.58.

(3) Alex Mintz and Karl DeRouen, **Understanding Foreign Policy Decision Making**, (New York: Cambridge University Press, 2009) , p.58.

وقد ساهمت أعمال كل من ولسن هارولد Wilson Harold و مارغرت سبروت Margaret Sprout في التأسيس لهذه المقاربة والتي تقوم بشكل عام على انتقاد مسلمة الفاعل العقلاني، والتي لم تتحقق - حسبهم - في الممارسة العملية ، فالعقل الإنساني لا يمكن أن يؤدي تلك العمليات العقلانية بتلك الدقة التي تفترضها المقاربات العقلانية ، وهذا لا ينبغي أن يفهم بأنه "لاعقلانية" وإنما يجب إدراك أن هذه المقاربة أكثر واقعية في النظر إلى العقل الإنساني، من خلال الاخذ بعين الاعتبار العوامل التي من الممكن أن تحول دون اتخاذ قرار مثل : ضغط الوقت، الغموض ، مشاكل الذاكرة ، سوء الإدراك ، البنية التنظيمية وغيرها من العوامل التي تظهر وقت اتخاذ القرار⁽¹⁾، ولهذا فإنه تم الانتقال من الحديث العقلانية إلى الحديث عن العقلانية المحدودة Bounded Rationality، وهذا ما تمخض عنه ظهور مقتربات فرعية عن مقترح صنع القرار في السياسة الخارجية حاولت دراسة مختلف العقبات التي تحول دون تحقيق العقلانية.

الفرع الأول: صانع القرار الإدراك وسوء الإدراك:

بعد التشكيك في العقلانية ودراسة العقبات التي تحول دونها، بدأ رواد هذه المقاربة في الاستعانة بدراسات نفسية لقرارات الأفراد، وذلك لتحديد الدوافع الكامنة وراءها؛ في محاولة منهم لتفسير العلاقة بين الفرد والسياسة الخارجية من خلال تحديد طبيعة شخصية متخذ القرار، التي تؤثر على طبيعة القرارات بما أن السمات الشخصية كالتسلط أو الانفتاح، الهدوء أو العصبية وغيرها من السمات تجعل قرارات صانع القرار تنحى صوب اتجاه معين. وبالتالي أصبح من الضروري دراسة متغيرات الصورة Image والنظام العقدي Belief System التي يحملها، وهذا يرجع بدرجة أولى إلى حقيقة أن تفسير المعلومات التي يتلقاها تخضع لنظام الصور والمعتقدات التي يحملها صانع القرار، حيث أنه في ظل نفس الظروف يمكن أن يتصرف صانع القرار بطرق مختلفة وذلك باختلاف صورهم الذهنية حول الظاهرة؛ فصانع القرار يحاول قراءة الأحداث من خلال الصور والنظام العقدي وقد يصل الأمر به إلى تجاهل المعلومات التي تناقض الصورة و النظام العقدي لديه⁽²⁾ أو على الأقل يعيد تشكيلها بما يتوافق وتصوراته لتجنب عدم الاتساق. كما يميل إلى إدراك ما يتوقعه، ولهذا فهو عرضة للتشويه وسوء إدراك للمعلومات القادمة.

وقد أكد روبرت جرفس Robert Jervis في دراسة له حول الإدراك وسوء الإدراك في السياسة الدولية أن هناك نمط مشترك من سوء الإدراك في السياسة الخارجية، واحد منها يعكس الميل نحو رؤية الخصوم على أنهم أكثر عداءة مما هم عليه في الحقيقة. فصانع القرار أو حتى مجموعة صناعة القرار تُخضع تصرفات الآخرين إلى الصورة التي يحملونها عنهم (أصدقاء/أعداء/منافسين...) وتفسر هذه التصرفات

(1) Ibid., p.8.

(2) Fatih Tayfur, op. cit., p.p.131-132.

حسب هذه الصورة، حيث أن صانع القرار يخضع إلى ما يُعرف في علم النفس بالنبوءة ذاتية التحقيق The Self-fulfilling Prophecy، وتحقيق هذه الأخيرة هو في البداية عبارة عن مفهوم خاطئ عن الوضع يؤدي إلى تصرفات تؤدي بدورها إلى تأكيد المفهوم،⁽¹⁾ فالصورة التي حملتها الولايات المتحدة عن الاتحاد السوفياتي بأنه عدو أدى إلى تصرفات من الطرفين أدت إلى تأكيد هذه الصورة.

ساهمت مقارنة الإدراك وسوء الإدراك في إضافة العوامل الذاتية في عملية صنع القرار، وعليه لم يعد الباحث في إطار مقارنة صنع القرار يكتفي بدراسة العوامل الموضوعية المرتبطة بالعقلانية وإنما يحاول أيضا الغوص في أعماق ومكونات شخصية صانع القرار بجمع معلومات حول سيرته الذاتية، رؤيته للعالم، قيمه وشخصيته.

الفرع الثاني: التفكير الجمعي:

قام إيرفنج جانيس Irving Janis بدراسة خمس قرارات في السياسة الخارجية الأمريكية لم تحقق الأهداف المرجوة منها، أي أنها كانت قرارات غير عقلانية، حيث أكد أن هذا الفشل مرده إلى ما أطلق عليه جانيس التفكير الجمعي Groupthink، حيث أن السياسة الخارجية التي تصنع ضمن مجموعات صغيرة كانت عرضة إلى الإخفاقات؛ بما أن المجموعة توقف التفكير النقدي لصالح التفكير الجمعي حيث تُمارس ضغوط على أعضائها للتصرف بطريقة تتوافق وباقي الأعضاء مع عدم معارضة وجهة نظر المجموعة حتى ولو كانت تتعارض ووجهة نظرهم⁽²⁾ مما يؤدي إلى فشل هذه السياسات التي تُتخذ ضمن هذه المجموعات.

عملية اتخاذ القرار في المجموعات الصغيرة تتطلب تكريسا أعمى للوحدة بين أعضاء المجموعة، ويتم تجاهل المعلومات والأفكار التي لا تتوافق والإجماع السائد، لهذا فإنهم مجبرون على قمع شكوكهم حول إمكانية نجاح الخطة الموضوعية؛ فالتفكير الجمعي يتسم بالاتساق المعرفي Cognitive Consistency مع آراء المجموعة ويؤدي بالنتيجة إلى عدم دراسة البدائل الممكنة وتحديد الخيار المناسب من بينها، كما أنه يتسم بعدم البحث الكافي عن المعلومات والتي يتم اختيارها بطريقة انتقائية تتوافق مع رأي المجموعة⁽³⁾ وقد حدد جانيس ثمانية أعراض للتفكير الجمعي وهي:

1. وهم التحصين والذي يخلق تفاؤل مفرط يؤدي للمجازفة؛

(1) Robert Jervis , **Perception and Misperception in International Politics** , (Princeton University Press Princeton, New Jersey , 1976) , p. 67

(2) Fatih Tayfur, op. cit., p.133

(3) Lauren Renee Beckner, "Decision-Making during National Security Crisis: The Case of the JFK Administration" , (Master Thesis , faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University , University of Virginia :2012) , p . 3

2. المعتقدات غير القابلة للتشكيك في المنظومة الأخلاقية للجماعة؛
 3. المحاولات الجماعية للعقلنة من أجل الحد من التحذيرات؛
 4. الصورة النمطية عن قادة العدو بأنهم أشرار إلى درجة لا يمكن مفاوضتهم؛
 5. الرقابة الذاتية لعدم الحياد عن الإجماع؛
 6. المشاركة في وهم الإجماع فيما يتعلق بالأحكام التي تتوافق ونظرة الأغلبية؛
 7. ضغط كبير على أي فرد يبدي حجة قوية مناوئة لرأي الجماعة؛
 8. وجود أفراد عينوا أنفسهم ضمن المجموعة لحراسة الأفكار السائدة Mindguard⁽¹⁾.
- ومن بين الحالات التي درسها جانيس عملية خليج الخنازير، والتي كانت محاولة أمريكية فاشلة لقلب نظام فيديل كاسترو عن طريق غزو جنوب كوبا وقلب نظامها من قبل المنفيين، حيث حلل جانيس أهم سمات التفكير الجمعي ضمن اللجنة الخاصة الموسعة وهي اللجنة التي اتخذت قرار الغزو هذه المجموعة حيث ظهرت أعراض الاتساق المعرفي عند بداية التخطيط لهذه العملية؛ فرغم أن المعلومات المتوافرة كانت تناقض رأي مجموعة صناعة القرار فإنه تم تجاهلها، كما بدا جليا عدم كفاية الدعم اللوجستيكي التي تم إقراره خلال مختلف الاجتماعات، وحينما عرضت هيئة الأركان المشتركة خطتها للقيام بالعملية بدأت بعض الأصوات المشككة في هذه العملية ولكن سرعان ما تم إسكاتها، بالإضافة الى ذلك تم تجاهل محدودية المعلومات الجغرافية حول خليج الخنازير ولم يتم الحصول على معلومات كافية حول شعبية الرئيس فيدل كاسترو، ومن ثم لم تحقق الغارات الجوية الأهداف المتوخاة منها وبدلا من ذلك تم تجاهل كل هذه الحقائق حيث مارس الرئيس كندي دور حارس الأفكار لتمرير هذه العملية، ولهذا اقتصر النقاش في مختلف الاجتماعات على طرح أعضاء المجموعة لرأيهم بالموافقة أو عدمها دون إبداء حججهم وعلى هذا الأساس وافق الجميع على هذه الخطة.⁽²⁾

المطلب الثالث: مقارنة السياسة الخارجية المقارنة:

يعد ظهور مقارنة السياسة الخارجية المقارنة نتيجة مباشرة للموجة السلوكية في الخمسينات. يعد إقامة منهج علمي للبحث أي منهجية تجريبية Systemic-empirical لجمع المعطيات، التصورات، اختبار الفرضيات وبناء النظرية الهدف الأساس للسلوكية. في المقابل فإن الهدف الأسمى للسياسة الخارجية المقارنة كان بناء نظرية عامة في السياسة الخارجة عن طريق إيجاد تعميمات قانون التشابه⁽³⁾ law-like

(1)Ibid., p . 3

(2)Idem, p . 34.

(3) Valerie Hundson, "Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations", *Foreign Policy Analysis*, 1 (1)(2005), p . 09

generalizations. ولتحقيق هذا الغرض أي تفسير سلوكيات السياسة الخارجية والمقارنة بينها من أجل الوصول إلى التعميم فإنه يجب القيام بعملية ملاحظة منظمة للظاهرة ينبثق عنها تصنيف لمختلف أنماط أفعال السياسة الخارجية، ثم ستقود هذه العملية إلى تعميم تقاس به سلوكيات السياسة الخارجية للدول. عكس مقارنة صنع القرار يرى رواد مقارنة السياسة الخارجية المقارنة بأن دوافع ونوايا صنع القرار لا تدخل ضمن نطاق اهتماماتهم على اعتبار أن هذه الأمور لا يمكن ملاحظتها. فالدراسة تقتصر فقط على أفعال السياسة الخارجية التي يجب أن تكون مُعرفة علمياً من أجل أن يتم تصنيفها وقياس كل فعل فيها، وهذا ما سيجعل أي فعل في السياسة الخارجية قابلاً للقياس حين يحدث بمعنى أنه يمكن تصور السلوك تحت مجموعة من الأفعال القابلة للملاحظة والمقارنة من أجل أن نُكون عنها بيانات قابلة للفحص والقياس. ولهذا فإن هذه الأفعال أو الأحداث Events - كما يُطلق عليها رواد مقارنة السياسة الخارجية المقارنة- هي المتغير التابع في هذه المقاربة، كما تشكل وحدة الملاحظة و التي يتم تصنيفها للخروج بأنماط مشتركة في سلوك الدولة من خلال تشكيل قاعدة من المعطيات حول هذه الأحداث Data Events .

يسعى الباحث في السياسة المقارنة إلى تحديد الأنماط والأحداث غير الفريدة Non Idiographic لتجاوز دراسات الحالة الوصفية اللا تراكمية لبناء تفسير لما يتحكم بسلوك السياسة الخارجية، وذلك عن طريق معالجة المعطيات كمياً أو كيفياً، فمن الناحية الكمية يتم الاعتماد على المنهج الإحصائي والقياس الكمي و الذي مكن من تطوير هذه الدراسات من الناحية التقنية خاصة بعد ادخال الكمبيوتر. في هذا الإطار قام ويكنفالد بدراسة العلاقة بين التوترات على المستوى الداخلي للدولة (المتغير المستقل) والسلوك العدواني الذي تتبناه الدول في سياستها الخارجية (المتغير التابع)، حيث قام بملاحظة سلوك ما يزيد عن 73 دولة وحلل سلوكها في الفترة الممتدة ما بين سنتين 1955 و 1960، ليتوصل إلى نتيجة مفادها أنه كلما ازدادت التوترات الداخلية اتجهت الدولة إلى خلق مشاكل خارجية من أجل إخماد فتيل الأزمات الداخلية وكسب تعاطف مواطنيها. (1)

أما المعالجة الكيفية للمعطيات فإنها تتم عن طريق إعداد نماذج عن طريق ملاحظة عدد من المعطيات تمكن تدريجياً من بناء نماذج تصلح لشرح مجموعة من الاوضاع المتقاربة وذلك للتوصل إلى تصنيفات نمطية للسياسة الخارجية Typologies of Foreign Policy ومن ثم بناء نظرية عامة. في هذا الصدد قدم " جيمس روزنو " ما أسماه نظرية أولية Pre-theory حيث حدد ما اعتبره أهم العوامل التي تفسر سلوك السياسة الخارجية وهي: (1) العوامل النفسية؛ (2) عوامل الدور؛ (3) العوامل

(1) Stephen Andriole and Others, op.cit. , p. 170.

الحكومية؛ (4) العوامل المجتمعية؛ (5) العوامل النسقية (النظام الدولي). وبعد ذلك صنف هذه العوامل من أجل تقييم ما سماه " النشاطات النسبية " لمجموع العوامل، وذلك حسب الفاعل و/أو المجال-القضية- (Issue area)، وهذا بعد تحديد الخصائص الجينية Genotypes للدول، والتي تتضمن حسبها ثلاث متغيرات : حجم الدولة (صغيرة / كبيرة) ؛ حجم التطور الاقتصادي (متطور/ غير متطور) إلى جانب طبيعة النظام السياسي (مفتوح / مغلق)⁽¹⁾.

يتم اعتبار السلوك الخارجي (الذي يتم ملاحظته وتجميعه في شكل معطيات للأحداث) كمتغير تابع والعوامل المفسرة للسلوك الخارجي كمتغير مستقل، أما الخصائص الجينية للدول فتعتبر متغير وسيط وذلك بهدف تصنيف سلوكيات الدول، ليتم بعدها المقارنة إما عن طريق المقارنة الموسعة بين الدول Nation Cross- (مقارنة البعد البيئي (المجال/قضية) في السياسة الخارجية الألمانية، الفرنسية والإيطالية (الفاعِل) ، أو من خلال مقارنة السياسة الخارجية لدولة ما عبر دراسة طولية Longitudinal Study، مثل إجراء مقارنة بين السياسة الخارجية للرؤساء الأمريكيين في حرب الخليج الأولى والثانية (مجال/قضية). الغرض من هذه الخطوات هو الوصول إلى أنماط سلوك خارجية (قوانين عامة)، فمقاربة روزنو تقوم على مسلمة أن الدول التي لها نفس الخصائص الجينية سيكون لها نفس السلوك أو بعبارة أخرى لها نفس أنماط السياسة الخارجية؛ فمثلاً:

1. الدول الصغيرة: تلعب فيها العوامل النسقية دوراً كبيراً في عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية حيث أن غياب الموارد التي تجعلها قادرة على فرض سياستها الخارجية يجعلها تتأثر بعوامل المحيط.
2. الدول غير المتطورة: تلعب فيها العوامل الشخصية (النفسية) دوراً ثانوياً، بينما تلعب في الدول الكبيرة (من حيث المساحة) دوراً مهماً.
3. الدول غير المتطورة: تلعب فيها العوامل الحكومية دوراً غير مهم في عملية صنع القرار.
4. الأنظمة المفتوحة: تلعب فيها العوامل المجتمعية دوراً مهماً بينما تلعب دوراً ثانوياً في الأنظمة المتخلفة.⁽²⁾

(1) Rosenau James , "Pre-Theories and Theories of Foreign Policy", in: Stephen Salmore and Others "The Effect of Size, Development, and Accountability on Foreign Policy.", Peace Research Society Papers , the Ann Arbor conference , 1969 , p.15.

(2) Carl Ann Ruth Charlebois , "An Application of Rosenau's Pre-theory to the Sino-Indian and Sino-Burmese Boundary Disputes", (M.A., Univ. of British Columbia, Vancouver Canada, 1969) , p.p. 6-7.

عليه؛ فإن هذا البرنامج البحثي لم يقتصر في تحليل السياسة الخارجية على البيئة الموضوعية التي تؤدي بالضرورة إلى اتخاذ قرارات عقلانية وإنما أصبحت تدرس كذلك البيئة النفسية (الإدراك وسوء الإدراك) والبيئة الاجتماعية (التفكير الجمعي) على أن هاذين العاملين قد يؤديان إلى اتخاذ قرارات غير عقلانية. ازدهرت هذه الدراسات في فترة بلغ فيها الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ذروته، إلا أنها بدأت تتراجع لعدة أسباب تتأرجح بين الأسباب المتعلقة بالواقع السياسي في تلك الفترة وبين التطورات التي شهدتها حقل الدراسات السياسية، ويمكن أن نجملها فيما يلي:

- تراجع حدة الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مما أدى إلى تراجع الدراسات المتعلقة بصناعة القرار خلال فترة الأزمات. بالنتيجة بدأت أجندة البحث في السياسة الخارجية تتغير من التركيز على القضايا العسكرية إلى التركيز على القضايا الاقتصادية.

- بروز أشكال جديدة من التعاون الدولي، أدى إلى بروز فواعل ما فوق الدولة، وأدت بالتالي إلى تراجع مسلمة الفاعل المتمحورة حول الدولة State Centered Assumption في العلاقات الدولية.

- تعرض مقارنة صناعة القرار في السياسة الخارجية إلى انتقادات لاذعة من قبل نموذج السياسات البيروقراطية، والذي شكك في كون عملية صنع القرار عملية وحدوية، فهي عملية تخضع -حسبهم- إلى مساومات وتنازلات بين مختلف الفواعل السياسية في الدولية. وعليه؛ لم تعد تقتصر دراسة عملية صنع القرار على صانعي القرار من السياسيين فحسب بل أصبحت تتعداهم إلى البيروقراطيين الذين يساهمون بشكل كبير في هذه العملية، وقد يتجاوز دورهم -في بعض الأحيان- دور القادة السياسيين على اعتبار أنهم يمتلكون خبرة كبيرة في مجال اتخاذ القرارات، وغالبا ما يلجأ إليهم السياسيون قبل الإقدام على أي خطوة.

- رغم أن مقارنة صنع القرار كانت نتاجا للثورة السلوكية في العلوم السياسية، إلا أنها لم تحقق الهدف الأساسي الذي كانت تصبوا إليه السلوكية وهو تحقيق التعميم؛ فمقارنة صنع القرار تدخل ضمن نطاق النظريات متوسطة المدى التي لا تهدف إلى الوصول إلى إنتظامات متعلقة بسلوك الدولة وإنما تهدف إلى دراسة هذا السلوك في حالات خاصة كالأزمات.

الشغف الذي أبداه مؤيدو المدرسة السلوكية بتحقيق العلمية أدى بهم إلى إطلاق التعميمات غير العلمية؛ هذا لأن مقاربات السياسة الخارجية الجزئية كانت على غرار الدراسات السياسة المقارنة تهدف إلى تثبيت نموذج معرفي غربي؛ فالمقارنات كانت تتم غالبا لإثبات مدى فاعلية الأنظمة السياسية الغربية في مقابل الأنظمة السياسية الأخرى ولهذا طُرحت إشكالية التحيز المعرفي في حقل الدراسات المقارنة بشكل عام وفي

حقل السياسة الخارجية المقارنة بشكل خاص، فهي مقارنة أمريكية بامتياز، ضف إلى ذلك فإن تطبيق هذه المقاربة حال دونها الكثير من الصعوبات وهذا ما أكده روزنو حين قال: «الشيء الأكثر تعقيدا هو عدم قدرتنا على إحراز تقدم في حل مشكلة تصنيف سلوك السياسة الخارجية، وبالنتيجة عدم إمكانية إخضاعها للدراسة»، (1)

ومما زاد من حدة هذه الانتقادات ظهور تيار ما بعد الوضعية في العلوم الاجتماعية؛ الذي أكد على استحالة تحقيق العلمية في العلوم الإنسانية، وذلك راجع إلى عدم إمكانية الفصل بين الدارس وموضوع الدراسة، بالإضافة إلى فشل هذه المقاربة في الوصول إلى تعميمات، وبالنتيجة فشلها في تفسير السلوك الخارجي للدول، بالإضافة إلى فشلها في الوصول إلى نموذج يمكن من خلاله التنبؤ بالسلوك الخارجي للدول، ولهذا بات هذا البرنامج إنتكاسي ما فسح المجال لبروز برنامج بحثي جديد. وفيما يلي تلخيص لأهم ما جاءت به المقاربة الجزئية في السياسة الخارجية.

جدول رقم 1: يوضح أهم ما جاءت به المقاربات الجزئية في السياسة الخارجية.

المقاربة	مقاربة صنع القرار في السياسة الخارجية.	المقاربات الإدراكية.	السياسة الخارجية المقارنة.
الفاعل الأساس.	الدولة.	الدولة.	الدولة.
طبيعة الفاعل.	فاعل غير وحدوي.	فاعل غير وحدوي.	فاعل وحدوي.
طبيعة السياسة الخارجية.	عملية بيروقراطية (السياسة الخارجية سياسة عامة من نوع خاص).	السياسة الخارجية تؤثر عليها العوامل الشخصية لصانع القرار.	السياسة الخارجية تتأثر بالتصنيفات النمطية للدولة.
النظر للعقلانية.	عقلانية آلية.	عقلانية محدودة (تتأثر بالعوامل النفسية)	/
هدف المقاربة.	الوصول إلى التنبؤ بمخرجات السياسة	إبراز دور العوامل النفسية في السياسة الخارجية.	الوصول إلى نظرية عامة في السياسة الخارجية.

(1) Stephen Andriole and Others ,op.cit., p. 178

		الخارجية من خلال تكميم عملية اتخاذ القرار.	
النقد	النظر إلى اتخاذ القرار كعملية آلية.	حصر عملية اتخاذ القرار في الفرد دون الأخذ بالعوامل النظامية.	محاولة نمذجة مخرجات السياسة الخارجية.

المصدر: إعداد الباحث.

المبحث الثاني:

المقاربات الكلية في السياسة الخارجية:

في هذه المرحلة ومن أجل الوصول إلى صورة ذاتية للحقل تم الانتقال إلى ما تسميه Valerie Hudson الذات الانعكاسية Self –Reflection⁽¹⁾ في محاولة للربط بين السياسة الخارجية ونظرية العلاقات الدولية⁽²⁾ خاصة و أن هذه المرحلة جاءت مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة ، والتي اتسمت بتزايد الاهتمام بدراسة هذا التحول البنوي على السلوك الخارجي للدول.⁽³⁾

وان كان العديد من منظري العلاقات الدولية الذين حاولوا النأي بأنفسهم بعيدا عن السياسة الخارجية أكدوا أن نظرياتهم لا يمكن أن تستخدم في السياسة الخارجية. اعتبر في هذا الصدد، كينث والتز Kenneth Waltz أن نظرية السياسة الخارجية هي نظرية اختزالية Reducationalist Theory^(*) تبالغ في مطالبها التفسيرية، حيث أنها لا تأخذ بالسبب النظامي Systemic Cause⁽⁴⁾. إذ أن تحليل السياسة الخارجية يعتمد على الدولة كوحدة فقط ويتجاهل باقي الوحدات خاصة النظام الدولي،⁽⁵⁾ كما أكد ألكسندر وندت Alexander Wendt أن نظريته هي نظرية في السياسة الدولية وليس في السياسة الخارجية⁽⁶⁾.

(1)Valerie Hudson, "The History and Evolution of Foreign Policy Analysis", in : Steve Smith and Others(eds.),op.cit.,p.27.

(2)Ibid., p.32.

(3)Valerie Hudson, **Foreign Policy Analysis : Classic and Contemporary Theory** , (Lanham:Rowman & Littlefield, 2007),p.33.

* يعرف ولتز النظرية الاختزالية بأنها النظرية التي تأخذ فقط بوحدة الدولة أو ما تحت الدولة أو تجمع بينهما ، وتغفل وحدة النظام الدولي

(4) Kenneth Waltz ·**Theory of International Politics** ,1st ed. (Addison: Wesley Publishing Company, 1979) pp. 60-79.

(5)Kenneth Waltz, op.cit., p. 72

(6) Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p.11.

ولكن الفصل بين الحقلين هو أمر صعب جدا ف "ولترز" حاول استخدام نظريته لتنبؤ بسلوك اليابان وألمانيا في فترة ما بعد الحرب الباردة⁽¹⁾، ولهذا ظهر اتجاه كبير نحو صياغة نظرية للسياسة الخارجية اعتمادا على نظريات العلاقات الدولية على غرار ما قام به كولين ألين Colin Elman ، فريد زكرياء Fareed Zakaria، ستيف سميث، وحتى القضايا التي كانت محل نقاش كبير في نظرية العلاقات الدولية تم مناقشتها في السياسة الخارجية ولعل أبرزها إشكالية العلاقة بين البنية والفاعل.

ولهذا فإن المقاربات النظرية في تفسير السياسة الخارجية هي مقاربات لتفسير و التنبؤ (كمتغير تابع) بسلوك الدولة (كوحدة) عوض دراسة خصائص نظام الدولة⁽²⁾ من خلال ثلاث نظريات تشكل حسب ستيف ولت Stephen Walt الأعمدة الثلاث لنظرية العلاقات الدولية⁽³⁾.

المطلب الأول: المقاربة الواقعية الجديدة في السياسة الخارجية:

تعد الواقعية من أبرز النظريات في العلاقات الدولية وهي تنطلق في تفسيرها لديناميات التفاعل الدولي من طبيعة بنية النظام الدولي و التي يصفها الواقعيون الجدد بأنها فوضوية^(*)، وهذا نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر شرعية استخدام القوة القسرية كما هو الحال على مستوى الدولة، فغياب ما سماه ميرشايمر حكومة فوق الحكومات Government Over Governments⁽⁴⁾؛ يدفع الدولة إلى الحصول على القوة من بغية ضمان أمنها. مدى تركيز مصادر القوة المادية (خاصة الاقتصادية والعسكرية) في النظام الدولي يحدد أمن الدولة، حيث أن الدولة التي تحظى بحصة كبيرة من هذه الموارد تُدعى **قطب** وتكون الدولة الأكثر أمنا. وبما أن الدول تسعى دائما في ظل فوضوية النظام إلى تحقيق هدف واحد "البقاء"، فإن توزيع الإمكانيات هو الذي يولد الاختلاف في بنية النظام الدولي، وبالتالي يولد مخرجات مختلفة⁽⁵⁾.

(1) Kenneth Waltz, "The Emerging Structure of International Politics", *International Security*, 18(2), (1993), p.p.45-46.

(2) Thomas Christensen and Jack Snyder, op.cit., p.138

(3) Stephen Walt , "International Relations :One World Many Theories" , *Foreign Policy* ,110(1998), p . 38.

* بعد نهاية الحرب الباردة ، حاول باري بوزن Barry Posen تطبيق مفهوم الفوضى على مستوى الدولة. مجادلا بأن الدولة كسلطة تضمن مفهوم التسلسلية، قد تنهار كما حصل في يوغوسلافيا والاتحاد السوفييتي وهذا ما يجعلنا أمام ما يسميه "الفوضى الناشئة Emerging Anarchy " بحيث تسعى كل إثنية إلى الحفاظ على أمنها بنفسها ، على غرار ما يحصل في النظام الدولي. للمزيد راجع :

Barry Posen , "The Security Dilemma and Ethnic Conflict " , *Survival* , 35(01) ,(Spring 1993) , p.28.

(4)John Mearsheimer," The False Promise of International Institution " , *International Security*, 15(1),(1990) p .10.

(5) Kenneth Waltz , *Theory of International Politics* ,op. cit., pp. 97- 98.

الفرع الأول: من توزيع الإمكانات في النظام الدولي إلى الموقع النسبي للدولة.

يجادل "ولتز" أن توزيع الإمكانات في النظام الدولي له تأثير كبير على سلوكيات الدولة ومخرجات هذا السلوك، ولهذا يعتبر هذا المتغير متغير تفسيري في النظرية الواقعية، ومن أجل صياغة مقارنة واقعية، يتحول إلى متغير تفسيري موضعي Positional على المستوى الجزئي وهو الموقع النسبي للدولة.⁽¹⁾ تعتبر الواقعية مقارنة تنازلية Top-down Approach ، فهي تنظر إلى تأثير النظام الدولي على سلوك الدولة سواء من حيث طبيعة هذا النظام التي تدفع الدولة إلى تبني خيارات متشابهة أو من حيث الترتيب التسلسلي (هيراركية) الدولة في النظام الدولي . يحدد موقع الدولة في النظام الدولي سلوكها⁽²⁾، وهو ما يفسر تشابه السياسات الخارجية للدول التي لديها نفس الموقع النسبي في النظام الدولي، على الرغم من الاختلاف على الصعيد الداخلي. بحيث أن « سُلوك الدول، وأنماط تفاعلها، قد تكررت نتائج تفاعلاتها المنتجة مرارا وتكرارا عبر القرون على الرغم من التغييرات العميقة في التركيبة الداخليَّة للدول»⁽³⁾ ، فترتيب الدولة ضمن هيراركية النظام الدولي : سواء كقوة كبرى Great- Power أو كقوة متوسطة Medium- Power أو كقوة عظمى Super-Power⁽⁴⁾ ، يفسر ويضع خط تنبئي لسلوكها في النظام الدولي فموقع الدولة يحدد طموحاتها. يعد وصل الدولة إلى مرحلة دولة قطب أو دولة مهيمنة طموح كافة الدول بما أنه السبيل الأوضح لتحقيق الأمن بشكل كامل⁽⁵⁾، هذا المسعى يفرض فاعلية تنافسية Competitive Effectiveness بين الدول والتي تُحدد عبر تجميع القوة Aggregate Power أو نصيب الدولة من الإمكانات والذي ترسم إلى جانب قطبية النظام الدولي الموقع النسبي للدولة.

01/ نصيب الدولة من الإمكانات؛

تدفع الفاعلية التنافسية بين الدول التي تتفاعل في ظل نسق فوضي ميزته الفوضوية، إلى الحصول على الموارد الكفيلة بتحقيق أمنها، حيث يحدد الواقعي البنوي ولتز سبعة موارد رئيسية^(*) تتمثل في: حجم

(1) Andrew Linklater, "Neo-Realism in Theory and Practice", in : Ken Booth and Steve Smith (eds.), **International Relation Theory Today**, 2nd edition, (Pennsylvania, Pennsylvania State University Press) , pp. 252-253.

(2) Kenneth Waltz, "The Emerging Structure of International Politics", op.cit., p. 45.

(3) Ibid , p.46.

(4) Chris Brow, **Understanding International Relations**, (New York , Palgrave Edition ,2001), p. 89.

(5) John Mearsheimer, op.cit., p. 11.

* لا يبتعد كثيرا مفهوم القوة عند كنت ولتز عن مفهوم القوة عند هانس مورغانو والتي يحددها في : الجغرافيا ، المصادر الطبيعية ، القدرة الصناعية ، القدرة العسكرية ، السكان ، الشخصية الوطنية ، المعنويات الوطنية ، نوعية الدبلوماسية . وللتدليل على أهمية العامل البشري قام هانس مورغانو بإجراء مقارنة بين كل من كندا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، من حيث الكثافة السكانية ووصل إلى نتيجة مفادها، أنه لولا موجات الهجرة التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية، في القرن التاسع عشر والعشرين الأولين من القرن العشرين، والناعبة من السياسة التي اتبعتها هذه الأخيرة، إذا الهجرة أعطت للولايات المتحدة هذا العامل السكاني والذي مكنها من أن تصبح أكبر قوة على سطح الأرض. للمزيد حول مفهوم القوة عند مختلف تنويعات الواقعية راجع: عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر، 2007)، ص 150

السكان والمساحة، الموارد الطبيعية، القدرات الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي والكفاءة⁽¹⁾، هذه العوامل تعد بالنسبة للواقعيين قوة كامنة Latent Power^(*) تصب في خانة بناء قوة عسكرية⁽²⁾. يؤكد ولترز أن هناك تكامل بين إمكانيات الدولة؛ فالدولة تستخدم الإمكانيات الاقتصادية لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية وتستخدم الوسائل السياسية والعسكرية لتحقيق أهداف اقتصادية، وبالتالي لا وجود لسياسة عليا ودنيا بالنسبة للواقعية الجديدة.⁽³⁾

حاول الواقعيون الجدد تحويل هذه المؤشرات إلى مؤشرات كمية تمكننا من قياس الموقع النسبي للدول، فالقوة العسكرية تقاس من خلال: الانفاق العسكري، حجم القوات المسلحة إلى جانب امتلاك الأسلحة النووية وعدد القوات المسلحة سواء الموجودة في الخدمة الفعلية أو في الاحتياط، وهذا ما يحدده إلى حد بعيد مؤشر آخر وهو عدد السكان فكلما زاد عدد السكان كلما كان بالإمكان الحصول على عدد أكبر من أفراد الجيش وتسمح بالتعبئة في الحالات الاستثنائية، أما القوة الاقتصادية فتقاس من خلال حجم الناتج المحلي الإجمالي^(**) وحجم الصادرات، أما مساحة الدولة وموقعها يساهم بشكل كبير في تحديد موقعها النسبي فبعض الدول تمتلك طبيعياً مناطق عازلة عكس بعض الدول التي تكون من الناحية الاستراتيجية مكشوفة للأعداء. علاوة على ذلك، فإن ميرشايمر يؤكد أن جغرافية الدولة تساهم في تحديد ما إذا كانت الدولة تُمرر إليها المسؤولية Buck catcher أو دولة تُمرر المسؤولية Buck passer، فموقع الولايات المتحدة سمح لها بأن تكون دولة تمرر المسؤولية للاتحاد السوفياتي الذي اضطر أن يكون دولة تمرر إليها المسؤولية، بعد أن حاولت ألمانيا النازية غزو أراضيه.⁽⁴⁾

(1) Kenneth Waltz, **Theory of International Politics**, op.cit., p. 131.

* قسم ميرشايمر القوة إلى قوة فعلية Actual Power وهي القوة العسكرية وقوة كامنة Latent Power وهي القوة الاقتصادية وعدد السكان للمزيد راجع:

John Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics**, (New York: W W Norton & Company, 2001) p. 56.

(2) John Mearsheimer, "Structural Realism", in: Tim Dunne and Others(eds.), **International Relation Theory: Discipline and Diversity**, (Oxford: Oxford University Press, 2007), p. 78.

(3) Kenneth Waltz, **Theory of International Politics**, op.cit., p. 94

(**) الناتج الوطني الإجمالي: GNP يُعبر عما أنتجته عناصر الإنتاج الوطنية فقط، بغض النظر عن مكان نشاطها سواء بالداخل أو الخارج. أما الناتج الداخلي المحلي GDP فيعبر عما أنتج فقط داخل الدولة أو الرقعة الجغرافية بغض النظر عن مالك وسائل الإنتاج؛ بعبارة أخرى الإنتاج الوطني يأخذ جنسية وسائل الإنتاج بغض النظر عن رقعة التواجد. أما الإنتاج الإجمالي الداخلي؛ فيأخذ بالرقعة الجغرافية بغض النظر عن جنسية عناصر الإنتاج (وطنية أو أجنبية).

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي انطلاقاً من ثلاث مقاربات مختلفة:

- من خلال الإنتاج: ويكون بجمع القيم المضافة لكل الأنشطة الإنتاجية التي يراد إدراجها. وتعرّف القيمة المضافة على أنها الفرق بين إجمالي المبيعات وقيمة المدخلات الوسيطة في عملية الإنتاج.

- من خلال الإنفاق: ويكون بجمع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر والشركات والقطاع الحكومي بالإضافة إلى نفقات الاستثمار ورصيد المبادلات مع الخارج (الفرق بين الصادرات والواردات).

- من خلال الدخل: ويكون بجمع كل المدخلات المتولدة عن الإنتاج مثل أجور الموظفين وأرباح الشركات والضرائب.

(4) John Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics**, op.cit., p. 160.

نظرا لأن الواقعية تنطلق من مسلمة ندرة الموارد ونسبيتها فإن حساب موقع الدولة يكون بالمقارنة مع مجموعة مرجعية^(*) Reference Group لتحديد قوتها⁽¹⁾ من خلال نمو معدل نموها التفضيلي Differential Growth Rate⁽²⁾؛ فالدول الكبرى والفواعل الأساسية في النظام الدولي تولي أهمية بالغة إلى قوتها العسكرية والاقتصادية بالمقارنة مع الدول الأخرى حيث أنها لا تهتم فقط بالحصول على قدر دائم من القوة وإنما تحرص أيضا أن لا تحصل دولة أخرى على مقدار كاف من القوة يؤهلها لتغيير ميزان القوى⁽³⁾؛ لأنه كلما كانت أقوى نسبيا من خصومها كلما قلت احتمالية أن تتم مهاجمتها، فعلى سبيل المثال لا يمكن أن نتصور أن دولة تتجراً على مهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية لأنها أقوى نسبيا من جميع الدول المجاورة لها.⁽⁴⁾ ولهذا فإنه على الرغم من أن الإمكانات هي خصائص للوحدات، فإن توزيع الإمكانات متعلق بطبيعة النظام الدولي (الأقطاب).⁽⁵⁾

2/ عدد الأقطاب في النظام الدولي؛

قطبية النظام الدولي هي انعكاس لتوزيع القوة داخل النظام الدولي ولهذا فإن الواقعيين الجدد يطرحون أسئلة من قبيل كيف تؤثر قطبية النظام الدولي على سلوك الدولة؟ وما هي التأثيرات المحتملة لتغير قطبية النظام على سلوك الدولة؟

قطبية النظام التي تختلف بين التعددية والثنائية ولا تكون أحادية إلا لفترة محددة لا تطول، ذلك أن الواقعيين ينظرون إلى توزيع القوة بمنظور الاقتصادي الليبرالي للاحتكار في السوق الذي يعد حالة استثنائية^(*)، وبغض النظر عن الاختلاف بين ولتر الذي يرى في الثنائية النظام الأمثل للحد من الصراعات و الواقعيين التقليديين الذين يرون التعددية النظام الأكثر استقرارا، فإن قطبية النظام تؤثر بشكل كبير على

* مقارنة قوة الدولة بمجموعة مرجعية، نابع من مسلمة واقعية مفادها أن أهم شيء يحدد أمن الدولة هو قدراتها بالمقارنة مع الدول الأخرى ولهذا فإن مصطلح النسبية يتكرر في أدبيات النظرية الواقعية الجديدة: القوة النسبية، المكاسب النسبية، الموقع النسبي، الأمن النسبي وذلك أن تعاضد قدرات الدول الأخرى يشكل خطرا عليها خاصة أنه لا يمكن التنبؤ بالسلوك الدول الأخرى، وهو ما أكده ولتر "قوة كل دولة في علاقتها مع الدول الأخرى هي مفتاح بقائها في نهاية المطاف" للمزيد حول الموضوع، راجع:

Kenneth Waltz, *Man, the State and War: A Theoretical Analysis*, (New York : Columbia University press,1954).

(1) Wolfgang Wagner Bauman and Others, "Neorealist Foreign Policy Theory", in: Rittberger Volker (ed.), *German Foreign Policy Since Unification: Theories and Case Studies*, (Manchester University Press, 2001) p.44.

(2) Christopher Layne, "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise", *International Security*, 17(4), (Spring 1993), p.9.

(3) John Mearshiemer, "Structural Realism", in: Tim Dunne and Others(eds.), op.cit. p. 78.

(4) Ibid., p. 88.

(5) Kenneth Waltz, *Theory of International Politics*, op.cit. p. 98.

(*) بالنسبة للواقعية الجديدة فإن الأحادية القطبية هي وضع شاذ ضمن النظام الدولي وهي لن تستمر طويلا، وهذه المسلمة يستمدتها ولتر من النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد التي تقوم على التنافس الكامل في السوق وبالتالي استحالة وجود الاحتكار، وكذلك بالنسبة للبنية النظام الدولي الفوضوية التي تدفع إلى التنافس الكامل وتجعل احتكار القوة من قبل دولة واحدة أمر استثنائي للمزيد راجع:

للمزيد حول الموضوع راجع: Richard Little, *The Balance of Power in International Relations: Metaphors, Myths and Models*, (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), p.192.

سلوكيات الدولة ففي النظام الثنائي تكون الدول مضطرة إلى الاصطفاف خلف إحدى قوتي النظام الدولي، بينما في النظام التعددي مساحة المناورة تكون أوسع ، ولهذا فإن موقع قوة الدولة يتحسن حتى وإن لم تتحسن حصتها في الإمكانيات المتاحة في النظام الدولي⁽¹⁾؛ فعدد الأقطاب يؤثر في سلوك الدولة ، تغير شكل قطبية النظام الدولي من شأنه تغيير تأثير بنية النظام الدولي على سلوك الوحدة (الفاعل)⁽²⁾ ويؤدي إلى تحول نتائج Consequential Shift.

استمرار أو تغير قطبية النظام الدولي أو ما يدعوه ولتر التكوين القطبي Polar configuration يرجع إلى التغير في توزيع القدرات⁽³⁾ أما غبلن روبرت فيرجعه إلى مجموعة من العوامل⁽⁴⁾:

01-النظام الدولي يكون مستقر (أي في حالة توازن) إذا لم تر أي دولة أن من مصلحتها تغيير النظام

الدولي؛

02-الدولة باعتبارها فاعل عقلاني ستلجأ إلى تغيير النظام الدولي في حالة ما إذا كانت منافع هذا

القرار أكثر من تبعاته؛

03-ستسعى الدولة إلى تغيير النظام الدولي من خلال التوسع السياسي الإقليمي والاقتصادي، وتتوقف

حينما تصبح التكاليف الحدية للمزيد من التغييرات أكبر أو تساوي الفوائد الحدية (هامش الربح)؛

04-بمجرد الوصول إلى التوازن بين منافع وخسائر تغير أو توسع آخر، فإن توجه النفقات الاقتصادية

للحفاظ على الوضع القائم ينمو بشكل أكبر من الإمكانيات الاقتصادية لتغيير الوضع القائم؛

05-إذا لم يتم حل مشكلة اللاتوازن في النظام الدولي فإن النظام سيتغير، وتوازن جديد سيتم إعادة

توزيع القوة التي حصلت (أنظر الشكل رقم 02).

وعليه، فإن تغير طبيعة النظام الدولي مرتبطة -حسب غابلن-بشرطين: الأول؛ حصول الدولة (أ)

على نصيب من الإمكانيات المركبة تؤهلها لأن تحتل موقع ضمن القوى الكبرى أي تغير توزيع القدرات

بين فواعل النظام⁽⁵⁾، أما الشرط الثاني؛ فهو مرتبط بعقلانية الفاعل (الدولة) الذي يوازن بين المنافع والخسائر.

بمعنى أن تكلفة تغير النظام الدولي على الدولة (أ) يجب أن تكون أقل من المنافع، وإلا فإن هذه الدولة

ستسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم.

(1) Wolfgang wanger and Others , "Neorealist Foreign Policy Theory " , op. cit., p.45.

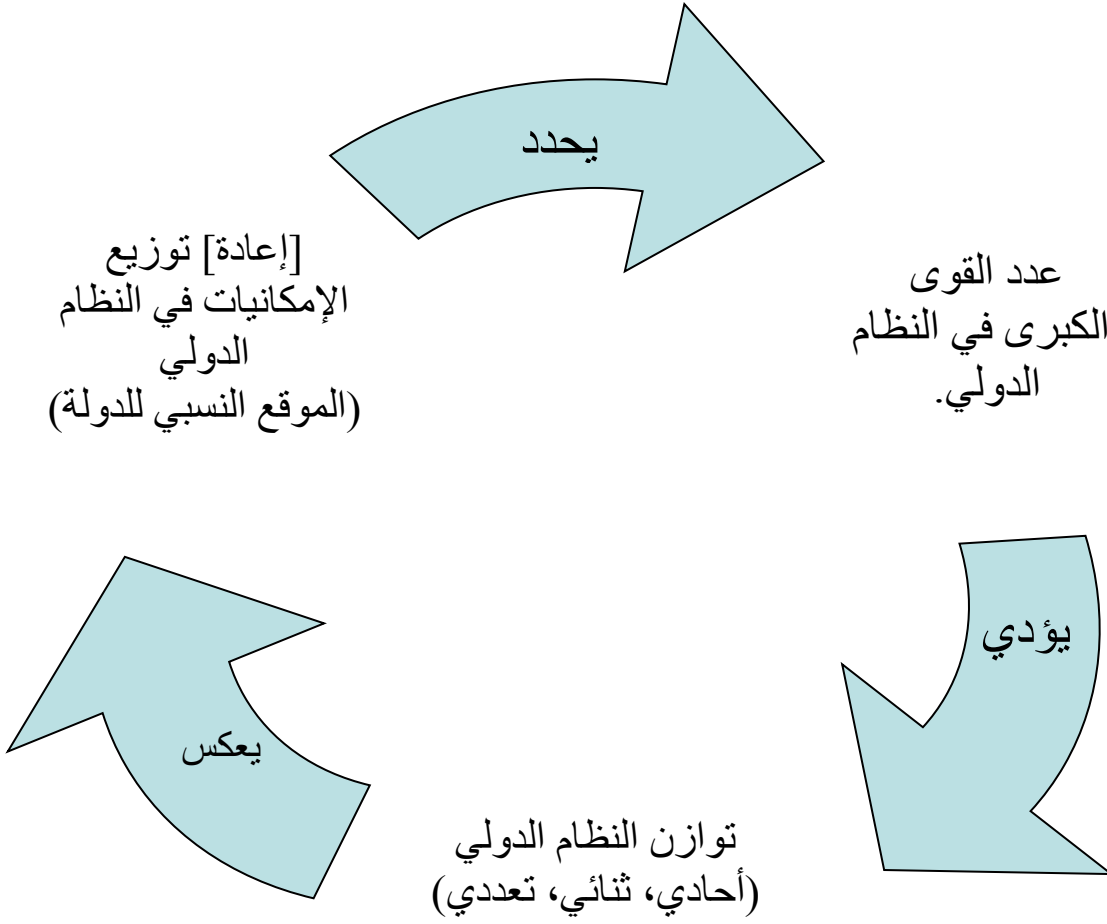
(2)Kenneth Waltz, **Theory of International Politics** , op.cit.,p.162.

(3)Martis Hollis and Steve Smith , **Explaining and Understanding International Relations**, (Oxford : Clarendon Press, 1990),p.109.

(4) Robert Gilpin, **War and Change in International Politics**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), p.p.10-11.

(5) Kenneth Waltz, **Theory of International Politics** , op.cit.,p. 97.

شكل رقم 02: تأثير توزيع الإمكانيات في توازن النظام الدولي.



المصدر: إعداد الباحث.

الفرع الثاني: العقلانية الكلية كمحفز لسلوك الفاعل الواقعي.

ترتبط عقلانية الدولة بالعمليات المتعلقة بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي والذي يفرض على الدول استجابات متشابهة وآلية إلى حد بعيد، بحيث تفرض مخرجات محددة من الممكن أن تعطينا خطأ تفسيرياً وحتى تتبني سلوك الدولة، ومن بين أهم المخرجات التي تفرضها طبيعة النظام الدولي هما عمليتا: التنشئة والتنافس. (1)

01/التنشئة Socialization؛ إن البنية الفوضوية للنظام الدولي تدفع الدولة إلى تبني خيارات محددة

فالبنية تنشئ الفاعل وتدفعه إلى تبني خيارات معينة ولهذا فإن التنشئة هي عبارة عن مطابقة للسلوك (2)

(1)Ibid., pp.74-77.

(2)Alexander Wendt,op.cit.,p.101

Behavioral Conformity المتوقع في ظل الفوضى، فالبنية تُحدد وتُقلب الفاعل وتدفعه إلى إنتاج مخرجات متشابهة، على الرغم من أن محاولات و أهداف الفواعل تختلف⁽¹⁾ وخروج الدولة عن مقتضيات هذه التنشئة، قد يؤدي إلى نتائج سلبية عليها، وقد تصل حتى إلى زوالها.⁽²⁾

بالنسبة لـ "التر" البنية شبيهة -إلى حد بعيد- بالكبد الذي ينتج في نهاية المطاف نفس المخرجات بغض النظر عن المدخلات التي يستقبلها. ولهذا فالبنية تعتبر جهاز مُعادل أو مكافئ Compensating Device كما تعتبر ناخب Selector من خلال مكافئة بعض السلوكيات ومعاينة البعض الآخر⁽³⁾، فالدولة في سياستها الخارجية، قد يكون لها عدة أهداف، ولكن في ظل نظام فوضوي يبقى هدفها الأسمى هو البقاء؛ بمعنى تحقيق أمنها وهي خاصية تميز النظام الدولي عن النظام الداخلي. فالأخير يقوم على التمايز Differentiated في الوظائف بينما النظام الدولي يقوم على اللاتمايز Undifferentiated وفي هذا الصدد يقول والتر:

"الوظيفة اللاتمايزية Undifferentiated Function مهمة جدا لفهم النظام الدولي، لأن

الفوضى التي تحكم النظام الدولي تجعل الدول وحدات متشابهة، فهي تسعى لتحقيق نفس

الغايات[...] وهذا بغض النظر عن إمكاناتها سواء أكانت كبيرة أو صغيرة"⁽⁴⁾.

2/التنافس؛ يعد التنافس واحدة من أهم العمليات التي تفرضها طبيعة النظام الدولي و طبيعة المكاسب التي تتسم بالنسبية، بحيث أن حصول الدولة على مكاسب يعني بالضرورة دخولها ضمن عملية منافسة. كما أن حجم المكاسب التي تحصل عليه الدولة يمكن من التنبؤ بمستقبل سلوكها بحيث أن حجم هذه المكاسب يحدد ترتيبها ضمن هيراركية النظام الدولي، ويسمح بالنتيجة بمعرفة سلوكها المستقبلي فالدولة توازن بين طموحاتها وموقعها النسبي في النظام الدولي، كما أن التكاليف الحدية التي تضعها الدولة في الحساب قبل الدخول ضمن أي ترتيبات لتغيير طبيعة التقاطب بحيث تصبح حساسة للتكاليف Sensitive to Costs⁽⁵⁾.

عقلانية الدولة تملئها بنية النظام الدولي؛ فالعقلانية قد لا تكون خاصية مميزة للدولة كوحدة سياسية، ولكن بنية النظام الدولي تدفعها لأن تكون فواعل أنانية موجهة بأهداف Goal-Oriented تسعى إلى

(1) Kenneth Waltz, *Theory of International Politics*, op.cit., p.74.

(2) Christopher Layne, op.cit., p. 38.

(3) Kenneth Waltz, *Theory of International Politics*, p. 73

(4) Ibid., p.p 93-97.

(5) Kenneth Waltz, "Reflections on Theory of International Politics: A Response to My Critics", in: Baumann Rainer and Others, Baumann Rainer and Others, "Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy since Unification", *Abteilung Internationale Beziehungen/Friedens- und Konfliktforschung Institut für Politikwissenschaft, Tübingen, Germany*, working paper, Nr. 30a:., p. 4.

تحقيقها بأدنى حد من التكاليف. حيث تحاول تفسير وتوضيح أهداف الفواعل ورغباتها على أنها خارجية، بدلا من كونها ذاتية النشوء⁽¹⁾ فالنظام الدولي (كعامل خارجي) هو الذي يدفع الدولة إلى تبني المنطق الواقعي (العقلانية) ، في خياراتها وإلا فإنها تخاطر بأن تنهار⁽²⁾. وهنا العقلانية لا تتعلق بالعقلانية الفردانية Individualism، وإنما عقلانية شمولية Holism أي عقلانية الدولة ككرة بلياردو وليس عقلانية الأفراد الذين يمثلونها، بحيث أن الدولة كونها فاعل عقلائي توازن بين موقعها النسبي في النظام الدولي وطموحاتها. فتوزيع القوة في النظام الدولي يؤثر على قدرة الدولة في تحقيق أهدافها، والأهداف بدورها تُحددها القدرات الوطنية⁽³⁾.

وعليه، فإن فوضوية النظام الدولي تؤدي إلى تشابه المخرجات وتجعل بالتالي السلوك العقلاني للدولة يتجه نحو البقاء. أما التنافس في النظام الدولي فإنه يجعل الدولة تسعى إلى تحقيق الأمن وأكبر قدر ممكن من القوة. كما أن الدولة تسعى إلى الموازنة ضد الدول الأكثر قوة منها إما عن طريق الموازنة الداخلية وذلك من خلال زيادة أصولها الوطنية، والذي يؤدي إلى تحسين موقعها النسبي، أو من خلال الموازنة الخارجية عن طريق تشكيل تحالفات مع دول أخرى⁽⁴⁾. ولهذا فإن الواقعية الجديدة لا تقتض عقلانية من أسفل إلى أعلى، ولكن عقلانية من أعلى إلى أسفل تدفع الفاعل إلى البحث عن القوة.

الفرع الثالث: الفاعل الواقعي بين البحث عن الاستقلالية والبحث عن النفوذ.

الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تجعل الدولة تسعى للحفاظ على بقائها من خلال تحصيل القوة ومزيد من القوة غير أن مقدار هذه القوة كان مثار جدل بين الواقعيين الجدد، فهل تسعى الدولة إلى الحفاظ على ما تمتلكه من موارد (الحفاظ على الوضع القائم)، أم تسعى إلى السيطرة على محيطها من خلال تعديل الوضع القائم (الدولة التعديلية)؟ وما مقدار القوة الذي تراه الدولة كافيا⁽⁵⁾؟ هذه الأسئلة أثارت الكثير من الجدل داخل النظرية الواقعية الجديدة، فرغم اتفاق مختلف منظري الواقعية الجديدة على أن النظام الفوضوي، يدفع الدولة إلى السعي للبقاء من خلال تحصيل القوة فإنهم يختلفون في مقدار القوة والاستراتيجية الملائمة لتحقيق البقاء.⁽⁶⁾

(1) Volker Rittberger, **German Foreign Policy Since Unification: Theories and Case Studies**, (Manchester University Press, 2001), p. 5.

(2) John Mearsheimer , « Realist replay » , International Security , 20(1), (Summer 1995)p.91.

(3) Fareed Zakaria , **From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role**, (Princeton University Press,1992), p. 3.

(4) John Mearsheimer , "Structural Realism" , in : Tim Dunne and Others(eds.),op.cit.p. 77.

(5)Ibid., p.78

(6)Colin Elman , "Horses for Courses: Why Nor Neorealist Theories of Foreign Policy?" , Security Studies ,6(1), (Autumn 1996),p.12.

هذا السؤال أدى إلى تقسيم الواقعيين الجدد إلى فريقين؛ الواقعيون الدفاعيون Defensive Realists والواقعيون الهجوميون Offensive Realist، فبينما يدعي الدفاعيون وعلى رأسهم ولترز بأن العوامل البنوية تحدد مقدار القوة التي يمكن أن تحصل عليها الدولة، وهو أمر يؤدي إلى التخفيف من مخاطر المنافسة الأمنية، يؤكد الهجوميون من أمثال ميرشايمر أن الدولة تسعى بالأساس إلى الحصول على أكبر قدر من القوة وإذا سنحت لها الفرصة الوصول إلى وضع دولة مهيمنة. عموماً، يمتلك كلا الفريقين مجموعة من الحجج التي تؤكد طرحهم.

يؤكد ولترز أن عقلانية الدولة الكلية تؤدي بها إلى البحث عن مقدار ملائم من القوة ، فمن الحماقة أن تسعى الدولة إلى الوصول إلى وضع دولة مهيمنة ، فالدولة إذا ما أرادت أن تكون دولة تعديلية Revisionist ستواجه بميكانيزم الموازنة Balancing ، فحينما تتعاضد قوة أي دولة بطريقة يمكن أن تغير توازن النظام الدولي ، سيتم تشكيل حلف موازنة ضدها مما يجعل الدولة الطامحة للهيمنة في وضع أقل أمناً وقد يهدد في بعض الأحيان حتى بقاءها ، وهو ما يؤكد السجل التاريخي في حالة ألمانيا النازية (1943-1945)⁽¹⁾ التي شكل تحالف لكبح جماح توسعها وأدى في نهاية المطاف إلى احتلالها وتقسيمها، كما أن هذه القوى (المراجعة) ستتحمّل تبعات التمدد الزائد^(*) Overexpansion .

أكد "غبلىن" عبر نموذجة -المذكور آنفا- أن التكاليف الحدية للتوسع دائماً ما تكون كبيرة ، هذا لأنه بمجرد "أن تزيد الدولة من سيطرتها على النظام الدولي ، تبدأ في مرحلة ما في مواجهة كل من التكاليف المتزايدة لزيادة التوسع وتناقص العوائد اللازمة لمزيد من التوسع"⁽²⁾ ، فتوازن الهجوم الدفاع -Offence- defence Balance الذي يساعد على معرفة مدى سهولة أو صعوبة إلحاق الهزيمة بالخصم في أرض المعركة يعتبر معياراً يحدد ما إذا كان الهجوم مجدياً أم لا، وهي كفة تميل في أغلب الأحيان لمصلحة المدافع، وبذلك ينتهي الأمر بالدولة الغازية إلى خوض مجموعة من الحروب الخاسرة. وحتى في حالة ما إذا كانت التكاليف تساوي الفوائد فإن الشعور القومي يجعل من بقاء الغازي أمراً مستحيلاً وهو ما أظهرته حركات التحرر في مواجهة المستعمرين. ولهذا فإن عقلانية الدولة تجعلها تسعى لمحافظة على مكانتها في ميزان القوى.⁽³⁾

(1) John Mearsheimer , "Structural Realism" , in : Tim Dunne and Others(eds.),op.cit.p.75.

(*) يقترّب مفهوم التمدد الزائد للدول من مفهوم التمدد الزائد الإمبراطوري Imperial Overstretch و الذي تحدث عنه بول كندي Paul Kennedy في كتابه صعود وسقوط القوى الكبرى The Rise and Fall of Great Powers ، و الذي أكد فيه أن السجل التاريخي للقوى الكبرى يؤكد أنها تتمدد بصفة كبيرة على غرار ما حصل مع الإمبراطورية الإسبانية في القرن السابع عشر و الإمبراطورية البريطانية في القرن العشرين ، ولا يستبعد أن تلاقي الولايات المتحدة نفس المصير بسبب توسعها الزائد.

(2) Robert Gilpin,op.cit.,p.106.

(3)John Mearsheimer , "Structural Realism" , in : Tim Dunne and Others(eds.),op.cit.p.76.

أما الواقعي الدفاعي ستيفن والت Stephen Walt ، فأضاف مفهوم التهديدات المتصورة Perceived threats ، حيث جدال أن الدول لا تتحالف ردا على القوة وحدها وإنما تتحالف نتيجة لإدراكها للخطر ، وهو ما يتحدد حسب نتيجة لأربعة عوامل:

01 / القوة الكلية Aggregate power: كلما زادت قوة الدولة، زاد احتمال اعتبارها من قبل الجهات الفاعلة الأخرى تهديداً لأمنها، مما يدفعها إما للموازنة أو إتباع استراتيجية اللّحاق بالقاطرة.

02 / القرب الجغرافي: الدول المجاورة للدولة الصاعدة هي التي ستعتبرها تهديداً، مما يؤدي إما للموازنة أو إتباع استراتيجية اللّحاق بالقاطرة.

03 / القدرات الهجومية؛ كلما زادت القدرات الهجومية التي تمتلكها الدولة، زاد احتمال إنشاء تحالف من أجل موازنة ذلك.

04 / النوايا الهجومية: كلما كانت أهداف السياسة الخارجية لدولة ما أكثر عدوانية، كلما زاد احتمال موازنة الدول الأخرى ضدها. (1)

على العكس من ذلك ؛ يجادل الواقعيون الهجوميون بأن غياب الثقة التي تتسم بها تفاعلات الدولة يجعل التكهن بما ستقوم به الدول الأخرى و إذا ما كانت تمتلك نوايا تعديلية في النظام الدولي أم لا أمراً صعباً ، فالنوايا لا يمكن أن تحول إلى مؤشرات كمية لقياسها ، عكس القدرات العسكرية أو الاقتصادية ، فهي موجودة في عقول صناع القرار وحتى تصريحات هؤلاء لا تترجم بالضرورة نواياهم فهم يلجؤون إلى إخفاء الحقيقة أو تزييفها وحتى إذا تمكنا من تحديد النوايا الراهنة للدول فإن هذا لا يعني بالضرورة إمكانية تحديد نواياها في المستقبل،(2) ومن هنا فإنه على الدولة أن تتبنى دائماً أسوأ الاحتمالات، وأن تضع في حسابها إمكانية وليس احتمالية وقوع الحرب. كما قد ترى الدولة أن العدوان هو أفضل وسيلة لتحصيل مزيد من القوة على حساب الدول الأخرى. تبني هذا السيناريو التشاؤمي يرجع إلى أن:

01 / السياسة الدولية تجارة قاتلة؛ فاحتمالية نشوب الحرب الدائمة، تجعل الدولة تستحضر هاجسها الأكبر "البقاء"؛

02 / أفضل طريقة للبقاء هي أن تكون الدولة قوية على نحو استثنائي: فكلما كانت الدولة قوية كلما قلت فرص الهجوم عليها؛

(1) Stephen Walt, "Alliance Formation and the Balance of World Power", *International Security*, Vol. 9, No. 4 (Spring, 1985), pp.9-11.

(2) John Mearsheimer , "Structural Realism" , in : Tim Dunne and Others(eds.), op.cit.p.75.

03/ الهجوم أفضل وسيلة لزيادة القوة؛ السجل التاريخي يثبت أن الدولة التي تبدأ في الحرب هي التي تفوز بها غالباً؛

04/ الحرب وسيلة لتحسين الوقع النسبي للدولة ؛ إذا ما انتصرت الدولة في الحرب فإن موقعها النسبي يتحسن ، سواء من خلال الاستفادة من اقتصادها أو حتى من خلال تقسيمها أو نزع سلاحها ومنعها من التسلح. (1)

ومن أجل هذه الأسباب جميعها ، فإن عقلانية الدولة تُقضي ، حسب الواقعيين الهجوميين ، إلى البحث عن مزيد من القوة لتصل إلى مرتبة دولة مهيمنة وهو السبيل الأوضح لتحقيق أمنها ، وهو ما نجحت في تحقيقه الولايات المتحدة في النصف الغربي من الكرة الأرضية خلال القرن التاسع عشر، وقد كانت ألمانيا كذلك قريبة من تحقيقه في أوروبا. تسعى الدول لتعزيز إستقلاليتها من خلال السيطرة بشكل أكبر على مواردها و تجنب الدخول في ترتيبات تعاونية ، خاصة في ظل عدم الثقة واحتمالية الغش الذي قد تتعرض له الدولة ، فالقوى الكبرى تلجأ إلى إستراتيجية تمرير المسؤولية Buck-Passing أي التهرب من المسؤولية و تحميلها لطرف آخر، وهذا ما يُظهر بأن الدول لا تتحمل مغبة الدخول في نزاعات مباشرة بقدر ما قد تسعى إلى خداع دول أخرى كي تتحمل المسؤولية عنها، وقد حدد ميرشايمر أربعة استراتيجيات للقيام بتمرير المسؤولية :

-إقامة علاقات دبلوماسية جيدة مع الدولة القوية.

-إقامة علاقات فاتره مع الدولة التي يُراد تمرير المسؤولية لها Buck Catcher، وهذا للحفاظ على علاقات جيدة مع الدولة القوية كي لا تنجر إلى الحرب إلى جانب الدولة التي مُررت إليها المسؤولية. - حشد موارد إضافية لإنجاح هذا النوع من الإستراتيجية، كضمانة للمعتدي المُحتمل وكوسيلة للفت انتباه القوى الكبرى للدولة التي يراد تحميلها المسؤولية.(2)

بينما قد تكون تمرير السؤلية استراتيجية تتبعها الدول القوية ، فإن الدول الضعيفة الدول والتي تكون مصادرها أو مواردها غير كافية لتحقيق التوازن ولا تسمح لها بمجال أكبر للمناورة، تضطر إلى أن تقفز إلى العربة Bandwagoning بحيث تسعى إلى تجنب الحرب بواسطة استرضاء الخصوم، المحتمل انتصاره، بدلاً من إعادة التسليح وإعادة الاصطفاف لإفشال هؤلاء الخصوم. (3)

(1)Ibid., p.12.

(2)John Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics** , op.cit.,p.158.

(3) Kenneth Waltz , "Structural Realism after the Cold War", International Security,25 (1), (2000), p.38.

إن الاختلاف بين الواقعيين الدفاعيين والهجوميين لم يقتصر على سؤال مقدار القوة، بل شمل أيضا توجهات الدولة التعاونية، فالواقعيون الهجوميون يؤكدون صعوبة الثقة في نوايا الدول الأخرى. فمن منطلق عدم قابليتها للتنبؤ وتبني أسوأ الاحتمالات، تُحجم الدولة عن الدخول في ترتيبات تعاونية لصالح الحفاظ على استقلاليتها، والذي يعني زيادة تحكمها بمواردها، حيث أنه كلما قلَّ تحكُّمُ الدول في دولة معينة، كلما زادت استقلاليتها وبالنتيجة يزيد أمنها،⁽¹⁾ وزيادة الاستقلالية يُمكن الدولة من التَّحكُّمِ أكثر في مواردها المتاحة.

علاوة على ذلك؛ فإن ندرة الموارد تحتم على الدولة التفكير بمنطق المكاسب النسبية^(*) Relative Gains، فما تحصل عليه دولة (أ) يعتبر انتقاصا من قوة الدولة (ب) فالدولة التي تفكر بمنطق اقتصادي مركنتيلي لا تفكر بما تكسبه بقدر ما تكسبه الدول الأخرى، فعقلانية الدولة تجعلها تفضل أن تحقق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تقدر ب 3% مقابل 3% لدولة منافسة لها، على أن تحقق نموا ب 5% وتحقق منافستها نموا ب 6%، ولهذا الدول لا تتصارع فقط من أجل أن تبقى الأقوى في النظام، وإنما تسعى إلى ألا تصل الدول الأخرى إلى هذا الموقع كذلك⁽²⁾، فالولايات المتحدة فرضت لسنوات قانون مراقبة الصادرات Export Controls Act ضد الاتحاد السوفياتي لإضعاف القدرات العسكرية السوفيتية، وتستخدمه اليوم ضد الصين. وبالتالي فلا وجود للثقة بين الدول ولا مجال للتعاون، و على الدول أن تولي أهمية قصوى لسياسة البحث عن تعظيم الاستقلالية من خلال تحصيل مزيد من القوة وهدفها النهائي هو تحقيق الهيمنة⁽³⁾ وتعديل الوضع القائم. العقلانية تقرض عليها أن ترى في المؤسسات الدولية انتقاصا من سيادتها ومكانا لممارسة الغش فهي مؤسسات تعكس في نهاية المطاف توازنات القوى الدولية.

على العكس من ذلك؛ يرى الواقعيون الدفاعيون أن ميكانيزم الموازنة يقدم ضمانات للتخفيف من حدة الفوضى الدولية مما يجعل هذه الفوضى فوضى حميدة Benign Anarchy ويجعل من الأمن سلعة متوافرة والدول يمكن أن تفهم هذا أو تقتنع به عبر التجربة.⁽⁴⁾ هذا ناهيك عن أن ميكانيزم الموازنة هو في حد ذاته وسيلة تعاونية، لهذا فإن الدولة تتجه حسب الدفاعيين إلى البحث عن النفوذ بدل البحث عن الاستقلالية،

(1)Rainer Baumann and Others, op.cit., p.10.

(*) تعتبر فكرة المكاسب النسبية من الأفكار الرئيسية التي روجت لها المركنتيلية، بحيث أنها كانت المبرر للحماية التي سادت أوروبا في بين القرنين السادس عشر و الثامن عشر، أين كانت يعتبر حصول دولة ما على الذهب انتقاصا من حصة الدول الأخرى، للمزيد حول دور علم الاقتصاد في صياغة النظرية الواقعية الجديدة راجع:

Kenneth Waltz, « Realist Thought and Neorealist Theory », in Charles Kegley (ed.), **Controversies in International Relations Theory: Realism and the Neoliberal Challenge**, (New York, St Martin's Press: 1995), p.p.67-82.

(2)John Mearsheimer, "The False Promise of International Institution", op.cit., p. 9.

(3)John Mearshiemer, "Structural Realism", in : Tim Dunne and Others(eds.),op.cit., p. 81.

(4) Stephen Brooks, " Dueling Realisms", International Organization 51(3), (1997), p. 462.

من خلال هذه السياسة تسعى الدولة إلى التأثير على الدول الأخرى لتجعل مخرجات سياستها الخارجية تتوافق ومصالحها، أو تحاول توسيع أو على الأقل تأمين الموارد التي تسمح لهم بالقيام بذلك. فالدولة مهتمة بالتأثير على قرارات الدول الأخرى، سواء القرارات الفردية أو الجماعية المُنخَدة في إطار مؤسسات دولية، بما يتوافق وأهدافها أو بما لا يتوافق ومصالحها التي تشكل تهديد بالنسبة لها. (1)

عموما تمارس الدولة نفوذها على دولة أخرى سواء عن طريق اللجوء إلى إقامة علاقات ثنائية مع دولة أضعف منها مما يسمح لها بتهديدها في كل مرة بفرض عقوبات اقتصادية أو عسكرية إذا لم تتوافق سياستها الخارجية مع مصالحها ، أو عن طريق المنظمات الدولية أين تحاول أن تزيد من مواردها و هيمنتها على هذه المنظمات من أجل التأثير على الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، كما يمكن أن تمارس نفوذها على مستوى نظامها الإقليمي من خلال محاولة الهيمنة على ذلك الإقليم و فرض تصوراتها على باقي دول الإقليم خاصة إذا كانت تمتلك موارد اقتصادية وعسكرية تخول لها تهديد هذه الدول ، أو في بعض الأحيان قد يسمح لها موقعها الاستراتيجي بممارسة هذا النفوذ ، خاصة إذا كانت تطل أو تسيطر على منافذ تجارية مهمة لهذه الدول.

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية النفعية في السياسة الخارجية:

تتفق تنويعات الليبرالية، من حيث مستوى التحليل أين تعتبر هذه المقاربة مقارنة تصاعدية Bottom up Approach حيث تأخذ بعين الاعتبار خصائص النظام وتأثير هذه الخصائص على تفاعلاته الدولية، سواء على الصعيد السياسي من حيث كون النظام السياسي ديموقراطي أو غير ديموقراطي مما يحدد إمكانية تحقيق السلام، أو حسب طبيعة النظام الاقتصادي من حيث كونه نظام اقتصادي مغلق أو مفتوح وهو ما يحدد بالنتيجة مدى اندماج الدولة الاقتصادي والذي يعتبر بدوره مؤشرا حول إمكانية تحقيق السلام في النظام الدولي.

الأخذ في هذه الأطروحة بالليبرالية النفعية دون التطرق إلى باقي التنويعات، نابع كما أشرت في المقدمة إلى الاختلاف من حيث الطبيعة السياسة للأنظمة الثلاثة محل الدراسة وحتى على المستوى الاقتصادي أين يعتبر النظام الاقتصادي الألماني نظاما نيو ليبرالي بينما النظام الاقتصادي الصيني فهو يعتمد على فلسفة مختلفة عن النيو ليبرالية أين تعتمد بشكل كبير على تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، أما الاقتصاد الروسي فهو نظام يتسم بتدخل كبير لفاعول سياسية. علاوة على هذا، فإن التفصيل الذي تقدمه الليبرالية النفعية لدور الفواعل الداخلية وتفاعلاتها عبر هيكل الوساطة لتحديد المصالح Structure.(1)

(1)Rainer Baumann and Others, op. cit., pp. 5-6.

of Interest Intermediation¹ قد يجعلها الأقدر على تفسير والتنبؤ بسلوكيات الدول محل الدراسة على اختلاف أنظمتها السياسية و الاقتصادية.

لا تختلف الليبرالية النفعية كنظرية في العلاقات الدولية عن الواقعية الجديدة، من حيث إقرارها بأن الدولة هي الفاعل الأساس في العلاقات الدولية أو في كون هذه الأخيرة تتفاعل في نظام فوضوي، ولكن يختلفان من حيث النظر إلى محرك تفاعلات الدول فيما بينها، فبينما يدعي الواقعيون أن محرك هذا التفاعلات هو موقع الدولة في النظام الدولي، يؤكد الليبراليون النفعيون أن التفضيلات على مستوى الفواعل التي تتشكل منها الدولة والتي تتجرم فيما بعد كتفضيلات للدولة هي محرك تفاعلات الدول. الاعتقاد بأن تفضيلات الافراد والجماعات هي المحرك لتفضيلات الدولة يرجع إلى رؤية إيمانويل كانط للسلام، أين أكد أن:

العمليات الطبيعية التي تتعلق بالمصالح الشخصية يمكنها أن تدفع

الأفراد العقلاء إلى التصرف بوصفهم عملاء لإحلال السلام العادل.⁽²⁾

لكن هذه التعددية لا تعني أن كل الأفراد والجماعات لها تأثير متساوي في سياسة الدولة، بل أن كل حكومة تمثل أفراد وجماعات معينة أكثر من أخرى.⁽³⁾

يتم التفاعل بين هذه التفضيلات على المستوى الدولي أيضا، لهذا يولي الليبراليون أهمية لما تريده وليس ما تستطيع الدولة فعله (موقعها في هيراركية النظام الدولي). بعبارة أخرى، أن ما تريده الدولة وليس كيف تحصل عليه أي الأهداف أهم من الوسائل.⁽⁴⁾ منبع هذه التفضيلات داخلي ولذلك فهي تختلف عن الاستراتيجيات والتكتيكات ولهذا فإنه من الخطأ القول بأن الدولة قد تغير تفضيلاتها استجابة لسلوك دولة أخرى⁽⁵⁾، سلوك الدولة في النظام الدولي هو محصلة لَصَبْطِ خياراتها، فالنظرية الليبرالية تدرس العلاقات الدولية من منطلق تكامل أو تضارب خيارات الدول ولهذا فإن كل دولة تبحث عن إدراك خياراتها في ظل العوائق المَفْرُوضَة من قبل خيارات الدول الأخرى.⁽⁶⁾

(1) Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics", *International Organization*, 51(4), (1997), p. 528.

(2) Diana Panke and Thomass Risse, "Liberalism", in: Tim Dunne and Others(eds.), op.cit., p.90,

(3) Andrew Moravcsik, "Liberal International Relations Theory, A Scientific Assesment", in: Colin Elman & Miriam Fendius Elman (eds), **Progress in International Relations Theory, Appraising the Field**, (Cambridge: MIT Press, 2003), p.9.

(4) Andrew Moravcsik, "The New Liberalism", in: Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, (eds), **The Oxford Handbook of International Relations**, (Oxford University Press, 2008), p. 236.

(5) Andrew Moravcsik, "Liberal International Relations Theory, A Scientific Assesment", in: Colin Elman & Miriam Fendius Elman (eds), op.cit., p. 164.

(6) Ibid., pp.10 -11.

إن تنزيل متغيرات النظرية من المستوى الكلي (نظريات العلاقات الدولية) إلى المستوى الجزئي، يجعلنا ندرس تكامل/ تضارب التفضيلات على مستوى الدولة، وهذا يتطلب منا تحديد الفواعل المجتمعية ومدى تأثيرها في الشبكة السياسية للسياسة الخارجية. هذه الفواعل على اختلافها تسعى إلى تحقيق البقاء والمنفعة من خلال البحث عن خيارات تعظم المنفعة بأقل تكلفة ممكنة.

الفرع الأول: التفضيلات كمتغير لتفسير سلوك الفاعل.

لا تختلف الليبرالية النفعية عن مقارنة صنع القرار في النظر إلى الدولة كفاعل غير وحدوية Non Unitary Actors، غير أن مقارنة صنع القرار تحاول النظر إلى البيئة النظامية لصنع القرار ولهذا فهي تنظر إلى العملية أنها عملية متجانسة تلعب فيها أطراف محددة دورا كبيرا في صنع قرارات السياسة الخارجية. على العكس من ذلك، تنظر الليبرالية النفعية إلى فواعل صنع القرار أنها فواعل غير متجانسة ولا يمكن تحديدها مسبقا أو الجزم بأن طرف/ أطراف محدد(ة) هي التي تصنع قرارات السياسة الخارجية، لهذا فإنها توسع من قائمة الفاعلين الذين يمكن أن يلعبوا دورا في هذه العملية لتشمل فواعل من القطاعين العام والخاص، ولهذا فإن السياسة (الخارجية) ما هي إلا انعكاس لمصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة، وبعد أن تفرض هذه الفواعل تفضيلاتها ضمن أجندة السياسة الخارجية للدولة، تحاول هذه الأخيرة باعتبارها هيئة تمثل مصالح الأفراد والجماعات فرض تفضيلاتها.

وعليه؛ فإن السياسة الخارجية للدولة تمر عبر مرحلتين: الأولى؛ عملية تشكيل التفضيلات Preference Formation وفرضها والتي تنتهي بفرض خيار الفاعل(و) الأكثر هيمنة، والثانية؛ تشكيل التفضيلات وفرضها على المستوى الإقليمي/ الدولي، والتي تنتهي بدورها بفرض خيارات الفاعل(و) الأكثر هيمنة.

01/ عملية تشكيل التفضيلات وفرضها على المستوى الداخلي:

تدخل هذه العملية في إطار ما يطلق عليه في أدبيات الليبراليين "الفواعل المجتمعية المهيمنة"، وتنقسم هذه الفواعل إلى فواعل سياسية وإدارية وفواعل مجتمعية خاصة، لا تختلف الفواعل السياسية والإدارية عن الفواعل البيروقراطية في مقارنة صنع القرار، وهي فواعل تنتمي إلى الجهاز الإداري وتختلف فقط في كون الفاعل السياسي نال منصبه عن طريق الانتخاب⁽¹⁾، على عكس الفاعل الإداري الذي حصل على منصبه من خلال التعيين والذي يتم في غالب الأحيان من قبل الفاعل السياسي⁽²⁾، أما الفواعل الخاصة فتضم

(1) Derk Bienen and Others, "Societal Interests, Policy Networks and Foreign Policy: An Outline of Utilitarian-Liberal Foreign Policy Theory", Center for International Relations/ Peace and Conflict Studies, Institute for Political Science, 1999, University of Tübingen , p.14.

(2) Ibid., p.16.

جماعات الضغط الاقتصادي وهي في أغلبها عبارة عن جمعيات مهنية و نقابات صناعية، إلى جانب جماعات الضغط الاجتماعي السياسي ويدخل ضمن نطاق هذه الجماعات منظمات المجتمع المدني خاصة، كما تضم الفواعل الخاصة الشركات التي قد تؤثر بعض قرارات السياسة الخارجية بالسلب أو الإيجاب على أعمالها .

عدم التجانس الذي تقترضه الليبرالية النفعية يرجع إلى سعي كل فاعل إلى تعزيز مصالحه التي تختلف باختلاف موقعه فكل فاعل يسعى إلى تعزيز بقائه، فالفاعل السياسي يرتبط بقاءه بإعادة انتخابه وبالحفاظ على صلاحياته أو زيادتها، فالهاجس الأساس للفاعل السياسي هو تقلص صلاحياته إما عن طريق إصلاحات دستورية تقضي إلى إلغاء بعض صلاحياته أو عن طريق مؤسسات دولية تقوض لها بعض صلاحيات الفاعل السياسي ، أما الفاعل الإداري فيرتبط بقاءه بالفاعل السياسي فغالبا ما ينتهي دوره بنهاية ولاية أو عهدة الفاعل السياسي الذي عينه ، و هو بدوره حريص على أن يعزز صلاحياته وألا يتم تفويضها إما لفاعل إداري آخر أو لفاعل فوق وطنية. (1)

أما الفواعل الخاصة فإن بقاءها مرتبط بتحقيق الأهداف التي تسطرها هذه الفواعل، فمن البديهي أن بقاء الشركات مرهون بزيادة أرباحها وتحقيق أعلى دخل ممكن، بالنسبة لجماعات الضغط الاقتصادي فإن بقاءها مرهون بزيادة المكاسب لأعضائها، فإذا كانت نقابات مهنية فإن مكاسب أعضائها قد تكون مادية من خلال رفع الأجور أو غير مادية من خلال تحسين الشروط السوسيو-مهنية، أما الجماعات الصناعية فإنها تهدف بطبيعة الحال إلى زيادة فرص الريح للمؤسسات. بقاء جماعات الضغط المجتمعية مرهون بتحقيق الأهداف التي ترفع لأجلها، فإذا أخذنا على سبيل المثال جماعات الخضر في أوروبا فإن بقاءها مرهون بمدى التزام الحكومات الأوروبية باتخاذ قرارات من شأنها الحفاظ على البيئة. (2)

المصالح المتضاربة تتفاعل ضمن ما يطلق عليه الليبراليون النفعيون الشبكة السياسية، حيث تضم كل قضية من قضايا السياسة الخارجية شبكة سياسية، ولهذا فإن دراسة أي قضية من قضايا السياسة الخارجية تتطلب تحديد الفواعل السياسية والإدارية والفواعل الخاصة المنخرطة ضمنها ومن ثم تحديد الفواعل (و) المهيمنة) في الشبكة السياسية، وهو أمر يتم تحديده عن طريق قدرة كل فاعل على التعبئة (3) ، فقدره الفاعل السياسي على تعبئة كتلته الانتخابية مؤشر قوي على مدى هيمنته في الشبكة السياسية ويطلق على هذا النوع من التعبئة : **التعبئة التَمَوْضُعية Situative Mobilization** ، كما قد ترتبط التعبئة بمدى

(1) Idem., pp. 16-17.

(2) Andrew Moravscik , "Liberal International Relations Theory, A Scientific Assessment", in: Colin Elman & Miriam Fendius Elman (eds), op. cit., p.162.

(3) Volker Rittberger, op. cit., p. 20.

قدرة الفواعل الخاصة على تعبئة منخريها والتي قد تصبح في بعض الأحيان بضغطها على الفاعل السياسي الفاعل الأكثر هيمنة ، فمثلا خروج منخري هذه الفواعل في مظاهرات في الشارع تعد مؤشرا قويا على قدرة هذه الفواعل على التعبئة والتي تسمى بالتعبئة الهيكلية *Structural Mobilization* وتحدد بالنتيجة مدى هيمنته داخل الشبكة السياسية. (1)

02 / عملية تشكيل التفضيلات وفرضها على المستوى الإقليمي والدولي:

لم يعد يقوم منطق العلاقات الدولية بالنسبة للبراليين على الصراع الذي يفرضه نموذج كرات البيلياردو الواقعي وإنما أصبح يقوم على توزيع التفضيلات (أنظر الشكل رقم 03) بين الدول، هذه المصالح/التفضيلات سمّتها إما التعارض أو التكامل. (2) بهذا اتخذت الليبرالية النفعية موقفا وسطا بين الواقعية الجديدة و الليبرالية المؤسساتية -وقبلها المثالية- فهذه الأخيرة تقر بالتجانس الدائم للتفضيلات بينما تذهب الواقعية للعكس أي التعارض الدائم للمصالح. (3)

هذه المصالح ينظر إليها على أنها مصالح الدولة التي تتشكل عبر المساومة الداخلية في مرحلة أولى ثم تحاول فرضها على مستوى علاقاتها الخارجية، ولهذا فإن أندرو مورافكسيك *Andrew Moravcsik* يدعو إلى اعتبار الدولة فاعل وحدوي في تفاعلاتها على المستوى الإقليمي أو الدولي وذلك لأغراض تحليلية:

“إن القول بأن الدولة هي فاعل وحدوي قول يجانب الصواب، ولكن من المفيد اعتبار الدولة فاعل وحدوي لأغراض تحليلية من أجل فهم طريقة المساومة بين الحكومات [...] إن هذا الافتراض يجعلنا ننظر للدولة في المفاوضات الدولية على أنها صوت واحد”. (4)

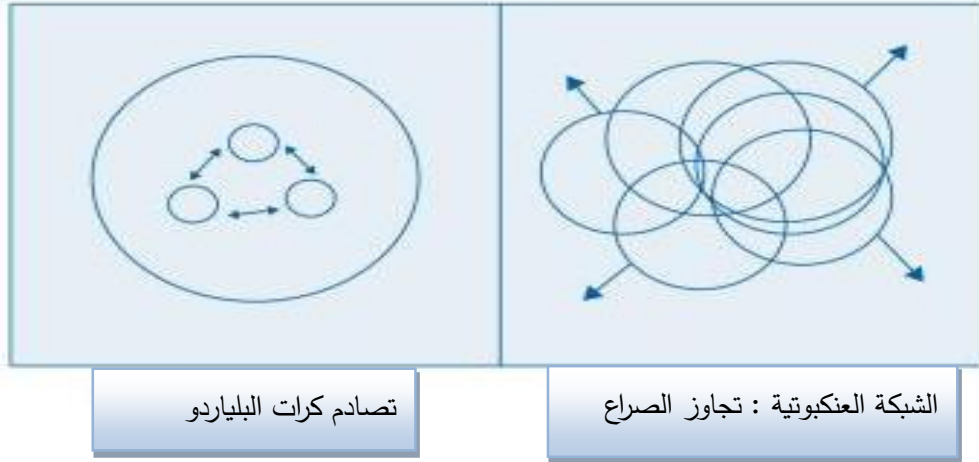
(1) Derk Bienen and Others , op. cit., p.21.

(2) Andrew Moravcsik , **The Choice for Europe: Social Purpose and State Power from Messina to Maastricht** , (Cornell University Press, 1998) , p.21.

(3) Andrew Moravcsik, “Liberal International Relations Theory, A Scientific Assesment ”, in: Colin Elman & Miriam Fendius Elman (eds), op.cit, p. 165.

(4) Andrew Moravcsik , **The Choice for Europe: Social Purpose and State Power from Messina to Maastricht** , op.cit., p.22.

الشكل رقم 03: يوضح الفرق في النظر لمصالح الدول بين النظرية الواقعية الجديدة والبرالية النفعية



المصدر:

Robert Jackson and Georg Sorensen, **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**, 5th edition, (Oxford University Press, 2013), p.100.

عليه، وبعد عملية تشكيل التفضيلات على المستوى الداخلي ، تنتقل الدولة في مرحلة ثانية إلى المفاوضات عبر الوطنية للدخول في ترتيبات تعاونية مع الدول التي لا تتعارض مع تفضيلاتها و لأن كل دولة تحاول فرض مصالحها ضمن هذه الترتيبات، يؤكد مورافكسيك أن المكاسب النسبية والمطلقة تتفاعل ضمن عملية المساومة بين الدول فمن جهة الدول تسعى لمضاعفة مكاسبها المطلقة من خلال التعاون ولكنها في نفس الوقت مهتمة بما يحصله الآخرون من مكاسب من جهة أخرى،⁽¹⁾ فالدولة كفاعل عقلاني تحاول أن تقارن بين ما تحصل عليه من خلال دخولها أو عدم دخولها في الترتيبات التعاونية،⁽²⁾ ولكن قد يختلف الأمر وتجد نفسها مجبرة على الدخول في ترتيبات تعاونية مخافة الإقصاء وهذا في حالة ما تحالفت دولتين وهددت بإقصائها وبالتالي تهديد مصالحها.⁽³⁾

بعد عمليات التفاوض والمساومة التي تدخلها الدولة فإنها تختار المؤسسات الدولية التي تتضمن إليها أو حتى تشارك في تأسيسها، والبرالية النفعية تتقاطع مع البرالية الجديدة في اعتبار أن الدولة تتجه إلى التعاون في إطار مؤسسات دولية من جهة وتتقاطع مع الوظيفية الجديدة من جهة أخرى في إقرار أن الدولة قد تفوض صلاحياتها لهيئة عليا عن طريق إما تجميع السيادة Pooling Sovereignty حيث أن الدول

(1)Ibid., p. 25

(2)Idem., p.60

(3) Andrew Moravcsik, "Negotiating the Single European Act: National Interests and Conventional Statecraft in the European Community", International Organization, 45(1), (Winter, 1991), p.26.

تقدم على وضع مجموعة من الإجراءات الانتخابية لاتخاذ القرار داخل المنظمة الدولية على غرار الأخذ بقاعدة الإجماع، أو تفويض السيادة وتكون بتحويل الفواعل ما فوق الدولة اتخاذ قرارات تكون ملزمة للدولة.⁽¹⁾

تبقى نقطة الاختلاف الأساسية بين الوظيفية الجديدة والبرالية النفعية أن هذه الأخيرة تؤكد أن دخول الدولة في ترتيبات تعاونية من عدمه تمليه مصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة التي تحوّل رغباتها عن طريق الدولة لتدخل بدورها في عملية تفاوض ومساومة مع الدول الأخرى لتنتهي بدخولها في إطار مؤسسة دولية.⁽²⁾

الفرع الثاني: العقلانية الفردية وسلوك الفاعل النفعي.

تحقيق بقاء الفاعل الليبرالي يعتمد على قدرته في تحقيق أعلى المكاسب بأقل التكاليف، وهذا نابع من كون الانسان إنسانا اقتصاديا Homo Economicus يتمتع باستمرار بالعقلانية التي تحرك سعيه الدؤوب نحو تحقيق أفضل النتائج، وأمام القيود التي تفرضها بيئة صنع القرار سواء على المستوى الفردي أو المستوى التنظيمي والتي شكلت أهم الانتقادات التي وجهتها المقاربات الإدراكية لمقاربة صنع القرار. اعتمدت الليبرالية النفعية على مفهوم العقلانية الإجرائية أو العملية Procedural Rationality والتي طورها هيربرت سيمون Herbert Simon في كتابه "نماذج للإنسان، اجتماعي وعقلاني" Models of Man: Social and Rational سنة 1957، ووفقا لهذا النموذج فإن عقلانية القرار تقتضي المرور عبر أربع مراحل يواجه فيها الفاعل العقلاني نفسه بأسئلة معينة⁽³⁾:

(1) توضيح الهدف: ماهي الأهداف التي أرتجي تحقيقها من وراء هذا القرار؟

(2) تحديد الخيارات: ماهي الخيارات المتاحة أمامي؟

(3) تقييم نتائج كل خيار: ما هي المنافع والمثالب التي يحملها كل خيار؟

(4) تنفيذ القرار: بعد تقييم نتائج كل خيار، فإن الفاعل العقلاني يختار القرار الذي يعظم منفعته.

يفترض منطق النتائجية Logic of Consequentiality أن تفضيلات الفواعل تكون ثابتة خلال عملية المساومة مع الفواعل الأخرى⁽⁴⁾، كما أن العقلانية الفردية تجعل منه قادرا على تحديد كنه منفعته و التي قد تختلف من شخص إلى آخر.

(1) Andrew Moravcsik, **The Choice for Europe: Social Purpose and State Power from Messina to Maastricht**, op.cit., p.67.

(2) Ibid., p.18.

(3) Johan March, and Johan Olsen, op.cit., p. 23.

(4) Thomas Risse, "Let's Argue!": Communicative Action in World Politics", International Organization, 54(1), (Winter, 2000), p.3.

الفرع الثالث: تعظيم المنفعة كمحرك لسلوك الفاعل الليبرالي النفعي.

يتجلى تأثير الفكر الاقتصادي على بناء المقاربة الليبرالية النفعية من خلال نموذج الرجل الاقتصادي الذي يتخذ قرارته ضمن سوق حر، وإن كانت الواقعية الجديدة ميالة إلى النظر إلى الموارد من حيث توافرها و اكتسابها بمنظار مركنتيلي، فإن الليبرالية النفعية تنظر إلى الموارد وتوافرها نظرة الرأسمالي، ولهذا فإنها تؤكد أن الفاعل يسعى إلى تعظيم منفعته هذه المنفعة قد لا تكون بالضرورة مادية خاصة بالنسبة للفاعلات السياسية و الإدارية وقد تكون مادية بالنسبة للفاعلات الخاصة سيما إذا كانت نشاطاتها ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالقطاع الاقتصادي ، ولهذا فإن الفاعل يسعى إما للحصول على المداخل (مكاسب مادية) أو على السلطة (مكاسب غير مادية).⁽¹⁾ وبما أن الرأسمالي يفكر بمنطق المكاسب المطلقة لا المكاسب النسبية فإن هذه المقاربة تقر بدورها بنسبية المنافع والتي تجعلها محلا للمساومة إلى أن تصل إلى مرحلة التوافق في المنافع بين الفواعل على المستوى الداخلي Intrastate أو الخارجي Interstate، ولهذا فإن المنافع والتفضيلات هي التي تحرك الدولة.⁽²⁾

وبالتالي، فإن الدولة في سلوكياتها تجاه الوحدات الأخرى لا تكون مهتمة بالمقدار التي تحصله الدول الأخرى من منافع، بقدر ما تكون مهتمة بتحقيق منفعتها والتي لا تخضع بالضرورة لمنطق التنشئة التي تجعل من استجابة الدولة في صياغة مصالحها استجابة شرطية ترتبط بفوضوية النظام الدولي، وإنما تخضع لما تراه الدولة يحقق منفعتها والذي يرتبط بالدرجة الأولى بمنافع الفواعل المهيمنة وبتلاقي تفضيلاتها أو تعارضها على المستوى الداخلي، فالمجرى الطبيعي للسياسة الخارجية هو السعي نحو تعزيز المكاسب Seeking Gains، بدل سياسة القوة التي تدعيها الواقعية.⁽³⁾

المطلب الثالث: المقاربة البنائية في السياسة الخارجية.

رغم الاختلافات التي يسهل على الباحث تسجيلها، بين الواقعية الجديدة والليبرالية النفعية من جهة والبنائية من جهة أخرى فإنها لا تختلف من حيث المنطلقات الأساسية، فألكسندر وندت Alexander Wendt الذي يعد من أهم الباحثين الذي ساهموا في توضيح بنية هذه النظرية من خلال مؤلفه المرجعي "النظرية الاجتماعية في السياسات الدولية" Social Theory of International Politics أكد على أن الدولة هي الفاعل الأساس في العلاقات الدولية:⁽⁴⁾

(1) Volker Rittberger , op. cit., p. 23.

(2) Andrew Moravcsik, " Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics", op. cit., p. 520.

(3) Idem., p. 16.

(4) Alexander Wendt, op.cit., p . 09.

النقطة الأساسية أن الدولة لا تزال هي الوسيط الأساسي الذي يتم فيه توجيه آثار العنف في النظام الدولي. من الممكن أن نقر بأن الفواعل غير الدولتية باتت أكثر أهمية من الدولة كمساهمين في إحداث التغيير، بيد أن نظام التغيير في حد ذاته يحدث عبر الدولة، وبهذا المعنى تبقى الدولة هي مركز النظام الدولية، ولهذا فإنه من غير المجدي أن ننتقد نظرية للسياسيات الدولية بوصفها متمركزة حول الدولة فمن يفعل هذا كمن يتهم نظرية الغابات بأنها متمركز حول الشجرة.

إقرار وندت بالعنف الحاصل في النظام الدولي، يرجع إلى اعتراف البنائين بأن المبدأ النظام للعلاقات الدولية هو الفوضى بيد أن هذه الفوضى هي نتاج للتفاعل بين الدولة وليست معطى مسبق، فالفوضى هي نتاج بنية تفاعل معينة،⁽¹⁾ فعمليات الاتصال والتفاعل بين الوحدات هي التي تخلق الواقع، فالفوضى و المساعدة الذاتية وغيرها من خصائص النظام الدولي ترجع إلى عمليات Process النظام الدولي وليس إلى بنيته⁽²⁾ وهو ما يجعل الواقع واقعا ذاتاني^(*) فمختلف المعاني المشتركة تكون مرتبطة بالعالم المادي مرتين: الأولى؛ كحقيقة مجتمعية والثانية؛ كحقيقة علمية (واقعية). بعبارة أخرى؛ فإن المعرفة هي مصدر للأفراد في حياتهم اليومية لبناء الواقع الاجتماعي، النظريات، المفاهيم، المعنى و الرموز، التي يستعملها العلماء لتفسير الواقع الاجتماعي فموضوع المعرفة ليس مستقلا عن تفسيراتنا ولغتنا.⁽³⁾

سعي الدولة نحو تحقيق مزيد من القوة لا يرجع إلى فوضوية النظام الدولي وإنما يرجع إلى الهوية السيادية Sovereign Identity⁽⁴⁾ ولهذا فإن الأفكار هي التي تُحدّد معنى ومضمون القوة، حيث أن توزيع

(1) Alexander Wendt, "Anarchy is What States Make of it: The Social Construction of Power Politics", *International Organization*, 46 (2), (1992), p. 309.

(*) عرف إيمانويل ألد E.Adler التذاتانية باستعمال الكلمات الثلاث في مقاربة" بوبر: "1- الأشياء المادية. 2- الأفكار الذاتية من طرف الأفراد 3- الثقافة أو المفاهيم الذاتية، بمعنى الوقائع الاجتماعية لا يمكن أن توجد بدون 1 و 2- النقود، مفيدة، ضارة، تصنع مكانة اجتماعية... (أفكار ذاتية فردية). 3- أن هذه القطع هي نقود فإذا ما توقف كل واحد عن الاعتقاد بأن هذه القطعة ليست مالا فهي لن تكون (المعنى المشترك أو الذاتية). فماله معنى اجتماعي (هذه القطع هي نقود) هو نتاج بناء تأويلي لذلك العالم الخارجي أو الظاهري (لشيء المادي). ويرجع كل من هوليس وسميث الفضل في ظهور "التذاتانية" إلى ماكس فيبر من خلال مبداه الشهير حول "المعنى" Verstehen "الأفعال يجب أن نفهم دائما من الداخل" action must always be understood from within، ففهم الفعل الاجتماعي يتطلب أوضاعا تفسيرية، والتي تتطلب منا "تحديد أن هناك معنى لكل من "سلوك الآخرين و " المستوى الجمعي" الذي يتصرف ضمنه الفاعل. للمزيد حول الموضوع راجع:

-Emanuel Adler, "Seizing the Middle Ground: : Constructivism in World Politics", op.cit, p.p. 326-327.
-Hollis Martin and Steve Smith, **Explaining and Understanding International Relations**, (New York: Oxford University Press, 1990), p. 72.

(2) Alexander Wendt, "Anarchy is What States Make of it: The Social Construction of Power Politics", op.cit, p394.

(3) Emanuel Adler, "Constructivism and International Relations", in :Walter Carlsnaes and Other (eds.), op.cit. p..95

(4) Thomas Banchoff, "Germany's European Policy: A Constructivist Perspective", Program for the Study of Germany and Europe, *Working Paper*, Series #8, p. 07.

القوة قد يؤثر على حسابات الدولة، ولكن هذا التأثير مرتبط بالفهم التذاتاني و التوقعات التي يولدها توزيع المعرفة، والتي تؤسس للأنا والآخر.⁽¹⁾

على المستوى الجزئي (مقاربات السياسة الخارجية) فإن التفاعل الذي يتم على المستوى الدولي نتيجة توزيع المعرفة The Distribution of Knowledge يتحول إلى المعايير المجتمعية والدولية والتي تمتلك تأثير إنشائي للهوية والتي تعد المتغير التابع في المقاربة، حيث أن كل هوية تفرض على الفاعل دورا هوياتيا معيناً تجعله لا يتخذ قراراته بناء على حساب المنفعة/خسارة، وإنما يتخذها وفق منطق الملاءمة مع هذا الدور فهو لا يختار بديلاً حتى يقيم نتائجه بما يتلاءم والمعايير (المتغير الوسيط).⁽²⁾

الفرع الأول: المعايير المجتمعية والدولية كمتغير تأسيسي لهوية ودور الدولة.

على عكس المقاربات العقلانية، فإن المقاربة البنائية تعتمد على المعايير كمتغير تفسيري لسلوك الفاعل، و الاعتماد على هذا المتغير يرجع إلى طبيعة هذه المقاربة التي تعتمد على رؤية السياسة الخارجية بمنظور الرجل الاجتماعي Homo Sociologicus ، الذي يسعى دائماً إلى وضع نفسه في حالة تلاءم والمعايير، والتي تصف التوقعات المشتركة للسلوك الملائم التي يحملها مجموعة من الفواعل عن السلوك الملائم لمعطى هوياتي معين.⁽³⁾ فالهوية تتضمن مجموعة من المعايير و التي تشكل بدورها الهوية والمصالح كما أن البنية التي تتفاعل فيها الدول تتضمن مجموعة من المعايير العامة Global Norms⁽⁴⁾.

تجادل أودي كلوتز Audie Klotz بأنه من خلال شرح الدور الذي تلعبه المعايير في تحديد الهويات والمصالح ، تقدم المقاربة تصوراً موسعاً للسياسة العالمية يتوافق مع افتراضها الأنطولوجي بأن الفاعل والبنية يعيدون تشكيل بعضهم البعض،⁽⁵⁾ ففي دراسة لها حول "المعايير في العلاقات الدولية: النضال ضد نظام الفصل العنصري" Norms in International Relations: The Struggle Against Apartheid ، خلصت إلى أن مجموعة كبيرة من الدول الأعضاء في منظمات دولية تبنت العقوبات ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا على الرغم من أن مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية كانت مهددة نتيجة هذا لقرار ، وهو أمر أرجعته إلى ظهور معايير عالمية Global Norms للمساواة العرقية، وهو

(1)Ibid., p. 397.

(2) Henning Boekle and Others, "Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory", Center for International Relations/Peace and Conflict Studies, Institute for Political Science, University of Tübingen, p. 4.

(3) Ronald L. Jepperson and Others, "Norms, Identity, and Culture in National Security", in: Peter Katzenstein (ed.), **The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics**, (New York: Columbia University Press, 1996), p. 54.

(4)Jeffrey T. Checkel, "The Constructivist Turn in International Relations Theory", World Politics, 50(2), (Jan., 1998), p. 328.

(5) Audie Klotz , **Norms in International Relations: The Struggle Against Apartheid** , (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1996),p.

السبب الرئيس الذي أدى إلى إعادة تعريف المصالح على رغم الحوافز المادية التي كانت من الممكن أن تعيق مثل هذا الخيار ، وهو ما يبرز -حسبها- الدور الإنشائي Constitutive Role للمعايير والتي تعدل وتؤثر على سلوك الدولة⁽¹⁾، وهو ما أكده أيضا ريس كابن Risse-Kappen في دراسته حول "الهوية الجماعية في التجمعات الديمقراطية: دراسة حالة الناتو"، فالمصالح التي أدت إلى تكوين الناتو وساهمت في إبقائه خلال الأزمات الكبرى (أزمة السويس 1956، أزمة كوبا 1962) تم تشكيلها ضمن السياق الديمقراطي المعياري. بعبارة أخرى، مصالح الدول وصانعي قرار التحالف (الفاعل) تم تشكيلها أو بناؤها من خلال المعايير الديمقراطية.⁽²⁾

تجدر الإشارة أن البنائين يحددون ثلاثة مراحل لتشكل المعيار، فالمرحلة الأولى هي المرحلة التي يظهر فيها المعيار أما المرحلة الثانية فهي المرحلة التي يصل فيها هذا المعيار إلى مقدار مقبول من القوة و التي تسمح للفاعل بأن يقوم بعملية إستدماجه Internalization،⁽³⁾ هذه العملية يتلقاها الفاعل عن طريق التنشئة فهي عملية يتعلم من خلالها الأفراد مختلف المعايير السائدة في مجتمعهم وهو ما ينطبق أيضا على الدولة فهي تتعلم من خلال الدول الأخرى، فعن طريقها تتعلم أن سيادتها تعتمد على اعتراف الدول الأخرى وأن بإمكانها الاعتماد على النسيج المؤسساتي والمجتمع الدولي وبشكل أقل على إمكانياتها الذاتية (خاصة العسكرية) في تحقيق الأمن.⁽⁴⁾

يقوم الفاعل على اختلاف مستوياته، فردا أو ممثلا لبناء اجتماعي (رئيس دولة، وزير...) باستدماج المعايير، إما عن طريق التنشئة الاجتماعية التي يتعلم من خلالها الفاعل المعايير والأدوار الاجتماعية. في سياق هذه العملية، يقوم الفاعل باستيعاب التوقعات للسلوك المنقولة إليه من محيطه الاجتماعي. فهو يعترف بنظم التفكير المؤسسة والسلوك كنظم صحيحة، ويجعلها تبدو كأنها خاصته، ويجعل مصالحه و أفضلياته تتوافق معها⁽⁵⁾، أو عن طريق التنشئة عبر الوطنية والتي يتلقى عبرها الوكلاء الاجتماعيون الممثلون للبنى الاجتماعية مختلف المعايير الدولية والتي قد يسعون إلى تحفيز مواطنيهم على إستدماجها وبذلك يتحولون إلى متعهدي معايير ، يقوم الفاعل من خلال عملية استدماج المعايير بمماثلة أنفسهم مع توقعات أخرى، ويرتبطون بها وكأنها أجزاء من ذاتهم. حيث يقع الآخر ضمن الحدود الإدراكية أو الذهنية للذات. في درجة التدويت أو الاستيعاب هذه فقط يشكل المعيار الوكلاء، وقبل تلك المرحلة تكون هوياتهم

(1)Ibid, p.123.

(2) Thomas Risse-Kappen, "Collective Identity in a Democratic Community," in Peter Katzenstein (ed.), op.cit.,p.370.

(3) Henning Boekle and Others, op. cit., p.9.

(4)Alexander Wendt, "Anarchy is What State Make of it : The Social Construction of Power Politics", p.415.

(5)Henning Boekle and Others, op. cit., p., p.8.

ومصالحهم خارجية عن ذلك المعيار وليس لها تأثير عليها. ولأن المعيار يُصبح هنا مُشكلاً لهويتهم، فإن الفاعلين تُصبح لهم مصلحة في المعيار، الذي لم تكن لهم فيه فائدة من قبل. هنا سلوكهم يخدم مصلحة، ولكنها ليست "ذاتية" أو أنانية، وإنما ستكون مصلحة عالية، وكذلك سوف يعملون على مقاومة التغيير المعياري⁽¹⁾.

الفرع الثاني: العقلانية الاجتماعية وسلوك الفاعل البنائي.

تتعلق المقاربات العقلانية في بلورتها للعقلانية من منطلق الرجل الاقتصادي الذي هو فاعل يحركه تعظيم المنفعة أو القوة Demand Driven ، و البنائيون ينتقدون هذا التصور لأن هذه العقلانية تبعد الانسان عن سياقه الاجتماعي وتصوره كفاعل يضع بدائله بناءً على مصفوفات عقلية وهو أمر تنتقده وبشدة البنائية ، لهذا فإنها تبنت مفهوم الرجل الاجتماعي **Homo Sociologicus** أو **لاعب الدور Role Player**، حيث أن الفاعل لا يتخذ قراراته بناء على حساب ربح /خسارة ، أو ما يسميه البنائيون العقلانية الذرائعية^(*) Instrumental Rationality ويستبدلونها بمفهوم العقلانية التواصلية Communicative Rationality حيث أن الحساب والاختيار يرتبط بالسياق التاريخي والاجتماعي، والمعيارى وتؤكد على المنطق الاتصالي الإقناعي والذي يتحدد في بنى الاتصال اللغوي الشخصي حيث لا يمكن أن نعرف العالم في معزل عن اللغة⁽²⁾ و التي تتضمن بدورها "المعرفة المشتركة"⁽³⁾ ، ولهذا الفواعل لا يختارون بين الخيار الأكثر فاعلية وإنما يتبعون القواعد التي تترافق وهوية معينة في وضع معين⁽⁴⁾ ، أو ما تسميه أودي كلوتز القيود الهويةتية ، فالرجل الاجتماعي تركز أفعاله على منطق الملائمة Logic of Appropriateness في إطار تأكيد الهوية⁽⁵⁾ الذي يجعل من التذاتانية المشتركة وتوقعات السلوك الملائم نقطة البداية لاتخاذ قراراته⁽⁶⁾ فالأفكار تعمل كقيود وتساهم في تضيق نطاق خيارات صانعي القرار⁽⁷⁾ حيث أن الرجل الاجتماعي في اتخاذه لقراراته يصادف مجموعة من التساؤلات من قبيل: ⁽⁸⁾

ما طبيعة الموقف الذي أوجهه؟

(1) Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics**, op. cit., pp.372-377.

(2) Emanuel Adler, "Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics", **European Journal of International Relations**, 3(3),(1997),p.326

(3) Thomas Risse, "Let's Argue!": Communicative Action in World Politics", op.cit.p.12.

(4) Emanuel Adler, "Constructivism and International Relations" , in :Walter Carlsnaes and Other (eds.) , op.cit. p.124.

(5) Audie Klotz , **Norms in International Relations: The Struggle Against Apartheid** , (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1996) , p. 29.

(6) Ibid, p. 4.

(7) James March and Johan Olsen , op.cit., p. 23.

(8) Michel Barnett, "Social Constructivism", in : Ken Booth and Steve Smith (eds.), **International Relation Theory Today** , (Pennsylvania: Pennsylvania State University Press),p.225.

ما هو الدور الذي يجب أن أستهديه من بين الأدوار الهوياتية التي أعبها؟

ماهي الخيارات التي تتاح لي من خلال الدور المحدد؟

ماهي التوقعات المشتركة مجتمعا والتي يجب أن أستجيب لها؟

ولهذا فإن الفاعل قد يضطر إلى التضحية بمصالح مادية من أجل تأكيد هويته، ففي بريطانيا مثلا ضحى حزب المحافظين بمصالح بريطانيا الاقتصادية في جنوب إفريقيا من أجل التلاؤم مع هوية الدفاع عن حقوق الإنسان التي يتبناها الحزب:

" من المتصور أن الفواعل يتبعون قواعد ترتبط بهويات معينة في

مواقف محددة من خلال مقارنة الفرد لفرص الفعل من خلال تحديد

التشابهات بين الهوية الحالية ومعضلة الخيار وبصفة عامة مفاهيم

الأنا و الأوضاع" (1).

عليه؛ فإن السلوك محكوم بقواعد Rule-guided behavior حيث أن الفاعل يحاول فعل الأشياء المناسبة بدل تعظيم مصلحته ، فالعقلانية الاتصالية تؤكد على التأثيرات الإنشائية للمعايير الاجتماعية والمؤسسات ، وبما أن هذه القواعد لا تنظم السلوك فقط بل لها تأثير سببي ، و تطبع الهويات الاجتماعية (الأشخاص الطيبون يتصرفون بطريقة معينة)⁽²⁾، فالبنائية تتبنى السببية الاجتماعية كمفهوم مقابل للسببية في العالم الفيزيائي حيث أن فعل شيء ما لسبب يعني تطبيق فهم لما تطلبه ذلك الموقف من تطبيق معايير معينة⁽³⁾ تتناسب و بنية التفاعل.

الفرع الثالث: الهوية كمحفز لسلوك الفاعل:

إن الطبيعة التفاعلية التي يفرضها السياق الاجتماعي التفاعلي الذي يدرك فيه الفاعل سواء أكان فردا أو دولة المعايير الاجتماعية، يجعل من إدراك الدولة لطريقة تفاعلها مع باقي الدول عبارة عن مسار Process يرتبط باستمرار هذا المسار أو تغييره وليس بطبيعة بنية التفاعل أو إلى موقع الدولة أو تفضيلاتها. هذا المسار تلعب فيه المعايير دورا محوريا بحيث أن مجموعة من المعايير تؤدي إلى تشكيل هوية معينة. فالمعيار تعمل كقواعد محددة -وبالتالي مؤسسة- للهوية، وهي التي تُحدد مجموعة السلوكيات، التي تجعل الآخرين يدركون هوية معينة ويتصرفون بناء على هذا الإدراك، فمثلا معايير حماية حقوق الإنسان لا تعني

(1) James March and Johan Olsen, op.cit.,95

(2) Thomas Risse, "Let's Argue!": Communicative Action in World Politics, International Organization, op.cit.,p.p. 4-5.

(3) Emanuel Adler, "Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics", op.cit.p. 329.

فقط التزام الدولة بحماية حقوق الإنسان من كافة أشكال انتهاكها وإنما هي أيضا خاصية تأسيسية للدول المتحضرة. (1)

من الناحية الفلسفية ؛ الهوية هي ما تجعل الأشياء على ما هي عليه ، لكن هذا التعريف واسع جدا إلى درجة يمكن معها إدراج الأشياء المادية ضمنه، ولهذا فإننا سنتعامل مع الهوية بأنها الخاصية القصدية للفاعلات التي تُولد الدوافع والتصرفات السلوكية ، هذا يعني أن الهوية مبنية على قاعدة ذاتية أو على خصائص توجد على مستوى الوحدة ، أي أنها تعتمد على الفهم الذاتي للفاعل ، بيد أن معنى هذا الفهم يرتبط بدرجة أساسية بالفاعلات الأخرى 'الآخر' حيث أنه يجب أن يُرى الفاعل (الأنا) من قبل الآخر بنفس الطريقة التي يرى بها نفسه. تحمل الهوية معنى **تذاتاني** ، فمثلا قد يعتقد شخص أنه أستاذ ولكن إذا كان لا يشاطره الطلبة هذا الاعتقاد فإنهم لن يتفاعلوا معه⁽²⁾، فالتفاعلية Interactionism -التي استعان بها وندت لتوضيح عملية تشكيل الهوية- تؤكد أن الذات ما هي إلا انعكاس للتنشئة الاجتماعية للفاعل ، فالمجتمع هو مرآة يرى الفرد من خلالها نفسه؛ بمعنى أن الفرد يرى نفسه بنفس الأسلوب الذي يراه به الآخرون أو ما يعرف بـ "الذات المنعكسة" "looking-glass self"^(*)، ولهذا يعرف وندت الهوية بأنها : "مجموع المعاني التي يضيفها الفاعل على نفسه مع الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الآخرين."⁽³⁾

فلا يمكن أن نعرف ما تعنيه الهوية دون أن نربطها بالآخر والذي تكمن أهميته في الاختلاف عن الأنا وغياب المشتركات فكون دولة "قوة كبرى" لا معنى له إلا إذا أدركنا هوية الدول غير الكبرى⁽⁴⁾ وهذا ما يجعل الأنا قادرا على تفريق نفسه عن الآخر، لهذا فإن التركيز على خطابات الآخر حتى "السلبية" ضروري لبناء الهوية فقد لعبت تركيا مثلا من المنظور التاريخي دور هذا " الآخر السلبي " الذي تطور ضده تعريف الذات الأوروبية (إبراز الهوية الأوروبية) نظرا للوجود التركي الطويل في دول البلقان الغربية والنزاعات المنتظمة بين الإمبراطورية العثمانية المسلمة والقوى الأوروبية المسيحية، روسيا كذلك لعبت دور

(1) Thomas Risse, "Let's Argue!": Communicative Action in World Politics", op.cit., p. 5.

(2) Alexander Wendt, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics", op. cit., p.398.

(*) اشارة كولي (Cooly) الى مصطلح الذات المنعكسة (looking self-glass) حيث أن المجتمع هو مرآة يرى الفرد من خلالها نفسه ويقصد بمفهوم المرآة الذات بمعنى أن الفرد يرى نفسه بنفس الأسلوب الذي يراه به الآخرون. فالذات هي نتيجة تفاعل الفرد مع الآخرين، وبالتالي لا يمكن دراسة أو فهم الذات إلا من خلال الأشخاص المحيطين، كما يختلف تقدير الفرد لذاته في المواقف المختلفة تبعاً لتغيير مفهومه وتصوره لذاته، الذي تحدده علاقاته الشخصية بمن يحيط به، فقد يكون تقديره لذاته إيجابيا إذا كانت علاقاته المختلفة بالآخرين كذلك والعكس صحيح وهو ما أطلق عليها كولي اسم الذات المنعكسة، أو ما يعرف بالذات المجتمعية. للمزيد راجع:

حنان عبد العزيز، "نمط التفكير وعلاقته بتقدير الذات (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة بشار)"، دراسة غير منشورة (ماجستير)، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - كلية العلوم الاجتماعية : قسم علم النفس، 2012)، ص 16 .

(3) Alexander Wendt, "Collective Identity Formation and The International State" , American Political Science Review, 88(1994) , p.385.

(4) Ted Hopf, **Social Construction of International Politics: Identities & Foreign Policies, Moscow, 1955 and 1999**, (London: Cornell University Press , 2002), p.07.

هذا الأخير السلبي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فقد إستُخدمت روسيا من طرف أوروبا كمرآة مشوهة لبناء هوية ذاتية إيجابية.⁽¹⁾

إذن ؛ الهوية تتضمن نوعين من الأفكار تتدخل في تكوينها، الأفكار التي يحملها الفاعل عن نفسه والأفكار التي يحملها الآخرون عنه، فهي تتكون بفعل عوامل داخلية وخارجية، وتكون نتاجا للتفاعل الاجتماعي بين الأنا والآخر (Alter and Ego) ، والدولة رغم كونها وحدة أعلى من الفرد فإنها محكومة بنفس الدينامية الخاصة لهوية الأفراد⁽²⁾، فالأفراد الذين يعدون كيانات بيولوجية تتمايز عن بعضها البعض بالوعي والذاكرة-حس الأنا-⁽³⁾ ، يشكلون مجموعات- سواء كانت سياسية أو معرفية- تتميز بكونها تتمتع بقوة صارمة (Authoritative Power) ، وتتخصص في إنتاج تحاليل سردية (Narrative Accounts) التي تخلق التماثلات ذات المعنى السياسي وتولد الحس الجماعي المشترك⁽⁴⁾ (We-ness) وتمنح الإحساس بالانتماء إلى جماعة واحدة حتى يصل الأمر إلى حد التضحية بالحياة من أجل ذاك الشعور بالوطنية، لذلك أكد بنديكت أندرسون Benedict Anderson بأن الأمة هي بناء تجريدي محض:

" أنه متخيل، لأن أعضاء حتى أمة صغيرة لن يتعرفوا أبدا على معظم قرنائهم

الآخرين، أو يلتقوا بهم أو حتى يسمعوا بهم، ومع ذلك في عقل كل واحد

توجد صورة عن الصلة المشتركة.⁽⁵⁾ "

يلعب التاريخ دورا مهما في تدعيم الحس الجماعي المشترك «فأين كنا تساهم في تحديد من نحن» ، من خلال الاستمرار بالافتخار بالانتصارات والتاريخ المشرف، أو محاولة القطيعة مع ما قد يعتبر أخطاء في الماضي⁽⁶⁾. إذن؛ الدولة -بالنسبة للبناءيين- هي "مجموع الأنا" على مستوى معرفي جماعي خاص، فهذه الأفكار عن الأنا لديها ميزة جينية ذاتية، ولذا فإن الهوية الذاتية أو الهوية التشاركية هي خارجية المنشأ عن الغيرية⁽⁷⁾ ، وهو ما يطلق عليه البنائيون بـ **الهوية الوطنية** أو البعد الداخلي للهوية التي تتطلب اعترافا من الآخر (الفواعل الأخرى في النظام الدولي) ولكن لا يساهم في تشكيلها .

(1) Ibid, p.32.

(2) Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics**, op.cit., p.224.

(3) Alexander Wendt, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics", op. cit., p.410.

(4) Ilya Prizel, **National Identity and Foreign Policy: Nationalism and Leadership in Poland, Russia and Ukraine**, 1st ed. (Cambridge University Press, 1998), p. 36.

(5) Benedict Anderson, **Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism**, (London: Verso. 1983), p.49.

(6) Thomas Banchoff, op.cit., p. 15.

(7) Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics**, op. cit., p225.

أما هوية الدولة State Identity، التي ترمز إلى البعد الخارجي للهوية الوطنية، فتعني تموقع Self-Placement المجتمع السياسي الوطني بالمقارنة مع الدول الأخرى والمؤسسات الدولية⁽¹⁾، فهي عكس الهوية الوطنية يعلب الآخر دورا محوريا في تشكيلها والاعتراف بها.

01 / عملية تشكيل الهوية: بما أن الآخر يلعب دورا مهما في إنشاء هوية الدولة، فإنها تتشكل عبر ثلاث مراحل (أنظر الشكل رقم 04):

أولاً: عملية بناء المعنى:

في بعض الأحيان تكون الأوضاع غير مسبوقة بالنسبة للأننا، في هذه الحالة عليه أن يقوم بعملية بناء المعنى، وبالنتيجة تحديد المصالح أو اختراعها من جديد.⁽²⁾ يشبه وندت بداية التفاعل بين الأنا والآخر بقدوم فضائيين إلى دولة معينة وبطبيعة الحال فإنها لا تمتلك أي معلومات عن هؤلاء الفضائيين أو عن نواياهم، رد فعل الدولة هنا لا يعتمد على قاعدة أسوأ الاحتمالات التي يتبناها الواقعيون، وإنما يعتمد على -ما يطلق عليه وندت- عملية الإشارة Signaling و التأييل Interpreting فالإشارة الأولى التي يطلقها الفضائيون تلعب دورا أساسيا في رد فعل الدولة "الأنا" فإذا جاء الفضائيون بأسطول من السفن فإن هذه الإشارة تأول من قبل الأنا على أنها غزو، أما إذا جاء الفضائيون بسفينة فضائية واحدة ويقولون ما يبدو أنه لقد "جئنا للسلام" فإن هذه الإشارة تأول بطريقة إيجابية من قبل الأنا وتتصرف على أساسها الدولة، فالدولة لا تمتلك أي قاعدة آلية تمكنها من وضع الاحتمالات **Systemic basis for assigning probabilities**.⁽³⁾

عملية الإشارات والتأويلات تعقبها رد فعل الأنا من خلال التحديد السلبي أو الإيجابي، تكرر هذه العملية بصفة منتظمة وكثيفة⁽⁴⁾ يؤدي في مرحلة ثانية-إلى تشكيل نمط مستقر من التوقعات⁽⁵⁾ في إطار عملية التصنيف المتبادل "Reciprocal Typifications" بين الأنا والآخر الذي يخلق بدوره مفهوما مستقر نسبيا للذات والآخر بالنظر للقضية المطروحة.⁽⁶⁾

(1) Thomas Banchoff, op.cit., p. 12.

(2) Alexander Wendt, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics", op. cit., p.398.

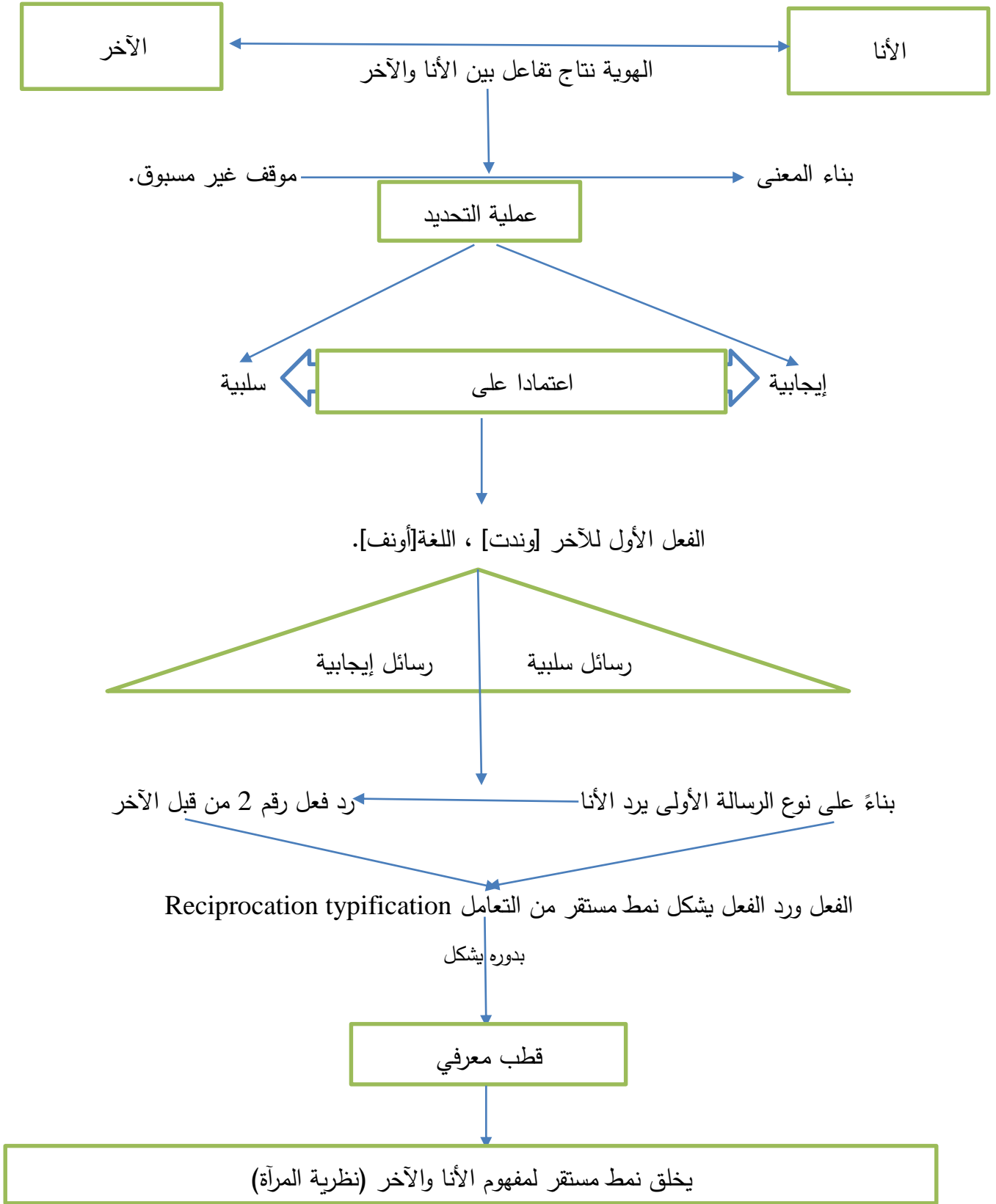
(3) Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics**, op.cit., p.309.

(4) Alexander Wendt, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics", op. cit., p.414.

(5) Ibid.,p. 416.

(6) Idem,p.406.

شكل رقم 04: يوضح عملية تشكيل الهوية.



المصدر: إعداد الطالب.

يعقبه الوصول في مرحلة ثالثة إلى **قطب المعرفة pool of knowledge** التي يمتلكها كل منهما عن الآخر، ومع مرور الزمن يتحول هذا القطب المعرفي إلى معطى تاريخي بين بلدين يخلق **وَضعية الدور Role Position** والتي حددها وندت في ثلاث علاقات: العداوة (يمثلها المنهج الواقعي لتوماس هوبز) والصداقة (يمثلها المنهج المثالي لإمانويل كانط) والمنافسة (يمثلها المنهج النفعي لجون لوك)⁽¹⁾، كما أن نظام العون الذاتي بدوره هو نتاج لدورات من التفاعل يتصرف فيها كل طرف بطريقة نابغة من أن الآخر يشكل تهديد للذات ، ويخلق توقعات بأن الآخر لا يمكن الوثوق به ، اللأ أمن يخلق الهويات التنافسية والأنانية.⁽²⁾ إذا كان الآخر يمارس التهديد، على الذات أن "تتكس" مثل هذا السلوك في مفهومها للعلاقة بين الذات وهذا الآخر، وهو ما يخلق في نهاية المطاف نمط مستقر لمفهوم الأنا والآخر أو ما يسميه وندت بنظرية "المرأة"، هذه المرأة تكس هوية الدولة وتسمح بتأويل أفعال الآخر حيث وبعد أن يحدد الأنا كنه الآخر (عدو ، صديق ، منافس) يصبح تأويله للقوة المادية على أساس الفهم المشترك للواقع لهذا فإن القوة العسكرية لأمريكا تحمل معاني مختلفة لكل من كندا وروسيا.

النمط المستقر للأنا والآخر يؤدي إلى ممارسات مستقرة نسبياً تشكل بدورها نظام قد يقاوم التغيير، فنظام العون الذاتي كنظام مبني اجتماعياً ليس طبعاً للتغيير لسببين: السبب الأول؛ بمجرد تشكيل أي نظام اجتماعي فإنه يواجه أعضاءه باعتباره حقيقة اجتماعية موضوعية تدفعهم إلى القيام أو عدم القيام بأفعال معينة، إمكانية التغيير تعتمد على ما إذا كانت متطلبات مثل هذه المنافسة تترك المجال لأفعال خارجة عن نطاق النص المكتوب Script، إذا لم يكن كذلك فإن النظام سيتم إعادة إنتاجه والفاعول لن تقدم على مثل هذه الخطوة.

السبب الثاني؛ التغيير النظامي يمكن أن يتم تثبيطه بفعل مصلحة الفواعل في الحفاظ على نظام مستقر للأدوار الهوياتية. هذه المصالح لا تعود فقط إلى رغبة الدولة في التقليل من اللا يقين والقلق، والذي يتجلى في محاولاتها لتأكيد المعتقدات الموجودة حول العالم الاجتماعي⁽³⁾ ، ولكنها تعود أيضاً إلى الرغبة في تجنب التكاليف المتوقعة الناجمة عن التقاعس في أداء التزاماتها المتوقعة منها - لا سيما من قبل الحلفاء - كجزء من الاتساق مع الهوية .

(1) Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics**, op.cit.,p.258.

(2) Alexander Wendt, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics", op. cit., p.406.

(3)Ibid.,p. 411.

وعليه فإن البنائية لا يقتصر تركيزها على كيف تُشكل البنية هويات ومصالح الفواعل وإنما كيف شكل الأفراد الفواعل هذه البنية⁽¹⁾، فهم يعتمدون في المستوى الأول على الفرد الذي يحمل العديد من الأدوار الهوياتية (زوج، معلم، أخ، مواطن) والذي يتفاعل ضمن العديد من البنى (الأسرة، الجامعة، الدولة)، وفي المستوى الثاني (النظام الدولي) تصبح الدولة هي الفاعل التي بدورها تتقمص العديد من الأدوار (دول، سيدة، صديق، عدو) تتفاعل ضمن العديد من البنى (بنية فوضوية، نظام وستغاليا، الاتحاد الأوربي، بنية شبه فوضوية):

"الفرد له العديد من الهويات المرتبط بأدوار مؤسساتية، أخ، ابن، معلم مواطن، وكذلك الدولة لها هويات متعددة: "دولة ذات سيادة"، "زعيمة العالم الحر"، "قوة إمبريالية" وهكذا.⁽²⁾"

لهذا فإن البنائية تتبنى التعددية البنوية في مقابل الأحادية البنوية التي تتبناها الواقعية من خلال النظام الفوضوي الذي يحكم تفاعلات الدول بنفس المنطق، فالتعددية البنوية تجعل منطق الدولة في تفاعلها مع الدول الأخرى يقتضي معرفة بنية التفاعل التي تدار فيها العلاقة مع هذه الدولة من خلال الدور الهوياتي.

02/ الدول كلاعبي أدوار: "الدور" هو مفهوم تم تطويره أساسا في العلوم الاجتماعية وعلم النفس الاجتماعي للدلالة على الخصائص المميزة لسلوك الفاعل في ظروف معينة وفي نظرية العلاقات الدولية كان يتم تحديد الدور المتوقع للدولة بناءً على نظام توازن القوة⁽³⁾، ولهذا فإن مصدر الدور كان يعود بدرجة أساسية إلى أسباب نظامية أي أنه كان يرتبط بالمفهوم الواقعي الجديد لدور الدولة بناءً على موقعها في النظام الدولي، يعود الفضل في إدخال هذا المفهوم إلى حقل السياسة الخارجية إلى أولي هولستي Ole Holsti في مقال نشره سنة 1970، وقد عرف الدور الوطني بأنه :

التعريف الخاص بصانعي القرار حول نوع من القرارات العامة، الالتزامات، القواعد الملائمة لدولهم والوظائف أو الأدوار التي ينبغي أن تلعبها دولهم بطريقة مستمرة في النظام الدولي [...] إنها الصورة التي يحملونها حول التوجهات والأفعال الملائمة لدولهم تجاه البيئة الخارجية.⁽⁴⁾

(1) Emanuel Adler, "Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics", op.cit.p. 330.

(2) Peter Berger "Identity as a problem in the Sociology of Knowledge", in: Alexander Wendt, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics", op. cit., p. 398.

(3) Lisbeth Aggestam, "Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy", ARENA Working Paper 08/1999, (Visited on : 12.04.2015).

http://www.sv.uio.no/arena/english/research/publications/arena-working-papers/1994-2000/1999/99_08.ht

(4) Ole Holsti, "National role conceptions in the study of foreign policy", in Bulnet Aras and Aylin Gorener, "National Role Conceptions and Foreign Policy Orientation: the Ideational Bases of The Justice and

أما في البنائية فقد لعبت الدراسة التي قدمها كل من يوهان أولسن Johan Olsen و جيمس مارتش James March دورا مهما في إدخال هذا المفهوم إلى البرنامج البحثي البنائي ويعرفانه بأنه: "عبارة عن مجموعة من المعايير مُعبر عنها في توقعات السلوك للسياسة الخارجية وتوجه الأفعال ، ويمكن النظر إليها على أنها "خارطة طريق" يعتمد عليها صانعو السياسة الخارجية في تبسيط وتسهيل فهم واقع سياسي معقد"⁽¹⁾، وهو ما دفع وندت إلى التأكيد أنه من أجل الانتقال من البنية إلى الفعل ، علينا أن نضيف جزء رابع لتعريف وندت للبنية هو البناء التذاتاني للهويات والمصالح في النظام⁽²⁾.

يعتمد وندت في تحليله على الفاعل الذي يكتسب هويته بناءً على تفاعله مع الآخر وعلى البنية التي تتشكل بفعل الفهم المشترك الذي يحمله الفواعل، لهذا فإن الفاعل يُتوقع منه أن يقوم بأدوار معينة بناءً على هويته في ظل بنية تفاعل معينة. تحمل كل هوية تعريفا اجتماعيا بطبيعتها، مُحددا من خلال ما يحمله الفواعل جماعيا حول أنفسهم والآخرين وهو ما يشكل بنية العالم الاجتماعية، ولهذا فإننا إذا قلنا بأن فردا معيناً يلعب دور هوياتي كأستاذ، فإنه بمجرد دخوله إلى الجامعة-البنية القائمة على الفهم المشترك- يقوم بعملية تحديد الوضعية Process of Defining Situation⁽³⁾ التي يدرك من خلالها هويته كأستاذ حيث يرى نفسه كذلك على أن يعترف الآخر (الطلبة) بهذه الهوية ، هنا الأستاذ حينما يدخل الجامعة يتوقع منه أداء مجموعة من الأدوار التي تدخل ضمن نطاق المصالح كالبحث العلمي و التدريس ، ولهذا فإن تحديد الأنا والآخر هو الذي يحدد مصالحننا في مقابل مصالح الآخر،⁽⁴⁾ و هو ما عبر عنه وندت بقوله:

حينما نقول أستاذ فإن هذه الوظيفة هي دور هوياتي يقوم به الأستاذ،

حيث يقوم بتحديد الموقف الذي يستدعي القيام ببعض الأفعال [...]

لهذا نقول أن للأستاذ مصلحة في التدريس، القيام بالبحث أو أخذ إجازة⁽⁵⁾.

Development Party's Foreign Policy Activism in the Middle East", *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, 12(1), (March 2010), p. 76.

(1)Lisbeth Aggestam, op.cit.

(2)Alexander Wendt, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics", op. cit., p. 401

(3)Ibid., p.p.397-398.

(4) Emanuel Adler, "Constructivism and International Relations", in :Walter Carlsnaes and Other (eds.) , op.cit. p.124 .

(5) Alexander Wendt, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics", op. cit., p . 398.

تحمل كل هوية توقعات مشتركة للسلوك الملائم،⁽¹⁾ الفاعل العقلاني هو الذي يبقى في تواصل مع هويته بمعنى التلاءم بين السلوك والمفهوم الذاتي والدور الاجتماعي،⁽²⁾ ولهذا فإن الأستاذ إذا لعب الدور المنوط به يكافئ وإذا لم يلعب دوره، أي يخرج عن النص المكتوب، فإنه يتعرض للعقوبة.

بالإسقاط نجد أن الدور الهوياتي "عدو" يتطلب فهم مشترك بين دولتين (أ) و (ب) و يؤدي إلى تشكيل بنية هذه البنية تنظم أفعال (أ) و (ب) من خلال منطق المكافأة/العقاب ، فمثلاً؛ لعبت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي دور هوياتي "عدو" أدى إلى تشكيل بنية الحرب الباردة ، هذه البنية أصبحت تُفرض على الفاعلين كحقيقة اجتماعية تحتم عليهما القيام بأفعال لتعزيز هذه البنية ولكن بمجرد ما اتخذ الطرفين قرار بأنهما لم يعودا عدوان انتهت البنية (الحرب الباردة)⁽³⁾ ولهذا فإن الفوضى كمبدأ ناظم للعلاقات الدولية هي مبنية مجتمعياً.

ولهذا، فإننا نعلم لتحديد الدور على:

1 /توقعات الدور؛ وهي توقعات الدور التي يحملها الآخر و التي من المتوقع أن يتبعها الأنا.⁽⁴⁾

2/ مفهوم الدور؛ التوقعات المعيارية لبعض سلوكيات السياسة الخارجية التي يعبر عنها حاملو الدور

في حد ذاتهم.⁽⁵⁾

3/ أداء الدور؛ و يقصد بها مدى التزام الفاعل بأداء الدور المناط وذلك بالرجوع إلى القرار المتخذة

والأفعال التي قام بها الفاعل.⁽⁶⁾

وعليه؛ فإن البنية هي التي تنظم ممارسات الفاعل والممارسة أو الدور الذي من المتوقع أن تلعبه الدولة

هي التي تضمن استمرار البنية، أي أن هناك بناء متبادل بين البنية والفاعل وهو جوهر الحل الذي تتبناه

البنائية فيما يتعلق بإشكالية البنية الفاعل⁽⁷⁾، فالأفراد وبالتعدي الدول يقومون بأداء أدوار تدخل ضمن

(1) Peter Katzenstein , " Introduction: Alternative Perspectives on National Security", in : Peter Katzenstein (ed.), **The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics**, op.cit.,p. 54.

(2) James March and John Oslen ,op.cit , p .161

(3) Alexander Wendt, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics", op. cit., p . 398.

(4) Lisbeth Aggestam, "Role Identity and Europeanisation of Foreign Policy: A Political-cultural Approach," in: Ben Tonra and Thomas Christiansen (eds.), **Rethinking European Foreign Policy** ,(Manchester University Press , 2004) p . 88.

(5) Lisbeth Aggestam, "Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy", op.cit.

(6) Lisbeth Aggestam, "Role Identity and Europeanisation of Foreign Policy: A Political-cultural Approach," in: Ben Tonra and Thomas Christiansen (eds.),op.cit.,p.88.

(7) Alexander Wendt, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics", op. cit., p . 413.

نطاق التوقعات المشتركة للسلوك الملائم⁽¹⁾ غياب هذه الممارسات من شأنه أن يؤدي إلى انهيار البنية و بالنتيجة تغير الهوية⁽²⁾.

03/ عملية التغير الهوياتي: التغير الهوياتي يحصل إذا توافر على الأقل شرطين؛ الأول يحصل على مستوى الأنا حيث يجب أن يكون هناك سبب يؤدي إلى إعادة التفكير في الذات بمصطلحات جديدة، وهذا يحدث على الأرجح نتيجة ظهور أوضاع اجتماعية جديدة لا يمكن التعامل معها بالنظر للصورة الذاتية الموجودة مسبقاً، يمكن أن نجملها في الآتي:

✓ **الهزائم العسكرية؛** انطلاقاً من أن الحروب بالنسبة للبنايين لا تكون فقط نتيجة عوامل مادية، بل يلعب فيها التصنيف المتبادل والذي يكون في حالة الحروب عدو/ عدو دوراً أساسياً، فإن الطرف المنهزم عادة ما يلجأ إلى (إعادة) تعريف الأنا بمصطلحات جديدة بما يضمن الخروج من هذا التصنيف، كما أن هذه الهزيمة العسكرية من شأنها إضعاف التحليل السردى المنشأ للدولة ويؤثر على تماسك الهوية الوطنية.⁽³⁾

✓ **الأزمات السياسية أو الاقتصادية؛** عادة ما تؤدي الأزمات السياسية والاقتصادية بدورها إلى إعادة قراءة الأنا بمصطلحات نقدية وقد تؤدي إلى التشكيك في التحليل السردى المنشأ للدولة، وهو ما حصل في الصين عقب النتائج الكارثية التي أفرزتها سياسة القفزة الكبرى إلى الأمام، وفي الاتحاد السوفياتي بعد الأزمات الاقتصادية المتكررة التي شهدتها الدولة السوفياتية.

✓ **نهاية الآخر الهوياتي السلبي (المرآة العاكسة)؛** ترتبط الأدوار الهوياتية للدولة بالآخر الذي يعترف بها ويعكسها، و أهم طرف في هذه العملية هو الآخر السلبي و الذي يعاكس الأنا ومن الأمثلة البارزة على هذا الأمر هو الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، فخلال فترة الحرب الباردة كانت زعامة الولايات المتحدة للعالم الحر واحد من أهم الأدوار الهوياتية التي لعبتها وكان الاتحاد السوفياتي هو الآخر السلبي المؤكد لهذه الهوية ولهذا وبمجرد انهيار الاتحاد السوفياتي، بات لزاماً على الولايات المتحدة أن تعيد تعريف الأنا بمصطلحات جديدة.

✓ **تَغْيِيرُ الأجيال Generational Changes:** عادة ما يكون التأسيس للدولة مرتبطاً بانتصارات/ إنجازات تحققها الدولة وتكون مصدراً للفخر وتكون من بين أهم مكونات التحليل السردى المؤسس للدولة، فمثلاً شكل انتصار الاتحاد السوفياتي في معركة ستالينغراد أحد أهم مكونات التحليل السردى المؤسس للاتحاد السوفياتي. غير أن تغير الأجيال قد يؤدي إلى انحسار تأثير التحليل السردى نتيجة عدم معايشة

(1)Lisbeth Aggestam, "Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy", op.cit.

(2) Alexander Wendt, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics", op. cit., p.411.

(3) Ilya Prizel, op.cit., p. 34.

هذه الأجيال لتلك الأحداث، مما يجعلهم ينظرون إلى تلك الإنجازات على أنها مجرد أحداث تاريخية لا غير، وهو ما حصل تماما في الاتحاد السوفياتي، مما يحتم إعادة بناء تحليل سردي جديد. أما الثاني؛ فيحصل على مستوى الآخر حيث يجب أن تكون التكاليف المتوقعة للتغيير الدور - العقوبات المفروضة من قبل الآخرين الذين كنا نتفاعل معهم في الدور السابق-أقل من المنافع التي سنجندها من هذا التحول.

حينما يجتمع هذان الشرطان، يمكن للفواعل أن تبدأ عملية التأمل الذاتي Self-Reflection والبدء في الممارسات التي صُممت خصيصا لتحويل الهويات والمصالح وبالضرورة تغيير قواعد اللعبة التي كانوا ينتمون إليها⁽¹⁾ وتمر هذه العملية بأربع مراحل :

المرحلة الأولى: **كسر الإجماع حول التزامات الهوية**: وتبدأ بكسر الإجماع حول التحليل السردى الذي شكل الهوية ، ففي الحالة السوفيتية التحليل السردى كان متمركزا حول النظرية اللينينية ومحاربة الإمبريالية، القائمة على أن العلاقة بين الرأسمالية والاشتراكية هي في الأصل علاقة صراعية ، لكن مع بداية الثمانينيات بدأ الإجماع حول النظرية اللينينية يتراجع للعديد من الأسباب ويبدو أن من أهمها عدم قدرة الدولة على الاستجابة للتطورات الحاصلة في الغرب سواء من الناحية الاقتصادية/العسكرية أو التكنولوجية، مما أدى إلى تداعي الشرعية السياسية للنظام في الداخل . الضمانات التي تلقاها الاتحاد السوفيتي بأن الغرب لا ينوي غزوه قللت من التكاليف الخارجية لتغيير الدور، وعليه مهدت الصدمة السياسية الاقتصادية على مستوى الاتحاد السوفيتي(الأنا) والضمانات الغربية (الآخر) الطريق لانتقال جديري للقيادة وأدت إلى تجميد مخططات الصراع مع الغرب.

كسر الإجماع مهد الطريق للمرحلة الثانية وهي **الفحص النقدي للأفكار القديمة حول الذات والآخر**، ولبنى التفاعل التي بفضلها تدعمت وتعززت الأفكار، ففي مرحلة الاستقرار النسبي في الأدوار الهوياتية، فإن الأفكار والهياكل يمكن أن تصبح ملموسة وبالتالي تعامل كأشياء مستقلة عن الفعل الاجتماعى. وإذا كان الأمر كذلك، فإن المرحلة الثانية هي جعلها غير طبيعية Denaturalization، والتعرف على الممارسات التي يُعاد إنتاجها وتبدو أنها حتمية حول الذات والآخر، وذلك بتغيير هذه الأفكار وإحلالها بأفكار جديدة،⁽²⁾ فالفكر الجديد الذي طرحه غورباتشوف قام على رفض المعتقدات اللينينية التي تتضمن

(1) Alexander Wendt, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics", op. cit., p.419

(2) Ibid. p . 420

حتمية الصراع بين الدول الاشتراكية والرأسمالية ، واعتراف ضمنى بالدور المحوري الذي تلعبه الاعتداءات السوفيتية في تكريس هذا الصراع .

مثل هذا التفكير يمهّد الطريق للمرحلة الثالثة وهي **مرحلة الممارسة الجديدة** New Practice، ففي أغلب الأحيان ليس كافياً إعادة النظر في أفكار الأنا وإنما يجب أن تترافق مع ممارسات جديدة للذات وتكون عبر التغيير أو التعديل في الآخر Altercasting وهي تقنية يقوم فيها الأنا باستخدام تقنيات للتقديم الذاتي Self-Presentation في محاولة لتعريف الآخر بالممارسات الجديدة وذلك من أجل جعل الآخر يقوم بالأدوار التي يريدّها الأنا.

في الواقع، فإنه في عملية التغيير في الآخر فإن الأنا يسعى إلى جعل الآخر يتبنى بدوره هوية جديدة وذلك من خلال معاملة الآخر كما لو كان قد اكتسب بالفعل هوية جديدة، هذا المنطق نابع من نظرية المرآة Mirror theory في تشكيل الهوية Identity-Formation، بحيث أن هوية الآخر هي انعكاس لممارسات الأنا. يتبنى الأنا ممارسات تعتمد على عكس المنطق الذي تم تكريسه في الهويات السابقة، فالنظام الأمني التنافسي -مثلاً- تم تكريسه من خلال ممارسات خلقت اللأمن واللا ثقة، في هذه الحالة فإن تحويل الممارسات يقتضي محاولة تعليم الدول الأخرى أن دولتنا يمكن الوثوق بها ولا يجب النظر إليها كتهديد. الطريقة الأسرع لفعل هذا هي القيام بخطوات من جانب واحد تصب في سياق التغيير الهوياتي ، وهو تماماً ما حاول غورباشوف القيام به من خلال الانسحاب من أفغانستان وأوروبا الشرقية والتقليص من جانب واحد من الترسانة النووية السوفيتية والأسلحة التقليدية، وقد استطاع أن يجعل الغرب مطالباً أخلاقياً بتقديم المساعدة للاتحاد السوفيتي ، وبهذا أكد على أواصر المصير المشترك بين الاتحاد السوفيتي و الغرب، والهدف من هذه الخطوات هو إزالة كل الحجج التي أدت في رأي غوباتشوف إلى عدم الثقة في الاتحاد السوفيتي وساعدت في تكريس الهوية التنافسية في الماضي.

المرحلة الرابعة: **مرحلة المعاملة بالمثل** : حيث أن هذه الممارسات وحدها ليست كافية لتغيير النظام الأمني التنافسي ، إذا لم يكن هناك معاملة بالمثل Reciprocation من قبل الآخر Alter فإن هذا سيجعل الأنا Ego يدفع ثمن خطوته ، لذا من أجل نجاح الممارسات النقدية في تحويل الهويات التنافسية، يجب أن «تكافئ» من قبل «الآخر» والذي سيساعد «الأنا» على القيام بخطوات أخرى في هذا السياق ، وهكذا مع مرور الوقت فإن هذا يؤسس لتحديد إيجابي بدل التحديد السلبي للأمن بين الذات والآخر وهذا ما سيوفر قاعدة تذاثانية صلبة لما كانت في البداية محاولات لإحداث التزامات للهوية والمصلحة الجديدة.⁽¹⁾

(1) Idem.,p. p . 421-422.

04/ الخطاب والهوية: يؤكد البنائيون على الدور الإنشائي للغة constitutive role of language

في تشكيل الواقع حيث يؤكد جون سيرل John R. Searle أنه وباستثناء العالم المادي أو الطبيعي فإن الحقيقة تكمن في المؤسسات المنشأة اجتماعياً⁽¹⁾ أو التي تحظى بصفة التذاتانية هذه المؤسسات التي قد تنشأ عن طريق ما يسميه منظرو الأفعال الخطابية Speech Acts عن طريق الجمل التي تنتمي إلى خانة الأفعال الوظيفية Illocutionary Acts فمثلاً مؤسسة الزواج كمؤسسة اجتماعية تتضمن أدوار هوياتية (زوج/زوجة) تنشأ عن طريق فعل وظيفي يتم في الكنيسة -مثلاً- حينما يعلن القس الطرفين كزوجين⁽²⁾.

يجادل البنائيون التأويليون بأن الأفكار والمؤسسات الاجتماعية لا يمكن أن توجد خارج الخطاب⁽³⁾ كما أن الخطاب يساهم في تشكيل التحاليل السردية Narrative Accounts التي تعبر عن هوية قائمة أو عن محاولة بناء هوية جديدة تعقب حدث مهم في حياة الدولة فمثلاً -كما سبق و ذكرنا- فإن الهزائم دائماً ما تترك نتائج سلبية تؤدي إلى إعادة النظر في التحاليل السردية ففي الولايات المتحدة الأمريكية أدت هزيمة فيتنام إلى نوع من التشكيك في التحليل السردى لدور الجيش الأمريكى لدى شريحة واسعة من الذين عايشوا تلك المرحلة وجعلتهم يشعرون بنكهة الخيانة السياسية وأدت بالنتيجة إلى تراجع الثقة في القادة الأمريكيين⁽⁴⁾.

بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وضعت إدارة بوش الأب قصة أخرى، تقول إن البلاد حققت النصر لأنه تم إعطاء الجيش مهمة واضحة، وموارد وفيرة، والحرية لتنفيذ مهمته على أكمل وجه وهو ما أكدته جورج بوش الأب: «لقد تخلصنا من متلازمة فيتنام إلى الأبد»⁽⁵⁾. وهو نفس الشيء الذي قامت به إدارة جورج بوش الابن من خلال بناء تحليل سردي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر قائم على أن الآخر (الإرهاب/صدام حسين) يكرهون الحرية ويريدون تدميرها بينما نحن (الولايات المتحدة الأمريكية/الغرب) نريد دعم الحرية⁽⁶⁾.

وفيما يلي جدول يوضح أهم ما جاءت به المقاربات الكلية في السياسة الخارجية.

(1) Pamela Creed , **Ethics , Norms and the Narratives of War : Creating and Encountering The Enemy Other**, (New York Routledge : 2013) , p . 20.

(2) John Searl , *The Construction of Social Reality* ,(New York: Free Press,1995), p.47.

(3) Thomas Diez, op.cit., p.598.

(4) Patrick Hagopian , **The Vietnam War in American Memory: Veterans, Memorials, and the Politics of Healing**, (Library of congress Cataloging in Publication Data , 2009) ,p.34.

(5) George Bush , " Remarks to the American Legislative Exchange Council " , (visited on 16-02-2015) <http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=19351>

(6) Pamela Creed , op.cit. , p . 20

شكل رقم: يوضح أهم ما جاء به برنامج المقاربات الكلية في السياسة الخارجية.

المقاربة	الواقعية الجديدة	الليبرالية النفعية	البنائية
الفاعل الأساس.	الدولة	الدولة	الدولة.
طبيعة الفاعل.	فاعل وحدوي	فاعل غير وحدوي	فاعل اجتماعي.
الهدف الأسمى للفاعل.	تحقيق القوة. -مقدار ملائم (الواقعية الدفاعية). -أكبر قدر من القوة (الواقعية الهجومية)	فرض التفضيلات على المستويين الوطني والدولي.	التلاؤم مع الهوية والمعايير الاجتماعية.
النظر للعقلانية.	عقلانية كلية. (حسابات المنفعة الخسارة للفعال الكلي)	عقلانية فردية. (حسابات المنفعة الخسارة للفواعل الداخلية)	عقلانية اجتماعية. (حساب التلاؤم مع هويات الفاعل المتعددة)
طبيعة البنية	مادية (فوضوية) / وحدوية.	مادية (تتشكل بفعل تفضيلات الفواعل الكلية)	اجتماعية/ متعددة (فوضوية، صراعية، تعاونية).
من يحدد البنية؟	محددة مسبقا (نتيجة غياب سلطة عليا)	محددة مسبقا.	يحددها طبيعة التفاعل بين البنى الاجتماعية (الدول)
العلاقة بين الفاعل والبنية.	البنية الفوضوية تساهم في قولبة تصرفات الدولة (البحث عن البقاء)	الفاعل يساهم في تشكيل البنية.	الفاعل يؤثر ويتأثر بالبنية.

البنية الاجتماعية تواجه أعضاءها كحقيقة اجتماعية متغيرة بفعل أحداث استثنائية.	تدفع الفاعل إلى السعي لفرض تفضيلاته.	تدفع الفاعل للبحث عن القوة	تأثير البنية على تصرفات الفاعل.
---	---	-------------------------------	------------------------------------

المصدر: إعداد الباحث.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الألمانية
تجاه الاتحاد الأوروبي منذ
تبني العملة الموحدة

اتخذت السياسة الخارجية الألمانية منحا واحدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، سعت من خلاله إلى تعميق وتوسيع مختلف الأطر التعاونية الأوروبية خاصة وأنها كانت تدرك أن العمل على احتواء قوتها ووضع حد لعدائها مع فرنسا كان أحد أهم أسباب إنشاء الاتحاد الأوروبي، فليس من قبيل الصدفة أن تكون النواة المؤسسة لهذا الاتحاد هي المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، فهذين الموردين ظلا أحد أسباب النزاع الفرنسي الألماني منذ أن أقدمت مملكة بروسيا على احتلال الألزاس و اللورين عام 1870، ولهذا فقد تم في أبريل 1951 إنشاء هذه المجموعة والتي ضمت الدول الواقعة على تخوم هاتين المنطقتين فيما عدا سويسرا وهي فرنسا ألمانيا وبلجيكا ولوكسنبورغ وإلى جانب هذه الدول انضمت كل من هولندا وإيطاليا، الدخول ضمن هذا التكامل القطاعي كان خطوة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والحديد بين الدول الأعضاء وفرض حماية ضد الدول غير الأعضاء. (1)

نجاح هذه التجربة أدخلت الدول الأوروبية ضمن ما يسميه الـ Spillover الجدد التعميم وذلك بعد أن توجهت الدول المؤسسة للمجموعة الأوروبية إلى تعميق وتوسيع العملية التكاملية، حيث أن تعميق التعاون تم من خلال معاهدة روما المنشأة للجماعة الاقتصادية الأوروبية والتي وسعت من مجالات التعاون خاصة وأنها تضمنت خطة لإقامة اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء بين عامي 1957 و 1970 وقد حفز نجاح هذه الدول في تحرير تجارتها على توسيع هذا الاتحاد فقد أبدت العديد من الدول رغبتها في الانضمام له حيث انضمت كل من المملكة المتحدة والدانمارك عام 1973، ثم اليونان عام 1981، واسبانيا والبرتغال في 1986. (2)

نهاية الحرب الباردة سهلت الطريق أمام إنشاء أنجح تجربة تكاملية، حيث تم في فيفري 1992 التوقيع على معاهدة ماستريخت المنشأة للاتحاد الأوروبي والتي تضمنت العديد من آليات تعميق التعاون الأوروبي على غرار تأسيس جماعة أمنية وتوحيد معايير الهجرة والتنقل عبر دول الاتحاد ولربما الخطوة الأهم كانت الاتفاق على توحيد العملات الأوروبية في خطوة غير مسبقة.

تختلف التفسيرات النظرية لهذه السياسة ومساهمة ألمانيا في مسار الاتحاد الأوروبي. تجادل الواقعية الجديدة أن ألمانيا قد استمرت في هذه السياسة مستفيدة من خاصية التعلم من ماضيها فهي لا تريد المغامرة بتغيير تقاطب النظام الإقليمي الأوروبي والذي قد يؤدي إلى تحالف موازنة ضدها كما حصل مع ألمانيا النازية

(1) جمال عمورة، "دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة الجزائر: كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006)، ص 293.

(2) Daniel Kenealy and Others, *The European Union: How Does it Work?*, fourth edition, (Oxford, Oxford University Press, 2015), p. 32.

وهي في الحقيقة تحاول أن تتخذ من حكمة بسمارك في عدم تغيير شكل النظام الأوروبي منهاجا، أما الواقعية الهجومية فهي تفسر استمرار ألمانيا ضمن الاتحاد الأوروبي بوجود قوة مهيمنة ترعى الاتحاد وهي الولايات المتحدة.

الليبرالية النفعية من جانبها تؤكد أن الشبكة السياسية المتعلقة بسياسة ألمانيا تجاه الاتحاد الأوروبي كانت مساندة لاستمرار السياسة الخارجية الألمانية ضمن نفس المنحى، فالفواعل السياسية والإدارية كانت ترى منفعتها وبقاءها ضمن هذا الاستمرار، خاصة وأن الفواعل الاقتصادية استفادت من توسع الاتحاد الأوروبي حيث حصلت على أسواق جديدة خاصة في أوروبا الشرقية وساعدها في ذلك جودة المنتجات الألمانية كما أنها تمكنت من تغطية العجز الذي كانت تعانيه في اليد العاملة، وبالتالي فإن هذه الفواعل زادت منافعتها بفعل الأداء الاقتصادي الجيد الذي ينعكس على مستوى معيشة المواطن الألماني وسيكون بالنتيجة مستعدا لتجديد ثقته في الفواعل السياسية ويضمن بالنتيجة بقاءها.

أما البنائية فتؤكد أن هذا الاستمرار يرجع إلى أن ألمانيا باتت ترى نفسها ضمن مكونات الأنا الأوروبية بعد دخولها ضمن ما يعرف بالأوروبية وهو ما يفسر استمرار سياستها، فلم تحمل نهاية الحرب الباردة أيّة مؤشرات هوياتية يمكن أن تؤدي إلى تغيير هذه السياسة.

مسار الاتحاد الأوروبي لم تواجهه أي عقبات كبرى حتى عام 2008 وهو تحديدا العام الذي بدأت تظهر فيه بوادر أزمة اليورو والتي اثرت بشكل كبير على الاتحاد الأوروبي وساهمت في إعادة إحياء الأصوات المشككة بهذا البُنيان، وما ان تعافى الاتحاد جزئيا من هذه الأزمة حتى بدأت أزمة أخرى وهي أزمة البريكست. من هذا المنطلق يحاول هذا الفصل دراسة مدى تأثير هذه الازمات على سياسة ألمانيا الخارجية، فهل ستكون هذه الازمات مبررا لألمانيا لاتخاذ خطوات باتجاه تغيير شكل النظام الإقليمي الأوروبي بما يضمن وصولها إلى موقع دول مهينة في هذا النظام؟ إلى أي مدى ستلعب الفواعل السياسية والإدارية والخاصة دورا في السياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي بعد هذه الازمات؟ هل من الممكن أن تؤدي هذه الازمات إلى عمليات مراجعة هوياتية في ألمانيا؟

المبحث الأول:

أزمة اليورو ومستقبل السياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي.

تعد خطوة توحيد العملة خطوة غير مسبوقه خاصة وأنها تتطلب توحيد سياسات نقدية لعدد من الدول التي تختلف من الناحية الاقتصادية، ولهذا فقد حددت اتفاقية ماستريخت خمسة معايير من أجل تحقيق التقارب الاقتصادي بين بلدان الاتحاد قبل السماح لها بالانضمام إلى منطقة اليورو:

-معدل تضخم لا يتجاوز متوسط معدلات التضخم المسجلة في بلدان الاتحاد الثلاثة الأقل تضخماً بأكثر من 1.5 نقطة؛

-عجز ميزانية لا يزيد على نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي؛

-مديونية عمومية لا تتجاوز نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي؛

-معدلات فائدة اسمية للأمد الطويل لا تتجاوز معدلات الفائدة المسجلة في بلدان الاتحاد الثلاثة الأقل تضخماً بأكثر من نقطتين.

-الانضمام إلى المنظومة الأوروبية النقدية (آلية تثبيت أسعار الصرف) منذ سنتين على الأقل من

دون اللجوء خلال هذه المدة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل عملة بلد آخر عضو في الاتحاد. (1)

غير أنه ومنذ بداية عام 2008 بدأت تتكشف مجموعة من الأزمات داخل الدول الأعضاء في منطقة

اليورو، حيث كان متوسط عجز موازنة اليونان خلال هذه الفترة يقارب ضعف النسبة المتفق عليها، كما

ارتفع العجز في سنة 2008 في كل من اليونان والبرتغال وتضاعف أيضاً في أيرلندا 7.7% ، نسبة العجز

هذه تضاعفت حوالي أربع مرات في كل من أيرلندا، اليونان وإسبانيا سنة 2009 ، وأيضاً وصل العجز في

البرتغال وإيطاليا إلى 1.7% و3.5% على التوالي، هذا ما ساهم بشكل واضح في ارتفاع نسبة العجز في

منطقة اليورو حيث وصلت إلى 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي. أما نسبة الدين العام فقد زادت

هي الأخرى في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 وتجاوزت النسبة المتفق عليها وهي 60% من الناتج

المحلي الإجمالي في كل من اليونان وإيطاليا والبرتغال. وقد واصلت نسبة عجز الموازنة الارتفاع سنة

2010 في كل دول منطقة اليورو إذ تجاوزت 3% من الناتج المحلي الإجمالي لكن العجز كان كبيراً في

دول أوروبا الجنوبية إذ بلغ عجز الميزانية في اليونان 2,12% ، إسبانيا 1.10% ، أيرلندا 7,14% بالإضافة

إلى البرتغال وفرنسا حيث كان عجز الميزانية حوالي 8% ، كذلك نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي

كانت مرتفعة خاصة في كل من اليونان وإيطاليا بالإضافة إلى عجز الموازنة وزيادة نسبة الدين الحكومي

في دول منطقة اليورو كانت هناك اختلالات في أرصدة الحسابات الجارية لدول المنطقة وخاصة الجنوبية

منها. (2)

(1)Ibid., p.33.

² عزيزة بن سميحة و ليندة رزقي، "أثر الأزمات الاقتصادية الحالية على جهود مكافحة الفقر - أزمة الديون السيادية بمنطقة اليورو-" ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، 1(2) 2018 ، ص170.

المطلب الأول: الواقعية الجديدة: أزمة اليورو ومستقبل السياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي.

تتظر الواقعية الجديدة للاتحاد الأوروبي على أنه يعكس تراتبية القوة داخل النظام الإقليمي في أوروبا، ولهذا فإن موقع ألمانيا ضمن هذه التراتبية هو ما سيرسم مستقبل تفاعلاتها، وفي هذا الإطار سنحاول تحديد الموقع النسبي لألمانيا بالمقارنة مع مجموعة مرجعية تضم كلا من فرنسا، بريطانيا، إسبانيا وإيطاليا وذلك منذ الدخول الفعلي لليورو في 2002 إلى غاية 2012 أي بعد أربع سنوات من بداية الأزمة. تجدر الإشارة إلى أن كل هذه الدول أعضاء في منطقة اليورو فيما عدا بريطانيا.

الفرع الأول: الموقع النسبي لألمانيا بعد أزمة اليورو؛

تحديد الموقع النسبي لألمانيا يرتبط بتحديد نصيب إمكاناتها مع المجموعة المرجعية، وتحديد مدى استمرار أو تغير طبيعة تقاطب النظام الدولي، وهو ما يحدد طبيعة ومستقبل سياستها الخارجية تجاه الاتحاد الأوروبي.

1/ نصيب ألمانيا من الإمكانات؛ تحديد نصيب ألمانيا سيكون من خلال المقارنة بين نصيبها قبل وبعد الأزمة من أجل تحديد مدى تأثيرها على موقعها النسبي.

1/1/ الاقتصاد؛ من خلال استقراء الجدول رقم 3 يتبين لنا التأثيرات السلبية لدخول ألمانيا لمنطقة اليورو، رغم التحسن في ناتجها المحلي الإجمالي إلا أن حصتها الاجمالية سجلت تراجعا مضطربا طوال السنوات التي أعقبت تبني اليورو، فتبني هذه العملة صب مثلا في مصلحة إسبانيا التي تجاوز ناتجها المحلي التريلون دولار في 2004 ومن الملاحظ أن نسبة ألمانيا من الناتج المحلي الإجمالي لم تتحسن إلا سنة 2010 أي بعد سنتين من بداية أزمة اليورو حيث بلغت هذه النسبة 28,30% وهي تقريبا نفس النسبة التي سجلتها ألمانيا خلال العام الأول لتبني العملة النقدية الموحدة.

جدول رقم 03: الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا والمجموعة المرجعية (الوحدة مليار دولار، بالأسعار الجارية)

السنة	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	إيطاليا	اسبانيا	حصة ألمانيا %
2002	2079	1494	1733	1267	705,146	28.49
2003	2506	1840	2044	1570	906.835	28.26
2004	2819	2116	2404	1798	1070	27.61

27.01	1157	1853	2525	2196	2861	2005
26.59	1265	1943	2697	2391	3002	2006
26,81	1479	2203	3048	2657	3440	2007
24.62	1635	2391	2904	2918	3752	2008
25,58	1499	2185	2395	2690	3418	2009
28.30	1432	2125	2453	2643	3417	2010
28,84	1488	2267	2653	2861	3758	2011
28.78	1336	2073	2677	2684	3544	2012

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات الواردة في قاعدة بيانات البنك الدولي.

<http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IT>

أما الصادرات فمن الواضح أن تبني اليورو صب في مصلحة ألمانيا، فحرية تنقل السلع والأموال داخل الاتحاد سمحت بارتفاع صادرات ألمانيا والتي تجاوزت عتبة الترليون دولار بداية من العام 2006 (أنظر الجدول رقم 4)، كما أن نصيب ألمانيا بالمقارنة مع المجموعة المرجعية شهد ارتفاعا بين عامي 2002 و 2007 بنسبة 4,42% ليشهد بعدها نصيب ألمانيا استقرارا في حدود 43% مما يعني أن هذه الأزمة لم تؤثر بشكل كبير على ألمانيا.

جدول رقم 04: صادرات ألمانيا والمجموعة المرجعية
(الوحدة مليار دولار بالأسعار الجارية)

السنة	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	إيطاليا	اسبانيا	نصيب ألمانيا %
2002	615.831	331.719	280.195	244.49	125,687	38,53
2003	751.56	392.309	305.627	254.427	156.146	40.40
2004	909.887	452.106	347.493	353.782	182,623	40.51
2005	970.914	463,428	390.86	373.135	192.644	40,60
2006	1,108	495,868	450.907	416.875	213.717	41.26
2007	1,321	559,612	441.831	499.882	253.297	42.95

43.35	281.493	542.748	472.168	616,24	1,464	2008
43.17	227.338	406.909	354.893	484,781	1,12	2009
43,40	254,418	447.301	415.959	523,761	1,259	2010
44.20	306.551	523.258	506.57	523,767	1,474	2011
43.25	295.25	501.306	472.792	568,708	1,401	2012

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات الواردة في قاعدة بيانات البنك الدولي.

<http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IT>

2/1/ القدرات العسكرية؛ يعتبر الانفاق العسكري واحدا من أبرز المؤشرات على القوة العسكرية للدولة، في الحالة الألمانية نلاحظ أن هذا الانفاق بدأ يتراجع منذ تبني العملة الأوروبية الموحدة ولهذا فقد انخفض نصيب ألمانيا من الانفاق العسكري بالمقارنة مع المجموعة المرجعية بين سنتي 2002 و 2008 بنسبة تتجاوز 2% وهذا الأمر يعود لعاملين : يتعلق الأول بالتأثيرات السلبية لتبني ألمانيا لليورو والتي جعلتها توجه جزءا من ميزانيتها لتقليل من حجم تداعيات انضمامها لليورو، أما ثاني هذه العوامل فتتعلق باستعادة الدول المنافسة لألمانيا من دخولها لليورو مما أثر بطريقة إيجابية على ناتجها المحلي (أنظر الجدول رقم 3) وسمح لها بالنتيجة بزيادة انفاقها العسكري(انظر الجدول رقم 5).

جدول رقم 05: الإنفاق العسكري لألمانيا والمجموعة المرجعية (الوحدة مليار دولار بالأسعار الجارية 2015)						
السنة	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	إيطاليا	اسبانيا	حصة ألمانيا
2002	41.686	51.815	54.265	36.297	15.905	20.84
2003	41.117	53.372	58.167	36.591	16.142	20,01
2004	39.857	54.833	58.846	36.708	16.873	19,24
2005	39.237	53.714	59.337	35.311	17.083	19.16
2006	38.331	53.957	59.720	34.174	17.642	18.80
2007	38.364	54.164	61.610	33.114	18.298	18.66

18,79	18.197	34.326	64.360	53.622	39.467	2008
19.08	17.469	33.363	65.610	57.240	40.958	2009
19.69	17.582	32.422	64.230	54.623	41.405	2010
19.80	16.220	31.815	61.518	53.288	40.221	2011
20.73	16.404	29.554	58.896	52.551	41.180	2012

المصدر:

إعداد الباحث بناءً على المعطيات الواردة في التقرير:

“Military expenditure by country, in constant (2015) US\$ m, 1988-2015”,

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI),

<https://www.sipri.org/sites/default/files/Milex-constant-2015-USD.pdf>

حجم الانفاق العسكري عامل مهم في تحديد القدرات العسكرية للدولة، ولكنه لا يعطي تصوراً كاملاً لحجم قوة الدولة خاصة وأن هذا الانفاق يتعلق في جانب كبير منه بالأسلحة التقليدية والتي تُعد المكون الوحيد للترسانة العسكرية الألمانية، أما الأسلحة غير التقليدية فلا تزال مُحرمة على ألمانيا بموجب معاهدة التسوية النهائية المتعلقة بألمانيا Treaty on the Final Settlement with Respect to Germany واتفاقية اثنتين زائد أربعة Two Plus Four Agreement، هذه القيود لا تسمح لها بدخول النادي النووي، فضلاً عن عدم حرمانها من خاصية التدمير المتبادل المؤكد.

عدم امتلاك ألمانيا لهذه الخاصية قد لا يعطي صورة صحيحة عن قدرات ألمانيا العسكرية وبالتالي يعيق عملية التحديد النسبي لقوتها، فـ **ميرشايمر** يدعي أن للقوة النووية تأثيرات إيجابية في حفظ السلم فهي: توفر الأمن للدولة، توفر الردع للدولة، تحقق نوعاً من التساوي في القوة بين الدول بغض النظر عن مساحتها واقتصادها، وتحدد بدقة القوة النسبية لكل دولة.⁽¹⁾

على الرغم من هذه القيود، فإنه وحسب احصائيات المعهد الدولي لأبحاث السلام ارتفعت صادرات ألمانيا خلال الفترة ما بين 2007 و2012 بنسبة سبعين بالمئة، وأصبح نصيبها من الصادرات العالمية للسلاح عشرة بالمئة، لتحتل بذلك المرتبة الثالثة في قائمة كبار مصدري السلاح، أما عن صادراتها من السلاح للدول الأوروبية فقد ارتفعت بنسبة 123% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2004 و2008.⁽²⁾

(1) John Mearsheimer, “Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War”, op.cit., p. 32.

(2) موفق محمد الضمور، تطور الصناعات العسكرية: الأردن نموذجا، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013)، ص 23.

1/3/ عدد السكان؛ شهد عدد سكان ألمانيا انخفاضا بين عامي 2002 و2012 بواقع 2 مليون نسمة حيث كان عدد السكان الألمان يصل إلى 82 مليون و400 ألف نسمة سنة 2002 ليصل هذه العدد إلى 80 مليون و400 ألف نسمة⁽¹⁾، عدد السكان -كما أشرت سابقا- يدخل ضمن ما يسميه الواقعيون القوة الكامنة. غير أن هذا الأمر لا ينطبق على ألمانيا التي تخضع لاتفاقية "4+2" والتي تشترط ألا يتجاوز تعداد الجيش الألماني 285 ألف فرد.⁽²⁾ تجدر الإشارة إلا أنه ورغم انخفاض عدد السكان الألمان فإنهم يشكلون نسبة معتبرة من عدد سكان الاتحاد الأوروبي تصل إلى نحو 23 في المئة من مجمل سكان دول الاتحاد الأوروبي.⁽³⁾

1/4/ مساحة الدولة؛ زادت مساحة ألمانيا ما بعد الوحدة بما مقداره 108,333 كم²، لتصبح مساحة ألمانيا 356,910 كم². حيث أدت الوحدة الألمانية إلى زيادة نصيب ألمانيا بواقع 1.4 % من مساحة أوروبا، فبعد أن كانت ألمانيا الغربية تمثل ما نسبته 2,37 % من الأراضي الأوروبية ارتفعت هذه النسبة إلى 3.41%.

2 /قطبية النظام الدولي؛ لم تتغير قطبية النظام الدولي الأحادي والذي كان من المفترض ألا يستمر طويلا على اعتبار أنه وضع استثنائي. على الرغم من استمرار الأحادية القطبية والتي صبت عموما في مصلحة ألمانيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فإن هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي قد تراجعت بعد أزمة الرهن العقاري 2008 وهو ما سمح باستمرار تحسن الموقع النسبي لألمانيا خاصة وأنها من الدول التي باتت تعد من الأقطاب الاقتصادية الكبرى في عالم ما بعد الحرب الباردة.

الفرع الثاني: التوقعات العامة للمقاربة الواقعية الجديدة حول مستقبل السياسة الخارجية الألمانية.

لقد شهد الموقع النسبي لألمانيا تحسنا نسبيا بعد تبني العملة الأوروبية الموحدة والتي ساهمت بشكل كبير في زيادة حصة الصادرات الألمانية، وعلى الرغم من أن نهاية الحرب الباردة قد رسمت معالم انتصار النموذج الاقتصادي النيو ليبرالي والذي يقوم على مسلمة وفرة الموارد فإن الواقع يثبت شيئا آخر ففي عالم يتسم بالندرة تتجه كل دولة إلى تأمين مواردها للحفاظ على مكانتها الاقتصادية، ولهذا فإن "ميرشايمر" يؤكد أن العقلانية الكلية للفاعل تفرض عليه أن يضمن قوته الاقتصادية من خلال قوة عسكرية تحميها وتؤمن له الموارد الأولية، هذه القوة يجب ألا تقتصر على القوة التقليدية وإنما يجب أن تتعداها إلى القوة النووية

(1) Population, total – Germany, Word Bank Data, (date of access 12.01.2018)

<https://data.albankaldawli.org/country/germany>

(2)Dieter Dettke, **Germany Says No: The Iraq War and the Future of German Foreign and Security**, (Washington D.C: Woodrow Wilson Center Press, 2009), p.133.

(3) إبراهيم علي محمد ، " الألمان يفضلون تأخير اعتماد بلادهم الـ "يورو" حتى توافر ظروف أفضل " ، صحيفة الحياة ، تاريخ التصفح (2016-11-15) <https://bit.ly/2PW0A42>

والتي هي الضامن الوحيد لبقاء ألمانيا،⁽¹⁾ خاصة وأنها في موقع ضعيف بالمقارنة مع روسيا والتي لا تزال علاقتها تتسم بأنها علاقات غير متكافئة مع روسيا Asymmetrical Power Relation من الناحية العسكرية ، ما يجعلها تتبنى خيار الأسلحة النووية كمعادل للقوة Power Equalizer، ويمنحها بالنتيجة -من خلال دخولها للنادي النووي-خاصية التدمير المتبادل المضمون Mutual Assured Distracton والتي تجعلها في منأى عن التهديدات الخارجية. علاوة على ذلك، يؤكد "ميرشايمر" على احتمالية دعم الولايات المتحدة هذا التوجه، من أجل تحييد الخطر الروسي من جهة، وضمان الأمن في أوروبا من جهة أخرى.⁽²⁾

يؤكد الواقعيون الهجوميون، أن بقاء ألمانيا يرتبط بوصولها إلى موقع دولة مهيمنة، بحيث أن الخروج من الترتيبات التعاونية التي دخلت فيها ألمانيا سيكون الخيار الأنسب لها، خاصة وأن عقلانية الدولة الكلية تفرض مثل هذا الخيار وهذا ما يجعل بقاءها ضمن مؤسسات التعاون الأوروبي أمرا مستبعدا فهي مؤسسات تعكس في الغالب تراتبية القوة في النظام الدولي وتستخدمها الدول لتعزيز هيمنتها هذا فضلا عن أن الغش الذي تتعرض له الدول يحول دون استمرارها ضمن هذه الترتيبات وهو ما ينطبق تماما على ألمانيا.⁽³⁾ فآزمة اليورو لم تكن في جزء منها إلا بسبب الغش الذي مارسه اليونان وحتى تقارير الاتحاد الأوروبي تقر بهذا الغش أين رُصدت هذه التجاوزات على العديد من الأصعدة⁽⁴⁾:

- تزوير الدخل الضريبي.
 - هدر وسوء استغلال التمويل الأوروبي.
 - تضخيم ميزانية الجيش.
 - تقديم إحصائيات غير دقيقة فيما يتعلق بالخدمات.
 - تقديم معلومات زائفة حول العجز الاقتصادي.
 - تقديم معلومات غير صحيحة حول سعر الفائدة على السندات.
 - الحصول على دعم أوروبي للقطاع الخاص تم تقديمه على أنه دخل حكومي.
- تعزيز استقلالية ألمانيا يتطلب أيضا تولي زمام أمنها بنفسها، فبعد عقود من اعتمادها على الحلف الأطلسي لضمان أمنها ضمن استراتيجية الموازنة الخارجية External Balancing مع الاتحاد السوفياتي

(1)I John Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War ", p.36.

(2)Ibid.p . 07.

(3) Kenneth waltz, "Structural Realism after the Cold War", op.cit., p.70.

(4) عبد اللطيف درويش، "الأزمة المالية اليونانية.. جذورها وتداعياتها"، مركز الجزيرة للدراسات ، (تاريخ الولوج 12.04.2018)

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/2012611135511179908.html>

السابق، ستنقل إلى الموازنة الداخلية Internal Balancing مع روسيا، من خلال الاعتماد على ذاتها Internal-Self Build-up وبناء قوة عسكرية. (1) فألمانيا انتقلت من مرحلة تقليل الخسائر النسبية إلى تعظيم المكاسب النسبية.

أما الواقعيون الدفاعيون؛ فيتوقعون أن تحسن موقع ألمانيا النسبي بعد نهاية الحرب الباردة، سيدفعهم إلى البحث عن القوة، ولكن مع تفضيل سياسة البحث عن النفوذ. وهذا بفعل البيئة الأمنية منخفضة التهديد، التي نجمت عن زوال التهديد السوفيتي، والتي من المتوقع أن تستمر كذلك طويلاً، انطلاقاً من فرضية الواقعي الدفاعي "غبلىن" القائلة بأن الدول الصناعية لا تنحو عادة إلى غزو بعضها البعض. (2) ولهذا فإن ألمانيا التي خضعت لتشنئة جديدة فرضتها مكنائزيمات التعاون في مرحلة الحرب الباردة ستحاول توسيع وتعميق التعاون الأوروبي بما يعكس موقعها الجديد ضمن تراتبية القوة داخل أوروبا، فألمانيا ليس من مصلحتها أن تثير الشكوك حول صعودها، بحيث أنها ستسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم و لن تخاطر بمراجعة هذا الوضع لأن قيامها بمثل هذه الخطوة من شأنه أن يؤدي بالدول الأوروبية المجاورة إلى تفعيل ميكانيزم الموازنة.

الفرع الثالث: التوقعات الواقعية الجديدة حول مستقبل السياسة الخارجية تجاه الاتحاد الأوروبي بعد أزمة اليورو:

قد يكون الاتحاد الأوروبي كياناً اقتصادياً بالدرجة الأساسية، ولكن الواقعيين الجدد لا يرونه بعيداً عن ترتيبات القوة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، فهم لا ينظرون إلى هذا الكيان من خلال حسابات الربح والخسارة من الناحية الاقتصادية والتي تبقى مهمة من أجل تعزيز الثروة النسبية لألمانيا والتي تعتبر قوة كامنة لبناء قوة عسكرية وإنما يركزون بدرجة أساسية على العامل الأمني، هذه الأزمة لا يمكن أن تقرأ بعيداً عن زيادة أمن ألمانيا أو تقلصه، ويمكن أن نحدد توقعات الواقعيين الجدد فيما يلي:

1/ **الاتحاد الأوروبي والخطر الروسي:** بما أن المخاوف الأمنية هي التي تدفع سلوك ألمانيا، فإنها ستسعى إلى ملئ فراغ قوة جاذب Enticing Power Vacuum الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفياتي في أوروبا الشرقية. (3) هذا الفراغ جعل دول أوروبا الشرقية تعتبر كلاً من روسيا وألمانيا خطراً عليها. دول أوروبا الشرقية ستكون أمام ثلاث خيارات؛ إما أن تتحالف فيما بينها وتحاول موازنة قوة ألمانيا وروسيا، وهو خيار صعب التحقيق في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول، أو أن تلجأ إلى ميكانيزم اللحاق

(1) John Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War", op.cit., p . 17.

(2) Robert Gilpin, op.cit., p. 276.

(3) Ann Phillips, **Power and Influence After the Cold War: Germany in East-Central Europe**, (Rowman & Littlefield Publisher, Inc 2000), p. 21.

بالقارة إما مع روسيا أو ألمانيا، ولهذا فإن ألمانيا التي تمتلك اقتصادًا قويًا بالمقارنة مع الاقتصاد الروسي الذي ورث مشاكل كثيرة عن الاتحاد السوفياتي، ستحاول استخدام هذه الميزة في استمالة دول أوروبا الشرقية، مستغلة إمكانياتها الاقتصادية ومكانتها في الاتحاد الأوروبي، والتي ستحاول تعزيزها من خلال زيادة حصتها من الموارد التنظيمية (طريقة التصويت)، وزيادة حصتها من موارد الاتحاد الأوروبي. تعمل ألمانيا على جعل أوروبا الشرقية منطقة عازلة مع روسيا العائدة بقوة إلى الساحة الدولية من جهة، وحماية أراضيها من التهديدات الإرهابية والهجرة الناجمة عن اللا استقرار في أوروبا الشرقية من جهة أخرى.⁽¹⁾ منطقة اليورو ستكون الضامن الأساسي للاستقرار في أوروبا الشرقية، والحافز لتحالف هذه الدول مع ألمانيا.

2/ الاتحاد الأوروبي ونموذج الفوضى الحميدة: على الرغم من أن الخطوات التي أعقبت دخول ألمانيا الاتحاد الأوروبي تتطوي على خسارة في الاستقلالية، خاصة أن توحيد العملات أدى إلى خسارة الاستقلالية النقدية الألمانية و إلى فقدان المركزي الألماني لتحكمه في آلية سعر الصرف Exchange Rate Mechanism ، فإن ألمانيا استفادة من قدرة المركزي الألماني في تحديد السياسة المالية لمنطقة اليورو ،⁽²⁾ كما أن البيئة الأمنية المنخفضة المخاطر ساهمت في تعزيز نفوذها وهيمنتها على أوروبا ولهذا فمن المتوقع أن تستمر ألمانيا في تدعيم آليات عمل الاتحاد الأوروبي على الرغم من أزمة اليورو خاصة وأن هذه الآليات تضمن بقاءها مع التخفيف من التهديدات المرتبطة بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.

المطلب الثاني: الليبرالية النفعية والشبكة السياسية المتعلقة بسياساتها تجاه الاتحاد الأوروبي.

تطلق الليبرالية النفعية في بناء نموذجها التفسيري، من أن الدولة تتفاعل في ظل نظام اقتصادي، تسعى فيه كل دولة إلى فرض خياراتها في النظام الدولي كانعكاس مباشر للتفضيلات الداخلية، التي فرضتها الفواعل السياسية الإدارية والفواعل الخاصة. ولهذا سنحاول تحديد مختلف هذه الفواعل المساهمة في صنع السياسة الخارجية الألمانية بصفة عامة، والسياسة الخارجية الاقتصادية بصفة خاصة.

الفرع الأول: فواعل الشبكة السياسية في السياسة الخارجية الألمانية:

ألمانيا دولة فيدرالية، تتألف من 16 منطقة (الولايات) تتمتع ثلاث منها بوضع دولة مدينة City-State وهي: بريمن وهامبورغ وبرلين. يعود تصميم الهيكل الفيدرالي إلى عام 1949 والذي وُضع من قبل ممثلي الولايات الموجودة ضمن البوندسترات تحت إشراف الحلفاء الغربيين، احتفظت بعض الأقاليم بهيكلها الذي

(1) Stephen Craig, "Tamed Tiger or Restless Beast ? German Foreign Policy in the Post-Unification Period", (Center for International Security and Cooperation Stanford University: 2012), p.52.

(2) Ibid , p.56.

كانت عليه قبل نهاية الحرب العالمي الثانية على غرار بايرن وهامبورغ وبريمن. تم إقرار شكل الدولة الألماني بموجب المادة عشرين من القانون الأساسي والذي حدد تقسيم السلطات بين الولايات و صلاحيات الأجهزة المحلية والـفدرالية.⁽¹⁾

1/ الفواعل الإدارية السياسية؛

1/1 الفواعل السياسية؛ نظر للطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي الألماني، فإن الفواعل السياسية بالنسبة لدراسة الحالة الألمانية هي الفواعل التي اكتسبت شرعيتها عن طريق الانتخاب ويدخل ضمن هذا النطاق: 1/1/1 المستشار الاتحادي؛ المستشار الاتحادي هو العضو المنتخب الوحيد في الحكومة الاتحادية. ولذلك فهو مسؤول -في المقام الأول- أمام البرلمان الاتحادي (البوندستاغ)، ولكن الوزراء الاتحاديين يعدون أيضا مسؤولين أمام البرلمان بصورة غير مباشرة.⁽²⁾ وباعتبار أن النظام في ألمانيا هو نظام برلماني، فإن المستشار يمتلك العديد من الصلاحيات، أهمها:

- حق تعيين الوزراء كما يحدد عدد الوزارات ومجالات اختصاص كل منها؛

- وضع الخطوط العامة لسياسة الحكومة؛

- توقيع المراسيم بعد مصادقة الرئيس الفدرالي عليها.⁽³⁾

غير أن صلاحية تعيين الوزراء قد تدخل في خانة الإجراءات الشكلية فقط خاصة وأنها ترتبط بالتحالفات الانتخابية التي تسمى "اتفاقية الائتلاف"، والتي قد يتم إقرارها في حالة تقارب النتائج المحققة من قبل الأحزاب ، فعلى سبيل المثال أسفرت الانتخابات التشريعية التي أجريت في ألمانيا في سبتمبر 2017 على فوز المحافظين في ألمانيا (الاتحاد الديمقراطي المسيحي) وحليفه البافاري (الاتحاد الاجتماعي المسيحي) بنسبة 33% ، فيما حصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على المركز الثاني بنسبة 20,5%، أما حزب "البدل من أجل ألمانيا" فحل في المركز الثالث بعد حصوله على ما يقدر بحوالي 12,6%،⁽⁴⁾ فرغم فوز المحافظين فإن مفاوضات تشكيل الائتلاف أخذت وقتا طويلا نسبيا، فبعد أكثر من أربعة أشهر من المفاوضات؛ اتفق المحافظون والحزب الاشتراكي الديمقراطي على أن يحصل الاتحاد المسيحي الديمقراطي

(1) "Regionalisation in Germany: the Advantages of a Federal State", Assembly of European Regions, (date of access 12.4.2018)

<https://aer.eu/regionalisation-germany-advantages-federal-state/>

(2) Jérôme Vaillant, "Démocratie du Chancelier et Démocratie du Compromis," in: Claire Demesmay et Hans Stark (eds.), **Qui dirige l'Allemagne ?**, (Presses Universitaires du Septentrion, 2005), p.p. 39-40.

(3) Ibid, p.55.

(4) علاء عبد الحفيظ ، "إشكاليات التوافق: كيف تواجه ميركل أزمة الحكومة الائتلافية في ألمانيا؟" ، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (تاريخ

الولوج 15.06.2018)

<http://bit.ly/2ZkVIuy>

برئاسة المستشارة "أنجيلا ميركل" على حقائب: الدفاع، والاقتصاد، والزراعة، والصحة، والتعليم. ويحصل الحزب المسيحي الاجتماعي (الحليف البافاري للاتحاد المسيحي الديمقراطي) على عدد من الحقائب من أبرزها: الداخلية، والمواصلات، فيما تعد وزارات: العدل، والخارجية، والمالية، من أبرز الحقائب التي يحصل عليها الحزب الاشتراكي الديمقراطي.⁽¹⁾ وحتى وضع الخطوط العريضة لعمل الحكومة يتحكم فيها إلى حد بعيد اتفاق الائتلاف الذي يتوجب على المستشار الاتحاد الالتزام به، ففي الاتفاق الذي أعقب انتخابات 2017 اتفق طرفا الائتلاف على زيادة الضرائب على بعض المبيعات وتعديل قانون حماية الموظفين وزيادة المساهمة في صندوق التقاعد.⁽²⁾

على عكس النظام البرلماني في بريطانيا الذي يرتبط فيه منصب الوزير الأول بزعماء حزب الأغلبية، فإن المستشار يرتبط بقاءه باتفاقية الائتلاف وهو اتفاق عادة ما يستمر إلى حين انقضاء العهدة النيابية للبوندستاغ، وإن كان في الغالب يجمع المستشار بين مناصبي رئيس حزب الأغلبية والمستشارية فإن تنحيه عن رئاسة الحزب لا يعني تخليه عن منصب المستشارية، فالمستشارة الحالية أنجيلا ميركل Angela Merkel تخلت عن منصبها كزعيمة للحزب المسيحي الديمقراطي لصالح وزيرة دفاعها أنغريت كرامب كارينباور Annegret Kramp-Karrenbauer .

تنتهي عهدة المستشار بعد سحب الثقة منه بناءً على طلب خاص يقدمه رُبع أعضاء البوندستاغ أو كتلة برلمانية تضم رُبع أعضاء البوندستاغ على الأقل.⁽³⁾ تجدر الإشارة إلى أن المستشار هو المسؤول عن رسم السياسة الخارجية لبلاده، حيث يرسم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الألمانية،⁽⁴⁾ هذا في حالة لم يتضمن اتفاق الائتلاف أية إشارات لقضايا السياسة الخارجية.

2/1/1/الرئيس الاتحادي؛ يعد منصب الرئيس في ألمانيا منصبا بروتوكولي، فهو يمثل ألمانيا في الخارج ويرمز إلى وحدتها في الداخل ولهذا فهو لا يرتدي أي عباءة حزبية ويقف على مسافة متساوية من كافة الأحزاب السياسية. يتم انتخابه عن طريق الاقتراع السري غير المباشر من قبل الجمعية الاتحادية والتي

(1) علاء عبد الحفيظ، "صفحة ميركل": تحديات الحكومة الائتلافية الجديدة في ألمانيا"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (تاريخ الولوج 15,06,2018)

<http://bit.ly/34bY2mx>

(2) "الاتفاق على تشكيل ائتلاف حكومي في ألمانيا" ، دويتشه فيله ، (تاريخ الولوج 22,08,2018)

<http://bit.ly/2ZAxgEJ>

(3) Jérôme Vaillant, "Démocratie du Chancelier et Démocratie du Compromis," in: Claire Demesmay et Hans),op.cit.,p.42.

(4) Alister Miskimmon ,**Germany and the Common Foreign and Security Policy of the European Union : Between Europeanisation and National Adaptation**,(Alister Miskimmon, 2007), p.13.

تتألف من جميع أعضاء البوندستاغ(*) بالإضافة إلى عدد متساوٍ من أعضاء المجالس النيابية في الولايات والذين يتم انتخابهم من قبل المجالس التشريعية في الولايات بما يتناسب مع عدد السكان في كل ولاية. (1)

مع أن السلطات التي يمتلكها الرئيس مجرد صلاحيات شكلية تقترب من صلاحيات الملكة البريطانية التي تملك ولا تحكم فالرئيس يمثل ولا يحكم، فإنه يتولى التوقيع على المعاهدات الدولية، ومشاريع القوانين التي يقرها البوندستاغ والبوندسرات لا تكون سارية المفعول إلا بعد أن يوقع عليها الرئيس حيث أنه يراقب مدى دستورية القوانين واحترام الإجراءات القانونية الواجب اتباعها قبل إقرار القوانين. وهو الذي يقترح المستشار على البرلمان، كما يعين ويقيل الوزراء والقضاة الاتحاديين والضباط والموظفين في المناصب العليا. (2)

3/1/1 البرلمان الألماني: يتكون البرلمان الألماني من غرفتين؛ البوندستاغ* والبوندسرات. يعد البوندستاغ أعلى هيئة تشريعية ويتم انتخاب أعضائه البالغ عددهم 598 عضواً كل أربع سنوات، غير أن هذا العدد من الممكن أن تتم زيادته وهذا نظراً للطبيعة المعقدة للنظام الانتخابي الألماني حيث وصل عدد مقاعده في دروته الحالية (2017-2021) إلى 631 نائباً، إلى جانب مشاركة أعضائه في انتخاب الرئيس الاتحادي يُنَاط بهم القيام بالعديد من الأدوار أبرزها؛ سن القوانين ، تعديل الدستور والقوانين ، انتخاب وسحب الثقة من المستشار الفيدرالي ومراقبة عمل الحكومة والسلطات التنفيذية وأجهزة الاستخبارات، وإقرار الاتفاقيات الموقعة مع الدول الأجنبية أو المنظمات الدولية، والتصديق على الموازنة العامة للدولة. أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فإلى جانب لجان الصداقة التي يعمل من خلالها البوندستاغ على تعزيز العلاقات الخارجية لألمانيا، واللجان البرلمانية التي يتقاطع عملها مع إحدى مجالات السياسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كلجنة الخارجية والدفاع والشؤون الأوروبية والرقابة البرلمانية، والميزانية، فإن موافقة البوندستاغ ضرورية لتفويض الجيش الألماني للقيام بعمليات خارج ألمانيا. (3)

أما البوندسرات فيعد برلمان حكومات الولايات حيث تقتصر عضويته على رؤساء وزراء ووزراء الولايات

(1)"Basic Law for the Federal Republic of Germany", op.cit.

(2)Alister Miskimmon ,op.cit.,p.18.

* عام 1999 انتقل البوندستاغ إلى مقره الجديد بمبنى الرايشتاغ Reichstag وهو مبنى يحمل دلالات تاريخية ، استغرق بناء مقر البرلمان الألماني عشر سنوات (1884-1894) و استمر مقرا للبرلمان إلى غاية 1933 حيث تم إحراقه من قبل الشيوعي مارينوس فان دير لوبي Marinus van der Lubbe وبعدها بأربع أسابيع وصل هتلر للسلطة أين اتخذ من هذا الحريق ذريعة من أجل الحد من الحريات العامة و الحياة البرلمانية ، وبعد الوحدة الألمانية تم ترميم المبنى و إضافة أجزاء جديدة على غرار قبة المبنى التي فضلاً عن كونها رمزاً لولادة جديدة، تلعب دوراً أساسياً في الاستراتيجيات المتبعة في تهوية المبنى وإضاءته بشكل طبيعي. ويقع في قلب القبة "نُحَات الضوء" الذي يعكس ضوء الأفق إلى داخل القاعة، وفي ذات الوقت يتعقب حاجب الشمس الآلي مسار الشمس للحيلولة دون الاكتساب الحراري والوهج الناتج عن أشعة الشمس. وعندما يخيم الليل، تتم نفس العملية ولكن بشكل معكوس. فتصبح القبة منارةً تشع أنوارها في الأفق، في إشارة لما تتمتع به الديمقراطية الألمانية من رسوخ وحيوية. يقدم المبنى نموذجاً للمستقبل حيث يعتمد على الوقود الحيوي المتجدد، وهو الزيت النباتي المكرر، الذي يوضع في مولد كهربائي مشترك لتوليد الكهرباء. للمزيد راجع :

David Douglass-Jaimes, "AD Classics: New German Parliament, Reichstag / Foster + Partners" , (date of access 14.03.2015)

(3)Dieter Dettke, op.cit.,p.13.

فأعضاء البوندسرات يقومون بأدوار مزدوجة، فهم يشغلون مناصبين أحدهما على مستوى الولاية والآخر على مستوى الاتحاد، ولهذا عضوية النواب في هذا المجلس ترتبط بعضويتهم في حكومات الولايات وتنتهي ولايتهم إما بانتهاء فترة حكومات الولايات أو بسحب تعيينهم من قبل هذه الحكومات.

للبوندسرات العديد من المهام، حيث يتم إحالة كافة مشاريع القوانين لهذا المجلس من أجل التعليق عليها فيما عدا مشروع قانون الموازنة والذي يتم عرضه على البرلمان الألماني بغرفتيه، كما يلعب دورا محوريا فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية عن طريق اللجان البرلمانية على غرار؛ لجنة الشؤون الخارجية والدفاع ولجنة شؤون الاتحاد الأوروبي أين تتكفل هذه الأخيرة بكل القوانين التي تم إقرارها على مستوى الاتحاد الأوروبي والتي لها علاقة مباشرة بتسيير شؤون الولايات.⁽¹⁾

4/1/1 الأحزاب السياسية؛ تعتبر الأحزاب السياسية في ألمانيا عاملا مهما في تحديد السياسة الخارجية، فهي عبر برامجها الانتخابية وتوجهاتها السياسية وعبر كتلتها الانتخابية التي من الممكن أن تعبئها في حالة وجود قرارات تتعارض وتوجهاتها الأساسية، تسعى في نفس الوقت لتحقيق تطلعاتها من أجل ضمان تحقيق هدفها كفاعل عقلاني وهو ضمان بقاء أو زيادة كتلتها الانتخابية. يوجد في ألمانيا نحو ثلاثين حزبا غير أن قاعدة 5% التي فرضها القانون الألماني تحول دون وصول بعضها إلى البرلمان، ورغم هذا العدد الكبير للأحزاب عادة ما يتداول الحكم حزبين كبيرين هما: الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي يعرف هذا الأخير بتوجهاته اليسارية المدافعة عن العدالة الاجتماعية وحقوق العمال ولهذا فقد شهدت فترة حكم غيرهارد شرودر Gerhard Schröder إقرار قانون لتحديد الأجر الأدنى في ألمانيا ، تنتمي الكتلة المؤيدة لهذا الحزب في عمومها إلى النقابات العمالية وعمال وموظفي المصانع.⁽²⁾

أما الاتحاد الديمقراطي المسيحي فيطلق عليه أيضا اسم حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي الاجتماعي، بسبب اشتراكه مع الحزب المسيحي الاجتماعي (الحزب البافاري) منذ عام 1949 بكتلة واحدة في البوندستاغ، ويتميز الحزب البافاري عن المسيحي الديمقراطي بتركيزه على البعد الاجتماعي في الاقتصاد، مع ذلك يتفقان في اتخاذ القيم المحافظة كشعارات لهما ولهذا فعالبا ما يؤيد كبار السن ممن تجاوزوا الستين سنة هاذين الحزبين، يشار إلى أن الحزب المسيحي الاجتماعي لا يشارك بأي انتخابات محلية، إلا في ولاية بافاريا.⁽³⁾

(1) البوندسرات والدولة الاتحادية"، منشورات البوندسرات ، ص 22. (تاريخ الولوج 05.04.2018)

https://www.bundesrat.de/SharedDocs/downloads/DE/publikationen/Bundesrat-und-Bundesstaat-AR.pdf?__blob=publicationFile&v=3

(2) James Howard Gore, **Political Parties and Party Policies in Germany**, (Fb&c Limited, 2016), p.23.

(3) Jérôme Vaillant, "Démocratie du Chancelier et Démocratie du Compromis," in: Claire Demesmay et Hans), op.cit., p.45.

نظرا للعدد الكبير من الأحزاب فإن حصول أي من الأحزاب على الأغلبية أمر نادر الحدوث ، مما يضطر الحزب الفائز إلى الدخول في تحالف مع الأحزاب الصغيرة ، و عادة ما يدخل الحزبين الكبيرين في تحالفات مع حزبي اليسار والخضر، هذا الأخير ترجع نشأته إلى ثمانينيات القرن العشرين وأكتسب شعبية كبيرة بعد أن قاد حملة كبيرة مناهضة لاستخدام الطاقة النووية ، تتسم سياسة هذا الحزب بالاعتدال و تقبل المهاجرين والدعوة إلى إقامة مجتمع متجانس ومعارضة فرض رسوم سنوية على طلاب الجامعات⁽¹⁾ وهو ما يفسر قاعدته الانتخابية التي تنتمي في أغلبها للطبقة المتوسطة، أما حزب اليسار فهو حزب حديث النشأة ويرجع تأسيسه إلى 2007 ويعد خليفة الحزب الشيوعي الحاكم في ألمانيا، ولهذا فإن توجهاته توجهات اشتراكية وعادة ما توصف بأنها متطرفة لأنها تميل إلى زيادة الضرائب على الأغنياء وتعارض النظام الرأسمالي وهو من الأحزاب التي تعارض تدخل الجيش الألماني في الخارج إلى جانب دعوته لحل حلف شمال الأطلسي.⁽²⁾ تجدر الإشارة إلى أن ألمانيا قد شهدت صعودا ملفتا لليمين المتطرف حيث حقق حزب "البديل من أجل ألمانيا" نتائج غير متوقعة أين حصل في انتخابات عام 2017 على 90 مقعداً من أصل 598 وحل في المرتبة الثالثة ليصبح أكبر الأحزاب المعارضة⁽³⁾، حيث أن هذا الحزب حديث النشأة والذي أسس في فيفري 2013 والذي يتبنى شعارات معادية للمهاجرين لم يتمكن من تجاوز عتبة 5% في انتخابات 2013.

2/1/ الفواعل الإدارية: تلعب الفواعل الإدارية دورا مهما في العملية السياسية في ألمانيا على المستويين الأول على المستوى المحلي والثاني على المستوى الفدرالي.

1/2/1/ الولايات الألمانية: لعبت العوامل التاريخية دورا مهما في رسم شكل الدولة الألمانية، حيث حرص واضعوا هذا النظام على المزوجة بين الاستقلال المحلي لهذه الولايات وبين ضمان تبعيتها للحكومة الفدرالية، حيث تمتلك كل ولاية دستورا محليا منفصلا يدعى *Gemeindeordnung* وهو الذي يحدد هيكل الحكومة وقوانينها الانتخابية وسياستها الضريبية. تنقسم هذه الولايات إلى محافظات وبلديات والملاحظ أن البلديات الواقعة في ألمانيا الشرقية سابقا لا تزال أصغر من نظيرتها في ألمانيا الغربية وهذا بالرغم من محاولات الحكومة الفيدرالية التقليل من الفارق في المساحة من خلال دمج بلديات شرق ألمانيا وهو ما أدى إلى تقليص عددها من 16 ألف بلدية إلى 11 ألف بلدية في 2011. تمتلك الولايات الألمانية تعبئة موضوعية كبيرة وهذا ناجم عن أن ثلث الموظفين العموميين في ألمانيا يشتغلون لصالحها.⁽⁴⁾

(1)James Howard Gore, op.cit.,p.25.

(2)Dieter Dettke, op.cit.,p.132.

(3)حزب "البديل من أجل ألمانيا" المعادي للإسلام واللاجئين: فائز أم خاسر في الانتخابات الألمانية؟ ، بي بي سي بالعربي ، (تاريخ التصفح 12.09.2019)

<https://www.bbc.com/arabic/world-41363354>

(4) James Howard Gore, op.cit.,p.26.

1/2/1 / مجلس الوزراء الألماني: يتكون مجلس الوزراء Cabinet من المستشار الفدرالي والوزراء الفدراليين، والذين يرتبط تحديد عددهم باتفاقية الائتلاف بحيث تضم الحكومة الفدرالية الحالية 15 وزيراً⁽¹⁾، والذين يتمتعون بحرية التصرف ضمن دائرتهم الوزارية وهذا وفقاً لمبدأ التشعب Ressorprinzip والذي يشير إلى أن الوزير الاتحادي يدير بشكل مستقل مجال عمله ضمن المبادئ التوجيهية للسياسة التي يحددها المستشار الاتحادي وتحت مسؤوليته الخاصة.⁽²⁾

3/ جماعات الضغط الاقتصادية: عادة ما تتدخل هذه الجماعات في السياسة الخارجية، إذا كانت قراراتها تمس بصفة مباشر مصالحها.

1/3/ الشركات الألمانية؛ تعد السياسة الاقتصادية لألمانيا جزءاً مهماً من سياستها الخارجية، فهي تسعى عبر علاقاتها الخارجية إلى زيادة استثماراتها الخارجية وذلك من أجل تدعيم شركاتها والتي تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الألماني، حيث تصل مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي القيمة المضافة في ألمانيا إلى 22,9 في المائة، وهي النسبة الأعلى بين بلدان مجموعة السبعة الكبار G7. والنشاطات الصناعية الأقوى هي في مجال صناعة الطائرات والصناعات الإلكترونية وبناء الآلات والصناعات الكيماوية.⁽³⁾ وهو ما يجعل هذه الشركات ضمن الفاعلين الأساسيين في الشبكة السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية ولهذا فإن العوامل الاقتصادية المرتبطة بمصالح هذه الشركات يمكن أن تفسر العديد من السياسات الألمانية فما عمدت له ألمانيا من استقبال المهاجرين السوريين كان لتوفير عمالة للمصانع الألمانية، كما أن ألمانيا تسعى إلى أن تجد لها موطئ قدم في سوريا ما بعد الحرب وذلك للحصول على جزء من مشاريع إعادة الإعمار. وهنا، تجدر الإشارة إلى مساعي ألمانية حديثة من أجل إعادة إعمار مدينة حلب السورية وفق مخططات ودراسات أعدتها إحدى الجامعات الألمانية.⁽⁴⁾

2/3 / النقابات العمالية: يتم تنظيم النقابات الألمانية وفقاً لمبدأي النقابة العمالية الموحدة (Einheitsgewerkschaft) والاتحاد الصناعي (Industriegewerkschaft) ، حيث ووفقاً للمبدأ الأول

(1) Justin Huggler, "With just 15 Ministers, Germany Shows that Small Cabinets Work ", *The Telegraph*, (date of access 13.03.2018)

<https://www.telegraph.co.uk/news/2019/07/02/just-15-ministers-germany-shows-small-cabinets-work/>

(2) Ferdinand Muller, "The Role of German Ministers in Cabinet Decision Making", in: Michael Laver and Kenneth Shepsle (eds.), *Cabinet Ministers and Parliamentary Government*, (Cambridge University Press, 1994), p. 152.

(3) Robert Taylor , "The Public Policy Face of Trade Unionism", in: Sue Fernie and David Metcalf, *Trade Unions: Resurgence Or Demise*, (New York ; Routledge 2005) , p. 190.

(4) Isabelle Bourgeois, « Pouvoir et Responsabilité des Syndicats Allemands », *la documentation française* , (la date d'accès 12.03.2018)

<https://www.ladocumentationfrancaise.fr/pages-europe/pe000023-pouvoir-et-responsabilite-des-syndicats-allemands-par-isabelle-bourgeois>

تعمل النقابة كموازن لقوة أرباب العمل بعيد عن أي صراع أيديولوجي أو سياسي، أما المبدأ الثاني فيرسم مبدأ تضامني بين العاملين في نفس القطاع فالنقابة تدافع عن جميع العاملين المنتمين لنفس الفرع وهذا ما يفسر الهيمنة التي يتمتع الاتحاد النقابي الألماني Deutscher Gewerkschaftsbund والذي يضم العديد من النقابات الفرعية ويبلغ عدد المنتمين إليه أكثر من 6 ملايين ألمان يساهمون في تمويله من خلال اقتطاع 1% من أجورهم الشهرية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: التوقعات العامة للبرالية النفعية حول مستقبل السياسة الخارجية الألمانية بعد أزمة اليورو. تنظر البرالية النفعية لأزمة اليورو من زاوية مختلفة، فعكس الواقعية الجديدة التي تنتظر إلى تأثيرات هذه الأزمة على تراتبية ألمانيا ضمن هيراركية النظام الدولي أو البنائية التي تدرس مدى تأثير أزمة اليورو على الهوية الألمانية. تدرس الليبرالية طبيعة الشبكة السياسية والتي شابها تغير كبير إثر دخول فواعل مجتمعية جديدة على الشبكة السياسية وخاصة طبيعة الهيكل الجديدة للفواعل الإدارية والسياسة والتي تشكلت بعد الوحدة الألمانية والتي نرصد تبعاتها على مستويين:

1/ تأثير الوحدة على الفواعل السياسية والإدارية: انضمت ستة ولايات من شرق ألمانيا إلى ألمانيا الاتحادية وهي سكسونيا ، سكسونيا أنهالت ، تورينغن ، براندنبورغ ، ميكلنبورغ-فوربومرن إضافة إلى برلين الشرقية. ويطلق عليها اسم الولايات الجديدة،⁽²⁾ هذه الولايات الجديدة بعد أن خضعت لسنوات لسيطرة الحزب الشيوعي الحاكم تم دمجها ضمن النظام الفدرالي الألماني وإعطائها صلاحيات لم تكن تمتلكها وهذا ما سيؤثر بطريقة أو بأخرى على الولايات الأخرى فالانتخابات المحلية في ولاية ما تؤثر على الولايات الأخرى ومن هنا جاء الشعار الألماني الشهير "إن صوتك في انتخابات ولاية هيسين له وزنه في البوندسرات" ،⁽³⁾ هذا ناهيك عن الخارطة الحزبية الجديدة التي اتسمت بدخول أحزاب جديدة وطبيعة النتائج الذي تفرزها الانتخابات التشريعية في ألمانيا و التي ستعكس إلى حد بعيد مدى اندماج الألمان، فإذا توجه الألمان الغربيون إلى انتخاب أحزابهم التقليدية و فعل الألمان الشرقيون نفس الشيء فإننا سنكون أمام شبكة سياسية ذات طبيعة جهوية ترتبط بالمورثات التاريخية.

2/ تأثير الوحدة على الفواعل الاقتصادية: من المهم أن ندرك أن الاختلاف الجوهرى بين النظامين الاقتصاديين بين الألمانيين ستكون له تأثيرات كبيرة على الفواعل الاقتصادية، فهذه الفواعل قد تستفيد من

(1) Leroux Gilles, " Syndicat et Patronat",in: Claire Demesmay et Hans Stark(eds.), **Qui Dirige l'Allemagne ?**, op.cit., p. 147.

(2) Robert Taylor , "The Public Policy Face of Trade Unionism",in; Sue Fernie and David Metcalf, op.cit.,p.191.

(3) "البوندسرات والدولة الاتحادية"، مرجع سبق ذكره، ص 23.

حيث توسيع مشاريعها في ألمانيا الشرقية وهذا للقيام بمشاريع إعادة التهيئة والتي من شأنها خلق فرص عمل وتعظيم المنافع، غير أن الفرق بين الألمانيتين قد يؤدي إلى توجه العمالة إلى ألمانيا الغربية. وبالتالي فإن مستقبل السياسة الخارجية الألمانية يرتبط بدرجة أساسية باستمرار أو تغير الفواعل السياسية والإدارية والاقتصادية في ألمانيا ودرجة هيمنة كل منها، فإذا استمرت هذه الفواعل دون تغيير لا في طبيعتها ولا في درجة هيمنتها فإن السياسة الخارجية الألمانية ستستمر على ما كانت عليه قبل أزمة اليورو.

الفرع الثالث: التوقعات العامة للبرالية النفعية حول السياسة النقدية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي.

إن نموذج التنبؤ التفسيري للمقاربة الليبرالية النفعية، يعتمد على تحديد الفواعل (المهيمنة) في الشبكة السياسية، المتعلقة بالسياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي مع تحديد مصلحة كل فاعل، والمتعلقة سواءً بمصالح غير مادية (إعادة الانتخاب/زيادة الصلاحيات) أو مصالح مادية (زيادة الأرباح). تتشكل الشبكة السياسية في السياسة المالية الألمانية من: الفواعل السياسية ممثلة في المستشار و البوندستاغ، والفواعل الإدارية ممثلة في وزير الخارجية ، وزير المالية ، البنك المركزي . أما الفواعل الاقتصادية؛ فتتضمن: البنوك، الشركات المتعددة الجنسيات، الموردين والنقابات العمالية. وبما أن هذه الأزمة الاقتصادية تتعلق بالدرجة الأساسية باليورو فمن المفيد إلقاء نظرة على طبيعة الشبكة السياسية التي تشكلت خلال السنوات الأولى لإقرار اليورو والتي تشكلت عقب إقرار اتفاقية اليورو:

1/ طبيعة الشبكة السياسية خلال مرحلة إقرار اليورو: أعقب تبني معاهدة ماسترخت ظهور شبكة سياسية متعلقة باليورو. بالنسبة للفواعل السياسية الإدارية؛ شكل كل من رودولف شاربينج Rudolf Scharping زعيم الحزب الاجتماعي الديمقراطي و غيرهارد شرودر Gerhard Schröder من نفس الحزب حملة من أجل تأجيل دخول ألمانيا لليورو، كما كان رئيس البنك المركزي الألماني كارل أوتو بول Karl Otto Pöhl من أشد المناوئين للاتحاد النقدي الأوروبي. حيث أن البنك المركزي الأوروبي، بحكم طبيعته، سيحل محل البنك المركزي الألماني باعتباره الهيئة المسؤولة عن تحديد السياسة النقدية الأوروبية⁽¹⁾ (تهديد بقاء الفاعل الإداري)، وهو نفس المخاوف التي عبر عنها خلفه في المنصب هانس تايتيمير Hans Tietmeyer الذي أكد أن خيار الانضمام إلى اليورو هو قرار سياسي محض.⁽²⁾

(1) Stephen Craig ,op.cit., p.52 .

(2) Liela Simona Talani , "The Future of EMU: Towards the Disruption of the European Integration Process" ,in: Yannis Stivachtis(ed.) , **The State of European Integration** , (New York: Ashgate published 2007) , p334.

في المقابل، تشكلت مجموعة من الفواعل السياسية الإدارية المساندة لقرار الانضمام قادها المستشار "هلمت كول"، الذي عبر أمام البرلمان الأيرلندي عن امتعاضه من المعارضين لليورو والوحدة الأوروبية. واصفاً إياهم بالخونة الذين يقفون أمام مستقبل بلدهم، ولم يكن موقف وزير خارجيته كلاوس كينكل Klaus Kinkel من الحزب الديمقراطي الحر أقل حدة منه، فقد وصف المناوئين لانضمام ألمانيا لليورو بأنهم يمارسون الشعبية الرخيصة، وأضاف بأن المساندين لليورو "روح سياسية جيدة لأوروبا". أما الحزب الديمقراطي المسيحي؛ فقد أكد على لسان أمينه العام بيتر هنتز Peter Hintze بأن اليورو هو عبارة عن مهمة "سلام دائمة"، ووصف من جانبه المناوئين للانضمام لليورو بأنهم يقللون من شأن أوروبا وهم بالنتيجة يضررون بأوروبا، كما عبر كل من يوشكا فيشر زعيم حزب الخضر، و رودولف سيترز Rudolf Seiters نائب رئيس حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي الاجتماعي، عن تأييد حزبيهما للانضمام لليورو، حيث أكد هذا الأخير أن اليورو من شأنه أن يعزز مكانة أوروبا في الساحة الدولية ويجعل من الاستثمارات أكثر سهولة باليورو.⁽¹⁾

بالنسبة للفواعل الخاصة؛ فقد انقسمت بدورها إلى مؤيد ومعارض. حيث أيدت الشركات الكبرى التي تعتمد على التصدير الانضمام؛ فقد أكد الرئيس المدير العام لشركة مرسيدس هيلموت فيرنر Helmut Werner أن أوروبا لا يمكن لها أن تتنافس في العالم، من دون عملة أوروبية موحدة وأن اليورو هو الفرصة الوحيدة لأوروبا لتكريس وجودها في ظل منافسة شرسة من قبل الولايات المتحدة، اليابان ودول جنوب شرق آسيا.⁽²⁾ أما الاتحادات العمالية عارضت توحيد العملة الأوروبية؛ فالإجراءات التي اتخذت من أجل تحقيق التقارب لم تكن في البداية في صالح ألمانيا. كما أن القطاع الاقتصادي الألماني كان متخوفاً من تحمل تبعات الوحدة النقدية الأوروبية، بعد أن تجاوز بصعوبة تكاليف الوحدة الألمانية.⁽³⁾ من جهتهم وقف أغلبية الألمان ضد التبني الفوري لليورو وفضلوا التريث، وهذا ما أظهرته نتائج استطلاعات الرأي، حيث عبر 62% من المستطلعة آراءهم عن عدم موافقتهم على توقيت انضمام ألمانيا لليورو.⁽⁴⁾

من خلال التحليل القطاعي الخاص Sector Specific Analysis ؛ نجد أن الشبكة السياسية تتسم بتناقض آراء الفواعل الخاصة بين معارض ومؤيد لانضمام ألمانيا إلى العملة الموحدة لليورو، وكذلك الحال

(1)Ibid., p. 327.

(2) Liela Simona Talani , « The Future of EMU: Towards the Disruption of the European Integration Process», in; Yannis Stivachtis(ed.) , **The State of European Integration** , op.cit. , p. 329

(3) Andrei Markovits and Alexander Otto, "German Labor and Europe 92" ,*Comparative Politics*, 24, (1992)p. 169.

(4) "الألمان يفضلون تأخير اعتماد بلادهم الـ"اليورو" حتى توافر ظروف أفضل، *الحياة* ، (تاريخ التصفح : 2016-11-15).
http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/hayat20%INT/1998/5/26-

بالنسبة للفواعل الإدارية فبينما يعارض كل من وزير المالية والمركزي الألماني الانضمام للعملة الموحدة، يساند وزير الخارجية الألماني هذا الانضمام. المساومة بين هذه الفواعل تجعل المستشار الفاعل الأكثر هيمنة في الشبكة السياسية بما أنه يمتلك القدرة على التعبئة الموضوعية من خلال ربط الانضمام إلى اليورو بالموروث الثقافي الألماني، حيث أكد هلمت كول في خطاب أمام البوندستاغ أن:

اليورو يعزز الاتحاد الأوروبي كضامن للسلام والحرية هذا القرار -ربدون غلو -

سيفرر، ما إذا كانت الأجيال القادمة في ألمانيا وأوروبا قادرة على العيش في أمن

وحرية واستقرار سياسي وازدهار. (1)

انتهت عملية المساومة الداخلية إلى الاتفاق على انضمام ألمانيا في المواعيد المحددة لليورو، مقابل فرض ميثاق الاستقرار والنمو (SGP) Stability and Growth Pact ، وهو مجموعة من القواعد تهدف إلى ضمان أن دول الاتحاد الأوروبي تتابع المالية العامة السليمة وتنسيق السياسات المالية الخاصة بهم، (2) وهذا لطمأنت المعارضين للانضمام الفوري لليورو، خاصة البنك المركزي الألماني الذي أكد رئيسته على ضرورة الالتزام التام بمعايير التقارب وفق سياسة الاستقرار Stabilität Politisch vertretbar ، (3) وتم الاتفاق على ضرورة أن يكون البنك المركزي الأوروبي والمعهد النقدي الأوروبي في مكان واحد، وهو ما عبر عنه المستشار في أكثر من مناسبة ، أما وزير الخارجية الألماني فقد عبر صراحة عن ضرورة وجود هاتين المؤسستين في العاصمة الاقتصادية الألمانية فرانكفورت، ومن جهته شدد رادولف سياترز Rudolf Seiters، أن هذه الخطوة سيكون لها تأثير كبير على نفسية الألمان. (4)

2/تأثير أزمة اليورو على طبيعة الشبكة السياسية: مستقبل السياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي يرتبط بدرجة أساسية بدرجة تأثير أزمة اليورو على طبيعة أعضاء الشبكة السياسية التي تشكلت تجاه اليورو وتقضيلاتها.

1/2/الفواعل السياسية: قرار المستشار الألماني وأعضاء البوندستاغ يرتبط بالأساس بتحقيق بقائهم؛ أي إعادة انتخابهم. وإن كان من الواضح أن موقف المستشار الألماني سيأخذ بعين الاعتبار مصلحة ألمانيا وتوجهات الناخبين، فإن موقف البوندستاغ سيرتبط بتوجهات الأحزاب التي ينتمي إليها النائب، حيث سيحاول بدوره التوافق مع الهيئة الناخبة، فأراء أعضائه تتعلق بدرجة أساسية بتوجهات دائرته الانتخابية. ولهذا

(1)Liela Simona Talani , “The Future of EMU: Towards the Disruption of the European Integration Process”,in: Yannis Stivachtis(ed.) , op.cit., p.333.

(2)“Applying the rules of the stability and growth pact”,(accessed on 12.11.2016).
http://ec.europa.eu/economy_finance/economic_governance/sgp/index_en.htm

(3) Liela Simona Talani , “The Future of EMU: Towards the Disruption of the European Integration Process”,in Yannis Stivachtis(ed.) , op.cit., p.332

(4) Ibid., p.333 .

فالمحافظات التي يتوقع أن تستفيد من أزمة، سيتجه مُمثلوها لمساندة انضمام ألمانيا للعملة الأوروبية الموحدة، بينما سيحدث العكس بالنسبة للمحافظات التي ستتضرر من العملة الموحدة. (1)

2/2/ الفواعل الإدارية: بالنسبة للبراليين النفعيين؛ فإن الفواعل الإدارية تسعى لتعزيز مواردها التنظيمية من خلال تعزيز المؤسسات التي تمثلها، والفواعل الإدارية المعنية بالانضمام إلى اليورو هي: وزارة الخارجية، وزارة المالية، والبنك المركزي الألماني. لوزير الخارجية مصلحة في تعزيز وتدعيم العلاقات مع حلفاء ألمانيا. فوزير الخارجية من خلال دعمه لمثل هذه الخطوة، سيعزز علاقات بلاده مع فرنسا وسيتجنب رد فعل حلفاء ألمانيا في حالة رفضها الاستمرار في منطقة اليورو. أما وزير المالية؛ فإنه سيهتم أكثر بالسياسة الجبائية الألمانية. ولهذا، فإن موقف وزير المالية الألماني سيبقى متأرجحاً وفقاً لاستجابة الدول المتضررة من أزمة اليورو للمعايير الألمانية من عدمها. (2) غير أنه من المؤكد أن الالتزام بالمعايير التي تضعها ألمانيا من شأنه تعزيز صلاحيات وزير المالية الألماني.

من المتوقع أن تستمر معارضة البنك المركزي الألماني لما يراه سياسة متساهلة من قبل المركزي الأوروبي فيما يتعلق بالسياسة النقدية خاصة وأن هذا الأخير قلل من الصلاحيات التي كانت يحظى بها المركزي الألماني من جانبيين:

الأول؛ طبيعة الدور الذي يقوم به المركزي الأوروبي، أزاح المركزي الألماني من مهامه كمسؤول عن تحديد السياسة النقدية الأوروبية. فالمركزي الألماني سيكون له تأثير أقل على مجرى السياسة النقدية الأوروبية، وستنخفض مصداقيته في جنوب أوروبا. (3)

ثانياً؛ حظي البنك المركزي الألماني بمصداقية عالية في الداخل الألماني، لأنه يعكس إجماع ألماني بضرورة المحافظة على نسبة تضخم منخفضة، لكنه سيواجه صعوبات في المحافظة على هذا التوجه في ظل إعطاء الدول الأوروبية الأخرى الأولوية لصالح التقليل من نسبة البطالة. كما أن المركزي الألماني يعتمد على الركيزة الإسمية أو المثبت الإسمي Nominal Anchor، في تسيير نسب التضخم. وهي سياسة تقوم على توليد قناعة لذا القائمين على سياسة الأجور والأسعار، بأن معدلات التضخم لن تزيد في المستقبل، مما يجعلهم يضعون ذلك في الحسبان عند وضع سياستهم المتعلقة بالأجور والأسعار. وتكون النتيجة انخفاض

(1) Stephen Craig, op.cit., p.52.

(2) Ibid, p.56.

(3) Idem, p.57.

التوقعات بشأن زيادة معدلات التضخم في المستقبل وهذا لتثبيت التوقعات التضخمية لمستوى الأسعار المحلية، بينما تعتمد باقي الدول الأوروبية على سياسة معاكسة الدورة الاقتصادية^(*).

2/3/ الفواعل الاقتصادية: كان لقرار الانضمام إلى اليورو تأثيرات سلبية واضحة على نسبة الناتج المحلي وخاصة أن ألمانيا خسرت ما نسبته 1% من أجمالي ناتجها المحلي والذي كان من المتوقع أن يتحسن بشكل أفضل لو استمرت في الدوتشمارك.⁽¹⁾ وعلى الرغم من هذا فإن ألمانيا استقادت من حرية تنقل الأموال والسلع مما ساهم في ارتفاع صادراتها والتي تجاوزت الترليون دولار عام 2006 (انظر الجدول رقم 4). مما يؤكد أن الفواعل الاقتصادية التي تقوم صناعتها على التصدير بالأساس استقادت بشكل كبير من توحيد العملة والتي سمحت لها باقتحام أسواق جديدة خاصة وأن عدد دوله وصل إلى 28 دولة وبالنتيجة فإن هذه الدول كانت تمثل أسواقا للسلع الألمانية المعروفة بتنافسيتها العالية، ضف إلى ذلك انخفاض قيمة اليورو بالمقارنة مع الدوتشمارك زاد بدرجة كبيرة من تنافسية هذه الشركات وهو انخفاض من المتوقع أن يستمر في ظل أزمة اليورو.⁽²⁾ على العكس من ذلك فإن المؤسسات المصرفية و البنوك ستتأثر بشكل كبير بهذه الأزمة خاصة و أنها تستحضر نموذج البنك الأمريكي "ليمن برادرز" ، وبالتالي فإن تأثير أزمة الديون السيادية اليونانية قد يطالها بشكل كبير ، ضف إلى ذلك أن انخفاض قيمة اليورو من شأنه أن يؤدي بطريقة مباشرة إلى ارتفاع نسبة التضخم وهو من التأثيرات السلبية التي طالما كان يحذر منها البنك المركزي الألماني.

بالنتيجة؛ فإن هناك اختلاف بين مصالح الفواعل السياسية والإدارية والفواعل الخاصة، هذا الاختلاف سيحسمه الفاعل/ الفواعل الأكثر هيمنة في الشبكة السياسية والتي من المتوقع أن تكون لصالح المستشار ووزيري الخارجية والمالية.

المطلب الثالث: البنائية: تأثيرات أزمة اليورو على الهوية الألمانية:

على عكس المقتربات العقلانية، ترجع البنائية السياسة الخارجية إلى المعايير، الإجماع المجتمعي حول الهوية المشتركة والتاريخ المشترك. ولهذا فإنهم يعتبرون المتغيرات المعيارية هي الأقدر على تفسير والتنبؤ بمستقبل السياسة الخارجية الألمانية.

* حينما تتبنى الحكومة سياسة معاكسة الدورة الاقتصادية فإنها تعمل ضد الاتجاهات الدورية في الاقتصاد الكلي ؛ أي أن السياسات المضادة للدورة الاقتصادية هي السياسات التي تكبح جماح الطفرات الاقتصادية عندما تكون في حالة نمو اقتصادي ، وتحفز الاقتصاد عندما يكون في حالة انكماش اقتصادي ، و يبرز هذا التوجه أكثر من خلال السياسة الضريبية القائمة على الضرائب التصاعدية.
(1) بوخاري لحو ، عايب وليد ، " مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان " ، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات / الجزائر : المركز الجامعي الوادي ، يومي 21 -22 فيفري 2012 ، ص 5.

(2)Stephen Craig, op.cit.p.58.

الفرع الأول: الهوية الألمانية خلال مرحلة الحرب الباردة:

الهزيمة التي منيت بها ألمانيا والأوضاع السياسية والاجتماعية التي فرضت عليها في مرحلة الحرب الباردة، جعلت المصطلحات القديمة لتعريف الأنا-الألماني-غير مناسبة للمرحلة الجديدة. لهذا كان على ألمانيا البدء في عملية تأمل ذاتي من أجل تعريف/إعادة تعريف نفسها بمصطلحات جديدة. وكذلك كان الأمر بالنسبة للآخر (الدول الأوروبية/الغربية)، الذي أدرك أن التكاليف المتوقعة من الاستمرار في الدور الهوياتي "عدو/عدو" عالية جدا. فالحرب العالمية الثانية لم تكن سوى محصلة للعلاقات الهوبزية التي سادت في أوروبا. وعليه؛ برز توافق بين الأنا والآخر، على ضرورة بناء دور هوياتي جديد لألمانيا. وقد مرت هذه العملية عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى: كسر الإجماع حول التحليل السردى المشكل لألمانيا: التحليل السردى المنشأ للأمة الألمانية كان قائما على الأثنية، الاستثنائية، والتفوق الألماني على باقي الدول الأوروبية. بالرجوع إلى التاريخ الألماني والبدائيات الأولى لتشكيل هذه الهوية نجد أن الدولة /الأمة الألمانية تم تشكيلها من قبل أربع فواعل هم: ملاك أراضي الأقاليم الشرقية البروسيين (الأرستقراطية البروسية)، سلك الضباط البروسيين، الصناعيين الكبار والبرجوازية المثقفة ، وقد لعبت هذه الأخيرة الدور الأبرز في تشكيل الأمة الألمانية ، والتي بُنيت أساسا على التاريخ، الثقافة و اللغة ، هذه الاخيرة شكلت تاريخياً بدايات تشكيل الأنا الألماني وذلك بعد أن قام "مارتن لوتر" بترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة الألمانية . ولهذا كان معيار الانتماء لها هو اللغة والثقافة المشتركة، اللذين استخدموا فيما بعد كأداة لشرعنة بناء دولة ألمانية وفق حدود اللغة، هذا المتغير ألقى بظلاله على فكرة الأمة في حد ذاتها. ففكرة الأمة الألمانية لم تكن فكرة أمة سياسية بقدر ما كانت فكرة أمة ثقافية، وهذا ما رسم التميز الألماني في تشكيل الأمة عن باقي الأوروبيين فأفكار الأمة الإسبانية أو البريطانية أو الفرنسية وضعها رجال دولة، بينما كان بُناء فكرة الأمة الألمانية أدباء وكتاب اعتبروا الثقافة الألمانية حاملاً للحقيقة والأخلاق والجمال، واعتبروها أسمى من باقي الثقافات التي وُصفت بأنها سطحية. (1)

شكل الأوروبيون "الآخر" بالنسبة لألمانيا وخاصة فرنسا، فالحركة القومية الألمانية ارتبطت بالإمبراطورية الفرنسية الأولى. الإمبراطورية الرومانية المقدسة للأمة الجرمانية (الرايخ الأول) انتهت من الوجود حينما تنازل الإمبراطور فرانسيس الثاني عن العرش (6 أوت 1806) بعد هزيمته في الحروب النابوليونية ، وهذا

(1) ريتشارد مينش ، الأمة والمواطنة في عصر العولمة (من روابط وهويات قومية إلى أخرى متحوّلة) ، ترجمة: عباس عباس ، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب 2009) ص 58-59

ما رسم بداية القومية الألمانية التي عززها انتصار بروسيا في حروب التحرير التي خاضها الألمان ضد جيوش نابليون عام 1813. هذا النصر زاد من مبررات تحديد ألمانيا كدولة واحدة، ودفعت الكاتب الألماني أوغست هنريك هوفمان فون فالرسليين August Heinrich Hoffmann von Fallersleben إلى القول، بأن وحدة الشعب الألماني لم تعد فقط وحدة لغوية، وإنما وحدة جغرافية أيضا. وذلك من خلال عبارته الشهيرة التي تحولت فيما بعد مطلع النشيد الوطني الألماني "ألمانيا ألمانيا فوق كل شيء" (Deutschland Deutschland über Alles).⁽¹⁾

لتأكيد الاستثنائية الألمانية حاول المفكرون الألمان استغلال مختلف الدلائل والبراهين التي تؤكد سمو ثقافتهم، واستغلوا لتحقيق هذا المأرب نظرية النشوء والارتقاء الدارونية، بحيث أدخلت ضمن منظومة تعريف الأمة الألمانية. فالأمة أصبح يُنظر إليها باعتبارها موروثا بيولوجي، ومثبتة بطريقة نموذجية من خلال أبطال الملحمة الأسطورية الألمان لا سيما المحارب Siegfried، الذي يعتبر تجسيد للرجل القادر المقدم الذي لا يعرف الخوف. وهذا ما غذى النزعة القومية الوطنية "das volk" التي ازدادت تطرفا مع وصول النازية التي وضعت العرق الآري الجرمانى في قمة هرم البشرية.⁽²⁾

المرحلة الثانية: الفحص النقدي للأفكار القديمة حول الذات والآخر: في هذه المرحلة تم جعل الأفكار المشكلة للتحليل السردى غير طبيعية Denaturalization، وتجسد هذا في عملية التطهير من النازية Denazification (Entnazifizierung)، وسياسة القطيعة مع الماضي Overcoming the Past (Vergangenheitsbewältigung). فلعمود بعد الحرب العالمية الثانية، كان أي رمز وطني يعتبر من الطابوهات. و قد عبر عن هذا الرئيس الألماني غوستاف هاينمان Gustav Heinemann بقوله: "أنا لا أحب أرض آبائي بل أحب زوجتي"، ومن جانبه وصف يوشكا فيشر Joschka Fischer وزير الخارجية الأسبق، القومية في إحدى الجلسات البرلمانية في ثمانينيات القرن العشرين بأنها قذارة.⁽³⁾

المرحلة الثالثة: الممارسة الجديدة: نتيجة دخول ألمانيا ضمن ترتيبات تعاونية بدأت في إستدماج معايير جديدة مناقضة للمعايير النازية، فبدل سياسة التوسع باتت ألمانيا تؤمن بقدسية الحدود، وفي مواجهة النظرة الاستعلائية أصبحت ألمانيا تؤمن بالحقوق الفردية وحقوق الانسان وبعد الحكم المطلق للفوهرر تمكنت من

(1) Johann Gottlieb Fichte, "Address to the German Nation (1806)", (accessed on 31.01.2016).

<http://www.historyman.co.uk/unification/Fichte.html>

(2) Ibid.

(3) "Proud German?", *The Economist*, (date of access 25.12.2016).

<http://www.economist.com/node/541844>

(2) Innere Führung, Leadership and Civic Education, and the Citizen in Uniform", (accessed 27-12-2015).

<https://bit.ly/2NLMjdP>

أن تصبح من بين أهم الديمقراطيات الغربية.⁽¹⁾ ما أدى إلى التحول من هوية "القومية الألمانية" إلى هوية "المواطن الغربي الملتزم بالديمقراطية وحقوق الإنسان".⁽²⁾

كما عملت ألمانيا على التعديل في الآخر Altercasting باستخدام تقنيات للتقديم الذاتي Self-presentation وهذا عبر الدخول في مختلف الترتيبات الأوروبية لإثبات القطيعة الألمانية مع هوية الأنا المعادية للدول الأوروبية والدخول ضمن مكونات الثقافة المرجعية Leitkultur الغربية القائمة على الديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان،⁽³⁾ وهذا ما يمهد لبناء قطب معرفي جديد بين ألمانيا وأوروبا وانتقال التصنيف من عدو إلى صديق.

المرحلة الرابعة: مرحلة المعاملة بالمثل: نجاح ألمانيا في تشكيل قطب معرفي وإعادة بناء تصنيف جديد يتطلب موافقة الآخر على هذا التصنيف والتصرف على أساسه، وهو ما حدث بالفعل فرنسا كانت من بين الدول التي شجعت على دخول ألمانيا إلى مختلف الترتيبات التعاونية في أوروبا، كما كانت ألمانيا جزءا من مشروع مارشال الذي سعت من خلاله الولايات المتحدة إلى منع دول أوروبا الغربية من استدمج المعايير الاشتراكية وهذا لإدراكها أن البيئة التي تعيش أزمات اقتصادية عادة ما تكون محفزة لإستدمج هذه المعايير.

الفرع الثاني: الهوية الألمانية في فترة ما بعد الحرب الباردة:

أدخلت الوحدة الألمانية ونهاية الحرب الباردة ألمانيا ضمن عملية تغيير هوياتي، فنهاية الحرب الباردة أدت إلى نهاية الآخر الهوياتي أما الوحدة الألمانية فلا تعد وحدة ترابية بل هي عملية دمج بين هويتين متناقضتين إحداهما رأسمالية والأخرى اشتراكية، فالألمان الشرقيون لم يخضعوا لنفس عملية التنشئة الاجتماعية التي خضع لها نظراؤهم في ألمانيا الغربية ، وهو ما قد يجعل عملية استدمجهم لهوية ألمانيا الغربية أمرا صعبا، ولهذا فإن مستقبل السياسة الخارجية الألمانية سيرتبط إلى حد بعيد بالتحولات الهوياتية التي ستشهدها في فترة ما بعد الحرب الباردة و هنا سنكون أمام احتمالين ؛ فإما أن يستدمج الألمان الشرقيون المعايير الغربية والتي من المحتمل أن يشجعهم النجاح الاقتصادي في ألمانيا الغربية على إستدمجها ، وإما أن يرفضوا هذه المعايير وفي هذه الحالة فإن ألمانيا ستكون مضطرة إلى البحث في تاريخ ألمانيا ما قبل نهاية الحرب

(3) عبد النور بن عنتر وآخرون، "حلف شمال الأطلسي في عامه الستين نظرة استشرافية.. وموقع العالم الإسلامي فيها"، الجزيرة نت ، ص9. (تاريخ التصفح 12.06.2016).

www.aljazeera.net/mritems/streams/2009/7/././1_929625_1_51.pdf

(2) Adrian Hyde-Pric, op.cit., p. 38.

(3) Jörg-Dieter Gauger , « Patriotisme et Identité. Réflexions à Propos d'un Rapport Difficile », in : Stephan Martens, **La France, l'Allemagne et la Seconde Guerre Mondiale : Quelles Mémoires ?** , (Bordeaux : Presse Universitaire de Bordeaux, 2007) , p.114.

الباردة من أجل إيجاد مشتركات تسمح بتشكيل هوية ما بعد الوحدة وقد يعزز هذا الاحتمال التغيير في الأجيال الألمانية التي لم تعايش مآسي الحرب العالمية الثانية،⁽¹⁾ وضمن هذا السياق ستكون ألمانيا مجبرة على البحث عن الآخر الهوياتي الذي سيؤكد ويعترف بهويتها الجديدة .

عموما، شكلت روسيا والمسلمون بصفة عامة أو ساراكينوس Saracens والعثمانيون -بصفة خاصة- المرأة العاكسة لأننا الألمانية التي بدأ تشكلها منذ معركة بلاط الشهداء . فهي أول معركة يتحالف فيها الفرنجة مع قبائل أخرى لمواجهة زحف المسلمين، هزيمة المسلمين مهدت لظهور الإمبراطورية الكارولنجية، والتي قامت على أنقاضها الإمبراطورية الرومانية المقدسة (الرايخ الأول). ولهذا شكل المسلمون ومن بعدهم العثمانيون الآخر السلبي بالنسبة لألمانيا. وهذا ما يفسر عدم اعتبار الإمبراطورية العثمانية أوروبية، رغم أنها مثلت لسنوات طويلة جزءا من أوروبا.⁽²⁾ وهو ما أكدته هادلي بول :

"على مدى ثلاث عقود من العلاقات الأوروبية التركية، لم تمتلك القوى الأوروبية وتركيا أي مصالح أو قيم مشتركة، تركيا لم يكن معترفا بها من قبل الدول الأوروبية كعضو في المجتمع الدولي حتى وضع اتفاقية باريس 1856 التي أنهت حرب القرم، ولم تحقق المساواة التامة في الحقوق داخل المجتمع الدولي، إلا بعد اتفاقية لوزان 1923".⁽³⁾

عودة روسيا إلى الساحة الدولية سيجعلها تلعب دور الاتحاد السوفياتي كمكون أساسي في الخطاب الأمني الألماني، وهو خطاب ساهم في تعزيز البناء الأوروبي لأن ألمانيا باتت ترى أمنها من أمن أوروبا. عموما يمكن أن نرجع ما يمكن أن نسميه "الاستمرار الهوياتي" إلى ما يلي:

1/ على المستوى الداخلي: تعتبر جمهورية بون أنجح مرحلة عاشتها ألمانيا، حيث لم تشهد أي حروب تذكر كما شهدت ازدهارا اقتصاديا.⁽⁴⁾ وعلى الرغم من تغيير الأجيال الذي شهدته ألمانيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فإنها حريصة على استمرار عملية القطيعة مع الهويات القومية القائمة على الاستثنائية من خلال الرحلات الدراسية المنظمة لطلاب المدارس وحتى للأجانب قبل تجنيسهم⁽⁵⁾، وهذا بغية التأكيد على استمرار ألمانيا ضمن هويتها القائمة على المعايير الغربية.

2/ على المستوى الخارجي: أثارت الوحدة الألمانية مخاوف حلفائها من أنها ستتجه سياسة جديدة بعد الوحدة وأنها ستسعى مرة أخرى إلى الهيمنة على أوروبا، وهو أمر عبرت عنه صراحة رئيسة الوزراء

(1) Adrian Hyde-Price, op.cit., pp. 41-42.

(2) Iver Neumann , **Uses of the Other: "The East" in European Identity Formation**, (Manchester: Manchester University Press), p .65

(3) Hedley Bull , **The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics**, (Southampton: the Macmillan press 1977), p . 14.

(4) Hellmann Gunther, " Normatively Disarmed, But Self-Confident: German Foreign Policy 20 Years after Reunification," **Global Issue**, (3), (2011) , p. 46.

(5) Iver Neumann, op.cit., p.66.

البريطانية آنذاك مارغرت تاتشر Margaret Thatcher والتي أمرت مباشرة بعد إعلان الوحدة بعقد اجتماع يضم مستشاريها لمناقشة ما إذا كانت هذه الوحدة أمرا يمكن الوثوق به. (1) تعطي هذه المخاوف دلالات واضحة لألمانيا بأن أي تغيير في سياستها الخارجية سيجابه برفض دولي وقد يصل إلى عقوبات اقتصادية تدخل ضمن العقوبات المعيارية وهو أمر لا يصب في مصلحة ألمانيا التي باتت مندمجة أكثر فأكثر ضمن ميكانيزمات الاقتصاد الأوروبي والدولي.

الفرع الثالث: التوقعات العامة للمقاربة البنائية حول مستقبل السياسة الخارجية الألمانية.

خلال السنوات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة استمرت الهوية الألمانية على ماهي عليه ، فلم تحدث تغييرات مهمة قد تدخل ألمانيا ضمن عملية مراجعة هوياتية تنظر من خلالها ألمانيا إلى الأنا بمصطلحات جديدة، ولهذا فقد استمرت ألمانيا في سياستها الخارجية القائمة على الثقافة المرجعية الغربية القائمة بالأساس على معايير الديمقراطية الغربية وحقوق الانسان وهو ما يفسر مشاركة ألمانيا في العمليات خارج المنطقة أي خارج حدود دول حلف شمال الأطلسي ، كما أن تعريف ألمانيا من خلال الهوية الليبرالية استمر ولهذا فهي تعتبر من بين أهم الدول المساندة للشكل الحالي للتجارة العالمية خاصة وأنها تعتبر من أكبر المصدرين في العالم وبالتالي سارت جمهورية برلين على نفس خطوات جمهورية بون. (2)

أزمة اليورو قد تؤدي إلى تغييرات كبيرة إذا مست الاقتصاد الألماني بشكل كبير، خاصة وأن الأزمات الاقتصادية عادة ما تعقبها أزمات سياسية نتيجة جو الإحباط الذي يسود لدى المواطنين، غير أن هذا الأمر مستبعد حيث أنه من خلال استقرار الأداء الاقتصادي الألماني خلال السنوات الأولى (أنظر الجدول رقم 3 و 4) يظهر جليا أن هذه الأزمة لم تؤثر بشكل كبير على ألمانيا بل بالعكس ساهمت إلى حد ما في انتعاش الاقتصاد الألماني وهو ما يؤكد أن السياسة الخارجية الألمانية لن تشهد تغييرات جوهرية.

الفرع الثالث: التوقعات البنائية حول مستقبل السياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي بعد

أزمة اليورو:

يدخل الاتحاد الأوروبي ضمن ما يسميه البنائيون البنى المعيارية، فالالاتحاد الأوروبي هي قوة مبنية بصفة ذاتانية يؤمن الأفراد والدول (كبنى اجتماعية) بوجوده، قامت دوله بتشكيله من أجل تجنب الوقوع في أخطاء الماضي التي أدت إلى قيام حربين عالميتين ولهذا فهو يدخل ضمن ما يسميه بيتر كاتزنستاين Peter Katzenstein كأسسة القوة في أوروبا، والذي كان نتيجة لاستعداد ألمانيا للتخلي عن قوتها لصالح سيادة

(1) Adrian Hyde-Price, op.cit.,p.43.

(2)Thomas Banchoff , "German Identity and European Integration" , European Journal of International Relations, 5(3),(1999), pp.272-273.

جديدة.⁽¹⁾ ولهذا فالالاتحاد الأوروبي نشأ نتيجة اتفاق الدول الأوروبية و لكنه بات يواجه أعضاءه كبنيان اجتماعي يفرض معايير و تنشئته على دوله الأعضاء فهو إقليم معرفي كما سماه "إيمينوال ألد" Adler Emanuel نشأ نتيجة التنشئة الاجتماعية والتعلم والمعرفة، والتي تساعد على تأطير واقع اجتماعي مُعين يقود إلى تطوير مؤسسات الاتحاد،⁽²⁾ ولهذا بات الاتحاد الأوروبي متعهدا للمعايير تستدمجها الدول الأوروبية و أدخلتها ضمن عملية تحول هوياتي من خلال "الأوربة" أين باتت هذه الدول لا تنظر إلى نفسها من خلال الهوية الوطنية حصرا وإنما من خلال الهوية الوطنية والأوروبية، وهو ما يجعل ألمانيا مثلا ترى فرنسا ضمن مكونات الأنا ولا تعتبرها الآخر، ما يجعل المنتمين إلى هذه البنية مستعدين للقيام بأي خطوة من شأنها خدمة هذه المؤسسة الفوق الوطنية وقد يؤدي بهم إلى القيام بخطوات وسياسات تعاكس مصالحهم من الناحية المادية تماما كما يضحي الأولياء من أجل مصلحة أبنائهم.⁽³⁾ ولهذا فألمانيا في نظرتها لليورو تستدعي أدورها الهوياتية وهي كفاعل تراعي في رد فعلها العوامل التالية:

1/ اليورو كعامل إنشائي للهوية الألمانية: من المهم أن ندرك أن ألمانيا التي خرجت مما يمكن أن نسميه معضلة هوياتية، بعد أن وجدت نفسها أمام هوية جرت عليها نتائج كارثية ، ولهذا تعد ألمانيا من الدول القليلة التي تم تشكيل هويتها الوطنية من قبل دول أخرى، فهي هوية تشاركية قامت على الأطر التعاونية الأوروبية و الأطلسية بحيث لا ترى نفسها إلا من خلال المعايير التي تستدمجها من هذه المؤسسات الفوق قومية ، إلى جانب النجاح الاقتصادي الذي كان الدوتشمارك إحدى علاماته المهمة والذي عوض القومية عن طريق قومية الدوتشمارك Deutshmark Patriotism.⁽⁴⁾

قبول ألمانيا الدخول في اليورو لم يكن سوى من قبيل ما سماه كاتزنستاين تضحية الأب من أجل ابنه ، فهذا الانضمام لا يقاس بالأرباح أو الخسائر الاقتصادية وإنما يقاس بعوامل هوياتية أدت بألمانيا للتخلي على واحد من رموزها مقابل التلاؤم مع هويتها الأوروبية ، وفي مرحلة أخرى من الممكن أن تتخذ إجراءات تبدو غير عقلانية من قبل الفاعل الاقتصادي بيد أنها تعد عقلانية من قبل الفاعل الاجتماعي، فهذه العملة تحمل رفضا للمعايير/الهوية القومية والعسكرة والالتزام بالقطيعة مع هذا الماضي وفق معيار "ليس مرة أخرى Never again" والذي يعني عدم الرجوع إلى محتشدات الاعتقال، لا رجوع للمجازر، لا رجوع لانتهاك

(1) Peter Katzenstein , "United Germany in an Integrating Europe", in ; Peter Katzenstein (ed.) , **Tamed Power ; Germany in Europe** , (London ; Cornell University press , 1997),p.33.

(2) Evi Fitriani, op.cit.

(3) Peter Katzenstein , "United Germany in an Integrating Europe", in ; Peter Katzenstein (ed.) , op.cit.p.3

(4) Charlotte Galpin , **The Euro Crisis and European Identities: Political and Media Discourse in Germany , Ireland and Poland**, (London :Palgrave Macmillan,2017) ,p.42.

حقوق الإنسان، لا رجوع للديكتاتورية،⁽¹⁾ وكما تحمل هذه العملة معاني القطيعة فهي تحمل معاني الاستمرار في دعم الوحدة الأوروبية ودعم شعور انتماء الأنا الألماني للأوروبا.⁽²⁾

2/ ألمانيا: القوة المدنية؛ باتت ألمانيا خلال مرحلة الحرب الباردة وما بعدها تلعب دور القوة المدينة وحسب هانس مول Hanns Maull فإن القوة المدنية الألمانية تتسم بأربعة مميزات⁽³⁾:

- قبول ضرورة التعاون مع الآخرين في السعي لتحقيق الأهداف الدولية؛

- التركيز على الوسائل غير العسكرية، الاقتصادية في المقام الأول، لضمان الأهداف الوطنية؛

- ترك القوة العسكرية كأداة احترازية؛

- حماية الأطر المعيارية للنظام الدولي كحقوق الانسان مثلا.

ألمانيا شهدت تحولات جذرية انتقلت بموجبها من قوة عسكرية كانت سببا في حربين عالميتين إلى قوة مدنية (أنظر الشكل رقم 5) ولعب الاقتصاد دورا مهما في تحديد مصطلحات الأنا المدني الألماني في مقابل الأنا العسكري، مما سمح لها بالقيام بهذا الدور الهوياتي "قوة مدنية". السلاح الرئيس لهذه القوة هو البنك الألماني والدوتشمارك الألماني وبعده اليورو.⁽⁴⁾

شكل رقم 5: يوضح تحول الأنا الألمانية من أنا عسكرية إلى أنا مدنية.



المصدر: إعداد الطالب بناءً على المعلومات الواردة في المرجع التالي:

Charlotte Galpin , **The Euro Crisis and European Identities: Political and Media Discourse in Germany , Ireland and Poland**, (London :Palgrave Macmillan,2017) ,p.42.

(1) Gunther Hellmann, " Normatively Disarmed, But Self-Confident: German foreign policy 20 years after reunification"Global Issue , p. 46.

(2)Thomas Risse and Others, "To Euro or Not to Euro? The EMU and Identity Politics in the European Union", European Journal of International Relations, 5(2) ,1999,p. 147.

(3)Charlotte Galpin ,op.cit.p.42.

(4) Adrian Hyde-Price, op.cit., p.8.

الدور الهوياتي الذي تلعبه ألمانيا، يخلق توقعات مشتركة للسلوك والتي يجب أن تؤديها ألمانيا خلال أزمة اليورو من أجل حلها بوسائل اقتصادية، وهو ما ستقوم به ألمانيا من أجل أن تتلاءم مع دورها الهوياتي ولهذا يتوقع البنائيون أن تستمر ألمانيا في دعمها للاتحاد الأوروبي رغم الأزمات التي يمر بها الاتحاد.

المبحث الثاني:

التفسيرات النظرية للسياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي خلال أزمة اليورو.

رغم أن أزمة اليورو كانت اختباراً حقيقياً للوحدة وكان من الممكن أن تُدخل الاقتصاد الألماني في أزمة كبيرة في ظل الترابط بين اقتصادها واقتصاد الدول الأكثر تضرراً من هذه الأزمة وهي: اليونان، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال وإيرلندا، فإن ألمانيا استمرت في سياستها في تعزيز وتعميق التعاون في الاتحاد الأوروبي، ولهذا فقد اتخذت ألمانيا رفقت دول الاتحاد خطوات من أجل الحد من تداعيات الأزمة خاصة وأن استمرارها كان سيؤدي إلى خروج العديد من الدول من منطقة اليورو وهذا في ظل عدم التزامها بمعايير التقارب. كان من بين أهم الإجراءات التي اتخذت من أجل الحد من تداعيات الأزمة شطب نصف ديون اليونان المستحقة للبنوك وكذلك إلزام المصارف الأوروبية الكبرى بزيادة رأسمالها، وبالتالي مواجهة خطر الإفلاس والأزمة في السيولة. أما الجزء الأهم من خطة الإنقاذ الأوروبية فيشمل رفع سقف صندوق الاستقرار المالي الأوروبي ليكون قادراً على احتواء أزمات محتملة وتجنب امتداد الأزمة المالية إلى دول أوروبية أخرى مثل إيطاليا وإسبانيا وإيرلندا والبرتغال⁽¹⁾ ولتجنب تكرار أزمة اليونان أقرت دول الاتحاد إنشاء الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار المالي وهو برنامج للتمويل في حالات الطوارئ يعتمد على الأموال التي تجمع في الأسواق المالية وتضمنها المفوضية الأوروبية باستخدام ميزانية الاتحاد الأوروبي كضمان ، فالآلية الاستقرار الأوروبية قدرة مالية تصل إلى 700 مليار يورو (913 مليار دولار)، وتستهدف مساعدة الدول الأعضاء المتعثرة ماليا في مواجهة أزماتها المالية بما يحول دون تضرر الوحدة النقدية الأوروبية ككل بهذه الأزمات.⁽²⁾

المطلب الأول: التفسير الواقعي الجديد: ألمانيا والهيمنة الاقتصادية على أوروبا.

تنظر الواقعية الجديدة إلى مختلف الآليات التعاونية على أنها تعكس توازنات القوى فالدول المهيمنة عادة ما تستخدم هذه الآليات لزيادة هيمنتها، وكذلك الحال بالنسبة لألمانيا والتي تريد أن تعزز من نفوذها في الاتحاد الأوروبي، وأزمة اليورو وإن كانت إحدى السلبيات التي تنجم عن الغش فإن إصرار ألمانيا على حل أزمة اليورو يفسر بالعقلانية الكلية للدولة، ولهذا فإننا يمكن أن نحدد مجموعة من التفسيرات التي يسوقها الواقعيون الجدد لتفسير السلوك الألماني.

(1) Charlotte Galpin ,op.cit.,p.44.

(2) Daniel Kenealy and Others,op.cit.p.34.

1/ أزمة اليورو وزيادة الثروة النسبية لألمانيا: تعد الحروب والأزمات مناسبة جيدة لبعض الدول من أجل تحسين موقعها النسبي خاصة إذا لم تكن متضررة بشكل كبير منها أو لم تكن أراضيها مسرحاً مباشراً للحرب، وأبرز مثال على ذلك الحرب العالمية الثانية فرغم أن الولايات المتحدة كانت طرفاً مباشراً في هذه الحرب فإن بُعدها عن مركز الحرب أدى إلى تحسن موقعها النسبي وضمن لها الوصول إلى موقع دولة مهيمنة. تمكنت ألمانيا من الهيمنة على أوروبا بفعل هذه الأزمة حيث سجلت على سبيل المثال صادراتها في العام 2014 ارتفاعاً بـ 11% وبلغ الفائض التجاري الألماني 127 مليار يورو وهذا بعد ارتفاع الطلب على السلع المصنعة في ألمانيا من سيارات، آلات، أدوات، منتجات كيميائية وصيدلانية في دول الاتحاد الأوروبي غير الأعضاء ضمن منطقة اليورو نسبة 10 %، وقد لعب ضعف اليورو دوراً مهماً في زيادة تنافسية السلع الألمانية.⁽¹⁾

2/ اليورو كعملة موازنة لعملات الاحتياط الأخرى: لقد كانت مسلمة "ميرشايمر" حول التأثيرات الإيجابية للأسلحة النووية صحيحة إلى حد بعيد، وهو ما ساهم إلى حد كبير في تغيير طبيعة الحروب وانتقالها من حروب عسكرية إلى حروب اقتصادية، فالإقتصاد باعتباره قوة كامنة بات المحرك الأساس للخلافات بين القوى الكبرى⁽²⁾ والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين هي أبرز مثال على ذلك. تبني عملية اليورو جاء في إطار هذا التحول فبعد أن كان الواقعيون يتحدثون عن أحلاف الموازنة العسكرية باتت الأحلاف تشكل للموازنة الاقتصادية وهو ما أكدته "هدلي بول" من خلال اشارته إلى أن الوحدة الأوروبية هي وسيلة لتحقيق سياسة القوة في ظل عدم قدرة دوله منفردة على تحقيقه وفي ظل هيمنة دول بحجم قارات (الولايات المتحدة، الصين، روسيا) على خريطة التفاعلات الدولية.⁽³⁾

رغم أن الدولار لا يزال مهيمناً على حصة الاحتياطيات العالمية، فإن حصة اليورو ارتفعت من 14 % في بدايات اليورو إلى 20,7% في 2018 وهذا يرجع إلى انخفاض حصة الولايات المتحدة بنسبة 7 %، مقارنة بأعلى مستوياته قبل الأزمة العالمية، ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة باتت غير مرتاحة من ارتفاع حصة اليورو والتي من المتوقع أن ترتفع في السنوات المقبلة بعد قام البنك المركزي الأوروبي بخفض سعر الفائدة على القروض، وبدأ في برنامج جديد لضخ "التسهيلات الكمية Quantitative Easing المتمثلة في اليورو بلا غطاء، وهو ما دفع الرئيس الأمريكي إلى انتقاد سياسة البنك المركزي الأمريكي بصفة علنية في سابقة تعد الأولى من نوعها نظراً للطبيعة المعقدة لعمل هذا البنك ولاستقلاليتها التامة عن الجهاز

(1)Ibid.,p.35.

(2) Kenneth Waltz, "The Emerging Structure of International Politics", op. cit., p. 66.

(3) Hedley Bull, **The Anarchical Society**, op.cit.,p, 265.

السياسي وكتب "ترامب" على تويتر "اليورو وعملات أخرى يجري خفض قيمتها مقابل الدولار، مما يجعل الولايات المتحدة في وضع غير موات بشكل كبير".⁽¹⁾

دول منطقة اليورو لم يكن لها خيار سوى الانصياع للخطط التي أقرها الاتحاد وهي في معظمها خطط مستوحاة من الثقافة الاقتصادية الألمانية القائمة على التقشف، ولهذا فالدول التي كانت الأكثر تضررا من هذه الأزمة لم يكن لها خيار سوى اللحاق بالقطارة الألمانية، أما الدول التي لم تضرر من الأزمة بشكل كبير فكانت تخشى من استمرارها مما قد يؤدي إلى انتقال تداعياتها إلى هذه البلدان أو إلى انهيار ميكانيزم الموازنة المتمثل في اليورو.

3/النجاح الاقتصادي واللاحق بالقطارة الألمانية: رغم تراجع النزاعات و الحروب العسكرية ، فإن الدولة تبقى مسكونة بهاجس الخوف من الدول الأخرى التي قد تستغل أي فرصة من أجل الدخول في حرب ضدها. تدرك ألمانيا -كفاعل عقلائي كلي- هذا الأمر، فعلى الرغم من أن سياستها الاقتصادية تدخل ضمن نطاق المنافسة الاقتصادية إلا أنها تدخل بدرجة أكبر ضمن سعيها للبقاء ، فسياسة ألمانيا التي كانت ولا تزال تؤيد توسيع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي إلى شرق أوروبا، تفسر بالدرجة الأساسية بسعيها إلى إقامة منطقة عازلة مع روسيا ، فمن خلال إصرارها على انقراض اليورو فإنها تحاول الحفاظ على ميكانيزم اللحاق بالقطارة التي استخدمته مع دول أوروبا الشرقية مستغلة قوتها الاقتصادية ، فألمانيا تدرك تماما أن أي تراجع في هذه القوة سيخلق فراغا ستسارع روسيا إلى سده خاصة وأن هذه الأخيرة عرفت تحسنا اقتصاديا ملحوظا (أنظر الجدول رقم 22) بالمقارنة مع ما كانت عليه بعد نهاية الحرب الباردة (أنظر الجدول رقم 17) ، و في حال حصول هذا الأمر فإن حدود ألمانيا الشرقية ستصبح -كما كانت قبل نهاية الحرب الباردة- نقطة تماس مع روسيا ، مما سيؤدي ليس فقط إلى خسارة في النفوذ الألماني بل يؤدي إلى تراجع استقلاليتها.

المطلب الثاني: التفسير الليبرالي النفعي: أزمة اليورو وتعظيم منفعة فواعل الشبكة السياسية.

السلوك الألماني لا يفسر بعيدا عن مصالح الفواعل السياسية التي تشكلت في خلال أزمة اليورو وعموما فإن هذه الشبكة تتكون من المستشار الألماني أنجيلا ميركل ومن البوندستاغ والبوندسترات كفواعل سياسية أما الفواعل الإدارية فستكون مكونة من كل من وزير الخارجية والمالية والبنك المركزي بالإضافة إلى الفواعل الخاصة.

(1) Simon Mee, *Central Bank Independence and the Legacy of the German Past* , (Cambridge: Cambridge University Press, 2017), p.22.

أهم شيء يمكن أن نلاحظه أن الشبكة السياسية اتسمت بتراجع هيمنة المستشار الألماني بالمقارنة مع هيمنته خلال مرحلة إقرار اليورو وهو يرجع إلى عاملين ؛ الأول طبيعة اتفاق الائتلاف و الذي أعطى لوزير الخارجية غيدو فيسترفيله Guido Westerwelle صلاحيات كبيرة أين تولى منصبى وزير الخارجية و نائب المستشار مما جعله يحتل ثاني أعلى منصب في حكومة ميركل، أما الثاني فيرجع إلى أن وزير المالية فولفغانغ شوبيله Wolfgang Schäuble تمتع بهيمنة كبيرة على هذا الملف وهذا نظرا لخبرته الكبيرة وتمتعه بالصرامة التي جعلته يقود هذه الأزمة باحترافية كبيرة ،هذا بالإضافة إلى ان نفوذه داخل الشبكة السياسية تعاضم بفعل أزمة اللاجئين السوريين وكان من الممكن أن يتولى منصب المستشارية،⁽¹⁾ ينبع موقف وزير المالية من رؤيته لمشكلة اليورو فهو يعتقد أن تبني عملة واحدة دون توحيد الاقتصاديات هو خطأ كبير، ولهذا فإنه أقر بأن ضم اليونان كان خطأ منذ البداية⁽²⁾ وهو ما يفسر موقفه بضرورة فرض مزيد من النقشف وتلويحه في أكثر من مناسبة بإخراج اليونان من منطقة اليورو.⁽³⁾ أما ميركل فقد حذرت من إنهيار اليورو وأكدت أنه إذا خرجت منطقة اليورو من هذه الأزمة فستكون أوروبا أقوى، ولهذا فلم يبتعد موقفها عن موقف وزير ماليتها وكذلك الحال بالنسبة لوزير الخارجية الذي أبدى في أكثر مناسبة ضرورة إيجاد حل لأزمة اليورو.

أما أحزاب المعارضة، فقد اتهم زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي زيغمار غابريل Sigmar Gabriel والذي قاد المعارضة بين عامي 2009 و 2013 المستشار أنغيلا ميركل بعدم امتلاكها استراتيجية لحل أزمة الديون التي تعصف بمنطقة اليورو في الوقت الراهن، واصفا في نفس الوقت الاتحاد الأوروبي بأنه "اتحاد سري للديون" وهذا في إشارة إلى عمليات الشراء التي يقوم بها البنك المركزي الأوروبي لسندات الدول التي عانت من أزمة اليورو. يتخوف المواطنون الألمان -إلى حد بعيد- من مشاركة بلادهم في حل أزمة الديون السيادية حتى ولو تولى الاتحاد الأوروبي مسؤولية الرقابة على ميزانيات الدول الأعضاء في منطقة اليورو. وأظهرت نتائج الاستطلاع الذي أجراه معهد إمنيد لقياس الرأي لصالح مجلة (فوكوس) الألمانية أن 52% من الألمان يرون أن مثل هذا الإجراء خاطئ مقابل 31% يعتقدون بصحته.⁽⁴⁾ البنك المركزي الألماني (بوندسبنك) والذي يعتبر أن اسناد مهامه إلى البنك المركزي الأوروبي انتقاصا من موارده التنظيمية، لم يتوانى عن انتقاد الإجراءات التي اتخذها المركزي الأوروبي لهذا انتقد ينس ويدمان Jens Weidmann محافظ البنك المركزي الألماني خطوة البنك الأوروبي بزيادة تدفق اليورو مؤكدا أن حل هذه الأزمة لا يتم

(1) Daniel Kenealy and Others, op.cit.p.34.

(2) Charlotte Galpin ,op.cit.,p.45

(3) Simon Mee, op.cit.,p.32.

(4) Charlotte Galpin ,op.cit.,p.47.

من خلال مثل هذه الخطوات. (1) فالمركزي الألماني كان يعمل دائما على ضمان استقرار الأسعار ومحاربة التضخم، حيث يعد محاربة التضخم هاجس حقيقي بالنسبة للمركزي الألماني، غير أن الخطوات التي اتخذت من شأنها زيادة التضخم بفعل زيادة تدفق الأورو.

الفاعِل الخاصة صبت الأزمة في مصلحتها فزيادة التدفقات المالية يعني زيادة نشاطها خاصة بعد رفع مداخيلها بقدر 106 مليار يورو لتجنب المزيد من الخسائر، (2) وهذا بعد أن عمدت الحكومة الألمانية إلى زيادة الإنفاق العام من أجل إنقاذ هذه البنوك. (3) الشركات الكبرى في ألمانيا بدورها استغادت من هذه الأزمة فانخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار أدى إلى زيادة صادراتها إلى الدول خارج منطقة اليورو.

المطلب الثالث: التفسير البنائي: اليورو كمحفز لأوربية السياسة الخارجية الألماني.

ينطلق البنائيون في بناء نموذجهم التفسيري من تأثير المعايير المشتركة على مصالح و سلوك الدول، فهذه المعايير تمتلك دورا تأسيسيا للهوية، فالاتحاد الأوروبي عبر قيامه بدور متعهد المعايير ساهم في بناء هوية أوروبية تمتلك تأثير تحويلي في التحول من الأنا الفردي إلى الأنا الجماعي، (4) أو ما يعرف بالهويات الاجتماعية التي توصف بأنها جزء من إدراك الذات الذي يُتصور ضمن سياق جماعي. عموما تقوم الهوية الأوروبية على الهوية المدنية وعلى الهوية العرقية أو الثقافية، فالهوية المدنية تركز على الوضع القانوني للمواطن وقبوله بمؤسساتها والقوانين والقواعد وبالنظامين السياسي والاجتماعي أما الهوية العرقية فهي تقوم على بالتشابك مع الآخرين والتي تقوم على التاريخ، اللغة، القيم والدين. (5)

إن معرفة مدى تأثير أزمة الأورو على الهوية الأوروبية مهمة جدا لتفسير السياسة الخارجية الألمانية، ولئن كان موقف قادة الاتحاد الأوروبي واضحا جدا حيث دعموا منذ البداية كل التدابير التي من شأنها حل هذه الأزمة وعلى الرغم من أهمية موقفهم باعتبارهم ناقلين للمعايير، فإن رأي المواطنين في الاتحاد الأوروبي مهم جدا خاصة وأنا نتحدث عن إقليم معرفي ديموقراطي يقوم المواطنون فيه باختيار من يرون أنه يعبر أكثر عن طموحاتهم. للقيام بمعرفة آراء مواطني الاتحاد من المفيد المقارنة بين توجهاتهم قبل وبعد أزمة

(1)Sven Böll; and others, "Euro Crisis Crucible: Rift Grows Between Germany's Bundesbank and ECB", DER SPIEGEL, accessed on, 20.01.2015.

<http://www.spiegel.de/international/germany/euro-crisis-crucible-rift-grows-between-germany-s-bundesbank-and-ecb-a-819255.html>.

(2)Liz Alderman and Susanne Craig, "Europe's Banks Found Safety of Bonds a Costly Illusion", accessed on 17.01.2015.

<http://www.nytimes.com/2011/11/11/business/global/sovereign-debt-turns-sour-in-euro-zone.html?pagewanted=all&r=0>

(3)Stephen Craig, op.cit., p.100.

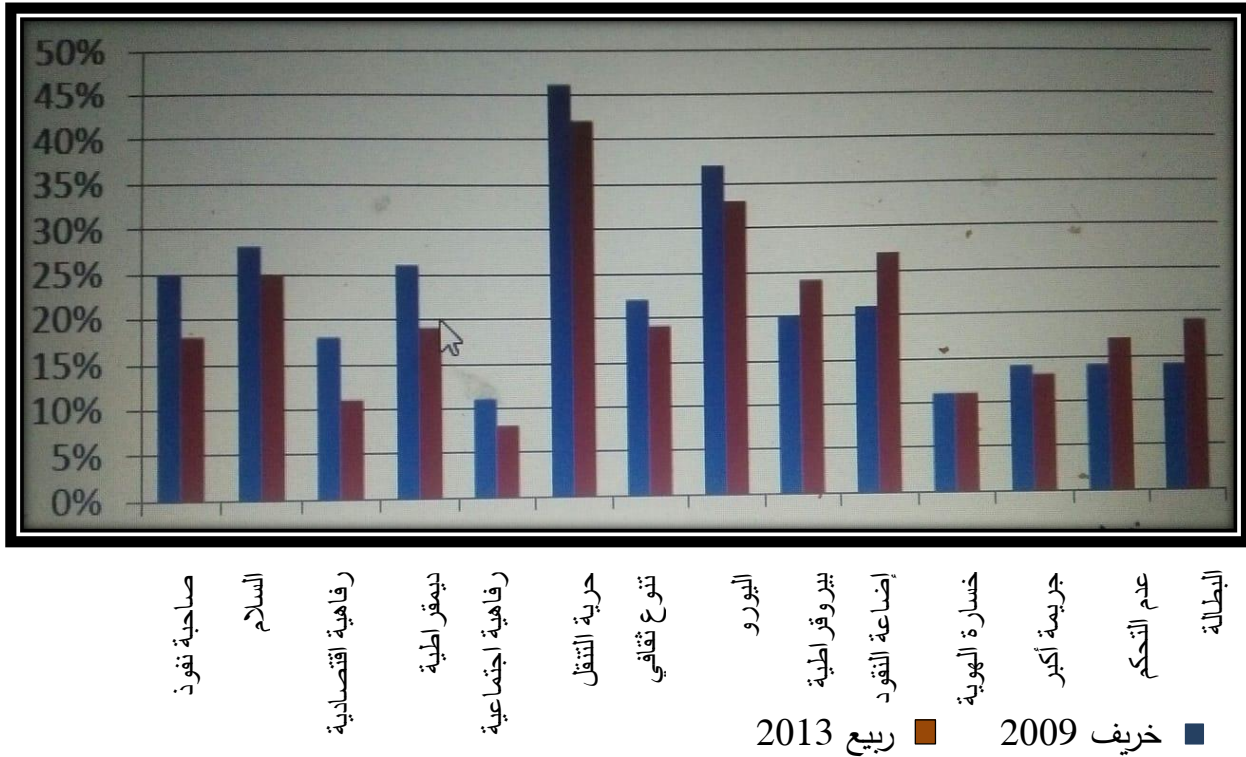
(4)Thomas Christiansen and Others, "The Social Construction of Europe", Journal of European Public Policy,

6(4) Special Issue, 1999,p. 528.

(5)Stephen Craig, op.cit., p.92.

اليورو، وبين الشكل رقم 6 أن مواطني الاتحاد كانوا يحملون تصورا إيجابيا عنه وذلك حينما طلب منهم أن يجيبوا عما يمثله الاتحاد بالنسبة لهم، حيث كانت الإجابات في خريف 2009 أن الاتحاد يمثل لهم حرية السفر والعمل والدراسة في أي مكان داخل الاتحاد الأوروبي بنسبة 46%، كان الجواب الثاني الأكثر شيوعاً هو اليورو بنسبة 37%، السلام بنسبة 28% والديمقراطية بنسبة 26%، صاحب نفوذ 25%، غير أن هذا لا ينفي وجود بعض التصورات السلبية والتي كان أبرزها إهدار المال العام بنسبة 21%. عندما تم طرح السؤال نفسه مرة أخرى في عام 2013، كانت حرية السفر والدراسة والعمل هي الإجابة الأكثر شيوعاً (42%)، وجاء اليورو في المرتبة الثانية (35%). ومع ذلك، فمن الملاحظ أن الإجابات السلبية باتت أكثر قوة خاصة فيما يتعلق بإهدار المال العام أين أكد أكثر من 25% من المستطلعة آراؤهم أن الاتحاد الأوروبي بالنسبة لهم مكان لإهدار المال العام.

شكل رقم 6: يوضح تماثلات الاتحاد الأوروبي لدى المواطنين الأوروبيين.



المصدر:

Charlotte Galpin, *The Euro Crisis and European Identities: Political and Media Discourse in Germany, Ireland and Poland*, (London: Palgrave Macmillan, 2017), p. 182.

تُبرز هذه المؤشرات أن هذه الأزمة أَلقت بظلالها على صورة الاتحاد الأوروبي والتي باتت سلبية إلى حد ما خاصة مع تزايد الإجابات السلبية (انظر الشكل رقم 6) فالبيروقراطية ارتفعت من 33% إلى 38% وكذلك الحال بالنسبة لإضاعة النفوذ والتي ارتفعت من 20% إلى 27% و هو نفس ما يمكن أن نلاحظه

عن البطالة والتي ارتفع الربط بينها وبين الاتحاد الأوروبي بصورة ملحوظة ، في المقابل انخفضت كافة التصورات الإيجابية عن الاتحاد وخاصة ما تعلق منها باليورو حيث أجاب في 2009 37 % من المستطلعة آراءهم أن الاتحاد يمثل بالنسبة لهم اليورو لتتخفف هذه النسبة إلى 33%. تجدر الإشارة إلى أن حرية التنقل تبقى أبرز تماثلات الاتحاد الأوروبي بالنسبة لمواطنيه.

على الرغم من المؤشرات السلبية التي حملتها أزمة اليورو، فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال يرتبط بالاستقرار سواء بالنسبة لألمانيا أو لباقي دول الاتحاد وهو ما يفسر عدم التراجع الكبير في نظرة المواطنين الأوروبيين له على أنه يحقق السلام (أنظر الشكل رقم 6) ، كما أن ألمانيا التي دافعت بقوة عن اليورو هي في الحقيقة تحاول التلاؤم مع المعايير الاجتماعية التي تم إدخالها عن طريق الحلفاء في مرحلة الحرب الباردة والتي كان من أبرزها 'ليس مرة أخرى' ، وأدت إلى تشكيل هوية مشتركة في إطار الأنا الجمعي تعبر عن الاستقرار في مقابل الأنا الفردي الذي يعبر عن عدم الاستقرار والحروب ، ولهذا فإن تخلي ألمانيا عن الاتحاد يعد تخليا عن هويتها ، كما أن اليورو يعد أبرز عوامل الفخر الوطني الألماني وهو أحد وسائل قوتها المدنية والتي تستطيع من خلاله التأكيد على دورها الهوياتي من جهة واجبار القوى الأخرى داخل الاتحاد على قبول هيمنتها المعيارية من جهة أخرى، فألمانيا التي كان لها الدور الأكبر في أزمة اليورو حاولت أن تفرض نموذجها الاقتصادي على باقي الدول الأوروبية بدل العقاب الذي يقوم عليه نموذج القوة العسكرية. (1)

باتت ألمانيا المهيم المعيارية على الاتحاد الأوروبي بعد أن دفعت النصيب الأكبر من حزم الإنقاذ الموجهة للدول التي طالتها الأزمة أين دفعت 211 مليار دولار، وهو ما انعكس إيجابا على نفوذها بعد معاهد "نيس" التي منحت لألمانيا العدد الأكبر من مقاعد الاتحاد. (2) لم يعد يقتصر نفوذ ألمانيا في الاتحاد على السياسة النقدية، ولكن امتد ليشمل باقي المناصب القيادية. ولهذا أصرت المستشارة الألمانية في 2014 على تعيين جون كلود يونكر Jean-Claud Juncker لرئاسة المفوضية الأوروبية وهو المعروف بمساندته للخطط التقشفية الألمانية، وهذا على الرغم من المعارضة الشديدة التي أبدتها رئيس الوزراء البريطاني الأسبق ديفيد كاميرون David Cameron ، (3) وفي نفس السنة تم تعيين البولندي دونالد توسك Donald Tusk. هذا التعيين يحمل العديد من الدلالات؛ فمن جهة يُبرز توجهات ألمانيا لفرض نفوذها على أوروبا، مستخدمة

(1) Ian Manners, "Normative Power Europe: a **Contradiction** in Terms?" ,JCMS 2 (2002), p.29.

(2) Charlotte Galpin ,op.cit.,p.50.

(3) Peter Foster , "Angela Merkel 'to oust Jean-Claude Juncker' as Europe Splits Deepen over Brexit Response", *The Telegraph* , (accessed on 12.09.2016)

<https://www.telegraph.co.uk/news/2016/07/03/angela-merkel-to-oust-jean-claude-juncker-as-europe-splits-deepe/>

مناطق نفوذها التقليدية فأول مرة يتولى هذا المنصب شخصية من أوروبا الشرقية، ويعكس من جهة أخرى التوجس الدائم من الآخر المكون للخطاب الأمني الأوروبي (روسيا)، فـ "توسك" معروف بمعاداته الشديدة لروسيا.

المبحث الثالث:

أزمة البريكست ومستقل السياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي.

يشير البريكست، والذي هو عبارة عن كلمة منحوتة Portmanteau جاءت نتيجة الدمج بين كلمتين في اللغة الإنجليزية هما British (بريطانيا) و Exit (الخروج)، إلى الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي والتي أعقبت دعوة رئيس الوزراء الأسبق كاميرون إلى استفتاء شعبي لتحديد بقاء بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي، وهذا بعد أن تزايدت حدة الخلافات داخل حزبه (حزب المحافظين) حول عضوية بلاده داخل الاتحاد. كانت نتائج الاستفتاء الذي اجري في 23 جوان 2016 مفاجئة فقد صوت فيه نحو 17.4 مليون شخص (51.9%) لصالح الخروج من الاتحاد، مقابل 16.1 مليوناً (48.1%) لصالح البقاء فيه.⁽¹⁾

بعد هذه النتيجة اضطر كاميرون للاستقالة، لتخلفه في المنصب تيريزا ماي Theresa May والتي قادت العديد من المحاولات للخروج من الاتحاد وذلك بعد أن أقر البرلمان البريطاني تشريعا ينص على خروج بريطانيا الرسمي من الاتحاد الأوروبي ويدخل حيز التنفيذ في 29 مارس 2019 وذلك لإتاحة الفرصة لبريطانيا للتوصل لاتفاق حول الخروج مع الاتحاد الأوروبي، غير أن الاشكال الأساسي الذي بات يطرح أن البرلمان منقسم في حد ذاته حول طبيعة الخروج، فهناك مجموعة من النواب تطالب بالخروج النهائي بينما تدعو مجموعة أخرى إلى خروج غير نهائي بما يضمن إبقاء قنوات تعاونية مع الاتحاد الأوروبي، فيما برزت أصوات أخرى باتت تتنادي بإعادة تنظيم استفتاء آخر يكون أكثر تحديدا لطبيعة خروج بريطانيا من الاتحاد من أجل تجنب الضبابية التي رسمتها نتائج استفتاء 2016.⁽²⁾

قادت رئيسة الوزراء "تيريزا ماي" مفاوضات بلادها للخروج من الاتحاد، وهي مهمة كانت صعبة نتيجة المدة الزمنية القصيرة وتضارب الآراء حول طبيعة الانسحاب فمثلا دعا حزب العمال الذي يتولى المعارضة إلى الخروج مع البقاء ضمن الاتحاد الجمركي، وقد انعكس هذا الأمر على الاتفاقية التي توصلت لها بريطانيا مع الاتحاد الأوروبي، فبعد أن تم التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي يقضي بتشكيل شبكة أمان مع

(1) " ما هو اتفاق بريكت؟"، بي بي سي بالعربي، (تاريخ التصفح 4.6.2019)

<https://www.bbc.com/arabic/world-46254645>

(2) Matthew Harries, "Brexit and Political Malpractice", *Survival*, 58(3),(2016),p.33.

ايرلندا تضمن شبكة أمنية معها تجنباً لإعادة الحدود الصلبة بين إيرلندا الشمالية التابعة للمملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا العضو في الاتحاد ، وتحديد فترة انتقالية تمتد من 31 مارس 2019 وتنتهي في 31 ديسمبر 2020، ستطبق قوانين الاتحاد الأوروبي لمنح الإدارات الوطنية والمؤسسات والشركات التجارية الوقت الكافي للاستعداد لارتباطات جديدة ، كما تم اقتراح اعفاء المواطنين البريطانيين من التأشيرة في حالة قيامهم بزيارة قصيرة لدول الاتحاد ، كما تلتزم بريطانيا بدفع ديونها تجاه الاتحاد.⁽¹⁾ جوبهت هذه الاتفاقية برفض البرلمان ، مما اضطرها إلى تقديم استقالته لتكون بذلك ثاني رئيس وزراء من حزب المحافظين يخسر منصبه بسبب البريكست ، وقد تولى هذا المنصب بوريس جونسون Boris Johnson المعروف بتوجهاته اليمينية.

تعد أزمة البريكست ثاني أكبر أزمة تواجه مسار الاتحاد الأوروبي وألمانيا والتي سيحدد خروج المملكة المتحدة بصفة كبيرة موقعها ضمن هذا الاتحاد، فخروج بريطانيا سيؤثر على الموقع النسبي لألمانيا، كما أن الفواعل السياسية والإدارية سيكون لها دور في تحديد طبيعة المفاوضات التي سيقودها الاتحاد الأوروبي لخروج بريطانيا، كما أن الهوية الأوروبية من المحتمل أن تتأثر خاصة وأن بريطانيا كانت مكون هوياتي مهم داخل الاتحاد.

المطلب الأول: السيناريو النيو واقعي: خروج بريطانيا والرجوع إلى المستقبل.

الواقعيون الجدد ينظرون عموماً إلى التعاون عن طريق المنظمات الدولية والإقليمية على أنه مرآة عاكسة لموقع الدولة في النظام الدولي، والذي تستخدمه من أجل خدمة مصالحها كفاعل عقلائي كلي يسعى إلى تحقيق البقاء من خلال اتباع سياسة القوة سواء بالبحث عن القوة أو النفوذ. ولهذا فالإتحاد الأوروبي ليس إلا مكاناً تمارس فيه الدول الأوروبية نفوذها على الدول الضعيفة داخل الإتحاد، وذلك في إطار ما يسميه "ميرشايمر" بالنفوذ اللامتناسب Disproportionate Influence وذلك ضمن سعي هذه الدول إلى لعب دور القوة المهيمنة في المنظمات الدولية أو في النظام الإقليمي. و القوة المهيمنة - حسب "مرشايمر" - هي دولة لها من القوة، بحيث أنها تُسيطر على كل الدول الأخرى في النظام. فلا توجد دولة لديها الوسائل الضرورية العسكرية والمالية للقيام بمعركة حقيقية ضدها، بل يجب عليها أن تعمل وفق

(1) محمد صادق إسماعيل، ماذا تعرف عن البريكست؟ Brexit: الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، (دبي: دار المنهل، 2017)، ص

أوامر القوة الرئيسية. والقوة المهيمنة يمكن أن تكون هيمنتها على مستوى إقليمي "قوة مهيمنة إقليمية". كما قد تمتد هيمنتها إلى مستوى عالمي، بحيث تهيمن على العالم "القوة المهيمنة العالمية".⁽¹⁾

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يفسره الواقعيون الجدد على أنه مرتبط بالعوامل الهيكلية ، فبريطانيا التي حاولت تجنب الانخراط الكبير في السياسة النقدية الأوروبية من خلال رفضها الدخول في العملة الأوروبية الموحدة ، لم تسلم من تداعيات أزمة اليورو وذلك بسبب انتقال العمالة من الدول الأقل تطورا إليها بسبب نظامها الاجتماعي الجيد بالمقارنة مع باقي دول الاتحاد، علاوة على أن بريطانيا كفاعل عقلائي يتعلم من التجربة أدركت أن الاتحاد فشل في الوصول إلى حلول جذرية لأزمة اليورو والذي طرح هي مجرد حلول آنية . خروج بريطانيا يمنحها مساحة أكبر للتحرك لتحقيق بقائها خاصة وأن «دونالد ترامب» أرسل مؤشرات قوية حول نهاية حلف شمال الأطلسي والذي قد تعني تراجع كآلية للأمن الجماعي، فبعد سنوات من دفاعها عن الآلية الأطلسية لحماية الأمن الأوروبي يبدو أنها تتجه إلى ضمان أمنها بنفسها خاصة في ظل الصعود الروسي والتي زاد نفوذها بشكل كبير داخل أوروبا الشرقية.⁽²⁾

موقع ألمانيا النسبي بعد قرار بريطانيا بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي مهم جدا من أجل معرفة مستقبل التفاعلات الإقليمية على المستوى الأوروبي، ويساهم في تحديد مستقبل هذه السياسة تجاه الاتحاد الأوروبي ولهذا فإننا سنحاول قياس الموقع النسبي لألمانيا مع مجموعة مرجعة تتضمن أكبر الاقتصاديات في أوروبا لتحديد الثروة النسبية لألمانيا.⁽³⁾

سنقارن حجم الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الألمانية مع المجموعة المرجعية بين عامي 2013 - 2018. بين سنتي 2013 و 2018، تأرجح نصيب ألمانيا من الناتج المحلي بين 27,5 و 28.52% بمعنى أن نصيب ألمانيا تزايد بواقع 1.02% (أنظر الجدول رقم 06). ليسجل نصيبها استقرارا بين سنوات 2013 و 2018 عند حدود 27%. انسحاب بريطانيا سيؤدي إلى زيادة حصتها بواقع 8% وفي هذا الصدد أشارت دراسة نشرتها كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، أن نمو الناتج المحلي البريطاني كان من المتوقع أن يزيد بـ 30%، في حال استمرارها في الاتحاد الأوروبي بينما ستخف هذه النسبة بواقع 6% في حال

(1) John Mearsheimer, "Power and fear in Great Power Politics", in Mazur G.O. (ed.), **One Hundred Year Commemoration to the Life of Hans Morgenthau (1904-2004)**, (New York: Semenenko Foundation, 2004), p.190.

(2) Theodor Tudoroiu, **Brexit, President Trump, and the Changing Geopolitics of Eastern Europe**, (Switzerland , Palgrave Macmillan ,2018),p.101.

(3)John Mearsheimer, "Why is Europe Peaceful Today ", *European Political Science*, 9(3), (2010).p. 388

انسحابها من الاتحاد،⁽¹⁾ وأي انخفاض في الناتج المحلي البريطاني يصب في مصلحة ألمانيا التي ستسعى إلى ردم فراغ القوة الذي تركه انسحاب بريطانيا.

سجلت ألمانيا ارتفاعاً في نصيبها قدر بـ 1,2% للفترة ما بين 2013 و 2018، بمعنى أن الأداء الاقتصادي الألماني لم يتأثر بأزمة الديون السيادية. على عكس منافسيها، حيث شهدت اقتصاديات هذه الدول تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي؛ فبين سنتي 2014 و 2015 تراجع الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي بمقدار 4 مليار دولار، وكذلك الحال بالنسبة لإسبانيا، التي تراجع ناتجها المحلي الإجمالي في نفس الفترة بأكثر من 2 مليار دولار. من الممكن أن نلاحظ أن نصيب ألمانيا من دون بريطانيا يتحس بواقع 6 إلى 7% مما يدل على أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يصب في مصلحة ألمانيا.

جدول رقم 06: الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا ومجموعتها المرجعية في الاتحاد الأوروبي (الأسعار الحالية) الوحدة: مليار دولار

السنة	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	إسبانيا	هولندا	إيطاليا	حصة ألمانيا بدون بريطانيا %	حصة ألمانيا
2013	3753	2809	2720	1369	866	2130	27,5	34,26
2014	3879	2839	2999	1381	879	2150	27,45	34,85
2015	3363	2419	2858	1199	750	1821	27,03	35,20
2016	3478	2565	2651	1237	777	1935	27,50	34,51
2017	3693	2586	2638	1314	831	1.947	28,38	35,60
2018	3997	2778	2825	1426	913	2,074	28,52	35,72

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على المعطيات الواردة في قاعدة بيانات البنك الدولي.

<http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IT>

أما بالنسبة للصادرات، والتي تُعد ثاني مؤشر لقياس القوة الاقتصادية للدولة، فإننا نلاحظ أن حجم الصادرات الألمانية، شهد ارتفاعاً بين سنتي 2013 و 2018 بأكثر من 2 مليار دولار (أنظر الجدول رقم

(1) "بريطانيا وأوروبا. تداعيات الفراق"، الجزيرة نت، (تاريخ الولوج 10.07.2016)

(07)، فعلى سبيل المثال تحسنت صادرات ألمانيا خلال العام 2013 مسجلة نموا ملحوظا قدر بنسبة 1,7 % مقارنة مع باقي دول منطقة اليورو، وحافظ الاقتصاد الألماني على تطوره، وهي نفس نسبة النمو المحققة تقريبا في سنة 2014. وقد انعكس الفائض التجاري الذي حققه الاقتصاد الألماني سنة 2013 على الناتج المحلي الخام لسنة 2015 بنسبة 5,5 %. في مقابل ذلك، فإن وتيرة الانتعاش الاقتصادي بطيئة في دول منطقة العملة الموحدة اليورو وذلك بالمقارنة على ما هو عليه الحال في ألمانيا.

جدول رقم 07: صادرات ألمانيا ومجموعتها المرجعية في الاتحاد الأوروبي (الوحدة مليار دولار)

السنة	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	إسبانيا	هولندا	إيطاليا	نصيب ألمانيا بدون بريطانيا %	نصيب ألمانيا %
2013	1.445	580	540	317	671	518	40.92	35,49
2014	1.494	580	504	324	672	529	41.51	36.41
2015	1.325	506	459	282	570	456	42.21	36.82
2016	1,334	501	409	289	570	461	42.28	37.42
2017	1448	535	441	319	652	507	41.83	37.10
2018	1561	581	485	345	722	546	41.75	36.81

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات الواردة في قاعدة بيانات البنك الدولي.

<https://data.worldbank.org/indicator/TM.VAL.MRCH.CD.WT>

من ناحية القدرات العسكرية، ارتفع الانفاق العسكري الألماني ما بين عامي 2013 و 2018 بـ 6 مليار دولار، و هو ما أدى إلى زيادة النصيب الألماني من الانفاق العسكري بالمقارنة مع المجموعة المرجعية بـ 1 % كما أن حصة ألمانيا ترتفع بواقع 10 % في حالة انسحاب بريطانيا (أنظر جدول رقم 08) ، مما يؤكد أن هذا الانسحاب يصب في مصلحة ألمانيا.

جدول رقم 08: الإنفاق العسكري لألمانيا والمجموعة المرجعية في الاتحاد الأوروبي.

(الوحدة مليار دولار بالأسعار الجارية 2017)

السنة	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	إيطاليا	هولندا	اسبانيا	نصيب ألمانيا	نصيب ألمانيا بدون بريطانيا %
2013	40.133	53.679	49.199	25.674	8.928	40.80	22.08	30.29
2014	39.951	54.473	47.921	23.701	8.940	35.63	22.37	30.58
2015	41.177	56.672	46.834	22.695	8.919	36.79	22.87	29.66
2016	42.918	58.795	46.903	25.709	9.376	36.71	22.90	30.55
2017	45.382	60.417	46.433	26.448	9.581	36.47	22.58	29.37
2018	46.192	59.542	46.883	26.082	10.535	39.69	23.90	31.56

المصدر:

إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي.

“Military expenditure by country, in constant (2015) US\$ m., 1996-2018”, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI).

<https://www.sipri.org/sites/default/files/Milex-constant-USD.pdf>

على الرغم من أن ألمانيا تعد ثامن أكبر دولة منفقة على التسلح فإن إنفاقها العسكري لم يتجاوز عتبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أظهرت قاعدة بيانات مركز ستوكهولم لأبحاث السلام أن نسبة إنفاق

ألمانيا من التسلح تساوي 1.2 من ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2018.⁽¹⁾

(1) “Military Expenditure (% of GDP) – Germany”, World Data Bank, (date of access 12.04.2019)

<https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=DE>

أما بالنسبة لعدد السكان فقد انتقل عدد سكان ألمانيا من 80.645.605 سنة 2013 إلى 82,927,922 عام 2018 مما يعني أن عدد سكانها ارتفع بأكثر من 2 مليون نسمة. على الرغم من أنه ومنذ عام 1972 تسجل ألمانيا عدد وفيات أكبر من عدد المواليد فإنها تتمكن من تعويض التراجع في عدد سكانها عن طريق الهجرة، فمنذ 2015 شرعت ألمانيا في استقبال عدد كبير من اللاجئين السوريين يضاف إليهم المهاجرون من إفريقيا ودول أخرى سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية، هذا إلى جانب أن أزمة اليورو حفزت العمال الأوروبيين خاصة من اليونان وإسبانيا على التوجه إلى ألمانيا.⁽¹⁾

يشار إلى أن مساحة ألمانيا لم تتغير، كما أن قطبية النظام بقيت على حالها فلا يزال شكل النظام أحادي ومع ذلك فإنه من المهم الإشارة إلى أن الأحادية القطبية لم تعد صلبة كما كان عليه الحال في بداية القرن الواحد والعشرين ، فهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي بدأت تتراخى بفعل العديد من الأسباب لعل أبرزها يعود إلى ما سماه "غابن" التمدد الزائد والناجم عن خوضها لحروب لم تستطع الخروج منها بسهولة على غرار الحرب في أفغانستان والعراق، هذا بالإضافة إلى أزمة الرهن العقاري التي ضربت الولايات المتحدة و هزت صورتها كضامن للاقتصاد الدولي.

صياغة السيناريو الواقعي الجديد، يعتمد بالإضافة إلى الموقع النسبي للدولة، على خاصية سيرورة التاريخ بالنسبة للواقعيين. فالتاريخ يسير بطريقة دائرية وليس تقدمية⁽²⁾ Cyclical rather than Progressive، هذا التاريخ يوفر نموذجين مثاليين بالنسبة للواقعية يشقيها الدفاعي والهجومى ، فالواقعية الدفاعية تعتقد أن ألمانيا كفاعل عقلاني كلي تتجه إلى الهيمنة على أوروبا وفق النموذج البيسماركى أما الواقعية الهجومية فتؤكد أن ألمانيا ستغير الوضع القائم .

الفرع الأول: ألمانيا الرجوع إلى النموذج البيسماركى:

يؤكد "ولتر" أن ألمانيا تستخدم الاتحاد الأوروبي للهيمنة على أوروبا بعد أن كانت لسنوات لاعب في السياسة الدولية تعمل ضمن وعبر المؤسسات المتعددة الأطراف، فإنها ستتجه إلى لعب دور في السياسة الدولية يتوافق مع موقعها النسبي والذي يشهد تزايداً كبيراً بغفل نجاحها الاقتصادي وحتى العسكري.⁽³⁾ ألمانيا بعد أن أدركت أن الولايات المتحدة باتت تستخدم حلف شمال الأطلسي كوسيلة لابتزازها خاصة في ظل عدم التزام ألمانيا بإنفاق 2% من ناتجها الإجمالي على التسليح مما جعل "ترامب" ينتقد ألمانيا قبيل عقد قمة حلف شمال الأطلسي في 2018 بقوله إن "ألمانيا تثري روسيا، إنها رهينة روسيا". وأضاف أنها "تدفع

(1) Population, total - Germany", World Data Bank , (date of access 12.04.2019)

<https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=DE>

(2) Adrian Hyde-Price, op.cit.,p.07.

(3) Kenneth Waltz , "The Emerging Structure of International Politics " , op.cit.,pp. 76-77.

مليارات الدولارات لروسيا لتأمين إمداداتها بالطاقة، وعلينا الدفاع عنهم في مواجهة روسيا"⁽¹⁾، فإنها ستتجه رفقت فرنسا إلى العمل على بناء سياسة أمنية أوروبية خاصة بعد قرار بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي والتي كانت تعمل على الإبقاء على التوجهات الأطلسية للأمن الأوروبي وهو ما أدى لتعطيل أدوات الأمن الأوروبي الموحد لسنوات.

ألمانيا ستسعى حسب السيناريو الواقعي الدفاعي، إلى الزيادة في نفوذها ضمن مؤسسات الاتحاد الأوروبي دون محاولة لتغيير طبيعة التوازنات في النظام الدولي، فهو أمر قد يعيد خلق سيناريو تحالف الموازنة ضد ألمانيا كما حصل مع النازية، وتاريخ التعامل الألماني مع أزمات الاتحاد قد يوفر مؤشرا للتنبؤ بمستقبل سلوكها الخارجي تجاه الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا ، فألمانيا استغلت أزمة اليورو لتعزيز نفوذها على السياسة النقدية القارية، من خلال زيادة عضويتها في مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي واكتساب رئاسة البنك المركزي الأوروبي. ناهيك عن أن اعتماد دول منطقة اليورو عليها، خاصة تلك التي تضررت من الأزمة، جعلها عرضة للابتزاز الألماني، حيث أن اعتماد دولة على دولة أخرى من الناحية الاقتصادية يجعلها عرضة للابتزاز على حد تعبير "ميرشايمر"⁽²⁾.

وهذا ما بدا واضحا من خلال عمل ألمانيا على إدارة الأزمة دون السعي لحلها، لأن ألمانيا كان بإمكانها أن تتجه إلى استيراد السلع من الدول الأوروبية من أجل مساعدتها على الخروج من أزمته، ولكنها بدلا من ذلك اعتمدت على التصدير لتحقيق فائض تجاري كبير، إذ حققت في العام 2015 فائضا تجاريا قدر بـ مليار يورو، لدى ألمانيا فائض في التصدير مع 14 من أصل 18 دولة عضو في منطقة اليورو، ومنذ بداية الألفية تضاعف الفائض التجاري الألماني نحو أربع مرات ليبلغ 217 مليار يورو. وبلغ هذا الفائض مع فرنسا وحدها 30 مليار يورو في 2014.⁽³⁾ كما يمثل 25% من إجمالي اقتصاديات منطقة اليورو و 20% من إجمالي الناتج المحلي الأوروبي،⁽⁴⁾ هذا التفاوت في النمو يدفع -حسب روبرت غابلين- إلى سيطرة الدولة على محيطها،⁽⁵⁾ وهو ما يفسر إصرار ألمانيا على ابقاء اليونان في منطقة اليورو رغم عدم استجابتها لمعايير التقارب، وهو ما ينطبق على الدول المعروفة اختصارا بدول PIIGS (إسبانيا ، إيرلندا ،البرتغال ، إيطاليا) ، وهو ما يُعلل إصرار ألمانيا على ادخال منطقة اليورو حيز التنفيذ ،على الرغم من التحذيرات التي أطلقها العديد من الخبراء الاقتصاديين، و التي حذرو فيها من أن اليورو لن ينجو من أول

(1) Dick Zandee, NATO in the Trump Era: Surviving The Crisis , *Clingendael : policy Brief* ,p.3.

(2)John Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War", op.cit., p. 45.

(3) Spiegel Staff ,op.cit.

(4) "German GDP Beats Expectations in Q4 2013", accessed on 05.02.2015

<https://tradingeconomics.com/articles/02142014083542.htm>

(5) Robert Gablin ,op.cit.,p.p.94-95.

أزمة ستوجهه، وهو ما يدعم مسلمة الغش في علاقات ألمانيا مع باقي دول الاتحاد ، فألمانيا سعت في البداية إلى ضم دول أوروبا الشرقية للاتحاد من أجل ضمان منطقة عازلة مع روسيا ، وأصررت على ضم دول PIIGS و هو ما أدى إلى نشوب أزمة اليورو وجعل من هذه العملة عملة الألمانية باسم أوروبي⁽¹⁾، وهو نفس ما عبر عنه أحد القدامى في الحرب العالمية الثانية ونائب في البرلمان الأوروبي في تصريح لصحيفة شبيغل الألمانية " إن الذين يضيّقون الخناق اليوم على اليونانيين، ليسوا جنودا بل رؤساء شركات ومؤسسات مالية وسياسيون. إن رأس المال الألماني يتسبّب أوروبا ويربح من بؤس اليونانيين. (2) وبالتالي فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيشكل فرصة مناسبة لألمانيا لزيادة نفوذها في الاتحاد الأوروبي سواء من خلال زيادة مواردها التنظيمية أو حتى ممارسة النفوذ اللا متناسب على دول الإتحاد.

الفرع الثاني: ألمانيا الرجوع إلى نموذج اللا استقرار في أوروبا:

انسحاب بريطانيا سيؤدي إلى تحسن نصيب ألمانيا بواقع 5 % (أنظر الجدول رقم 07) حيث أن نصيب ألمانيا بالمقارنة مع كل دول اليورو بلغ 29 %، ما يعني أن صادرات ألمانيا تمثل أكثر من ربع صادرات منطقة اليورو.⁽³⁾ وهذا يعني أن ألمانيا باتت المهيمن على أوروبا من الناحية الاقتصادية وهذا النجاح الذي حققته ألمانيا يرتبط بالاستقرار الذي شهدته أوروبا طوال العقود الماضية و الذي يربطه "ميرشايمر" بثلاثة شروط⁽⁴⁾:

-تدعيم الولايات المتحدة لعملية انتشار نووي محدودة في أوروبا؛

-عدم سحب الولايات المتحدة الأمريكية لقواتها من أوروبا؛

-إحباط أي رجوع للقومية المتطرفة في أوروبا.

بتحليل هذه العوامل؛ نجد أن العامل الأول لم يتحقق. فالولايات المتحدة لم ترع أي عملية لنشر السلاح النووي في أوروبا يضاف إليها سحب جزء معتبر من قواتها من أوروبا والذي يحتمل أن يتزايد بعد سلسلة التصريحات المناوئة للنااتو التي أطلقها "ترامب"، حيث وفي إطار الاستراتيجية الجديدة التي تبنتها الولايات المتحدة والتي تقضي بإعطاء الأولوية لمنطقتي الشرق الأوسط وآسيا الباسفيك قامت بسحب لواءين من

(1) Coralie Delaume, « Pourquoi l'euro est l'instrument de la domination allemande » , accessed on 14.07.2016

<http://www.lefigaro.fr/vox/monde/2015/07/17/31002-20150717ARTFIG00121-pour-que-l-allemande-sort-de-l-euro.php>

(2) SPIEGEL Staff, op.cit

(3) Spiegel Staff , 'The Fourth Reich' What Some Europeans See When They Look at Germany, Der Spiegel , (date of access on 05.09.2016).

<http://www.spiegel.de/international/germany/german-power-in-the-age-of-the-euro-crisis-a-1024714.html>

(4)John Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War", op.cit., p.p.20-23.

قواتها المسلحة في أوروبا عام 2012. ويتراوح قوام اللواء القتالي عادة ما بين 3000 و 5000 جندي حسب التشكيل العسكري. تجدر الإشارة إلى أن أغلب القوات الأمريكي في أوروبا متمركزة في ألمانيا. وتنتشر الولايات المتحدة 35 ألف جندي في ألمانيا.⁽¹⁾

أما محاربة التطرف فقد شهدت نكسة بفضل تصاعد شعبية أحزاب اليمين المتطرف، و التي يجمع بينها: معاداة المهاجرين، العنصرية، الوطنية، المشاعر المعادية للديموقراطية، والدعوة لدولة قوية⁽²⁾، لهذا فمن الممكن اعتبار اليمين المتطرف إحياءً للقوميات المتطرفة، وبغض النظر عن الاختلاف بين التيارين، فإن الوسائل المستخدمة من قبلهما متشابهة باستخدام الانتخابات للوصول للسلطة، وحتى الظروف التي شجعت وصول التيارين لا تختلف، فهي غالبا ما تكون نتاج أزمات اقتصادية. ففي المملكة المتحدة قاد نايجل فاراج Nigel Farage زعيم حزب الاستقلال البريطاني حملة ناجحة لإخراج بريطانيا في 2016 من الاتحاد الأوروبي، مستغلا الوضع الاقتصادي والتخوف المتزايد من المهاجرين كما أن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون معروف بمساندته لأفكار اليمين المتطرف. كما حقق هذا التيار نتائج جيدة في مختلف الانتخابات في أوروبا (أنظر الخريطة رقم 1) وحتى على مستوى البرلمان الأوروبي تصدر اليمين المتطرف انتخابات البرلمان الأوروبي والتي أجريت في الفترة الممتدة ما بين 23 إلى 26 ماي 2019 ممثلا في التجمع الوطني بفرنسا وحزب الرابطة بإيطاليا، في وقت تصدر دعاة الخروج من الاتحاد الأوروبي في بريطانيا، والقوميون المناهضون للهجرة في المجر بزعامة رئيس الوزراء فيكتور أوربان Viktor Orbán ، وباتت أحزاب اليمين المتطرف ثالثة بحصولها على ما لا يقل عن 117 مقعدا ، و الذي ترى فيه أرضية مناسبة للحد من الهجرة وتقليص سلطات بروكسل.⁽³⁾

يترافق صعود اليمين المتطرف مع تراجع الصورة الإيجابية للاتحاد الأوروبي ، فقد عبر 21 ٪ من الأوروبيين عن أنهم يحملون صورة سلبية عن الاتحاد الأوروبي ، وهذا حسب ما نشره البارومتر الأوروبي عن نتائج ربيع 2018 ، كما أن 37 ٪ أكدوا أنهم يحملون صورة حيادية عن هذا الاتحاد،⁽⁴⁾ ولهذا فقد انتقل الاتحاد من مصدر للاستقرار إلى مصدر للاستقرار ، و تتنامى الصورة السلبية عن الاتحاد خاصة في الدول التي واجهت أزمات مثل اليونان وإسبانيا أو الدول التي شهدت ارتفاعا في عدد المهاجرين مما أثر على الوظائف

(1) Dick Zandee , op.cit.,p.5.

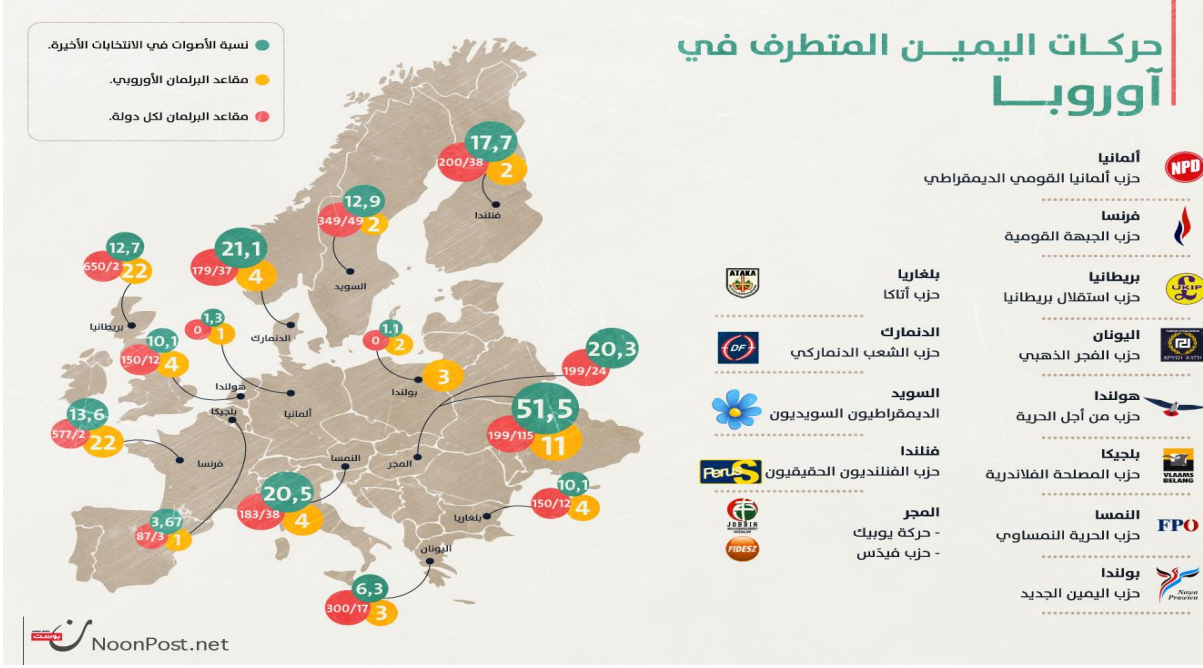
(2) Elisabeth Carter , **The Extreme Right in Western Europe : Success or Failure ?** , (Manchester: Manchester University Press , 2005) ,p.15.

(3) Alissa Rubin , "Far-Right Parties Form Coalition in European Parliament" , New York Times , (date of access 25-12-2016).

<https://www.nytimes.com/2015/06/17/world/europe/far-right-parties-form-coalition-in-european-parliament.html>

(4) European Commission , " Standard Eurobarometer Spring 2018" , Standard Eurobarometer 89 , p.12.

وهذا حتى في الاقتصاديات الأكثر تطورا في الاتحاد على غرار ألمانيا و الذي حقق فيها اليمين نتائج جيدة وكذلك الحال بالنسبة لبريطانيا والتي تتصاعد فيها شعبية حزب البريكست.
خريطة رقم 1: توضح انتشار اليمين المتطرف في أوروبا.



المصدر:

سما الجزوري، "ألمانيا بين القطيعة مع الإرث النازي وصعود اليمين المتطرف"، ن بوست، (تاريخ الولوج 12.6.2019).

<https://www.noonpost.com/ألمانيا/ألمانيا-بين-القطيعة-مع-الإرث-النازي-وصعود-اليمين-المتطرف/>

تصاعد التيارات المشككة في الاتحاد Euroscepticism، يدفع دول الاتحاد إلى تبني سياسات وطنية ويزيد من جو اللا ثقة الذي سيؤدي إلى انهيار الاتحاد، وسط هذه التخوفات فإن ألمانيا ستمضي قدما في تعزيز قدراتها العسكرية غير التقليدية، لتحقيق أمنها والذي لا يتحقق كليا إلا من خلال الوصول إلى وضع دولة مهيمنة في أوروبا

بالتالي؛ تتوقع الواقعية الجديدة توجه ألمانيا نحو السعي إلى أن تكون دولة مهيمنة في الاتحاد الأوروبي من الناحية الاقتصادية، قد تمتد هذه الهيمنة إلى هيمنة عسكرية في حالة الانسحاب التام للقوات الأمريكية. وعلى دول الاتحاد الأوروبي بأن تقبل بالهيمنة الألمانية من الناحية الاقتصادية، لان وجود دولة مهيمنة (ألمانيا) وتهديد خارجي ذو طبيعة اقتصادية (الدول الصناعية، القوى الصاعدة) هو السبيل الوحيد لاستمرار الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: السيناريو الليبرالي النفعي: البريكست ومصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة:

تؤكد المقاربة الليبرالية النفعية أن مصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة، هي التي تحكم السياسة الخارجية لأي دولة. ولهذا ولوضع السيناريو الليبرالي، علينا أولاً أن نحدد الفواعل السياسية الإدارية والفواعل الخاصة بالنظر إلى أزمة اليورو (قضية) في الاتحاد الأوروبي (مجال)، ومن ثم تحديد مصلحة كل فاعل للوصول إلى الفاعل الأكثر هيمنة الذي يمكن أن يفرض تفضيلاته.

تتكون الشبكة السياسية المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من المستشار الألمانية ووزيري الخارجية والمالية كفواعل سياسية وإدارية بالإضافة إلى الشركات الألمانية. تختلف المنافع التي تسعى إلى تحقيقها الفواعل فالمستشارة أنجيلا ميركل رغم أنها تستعد لأن تكمل عهدها الأخيرة عام 2021 إلا أنها تريد أن تحافظ على منجزاتها الاقتصادية وعلى مكانة حزبها (الحزب الديموقراطي المسيحي)، كما تدرك أن العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي للناخب الألماني حيث أن المكاسب التي حققها الحزب البديل في انتخابات 2017 كانت نتيجة سياستها تجاه اللاجئين، أما الفواعل الإدارية ممثلة في وزيري الخارجية والمالية فلن تختلف مصالحهما عن مصالح المستشارية وهذا لارتباط بقائهما بها ، بالنسبة للشركات الألمانية فإن تفضيلاتها تصب في خانة تعظيم مكاسبها الاقتصادية أو على الأقل تقليل الخسائر التي من المحتمل أن تتجم عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

لفهم طبيعة التوجهات الألمانية تجاه البريكست من المفيد الإشارة إلى أن ألمانيا التي بلغ ناتجها المحلي الإجمالي 3.9 ترليون دولار تمثل الصادرات جزءاً مهماً منه يصل إلى 47% وهو ما يمثل تقريباً نصف الناتج المحلي الإجمالي، وهذه الصادرات تتوجه في جزء كبير منها إلى دول الاتحاد الأوروبي أين تمتلك فائض في تجاري مع 14 دولة من أصل 18 دولة منطقة اليورو ووصل هذا الفائض إلى 22 مليار جنيه إسترليني مع بريطانيا عام 2018،⁽¹⁾ شكلت الصادرات الألمانية إلى بريطانيا ما يقرب من 6% من إجمالي المبيعات الخارجية ، مما جعل المملكة المتحدة خامس أهم وجهة تصدير لمنتجات السلع الألمانية (أنظر الجدول رقم 9).

ورغم ذلك، فإن الصادرات كان من المفترض أن تكون أكبر بـ 12 في المائة مما هي عليه لو استمر الاتجاه السائد قبل التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.⁽²⁾ علاوة على ذلك، فإن خروج بريطانيا

(1) Theodor Tudoroiu, op.cit.,p.103.

(2) Waltraud Schelkle , "What impact will Brexit Have on The Euro Area", in ; Benjamin Martill ,Uta Staiger , (eds.), **Brexit and Beyond: Rethinking the Futures of Europe**, (London : UCL Press, 2018) , p.124.

يؤدي إلى فرض رسوم على الشركات من كلا الجانبين بقيمة تزيد على 15 مليار يورو. على المدى الطويل، يمكن تخفيض التجارة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بنسبة تصل إلى 50 في المائة.⁽¹⁾ حسب تقرير أصدرته مكتبة مجلس العموم البريطاني فإن النصيب الأكبر من الواردات البريطانية من الاتحاد الأوروبي يذهب للسيارات، ولهذا فإن شركات السيارات كفواعل خاصة ستكون المتضرر الأكبر في حالة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق، فبالإضافة إلى حجم مبيعات السيارات الألمانية إلى بريطانيا والذي يقارب 2 مليون مركبة سنويا ، فإن العديد من الشركات الألمانية لها شركات للسيارات تابعة لها في بريطانيا؛ فشركة "بي أم دبليو" تستحوذ على شركتين لبيع السيارات هما (ميني) و(رولز رويس) أما شركة فوكس فاغن فتصنع السيارات عن طريق الشركة البريطانية التابعة لها (بينتلي) .

جدول رقم 9: يوضح طبيعة وحجم الواردات البريطانية من الاتحاد الأوروبي لعام 2018

(مليار جنيه إسترليني)

طبيعة الواردات.	حجم الواردات.	النسبة.
السيارات	46.5	17.4 %
المنتجات الطبية والصيدلانية	17.7	6.7 %
الأجهزة الكهربائية	11.4	4.3 %
المنتجات المصنعة بأنواعها	10.5	4.1 %
الآلات والمعدات الصناعية العامة	10.1	3.8 %
معدات الاتصال	10.7	2,4
الآلات المكتبية وآلات معالجة البيانات التلقائية	8.2	3.1 %

(1) Michael Hüther and Others , "If Nothing is Achieved: Who Pays for the Brexit?", *Intereconomics Review of European Economic Policy*, 53(5), 2018, p.278

البتروول والمنتجات البترولية	8.0	3.0%
آلات ومعدات توليد الطاقة	7.8	2.9%
مصنوعات غذائية	7.6	2.8%

المصدر:

Michael Hüther and Others , "If Nothing is Achieved: Who Pays for the Brexit?", Intereconomics Review of European Economic Policy ,53(5), 2018, p.280.

خروج بريطانيا من الاتحاد الجمركية سيؤدي إلى زيادة تكلفة السيارات بنسبة 4.3%، ارتفاع تكلفة السيارات الألمانية من شأنه التقليل من تنافسيتها وحجم المبيعات مما سيضطرها إلى التخلي عن جزء من اليد العاملة بهدف تقليص الخسائر. في هذا السياق خلصت دراسة قام بها كلٌّ من معهد هالي للبحوث الاقتصادية (IWH) وجامعة مارتن لوثر في هالي-فيتنبرغ إلى أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيضع 100.000 وظيفة ألمانية على المحك.⁽¹⁾ تعد ولايتي بافاريا وبادن فورتمبرغ من أكثر الولايات التي من المحتمل أن تمسها الأزمة جراء انسحاب بريطانيا دون إتفاق وهذا لتركز صناعة السيارات فيها، وهو خروج من المتوقع أن يترتب عنه خسارة تقدر بـ 0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي الألماني وهو ما يعادل 18.6 مليار دولار.

إلى جانب قطاع السيارات، فإنه من المتوقع أن تشمل التداعيات السلبية كل من قطاعات الكيمياء/ الصيدلة والآلات والمنشآت، إذ يتوقع اتحاد صناعة الأدوية الألمانية أن يلحق خروج بريطاني غير منظم أضرارا كبيرة بهذا القطاع، حيث أن 17 ألف شخص يعملون لصالح شركات أدوية ألمانية تصنع على الأراضي البريطانية ما يعني ظهور مشاكل تتعلق باستيراد هذه الأدوية من بريطانيا نظرا لغياب التصاريح اللازمة لذلك.⁽²⁾

لهذا فإن المستشار الألمانية تسعى إلى أن تتوصل إلى اتفاق يضمن الإبقاء على مصالح ألمانيا مع بريطانيا وهو نفس التوجه الذي سنتلكه الفواعل الإدارية والفواعل الخاصة، فهذه الشبكة ستشهد تحالفا بين الفواعل الإدارية والسياسية المتمثلة في حكومة الولايات والبوندرسات خاصة الولايات التي من المحتمل أن تشهد خسائر كبيرة في الوظائف ، بالإضافة إلى الفواعل الخاصة و التي ستتكون من شركات السيارات والشركات

(1)Waltraud Schelkle , "What impact will Brexit Have on The Euro Area" , in ; Benjamin Martill ،Uta Staiger , (eds.), op.cit.p.125.

(2) Michael Hüther and Others ,op.cit., p.284.

العاملة في قطاع الصيدلة وكذا العاملة في قطاع الملاحة والتي من المتوقع أيضا أن تعرف خسائر كبيرة في حالة عدم التوصل إلى تسويات بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا حول لوائح الملاحة التي من المفترض أن يتم تطبيقها بعد خروج بريطانيا ، ولهذا فإن مختلف تفضيلات فواعل الشبكة السياسية المتعلقة بسياسة ألمانيا تجاه البريكست تتجه نحو التوصل إلى اتفاق يقضي بخروج بريطانيا باتفاق يبقها ضمن الاتحاد الجمركي.

المطلب الثالث: السيناريو البنائي: البريكست واحتمالية التوجه نحو الرايخ الرابع.

يعتقد البنائيون أن المعايير المشككة للسياسات البريطانية/ الأوروبية هي الأقدر على تقديم تفسير للسياسة البريطانية وقرارها بمغادرة الاتحاد الأوروبي. على هذا النحو، يركز البنائيون على كيفية تشكيل الهويات ودورها في صنع السياسة الخارجية. في سياق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، سيتم تحديد المصالح الوطنية لبريطانيا و/أو الاتحاد الأوروبي من خلال رؤية "النحن" فالبنائيون ينظرون إلى خروج بريطانيا على أنه خروج هوياتي من دائرة "النحن" الأوروبية وهذا ما سيؤدي إلى إعادة تعريف مصالح كل من الاتحاد الأوروبي وبريطانيا بحيث نكون أمام انفصال هوياتي وليس انفصال بيروقراطي يتطلب فصل ارتباطات مختلف الأجهزة البيروقراطية البريطانية عن الأوروبية.

انفصال بريطانيا عن الاتحاد يعني أن بريطانيا لم تعد تسير ضمن الأروبة وإنما باتت ترى نفسها كقوة عظمى وهي رؤية تجد جذورها في التاريخ البريطاني. في مقابل هذا فإن الاتحاد الأوروبي ككيان تم تأسيسه من قبل دول وبات يواجههم ككيان اجتماعي مستقل سيتبنى هوية تضمن بقاءه أمام احتمالات تفككه خاصة في ظل تصاعد الأصوات المشككة في الاتحاد Eurosceptics ، هذه الهوية تجد جذورها في اتفاقية روما المنشأة للجماعة الاقتصادية الأوروبية التي لم تساهم فقط في توسيع مجالات التعاون بين الدول الأوروبية وإنما رسمت معالم إحدى المعايير التأسيسية للهوية الأوروبية و هي "اتحاد أوثق من أي وقت مضى " Ever Closer Union ، هذا المعيار يتضمن توقعات مشتركة للسلوك بأن الدول الأوروبية الأعضاء في البنى التعاونية الأوروبية ستعمل دائما لتوسيع وتعميق التعاون الأوروبي مهما كانت العوائق التي تحول دون تحقيق هذا الهدف ، أزمة اليورو كانت أهم دليل على تلاؤم الدول الأوروبية مع هذا المعيار.⁽¹⁾

(1) Waltraud Schelkle , "What impact will Brexit Have on The Euro Area" , in ; Benjamin Martill , Uta Staiger , (eds.), op.cit.p. 125.

في إطار دخول بريطانيا تاريخيا ضمن دائرة "النحن" الأوروبية من المفيد استخدام نظرية يورغن هابرماس Jürgen Habermas الذي اعتبر الاتحاد الأوروبي فضاء سياسي تواصلية Politico-Communicative Space، حيث أن نجاح الاتحاد الأوروبي مرتبط بتوليد فضاء تواصلية فوق وطني، لهذا فتبني بعض الكلمات في هذا الفضاء التواصلية هي التي تدفع بنجاح أو فشل التجربة فوق القومية فألمانيا كانت غالبا ما تستخدم مصطلح الجماعة « Community » « Gemeinschaft »، للتعبير عن أن الاتحاد الأوروبي ليس مجرد اتحاد جمركي أو عبارة عن عملية تكاملية لتجاوز العوائق الاقتصادية والاجتماعية، بل هو عبارة عن "جماعة للمصير المشترك" Schicksalgemeinschaft مُتحدة بهوية وقيم مشتركة تعود إلى العصور الوسطى.⁽¹⁾

على العكس من ذلك نلاحظ أن بريطانيا تستخدم مصطلح " السوق المشتركة". بالرجوع إلى النسخة الأولى من البركزيت Brexit التي أجريت لتحديد بقاء بريطانيا من عدمه في السوق الأوروبية المشتركة، نجد أن النقاش جرى بين المؤيدين للسوق المشتركة والمعارضين لها كسوق اقتصادية أي بمنطق الرجل الاقتصادي،⁽²⁾ وهذا ما يحدد التوجه البريطاني في رسم حدود فاصلة مع الاتحاد الأوروبي ورفض الدخول في مسار الأوربية ، وكمثال على ذلك نجد أن "مارغريت تاتشر" رددت كلمات من قبيل: أمتنا، بريطانيا، البريطانيون ، نحن، أكثر من سبعين مرة في خطاب موجه لكلية أوروبا^(*)، على الرغم من رمزية المكان الذي تحمله هذه الكلية للوحدة الأوروبية.

استمرت هذه النظرة وأثرت في نتائج النسخة الثانية من البريكست 2016 والتي ستؤدي لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. فبطبيعة السؤال الذي وجهه للبريطانيين، صيغة بطريقة تمت فيها مخاطبة الجانب العقلاني في البريطاني مما جعله ينظر إلى البقاء وعدمه من ناحية الحسابات العقلانية البحتة. بينما لو فرضنا جدلا؛ أن نفس الاستفتاء أجري في ألمانيا، فإن السؤال سينحو نحو مخاطبة الجانب الاجتماعي في حسابات الناخب من خلال خطابات الماضي وعدم الرجوع إليه، هذا الاختلاف يعود بطبيعة الحال إلى اختلاف السياقات والرهانات التي حتمت انضمام البلدين.

(1) Adrian Hyde-Price , op.cit., p. 174.

(2) Thomas Diez , op.cit., p. 4 .

* كلية أوروبا : هي مؤسسة جامعية مستقلة مقرها الرئيس مدينة بروج البلجيكية ، وتختص بالدراسات الأوروبية على مستوى الدراسات العليا. أسست سنة 1949 على أيدي عدد من الشخصيات الأوروبية البارزة من الأباء المؤسسين للاتحاد الأوروبي، أمثال: ونسون تشرشل ألتشيدي دي غاسبييري و سلفادور دي ماداريغا ، عقب مؤتمر لاهاي 1948، بهدف تعزيز "روح التضامن والتفاهم المشترك بين جميع أمم أوروبا الغربية / وتوفير التدريب للأشخاص الذين يدعمون هذه القيم.

يتضح الأمر أكثر خلال مفاوضات إقرار العملة الأوروبية الموحدة، فبريطانيا قدمت خلال مرحلة المفاوضات على العملة الموحدة مقترح العملات المتنافسة؛ يقوم هذا المقترح على احتفاظ كل دولة بعملتها، مع قبول عملات الدول المنضوية تحت الاتحاد النقدي كعملات قانونية قابلة للتداول، وعن طريق التنافس على الطريقة الدارونية يتم اختيار سلة عملات أو عملة واحدة للاتحاد الأوروبي.⁽¹⁾ تبني مثل هذا المقترح، كان من شأنه السماح للجنيه الإسترليني أن يكون واحد من عملات الاتحاد الأوروبي وهي محاولة لاسترجاع مكانة الجنيه، الذي احتل الصدارة في العلاقات النقدية في مرحلة الإمبراطورية البريطانية، حيث لعب دور العملة المفتاح في المنظومة النقدية الدولية طيلة القرن التاسع عشر، وهو ما يعكس رغبة بريطانيا في الهيمنة واللا ثقة في نوايا ألمانيا.

بما أن ألمانيا تتجه إلى ألمنة Eindeutschung الاتحاد الأوروبي فتأثير برلين لا يقتصر على المسائل المتعلقة بالاتحاد الاقتصادي والنقدي أو الإصلاح السياسي للاتحاد الأوروبي، لكنه يمتد إلى السياسة الخارجية والأمنية أيضاً. فوفقاً للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية الذي يُصنف البلدان وفقاً لتأثيرها على السياسة الخارجية لأوروبا، فقد حظيت ألمانيا بالمركز الأول في عامي 2015 و2016. وقد لعبت دوراً محورياً في الاستجابة لثلاث أزمات؛ هي: أزمة اليورو، وأوكرانيا، وأزمة اللاجئين، مدافعة عن سياسات أوروبية مشتركة. فقد تكفلت ألمانيا بإنقاذ اقتصاديات الدول التي عصفت بها الأزمة الاقتصادية، وتعهدت بإنقاذ منطقة اليورو من الأزمات، لا سيما تلك التي عصفت بالاقتصاد اليوناني وغيرها من الدول، ووعدت بإنشاء نظام اقتصادي موحد، يكفل ضمان الاستقرار الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي ككل.

وقادت ألمانيا أزمة اللاجئين مما سمح لأكثر من مليون لاجئ بالدخول إلى البلاد، كما كان لها دور بارز في فرض العقوبات الأوروبية على روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية. كما قادت "ميركل" أيضاً صفقة الاتحاد الأوروبي مع تركيا في مارس 2016 لتحديد أعداد المهاجرين المسموح لهم بدخول دول الاتحاد. هذا فضلاً عن كونها القلب الجغرافي للاتحاد الأوروبي، والبلد الأوروبي الأكثر انفتاحاً على الآخر، إلى جانب التزامها باستراتيجية أوروبا 2020، التي تُعنى بالحد من انبعاث الغازات الملوثة للبيئة الناجمة عن المصانع والسيارات، والاعتماد على البحث والتطوير في مجمل المجالات. فضلاً عن دورها البارز في

(1) Joseph Grieco , "State Interests and Institutional Rule Trajectories: A Neorealist Interpretation of the Maastricht Treaty and European Economic and Monetary Union", in ;Benjamin Frankel,op.cit.,p.271.

عملية توسعة الاتحاد الأوروبي، وصياغة خارطته، من خلال معارضة انضمام تركيا إليه، وتأييد انضمام كرواتيا له.⁽¹⁾

وبما أن الاتحاد هو عبارة عن جماعة مصير مشترك ، ترتبط بهوية وقيم ترجع إلى القرون الوسطى وتحديدا إلى الإمبراطورية الجرمانية المقدسة (الرايخ الأول)، ونهايتها تمثل إحدى نماذج التاريخ الأوروبي المليء بالحروب الدينية والقومية، التي انبثقت عنها العديد من التجارب الإنسانية التي كان أبرزها "الدولة القومية" والتي كانت منبع الاستثنائية الأوروبية أو ما يعرف بالمركزية الأوروبية ، والتي شكلت الرصيد التاريخي لبناء الحلم الأوروبي الذي شكل الاتحاد الأوروبي إحدى تجلياته، هذا الحلم كانت تتنازعه الاستثنائية الألمانية والبريطانية، خاصة وأن الرايخ الأول يشكل رصيда تاريخيا لكل من الألمان والبريطانيين، باعتبار أن الانغلو سكسون هم قبائل جرمانية استوطنت أوروبا، وتشارك اللغة الألمانية والإنجليزية في انتمائها إلى اللغات الهندو جرمانية.

ما يحفز هذا السيناريو هو الدعم الذي ستتلقاه ألمانيا من قبل دول أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى، فدول أوروبا الشرقية ترتبط بمصالح اقتصادية مع ألمانيا بينما تتقاسم دول أوروبا الوسطى قيم ثقافية مع ألمانيا ترجع إلى الإمبراطورية النمساوية التي ورثت ما تبقى من الإمبراطورية الرومانية المقدسة. بالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة توحيد ألمانيا قد غيرت حدود ألمانيا والاتحاد الأوروبي شرقاً، مما أدى إلى مشاركتها في قضايا الأمن والاستقرار في المناطق المجاورة، وخلق بالنتيجة توقعات مشتركة للسلوك الألماني لتعزيز علاقاتها مع دول أوروبا الشرقية، وهو ما قامت وستقوم به ألمانيا من خلال دعم اقتصاديات هذه الدول، خاصة وأن الولايات الشرقية من ألمانيا مثل ساكسونيا وبراندنبورغ ومكلنبورغ فوربومرن، تجاور دول أوروبا الوسطى والشرقية وبالتالي فإن ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني يدخل ضمن نطاق أولويات ألمانيا.

ونتيجة انسحاب بريطانيا التي كانت تقف حجرة وكداء أمام مسار تعميق التكامل الأوروبي، حيث وقفت أمام مقترح اعتماد اليورو في مقابل اعتماد سلة عملات، وعارضت بشدة التوجهات الأمنية الأوروبية لصالح التوجهات الأطلسية. التوجه البريطاني يرجع لرفض المملكة المتحدة وريثة الإمبراطورية البريطانية للقيادة الألمانية (صراع الاستثنائية الألمانية والبريطانية). فإن هذا الانسحاب سيفسح المجال أمام الرؤية الألمانية ويربط الشعور بالأوربة بالشعور بالجرمنة، والذي يرتبط بدوره ببدايات التمايز الأوروبي من خلال

(1) رغبة البهي، "إحلال قيادي: سيناريوهات الصعود الألماني على الساحة الأوروبية"، المستقبل للأبحاث والدراسات، (تاريخ الولوج 12.2.2018)

الإمبراطورية الجرمانية، فالبناء التذاتاني في أوروبا أصبح يرتبط باعتراف دول الاتحاد بالدور الألماني، ليس فقط كقائد لمسار الأوروبية / الجرمنة وإنما كمثل لبدايات التمايز الأوروبي.

ولهذا فإن ألمانيا من خلال الربط بين الامبراطوريات الجرمانية وبين مسار التوحد والذي بات يرتبط بدرجة أساسية بالرؤية وبالاستثنائية الألمانية، من المحتمل أن تصعد من معاييرها إلى الاتحاد الأوروبي كفضاء معرفي/معياري مما يضمن هيمنتها على أوروبا ليس من الناحية المادية كما حاولت من قبل خلال الرايخ الثالث وإنما من الناحية معيارية يجسدها الرايخ الرابع.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الصينية تجاه
آسيا الباسفيك منذ نهاية الحرب
الباردة

يمكن رسم ثلاث مراحل للسياسة الخارجية الصينية في مرحلة الحرب الباردة. اتسمت المرحلة الأولى؛ والتي أطلق عليها ماو تسي تونغ Mao Zedong سياسة *الميل إلى جانب واحد* (Lean to one side) Yibiandao، باعتبار الاتحاد السوفياتي شريكا استراتيجيا. لكن ما فتئت الصين أن تخلت عن هذه السياسة، نتيجة تبني الرئيس السوفياتي نيكيتا خروتشوف Nikita Khrushchev لسياسة التقارب مع الولايات المتحدة، والتي عرفت بمرحلة "الانفراج الدولي". كرد على التقارب الأمريكي السوفياتي، انتهجت الصين سياسة عرفت بسياسة القتال بقبضتين (Fighting with two fits) quantou daren ، في دلالة رمزية على السياسة المناوئة للإمبريالية (القبضة الأولى) والسياسة المناوئة للتحريفية (القبضة الثانية). في الجانب الآخر، استمر توتر العلاقات الصينية الأمريكية، هذه الأخيرة واصلت في سياسة تحييد الصين وفي اعتبارها دولة غير ناضجة ولا متطورة وحالها يشبه إلى حد ما حال الاتحاد السوفياتي في عهد جوزيف ساتلين، لهذا لم تحاول إدارة جون كينيدي John Kennedy التقرب من الصين على الرغم من تدهور العلاقات الأمريكية السوفياتية، بعد حادثة خليج الخنازير. أما المرحلة الثالثة؛ فعرفت تقاربا مع الولايات المتحدة والغرب، وعُرفت بسياسة الجبهة الموحدة (The yitiaoxian) One United Front ،⁽¹⁾ هذه السياسة جاءت نتيجة الخلافات الحدودية السوفياتية الصينية.

التناقض النسبي الذي اتسمت به السياسة الخارجية الصينية، خلال فترة الحرب الباردة من خلال الانتقال بين قطبي النظام الدولي، يُفسر حسب الواقعيين الجدد بالحوافز والقيود التي يفرضها النظام الدولي الفوضوي؛ فالصين حاولت في البداية ممارسة سياسة *اللاحق بالقاطرة* بالتحالف مع الطرف الذي يُشكل تهديدا لها وهو الاتحاد السوفياتي، فالولايات المتحدة بحكم البعد الجغرافي لم تكن تمثل خطراً على الصين بقدر ما كان يمثلها الاتحاد السوفياتي، وهذا ما يفسر سياسة *الميل إلى جانب واحد*. أما سياسة القتال بقبضتين فكانت سياسة تعبر من وجهة نظر الواقعيين، عن الحماقات التي يمكن أن يرتكبها القادة السياسيون وهي سياسة سرعان ما تم التراجع عنها لأنها كانت تهدد بقاء الصين، لصالح سياسة التقارب مع الولايات المتحدة أو سياسة *الموازنة (توازن خارجي)*، حيث أن الاتحاد السوفياتي كان عبارة عن قوة طامحة للهيمنة Aspiring Hegemon ولهذا تم تشكيل حلف موازنة Coalition Alliance والذي ضم إلى جانب الصين والولايات المتحدة كلاً من اليابان، تركيا بالإضافة إلى دول أوروبا الغربية.

(1) Joseph Yu-Shek Cheng and Franklin Wankun Zhang, "Chinese Foreign Relation. Strategies Under Mao and Deng: a Systematic and Comparative Analysis", (date of access , 15.03.2017).
http://journals.upd.edu.ph/index.php/kasarinlan/article/viewFile/1415/pdf_59

بالنسبة للبراليين النفعيين؛ فإن "ماو" والحزب الشيوعي، كانا الفاعلين الأكثر هيمنة في الشبكة السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية الصينية، وهو ما يفسر توجهات الصين نحو التحالف مع الاتحاد السوفياتي. بيد أن التراجع النسبي عن سياسة "القفزة العظيمة إلى الأمام" والانتعاش النسبي الذي شهده الاقتصاد الصيني، أدى إلى ظهور فواعل اقتصادية في الشبكة السياسية ولهذا فتفسير سياسة التحالف مع الولايات المتحدة، لا يتعلق بالأساس بطبيعة النظام الدولي ولا بالتهديدات التي يمثلها الاتحاد السوفياتي على الأمن الصيني، بقدر ما يُعبر عن رغبة الصين في الانفتاح على الغرب، فالعلاقات الأمريكية الصينية مكنت هذه الأخيرة من توطيد علاقاتها مع الغرب و الخروج بالنتيجة من العزلة الاقتصادية التي عانت منها، مما سمح لها بتحقيق ما أُطلق عليه "المعجزة الصينية"؛ فالصين كفاعل يسعى إلى تعظيم منفعته، اختار التحالف مع الغرب لما حققه له هذا الخيار من منافع اقتصادية.

أما بالنسبة للبنائين؛ فإن "ماو" باعتباره من وكلاء عملية نقل المعايير، نجح في نقل المعايير الشيوعية إلى المجتمع الصيني. وهذا بدوره أدى إلى خلق توقعات مشتركة، سواء من ناحية المعايير الاجتماعية (الشعب الصيني) أو المعايير الدولية (الكتلة الشيوعية)، بأن تلعب الصين دورا كبيرا في محاربة الإمبريالية والتي تمثل النقيض الهوياتي بالنسبة للهوية الشيوعية. غير أن المجاعة الكبرى التي عاشتها الصين، أدت إلى كسر الإجماع حول التحليل السردي المنشئ للأمة الصينية لصالح تحليل سردي آخر، هذا التحول عبرت عنه قصة قرية شياوغانغ Xiaogang^(*)، التي تدخل ضمن المخيال الجماعي الصيني وتحتفل بها القيادة الصينية كل سنة،⁽¹⁾ هذه القصة برمزياتها وبغض النظر عن كونها حدثت بالفعل أم لم تحدث، تدل على كسر الإجماع حول التحليل السردي الماوي، لصالح التحليل السردي المناوئ لشيوعية "ماو" على الأقل من الناحية الاقتصادية. وهو ما ترجم من خلال التراجع التدريجي عن سياسته، وصولا إلى الإعلان عن الليبرالية الاقتصادية في الصين في نهاية السبعينات، انعكس هذا التحول الهوياتي على السياسة الخارجية وهو ما يفسر توجه الصين نحو المعسكر الغربي.

* في خضم المجاعة الصينية اجتمعت مجموعة من العائلات الصينية ينتمون إلى قرية شياوغانغ Xiaogang ، وغمسوا أصابعهم في حبر أحمر لعقد حلف غير شرعي -أو حلف خيانة و غدر-، بهدف تحطيم قواعد وقوانين المزارع الجماعية في الصين ومعارضة المبادئ الأساسية للشيوعية "ماو". للمزيد راجع:

Erik Eckholm, "Xiaogang Journal; Village of Small Farmers Marks Own Great Leap", *The New York Times*, (date of access 18.03.2017).

<http://www.nytimes.com/1998/09/19/world/xiaogang-journal-village-of-small-farmers-marks-own-great-leap.html>

المبحث الأول:

نهاية الحرب الباردة ومستقبل السياسة الخارجية الصينية.

على عكس السياسة الخارجية الألمانية، لم تُثر السياسة الخارجية الصينية اهتمام الباحثين في السياسة الخارجية في بداية تسعينيات القرن المنصرم. فلقد بدأت النقاشات النظرية حول الصعود الصيني ومستقبل سياستها الخارجية بصورة محتشمة في سنة 1992 لتتلاقى بعض الرواج بين سنتي 1993 و1994، ويرجع يان سويتونغ Yan Xuetong هذا الأمر إلى أن الأرقام لم تكن تعكس واقع الاقتصاد الصيني، وهو أمر ساهمت الحكومة الصينية في ترسيخه، من خلال الادعاء بأنها دولة تنتمي للعالم الثالث، فالصين لم تكن تريد لفت انتباه منافسيها لتنامي قوتها الاقتصادية والعسكرية من جهة، كما أنها لم تكن تريد أن تتحمل مسؤوليتها في الاقتصاد والأمن الدوليين باعتبارها دولة كبرى من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك ثقافة التواضع الصيني التي ساهمت إلى حد بعيد في تكريس هذه الصورة. (1)

الأزمة التي ضربت جنوب شرق آسيا (1997-1998)، أدت إلى توسيع الهوة بين الصين ودول جنوب شرق آسيا من جهة وتجسيرها مع اليابان من جهة أخرى، (2) وساهمت بالنتيجة في لفت الانتباه إلى تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية، مما جعلها تحظى باهتمام كبير من قبل منظري العلاقات الدولية، حيث بات الصعود الصيني مثار جدل بين الباحثين في العلاقات الدولية و السياسة الخارجية. لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث العرض لأهم التنبؤات حول مستقبل السياسة الخارجية الصينية، من وجهة نظر مقاربات السياسة الخارجية. وذلك بغرض الإجابة عن التساؤلات التالية: هل ستكون الصين دولة مراجعة للوضع القائم، وستعمل بالنتيجة على زحزحة القوات الأمريكية من حديققتها الخلفية (آسيا الباسيفيك)؟ أم أن الصين ستحاول المحافظة على الوضع القائم، لتجنب تشكيل حلف موازنة ضدها؟ أم أن الفواعل الاقتصادية المستفيدة من الانفتاح الاقتصادي الغربي، ستدفع الصين إلى تبني سياسة خارجية تقوم على التحالف مع الغرب للحفاظ على مصالحها الاقتصادية؟ أم أن العوامل الهوياتية القائمة على الثقافة الصينية ستعمل على تحقيق صعود سلمي للصين؟

المطلب الأول: الواقعية الجديدة وتحسن الموقع النسبي للصين:

الموقع النسبي للصين يرتبط بمتغير توزيع القوة في منطقة آسيا الباسيفيك، بالإضافة إلى طبيعة النظام الدولي الجديد في فترة ما بعد الحرب الباردة. فالتقاطب الدولي لفترة الحرب الباردة، فرض مجموعة من

(1) Yan, Xuetong, "The Rise of China and its Power Status", *Chinese Journal of International Politics*, (1) 2006, p. p. 6-8.

(2) Ibid, p.24.

القيود والحوافز على السياسة الخارجية الصينية. جعلتها تتبنى مجموعة من الخيارات في سياستها الخارجية أملت طبعاً هذا التقاطب، ولهذا فإن تغيره وتحسن الموقع النسبي للصين في فترة ما بعد الحرب الباردة، لا يدفع الواقعيين الجدد للتساؤل فقط حول مستقبل السياسة الخارجية الصينية، بل حول مستقبل التقاطب - في حد ذاته- وشكل النظام الدولي في ظل تزايد القوة الصينية.

الفرع الأول: الموقع النسبي للصين بعد نهاية الحرب الباردة:

تحديد الموقع النسبي للصين يتطلب تحديد التوزيع الإقليمي للقوة في منطقة آسيا الباسيفيك، هذه المنطقة بالإضافة إلى كونها منطقة مهمة من الناحية الاقتصادية، حيث مثل الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ما مجموعه 29,24 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي في سنة 2015. (1) تعد منطقة مهمة من الناحية الاستراتيجية، حيث تسعى كل من الصين و الولايات المتحدة إلى السيطرة عليها، فعلى الرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية دولة مهيمنة إقليمياً على الجزء الغربي من الكرة الأرضية، فإنها تسعى إلى تعزيز هيمنتها في منطقة آسيا الباسيفيك؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها دولة أطلسية ودولة تنتمي للمحيط الهادي. (2)

1/ نصيب الصين من الإمكانيات؛ لتحديد الموقع النسبي للصين سنحاول قياس نصيب إمكانياتها مع مجموعة مرجعية تضم كلا من: الاتحاد السوفياتي / روسيا، الهند، أستراليا، اليابان، وكوريا الجنوبية حيث سيتم مقارنة المعطيات للفترتين 1985- 1989 و 1991- 1995.

1/1 /الاقتصاد؛ إن تحليل مقارن لإحصائيات الاقتصاد الكلي للمجموعة المرجعية، يبين أن نصيب الصين النسبي من الاقتصاد الكلي للمجموعة المرجعية، قد تحسن بين سنتي 1985 و 1995 بواقع 3,42% وهذا راجع إلى التراجع الكبير في الناتج المحلي للاتحاد السوفياتي بعد تفككه، وعلى الرغم من النمو الكبير الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي الصيني والذي يرجع إلى الإصلاحات التي باشرتها الصين منذ سنة 1978 من خلال تبني اقتصادي رأسمالي يوصف بأنه ' رأسمالية بيروقراطية' أو ' رأسمالية الدولة' (3) (*)، والذي أدى إلى جلب رؤوس الأموال الأجنبية والتسريع من وتيرة الإنتاج في الصين بشكل كبير. فإن تعافي الاقتصاد

(1) تم حساب النسبة اعتماداً على بيانات صندوق النقد الدولي:

World Bank, "World GDP", World Bank national accounts data, (date of access 05.02.2017).

<http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>

(2) Hillary Clinton, "America's Pacific Century", Foreign Policy, (date of access 12.12.2016)

<http://foreignpolicy.com/2011/10/11/americas-pacific-century/>

* يوصف الاقتصاد الصيني بأنه رأسمالية الدولة لأن مؤسسات المملوكة للدولة لا تزال تسيطر على الاقتصاد الصيني، فقد أكدت دراسة نشرت سنة 2009 أن مجموع ما تحققه أكبر 500 مؤسسة خاصة في الصين يساوي أرباح مؤسستان مملوكتان للدولة الصينية هما: China Mobile و Sinopec.

(3) روبين ميريديث، الفيل والتنين (صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً)، ترجمة: شوقي جلال، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الطبعة الأولى: 2009)، ص 46.

الصيني تزامن مع التطور الكبير الذي شهده الناتج المحلي لكل من الهند، اليابان وكوريا الجنوبية مما أسهم في تقليص نسبة الصين وجعلها تنخفض مثلاً في سنة 1988 إلى 4.46%.

نهاية الحرب الباردة وانهايار اقتصاد الاتحاد السوفياتي، أدى إلى تحسن مُضطرد في نصيب الصين من الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة المرجعية، ليصل نصيبها إلى 9,32% سنة 1995 (أنظر الجدول رقم 10). وحتى هذه الأرقام قد لا تعبر عن الواقع الحقيقي لقوة الاقتصاد الصيني، فقد أشار تقرير للبنك الدولي أن إحصائيات الناتج المحلي لا تعكس واقع الاقتصاد الصيني، في ظل رفض الحكومة الصينية رفع قيمة "يوان" الصيني. حيث أن حساب ناتجها المحلي الإجمالي، عن طريق تعادل القدرة الشرائية^(*) (Purchasing Power Parity) بدل الأسعار الجارية، يؤدي إلى ارتفاع ناتجها المحلي الإجمالي، فلو أخذنا مثال عن سنة 1995 نجد أن هذا الناتج يزيد بواقع 4,7 مرات إذا ما تم قياسه بمعامل القوة الشرائية بدل الأسعار الجارية، ما يعني ارتفاع الناتج المحلي للصين إلى 3,8 ترليون دولار.⁽¹⁾

**جدول رقم 10: الناتج الوطني الإجمالي للصين والمجموعة المرجعية
(الوحدة مليار دولار، بالأسعار الجارية)**

السنة	الصين	أستراليا	اليابان	الهند	كوريا الجنوبية	الاتحاد السوفيتي/روسيا	حصة الصين %
1985	309.486	299.941	1.385	236.589	103,73	2,903	5.9
1986	300.759	182.282	2.051	253.352	119,774	3,003	5.08
1987	272.973	189.376	2.485	283.927	150,987	3,039	4.25
1988	312.354	236.136	3.015	301.97	202,308	3,130	4.46

^(*) يتم حساب الناتج المحلي إما عن طريق سعر جاري مرجعي (غالباً الدولار) أو عن طريق تعادل القدرة الشرائية، وهي طريقة تعرف أيضاً بمؤشر الماك الكبير Big Mack. حيث أن الطريقة تعتمد على مقارنة سعر الماكندولاز بين بلدين أو أكثر من أجل المقارنة بين عمليتي دولتين أو أكثر، فعلى سبيل المثال إذا كانت شطيرة الماك تساوي في لندن 2 جنيه و في واشنطن تساوي 4 دولار فإن هذا يعني أن الدولار الأمريكي يقابله 2 جنيه، غير أن الأسعار السائدة في الأسواق المالية قد تكون مختلفة، و عليه تصيح وحدة مقارنة ما تنتجه وسائل الإنتاج المحلية، تعادل القدرة الشرائية الناجم عن هذه العملية، بدل سعر الصرف الذي تقدمه المؤسسات المالية، وفي الحالة الصينية قد يعتبر مقياس تعادل القدرة الشرائية أكثر مصداقية في ظل رفض الحكومة فع قيمة اللينون الصيني رغم النمو الاقتصادي الصيني مما يجعله يبدو في حجم أقل من حجمه الحقيقي. للمزيد راجع :

Tim Callen , "Purchasing Power Parity: Weights Matter" , International Menetary Fund, (date of access 28.02.201)

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/ppp.htm>

(1) Yan Xuetong , op.cit., p.5.

4.69	3,170	248,769	301.234	3.017	299.941	347.767	1989
7.35	516,8	284,757	326.608	3.104	311.426	360.859	1990
7.14	517,9	323,325	274.842	3.537	326.069	383.373	1991
8.04	460,2	356,118	293.263	3.853	325.693	462.915	1992
7,12	435,0	391,963	284.194	4.415	312.373	444.731	1993
8,08	395,0	458,704	333.015	4.907	323.21	564.325	1994
9,32	395,5	559.33	366.6	5.449	368.392	734.548	1995

المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

World Bank , "World GDP" , World Bank national accounts data,

<http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IT>

تعد الصادرات ثاني أهم مؤشر لقياس القوة الاقتصادية، من الملاحظ أن الصادرات الصينية ارتفعت بشكل مُتسارع بين سنتي 1985 و 1995، مما سمح لها بزيادة نصيبها من الصادرات بالمقارنة مع المجموعة المرجعية، حيث ارتفع نصيب الصين من 5.48% سنة 1985 ليصل إلى 11.18% سنة 1990. أي؛ بارتفاع يقدر بـ 5.7 %، ليتواصل ارتفاع نصيبها بين 1991 و 1996 بواقع 4.61% (أنظر الجدول 11)، هذا الارتفاع راجع في جزء منه إلى تراجع صادرات الاتحاد السوفياتي بفعل انهياره.

جدول 11: صادرات الصين والمجموعة المرجعية (الوحدة مليار دولار بالأسعار الحالية).

السنة	الصين	أستراليا	اليابان	الهند	كوريا الجنوبية	الاتحاد السوفياتي /روسيا	نصيب الصين %
1985	27.35	22.60	177.16	9.14	30.28	231.0	5.48
1986	30.49	22.56	210.75	9.39	34.71	235.2	5.61
1987	39.43	26.62	231.28	11.29	47.28	180.9	7.43
1988	47.51	33.23	264.85	13.32	60.69	175.4	7.98
1989	52.53	37.12	273.93	15.84	62.37	109.3	9.53

11.18	82.6	65.01	17.96	287.58	39.75	62.09	1990
12,60	52.2	71.87	17.72	314.78	41.85	71.91	1991
14.00	42.4	76.63	19.62	339.88	42.82	84.94	1992
642.6	42.1	82.23	21.57	362.24	42.72	91.74	1993
15.24	53.2	96.01	25.02	397.00	47.52	121.00	1994
17,21	63.5	125.05	30.63	443.11	53.11	148.78	1995

المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

World Bank , "World GDP" , [World Bank national accounts data](http://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.MRCH.CD.WT),
<http://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.MRCH.CD.WT>

التحسن المستمر في نصيب الصين من الاقتصاد العالمي أدى إلى الاعتراف بها كفاعل أساسي في الاقتصاد الدولي، وهو ما دفع كوفي عنان Kofi Annan الأمين العام السابق للأمم المتحدة في خطاب له أمام جامعة تسينغ هوا Tsinghua University، إلى التأكيد على الأهمية التي يحظى بها هذا الاقتصاد والدور المنوط بالصين:

" الدول الغنية تتحمل مسؤوليات كبرى، والصين كذلك عليها أن تتحمل مسؤوليتها في هذا السياق، أعلم أن الصين قد ينظر إليها كدولة نامية، وقد يكون الأمر كذلك، لكنها أكثر الدول نمواً، وعليه فإنه كلما نجحت كلما زادت التوقعات بأنها ستساعد الدول الأصغر أو الأفقر لمعالجة الصعوبات معهم. وعلى نفس المنوال، مع اكتسابها الصين مكانة أعلى من الناحية الجيوسياسية، فإن نصيبها من المسؤولية في الأمن العالمي سيزداد أيضاً"⁽¹⁾

02/01/القدرات العسكرية؛ من خلال مقارنة الإنفاق العسكري للصين مع المجموعة المرجعية، نلاحظ أنه ما بين سنتي 1985 و1990 تراوحت حصة الصين من الإنفاق العسكري بين 6.66% و 8,29% (أنظر الجدول رقم 12)، ليرتفع نصيب الإنفاق بواقع 9,72% في الفترة الممتدة بين سنتي 1991 و1995 ليصل إلى 18.86%. في الحقيقة، فإن ارتفاع نصيب الصين يرجع في جزء كبير منه إلى انهيار الاتحاد السوفياتي والأزمات الاقتصادية التي ورثتها روسيا وأدت بالتالي إلى انخفاض كبير في الإنفاق العسكري الروسي.

تعد الصين كذلك قوة نووية حيث بدأ برنامجها النووي عام 1955، ومنذ ذلك الحين أجرت بكين 45 تجربة نووية، بما في ذلك تجارب على الأسلحة النووية الحرارية وقنبلة نيوترونية. وتتكتم الصين على

(1)Yan Xuetong , op.cit.,p.7 .

المعلومات الخاصة بترسانتها النووية، لكن وزارة الدفاع الأميركية تقول إن الصين لديها بين 130 و195 صاروخا باليستيا له قدرات نووية.⁽¹⁾

جدول رقم 12: الإنفاق العسكري للصين والمجموعة المرجعية
(الوحدة مليار دولار أسعار 2015)

السنة	الصين	أستراليا	اليابان	كوريا الجنوبية	الهند	الاتحاد السوفياتي (روسيا)	حصة الصين
1985	18,577	11.980	31,390	12,74	15,548	188,6	6.66
1986	18,978	12.053	32,880	12,048	16,453	190,5	6.35
1987	19,758	12.100	34,580	14,949	16,648	194,5	6.68
1988	20,127	12.137	36,250	15.092	17.866	197,2	6.73
1989	20.212	12.035	40.797	16.050	18.826	179,2	6.62
1990	22.025	12.094	42.794	16.637	18.544	165,5	7.93
1991	23.398	12.301	43.875	17.091	17.315	142,0	9.14
1992	28.426	12.660	44.535	18.142	16.548	25,2	19.53
1993	26.222	13.139	44.355	18.979	18.690	19,7	18.58
1994	25.256	13.286	44.340	19.528	18.773	16,4	18.35
1995	26.213	12.870	45.074	21.347	19.336	14,1	18.86

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي.

“Military expenditure by country, in constant (2015) US\$ m., 1988-1996”, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI).

<https://www.sipri.org/sites/default/files/Milex-constant-USD.pdf>

3/1 عدد السكان؛ انتقل عدد سكان الصين في الفترة الممتدة بين 1985 و1995، من مليار و51 مليون

نسمة إلى مليار و205 مليون نسمة⁽²⁾ أي بزيادة تقدر ب 12,78 %، ويشكل الصينيون أكثر من 15

(1) "حقائق عن القوى النووية في العالم"، الجزيرة نت، (تاريخ الولوج : 14.02.2017).

<https://bit.ly/2PxAMHv>

(2) World Bank, “Population Total”, World Bank national accounts data, (date of access 05.04.2017).

<http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=CN>

% من سكان العالم، تجدر الإشارة إلى أنه لولا سياسة الطفل الواحد التي تبنتها الصين منذ سنة 1979 لكان عدد سكان الصين أكبر بواقع 400 مليون نسمة.⁽¹⁾

تكمن أهمية عدد السكان في إمكانية تعبئتهم في الحرب، ولهذا يعتبر الجيش الصيني الأكبر في العالم حيث بلغ حسب الكتاب الأبيض الذي تصدره وزارة الدفاع الصيني 2,3 مليون فرد، وقد تم تخفيض تعداد الجيش الصيني بسبب تغيرات العقيدة العسكرية الصينية، حيث وصل تعداد هذا الجيش عام 1949 نحو 6 ملايين فرد، وقد أورد نفس الكتاب أن الصين بإمكانها بلوغ عتبة العشر ملايين جندي⁽²⁾.

1/4 مساحة الدولة؛ تبلغ مساحة الصين 9,596,960 كلم² وهذا دون احتساب مساحة المنطقتين الإداريتين الخاصتين هونغ كونغ وماكاو^(*)، حيث تبلغ مساحة ماكاو 3 كلم² بينما تبلغ مساحة هونغ كونغ 33 كلم²، تحيط بالصين 15 دولة،⁽³⁾ تطل الصين على بحري الصين الجنوبي و بحر الصين الشرقي. حيث يعد هذا الأخير جزءاً من المحيط الهادئ تبلغ مساحته حوالي مليون وربع المليون كيلو متر مربع، ظل حتى القرن التاسع عشر يُعرف باسم بحر كوريا، أما بحر الصين الجنوبي فهو امتداداً للمحيط الهادي في مساحة تقدر 3.500.000 كيلومتر مربع يمتد من سنغافورة وحتى تايوان ويتصل مع بحر الصين الشرقي عند مضيق تايوان، ويعتبر أكبر مسطح مائي بحري بعد المحيطات الخمسة.⁽⁴⁾ يبلغ حجم الشريط الساحلي الصيني 14,500 كلم.

يعد بحر الصين الجنوبي واحد من أهم ممرات الطاقة في العالم، حيث أن ثلث التجارة العالمية من البترول الخام وأكثر من نصف مجموع تجارة الغاز تمر عبره كل عام، ففي عام 2011 مثلاً مر ما يربو عن 15 مليون برميل يومياً عبر مضيق ملاكا (أنظر الخريطة رقم 02)، وهو رقم يجعله يقترب من حجم التبادلات اليومية عبر مضيق هرمز والذي يعد أهم منطقة عبور في العالم. بالإضافة إلى هذا، يعد بحر الصين الجنوبي ممراً مهماً للغاز الطبيعي والفحم، حيث يمر حوالي 06 ترليون متر مكعب من الغاز المميع عبر بحر الصين الجنوبي وهو ما يشكل نصف التجارة العالمية (أنظر الخريطة رقم 02)، ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة مع تزايد الطلب الياباني على الغاز بعد كارثة فوكوشيما والتي دفعتها إلى التقليل من الاعتماد

(1) روبين ميريديث، المرجع السابق، ص ص 47-48.

(2) "الجيش الصيني لا يزال الأكبر في العالم"، روسيا اليوم، (تاريخ الولوج، 13.05.2017)

<https://bit.ly/2NIhbE0>

* تتمتع كل من مقاطعتي هونغ كونغ وماكاو، بحكم ذاتي وهذا يرجع إلى أن المنطقتين كانتا مستعمرتين أجنبيتين، فهونغ كونغ كانت مستعمرة بريطانية إلى أن تم نقل ملكيتها إلى الصين في جويلية 1997 لينتهي بذلك رسمياً الاستعمار البريطاني عليها الذي دام لـ 156 عاماً، أما ماكاو فكانت مستعمرة برتغالية استرجعتها الصين سنة 1999.

(3) The World Fact Book, "China", (date of access, 24.02.2017)

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ch.html>

(4) أسامة أحمد عيدروس، "الصراع على السيادة والموارد في بحر الصين الجنوبي"، ألوان، (تاريخ الولوج 05.03.2017)

<https://bit.ly/2ozs6ov>

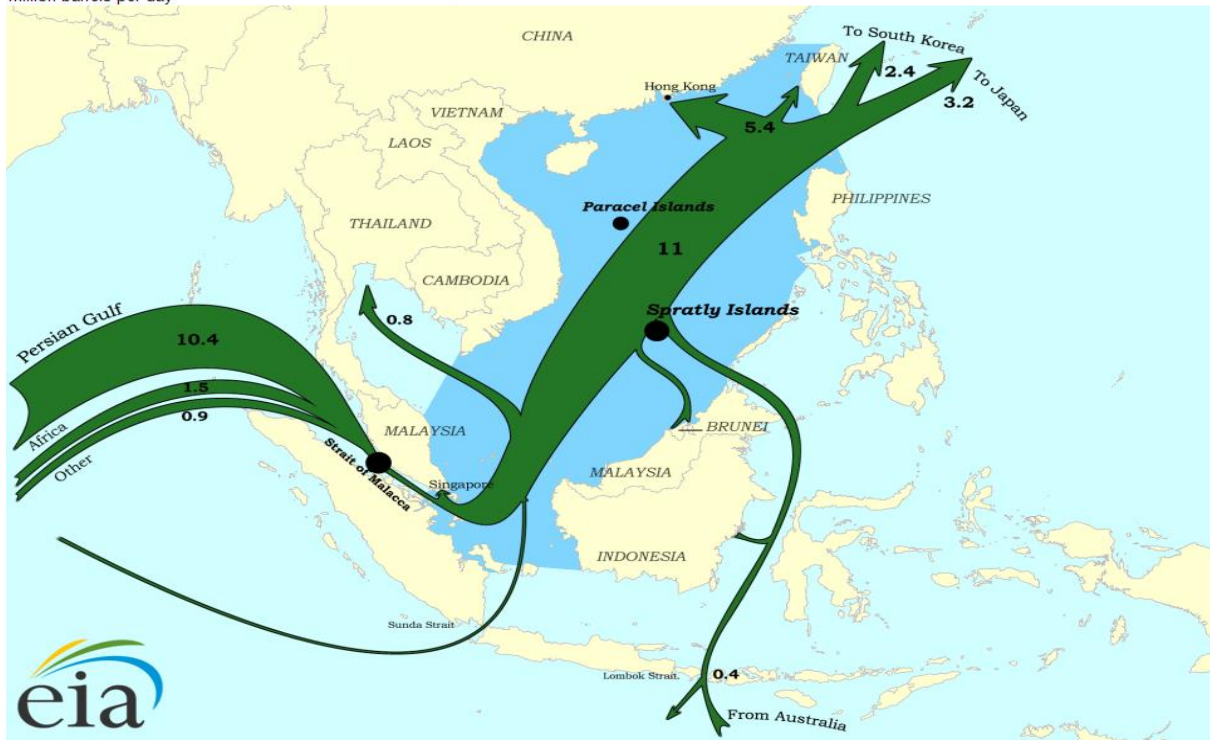
الفصل الثالث ————— السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسيفيك منذ نهاية الحرب الباردة

على الطاقة النووية، وتمر كميات معتبرة من صادرات الفحم الإندونيسية والأسترالية اللذان يعدان من أكبر مصدري الفحم عبر بحر الصين الجنوبي.⁽¹⁾

وقد زادت أهمية بحر الصين الجنوبي بعد اكتشاف احتياطات نفطية في مساحة 1.2 كلم مكعب (حوالي 7.7 مليار برميل)، مع تقدير اضافي بوجود النفط في مساحة 4.5 كلم مكعب باحتياطي يقدر بحوالي (28 مليار برميل من النفط)، وتقدر كميات احتياطي الغاز الطبيعي في بحر الصين الجنوبي بحوالي 266 تريليون قدم مكعب في مساحة 7.500 كلم مكعب.⁽²⁾

خريطة رقم 02: توضح المسارات الرئيسية لعبور النفط الخام في بحر الصين الجنوبي.

Major crude oil trade flows in the South China Sea (2011)
million barrels per day



المصدر:

The South China Sea is an Important World Energy Trade Route, U.S Energy Information Administration, (date of access 15.02.2016)

<https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=10671>

الأهمية الاستراتيجية التي يكتسبها بحر الصين الجنوبي سواء لكونه معبرا استراتيجيا للتجارة الدولية أو لاحتوائه على ثروات طبيعية، أدت إلى تنامي الادعاءات الإقليمية في منطقة بحر الصين الجنوبي (أنظر الجدول رقم 13). يشار إلى أن المساحة الشاسعة للصين جعلتها تدخل في نزاعات حدودية برية مع كل من الاتحاد السوفياتي والهند والتي تطورت إلى نزاعات مسلحة مع الطرفين في سنتي 1962 مع الهند و 1969

(1) Armed Clash in the South China Sea, Council Foreign on Relation, (date of access 12.03.2017)

<https://www.cfr.org/report/armed-clash-south-china-sea>

(2) أسامة أحمد عيدروس، المرجع السابق .

مع الاتحاد السوفياتي. وإن كانت الصين قد وقعت اتفاقية مع روسيا لإنهاء هذه الخلافات، فإن نزاعها مع الهند لا يزال قائماً.

جدول رقم 13: يتضمن أهم النزاعات بين الصين وجيرانها.	
المناطق المتنازع عليها	أطراف النزاع مع الصين
جزر "دياو يو داو" حسب الاسم الصيني وجزر "سنكا كو"	اليابان
مياه إقليمية شمال شرق جزر ناتونا	اندونيسيا
شعب سكاربره التي يطلق عليها الصينيون اسم "جزيرة هوانغيان"	الفلبين
حول المياه القريبة من سكاربوروه (Scarborough Shoal)	الفلبين
حول المياه الإقليمية غرب جزر سبارتلي	فيتنام
جزر سبراتلي وبارسيل	الصين وفيتنام وماليزيا وبروناي واندونيسيا
جزر اوسيريسك الكبرى وتاراباروف قرب مدينة خاباروفسك / والجزيرة الكبيرة وسط نهر ارغون	روسيا
شمال غرب التبت (أكسي تشين ، Aksai Chin)	الهند

المصدر: إعداد الطالب بناءً على المعلومات الواردة في الموقع التالي:

“Armed Clash in the South China Sea”, Council Foreign on Relation, (date of access 12.03.2017)

<https://www.cfr.org/report/armed-clash-south-china-sea>

2 /قطبية النظام الدولي؛ تغير تقاطب النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية ناجم بالأساس عن تغير توزيع القوة، حيث خسر الاتحاد السوفياتي جزءا كبيرا من قوته خاصة من الناحية الاقتصادية ومن ناحتي المساحة والسكان أدت إلى فقدانه خاصية الإمكانات المركبة، بالإضافة إلى تراجع حصته من القوة بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية. الشكل الجديد للنظام الدولي صب في مصلحة الصين. فبعد أن كانت مُضطرة إلى تبني سياسة اللحاق بالقطارة أو سياسة الموازنة لضمان أمنها، أصبح بإمكانها فعل ذلك دون اللجوء إلى هاتين السياستين، وذلك إما من خلال محاولة زيادة نصيبها من الإمكانات

ومن خلال التوجه إلى زيادة نفوذها في آسيا بعد أن تراجع الخطر السوفياتي وانشغال روسيا بترتيب بيتها الداخلي نتيجة الأزمات المتعددة التي ورثتها عن الاتحاد السوفياتي ، كما أن طبيعة النظام الدولي الجديد الأحادي القطبية ، تحفز عملية بروز قوى أخرى تتنافس الهيمنة الأمريكية فحسب كريستوفر لاين Christopher Layen هذا الأمر هو ظاهرة تحركها طبيعة النظام A structurally driven phenomenon (1).

الفرع الثاني: التوقعات العامة للمقاربة الواقعية الجديدة حول مستقبل السياسة الخارجية الصينية:

مثل الصعود الصيني مادة خصبة للنقاش النظري داخل المقاربة الواقعية الجديدة، حيث يطرح الواقعيون سيناريوهين أحدهما تشاؤمي والآخر تفاؤلي؛ فبالنسبة للسناريو الأخير يؤكد أدياؤه من الواقعيين الدفاعيين أنه وفي ظل الفوضى الحميدة وتوفر الأمن، ستسعى الصين إلى تعزيز نفوذها بدل استقلالياتها وفي سبيل تحقيق هذا ستسعى إلى المحافظة على الوضع القائم ، وهي سياسة تتبعها الدولة وتسعى من خلالها إلى "الحفاظ على توزيع القوة كما هو في لحظة تاريخية معينة" (2) وهذا لا يعني عدم سعي الصين للحصول على مزيد من القوة، بقدر ما يعني الحصول عليها ولكن دون تغيير ميزان القوة لأنها راضية عن توازن القوى الحالي مادام أنه لا يشكل تحدياً لأمنها.

ستنتقل الصين من عملية الموازنة الخارجية (التحالفات) إلى عملية موازنة داخلية، من خلال بناء قوة اقتصادية وعسكرية ولكن لأغراض دفاعية وعلى الصين أن تحاول إبراز هذه النوايا الدفاعية، (3) فالبيئة الأمنية المنخفضة التهديد تحتم على الصين السعي إلى التعايش سلمياً مع جيرانها، فالصين التي تمتلك سلاح نووي على غرار العديد من منافسيها في المنطقة ، تجعل المنطقة آمنة لما تشكله هذه الأسلحة من تأثيرات إيجابية في حفظ السلم Pacifying Effects.

الصين كفاعل عقلاني توازن بين المكاسب والتكاليف لن تسعى إلى الهيمنة، لأن من شأن مثل هذا الأمر أن يدفع المنافسين والأعداء إلى تشكيل حلف موازنة Balacing Coaltition لتثبيط الصعود الصيني وتهديد بقائها، فالصين التي كانت إلى الأمام القريب عضواً في تحالف موازنة ضد الاتحاد السوفياتي أدى إلى زواله، لن تكرر نفس الخطأ، خاصة و أن السجل التاريخي يوفر العديد من الأمثلة عن دول سعت لتحقيق الهيمنة فكان مآلها شبيهاً بمآل الاتحاد السوفياتي على غرار: فرنسا نابليون، ألمانيا

(1)Christopher Layne, op.cit.p.9.

(2) Hans Morgenthau, **Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace**, in : Alastair Iain Johnston , « Is China a Status Quo Power? » , *International Security*, (27)(4) (Spring 2003), p. 08.

(3)John Mearsheimer, "Structural Realism," in Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith, (eds.), op.cit., p.82.

الإمبريالية، وألمانيا النازية، ولهذا فإن التنشئة التي تقرضها طبيعة النظام الدولي و الدروس التي يقدمها التاريخ للصين سيجعل صعودها شبيها بالصعود الألماني في عهد بيسمارك.(1)

بالرجوع إلى نموذج الواقعي الدفاعي "غيبيلن" (أنظر الشكل رقم 02)؛ نجد أن الصين رغم وصولها إلى مرحلة يمكن لها معها تغيير تقاطب النظام الدولي؛ فهي تحوز على قدرات متنوعة تجعلها تستجيب لخاصية الإمكانيات المركبة التي تؤهلها للانتقال إلى دولة عظمى وذلك من خلال تعديل الوضع القائم، فإن التكاليف العالية لهذا الخيار تجعلها تتأى بنفسها عن تبني مثل هذا الخيار، فبالإضافة إلى إمكانية تعرضها لحلف موازنة من قبل جيرانها الذين من المؤكد أنهم سينضمون إلى تحالف موازنة في حال حاولت تغيير توازن القوى هذا الحلف قد يضم كلا من: الهند، اليابان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، روسيا، الفيتنام ، بالإضافة إلى أستراليا. (2) فإن ترتيبات النظام الدولي الحالية القائمة على الأحادية يصب في مصلحة الصين، فانهيار الاتحاد السوفياتي أدى إلى زوال خطر مباشر كان يهدد بقاء الصين. و الأهم أن الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى استقرار النظام الدولي، فاحتمالية نشوب الحرب في ظل الأحادية ضئيلة جدا بينما يزداد هذا الاحتمال في حال وصول الصين إلى موقع دولة قطب أو إلى موقع دولة مهيمنة إقليميا. فالولايات المتحدة كقوة مهيمنة على الجزء الغربي من الكرة الأرضية ، لن تسمح لأي قوة طامحة للهيمنة أن تصل إلى مآربها، ضف إلى التهديدات الأمنية التي تقف دون سعي الصين لتحقيق هذه المساعي، فإنها استطاعت تحقيق نمو اقتصادي مذهل دون الحاجة إلى مغامرات خارجية أو دون محاولة التأثير على ترتيبات النظام الدولي. بالنتيجة؛ فإن طبيعة النظام تُحفز الصين على الدخول ضمن مساعي تعاونية تسعى من خلالها إلى زيادة نفوذها دون محاولة تغيير ميزان القوى السائد.

أما السيناريو التشاؤمي؛ فيؤكد أنصاره من الواقعيين الهجوميين، أن ندرة الأمن تدفع الدولة إلى السعي لتحقيق الاستقلالية، وهو مسعى لن تحققه الدولة دون الوصول إلى موقع دولة مهيمنة إقليميا أو عالميا ومراجعة الوضع القائم، فالصين غير راضية عن طبيعة التوازنات في النظام الدولي، وعن موقعها في هذا النظام ولهذا ستسعى إلى إعادة صياغة القواعد التي تسيّر بها العلاقات بين الدول، وهو ما سيدفع الصين كفاعل عقلائي إلى السعي من جهة إلى الارتقاء في سلم هيكل النظام الدولي (3) (الانتقال من دولة متوسطة إلى دولة كبرى) و إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية في آسيا الباسيفيك من جهة أخرى ، ولهذا فالصين تدخل

(1)Ibid, p.81

(2)John Mearsheimer, "The gathering Storm: China's Challenge to US Power in Asia", The Chinese Journal of International Politics, (3), 2010, p. 382.

(3)Rex Li, **A Rising China and Security in East Asia Identity Construction and Security Discourse** , (London ; Routledge, 2009) ,p.9.

في نطاق الدول الساعية للهيمنة *Aspiring Hegemon* . و هو أمر ليس بالجديد على الصين، فقد سعت خلال العديد من الحقب إلى الوصول إلى موقع دولة مهيمنة في منطقة آسيا الباسيفيك، و هو ما حققته خلال فترات طويلة من وجودها خاصة في عهد كل من صونغ ومينغ (宋朝 Song Dynasty 1279-960 , و منينغ (明朝 Ming Dynasty 1644-1368)⁽¹⁾. وهو ما حقق مركزية الإمبراطورية الصينية *Sino- Centric Empire* في آسيا وجعلها لقرون تدعى الإمبراطورية الوسطى أو المركزية، ولهذا فإن توصيف الصين بأنها قوة صاعدة قول يجافي الحقيقة إلى حد بعيد فهي قوة عائدة *Returning Power*

إلى الساحة الدولية، وهو ما ذهب إليه هنري كيسنجر *Henry Kissinger*:

"الصين لا ترى نفسها كدولة صاعدة، ولكن كقوة عائدة [...]، فهي لا تعتبر

ممارسة نفوذها في الشؤون الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية، تحديا

للنظام العالمي وإنما تعتبره عودة للوضع الطبيعي، الذي ينبغي أن يكون عليه

هذا النظام"⁽²⁾.

الفرع الثالث: التوقعات الواقعية الجديدة حول السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسيفيك:

منطلقين من مسلمة أن الأمن سلعة متوفرة؛ فإن الواقعيين الدفاعيين يؤكدون أن الصين ستسعى إلى زيادة نفوذها في منطقة آسيا الباسيفيك. وذلك من خلال الانضمام إلى مؤسسات التعاون الإقليمي التي ستسمح لها بممارسة نفوذها في المنطقة، ستستمر الصين في زيادة قوتها العسكرية ولكن مع إبراز أن هذه القوة العسكرية هي لأغراض دفاعية وليس هجومية. فالصين لن تحاول بأي حال من الأحوال تغيير ميزان القوى السائد في المنطقة، لتجنب أي حلف موازنة قد ينجر عن مثل هذه المحاولة، ناهيك عن جر المنطقة إلى سباق نحو التسلح. فاليابان على سبيل المثال تمتلك ترسانة أسلحة وتمتلك ما يسميه "باري بوزان" سياسة الردع الجاهزة"، فعلى الرغم من عدم امتلاكها للأسلحة النووية فإن لديها صواريخ مدنية ونظم توجيه قادرة على تحويلها إلى صواريخ نووية، وتحوز على صناعة نووية ذات مخزونات كبيرة من المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في الرؤوس الحربية النووية.⁽³⁾ كما أن الصين ستسعى لحل مختلف الأزمات الحدودية سواء البرية أو البحرية ضمن هذه المؤسسات التعاونية التي ستضم إليها، هذه المؤسسات التي ستسمح لها بزيادة نفوذها.

(1) Yuan Kangwang , "Offensive Realism and the Rise of China", *Issues & Studies* , 40(1),(2004) , p.p.184-190.

(2) Henry Kissinger, "On China", in Lt Gen JS Bajwa , **China: Threat or Challenge?** , (Lancer Publishers LLC, 2017), p. 20

(3) Barry Buzan and Gerald Segal , "Rethinking East Asian Security ", *Survival*, 36,(2),(Summer 1994),p.10

أما الواقعيون الهجومين؛ فيزعمون أن الصين ستحاول إخراج الولايات المتحدة من حديقتهما الخلفية، هذه الأخيرة كانت قوة مهيمنة في آسيا الباسيفيك منذ 1945. (1) سينحصر التنافس الأمريكي الصيني حسب "ميرشايمر" على منطقتين هما آسيا والشرق الأوسط وهذا عكس التنافس الأمريكي السوفياتي الذي كان حول ثلاث مناطق: أوروبا، آسيا، والشرق الأوسط، ولهذا فإن الهدف الاستراتيجي للصين هو محاولة استرجاع مختلف المناطق المتنازع عليها أو المستعمرة من قبل دول أخرى، حيث تدعي الصين أحقيتها بها لأسباب تاريخية وخاصة تايوان التي تعد شوكة في حلق الصين، والتي من المحتمل أن تصل الأمور إلى حوض حرب بين الولايات المتحدة والصين حولها. (2) حتى النقطة الإيجابية التي قد ترسم سيناريو تقاؤلي حسب الليبراليين الجدد؛ وهي تزايد حجم التبادلات في منطقة شرق آسيا و الذي يفضي حسبهم إلى تشكيل شبكة مصالح تجعل احتمالية الحرب أمراً مستبعداً، يراها الواقعيون من منظور مغاير تماماً، فمع زيادة نمو الاقتصاد لهذه الدول ستزداد حاجتهم إلى الطاقة و تأمين هذا المورد، وهذا ما سيدفع إلى زيادة حدة التنافس العسكري في بحر الصين الجنوبي الذي يضم من جهة ثروات طبيعية، و يعتبر ثاني أهم معبر للطاقة في العالم من جهة أخرى (أنظر الخريطة رقم 02)، مما يجعله محل تنازع بين العديد من الدول (أنظر جدول رقم 13).

سعي الصين للوصول إلى موقع دولة مهيمنة مرتبط بثلاث شروط:

أولاً: السعي إلى أن تصل إلى تحقيق أكبر قوة عسكرية في منطقة تواجداتها، (3) ولهذا بالإضافة إلى زيادة قوتها العسكرية، فإنها تهدف إلى زيادة الفجوة في القوة بينها وبين جيرانها خاصة اليابان وروسيا؛ أي الوصول إلى درجة من القوة لا يمكن من خلالها لأي من منافسيها أن يهدد وجودها، فالصين لا تزال مسكونة بهاجس القوة اليابانية التي يمكن أن تهدد وجودها، فهي لا تزال تستحضر في استراتيجيتها احتلال اليابان للصين، و التي مع تزايد قوتها من المحتمل أن تدفع الولايات المتحدة للانسحاب من آسيا كما سعت الولايات المتحدة إلى دفع القوات الأوروبية للانسحاب من الجزء الغربي من الكرة الأرضية في القرن التاسع عشر، فلم يعد مستبعداً أن تطور الصين نسختها الخاصة من مبدأ "مونرو"، ولهذا فسكنون أمام المركزية الصينية في آسيا في مقابل المركزية الأمريكية في الغرب (4) Sino-Centred Asia Vs American-Centered West.

(1) John Mearsheimer, "The gathering storm: China's Challenge to US Power in Asia", op.cit. p. 381.

(2) Ibid.p.392.

(3) John Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics**, op.cit., p. 86.

(4) Claude Meyer, **China or Japan: Which Will Lead Asia?**, Translated by Adrian Shaw, (London: Hurst and Company, 2010), p. 152.

ثانياً: السعي إلى زيادة نصيبها من الثروة النسبية؛⁽¹⁾ ولهذا فإن الصين ستحاول التمدد من الناحية الاقتصادية وقد تسعى إلى حماية مصالحها الاقتصادية من خلال القوة العسكرية، فالنمو الاقتصادي الصيني يعتمد بشكل كبير على البترول مما قد يدفعها إلى السعي لتأمين مصادر الطاقة و يؤدي بالنتيجة إلى تنافس أمريكي صيني في منطقة الخليج الفارسي، الذي تعتمد الصين عليه لتلبية حاجاتها النفطية . وعلى الرغم من أن هذا الاحتمال يبقى ضئيلاً، فإن الصين لن تتوانى عن نشر قواتها المسلحة في المنطقة إذا ما طلبت منها إحدى الدول في المنطقة القيام بهذا،⁽²⁾ تماماً كما فعلت الولايات المتحدة . يشار الى ان الصين تنتج 3.4 ملايين برميل من النفط يومياً، الأمر الذي لا يلبي حاجتها من الاستهلاك، لذا فهي تضطر إلى شراء خمسة ملايين برميل من النفط يومياً.⁽³⁾

ثالثاً: ستسعى إلى تحقيق التفوق النووي⁽⁴⁾ ، فعلى الرغم من إقرار "ميرشايمر" أن التدمير المتبادل المؤكد يجعل تعرض دولة نووية إلى ضربة نووية احتمالاً ضعيفاً، إلا أنه على ضعفه يبقى احتمالاً وارداً، ولهذا على الصين أن تسعى إلى زيادة قوتها النووية على حساب باقي منافسيها في المنطقة. هذا ما سيسمح بتعميق الهوة بين الصين و منافسيها في منطقة آسيا الباسيفيك خاصة روسيا ، اليابان و الهند للوصول إلى درجة من القوة تكون فيها الدول الأخرى غير قادرة على تهديدها مما يمهد الطريق لها لاسترجاع تايوان كهدف أول و إملاء قواعد اللعبة في المنطقة كهدف ثاني،⁽⁵⁾ و هذا أمر قد لا يمر بسلام ؛ فالولايات المتحدة لن تسمح بوصول الصين إلى موقع قوة مهيمنة ، وهو ما يعزز احتمالية اندلاع مناوشات بين الطرفين.

المطلب الثاني: الليبرالية النفعية ومصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة.

تتعلق الليبرالية النفعية في بناء نموذجها التفسيري، من أن الدولة تتفاعل في ظل نظام اقتصادي تسعى فيه كل دولة إلى فرض خياراتها في النظام الدولي كانعكاس مباشر للتفضيلات الداخلية التي فرضها الفواعل السياسية الإدارية والفواعل الخاصة، ولهذا سنحاول تحديد مختلف هذه الفواعل المساهمة في صنع السياسة الخارجية الصينية بصفة عامة والسياسة الخارجية الاقتصادية بصفة خاصة.

الفرع الأول: فواعل الشبكة السياسية في السياسة الخارجية الصينية:

(1)John Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*,op.cit, p.143.

(2)John Mearsheimer, "The gathering storm: China's Challenge to US Power in Asia",op.cit., p .392.

(3)بثينة اشتيوي، " النفوذ الاقتصادي بين الصين وأمريكا.. من سيحسمه؟"، *ساسة بوست* ، (تاريخ الولوج 22.01.2017

<https://www.sasapost.com/economic-influence-between-china-and-america/>

(4)John Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*,p.p. 145-146.

(5)John Mearsheimer, "The gathering storm: China's Challenge to US Power in Asia",op.cit., p.p.389.

تعتبر جمهورية الصين الشعبية حسب الدستور الصيني، دولة موحدة يحكمها حزب واحد هو الحزب الشيوعي الصيني، ويقع مقر الحكومة في العاصمة بيجين وتتكون من 34 مقاطعة، يعد نظام الحكم الصيني نظاماً فريداً من نوعه وهو مستوحى من شيوعية "ماو" وإصلاحاته، كما تأثر بشكل كبير بسياسة الأبواب المفتوحة والتي ساهمت في تنقيح أفكار "ماو"، وإضفاء صبغة على النظام الصيني تتماشى وسياسة الانفتاح الاقتصادي.

1/ الفواعل الإدارية السياسية؛ نظراً للتماهي بين الحزب والدولة ولطابع الحكم الخاص في الصين حيث يعد الحزب مصدر الشرعية بدل الشعب، ستفرق الأطروحة بين الفواعل السياسية والإدارية، من خلال معيار الانتخاب من قبل الحزب الشيوعي، بدل الانتخاب الشعبي كمعيار للتفرقة.

1/1 الفواعل السياسية؛ هي الفواعل التي حصلت على موقعها عن طريق الانتخاب من قبل هيئات الحزب الشيوعي، وفي النظام السياسي الصيني نجد:

1/1 /1 الحزب الشيوعي الصيني: تأسس الحزب الشيوعي الصيني سنة 1921 في مدينة شنغهاي، تولى الحزب السلطة عام 1949 بقيادة ماو تسي تونغ، إثر حرب أهلية خاضها ضد الحزب الوطني "الكومندانغ"، يضم الحزب في عضويته 86 مليون عضو منخرطين في أكثر من 3,5 مليون منظمة .⁽¹⁾ العضوية في الحزب مفتوح لكل صيني بلغ من العمر 18 سنة ومستعد لقبول والالتزام بدستور وسياسات الحزب. الانضمام إلى الحزب قد لا يكون دائماً مدفوعاً بقناعات وإنما لتحقيق مكاسب شخصية خاصة وأن تحقيق نجاح في الحزب يضمن مكانة اجتماعية والارتقاء في السلم الوظيفي.⁽²⁾ تضم المنظمات المركزية للحزب: المؤتمر الوطني، واللجنة المركزية، والمكتب السياسي للجنة المركزية، واللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية. فضلاً عن الهيئات الإدارية لكل مؤسسة ومؤسساتها الوظيفية.⁽³⁾

تجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب الحزب الشيوعي توجد 8 أحزاب صغرى ولكنها من الناحية الواقعية لا تمتلك أي تأثير ويستعملها الحزب ليثبت أن النظام الحزبي في الصين "نظام تعاوني متعدد الأحزاب"، هذه الأحزاب مطالبة بالاعتراف بقيادة الحزب الشيوعي للصين وأن تعمل مع هذا الحزب من أجل "تطوير

(1) "Organizational status of the CPC" , *People's Daily Online* , (date of access 10.02.2017)

<http://english.cpc.people.com.cn/206972/206981/8188126.html>

(2) Kerry Dumbaugh and Michael Martin , " Understanding China's Political System " , *Congressional Research Service*, 2009 , p. 05.

(3) "Organizational status of the CPC" , op.cit.

الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"، ولهذا فهي لا تلعب دور المعارضة، تضم هذه الأحزاب مجتمعة مليون عضو وهو رقم ضئيل جدا إذا ما قورن بعدد أعضاء الحزب الشيوعي.⁽¹⁾

2/1/1/المكتب السياسي Polituro: يقع المكتب السياسي في أعلى هرم التنظيم الإداري للحزب الشيوعي، ولهذا يعد المؤسسة السياسية الأهم في الصين، يتأسس المجلس الأمين العام للحزب الشيوعي الذي يتم اختياره من قبل المؤتمر العام للحزب الشيوعي الذي يُعقد كل 05 سنوات، كما ينتخب هذا الأخير أعضاء المكتب السياسي ويحدد عددهم^(*). لا يتم اختيار أعضاء المكتب السياسي الجديد إلا بعد مناقشة دقيقة والتحقيق في خلفياتهم وخبراتهم وآرائهم و سجل إنجازاتهم خلال عضويتهم في الحزب،⁽²⁾ ويشترط ألا يتجاوز عمر العضو 68 سنة،⁽³⁾ في المؤتمر السنوي الأخير للحزب والذي عقد بتاريخ 08 نوفمبر 2012 تم انتخاب مكتب سياسي مكونا من 25 عضوا.⁽⁴⁾ الملاحظ أن آليات عمل هذا المكتب تبقى غامضة فالمكتب ليس ملزما بعقد اجتماعات دورية، ولا يجتمع إلا في حالات الضرورة القصوى، أو لإقرار تغييرات في السياسة الصينية.

3/1/1/الرئيس: وفقا للدستور الحالي، يتم انتخاب الرئيس في الاجتماع السنوي للحزب الشيوعي حيث يتولى الأمانة العامة للحزب ويكون عضوا في المكتب السياسي، يتولى هذا المنصب لمدة 5 سنوات يتمتع الرئيس بجملة من الصلاحيات أبرزها:

(1) صلاحية إصدار القانون: لا تكون قوانين الدولة سارية المفعول بعد أن يجيزها المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة، إلا بعد أن يصدرها الرئيس الصيني.

(2) صلاحيات إصدار الأوامر: لرئيس الدولة أن يعلن عن طريق رئيس مجلس الدولة الأحكام العرفية وحالة النفير العام والتجنيد وله كذلك صلاحية العفو عن المسجونين.

(3) صلاحيات التعيين: يمكن للرئيس تعيين وعزل؛ رئيس مجلس الدولة ونوابه، وأعضاء مجلس الدولة والوزراء، ورؤساء اللجان، ورئيس جهاز المحاسبة، والأمين العام لمجلس الدولة، بالإضافة إلى اعتماده لممثلي الدول الأجنبية السياسيين، ويرسل الممثلين المفوضين لدى الدول الأجنبية ويستدعيهم، ويصدق

(1) Susan Lawrence and Michael Martin, " Understanding China's Political System " , Congressional Research Service, 2013,p.33

* على سبيل المثال اختار مؤتمر الحزب 16 عضوا في المكتب السياسي خلال مؤتمره المنعقد سنة 2002 ، بينما اختار 25 عضوا في مؤتمره المنعقد في 2007 أي بزيادة 9 أعضاء ، بينما بقي العدد على حاله بعد اجتماع مؤتمر الحزب في 2012.

(2) "How China Is Ruled", BBC World News , (accessed on 19-08-2017)
http://news.bbc.co.uk/2/shared/spl/hi/in_depth/china_politics/government/html/4.stm

(3) Kerry Dumbaugh and Michael Martin ,op.cit., p. 04.

(4) "الحزب الشيوعي الصيني، الجزيرة نت" ، (تاريخ الولوج 10.01.2017) .

الفصل الثالث _____ السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسيفيك منذ نهاية الحرب الباردة

على المعاهدات والاتفاقيات الهامة المعقودة مع الدول الأجنبية وبلغتها، بناءً على قرارات اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب. (1)

يساعد رئيس الجمهورية نائبه، الذي يمارس بتوكيل منه جزءًا من صلاحياته، لكن غالبًا ما يستأثر الرئيس بالصلاحيات وعادة ما يشكل ثنائي مع رئيس الوزراء ولهذا كل إدارة يؤرخ لها بإسمي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فالإدارة الحالية تدعى إدارة "شي - لي" أما سابقتها فأطلق عليها إدارة "هو-وان".

4/1/1/ اللجنة الدائمة للمكتب السياسي The Politburo Standing Committee؛ هي لجنة تتبثق عن المكتب السياسي والتي تنتخب بدورها من قبل المؤتمر السنوي للحزب الشيوعي، وخلال الاجتماع الأخير للمؤتمر تم انتخاب 07 أعضاء ضمن هذه اللجنة.

5/1/1/ المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني: وفقا لدستور 1982 يعد المجلس الجهاز التشريعي الوحيد (على المستوى المركزي) في الصين، يضم ثلاثة آلاف نائب يجتمعون لدورة واحدة كل سنة، يتم انتخابهم عن طريق المؤتمرات الشعبية على مستوى المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات، بالإضافة إلى القوات المسلحة وذلك لمدة 05 سنوات. (2)

يتمتع المجلس حسب دستور 1982 بصلاحيات عديدة على غرار؛ تعديل الدستور، و تشريع القوانين انتخاب رئيس الجمهورية ، رئيس و أعضاء الحكومة ، غير أن هذه الصلاحيات تبقى مجرد صلاحيات شكلية، فهو غالبًا ما يصادق فقط على قرارات أقرها كبار قياديي الحزب الشيوعي، لكن من الملاحظ في السنوات الأخيرة أن هذا المجلس بدأ يتمتع بنوع من الاستقلالية وصلت إلى رفض تعيين بعض المسؤولين على المستوى المحلي و الإقليمي، (3) يأتي هذا في سياق تعزيز توجهات "الديمقراطية التشاورية" التي أقرتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في وثيقته المنشورة في فيفري 2015(4).

2/1/ الفواعل الإدارية؛ كما سبق وأن أوضحنا، فإن الفواعل الإدارية هي الفواعل التي تحتل موقعا في الجهاز السياسي الإداري. هذا الموقع يكون نتيجة لتعيين من قبل الفاعل السياسي، وفقا للمنظومة القانونية المعمول بها في الدولة، ويدخل ضمن هذا الإطار:

(1) " أجهزة الدولة "، الصين اليوم ، (تاريخ الولوج : 13.01.2017)

http://arabic.china.org.cn/china/archive/jigou/txt/2003-07/29/content_2079605.htm

(2) Kerry Dumbaugh and Michael Martin , op.cit., p. 09.

(3) Idem.

(4) الحزب الشيوعي الصيني ، الجزيرة نت ، المرجع السابق.

1/2/1/سكرتارية اللجنة المركزية: تعتبر سكرتارية الحزب ثاني أهم جهاز بعد المكتب السياسي، وتعد السكرتارية حسب الدستور الصيني جهاز إداري وليس جهاز لاتخاذ القرار، فدورها ينحصر في الإشراف على الأعمال اليومية للحزب وتنفيذ القرارات التي يقرها كل من المكتب السياسي واللجنة الدائمة. (1)

2/2/1/مجلس الدولة: يعد هذا المجلس بموجب الدستور الصيني الجهاز التنفيذي الأعلى في الدولة وهو بمثابة الحكومة. وينفذ مجلس الدولة القوانين والقرارات التي يضعها أو يجيزها المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني ولجنته الدائمة، وهو مسؤول أمام المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني ولجنته الدائمة ويقدم لهما تقارير أعماله. ويحق لمجلس الدولة أن يقوم في إطار وظائفه وصلاحياته بوضع اللوائح الإدارية واتخاذ قرارات وأوامر وإعطاء توجيهات. يتكون مجلس الدولة من: رئيس مجلس الدولة (رئيس الوزراء)، ونوابه والمستشارين، والوزراء، ورؤساء اللجان، ورئيس مصلحة الدولة لتدقيق الحسابات، والأمين العام للمجلس. مدة خدمة رئيس مجلس الدولة ونوابه والمستشارين خمس سنوات ولا تتجاوز دورتين متتاليتين، ويتكون مجلس الدولة الحالي من 28 وزارة ولجنة ومصلحة. (2)

3/2/1/الوزارات: على الرغم من أنها تخضع لمجلس الدولة إلا أنها تتمتع باستقلالية في مباشرة وظائفها، وتضم كل وزارة مكاتب إقليمية ومحلية، وكثيرا ما تنقسم الوزارات أيضا إلى دوائر وزارية. فعلى سبيل المثال؛ تنقسم وزارة الزراعة إلى 18 دائرة، بما في ذلك إدارة تربية الحيوانات ومكتب جودة الأغذية الزراعية وسلامتها. تبعا لطبيعة السياسة أو المسألة المعنية، يوجه الوزير الإدارة المناسبة أو المكتب الإقليمي للإشراف على التنفيذ. وكثيرا ما تعمل الوزارات الحكومية بصفة مستقلة⁽³⁾ فالوزير مسؤول بصفة فردية أمام المكتب السياسي ومجلس الدولة، لهذا تعمل الوزارات ومكاتبها الفرعية لمصالح الوزارة بشكل منفرد، فعلى سبيل المثال؛ ستقوم وزارة الصناعة أي سياسة تضر بهذا القطاع. حاولت القيادة الصينية تلافي مثل هذه الإشكاليات البيروقراطية من خلال إصلاحات قامت بها سنة 1998، تمخض عنها إصلاح كبير لأجهزة مجلس الدولة ومس بشكل مباشر العلاقات بين الوزارات أين تم تحديد صلاحياتها بشكل أوضح.

4/2/1/الحكومات المحلية: تفرض المساحة الكبيرة للصين، تفويض مجموعة من صلاحياتها للحكومات المحلية، تضم الصين رسميا 34 حكومة على مستوى الأقاليم Provincial، أكثر من 300 حكومة على مستوى المحافظات Prefecture، وما يناهز 3000 حكومة على مستوى المقاطعات County يضاف إليها 40,000 على مستوى الضواحي Township، هذه الأخيرة تتربع على مساحات شاسعة وتعتمد في

(1) Ibid., p.5.

(2) مجلس الدولة والوزارات ، الصين اليوم ، (تاريخ الولوج : 23.02.2017)

<http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter2/chapter20203.htm>

(3) Kerry Dumbaugh and Michael Martin ,op.cit., p. 08.

تنفيذ سياساتها على التنظيمات المحلية. تتأثر السلطة المحلية بدورها بهيمنة الحزب الشيوعي فعلى غرار الحكومة المركزية، فإن السلطة المحلية تتضمن إدارة حزبية موازية (أمين لجنة الإقليم) للأجهزة الحكومية (الحاكم، رئيس المحافظة أو رئيس المقاطعة)، وقد يصل الأمر على مستوى المقاطعات أن يتولى شخص واحد المسؤوليات الحزبية والمحلية أما على مستوى الأقاليم فغالبا ما يتولى المنصبين شخصين منفصلين، ودائما ما تثار إشكالية تنازع الصلاحيات بين المسؤول عن الحزب والحاكم المحلي.

على الرغم من إقرار الدستور الصيني لسنة 1982 أولوية الأجهزة المحلية على الحزبية، فإن العدد الكبير لأجهزة الحزب على المستوى المحلي، يعزز من صلاحياته. فعلى سبيل المثال؛ تتكون حكومات المقاطعات من خمسة مجموعات من المؤسسات التنظيمية: الحكومة الشعبية للمقاطعة، ولجنة الحزب الشيوعي بالمقاطعة، ولجنة التفتيش النظامي التابعة للحزب الشيوعي بالمقاطعة، والمؤتمر الشعبي للمقاطعة، والمؤتمر الشعبي السياسي الاستشاري للمقاطعة.

في حين أن اللجنة الدائمة للحزب أو مجلس الدولة يمكنهما استخدام سلطتهما على الحزب المحلي أو رئيس الإقليم، فإن الوزارات لديها سلطة مباشرة أقل على الحكومات المحلية. وبشكل عام، تضطلع الحكومات المحلية بوظائف أبرزها: التخطيط لتنمية الاقتصاد المحلي، وإدارة وتوجيه المؤسسات العامة المحلية، جمع الضرائب المحلية، التحكم والرقابة على تخصيص الأراضي التي تقع في نطاق المقاطعة، وإدارة نظام التعليم المحلي، وضمان استتباب الأمن والنظام، وتوفير الضمان الاجتماعي لسكان المقاطعة.⁽¹⁾

يتمتع حكام الأقاليم بنفوذ كبير في النظام السياسي الصيني، فضلا عن الدور الذي يلعبونه محليا يلعب هؤلاء أدوارا محورية على مستوى الحزب الشيوعي؛ فالمكتب السياسي الحالي للحزب يضم 6 أعضاء من حكام الأقاليم من أصل 25 عضوا. الاستقلالية المالية التي تتمتع بها الأقاليم، تلعب دورا حاسما في زيادة نفوذها؛ فالأقاليم، المحافظات، المقاطعات، والضواحي تحصل على نصيب الأسد من النفقات العمومية، كما تحظى بالحق بإقرار قوانين وأنظمة محلية شريطة ألا تتعارض مع القوانين الوطنية، وتخصص "بيجين" للمقاطعات حيزا كبيرا في الاعتمادات لتعزيز النمو الاقتصادي.⁽²⁾

1/2/5 جيش التحرير الشعبي: بالرغم من الإصلاحات التي أدخلت على جيش التحرير الشعبي في ثمانينيات القرن المنصرم، والتي هدفت إلى إضفاء طابع الاحترافية على هذه المؤسسة، لا يزال يلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية الصينية. يتولى الجيش الصيني الإشراف على القوات البرية والبحرية والجوية،

(1) Ibid, p. 15.

(2) Susan Lawrence and Michael Martin, op .cit., p.p. 9-10.

الفصل الثالث _____ السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسيفيك منذ نهاية الحرب الباردة

ويقسم إلى خمسة أقسام رئيسية: القوات الجوية، البرية، البحرية، الاحتياط بالإضافة إلى قيادة سلاح المدفعية الثاني (المسؤولة عن الرؤوس النووية).

يقدم جيش التحرير الشعبي الصيني تقاريره إلى اللجنة العسكرية المركزية المكونة من أحد عشر عضواً، والتي يتم اختيارها من قبل اللجنة الدائمة، تلتقي هذه اللجنة بشكل دوري لتدارس المسائل الروتينية وصناعة السياسات المتعلقة بالأمن. على الرغم من أن هذه اللجنة تتبع لوزارة الدفاع، فإنها في الحقيقة تلعب دوراً أكبر من هذه الأخير، فإلى جانب كونها مسؤولة عن صياغة السياسات والأمنية واتخاذ القرار في المسائل الأمنية، فإن كبار المسؤولين في اللجنة ينسقون عمل اللجنة مع قيادات الجيش الصيني والحكومة. (1)

2/ جماعات الضغط الاقتصادية: عادة ما تتدخل هذه الجماعات في السياسة الخارجية، إذا كانت قراراتها تمس بصفة مباشر مصالحها.

1/2 الشركات الكبرى: هي مؤسسات مملوكة للدولة State-owned enterprise و يعزز دورها سياسة الحكومة التي تمنع القطاع الخاص و الأجانب من الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية، تعمل هذه الشركات في قطاعات أساسية أهمها: البترول، الطاقة الكهربائية، قطاع التمويل، الاتصالات بالإضافة إلى الصناعات العسكرية. تنقسم الشركات المملوكة للدولة إلى فئتين رئيسيتين: الأولى تشمل المؤسسات الوطنية أو المركزية التي تخضع للإدارة المباشرة للحكومة المركزية، والثانية تشمل المؤسسات الحكومية التي تسييرها الحكومات المحلية (الأقاليم أو المحافظات). (2)

سمحت الاستراتيجية الصينية لهذه الشركات، بأن تكون من بين كبريات الشركات في العالم، فحسب التصنيف الذي تصدره فورتيون غلوبال(*) Fortune Global 500 تصنف ثلاث شركات صينية ضمن العشر الأوائل عالمياً من حيث الإيرادات. (3) على الرغم من أن تعيين المدراء التنفيذيين لهذه الشركات يتم من قبل اللجنة الدائمة، فإن النجاحات الكبيرة المحققة على مستوى هذه الشركات جعلتهم في موقع قوة في

(1) Kerry Dumbaugh and Michael Martin , op.cit. p. 10

<http://fortune.com/global500/>

(2) Cheng Li, "China's Midterm Jockeying: Gearing Up for 2012", (Part 4: Top Leaders of Major State-Owned Enterprises)", [Brookings Institution](http://www.brookings.edu/) , p.04

<http://media.hoover.org/sites/default/files/documents/CLM34CL.pdf>

* تصنيف تصدره مجلة فورتيون غلوبال الأمريكية عن أكبر 500 شركة من ناحية الدخل ، تضمن تصنيف العشر الأوائل من حيث الإيرادات 03 شركات من الصين احتلت عام 2016 على التوالي المرتبة الثانية والثالثة والرابعة ، حيث قدرت إيرادات الشركة الوطنية للكهرباء بأكثر من 329 مليار دولار ، بينما بلغت إيرادات مؤسسة البترول الوطنية الصينية أكثر من 299 مليار دولار ، و بلغت إيرادات شركة سينوبك للبتركيماويات أكثر من 294 مليار دولار ، كما تضم قائمة أكبر 500 مؤسسة 103 مؤسسة صينية أي بنصيب 20,6 % ، وهي بذلك لا تبتعد كثيراً عن الولايات المتحدة التي تمتلك 134 شركة ، للمزيد راجع :

(3) "The World's 500 Largest Companies", [Fortune](http://fortune.com/), (date of access 13.02.2017).

<http://fortune.com/global500/>

صراعهم على المناصب القيادية داخل الحزب الشيوعي (اللجنة المركزية، المكتب السياسي)، مع باقي فواعل الشبكة السياسية (مسؤولي المقاطعات، الوزراء والقادة العسكريون).⁽¹⁾

بالنسبة للقطاع الخاص؛ يُسمح له بالاستثمار في القطاعات غير الاستراتيجية، ويتمتع بنوع من الاستقلالية عكس القطاع العام حيث لا يخضع تعيين مسيري المؤسسات الخاصة إلى أي اعتبارات حزبية، وقد نجحت هذه الشركات في أن تجدا موطأ قدم لها؛ فشركة "شاجانغ" للحديد التي تأسست بمقاطعة "جيانغسو" في عام 1975 من قبل عدد قليل من رجال الأعمال الريفيين برأسمال لا يتعدى 450 ألف يوان تعد الآن من أكبر الشركات الصلب في الصين، حيث بلغ إجمالي أصولها 132 مليار يوان (21.29 مليار دولار أمريكي)، والإيرادات السنوية 7.3 مليار يوان (1.17 مليار دولار أمريكي) في عام 2009، و41.000 موظف.⁽²⁾ تزايد التحالفات بين مسيري المؤسسات العامة والخاصة زاد من نفوذ هذه الأخيرة، وباتو يشكلون جماعات ضغط نافذة في مجال التطوير العقاري مثلاً؛ يسيطر هذا التحالف على نسبة معتبرة من هذه التجارة وبات يطلق عليهم "أصحاب اليقات السوداء"، يعرف هؤلاء ببيزاتهم الداكنة وقيادتهم لسيارات ليموزين سوداء، وهم يسعون إلى تحصيل سلطة تضاهي سلطة الجيش الصيني وقادة الأقاليم ووزراء الحكومة الصينية.⁽³⁾

3/ جماعات الضغط الاجتماعي السياسي؛ هي منظمات خاصة غير ربحية، بقاؤها مرهون باستمرارية تدفق الموارد المالية (المداخل)، على غرار جماعات الضغط الاقتصادي. تعتمد في تحصيل مواردها المالية على مصادر متنوعة، أهمها: رُسوم العضوية التبرعات من جانب الجهات الخاصة الأخرى، والمنح المقدمة من الجهات الفاعلة السياسية والإدارية.

1/3 منظمات المجتمع المدني: تضم الصين حالياً حوالي نصف مليون منظمة مسجلة بشكل رسمي، أما غير المسجلة فتضم حوالي مليون ونصف مليون منظمة تنشط بشكل غير رسمي، و هي منظمات تنشط سواء على المستوى الوطني أو المحلي، و تدخل في معظمها ضمن المنظمات غير الحكومية المنظمة من قبل الحكومة A Government-organized Non-governmental Organization (GONGOs) باعتبار أن مصدر تمويلها حكومي بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى كون رؤساء هذه المنظمات في معظمهم كانوا يشغلون مناصب حكومية، و غالباً ما تستعين بهم الحكومات المحلية للقيام بأعباء لا تستطيع الاضطلاع بها، خاص في مجال الأعمال الخيرية .

(1) Cheng Li, op.cit., p.01.

(2) Ibid., p.34.

(3) Idem.

تضم الصين عددا كبيرا من المنظمات غير الحكومية الشعبية Grassroots NGOs، ورغم أنها تعتبر من الناحية الرسمية "منظمات اجتماعية"، فإنها تحتاج إلى إيجاد إدارة حكومية مستعدة للعمل كراع لها. على الرغم من هذا فقد نجح عدد من هذه المنظمات في رفع مستوى الوعي العام حول قضايا مثل؛ حماية البيئة، والصحة العامة، وتوفير الخدمات للسكان ذوي الاحتياجات الخاصة. على الرغم من ذلك، يعترض عملها العديد من العقبات خاصة من قبل الأجهزة الأمنية التي تتعامل معها بنوع من الريبة. (1)

الفرع الثاني: التوقعات العامة للبرالية النفعية حول مستقبل السياسة الخارجية الصينية.

قبل توضيح التوقعات العامة للبرالية النفعية، فإنه من الضروري توضيح هيكل الوساطة لتحديد المصالح التي تطبع عملية صنع القرار في الصين، والتي من الملاحظ أنها تسير بشكل أفقي من أعلى إلى أسفل ضمن التسلسل القيادي الهرمي غير أنه يغيب عنها السير الأفقي. فالصين لا تمتلك هيئات تنسيق عمل الهيئات الإدارية المتساوية في السلم الهرمي، فبالرغم من وجود "المجموعات الصغيرة الطلائعية" Leading Small Groups التي تسعى للتنسيق بين مختلف الهيئات وبناء توافق بينها، فإن هذه الهيئات لا تزال تتنافس فيما بينها حول الميزانية والصلاحيات في شكل منافسة بيروقراطية، كما أن نظام التراتبية الصلب الذي تفرضه الصين يجعل التنسيق بين الهيئات المتماثلة في السلم الهرمي أمراً صعباً، ناهيك عن تلقي الأوامر من بعضها البعض، فعلى سبيل المثال؛ فإن التنسيق بين اللجنة العسكرية المركزية للجيش الصيني -التي توازي من ناحية السلم الهرمي مجلس الدولة - ووزارة الخارجية التابعة لمجلس الدولة، يتطلب رفع تقرير إلى مجلس الدولة الذي يرفعه بدوره إلى المكتب السياسي للحزب لضمان تعاون الجيش الصيني. (2)

تشكيلة الشبكة السياسية المتعلقة بأي قضية/مجال تتسم بالتعقيد، نظراً لتعدد الفواعل السياسية الإدارية الحزبية والبيروقراطية والتماهي فيما بينها في بعض الأحيان من جهة، وإلى التوازي البيروقراطي بينها من جهة أخرى. مما يجعل احتمالية التنافس أكبر بكثير من إمكانية التعاون، وهو ما أدى إلى تصاعد أصوات داخل الحزب الشيوعي في تسعينيات القرن الماضي وتحديدًا في فترة الرئيس جيانغ زيمين Jiang Zemin، مطالبة إياه بإنشاء مجلس للأمن القومي على النمط الأمريكي، من أجل التنسيق بين كل الفواعل التي تدخل ضمن صنع السياسة الخارجية ولوضع استراتيجية طويلة المدى للسياسة الخارجية الصينية. (3) علاوة على

(1) Ibid,p.38.

(2)Ibid, p.14.

(3) Stig Stenslie and Chen Gang , "Xi Jinong's Grand Strategy: From Vision to Implementation" , in :Robert Ross and Jo Inge Bekkevold (eds.) , **China in the Era of Xi Jinping: Domestic and Foreign Policy Challenges**, (Washington , DC :Georgetown University Press) p. 129 .

ذلك، التطور الاقتصادي الكبير الذي شهدته الصين ونهاية الحرب الباردة، يمكن أن يؤثر على المصالح الداخلية وتركيبية الشبكة السياسية من خلال الأشكال التالية:

أولاً؛ نهاية الحرب الباردة سيؤدي إلى انخفاض مستوى التعبئة الهيكلية التي يتمتع بها الحزب الشيوعي، والتي كانت تعتمد بالأساس على الطابع الأيديولوجي في تحقيق هذه التعبئة، وأبرز مثال على هذا الأمر هي أحداث ساحة تيانانمن^(١) والتي أبرزت بجلاء تراجع قدرة التعبئة الهيكلية للحزب الشيوعي ، فالأحداث شكلت أول تحدٍ حقيقي للأفكار الشيوعية التي ظلت مهيمنة لأربعة عقود، وأدت في سابقة من نوعها لبروز تنظيمات موازية لتنظيمات الحزب الشيوعي ، فأول مرة يرفض الطلاب الصينيون المنظمات الطلابية المنطوية تحت لواء الحزب الشيوعي و يشكلون تنظيمات مستقلة عنها ، وهو ما يبرز التراجع الحاد للتعبئة الهيكلية للحزب آنذاك.

ثانياً؛ النجاح الباهر الذي حققته الشركات المملوكة للدولة، جعلها تنظر إلى نفسها ككيانات مستقلة وسمحت لمسيرها بالحصول على مزيد من النفوذ، وهو ما جعل هذه المؤسسات تدخل ضمن الشبكة السياسية بعد أن كانت مجرد أداة يستخدمها الفاعل السياسي، ولهذا فإنه من الملاحظ التزايد الكبير لمسيري هذه المؤسسات على المستوى المحلي وتدخلهم الدائم في تسيير الشؤون المحلية. يضاف إليه تزايد طموحاتهم في تولي مناصب قيادية على مستوى الحزب. علاوة على هذا، فإن التحالفات المتزايدة بين القطاعين الخاصة والعام تجعل قدرتهم الهيكلية على التعبئة تتزايد؛ فهذه المؤسسات تضم ملايين العمال الصينيين.

ثالثاً؛ تراجع دور الجيش الصيني الذي كان يعد فاعلاً أساسياً في الشبكة السياسية، وهذا بالنظر إلى عوامل داخلية وخارجية. فعلى المستوى الداخلي؛ أدت الإصلاحات التي تم إدخالها على الجيش إلى التقليل من عدد أفرادها وبالنتيجة التقليل من التعبئة الهيكلية للجيش، بالإضافة لسياسة التشبيب والتي أدت إلى وصول قادة شباب للجيش أقل تشبعا بالأيديولوجية الماوية من سابقهم. أما على المستوى الخارجي؛ فإن نهاية الحرب الباردة جعلت احتمال قيام حروب كبرى أمراً مستبعداً، وزاد من تراجع دوره إقرار العقيدة الأمنية الصينية الجديدة، التي تؤكد على الحل السلمي للأزمات.

* بدأت أحداث ساحة تيانانمن في 15 أبريل 1989 على إثر واحدة من أبرز الشخصيات الإصلاحية في الحزب الشيوعي "ياو بانغ" و الذي عزل من منصبه في جانفي 1987 بعد أن إتهم بتهاونه في مواجهة الاحتجاجات الطلابية . حيث اتسعت هذه المظاهرات إلى العديد من الشوارع و المدن الصينية و احتل الآلاف من الطلاب ميدان تيانانمين ، ولم تنتهي هذه المظاهرات إلا في جوان من نفس السنة وذلك بعد أن استخدمت القوات المسلحة العنف لتفريق المتظاهرين ، وتختلف حصيلة القتلى بين الادعاءات الرسمية التي تحصرها في المئات و ادعاءات المنظمات الحقوقية التي تؤكد أن عدد الضحايا تجاوز الآلاف.
لمزيد راجع:

François Bougon, « Ce qui s'est vraiment passé à Tiananmen », *Le Monde*, (date d'accès 15.02.2016)
http://www.lemonde.fr/asia-pacifique/article/2014/06/04/ce-qui-s-est-vraiment-passe-a-tiananmen_4432014_3216.html#Dk0wBTQj1Amiib7X.99

إن النموذج التنبؤ التفسيري للمقاربة الليبرالية النفعية ، يعتمد على تحديد الفاعل (و)اعل المهيمنة) في الشبكة السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية، فمن المحتمل أن يبقى الفاعل السياسي "الحزب الشيوعي" فاعلا مهيما إلى جانب الشركات الصينية الكبرى ، حيث سيسعى الحزب إلى زيادة اندماج الصين في الاقتصاد العالمي ، مما سيزيد من الحصة الاستثمارية لهذه الشركات على المستوى الخارجي، وهذا ما يسمح بتحقيق مزيد من النجاحات الاقتصادية خاصة مع إدراك الحزب الشيوعي أن رهانه على الجانب الأيديولوجي من أجل تحقيق النقاء بات أمرا مستبعدا/. تحقيق بقاء هذا الفاعل السياسي مرتبط بشكل أكبر بتحقيق نجاحات اقتصادي، في إطار سعي الفاعل السياسي المهيمن لتحقيق بقاءه، سيحاول التخفيف من حدة الأزمات الحدودية وحلها إذا أمكن، فالحزب الشيوعي يفضل أن يلتفت إلى حل المشاكل الداخلية التي لا تزال عويصة على الرغم من النجاحات المحققة، خاصة المناطق المترامية الأطراف في الريف الصيني التي لا تزال تغرق في مشاكل الفقر. وعليه؛ فالحزب الشيوعي يراهن على تحقيق مزيد من النجاحات الاقتصادية خاصة على مستوى هذه المناطق.

بالنتيجة؛ فإن نهاية الحرب الباردة وتقلص قدرة التعبئة للحزب الشيوعي الصيني بفعل تراجع بريق العوامل الأيديولوجية، أدت به إلى الرهان على العوامل الاقتصادية من أجل تحقيق النقاء وأدى هذا بدوره إلى دخول فواعل سياسية على مستوى الشبكة السياسية للسياسة الخارجية.

الفرع الثالث: توقعات الليبرالية النفعية حول مستقبل السياسة الصينية تجاه آسيا الباسيفيك.

تتشكل الشبكة السياسية المتعلقة بالمجال/ قضية المتعلقة بالسياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسيفيك، من الفواعل السياسية المنبثقة عن الحزب الشيوعي والفواعل الإدارية المنبثقة بدورها عن الحزب الشيوعي، بالإضافة إلى الجماعات الاقتصادية (الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة)، كل هذه الفواعل تسعى إلى تحقيق النقاء. بيد أن ما يمكن أن نلاحظه أن حالة التماهي بين الحزب و النظام السياسي تجعل بقاء الحزب الشيوعي هو الهدف الأساسي لمختلف الفواعل السياسية الإدارية و الاقتصادية، هذه الفواعل التي أدركت أن مرحلة نهاية الحرب الباردة تراكمت مع تراجع تأثير الجانب الأيديولوجي كمصدر للشرعية ، يضاف إليها تأثيرات العولمة و التي من الممكن أن تؤدي إلى تراجع حماس الشعب الصيني خاصة الشباب منهم للفكر الشيوعي ، لذا فإن عملية هيكلية المصالح التي يدخل ضمنها كل الفواعل الإدارية و السياسية ، تهدف إلى الحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي في المدن وتعزيزه في المناطق الريفية التي تعاني في أغلبها من فقر كبير. وهذا ما سيسمح بخلق نوع جديد من الشرعية يسهم في بقاء الفاعل السياسي/الإداري (الحزب الشيوعي) ويساهم بالنتيجة في بقاء مختلف تفرعاته وتشعباته الإدارية

والسياسية التي تحكم البلاد، وهو هدف تتفق معه الفواعل الاقتصادية التي تسعى من أجل تحقيق منفعتها وتطوير أرباحها، فمن مصلحتها أن يستمر النمو الصيني خاصة إذا ما ترافق مع حصول الصين على أسواق جديد خارج الصين. و عليه ؛ فإن الشبكة السياسية التي سنتشكل في مجال آسيا الباسيفيك ستحكمها عوامل اقتصادية بالأساس مع غياب أو تراجع الدور الأيديولوجي ، ولكن يبقى الفاعل الوحيد الذي لا تصب منفعته في هذا الإطار هو الجيش الصيني؛ فبقاء الأوضاع مستقرة يؤثر بشكل كبير على درجة هيمنته في الشبكة السياسية، والتي تأثرت بشكل كبير بفعل التحول في العقيدة الأمنية الصينية وسياسة التشبيب وتقليل أعداد الجيش الصيني ، فنشوب أي توتر في المنطقة خاصة مع كثرة المشاكل الحدودية التي تعيشها الصين يزيد من هيمنة هذا الفاعل في الشبكة السياسية ، بيد أن هذا الأمر مستبعد لكون الهيمنة في الشبكة السياسية تتقاسمها فواعل إدارية وسياسية ليس من ضمنها الجيش على الأقل في تلك المرحلة ، ولهذا فمن المحتمل أن تختار الصين مؤسسات دولية و إقليمية تتضم إليها من أجل تعزيز مصالحها في المنطقة.

المطلب الثالث: البنائية/نهاية الحرب الباردة ومؤشرات التحول الهوياتي في الصين:

تعتبر الهوية متغير أساس في تحليل ظاهرة الصعود الصيني، فهذا الصعود لا يُفسر بالنسبة إليهم من خلال العوامل المادية -على أهميتها- وإنما من خلال العوامل المعيارية الفكرية، فالسؤال المركزي بالنسبة للبنائين ليس تحسن الناتج المحلي من عدمه أو تطور الإنفاق العسكري أو حتى المنافع المادية التي تحققها الصين من خلال انتشارها الاقتصادي في العالم، ولكن كيف تنظر الصين لنفسها (الأنا) وكيف ينظر إليها الآخر وما هي طبيعة البنية المعيارية التي تتفاعل ضمنها الصين، لأن البنية المعيارية في تفاعلها مع الفاعل هي التي تحدد سلوكه وليس البنية المادية، ونظرة الآخر للصين هي التي تحدد طبيعة صعوده وتحدد تفسيراته.

الفرع الأول: الهوية الصينية في فترة الحرب الباردة:

من المفيد قبل الخوض في تحديد تأثير تغيرات ما بعد الحرب الباردة وتأثيراتها المحتملة على الصين، التطرق إلى السياق التاريخي لتطور الهوية الصينية وكيف أثرت عليها لأن التاريخ يؤثر على مفهوم الأنا. 1/ كسر الإجماع حول التزامات الهوية: التحليل السردى المؤسس للصين ارتبط بمتغيرين هما: الكنفشوسية، و المملكة الوسطى Zhongguo ؛ هذا التوصيف أطلقه البرتغاليون على المملكة الصينية في القرن السادس عشر وتحديد الفترة التي كانت تحكم فيها أسرة مينغ (1368-1644) ثم عهد أسرة تشينغ (1644-1912). سبب التسمية يرجع؛ إلى اعتقاد الصينيين بتفوقهم من الناحية الثقافية باعتبارهم مركز الحضارة، ومن الناحية الجغرافية لتواجدهم في المنطقة المركزية المتمحورة حول النهر الأصفر.

تضمنت تحديدات الصين لجيرانها (المنغول ومانشوس) الذين يمثلون الآخر بالنسبة لها، تصنيفات دونية تم النظر من خلالها لهؤلاء على أنهم برابرة ومجرد قبائل عليها أن تدفع الضرائب للملكة الصينية. (1) هذه النظرة كانت في الحقيقة نابعة بشكل أساسي من انحصار علاقات الصين مع جوارها الإقليمي والذي كانت تتفوق عليه بكثير، ولكن بمجرد احتكاكها مع الأوروبيين بدأ يتضح مدى التفوق الغربي عليها في المجالات العلمية والتكنولوجية. (2)

يمكن التأريخ للتصادم بين الحضارتين الآسيوية و الأوروبية أو الهجوم على مركزية الحضارة الصينية Sino-Centric Civilization، بإرسال بريطانيا عام 1839 لزوارق حربية إلى نهر اليانغتسي (Yangtze River) ، لإجبار حكام الصين لفتح موانئهم و أسواقهم لتجارة الأفيون ، ما أدى إلى قيام حرب الأفيون الأولى (1839-1842)، التي انتهت بانتصار بريطانيا و فرض اتفاقية مذلة على الصين كان من أبرزها تنازل الصين عن جزر هونكونغ ، و هذا ما رسم بداية نهاية فكرة المملكة المركزية من المخيال الصيني ، فالهزيمة أبرزت بشكل جلي التفوق الغربي على الصين و دحضت فكرة المركزية الصينية، بالإضافة إلى أنها شكلت بداية "قرن الذل" (*) bai nian guo chi و الذي امتد بين سنتي 1839 و 1949 ، وحتى اليابان التي كان ينظر إليها الصينيون نظرة استعلاء وكانوا يطلقون عليها توصيف "الأخ الأصغر" تمكنت من هزيمة الصين خلال الحرب الصينية اليابانية (1894-1895)، مما اضطر "أسرة تشينغ" إلى التنازل عن جزيرة تايوان بالإضافة إلى جزء من منشوريا وذلك بموجب معاهدة شيمونوسيكي . Treaty of Shimonoseki

اتسمت هذه الفترة بتعدد الحروب ضد الصين، سواء تلك التي خاضتها مع دول الجوار خاصة اليابان أو مع دول أخرى مثل؛ فرنسا وبريطانيا، السمة المشتركة بين هذه الحروب خسارة الصين لها في كل مرة واضطرابها إلى قبول معاهدات مجحفة تمس سيادتها وتنتهي بانتزاع جزء من أراضيها. (3) علاوة على ذلك، عاشت الصين العديد من المشاكل الداخلية التي أدت إلى تقادم الأوضاع فيها. فبين سنتي 1850 و 1864 عاشت الصين تمردا كبيرا أدى إلى مقتل الملايين، بالإضافة إلى العديد من التمردات

(1) Lt Gen JS Bajwa , "Rising China :The Middle Kingdoms Aspirations for Global Power Status" , in :Lt Gen JS Bajwa (ed.) ,op.cit, p. 21.

(2) LÜ Pin, Henry Kissinger's On China , China Today , (date of access on 08.06.2017) http://www.chinatoday.com.cn/english/books/2011-10/28/content_434376.htm

* ظهر هذا المصطلح عام 1915 مع بداية الحركة القومية الصينية، هذه الفترة اتسمت بفرض مجموعة من المعاهدات المجحفة عرفت بـ "المعاهدات غير المكافئة" على غرار معاهدة وامبو 1844، معاهدة إيجون 1858 و خوض الصين للعديد من الحروب؛ حرب الأفيون الثانية (1856-1860) ، الحرب الصينية الفرنسية (1884-1885) ، الحرب اليابانية الصينية الأولى (1894-1895) ، غزو بريطانيا للبت (1903-1904) ، الحرب اليابانية الصينية الثانية (1937-1945) .

(3) Lt Gen JS Bajwa , "Rising China :The Middle Kingdoms Aspirations for Global Power Status" , in :Lt Gen JS Bajwa (ed.) ,op.cit, p. 21.

التي أفضت في النهاية إلى انهيار المملكة الصينية وقيام الجمهورية الصينية، هذه الأخيرة لم تتمكن من بسط سيطرتها على الأراضي الصينية الشاسعة بفعل الحرب الأهلية في الصين بين الحزب الشيوعي الصيني وحزب الكومنتانج، وساهمت في استقلال العديد من المناطق عن الصين على غرار: التبت، منغوليا والسنجان. (1) كل هذه الهزائم والأزمات الداخلية أدت إلى كسر المتغير الأول في التحليل السردى المنشئ للهوية الصينية.

بالرجوع إلى الكنفوشوسية والتي ترجع إلى الفيلسوف كونفوشيوس الذي ظهر في القرن السادس قبل الميلاد، نجد أنها ساهمت في عملية تنشئة وكلاء السياسة الخارجية للصين الإمبريالية (1911-221)، فالصين اتسمت بسياساتهم بالدفاعية والسلمية وحافظت على نظام متناغم في شرق آسيا حتى نهاية القرن التاسع عشر. يعد النموذج الصيني نموذجا متميزا ومسارا تاريخيا للتنمية السلمية والمتناغمة، تختلف اختلافا جوهريا عن أي قوة رئيسية أخرى في تاريخ العالم، ويعزى هذا السلام إلى الكونفوشوسية لأن جوهر الكونفوشوسية يتجسد في فكرة: السلام، والتعاون، والتكامل (2)، كما يعد الصبر والحذر جزءان من الحمض النووي للصين الإمبريالية على حد توصيف زيغنيو بريجينسكي Zbigniew Brzezinski (3).

محاولات الإصلاح التي قامت بها سلالة تشينغ في أوائل القرن 20 زادت من تقادم الأزمة الهوياتية في الصين، فالحركية الثقافية التي أريد من خلالها مواكبة التقدم الغربي كانت بالأساس ضد الثقافة الكنفوشوسية، (4) فعلى سبيل المثال؛ رفعت حركت الرابع ماي وهي حركة طلابية برزت في فترة الإصلاحات، شعار "هدموا صومعة كونفوشيوس" دادو Kangjia Dian و "أحلوا محل العلم و الديمقراطية" kexu ju minzhu (5) وهو ما أدى إلى ضرب مكون هوياتي مهم في تعريف الأنا الصينية، دون طرح بديل لتعريف الأنا، هذا ما جعل الصين تخرج من هذه الفترة دون وجود تحليل سردي منشئ للأمة الصينية بعبارة أخرى عاشت الصين معضلة هوياتية.

2/ الفحص النقدي للأفكار القديمة حول الذات والآخر: مع إعلان "ماو" للجمهورية الصينية عام 1949، حاول أن يوجد تحليل سردي جديد تقوم عليه الأمة الصينية يقوم بالأساس على الشيوعية الماوية، هذا

(1) Alison A. Kaufman , "The "Century of Humiliation" and China's National Narratives ",(date of access , 05.02.2017) .

<https://www.uscc.gov/sites/default/files/3.10.11Kaufman.pdf>

(2) Feng Zhang , "Confucian Foreign Policy Traditions in Chinese History ", The Chinese Journal of International Politics, (8)(2), 2015 , p.200.

(3)Stig Stenslie and Chen Gang ,op.cit., p .119.

(4) Na Chen , "Revival of Confucianism and Reconstruction of Chinese Identity" , A paper for the Conference on "The Presence and Future of Humanity in the Cosmos: Why Society Needs Both the Sciences and the humanities, (Tokyo, March 18-23, 2015) , p.01.

(5) Hans Steinm , **Communities of Complicity: Everyday Ethics in Rural China**,(New York:Berghahn Books, 2013) p.190

التحليل الذي حاول من خلاله القطيعة مع قرن الذل عبر التأكيد على أنه بات شيئاً من الماضي: " لن نعود لقرن الذل، حيث ضربت هذه الفترة بجذورها عميقاً في المخيال الجماعي وفي التحليل السردي المؤسس للصين.

ما آل إليه الوضع في الصين بعد فشل القفزة الكبرى والشيوعية ومقتل الملايين من الصينيين، أدى إلى تعزيز نظرة الصينيين لأنفسهم على أنهم دولة صغيرة رغم مساحتها الشاسعة وضخامة عدد سكانها، ولهذا فإن الهوية الصينية حتى سنة 1976 كانت قائمة على اعتبار نفسها دولة صغيرة (نامية) وهو شيء كان الآخر (الغرب) يعتبره صحيحاً. يشار إلى أن "ماو" كوكيل اجتماعي حاول إدخال معايير الشيوعية إلى المجتمع الصيني من خلال الثورة الثقافية، التي سعى من خلالها إلى جعل هوية الصين "هوية ثورية" Revolutionary Identity و اجتثاث أي مكون قد يضرب هذه الهوية خاصة الرأسمالية، و قد نجح في البداية في هذا الأمر ولكن سرعان ما بدأ التحليل السردي يفقد الإجماع حوله، بمجرد أن تبينت النتائج الكارثية التي أدت إليها سياسية القفزة الكبرى، فأدت -كما ذكرنا سابقاً- إلى بداية هوية صينية جديدة تقوم "رأسمالية الدولة"، وعلى الرغم من هذا التحول الهوياتي فقد بقي المكون الكونفوشيوسي مغيباً في مرحلة في مرحلة الحرب الباردة، وان كانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي أطلقت بعض الإشارات في اتجاه التصالح مع هذا المكون الهوياتي. بعد أن أقرت بالنتائج الكارثية للثورة الثقافية⁽¹⁾ وشكلت نوعاً ما بداية إعادة إحياء الثقافة الكونفوشوسية في التكوين الهوياتي الصيني.

3/ مرحلة الممارسة الجديدة: رسمت مرحلة دنغ شياوبنغ Deng Xiaoping مناخاً جديداً في التاريخ الصيني، حيث اتسمت بالتخلي عن الخيار الشيوعي في المجال الاقتصادي و حصره في المجال السياسي، وقد شكلت هذه المرحلة بداية الممارسات الجديدة التي أنشأت لهوية جديدة، فالنجاحات المحققة في الصين منذ تلك الفترة بدأت تعطي الصينيين شيئاً من الفخر بهويتهم وبدأت تمحو آثار قرن الذل التي خيمت طويلاً على المخيال الجماعي الصيني، و التي أدت إلى لسنوات إلى التطابق في الصورة الهوياتية بين الأنا والآخر، الذي كان ينظر للصين على أنها دولة ضعيفة أو على الأقل دولة نامية. النجاحات المحققة بدأت تغير في نظرة الصين لذاتها، وسعت نتيجة لهذا؛ إلى التعديل في الآخر وهذا بعد التغير في السياسة الخارجية الصينية والتوجه نحو المعسكر الغربي وذلك منذ زيارة نيكسون للصين سنة 1972، باستخدام تقنيات للتقديم الذاتي علمت على تقديم صورة جديدة عن الصين، وهذا بهدف جلب رؤوس الأموال الأجنبية

(1) Na Chen , op.cit., p.03.

للاستثمار في الصين. النجاح الاقتصادي في الصين، الدور الذي لعبته في احتواء الاتحاد السوفياتي أدى إلى بداية النظر للأنا على أنها دولة قوية من جديد.

الفرع الثاني: الهوية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

هذه المرحلة التي اتسمت بزوال الاتحاد السوفياتي، ساهمت بشكل كبير في تعزيز الصين لنظرتها لنفسها كقوة صاعدة، وتميزت بوصول عملية تكوين الهوية إلى مرحلتها الأخيرة وهي مرحلة المعاملة بالمثل، حيث أن الأزمة الاقتصادية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا، أدت إلى إدراك الغرب لحجم القوة الاقتصادية الصينية، فهذه الأزمة أبانت عن حجم الهوة الاقتصادية بين دول جنوب شرق آسيا و الصين كما ساهمت في تقليص الهوة بين الصين و اليابان، هذه الأخيرة التي كانت لاعبا أساسيا في الساحة الصينية خلال قرن الذل و فرضت عليها العديد من المعاهدات المذلة والمجحفة فأول مرة وتحديدا سنة 2010 يتفوق الاقتصاد الصيني على الاقتصاد الياباني (أنظر الجدول رقم 11) وهذا ما شكل تعزيزا لنظرة الصين لنفسها كقوة صاعدة في النظام الدولي.

أما عن اعتراف الآخر بهذا الدور؛ فتبرز من خلال استرجاع الصين لهونكونغ ومكاو، وهو ما مثل نهاية شبه كلية لقرن الذل واعترافا بمكانة الصين الدولية يضاف إليها احتضان الصين للألعاب الأولمبية سنة 2008 أو حلم المئة سنة -كما يطلق عليه الصينيون- حيث ترجع فكرة احتضان الصين للألعاب الأولمبية إلى سنة 1908 (*)، أين أُعتبرت حينها أنها الوسيلة الأنجع لرجوع الصين إلى الساحة الدولية، فالتجديد الصيني يبدأ حسب هذه الرؤية من بناء فرد رياضي قوي يبني بدوره دولة قوية.⁽¹⁾ مثل احتضان الصين لهذه الألعاب بعد مئة عام تأكيدا لهم بأنهم قوة صاعدة و مزدهرة ولهذا فقد تم اختيار الرقم 8 رمزا لأولمبياد بيجين، وهو يرمز في الثقافة الصينية إلى الازدهار و اللانهاية⁽²⁾ ، فحفل الافتتاح الكبير الذي قدمته بيجين كان يتضمن تقديم ذاتي للصين على أنها قوة كبرى و لم يغفل خطاب حفل الافتتاح الذي ألقاه تشانغ جيغانغ Zhang Jigang الإشارة إلى القطيعة مع قرن الذل :

" نحن في الغالب نقول أنه ليس بإمكاننا تذكر كل عام و شهر، حتى كدول، غير

أن بعض الأعوام تبقى خالدة في الذهن: كحرب الأفيون 1860، وحريق ساحة

* تعود فكرة احتضان الصين للألعاب الأولمبية إلى 1908 حينها احتضنت لندن النسخة الرابعة لهذه الألعاب و تصادف إقامتها مع وجود تشانغ بولين Zhang bolin و الذي أعجب كثيرا بالفكرة ونقلها إلى طلابه في جامعة تيانجين Tianjin و منذ ذلك الحين باتت فكرة احتضان هذه الألعاب من بين الأفكار الأكثر انتشارا لتحقيق الإصلاح في الصين ، للمزيد راجع :

Fan Hong and Lu Zhouxiang, **The Politicisation of Sport in Modern China: Communists and Champions**, (New York , Routledge :2013)

(1) William A. Callahan , op.cit. , p.198.

(2) انطوان نجيم ، "المراد استيقظ وأدهش العالم"، مجلة الجيش ، العدد 278- 279 (تاريخ الولوج 16.06.2017)
<https://bit.ly/2NYznJZ>

الصين القديمة 1860، وتأسيس الحزب الشيوعي 1921، وميلاد الجمهورية الصينية 1949، وسياسة الأبواب المفتوحة 1978، وألعاب بجين 2008، هذه تواريخ انتكاسات وانتصارات في التاريخ الصيني⁽¹⁾.

اتسمت هذه المرحلة كذلك بإعادة إحياء الثقافة الكنفوشوسية كمكون هوياتي في الصين ، هذا الأمر بدأ في ثمانينات القرن العشرين في الأرياف الصينية التي بدأت بالرجوع إلى العادات الكنفوشوسية، بعد أن كان كل ما يرمز إليها محرما في عهد "ماو"، ليعقبها بروز هذه الرموز في الاحتفالات بالسنة الصينية والتي في معظمها رموز ترمز إلى الثقافة الكنفوشوسية ، ومنذ منتصف تسعينيات القرن العشرين عملت الحكومة الصينية على تدعيم الثقافة الكنفوشوسية، أين بات الاحتفال بمولد "كنفوشس" تقليدا سنويا كما شجعت الحكومة الصيني على تعلم اللغة التقليدية ، و ساهمت في العديد من المناسبات الدولية في إبراز هذه الثقافة؛ ففي اجتماع مؤتمر التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادي، الذي عقد في شنغهاي عام 2001 ارتدى قادة الدول المجتمعين اللباس التقليدي الصيني الكنفوشوسي " تشانغ تشونغ" ، لأخذ صورة جماعية ، كما دعا الرئيس الصيني الأسبق هو جينتاو Hu Jingtong إلى إقامة مجتمع متجانس قائم على الكنفوشوسية.⁽²⁾ يبدو أن ما تقوم به الحكومة الصينية هو محاولة استباقية لمواجهة تداعيات العولمة على الثقافة الصينية، خاصة و أن النموذج الصيني مبني على محاولة الخروج من النمط التنموي، الذي يربط بين التنمية /التحضر و الدخول في عملية الغربية، و هذا ما بدا جليا من خلال الترويج للنموذج التنموي الصيني في دول العالم الثالث.

الفرع الثالث: التوقعات العامة للنظرية البنائية حول مستقبل السياسة الخارجية الصينية:

مستقبل السياسة الخارجية الصينية يرتبط بالعوامل الهوياتية، التي تفسر زيادة حجم القوة الصينية. فصعود الصين لمرتبة قوة كبرى لا يرتبط بالنسبة للبنائين بعملية الصعود الهيكلي، كما يدعي الواقعيون ، وإنما يرتبط بتطابق رؤية الأنا Self-Image (الصين) و الآخر لهوية "دولة كبرى"، مع توافر بطبيعة الحال العوامل الهيكلية (المادية) التي لا ينكر البنائون أهميتها ، فكثيرا ما يُخطأ الواقعيون و من خلفهم كل الذين يؤمنون من منظري العلاقات الدولية بأهمية العوامل المادية على حساب العوامل المعيارية، في اعتبار أن وصول الولايات المتحدة إلى الهيمنة الإقليمية ناجم فقط عن تزايد نصيبها من القوة النسبية إلى حد معين، وإنما يرجع كذلك إلى رؤيتها لذاتها على أنها قوة ، فأمريكا تحمل العديد من المعايير التي أسست لهوية أمريكا الاستثنائية *American Exceptionalism* على غرار "قدرنا" أو *Misericordia* الحتمي *Manifest*

(1) William Callahan , op.cit., p.8.

(2) Na Chen , op.cit., p. p.11 -12 .

Destiny أي أنه يترجم من الناحية المعيارية بـ "يجب أن تكون الولايات المتحدة قوة كبرى" و "مدينة فوق هضبة" (*) "*city on a hill*" وهو شعار يترجم معياريا " يجب أن نكون مثالا يحتذى". برزت أكثر الاستثنائية الأمريكية و التوجهات العالمية مع مبادئ ودر ويلسن التي عبرت عن الفضيلة الأمريكية في الدفاع عن حقوق الإنسان باعتبارها قيم عالمية نابغة من قيم أمريكية " العلم هو العلم، ليس لأمريكا فقط و إنما للإنسانية " *flag is the flag, not only of America, but of humanity* ، و هو ما أشار إليه الواقعي هنري كسنجر في توصيفه للوينسنية كنهج في السياسة الخارجية :

"تقتضى الولينسية كنهج للسياسة الخارجية، أن أمريكا تمتلك طبيعةً استثنائيةً معبرا عنها في فضيلة لا مثل لها وقوة لا مثل لها. والولايات المتحدة واثقة جدا من قوتها ويفضل أهدافها التي يمكنها أن تتصور القتال من أجل قيمها على نطاق عالمي." (1)

بالنتيجة؛ الوصول إلى قوة عظمى أو قوة مهيمنة يتطلب المزوجة بين العوامل المادية والمعيارية، هذه الأخيرة تقتضي نظرة الأنا لنفسه على أنه قوة عظمى وهوية عالمية *Global Identity* بالإضافة إلى اعتراف الآخر بهذا الدور الهوياتي ، وهذا ما يؤدي إلى خلق توقعات مشتركة للسلوك تسمح له بالتحرك في نطاق عالمي في شكل استجابة وتطابق مع هذا الدور، هذا التحرك لا يكون فقط تحرك عسكري و قدرة على نشر القوات المسلحة و إنما يجب أن يكون كذلك نشر للقيم و المعايير .

بالرجوع إلى الصين (الأنا)؛ نلاحظ أنها تمتلك مخزون تاريخي يؤهلها للنظر لنفسها كقوة عظمى، فكونها مملكة وسطى لعدة قرون يجعلها تسترجع بسهولة مثل هذا الدور الهوياتي، بيد أن ما يقف حائلا أمام استرجاع هذا الدور هو قرن الذل الذي ترك آثاره عميقا في رؤية الصين (الأنا) لنفسها، خاصة و أن جزءا من أراضيها (التايوان، مكاو و هونكونغ) كانت لفترة طويلة لاستعمار أجنبي، ولا تزال تايوان تتمتع إلى اليوم بالاستقلال فالصين "تري نفسها بنظرة مزدوجة دولة عظمى ودولة ضعيفة في نفس الوقت". (2) يضاف إلى ذلك؛ عدم امتلاك الصين لمعايير على غرار المعايير الأمريكية، التي تسمح لها بتأسيس هوية قوة عظمى.

وصول الصين إلى مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، يتطلب منها إحداث قطيعة تامة مع قرن الذل، والعمل على التوسع المعياري وبطبيعة الحال تحقيق شرط تطابق الرؤية بين الأنا والآخر. من الناحية

* مدينة فوق الهضبة هو مصطلح ديني أطلقه جون وينثروب John Winthrop في توصيفه لمستعمرة خليج ماساتشوستس، التي كان يعتقد أنها ستصبح مثالا ساطعا على الكمال البوريتاني أو التطهيري (مذهب مسيحي بروتستانتي). على الرغم من دلالاتها الدينية فإنها استخدمت في أكثر من مناسبة من قبل زعماء الولايات المتحدة الأمريكية.

(1) Henry Kissinger, *Diplomacy*, (New York: Simon and Schuster: 1994) , p. 809.

(2) Qianqian Liu , " China's Rise and Regional Strategy: Power, Interdependence and Identity ", *Journal of Cambridge Studies* , 5,(476) , p. 97.

المعيارية ؛ كون الصين دولة مراجعة أو محافظة على الوضع القائم، لا يرتبط بتغير توزيع القوة النسبية و إنما يرتبط بقبولها أو عدم قبولها للمعايير التي تحكم "المجتمع الدولي"، فقبولها يعني أنها دولة محافظة على الوضع القائم و رفضها للمعايير؛ يعني أنها ستلجأ إلى خلق معايير تنافس بها المعايير التي تم إقرارها سواء على المستوى الدولي ، وهي غالبا معايير أمريكية أصبحت فيما بعد معايير دولية ، أو حتى على المستوى الإقليمي ولهذا من الممكن أن نسطر مجموعة من القواعد التي يمكن بها أن نحكم على دولة ما بأنها تسعى لتغيير الوضع القائم أو المحافظة عليه من الناحية المعيارية :

أولا: نسبة المشاركة في المؤسسات الدولية / الإقليمية التي تنظم العلاقات السياسية/ الاقتصادية بين الدول. ثانيا: مدى الالتزام بالقواعد والمعايير التي تفرضها هذه المؤسسات؛ فالدولة المراجعة قد تلجأ إلى الانضمام إلى المنظمات الدولية/ الإقليمية وتغيير معاييرها فيما بعد.

ثالثا: المدة الزمنية؛ فكلما طالت المدة الزمنية سمح هذا بلعب هذه المؤسسات دور متعهد المعايير الذي يقوم بإدخالها عبر وكلاء التنشئة الاجتماعية إلى دولة ما، بيد أن قصر المدة الزمنية قد يسمح للدولة أن تغير معايير المنظمة الدولية أو الإقليمية بعد أن كانت التزمت بها لمدة قصيرة.⁽¹⁾

الفرع الرابع: التوقعات البنائية حول السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسيفيك:

بما أن الواقع تُحدده العوامل المادية والمعيارية، وأن تفسير الواقع المادي يخضع للبنى الفكرية؛ فإن الصعود الذي حققته الصين لا يؤدي بالضرورة إلى استجابات هيكلية أو منفعية، وإنما طبيعة استجابة الآخر لهذا الصعود تحدد إدراكه وتأويله لهذا الصعود. وعليه؛ ستحاول الصين الدخول في عملية بناء قطب معرفي لهوية جديدة، فصعودها يعد ظاهرة جديدة في علاقاتها مع دول المنطقة، وذلك من خلال إرسال رسائل إيجابية إلى هذه الدول والتي ستؤولها بطريقة إيجابية وتكثيف هذا النوع من الرسائل في إطار عملية التصنيف/المتبادل بين الصين ودول آسيا الباسيفيك سيؤدي إلى خلق مفهوم مستقر نسبيا في علاقات الصين مع جيرانها، يُفضي في نهاية المطاف إلى تحويل وضعية الدور الصيني، من "منافس" إلى "صديق" وبالنتيجة يحول النظر إلى الصعود الصيني (المادي) من "تهديد" إلى "مصلحة".

من الملاحظ؛ أن الصعود الصيني الذي بدأ قبل عقدين من نهاية الحرب الباردة، لم يصاحبه أي استجابات هيكلية من قبل دول شرق آسيا، ويرجع هذا إلى أن هذه الدول تشترك مع الصين في مجموعة من المعايير على غرار السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. في الوقت نفسه، تتمتع دول جنوب شرق آسيا بعلاقات عرقية وثقافية وتاريخية عميقة مع الصين. غير أن النزاعات الحدودية (أنظر الجدول 13)

(1) Johnston Alastair, "Is China a Status Quo Power?", *International Security*, (27) (4), (Spring 2003), p.14

و النزاع في بحر الصين الجنوبي ، قد يؤدي إلى اعتبار الصعود الصيني تهديدا لهذه الدول ، يضاف إلى ذلك؛ أنه من الصعوبة بمكان وضع التصور الهوياتي للدول شرق آسيا في بوتقة واحدة؛ فتايوان وفيتنام تعتبر الصعود الصيني تهديدا و تصنفها ضمن دور هوياتي "عدو"، بينما تنظر كل من كوريا الجنوبية وتايلاند إلى الصين كقوة كبيرة و يصنفونها كمنافس،⁽¹⁾ أما اليابان المنافس التقليدي للصين فإن تصنيف دوره الهوياتي يتأرجح بين "العدو" و "المنافس"؛ فاليابان لعبت دورا أساسيا في إرجاع الصين إلى الساحة الدولية بعد أحداث ساحة تيانانمن، و أسهمت بشكل كبير في تسهيل دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية. غير أنها في نفس الوقت، لا تزال تعتبر الصين ضمن مدركات تهديد أمنها القومي؛ فاليابان اعتبرت الصين وكوريا الشمالية سنة 2004 أبرز تهديدين لأمنها.⁽²⁾

ما يفسر هذا التناقض؛ هو أن اليابان تنظر بعين الريبة للصعود الصيني، ولكنها تحاول من خلال مساهمتها في مساعدة الصين على الاندماج في منظمة التجارة الدولية جعل هذه المنظمة كمتعهد للمعايير الدولية، وساهم في إدخال مجموع المعايير الاقتصادية والسياسية الغربية للصين، فليس من مصلحة اليابان عزل الصين فهو أمر من شأنه أن يجعل السلوك الصيني أكثر عدائية.

المبحث الثاني:

التفسيرات النظرية للسياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسيفيك.

يمكن أن نحدد مجموعة من الملامح التي اتسمت بها السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسيفيك في فترة ما بعد الحرب الباردة أهمها: التوجه نحو سياسة تعاونية تجاه محيطها الإقليمي من خلال الانضمام إلى المنظمات الإقليمية ، محاولة التوصل لحلول سلمية للمشاكل الحدودية مع جيرانها ، وسياسية الانتشار الاقتصادي ؛ فالإلى جانب انضمامها إلى المؤسسات الاقتصادية الدولية خاصة منظمة التجارة الدولية، سعت الصين إلى الانضمام إلى مختلف المنظمات الإقليمية السائدة في المنطقة ، حيث انضمت إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا زائد ثلاثة ، المنتدى الإقليمي للآسيان ، و منتدى تعاون آسيا – الباسيفيك ، بالإضافة إلى لعبها دورا كبيرا في تأسيس منظمة شانغهاي ، أما فيما يتعلق بمشكلاتها الحدودية فقد توصلت الصين إلى حل نهائي لمشكلة الحدود مع روسيا ، و تم الترسيم النهائي سنة 2004 للحدود الشاسعة لها مع روسيا

(1) Carolin Rose , " Re-assessing The Sino-Japanese Axis In The New Strategic Triangle : A Case For Peaceful Co-existence" , in : Jurgen Haacke and Peter Preston , **Contemporary China: The Dynamics of Change at the Start of the New Millennium**, (New York :Routledge , 2013) ,p.243.

(2) Elena Atanassova-Cornelis , "The US-Japan Alliance and the Rise of China: Implications for the East Asian Security Order and the EU's Regional Role" , Paper for the International Conference "China, the European Union and the Restructuring of Global Governance , (Brussels, 6-7 May 2010) , p. 6.

والبالغة 4300 كم ، كما نجحت الصين في التوصل إلى اتفاق مع ثلاث دول استقلت عن الاتحاد السوفياتي هي كازخستان وقرغيزستان وطاجيكستان والتي ورثت 3300 كم من الحدود بين الاتحاد السوفيتي والصين. في ديسمبر 2000، وقعت فيتنام والصين اتفاقا لتحديد الحدود بين البلدين في خليج "بيفو"، وعلى الرغم من عمق الخلافات الحدودية مع الهند، الناجمة عن الحجم الكبير للأراضي المتنازع عليها والتي تبلغ نحو 125000 كم مربع، فقد وضعت مع الهند مبادئ إرشادية لحل مشكلة الحدود،⁽¹⁾ أما تدعيم التعاون الاقتصادي مع دول الباسيفيك فكان السمة الأبرز لهذه السياسة. فعلى سبيل المثال؛ في الفترة الممتدة ما بين 2009 و 2016، زادت الصين صادراتها إلى دول المنطقة بنسب مضطربة، فقد زادت صادراتها بنسب تزيد عن 277.8% مع فتنام، 183% مع التايلاند، 114.2% مع روسيا، 98.6% مع الهند، 97% مع تاوان و 96.3% مع ماليزيا.⁽²⁾ وعليه؛ فقد كانت السمة الاقتصادية هي الخاصية المهيمنة على السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الأول: التفسير الواقعي الجديد /الصين بين البحث عن النفوذ والبحث عن الاستقلالية:

السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة تؤكد أنها راضية عن الوضع القائم، وتوجهها نحو التعاون دليل على أن منطقة آسيا الباسيفيك هي منطقة تعتبر سلعة الأمن سلعة متوافرة فيها ، فمنذ التسعينات، تزايد نشاط الدبلوماسية المتعددة الأطراف في التعاون الإقليمي لشرق آسيا ، الهدف الأساس منه هو زيادة النفوذ الصيني على حساب النفوذ الأمريكي فمن خلال تشجيع اتفاقية التجارة الحرة مع الآسيان (رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان والصين)، وبتعزيز المجموعة الآسيوية الوحيدة (آسيان زائد ثلاث) مع دول شرق آسيا الأخرى، قامت الصين بمناورة صريحة لاستبعاد الولايات المتحدة.⁽³⁾ والواقع أن الأزمة المالية 1997-1998 تركت دول جنوب شرق آسيا غير راضية ، عن استجابة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي. لذلك سعت إلى بناء وسائل وآليات إقليمية للتعامل مع الأزمة ووجدت دعما من الصين،⁽⁴⁾ غمن خلال ما قامت به حاولت أن تؤكد لجيرانها في المنطقة أنها ليست دولة مراجعة للوضع القائم وهذا مخافة أن تتحالف ضدها هذه الدول في حلف موازنة ، فقد أدركت أنه منذ إنشاء رابطة دول جنوب شرق آسيا في الستينيات من القرن المنصرم يُنظر إليها كعدو ، فمباشرة بعد نهاية الحرب الباردة دخلت في اتصالات مكثفة مع دول

(1) تشانغ لي جيون ، "علاقات الجوار المنسجمة"، (تاريخ الولوج : 06.06.2017)

<http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0610/4.htm>

(2) Daniel Workman , "China's Top Trading Partners", (date of access on 16.06.2017)

<http://www.worldstopexports.com/chinas-top-import-partners/>

(3) Qianqian Liu , op.cit., p.81.

(4) William Carroll , " China in the Shanghai Cooperation Organization and ASEAN: Hegemony, Multi-Polar Balancer, or Peaceful Rise", Prepared for Presentation at 2009 Annual Meetings of the American Association of Chinese Studies, (Orlando, October 15-16, 2009), p. 16.

الآسيان توجت بإنشاء لجنة للتعاون المشترك بينها سنة 1997 للإشراف على المبادلات السياسية والاقتصادية والامنية والتكنولوجية القائمة .

رأت الصين أنه من مصلحتها تسوية نزاعاتها مع جيرانها أو تقليلها على الأقل، كجزء من هدفها المتمثل في تعزيز التعاون مع الرابطة وأعضائها (تأمين محيطها). الخطوة التي تلي تأمين المحيط هو تعزيز نفوذها في المنطقة على حساب الولايات المتحدة. فالصين طرحت نفسها كبديل اقتصادي للولايات المتحدة ليس فقط لفشل هذه الأخيرة في التعامل مع أزمة 1997، ولكن أيضا لكون هذه الدول تسعى للحصول على جزء من الاستثمارات الصينية، فهي تتجه نحو طرح نفسها كدولة مهيمنة في المنطقة، بدلا من الولايات المتحدة فوجود دولة مهيمنة من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية في المنطقة ضروري جدا، من أجل الحفاظ على الاستقرار في المجالين السياسي والاقتصادي، ولكن الصين لن تسعى إلى تحقيق هذه الهيمنة عن طريق مراجعة الوضع القائم ولكن عن طريق تعزيز نفوذها في المؤسسات الإقليمية. هذا الهدف يتقاطع مع أهداف روسيا التي ترى في الوجود الأمريكي في المنطقة الآسيوية/الأوروبية تهديدا لها، و خاصة مع دعوات حلف الناتو لدول في البلقان إلى الانضمام إليه، فتشكيل روسيا والصين لحلف موازنة ضد الولايات المتحدة خاصة في منطقة آسيا الوسطى التي تعد منطقة محورية لكلا الدولتين بات أمرا غير مستبعدا ، والهدف هو الحد من نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة وإقامة "مجال نفوذ مشترك" والحفاظ عليه وهو ما يبرز في التعاون الروسي الصيني في إطار منظمة شانغهاي، ففي عام 2007، أجرى أعضاء منظمة شانغهاي للتعاون، روسيا، الصين، وأربع دول في آسيا الوسطى، أكبر تدريبات مشتركة لمكافحة الإرهاب حتى الآن، شملت 6000 جندي " بالقرب من جبال الأورال الروسية . (1)

بيد أن الواقعيين الهجوميين يؤكدون أن الصين، تسير بخطى ثابتة نحو مراجعة الوضع القائم. و هو أمر أوضحتها الصين بدون موارد في كتابها الأبيض للدفاع لسنة 2002 و الذي أكدت فيه ضرورة إقامة عالم متعدد الأقطاب، لتحقيق الهيمنة في منطقة آسيا الباسيفيك يجب أن يكون الهدف الأسمى لأي سياسة دفاعية صينية، والتي لا يمكن لها أن تضمن أمنها إلا من خلال تحقيق الهيمنة على غرار ما فعلته الولايات المتحدة ، التي وسعت حدودها إلى المحيط الهادي و الأطلسي بعد تبنيها لسياسة قدرنا المحتوم التوسعية(2)، ولهذا استطاعت أن تحل مشاكلها الحدودية البرية ولكن فيما يتعلق ببحر الصين الجنوبي وشرق بحر الصين لا تزال الأمور تراوح مكانها، و يتجه السلوك الصيني نحو الحل العسكري لهذه القضية. فالتوترات في تلك المنطقة لم تخبو جذوتها منذ نهاية الحرب الباردة فبين سنتي 1995 و 1999، ساد توتر كبير في العلاقات

(1) Ibid , p. 08

(2)John Mearsheimer , "The Gathering Storm: China's Challenge to US Power in Asia",op.cit., p. 388.

بين الصين والفلبين بسبب جزر ساكريبه ووصل الأمر في سنة 2012 إلى مواجهة بحرية بين الطرفين. بالإضافة إلى العديد من المناوشات الجانية التي تحدث بين الصين والدول التي تتنازع معها السيادة على الجزر في بحر الصين الجنوبي وخاصة مع اليابان، فمثلا في سنة 2010 وصلت توتر العلاقات الصينية اليابانية إلى ذروته بعد إقدام هذه الأخيرة على شراء ثلاث من خمس جزر في أرخبيل تسميه "سينكاكو" بينما تسميه الصين "دياويو" وتسعى إلى تأميمه. وهو ما يعني أنه بات لزاما على السفن العسكرية والمدنية غير اليابانية استئذان السلطات اليابانية والحصول على موافقتها لدخول المياه الإقليمية المحاذية للجزر، وهو ما أثار حفيظة الصين حيث عبرت عن امتعاضها من هذه الخطوة مؤكدة أنها ستتخذ إجراءات قاسية في حالة عدم تراجع طوكيو عن خطوتها وهو ما عبرت عنه على لسان رئيس وزرائها الأسبق ون جيا باو Wen Jiabao: "الصين صاحبة السيادة على كل شبر من أراضيها، ولن تخضع بأي شكل من الأشكال للمساومة [...] وعهد إذلال الصينيين قد ولى دون رجعة". (1)

لتأكيد سياستها الحازمة الساعية للهيمنة أعلنت بكين في أكتوبر 2012 منطقة دفاع جوي في شرق البحر الصيني، ليكون بذلك السور الأعظم الرابع(*)، ووفقا لمنطقة تحديد الهوية الجوية Air Defense Identification Zone (ADIZ) فإن أي طائرة تعبر عبر مجال بحر الصين الشرقي، عليها أن تقدم تقرير عن "خطة طيران" إلى الحكومة الصينية والحفاظ على الاتصالات اللاسلكية والرد على استفسارات تحديد المكان والاحتفاظ بوظيفة الرادار المرسل والاستعراض الواضح للجنسية والشعار. وحذر الإعلان من أن "القوات المسلحة الصينية سوف تتخذ تدابير طوارئ دفاعية للاستجابة للطائرات التي لا تتعاون في عملية تحديد الهوية(2)، ومن المحتمل أن تسارع الصين إلى فرض منطقة مماثلة على بحر الصين الجنوبي في حالة نجاحها في تطبيقها في بحر شرق الصين، الهدف الأساس من هذه الخطوات هو إخراج الولايات المتحدة من المنطقة، وإعلان مبدأ مماثل لمبدأ مونرو الأمريكي في المنطقة ولهذا أبلغ مسؤولون صينيون نظرائهم الأمريكيين أنه من غير المسموح لولايات المتحدة من الآن فصاعدا أن تتدخل في بحر الصين الجنوبي، والذي ترى الصين أنه يدخل ضمن نطاق مصالحها الاستراتيجية على غرار التبت تايوان والبحر الأصفر. (3)

(1) اليابان تشعل صراع الجزر مع الصين"، الجزيرة نت، (تاريخ الولوج 06.07.2017)

<https://bit.ly/2wzKpNO>

(*)يعد حسب الصينيين السور الأعظم الرابع وذلك بعد سور الصين العظيم و السور العظيم البحري الذي أمر ماو ببناؤه في الخمسينات إضافة إلى جدار الصين الناري العظيم الذي وضع لمراقبة الأنترنت في الصين والذي بدأ منذ سنة 2003.

(2) Jun Osawa, "China's ADIZ over the East China Sea: A "Great Wall in the Sky"?" (date of access 01.07.2017) <https://www.brookings.edu/opinions/chinas-adiz-over-the-east-china-sea-a-great-wall-in-the-sky/>

(3) John Mearsheimer, "The Gathering Storm: China's Challenge to US Power in Asia", op.cit.p.389.

المطلب الثاني: التفسير الليبرالي النفعي/المصالح الاقتصادية كمحرك للسياسة الخارجية الصينية.

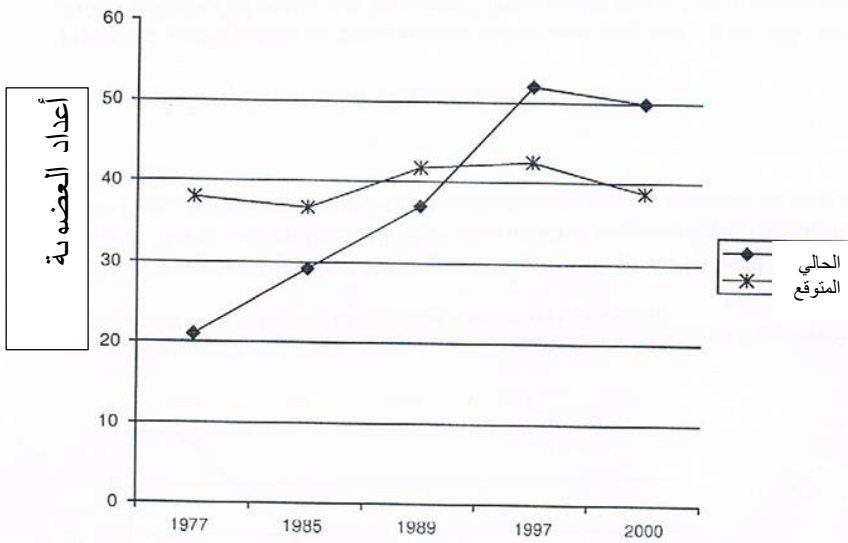
يرى الليبراليون النفعيون في التفسيرات الواقعية للسلوك الصيني أنها تفسيرات مفرطة في التبسيط، ولا يمكن أن تفسر مجمل الاستراتيجية الإقليمية للصين في المنطقة. فهي تتجاهل الشبكة السياسية في عملية صنع السياسة الخارجية تجاه آسيا الباسيفيك. ضمت هذه الشبكة الفواعل الإدارية والسياسية التالية: رئيس الجمهورية هو جينتاو Hu Jintao، و"ون جيا باو" رئيس الوزراء، بالإضافة إلى وزراء الخارجية، و المالية و الدفاع ، وحكام المناطق الحدودية المتاخمة لمناطق النزاعات الصينية مع جيرانها، بالإضافة إلى الفواعل الاقتصادية؛ المؤسسات المملوكة للدولة، و شركات القطاع الخاص . كل هذه الفواعل تسعى للبقاء وتسعى لتحقيق المنفعة، فرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الدولة يسعيان للبقاء عن طريق تدعيم الشرعية الاقتصادية للحزب الشيوعي، أما وزارة الخارجية فمن مصلحتها تدعيم علاقاتها الدبلوماسية مع دول المنطقة لأنه يزيد من هيمنة وزير الخارجية داخل الشبكة السياسية، وهو ما ينطبق على وزارة المالية التي تسعى بدورها إلى تعزيز علاقاتها المالية مع دول المنطقة. حكام المناطق المتاخمة للمناطق المتنازع عليها، ليس من مصلحتهم الدخول في أي صراعات لأن من شأن هذا الأمر إحداث أضرار كبيرة على مستوى المناطق التي يحكمونها، خاصة وأن هذه المناطق لا تزال تعاني في الغالب من مشاكل تنموية.

نفس الشيء يمكن أن ينطبق على المؤسسات المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص، التي تمتلك استثمارات في دول الجوار وأي توتر في العلاقات سيؤثر على حجم مداخلها، أما وزارة الدفاع وجيش التحرير الشعبي فتنحو مصلحتها في منحى مختلف تماماً؛ فعدم خوض أي حروب يؤدي إلى تقليص هيمنتها في الشبكة السياسية لصنع القرار ولهذا فإن القادة العسكريين الصينيين يميلون إلى أن تكون السياسة الصينية أكثر حزمًا وأقل تعاونًا.

عليه ؛ فإن الهيمنة في الشبكة السياسية هي للفواعل التي تدفع نحو سياسة أكثر تعاونية مع دول آسيا الباسيفيك، وهذا ما يفسر التوجه الصيني نحو حل المشاكل الحدودية بطريقة سلمية، و انخراطها في مختلف المؤسسات الدولية ، ولهذا فالصين تنتقل إلى مرحلة التالية في عملية فرض التفضيلات على مستوى المؤسسات الدولية ، ويبين الشكل رقم 07 تزايد انضمام الصين للمؤسسات الدولية حيث يستخدم مستوى التطور كعامل للتنبؤ بالعضوية في المنظمات الدولية لجميع دول النظام الدولي منطلقين من افتراض أنه كلما كانت موارد الدولة محدودة مع روابط قليلة في النظام الاقتصادي العالمي، كلما قل انخراطها في

المنظمات الدولية ، والعكس صحيح فكلما زاد مستوى التنمية كلما زاد مستوى الترابط وتطلب الأمر وجود مؤسسات لتنظيم هذا التفاعل.

شكل رقم 7: يوضح عضوية الصين الفعلية والمتوقعة في المنظمة الدولية (على أساس المربعات الصغرى الخطية من الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمؤشر للعضوية)



المصدر:

Johnston Alastair. "Is China a Status Quo Power?", *International Security*, (27) (4), (Spring 2003), p.14.

لهذا يمكن أن يكون مستوى الناتج المحلي/ الوطني الإجمالي، عاملا تقريبا يحدد مستوى طلب الانضمام أو خلق مؤسسات دولية أو الإقليمية خاصة الاقتصادية منها⁽¹⁾، فتزايد الناتج المحلي و الذي يُقاس عن طريق محل وسائل الإنتاج يعني تزايد الإقبال على الاستثمار في الصين ، أما زيادة الناتج الوطني الذي يقاس عن طريق جنسية وسائل الإنتاج بغض النظر عن محلها يدل على تزايد استثمارات الصين في الخارج . ولهذا فإن الشبكة السياسية اتسمت بتعدد الفواعل المهيمنة في الشبكة السياسية ، ولكن مع توجه لفرض تفضيلات الفواعل الاقتصادية التي باتت تمتلك قدرة هيكلية كبيرة على التعبئة نظرا للعدد الهائل للموظفين الذين يعملون بها؛ فشركة البترول الصينية تضم وحدها أزيد من مليون ونصف المليون موظف، و لهذا باتت هذه الشركات تمتلك القوة التعبئة على حساب الحزب الشيوعي، و هو العامل التفسيري للسياسة الخارجية التي أضحت سياسة خارجية تجارية فالعلاقات الخارجية بات هدفها الأساس هو تحديث الصين ولهذا أضحت أوروبا الغربية، أمريكا الشمالية و آسيا أولويات لهذه السياسة بما أنها توفر لها

(1) Johnston Alastair, op.cit. , p.12.

استثمارات أجنبية مباشرة وولوج للمؤسسات الدولية المالية، و القروض ، المعرفة العلمية ، نقل التكنولوجيات و التجارة،⁽¹⁾ و لكن تغير القيادة الصينية بوصول الجيل الخامس قد يؤدي إلى تغيير تفضيلات الشبكة السياسية، خاصة و أن التوافق بين الفواعل الاقتصادية والسياسية الإدارية يرجع إلى الضعف الذي اتسمت به قيادة هو - جين .

المطلب الثالث: التفسير البنائي /هوية ما بعد الحرب الباردة.

التفسير البنائي للسلوك الصيني لا يتعلق بالعوامل المادية، وإنما بالعوامل المعيارية التي تحكم السلوك الصيني، والذي ينبع أساسًا من متغيرات الفاعل أي نظر الفاعل لنفسه وتطابقها مع الآخر المحدد بالنتيجة لهويته ولدوره، ومدى التزامه بالبنية المعيارية المتفاعلة بدورها مع الفاعل في شكل تشكيل متبادل.

01 /الصين كلاعب دور "دولة نامية/دولة عظمى": في سنة 1974 ألقى "دنغ" خطابًا أمام الأمم المتحدة أكد فيه أن الصين دولة اشتراكية سائرة في طريق النمو، ومذ ذلك الحين نما الاقتصاد الصيني بشكل كبير. بيد أن هذا النجاح الاقتصادي الكبير و الذي غالبا ما يوصف بـ "المعجزة" ، لم يُرافقه تغير في الخطاب الرسمي الصيني فالى اليوم لا تزال كلمة "دولة نامية" من أكثر الكلمات تكرارا في هذا الخطاب ، والذي قد تدعمه مجموعة من العوامل المادية على غرار معاناة الريف الصيني من الفقر، حيث لا يزال يعيش أكثر من 250 مليون صيني بأقل من دولارين يوميا ، كما أن معدل الدخل الفردي لا يرقى إلى المعدلات في الدول المتطورة حيث يبلغ هذا الدخل حوال 6500 دولار سنويا ، وهو ما دفع "نان تشن تشونغ" نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية الصينية الأسبق إلى القول بأنه "ليس هناك شيء يمكن تقديمه للعالم أفضل من انتشال 1,3 مليار إنسان من براثن الفقر".⁽²⁾ تجادل الصين أن دورها يجب أن يتوافق مع كونها دولة نامية، ولهذا دائما ما ترد على الدعوات الدولية خاصة في قبل الولايات المتحدة الأمريكية بتولي مسؤوليات أكبر في النظام الدولي بالقبول بتحمل جزء من المسؤولية يتوافق وكونها دولة نامية، فبعد دعوة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما Barack Obama في خطاب له أمام الأمم المتحدة للصين بتحمل مسؤولياتها في النظام الدولي رد عليه نظيره الصيني شي جين Xi Jinping بأن الصين لا تزال دولة نامية، وينبغي أن تكون مسؤولياتها متناسبة مع مركزها.⁽³⁾

(1) David Shambaugh, **China Goes Global: The Partial Power** , (New York : Oxford University Press , 2013), p.50 .

(2) Isaac Stone , "Is China Still a 'Developing' Country? A look at Beijing's favorite rhetorical trick", **Foreign Policy** , (date of access 12.06.2017)

<http://foreignpolicy.com/2014/09/25/is-china-still-a-developing-country/>

(3)Idem.

تأكيد الصين على دور الدولة النامية عادة ما يربط هذا الأمر بتهربها الصين من تحمل مسؤولياتها الدولية كدولة كبرى في النظام الدولي، بيد أن هذا الأمر قد يعزى إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

-استمرار تداعيات قرن النذل والذي لا تزال الصين تعاني من تداعياته على الأقل، من ناحية التكوين الهوياتي؛

-ثقافة التواضع المكرسة في الثقافة الكنفوشوسية ، والتي شكلت مكونا مهما في تعريف الأنا الصينية وهي تؤثر في تعريف حتى بعض المصطلحات، فمصطلح الأمة، الدولة الأمة، السيادة و النظام الدولي لا يوجد في قاموس الثقافة الكنفوشوسية، و إنما يستعاض عنه بمصطلح "كل ما تحت السماء" All Under Heaven (Tianxia) ، كما أن القوة Quanli ترتبط في الثقافة الكنفوشوسية بالأخلاق؛ فكنفوشس يعتقد أن الإمبراطور الجيد هو من يحكم الآخرين ويهذب نفسه ، وهو ما يناقض تماما المفهوم الميكافيلي للأمير، فمفهوم القوة في الثقافة الكنفوشوسية هو مفهوم أخلاقي عكس ما هو عليه في الفهم الغربي؛⁽¹⁾

-عدم رغبة الصين في لعب دور "دولة كبرى"، والذي من شأنه خلق توقعات مشتركة للسلوك قد لا تكون الصين قادرة على الاضطلاع بها، خاصة في ظل الأزمات الداخلية التي لا تزال تعيشها، ولهذا فهي تتجنب المخاطرة بتولي هذا الدور الهوياتي، الذي إن تولته عليها أن تلائم سلوكها مع دورها في النظام الدولي، والذي يجعلها تدخل ضمن نطاقات المكافأة المعيارية؛ إن نجحت في القيام بأعباء هذا الدور أو العقوبة المعيارية إن هي فشلت، والذي يعني ببساطة نهاية دورها كدول كبرى. لهذا فالصين لا تريد أن تلعب دور معياري محكوم عليه بالفشل خاصة و أن البنية المادية و المعيارية للنظام الدولي لا تزال تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية ، فالسياسة الخارجية بقيت تسير وفق المعايير التي وضعها الرئيس الصيني الأسبق دنغ شياوبنغ " نخفي قدراتنا و نبقى في زماننا و لا نحاول أخذ القيادة" *hide our capabilities and bide our time; never try to take the lead* ، *أُظن بريقك و عزز ثباتك وبعد ذلك ستكون هناك إنجازات* *hide your brightness and foster furtiveness, and then there may be accomplishments* (*taoguang yanghui, yousuo zuowei*) و التي كانت تدخل ضمن نطاق استراتيجية عدم لفت الانتباه (*keep a low profile (Taoguang yanghui)*)⁽²⁾ هذه الشعارات خلقت معيار "يجب أن نركز على البناء الداخلي ونتجنب لفت الانتباه في الخارج"، و التطابق بين المعايير

(1)Dominik Mierzejewski , "The Quandary of China's Power Rhetoric : The "Peaceful-rise" Concept and Internal Debate " in : Hongyi Lai and Yiyi Lu, **China's Soft Power and International Relations**,(New-York :Routledge, 2012),p.67.

(2)Stig Stenslie and Chen Gang ,op.cit., p . 120.

المجتمعية و الدولية " الصين دولة نامية يجب أن تلعب دورا يتوافق وموقعها " جعل الصين تستمر في لعب دور دولة نامية.

التركيز على الصعود الصيني على المستوى الأكاديمي أولا ثم على المستوى السياسي ثانيا، أدى إلى بداية بناء خطاب، يعتبر الصين كتهديد خاصة من قبل الواقعيين الهجوميين، وهو ما كان سيؤدي إلى خلق دور هوياتي "عدو" ، سارعت الصين إلى إرسال رسائل تصب ضمن الاستمرار ضمن الدور الهوياتي "منافس" وبدا ذلك من خلال تبني خطاب الصعود السلمي (Peaceful Raising (heping jeuqi) ، وهو مفهوم قدمه بدوره الأكاديمي "تشنغ بيجيان" المدير السابق لمدرسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وتم تبنيه لاحقا من قبل القيادة الرسمية الصينية، حيث وفي خطاب له أمام طلاب جامعة الهارفرد الأمريكية أكد "وين جيا باو" الوزير الأول الصيني الأسبق ، على أن بلاده تتبنى مبدأ الصعود السلمي مؤكدا أن بلده بلد محب للسلام، مستعينا بمقولة للكاتب الروسي ليو تولستوي Leo Tolstoy الذي قال فيها بأن "الصين هي أعرق و أكبر بلد و الأمة الأكثر حبا للسلام في العالم"،⁽¹⁾ وهذا في محاولة منه للتأكيد بأن الصعود الصيني سيكون ضمن المنظومة الغربية . يشير مفهوم "الصعود السلمي" إلى خمسة عناصر رئيسية، هي:

• أن تستفيد الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية في البلاد، في مقابل أن تُساعد على

تحسين السلام العالمي من خلال ما تحققه من تنمية؛

• الاعتماد على قدرات الصين الذاتية فقط وعلى الجهد الكبير والمستقل المبذول من قبلها؛

• الاستمرار في سياسة الانفتاح والقواعد الفاعلة للتجارة الدولية والتبادل التجاري كضمان لتحقيق

هذا الهدف؛

• الأخذ بعين الاعتبار أن تحقيق هذا المفهوم "الصعود السلمي" سيتطلب أجيالا متعددة وسنين

عديدة؛

• أثناء السعي لتحقيق هذا الهدف، لن يتم الوقوف بطريق أي دولة أو تعريض أي دولة أخرى

للخطر كما لن ينجز على حساب أي أمة.⁽²⁾

02 /الصين والالتزام/عدم الالتزام بالبنية المعيارية الدولية: منذ إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب

عن قيام نظام دولي جديد، سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز سيطرتها على البنية المعيارية الدولية وقد

(1)"Turning Your Eyes to China",Speech by Premier Wen Jiabao at Harvard University" (date of access 12.06.2017).

<http://www.fmprc.gov.cn/ce/ceun/eng/xw/t56090.htm>

(2) علي حسين باكير، "مفهوم "الصعود السلمي" في سياسة الصين الخارجية"، مركز الجزيرة للدراسات ، (تاريخ الولوج 13.06,2017)

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113270156186>

تجلى ذلك خاصة على مستوى التجارة الدولية، من خلال الانتقال من الغات GATT إلى منظمة التجارة الدولية. سعت الولايات المتحدة إلى إدخال الدول ضمن هذه البنية المعيارية و من أبرزهم الصين، وهو ما شدد عليه مستشار الأمن القومي صاموايل برجر Samuel Berger، خلال عرضه لسياسة الأمن القومي الأمريكية بقوله: "أن من الأهداف الأساسية التي تسعى لها بلده هو دفع الصين قدما إلى الانخراط في المجتمع الدولي"، وفي نفس السياق أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبريت: "أن الطريقة التي ستدفع بها الولايات المتحدة الصين للانخراط في النظام الدولي، ستؤثر على توجهات الصين بأن تكون فاعلاً إيجابياً في الساحة الدولية[...]"، إننا نسعى إلى أن تتبنى الصين للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ومعايير السلوك العالمية و تعمل معنا من أجل بناء نظام دولي آمن⁽¹⁾، فانخراط الصين في النظام الدولي يعني أنها ستدخل في عملية تنشئة اجتماعية عن طريق المعايير الدولية، التي سيساهم القادة الصينيون (كوكلاء اجتماعيون) في إدخالها كمعايير مجتمعية. وعليه؛ الصين لم تبدي أي نية في تغيير البنية المعيارية الدولية و يتضح ذلك من خلال:

01/02/ الانضمام إلى المنظمات الدولية: فقد زادت عضوية الصين في المؤسسات والمنظمات الدولية بشكل كبير في فترة ما بعد ماو. ويبين الشكل رقم 08 العدد النسبي للمنظمات الحكومية الدولية عبر الأقاليم التي تنتمي إليها الصين، مقارنة مع عدد من القوى الصناعية ومع الهند، وهي واحدة من أكثر الدول النامية نشاطاً دبلوماسياً فمن عام 1960 إلى منتصف التسعينيات، انتقلت الصين من العزلة الدبلوماسية التي كانت سمة مميزة لمرحلة ماو حيث في 1950 أين لم يكن يعترف بالصين سوى 18 دولة فقط⁽²⁾، إلى الانخراط في المجتمع الدولي فهي تمتلك حالياً علاقات مع 175 دولة، وانخرطت في 150 منظمة دولية كما وقعت أكثر من 300 معاهدة متعددة الأطراف⁽³⁾، وهو ما يبرز التزامها بقواعد ومعايير وأهداف هذه المؤسسات والتزام الصين بالنظم المعيارية الدولية الرئيسية: السيادة، والتجارة الحرة، ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، وتقرير المصير على الصعيد الوطني⁽⁴⁾.

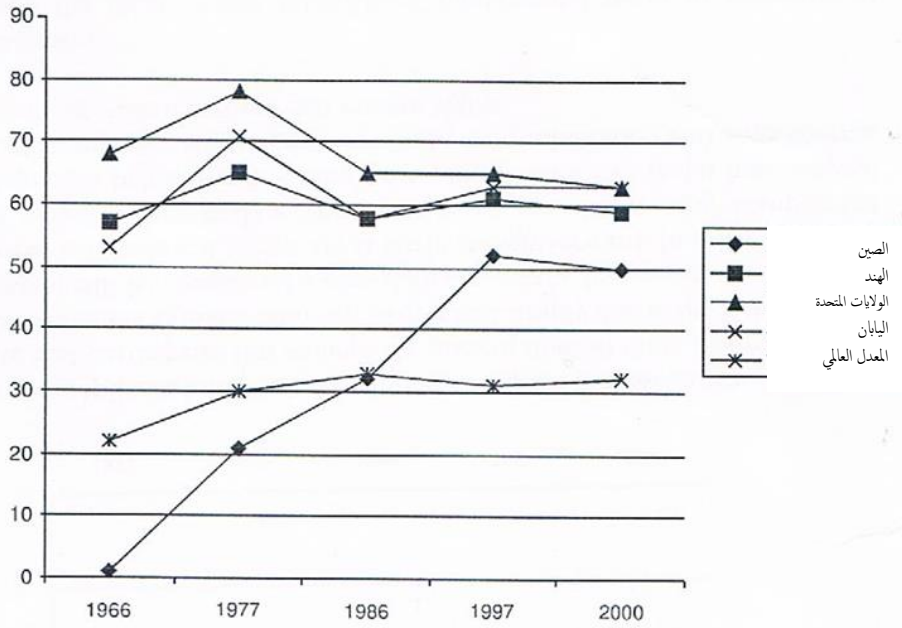
(1)Alastair Iain Johnston, "Socialization in International Institutions: The ASEAN Way and International Relations Theory". In: John Ikenberry and Michael Mastanduno (eds.), **International Relations Theory and the Asia-Pacific**, (New York: Columbia University Press; 2003).p.117.

(2) David Shambaugh,op.cit., p. 47.

(3)Ibid., p. 45.

(4) Johnston Alastair,op.cit.,p.p.12-13.

شكل رقم 08: تطور عضوية الصين في المنظمات الدولية من منظور مقارنة.



المصدر:

Johnston Alastair, "Is China a Status Quo Power?", *International Security*, (27) (4), (Spring 2003), p.13

تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لعبت دوراً محورياً في إرجاع الصين إلى المجتمع الدولي، بعد أن دخلت في عزلة دولية بعد تبنيها لسياسة القتال بقبضتين حيث لجأت إلى تخفيض تمثيلها الدبلوماسي مع كل الدول التي تجمعها علاقات معها واستدعت جميع سفرائها ماعدا سفيرها في مصر. و هذا ما دفع الرئيس الأمريكي ريتشارد نكسون Richard Nixon إلى الإشارة في مقال نشره في فورين أفارز Foreign Affairs؛ أن بقاء الصين خارج المجتمع الدولي هو أمر غير ممكن و أن بقاءها فيما دعاه "عزلة غاضبة" هو أمر غير مقبول،⁽¹⁾ فزيارة "نكسون" مثلت بداية رجوع الصين للمجتمع الدولي.

02/02/ درجة الامتثال للمعايير الدولية: إن زيادة المشاركة في المؤسسات الدولية، قد لا تكون بالضرورة مؤشراً قوياً على دخول الدولة في عملية تنشئة تقوم من خلالها بإدخال المعايير الدولية، حيث من المحتمل ألا تلتزم بهذه المعايير. بيد أن السلوك الصيني يوضح بجلاء التزام هذه الأخيرة بالمعايير الدولية الرئيسية على غرار: السيادة، والتجارة الحرة، ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة، وتقرير المصير على الصعيد الوطني، وحقوق الإنسان.

(1)Ibid., p.47.

01/02/02/السيادة: ربما تكون القاعدة الأكثر عمومية في الدبلوماسية الدولية، فهي قاعدة التعامل بين الوحدات الرئيسية في النظام الدولي، والسمة الأبرز في تعاملات المؤسسات الدولية (قواعد عضويتها وقواعد اتخاذ القرارات). تعد الصين واحدة من أشرس المدافعين عن السيادة بمعناها التقليدي ولهذا فهي غالباً ما تعارض مفاهيم من قبل التدخل الإنساني. (1) المثير للانتباه، أن الصين التي كانت تتعامل مع موضوع "حقوق الإنسان" بكثير من التحفظ باعتباره تدخلاً في شؤونها الداخلية أبدت نوعاً من المرونة، فبالرجوع إلى خطاب "وين جيا باو" في الهارفرد نجد أنه أكد في أكثر من مناسبة على سعي الصين لترقية حقوق الإنسان مشيراً في نفس السياق أن وضع حقوق الإنسان في بلاده ممتاز. (2)

02/02/02/التجارة الحرة: في فترة ما بعد الحرب الباردة، أضحت التجارة الحرة المعيار الدولي الأكثر عمومية وهو ينافس السيادة في درجة العمومية. في فترة الإصلاح، انتقلت الصين في أواخر السبعينيات عموماً لدعم قواعد التجارة الحرة العالمية. على الرغم من أن بقايا الاقتصاد الماوي والقوى الاقتصادية التقليدية خلقت نوعاً من الصعوبة في إدخال هذا المعيار ضمن المعايير الاجتماعية، انخفض متوسط التعريف الجمركي في الصين من أكثر من 40 في المائة في عام 1992 إلى أقل قليلاً من 20 في المائة في عام 1997، وتزايد هذا التخفيض بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية حيث بلغ في 2004؛ 9,4% للمنتجات الصناعية و14.5% للمنتجات الزراعية. إن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية هو أوضح إشارة حتى الآن على أن الصين لا تعارض البنية المعيارية للنظام الدولي. ولهذا فقد اعتبر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق كولن باول Colin Powell أن الصين لم تعد معادية للنظام الرأسمالي. (3)

كان لهذه التحولات تأثير على السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسيفيك؛ فمنذ التسعينيات بدأت الصين في المشاركة في المؤسسات الإقليمية في آسيا، وهذا بعد أن كانت تنظر إليها بعين الريبة وتعتقد أن مثل هذه المؤسسات تعد انتقاصاً من سيادتها وتستخدم لتقويض خياراتها الاستراتيجية، وهذه الدول بدورها كانت تنظر للصين نظرة سلبية، فهذه الأخيرة حاولت التدخل في شؤون دول شرق آسيا من أجل نشر الثورة وهو ما أدى إلى سنوات من الشك و اللاتقنة. من أجل تغيير في الآخر سعت الصين إلى بناء قطب معرفي جديد بينها وبين دول آسيا الباسيفيك، من خلال سياسات أقرتها الصين على غرار التحول إلى مبادئ تحسين الجوار، تأمين الجوار وعلاقات ودية سلمية ومزدهرة مع الجوار (Mulin Anlin fulin).

(1) Johnston Alastair ,op.cit., p.14.

(2)"Turning Your Eyes to China"--Speech by Premier Wen Jiabao at Harvard University", op.cit.

(3) Johnston Alastair ,op.cit., p.15.

بالنتيجة؛ قامت الصين بإدخال مجموعة من المعايير الدولية بفعل انضمامها إلى منظمات إقليمية كالأسيان، والتي تتعلق بالأساس بـ؛ عدم استعمال السلاح، والحل السلمي للأزمات، الاستقلالية الإقليمية، والحل الإقليمي للمشاكل الإقليمية، ومبدأ عدم التدخل في شؤون الغير. ففيما يتعلق مثلاً؛ بالحل السلمي للأزمات فقد وقعت الصين ودول الآسيان سنة 2002 اتفاقية تحظر على أي طرف القيام بأية إجراءات أحادية استفزازية، خاصة في عمليات التنقيب عن النفط والغاز، والشروع في التفاوض على إيجاد صيغة للاستثمار المشترك للمنطقة المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي⁽¹⁾.

استطاعت الصين من خلال محاولة بنائها لقطب معرفي جديد مع دول آسيا الباسيفيك، أن تحول دورها الهوياتي من "عدو" إلى "منافس"، وهذا من خلال تأكيدها على صورة الفيل المسالم وهو دور هوياتي بدأت دول شرق آسيا تعترف به بعد الأزمة الاقتصادية لسنتي 1997 و 1998، تمخضت هذه التجربة المشتركة عن بروز هوية لدول شرق آسيا، وساعدت الصين كما دول جنوب شرق آسيا على الاعتماد أكثر فأكثر على بعضها البعض، وهو أمر ساهمت فيه العوامل الثقافية بشكل بارز نتيجة تقاسم هذه الدول للثقافة الكنفوشوسية.

المبحث الثالث:

نهاية قرن الازل والسيناريوهات التنظيرية حول مستقبل السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسيفيك تجادل هذه الأطروحة بأن نهاية قرن الازل لم يكن مع إعلان الجمهورية الشيوعية الصينية، وإنما يرجع إلى سنة 2008. والتي تميزت بحدثين: أولهما؛ تنظيم الصين للألعاب الأولمبية بكل ما تحمله من مدلولات في الذاكرة الجماعية الصينية، وثانيهما؛ أزمة الرهن العقاري التي ضربت الولايات المتحدة وامتدت أثرها إلى الاقتصاد العالمي. هذه الأزمة أظهرت في نفس الوقت قوة الاقتصاد الصيني، حيث بينت تقارير البنك الدولي أنه بينما وصل احتياطي الصين من العملة الأجنبية سنة 2009 إثنين ترليون دولار، بلغ عجز الميزانية الأمريكية إثنين ترليون دولار. هذه العوامل أدت إلى تعزيز صورة الصين و دفعت برئيس البنك الشعبي الصيني زهو شاوشوان Zhou Xiaochuan إلى الجزم بأن حل الأزمات المتكررة في النظام الدولي لن يتم إلا من خلال خلق عملة جديدة للاحتياط العالمي، وهي تصريحات أثارت العديد من المخاوف في الولايات المتحدة ولاقت الكثير من الترحيب في كل من آسيا و أوروبا،⁽²⁾ وهذا ما يُعد مؤشراً على سير الصين بخطى ثابتة نحو الاضطلاع بدور قيادي في الاقتصاد العالمي.

(1) عزت شحروور، "الصين ونزاعات المحيط الهادئ.. الأسباب والمآلات"، مركز الجزيرة للدراسات، (تاريخ الولوج 15.06.2017)

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/10/201210191733518887.html>

(2) Jamil Anderlini, "China calls for new reserve currency", *Financial Times*, (date of access 14.05.2017)

<https://www.ft.com/content/7851925a-17a2-11de-8c9d-0000779fd2ac?mhq5j=e1>

بداية التحولات في النظام الدولي واستمرار الأزمات الدورية في النظام الاقتصادي العالمي، يدفعنا إلى طرح تساؤلات محورية بأعين مقاربات السياسة الخارجية: هل ستلجأ الصين إلى مراجعة الوضع القائم خاصة على مستوى القواعد التي تحكم النظام النقدي العالمي، مما سيسمح لها بزيادة نصيبها من الثروة النسبية كخطوة أولى لتحقيق الهيمنة الإقليمية في منطقة آسيا الباسفيك؟ أم أن الصين ستسعى إلى تعزيز نفوذها في المنظمات الإقليمية دون مراجعة الوضع القائم؟ ما هو دور الفواعل الاقتصادية المهيمنة في الشبكة السياسية للسياسة الاقتصادية الخارجية؟ وهل القطيعة التي حققتها الصين مع قرن الذل ستجعلها تسير بخطى ثابتة نحو استرجاع أمجاد المملكة الوسطى وتحقيق هيمنة معيارية على منطقة آسيا الباسفيك؟

المطلب الأول: السيناريو النيو واقعي: الصين والسير نحو الهيمنة الإقليمية.

صياغة السيناريو الواقعي الجديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية ، يتطلب منا حساب موقعها النسبي في منطقة آسيا الباسفيك بالمقارنة مع مجموعة مرجعية مكونة من أبرز دول آسيا الباسفيك (اليابان، الهند، كوريا الجنوبية، روسيا، أستراليا)، من الناحية الاقتصادية فإن حصة الناتج المحلي الإجمالي الصيني انتقلت من 31,62% سنة 2008 إلى 50,21% سنة 2016 (أنظر الجدول رقم 14)؛ أي بواقع نصف حصة هذه الدول مجتمعة، وهذا بالرغم من التباطؤ الذي شهده نمو الناتج المحلي الصيني حيث وصل سنة 2011 إلى 9,5% لينخفض إلى 6,9% سنة 2015. (1)

جدول 14: الناتج المحلي الإجمالي للصين بالمقارنة مع المجموعة المرجعية (الوحدة مليار دولار)

السنة	الصين	اليابان	الهند	كوريا الجنوبية	روسيا	أستراليا	حصة الصين %
2008	4598	5038	1187	1002	1661	1055	31,62
2009	5110	5231	1324	901,935	1223	927,168	34,72
2010	6101	5700	1657	1094	1525	1143	35,42
2011	7573	6157	1823	1202	2032	1391	37,53
2012	8561	6203	1828	1223	2170	1538	39,77

(1)World Bank , " World Development Indicators", (date of access 20.06.2017).

http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?Code=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&id=1ff4a498&report_name=Popular-Indicators&populartype=series&ispopular=y

44.22	1567	2231	1306	1857	5156	9607	2013
47.00	1460	2064	1411	2035	4849	10482	2014
51,09	1345	1366	1383	2112	4383	11065	2015
50,21	1205	1283	1411	2264	4939	11199	2016

المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

World Bank , "World GDP" , [World Bank national accounts data,
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IT](http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IT)

بالنسبة لصادرات الصين؛ فقد انتقلت حصة الصين من 41,02% سنة 2008 إلى 52,78% سنة 2016 (أنظر الجدول رقم 15) وتمثل نسبة الصادرات الصينية 13,06% من إجمالي الصادرات العالمية. وأشار تقرير لمنظمة التجارة العالمية أن صادرات الصين تبلغ نسبتها 13.2% من إجمالي العالمي من حيث القيمة، حيث تجاوزت 2.1 تريليون دولار العام الماضي في مقابل الواردات التي بلغت 1.6 تريليون دولار . تجدر الإشارة إلى أن الصين تحتل الصدارة العالمية من حيث الصادرات منذ العام 2008 كما تعتبر ثاني أكبر مستورد.⁽¹⁾

جدول 15: صادرات الصين ومجموعتها المرجعية في آسيا الباسيفيك (الوحدة مليار دولار)

السنة	الصين	اليابان	الهند	كوريا الجنوبية	روسيا	أستراليا	حصة الصين %
2008	1431	781,412	194,828	422,007	471,606	187,257	41,02
2009	1202	580,719	164,909	363,534	303.388	154,331	43,42
2010	1578	796,774	226,351	466,384	400,63	212,634	42,87
2011	1898	823,184	302,905	555,214	522,011	271,733	43,40
2012	2049	798,568	296,828	547,870	529,256	256,675	45,75
2013	2209	715,017	314,848	559,632	521,836	252.981	48 ,30

(1) "2.1 تريليون دولار صادرات الصين في 2016"، العربي الجديد ، (تاريخ الولوج 16.08.2017)

50,19	241,238	496,807	572,664	322,694	690,203	2342	2014
53,88	187,712	341,465	526,756	267,444	624,787	2273	2015
52,78	190,271	281,825	495,26	264,02	644,933	2098	2016

المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

World Bank, "World GDP", World Bank national accounts data,

<http://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.MRCH.CD.WT>

بالنسبة للإنفاق العسكري؛ فإن حصة الصين من الإنفاق العسكري قد ارتفعت من 31,62 % سنة 2008 إلى 50,21 % عام 2016 (أنظر الجدول رقم 16)، وتحتل ميزانية الصين العسكرية من حيث الحجم المرتبة الثانية في العالم، بعد الولايات المتحدة، إذ وصل في العام الماضي حجم الإنفاق العسكري الصيني إلى نحو 214 مليار دولار، بزيادة قدرها 10.1 % عن 2014 (أنظر الجدول رقم 16).

جدول رقم 16: الإنفاق العسكري للصين والمجموعة المرجعية (الوحدة مليون دولار أسعار 2015)

السنة	الصين	اليابان	كوريا الجنوبية	الهند	روسيا	أستراليا	حصة الصين
2008	113542	40167	29510	41036	41423	19582	39,80
2009	137512	40919	31365	48315	43458	21047	42,62
2010	144499	41063	31620	48508	44338	21306	43,61
2011	156009	41616	32062	48978	47321	21011	44,95
2012	169382	41114	32876	48804	54832	20275	46,11
2013	185152	40940	33912	48445	57500	20099	47,95
2014	200915	41159	34954	50813	61622	21814	48,85
2015	214093	41103	36433	51295	66419	24040	49,40
2016	225713	41569	37265	55631	70345	24371	49,61

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي.

"Military expenditure by country, in constant (2015) US\$ m, 1988-2015",

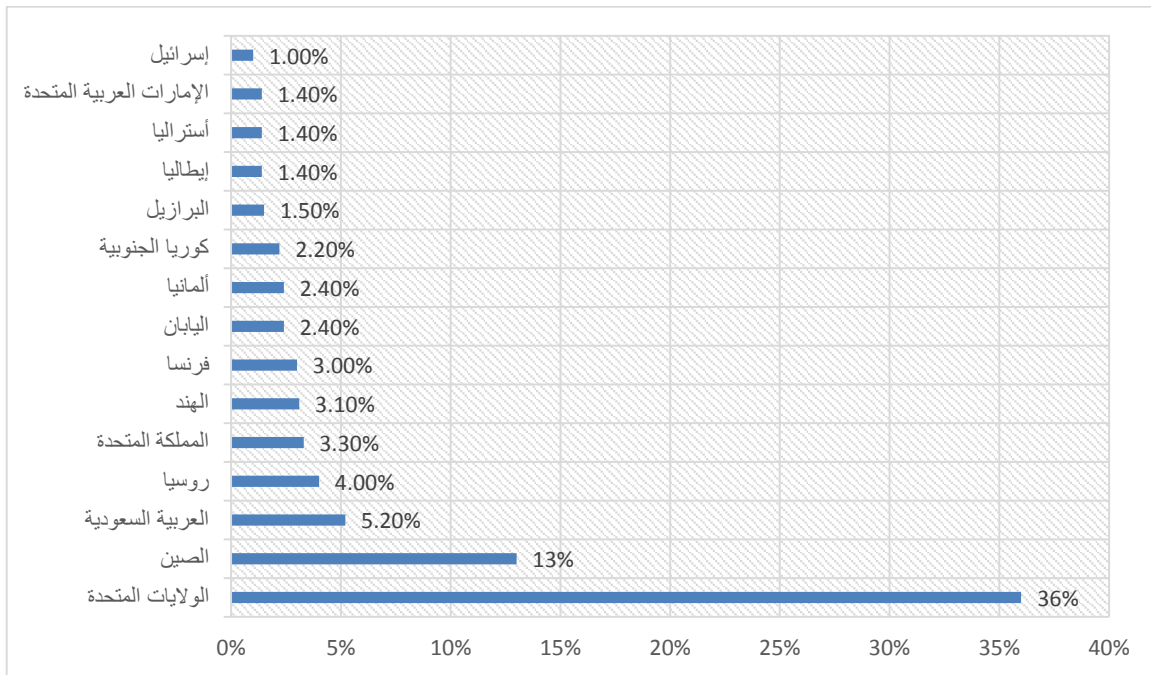
Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI),

<https://www.sipri.org/sites/default/files/Milex-constant-2015-USD.pdf>

الفصل الثالث _____ السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسيفيك منذ نهاية الحرب الباردة

حسب إحصائيات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام فإن حصة الإنفاق العسكري الصيني تبلغ 13% من مجموع الإنفاق العالمي (أنظر الشكل رقم 09)، وتعترم الصين زيادة إنفاقها العسكري بنسبة 07% خلال سنة 2017 ودائما ما تقابل الأرقام الرسمية بكثير من التشكيك، حيث أشار التقرير السنوي للبتاغون أن الأرقام المعلن عنها حول ميزانية الصين العسكرية، قد تكون بعيدة عن الواقع بسبب ضعف المحاسبية والشفافية. (1)

شكل رقم 09: يوضح نصيب إنفاق الدول الخمس عشر الأكثر إنفاق على التسليح من مجموع الإنفاق العالمي.



المصدر:

Nan tian and Others , “Trends In World Military Expenditure, 2016”,The Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) , p.03.

<https://www.sipri.org/sites/default/files/Trends-world-military-expenditure-2016.pdf>

من ناحية عدد السكان؛ تعد الصين الدولة الأكثر سكانا في العالم، حيث بلغ عدد سكانها الصين مليار وثلاثة مئة وتسعة وسبعون مليون نسمة. تشكل الفئة العمرية ما بين 15 سنة و64 سنة، ما نسبته 72,72% ويمثل عدد سكان الصين ما نسبته 18,52%. بالنسبة للواقعيين يسمح عدد السكان الكبير للدولة بتكوين

(1)Office of the Secretary of Defense , "Military and Security Developments Involving the People's Republic of China 2017", Annual Report to Congress, (date of access 17.06.2017).

https://www.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2017_China_Military_Power_Report.PDF?ver=2017-06-06-141328-770

جيش قوي، فالجيش الصيني يعتبر أكبر جيش من ناحية العدد حيث يبلغ عدده أكثر من 2.3 مليون فرد أما جنود الاحتياط فيبلغ عددهم 800,000⁽¹⁾.

قطبية النظام الدولي التي تساهم في تحديد الموقع النسبي للدولة لا تزال أحادية، بيد أن الأمر قد يقتصر على الجوانب العسكرية فالولايات المتحدة لا تزال الدولة الأكبر من ناحية الإنفاق العسكري فالولايات المتحدة الأمريكية يمثل إنفاقها العسكري ما نسبته 36% من إجمالي ما الإنفاق العالمي (أنظر الشكل رقم 06) ، ولكن من الناحية الاقتصادية فإن المشهد قد يبدو مختلفا. فالصين ، الاقتصاد الأكثر نموا في العالم و الذي من المحتمل أن يتجاوز الاقتصاد الأمريكي، تتجه نحو وضع قواعد اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب بعد أن كان اقتصاد تشرف عليه مؤسسات دولية تطبق المعايير الأمريكية.

استمرار تزايد القوة المركبة للصين؛ سيؤدي إلى زيادة النمو التفاضلي للقوة الاقتصادية والعسكرية في النظام الدولي، وهو أمر سيؤدي إلى اختلال توازن القوى في النظام الدولي. وأمام هذا الاختلال من المحتمل أن تتصرف إما الصين أو الولايات المتحدة بطريقة عدوانية، فإما أن تلجأ الصين إلى الحرب من أجل أن تحصل على موقع يتناسب مع نصيبها من القوة، هذا ما سيؤدي إلى استرجاع ميزان القوى لتوازنه مع توزيع جديد للقوة ولكن مع قواعد جديدة، أو أن تعلن الولايات المتحدة الحرب على الصين، خاصة أن التاريخ يؤكد أن الصين لا تتسامح مع المنافسين الأنداد Peer Competitors .⁽²⁾

وعليه؛ ستسعى الولايات المتحدة إلى احتواء الصين وإضعافها، إلى درجة لا تتمكن معها إلى مواجهة الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة ستحاول أن تُشكّل حلفاً موازناً للقوة الصينية وقد يكون أطراف هذا الحلف؛ اليابان والهند، وهو توجه بدأ منذ مراجعة التحالف الأمريكي الياباني عام 1998 وإدراج احتواء الصين ضمن أحد أهداف هذا التحالف والنظام المشترك للدفاع الصاروخي. تعد الهند شريك أساسي للولايات المتحدة في مبادرة "طريق الحرير الجديد" الذي أعلنت عنها وزيرة الخارجية الأمريكية عام 2011 و إعادة إحياء إدارة دولاوند ترامب Donald Trump و يهدف إلى خلق ممر بين الهند و جنوب المحيط الهادي للربط بين جنوب و جنوب شرق آسيا و الهدف منه هو تطويق طريق الحرير الصيني.⁽³⁾ بدورها من المحتمل أن تشكل الصين حلف موازنة للقوة الأمريكية في الصين بالتحالف مع روسيا،⁽⁴⁾ فهذه الأخيرة باتت تسعى

⁽¹⁾الجيش الصيني لا يزال الأكبر في العالم، مرجع سبق ذكره.

⁽²⁾John Mearsheimer, "The Gathering Storm: China's Challenge to US Power in Asia", op.cit., p . 382.

⁽³⁾Ankit Misra , " To Counter China's Belt and Road Project, US Plans New Silk Road initiative with India as Major Player", *India Today* , (date of access 19.06.2017)
<http://indiatoday.intoday.in/story/us-revives-two-infra-projects-in-asia-to-counter-chinas-obor/1/961631.html>

⁽⁴⁾Kathleen Hancock and Steven Lobell, "Realism and the Changing of International System , Will China and Russia Change the Status Quo", *China and Eurasia Forum Quarterly*, 8(4), (2010), p.158.

إلى موازنة النفوذ الغربي المتزايد في وسط آسيا التي تمتلك ثروات طبيعية خاصة النفط والغاز؛ فالتحالف الروسي الصيني قد يكون دافعه الأساسي تأمين مصادر الطاقة ، وهذا لا يعني أن روسيا ليست قلقة من الصعود الصيني ولكن يبقى خيار التحالف معها الخيار الأفضل فهي تفضل التحالف مع دولة غير ديموقراطية لمواجهة موجات الديمقراطية ، التي امتدت إلى دول شرق أوروبا ووصلت إلى دول آسيا الوسطى. الهدف الاستراتيجي للصين هو طرد الأسطول الأمريكي السابع من المنطقة، وهو ما قد يجعل المنطقة تعيش في أتون صراعات، قد تكون أشبه بالصراعات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي أي حرب باردة أو حرب بالوكالة، فالولايات المتحدة تعاملت تاريخياً بحزم مع كل القوى الساعية للهيمنة، ولكنها في الحالة الصينية ستكون حذرة في التعامل معها، نظراً للعولمة الاقتصادية والتشابكية بين الاقتصاد الأمريكي والصيني. ولهذا فقد بدأت الولايات المتحدة بالتراجع نسبياً في أوروبا، لصالح تواجدها في آسيا الباسيفيك وهو ما يعتبر نقطة تحول مهمة في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية ومؤشراً واضحاً على تنامي هذه المنافسة. هذا ما أكدته الرئيس الأسبق أوباما عندما قال بوضوح: "إننا هنا لنبقى"، وإعلان الولايات المتحدة عام 2012 عن تغيير أولوياتها الاستراتيجية من العراق وأفغانستان إلى آسيا والباسيفيك باتت المنطقة تحتل الصدارة في الاستراتيجية الأمريكية، في نفس السياق كشف وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ليون بانيتا Leon Panetta أن الولايات المتحدة ستقل 60% من قدراتها العسكرية البحرية إلى منطقة آسيا الباسيفيك بحلول عام 2020 بما في ذلك توزيع السفن العابرة للمحيطات والسفن المدمرة والغواصات، وستزيد عدد حاملات الطائرات في المنطقة إلى 6 حاملات. في أستراليا زادت الولايات المتحدة من عدد قواتها ليصل إلى 2500 جندي بالإضافة إلى قواتها الرابضة في اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين ومناطق أخرى. كما وقّعت واشنطن مع دول المنطقة "معاهدة الشراكة العابرة للباسيفيك".⁽¹⁾

تحديداً؛ كما يتوقع "ميرشايمر" المواجهة ستكون بحرية، فالصين تدرك أن نقطت ضعفها يكمن في قواتها البحرية، بالنظر إلى التفوق الأمريكي التي بإمكانها نشر قواتها على امتداد 600 ميل في المحيط بينما القوات الصينية ليس بإمكانها الانتشار سوى في حديققتها الخلفية.⁽²⁾ ستسعى الصين إلى بناء قوة بحرية^(*) تكون من خلالها قادرة على تغطية ممراتها البحرية من وإلى الشرق الأوسط، ولهذا فقد باتت تدعيم

(1) عزت شحرور، المرجع السابق.

(2) John Mearsheimer, "The Gathering Storm: China's Challenge to US Power in Asia", op.cit., p. 394

(*) لطالما ارتبط بناء الإمبراطوريات بالأساطيل البحرية، وقد امتلكت المملكة الوسطى واحد من أكبر الأساطيل في العالم، ففي الحرب الإنجليزية الإسبانية (1585-1604)، كانت تمتلك بريطانيا 190 سفينة، وإسبانيا 130 سفينة، في الوقت الذي كانت تمتلك في المملكة الوسطى 3800 سفينة. للمزيد راجع:

Steven Lee Myers, "With Ships and Missiles, China Is Ready to Challenge U.S. Navy in Pacific", New York Times, (date of access 30.08.2018)

<https://www.nytimes.com/2018/08/29/world/asia/china-navy-aircraft-carrier-pacific.html>

القوات البحرية الصينية أولوية. فمنذ سنة 2002 بدأ الاهتمام الصيني بتعزيز قوتها البحرية حيث دعا المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الذي عُقد في نفس السنة إلى بناء قوة بحرية ومؤتمر 2007 إلى تنمية الاقتصاد البحري. أما سنة 2012؛ فقد تم تحديد القضايا البحرية كأولوية، وبعد أيام من المؤتمر السنوي الثامن عشر صدر مقال في صحيفة كيوشي Qiushi الناطقة باسم الحزب، ذهب المقال إلى أن الصين لا تزال قوة غير بحرية ليس فقط لمحدودية قدراتها البحرية ولكن أيضا بسبب التحديات التي تواجهها في الدفاع عن سيادتها البحرية وحقوقها ومصالحها، وبسبب خطر الاحتواء من البحر ولهذا فالصين تسعى إلى تطوير قوة شاملة لتطوير المحيطات واستخدامها وحمايتها وإدارتها والسيطرة عليها ". بدورها خلصت حلقة دراسية نظمت بحضور أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي أن بناء القوة البحرية يعني تطوير الاقتصاد البحري، استخراج الموارد بطريقة تحمي البيئة البحرية، وتقدم العلوم البحرية والتكنولوجيا، وحماية الحقوق البحرية الاهتمامات⁽¹⁾.

التحسن المستمر للموقع النسبي للصين يجعلها قادرة على الارتقاء الهيكلي من قوة كبرى إلى قوة عظمى وكما سبق وأشرنا فإن الصين كانت تتفادى هذا الأمر لسنوات ولكن يبدو أنها تتجه قدما إلى مراجعة الوضع القائم ويبدو هذا من خلال لعبها دور أساسي في النظام الاقتصادي العالمي، فالصين تتجه إلى زيادة ثروتها النسبية، فهي ستحاول تحقيق هيمنة اقتصادية كمرحلة أولى ثم الهيمنة العسكرية في مرحلة ثانية، فالإقتصاد يعد قوة كامنة لبناء قوة عسكرية كما أن القوة العسكرية ضرورية لحماية التمدد الاقتصادي. السيناريو الواقعي الدفاعي؛ يؤكد أن الكثير من القوة لديها آثار عكسية. ولهذا فإن الصين باعتبار أن فوضى النظام الدولي فوضى حميدة و أن السلعة متوافرة في منطقة آسيا الباسيفيك ، ستحاول زيادة نفوذها من خلال المؤسسات الدولية أو الإقليمية ، و هو توجه بدأ جليا في السياسة الخارجية الصينية فقد تمكنت من زيادة حصتها التصويتية بعد أن قدمت قروضا لصندوق النقد الدولي، كما تمكنت من تعيين كل من جوسنيم يقو لين Justin Yifu lin ككبير خبراء الاقتصاد في البنك الدولي، وتشو مين Zhu Min نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي ، ورغم أن تعيين جيم يونغ كيم Jim Yong Kim على رأس البنك الدولي تم بتزكية من إدارة الرئيس السابق أوباما فإنه يمتلك علاقات قوية مع بيكين ، وكذلك الحال بالنسبة ل جين يونغ تساي رئيس مؤسسة التمويل الدولية، أحد الأذرع المالية للبنك الدولي المعنية بالتعامل مع القطاع الخاص، فرغم أنه قضى معظم حياته في الولايات المتحدة وتابع تعليمه في الجامعات الأمريكية إلا أنه قد دفع إلى القيام بمشاريع كثيرة جدا مع الشركات الصينية، والتي أثبت بعضها أنها مثيرة للجدل. فعلى

(1) Ibid , p.395.

سبيل المثال؛ وافق مجلس إدارة البنك على استثمار بقيمة 300 مليون دولار في بنك الادخار البريدي الصيني في جويلية 2015 وسط تحفظ من كبار المساهمين في المؤسسة ، تعمل من جهة أخرى الصين على زيادة عدد الموظفين في المؤسسات المالية الدولية،⁽¹⁾ فقد أكدت في أكثر من مناسبة أن حصتها التصويتية وحتى عدد موظفيها داخل هذه المؤسسات لا يتناسب وحجمها الاقتصادي ؛ فعدد مواطنيها العاملين في البنك الدولي لا يتجاوز 3 % من إجمالي عدد موظفي البنك و لا يتجاوز عددهم 13 % في صندوق النقد الدولي، كما حاول الكونجرس الأمريكي عرقلت مشروع لمراجعة نظام الحصص في صندوق النقد الدولي، ولهذا فالصين تخوض معركة نفوذ في مؤسسات برتن وودز Bretton Woods .

حاولت الصين زيادة نفوذها داخل مؤسسات التعاون الإقليمي الآسيوية، من خلال انشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في جانفي 2014 برأسمال قدره 100 مليار دولار بمشاركة أكثر من 50 دولة، وتعد روسيا عضوا مؤسسا في البنك كما يضم البنك كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا وأبدت اليابان اهتمامها بالانضمام، غير أنها انصاعت لضغوط واشنطن بعدم الانضمام. بعد سنة من إنشائه استثمر في تسعة مشاريع في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، وفي سنة 2016 قدم البنك قروضا للدول تصل إلى أكثر من 1.7 مليار دولار، و يعد البنك الدراع المالي لمشروع "الحزام الواحد" و "الطريق الواحد" (أنظر الخريطة رقم 03)؛ حيث يشير هذا الأخير إلى الطريق البحري المستلهم من رحلة بحرية قام بها الأدميرال "زينغ هي" Zheng He ، الذي أبحر بأسطول من السفن إلى أفريقيا في القرن الخامس عشر، ويعد رمزا لأصالة القوة البحرية الصينية. أما الحزام الواحد؛ فيشير إلى مكان يعرف تاريخيا بطريق الحرير القديم، وهو عبارة عن شبكة طرق تجارية تمر عبر جنوب آسيا لترتبط الصين بدول جنوب وشرق آسيا والشرق الأوسط وصولا إلى تركيا. وعلى سبيل المثال، فإن مشروع الطريق السريع الباكستاني الممول من البنك الآسيوي للاستثمار الدولي هو جزء من الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، وهو عنصر رئيسي في مبادرة "حزام واحد" في الصين. يسمح الاستثمار في باكستان، كجزء من هذه المبادرة، للصين بالوصول إلى ميناء "جوادر" من أجل تقصير وقت العبور من المدن الصينية الداخلية إلى بحر العرب،⁽²⁾ هذا المشروع الذي أعلن عنه في الصين سنة 2013 بدأ يتجسد على أرض الواقع حيث لقي تجاوبا من نحو سبعين دولة

(1) Shawn Donnan , "China loses its top voice at the World Bank", *Financial Times* , (date of access 17.06.2017)

<https://www.ft.com/content/1a3457a0-889a-11e5-90de-f44762bf9896?mhq5j=e1>

(2) Sara Hsu , "How China's Asian Infrastructure Investment Bank Fared Its First Year", *Forbes* , (date of access 01.06.2017).

<https://bit.ly/2wDQQiV>

الفصل الثالث _____ السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسيفيك منذ نهاية الحرب الباردة

مطلبة على هذا الخط.⁽¹⁾ فالصين من خلال هذه المشاريع تسعى إلى لعب دور المهيمن الاقتصادي الضامن للاستقرار Stabilizing Regional Economic Power في منطقة آسيا الباسيفيك، خاصة وأن دول المنطقة بدأت تثقها تتراجع بالدور الأمريكي. هذا ما يجعل الصين المرشح الأفضل للقيام بهذا الدور نتيجة، الأداء الاقتصادي الجيد للصين. من خلال قوتها الاقتصادية، ستسعى إلى جعل الدول الأخرى تتبنى استراتيجية "اللاحق بالقاطرة" بدل دفعها إلى تبني استراتيجية "الموازنة" التي من شأنها إدخال المنطقة في دوامة من الصراعات، وحتى دول آسيا الباسيفيك تدرك تماما أن وجود صين ضعيفة، يمكن أن يؤدي إلى أزمات فالسجل التاريخي يبرز أن المنطقة دخلت في حالة من اللا استقرار، وحينما استرجعت الصين قوتها ساهم هذا الأمر بشكل إيجابي في استقرار المنطقة.⁽²⁾

خريطة رقم 03: توضح مسار الحزام الواحد والطريق الواحد.



Matt Bevan , "Why China is Building a New Silk Road" , ABC. (date of access 12.06.2017)
<http://www.abc.net.au/radionational/programs/breakfast/why-china-is-building-a-new-silk-road/7864498>

(1) "ماذا تعرف عن "طريق الحرير"؟"، الجزيرة نت، (تاريخ الولوج: 03/06/2017)

<https://bit.ly/2NKbJAr>

(2) François Godement, op.cit., p.52

المطلب الثاني: السيناريو الليبرالي النفعي: نهاية قرن الذل ومصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة:

صياغة السيناريو الليبرالي النفعي حول مستقبل السياسة الخارجية الصينية، يرتبط بطبيعة الشبكة السياسية وتغير الفواعل المهيمنة من عدمه ، بالإضافة إلى تغير تفضيلات الفواعل المهيمنة أو استمرارها كما هي عليه، ما يمكن ملاحظته أن الشبكة السياسية تغير فواعلها منذ بوصول الثنائي "شي-تشانغ" بعد مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الثامن عشر، وهاذين الفاعلين يمثلان رؤية مختلفة للسياسة الخارجية، فمنذ وصولهما إلى السلطة أعلننا نمطاً جديداً من السياسة الخارجية قائم على التقاهم والتعاون، وهذا في محاولة منهما لتدارك بعض النقائص التي شابت مرحلة "هو-جين" ، خاصة سيطرة الفواعل الاقتصادية على السياسة الخارجية ، فوفقاً لسياسة التعاون فإن السياسة الخارجية تهدف إلى تكريس جهود مختلف فواعل الشبكة السياسية من أجل تحقيق المصالح الصينية .

يمكن أن نحدد فواعل شبكة السياسة الخارجية؛ من خلال الفواعل الذين دعاهم "شي" إلى المؤتمر المركزي لشؤون السياسة الخارجية 2014، وهذا لتحديد الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الصينية للخمس سنوات المقبلة، فإلى جانب القادة العسكريين، ووزارة الخارجية، والتجارة تم دعوة وزارة الثقافة، قادة المحافظات الكبرى خاصة الحدودية منها، البنك الشعبي الوطني، وممثلين عن الشركات المملوكة للدولة. أبرز ما يمكن أن نلاحظه في الشبكة السياسية المنبثقة عن هذا الاجتماع هو ظهور فاعل جديد في الشبكة وهو وزارة الثقافة الصينية، ووصول الجيل الخامس للسلطة، الذي سيؤدي إلى تغير جيل كامل من القيادات ووصول قيادات جديدة إلى السلطة، وهذا ما يعني أن الشبكة السياسية لم تتغير فواعلها فحسب بل تغيرت تفضيلاتهم بوصول الجيل الخامس، الذي يحمل رؤية مختلفة تماماً عن الجيل الرابع.

قبل التطرق إلى تفضيلات هذه الفواعل و تفاعلاتها ضمن هيكل تحديد الوساطة ، من المفيد الإشارة إلى أن طبيعة التحولات في الصين و المساحة الكبيرة لها ، فرضت فتح الشبكة لمجموعة جديدة ممن يمكن أن نطلق عليهم "فواعل مساعدة" للفاعل المركزي، فإلى جانب الفواعل الأساسية في الشبكة السياسية يمكن أن نتحدث عن؛ أجهزة الاستخبارات، و الشركات المحلية، و حتى النخب الجامعية في الصين ، هذه الأخيرة لا تتصهر ضمن بوتقة مؤسساتية ولكنها باتت تؤثر بشكل متزايد في فهم صانع القرار الصيني للسياسة الخارجية . على سبيل المثال، أدت محاضرات يُنظمها المكتب السياسي للحزب الشيوعي بحضور كبار القادة السياسيين في الصين و يلقيها باحثون صينيون إلى التأثير بشكل كبير على رؤية الفواعل المهيمنة على السياسة الخارجية ، فالحلم الصيني - الذي سيناقش باستفاضة أدناه- تم طرحه في جلسة أكاديمية حضرها الرئيس الصيني في صيف 2012 ، وهو الشعار الذي تبنته في وقت لاحق القيادة الصينية ونفس

الفصل الثالث _____ السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسيفيك منذ نهاية الحرب الباردة

الشيء بالنسبة لدبلوماسية الأطراف التي كانت نتاجا لمناقشات مُستفيضة في هذه الجلسات، و تبني القيادة الصينية لمصطلح الحوكمة العالمية كان نتاجا أيضا لمحاضرة ألقاها البروفيسور تشين يا تشينغ، رئيس جامعة الشؤون الخارجية الصينية التابعة لوزارة الخارجية الصينية⁽¹⁾.

بالنسبة للرئيس "تشي" ؛ بالإضافة إلى كونه رئيسا للجمهورية وزعيما للحزب الشيوعي فهو كذلك رئيس اللجنة المركزية العسكرية، ويعد أقوى القادة الصينيين منذ قائد الإصلاحات في الصين "دينغ شياو"، وتصفه بعض التقارير الغربية بأنه أقوى حتى من "دينغ"، حيث يوصف بأنه وريث "تونغ"؛ ففي تقرير مطول للأوكنومست استعرضت القوة و الشعبية التي يتمتع بهما الزعيم، مشيرة إلى أغنية باتت تلاقي رواج كبير في الصين يقول مطلعها "من الصين يأتي الأب شي" ، وهو انعكاس واضح لنشيد الثورة الثقافية " الشرق أحمر... الشمس تشرق ومن الصين يأتي ماو تسي تونغ"،⁽²⁾ وهذا ما خوله بأن يحقق ما عجز عنه سابقه " زيمين" بوضع لجنة للأمن الوطني Guojia anquan weiyuanhui تتولى تنسيق مختلف الفواعل المشاركين في الشبكة السياسية للسياسة الخارجية .

الملاحظة التي يمكن أن نبدئها على تشكيلة هذه اللجنة؛ أنها لجنة يغلب عليها الطابع العسكري،⁽³⁾ وهذا ما يؤكد أن الهيمنة في الشبكة السياسية ستكون؛ للرئيس الصيني، و للجنة الأمن الوطني مع تغييرات تفضيلات هذه الفواعل، ف "تشي" لم يعد يرى بأن سياسة عدم لفت الانتباه مجددة ، خاصة و أنه بات يراهن على بقائه كفاعل سياسي باللعب على المشاعر الوطنية و إعادة بعث الحضارة الصينية ، لهذا فإن سياسته الخارجية ستكون أكثر حزما وستميل إلى حل نزاعات الصينية عن طريق القوة العسكرية ، وهو ما توافق مع تفضيلات لجنة الأمن الوطني ، خاصة أنها باتت تُحكم قبضتها على القوات العسكرية، الأجهزة الأمنية الداخلية ، ووسائل الدعاية، والمخابرات.⁽⁴⁾ يضاف إليها الشركات المملوكة للدولة والخاصة المصنعة للسلاح وهي تجارة باتت تلاقي رواج كبيراً، حيث نمت صادرات الصين من السلاح بواقع 88 % من 2011 إلى 2015،⁽⁵⁾ هذه الشركات سيكون من مصلحتها دفع الصين إلى تبني سياسة الحلول العسكرية مع منافسي

(1)Rex Li, op.cit.,p.121.

(2)Alice Miller , "Is China's president the new Deng Xiaoping?", The Economist , (date of access 01.07.2017)

<https://www.economist.com/news/china/21717971-or-he-more-mao-chinas-president-new-deng-xiaoping>

(3)Stig Stenslie and Chen Gang , op.cot.,p. 129 .

(4) Idem.

(5) "تقرير: ارتفاع صادرات الصين من السلاح خلال السنوات الخمس الماضية" ، رويترز ، (تاريخ الولوج : 03,06,2017)

<http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0VV046>

الصين لأن هذا من شأنه أن يزيد من مداخل هذه الشركات ، إلى جانب شركات البترول الصينية التي من مصلحتها دفع الصين إلى الإقدام على تأمين مصادر الطاقة خاصة البترول و الغاز .

وعليه؛ فإن طبيعة الفواعل وتفضيلاتها تنحو إلى تبني الصين إلى سياسة خارجية تفرض فيها الصين نفسها كقوة كبرى، وتكون قطيعة مع سياسة عدم لفت الانتباه التي تبنتها الصين لعقود طويلة، ولهذا فإن سياستها تجاه آسيا الباسيفيك ستكون سياسة أقل تعاونية مما كانت عليه طوال العقدين ونصف الماضيين.

المطلب الثالث: السيناريو البنائي: الصين والرجوع إلى المملكة الوسطى.

وصول الصين لموقع دولة عظمى على غرار الولايات المتحدة، يتطلب منها فهم المعادلة البنائية في التفاعل بين البنية والفاعل، فالصين يجب عليها أن ترى نفسها كدولة عظمى. ويجب أن يراها الآخر كذلك في إطار "الذات المنعكسة"، ولكن يجب أن يكون هذا الأمر مترافقا مع تشكيل بنية معيارية جديدة لا تكون فيها المعايير الأمريكية مهيمنة ويجب أن تحصل هذه البنية على الاعتراف.

تشير العديد من التحولات التي يمكن أن نرصدها في الصين، إلى بداية تحول في النظر إلى الأنا من قبل الصينيين. فبعد أن أبرزنا مجموعة من المخاوف المعيارية (عدم الاستعداد لتحمل دور دولة كبرى) وحتى المادية (التمية غير المتوازنة في الصين)، فإنه بداية من سنة 2008 يمكن أن نرصد مجموعة من مؤشرات التحول الهوياتي في الصين سواءً على مستوى الصين أو على مستوى الآخر خاصة الولايات المتحدة والتي تمثل الآخر السلبي بالنسبة للصين، وتتمثل أهم هذه العوامل في:

01- الأزمة الاقتصادية العالمية 2008: تعتبر الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 ثاني أخطر أزمة اقتصادية عالمية بعد الكساد الكبير 1929، هذه الأزمة بدأت في الولايات المتحدة بعد أن لجأت البنوك الأمريكية إلى إقراض عدد كبير من المستهلكين أصحاب الجدارة الائتمانية الرديئة، الذين لم تكن لديهم القدرة على سداد ديونهم في الأجل المحددة. مما أثر على وضع المؤسسات المالية التي منحت القروض، ومن ثم عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وانهارها. المنعرج الخطير في الأزمة هو إفلاس بنك ليمان برذرز Lehman Brothers في سبتمبر 2008، مما أدى إلى انتقال الأزمة إلى الدول الأوروبية و الدول النامية حيث أغلقت معظم البورصات العالمية على خسائر كبيرة.⁽¹⁾ وللمساهمة في احتواء الأزمة رصدت الحكومة الصينية رزمة تحفيزية قيمتها 586 مليار دولار. وفي مطلع عام 2009، قال رئيس الوزراء الصيني الأسبق "هو": إن الصين مستعدة لتبني رزمة تحفيزية ثانية لدعم اقتصادها عند اللزوم.⁽²⁾

(1) نبييل حشاد، "الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي" ، (تاريخ الولوج 14.06.2017)

<https://bit.ly/2eCuFC9>

(2) جينغ مين ، "هل الأزمة المالية تحول الصين إلى قوة عظمى" ، (تاريخ الولوج 22.06.2017)

<http://www.nato.int/docu/review/2009/FinancialCrisis/Financial-Crisis-China/AR/index.htm>

تزامنت مساهمة الصين في احتواء الأزمة الاقتصادية العالمية، مع نجاحها في تنظيم الألعاب الأولمبية والتي -كما سبق ذكرنا- مثلت حدثا استثنائيا في الصين وتحديا أثبت من خلاله الصينيون أنهم قادرون على تنظيم مثل هذه التظاهرات وأنها لم تعد دولة نامية، وهو ما أبرزه اختيار التين لإشعال شعلة الأولمبياد والذي يرمز للقوة في الثقافة الصينية. (1)

02-التغير في الأجيال: اتسم العام 2012، بانعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الثامن عشر والذي تمخض عنه انتقال السلطة إلى الجيل الخامس، ويتم تمييز الأجيال التي تعاقبت على حكم الصين بمجموعة من السمات المشتركة سواءً من ناحية التنشئة الاجتماعية أو من ناحية الأحداث التاريخية التي عايشوها، فالمسيرة الطويلة والتي هي عبارة عن سلسلة انسحابات نفذها الحزب الشيوعي الصيني في حربه ضد حزب الصين الوطني، كانت الحدث الأبرز الذي جمع بين قادة الجيل الأول بزعامة "ماو". أما الحرب ضد اليابان، فكانت السمة الأبرز التي جمعت قادة الجيل الثاني بزعامة "دينغ". الجيل الثالث؛ بزعامة "زيمين" عاصروا إصلاحات دينج ولهذا فقد كان "جيل التحول الاشتراكي". أما الجيل الرابع؛ بزعامة هو جين تاو Hu Jintao فقد جمع بين قاداته معاصرتهم للثورة الثقافية. (2) الجيل الخامس ؛ بزعامة "شي" فيجمع بينهم مجموعة من الخصائص ؛ أبرزها أنهم مدنيون ، وينتمون لجيل ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتلقوا تعليما عاليا في الجامعات الصينية، فعلى سبيل المثال؛ يحمل كل من الرئيس و رئيس مجلس الدولة شهادة الدكتوراه .

بالنتيجة؛ فإن هذه العوامل أدت إلى بداية التحول في النظر إلى الأنا، فالصين منذ وصول الجيل الخامس للسلطة باتت تنظر إلى نفسها على أنها قوة عالمية وتسعى بشكل متزايد إلى لعب دور هوياتي عالمي. أبرز ما يدل على هذا التوجه؛ هو تبني مصطلح الحلم الصيني ، وهو مصطلح قدمه لأول العقيد المتقاعد من جيش التحرير الشعبي الصيني ليو مينغ فيو Liu Mingfu في كتاب موسوم بـ : "الحلم الصيني : تفكير القوى العظمى مواقفها الاستراتيجية في مرحلة ما بعد أمريكا" و نشر في عام 2010 و دعا فيه إلى إنفاق المزيد من الموارد من أجل تقوية الجيش ، لدرجة لا تجرؤ معها الولايات المتحدة على أن تتنازع الصين في المناطق المحيط بها و هذا ما يمهد الطريق للصين لتحل محل الولايات المتحدة (3)

(1) Dominik Mierzejewski , op.cit., p. 66.

(2) David Finkelstein and Maryanne Kivlehan , "The Rise of Fourth Generation : Overview and Implications" , In : David Finkelstein and Maryanne Kivlehan (eds.) , **China's Leadership in the Twenty-First Century: The Rise of the Fourth Generation** , (London : Routledge , 2015) , p.16.

(3) Isaac Stone Fish , "Col. Liu and Dr. Pillsbury Have a Dream: The Inevitable Showdown Between China and America" , *Foreign Policy* . (date of access 15.06.2017)

<https://foreignpolicy.com/2015/06/04/col-liu-and-dr-pillsbury-have-a-dream-the-inevitable-clash-between-china-and-america/>

أو لتصل إلى ما سماه الدولة البطل Champion Country؛ فخلال الخمس قرون الماضية كان على رأس كل قرن دولة بطل: البرتغال في القرن السادس عشر ، هولندا في القرن السابع عشر ، بريطانيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، و الولايات المتحدة في القرن العشرين ، والصين يجب أن تكون حسب الدولة البطل في القرن الحادي والعشرين وهذه الأفكار لعبت دورًا في التأثير على الرئيس الصيني "شي جين بينغ" الذي اتخذ عنوان الكتاب شعارًا مفضلًا له،⁽¹⁾ و الذي استخدمه في أول خطاب توجه به للشعب الصيني حيث قال :

"يجب ان نبذل جهودا حثيثة ونمضي قدما بإرادة لا تقهر ونواصل حمل قضيتنا الكبيرة "

الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" والدفع بها للأمام وبدل قسارى جهدنا لتحقيق

الحلم الصيني بتحقيق تجديد كبير للامة الصينية"⁽²⁾

المثير للانتباه هو اختيار مصطلح الحلم، فالمؤكد أن هذا الخيار لم يكن محض الصدفة وإنما كان مستوحى من مصطلح الحلم الأمريكي*⁽³⁾ ، الذي طالما شكل منبع التميز الأمريكي، والاختلاف الوحيد بين الحلمين أن الحلم الأمريكي يميل إلى الحلم الفردي (الفردية الرأسمالية)، أما الحلم الصيني فهو حلم جماعي (الجماعية الاشتراكية):

"الروح الصينية تجمعنا لنبني بلدنا[...]. لبناء الحلم الصيني، علينا أن نجتمع كل القوة

الصينية[...]. وكلما كنا متحدين كلما تشاركنا في الفرص لجعل الأحلام حقيقة"⁽³⁾

(1) Stig Stenslie and Chen Gang , op.cit., p. 127

(2) "What does Xi Jinping's China Dream mean?", BBC World News, (date of access 15.06.2017)
<http://www.bbc.com/news/world-asia-china-22726375>

(*) استخدم مصطلح الحلم الأمريكي لأول مرة من قبل المؤرخ الأمريكي جايمس تروسلاو James Truslow في كتابه ملحمة أمريكا The Epic of America ، والحلم الأمريكي هو تحليل سردي مؤسس للولايات المتحدة وهو يعبر عن القيم و المعايير الاجتماعية التي يحاول الأفراد عادة تحقيقها في الولايات المتحدة كالديموقراطية و حقوق الإنسان و الثروة ، و تتضمن الاعتقاد بأن كل فرد قادر على تحقيق الرفاه و النجاح من خلال العمل الدؤوب و وقوة العقل ، وقد وصفها تروسلاو بقوله بأن الحياة يجب أن تكون أفضل و أغنى و وافرة للجميع بالفرص كل حسب استطاعته و إمكانياته لتحقيق طموحاته بغض النظر عن طبقته أو الظروف التي ولد فيها " ومثل هذه المعاني نجدها كذلك في إعلان الاستقلال الأمريكي خاصة الجزء المتعلق بالمساواة بين الناس و السعي نحو تحقيق السعادة . للمزيد راجع:

Bernd Schmidt-Nagel , " Barack Obama and the American Dream : Analysis of different speeches with special focus on the American Dream " , University of Cologne : Seminar paper, 2012, p.14.

* استخدم مصطلح الحلم الأمريكي لأول مرة من قبل المؤرخ الأمريكي جايمس تروسلاو James Truslow في كتابه ملحمة أمريكا The Epic of America ، والحلم الأمريكي هو تحليل سردي مؤسس للولايات المتحدة وهو يعبر عن القيم و المعايير الاجتماعية التي يحاول الأفراد عادة تحقيقها في الولايات المتحدة كالديموقراطية و حقوق الإنسان و الثروة ، و تتضمن الاعتقاد بأن كل فرد قادر على تحقيق الرفاه و النجاح من خلال العمل الدؤوب و وقوة العقل ، وقد وصفها تروسلاو بقوله بأن الحياة يجب أن تكون أفضل و أغنى و وافرة للجميع بالفرص كل حسب استطاعته و إمكانياته لتحقيق طموحاته بغض النظر عن طبقته أو الظروف التي ولد فيها " ومثل هذه المعاني نجدها كذلك في إعلان الاستقلال الأمريكي خاصة الجزء المتعلق بالمساواة بين الناس و السعي نحو تحقيق السعادة . للمزيد راجع:

Bernd Schmidt-Nagel , " Barack Obama and the American Dream : Analysis of different speeches with special focus on the American Dream " , University of Cologne : Seminar paper, 2012, p.14.

(3) Malcolm Moore , " Xi Jinping calls for a 'Chinese Dream' " , The Telegraph, (date of access 07.06.2017)
<http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/asia/china/9935609/Xi-jinping-calls-for-a-Chinese-Dream.html>

المكان الذي اختير لإعلان هذا الحلم يحمل بدوره دلالات تؤكد القطيعة التامة مع قرن الذل، فالخطاب ألقى في مبنى المتحف الوطني وتحديدا في جناح "الطريق إلى التجديد" الذي يُلقى الضوء على مسار التنمية في الصين ويبرز معاناة الصين من بطش المستعمرين في القرنين التاسع عشر والعشرين ومن ثم نجاحها في استرداد عظمتها تحت حكم الحزب الشيوعي.⁽¹⁾ "بتبني شي" لشعار الحلم فإنه يمهد للدخول في سياق مراجعة البنية المعيارية للنظام العالمي، والدخول في عملية نشر معياري تقدم من خلالها الصين نموذجا مغايرا للنموذج الغربي في التنمية، والذي طالما ربط بين التنمية /التحضر والغربنة (تبني المعايير الغربية):

"[...] ولتحقيق الطريق الصيني يجب علينا نشر الروح الصينية التي تجمع بين

روح الامة والوطنية، باعتبارها جوهر وروح العصر مع الاصلاح والابتكار

باعتبارها جوهر." (2)

دور الصين في النظام الدولي لن يكون سابقة في تاريخ الصين، وخطاب "شي" لم يخلو من إشارات لهذه الحقيقة، فالمملكة الوسطى كانت الدولة الأكثر تحضرا في العصور الوسطى، وهذا من خلال دعوته إلى إعادة الإحياء الكبرى للأمة الصينية *Great Renaissance of the Chinese Nation* و الهدف الأساسي الذي تصبو الصين لتحقيقه من خلال الحلم الصيني هو طرح نموذج أكثر جاذبية من النموذج الأمريكي، فالقوة لا تقتصر على قوة الدولة من الناحية العسكرية أو حتى الاقتصادية وإنما على قدرتها على التأثير على سلوكيات الآخرين بالإقناع، و أن التفاعل بين البنية والفاعل هي علاقة تكوين مشترك، الصين صاحبة النموذج الاقتصادي الناجح وسط نموذج رأسمالي يعاني من أزمت دورية، ستحاول رفع نموذجها للبنية الإقليمية (آسيا الباسيفيك) ثم الدولية، فبما أن المعايير الاجتماعية تُتعلّم إما عن طريق التوجيه المباشر للسلوك (الأمر) و /أو عن طريق التقليد (افعل كما أفعل) فإن الصين ستسعى إلى تصعيد معاييرها وفق قاعدة (أفعل كما أفعل)، و هذا عن طريق منطق المكافئة المعيارية الذي ستتبعه الصين عن طريق؛ تغيير معايير المؤسسات الدولية التي تنتمي إليها الصين، و خلق مؤسسات دولية تعمل على النشر المعياري للقيم الصينية، ومن خلال الشركات الصينية التي باتت تعمل على نشر المعايير الصينية.

01/المراجعة المعيارية على مستوى المؤسسات الدولية السائدة:

تعتبر المؤسسات الدولية خاصة النقدية منها (صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي)، مؤسسات تعمل على نشر المعايير الغربية فهي تعمل كمتعهد للمعايير، تقوم بإدخالها *Internalise* عن طريق المكافئة المعيارية. فهذه المؤسسات، تم عن طريقها وضع مجموع المعايير الدولية التي يجب على

(1) "What does Xi Jinping's China Dream mean?" , op.cit.

(2) Ibid.

كافة الدول الالتزام بها في المجال الاقتصادي، وهي معايير عملت على وضعها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تكريس سيطرتها المعيارية وهو ما تحقق للولايات المتحدة الأمريكية طوال العقدين الماضيين، وجعلها تكون دولة مهيمنة معياريا على النظام العالمي. وبما أن كل هوية تحمل معها توقعات مشتركة للسلوك الملائم فإن كل فواعل الاقتصاد العالمي يتوقعون من الولايات المتحدة أن تلعب دور الناظم في الاقتصاد الدولي، وهو ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية طوال العقدين الماضيين. غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، حوّلتها من مصدر لتنظيم الاقتصاد العالمي إلى مصدر للأزمات في هذا النظام، خروج الولايات المتحدة عن الدور المنوط بها سيجعلها تتعرض بدورها لعقوبات؛ تتمثل بالأساس بتراجع القطب المعرفي الذي أدى إلى رؤية الآخر للولايات المتحدة الأمريكية كناظم للاقتصاد العالمي. وهو ما قد يؤدي إلى خلق فراغ هوياتي ستسعى الصين إلى سده، فمباشرة عقب الأزمة أكد رئيس بنك الشعب الصيني زهو شاوشوان Zhou Xiaochuan على إمكانية أن تساهم بلاده في وضع أسس اقتصاد عالمي جديد، يساهم في معالجة عيوب النظام النقدي من خلال خلق عملة جديدة للاحتياطي العالمي. وهي فكرة لقيت ترحيبا من عدد من الدول الأوروبية والآسيوية. هذا الترحيب يدل على اعتراف "الآخر" بدور الصين كقوة كبرى وكناظم محتمل للاقتصاد العالمي، ففي قمة مجموعة العشرين "لندن 2009" دعا قادة الدول المشاركة الصين إلى لعب دور أكبر في الاقتصاد العالمي وفي حل الأزمة الاقتصادية العالمية. (1) علاوة على ذلك؛ تعمل الصين على خلق تحالفات داخل المنتديات الاقتصادية الدولية، فقبل أيام من انعقاد قمة العشرين، قدم الرئيس الصيني "شي" هدية لألمانيا، تتمثل في الباندا وهذا في محاولة منه لتحسين علاقاته مع الاتحاد الأوروبي في قمة العشرين والتي انعقدت في هامبورغ بألمانيا في 08 جويلية 2017، وهذا العمل هو عمل متعارف عليه تحت حكم سلالة "تانغ" لتسهيل العلاقات الدولية، وتسعى الصين من خلال هذا إلى تشكيل جبهة موحدة ضد الولايات المتحدة خصوصا فيما يتعلق بالمناخ والتبادل التجاري. (2)

02/ المواجهة المعيارية من خلال خلق مؤسسات إقليمية ودولية:

اعتمدت الصين في المرحلة السابقة على الانضمام إلى المؤسسات الإقليمية السائدة في المنطقة وهذا في تعبير عن التزامها بمعايير هذه المؤسسات، فإلى جانب انضمامها إلى كل من المنتدى الإقليمي للآسيان، ومنتدى تعاون آسيا - الباسيفيك ساهمت في تأسيس منظمة شانغهاي ، فالصين سعت في مرحلة أولى إلى رسم صورة إيجابية عنها في علاقاتها الدولية من خلال الصعود السلمي و محاولة عدم لفت الانتباه

(1) جينغ مين ، المرجع السابق.

(2) «دبلوماسية الباندا» تقرب المواقف الصينية - الألمانية"، الشرق الأوسط ، (تاريخ الولوج : 06.07.2017)

<https://bit.ly/2Q2G9zy>

لها، بيد أن وصول "شي" للسلطة وتبنيه لاستراتيجية كبرى تقوم على الحلم الصيني و حلم آسيا الباسيفيك Yatia Meng ، شكل قطيعة مع هذه السياسة ؛ حيث أكد بعد استضافت الصين للمؤتمر السنوي لمنندى آسيا الباسيفيك أن الصين تتحمل مسؤولية خلق وتحقيق حلم آسيا الباسيفيك لدول المنطقة وذلك عن طريق خلق ما سماه مجتمع المصير المشترك Community of Shared Destiny. الهدف هو إدخال جيران الصين في شبكة علاقات اقتصادية، ثقافية وأمنية تمهد الطريق لبناء إقليم معرفي على مستوى آسيا الباسيفيك وهو أمر تنظر إليه الولايات المتحدة الأمريكية بعين الريبة خاصة مع تغير الاستراتيجية الأمريكية، وتركيزها المتزايد على آسيا في ظل إدراك متزايد من قبل المسؤولين الأمريكيين بأهمية المنطقة وهو ما أكدته "هيلاري كلنتون"، حينما أكدت أن مستقبل السياسات الدولية سيتقرر في آسيا الباسيفيك وليس في أفغانستان أو العراق. مؤكدة في نفس السياق أن المنطقة تنوق إلى القيادة الأمريكية وإلى استثماراتها، فالولايات المتحدة تعتبر المنطقة منطقة للقيم المشتركة والتي لا تدخل ضمنها الصين صاحبة السجل الأسود في حقوق الإنسان والدولة غير الديمقراطية.⁽¹⁾ من خلال هذه الرؤية تحاول الولايات المتحدة أن تؤكد أن آسيا الباسيفيك ليست الحديقة الخلفية للصين، كما تدعي هذه الأخيرة، ولتعزيز هذه الرؤية سارعت الولايات المتحدة إلى إنشاء الشراكة عبر المحيط الهادي لتطوير عملية النشر المعياري التي باشرتتها الصين في المنطقة.

من الملاحظ أن الصين و الولايات المتحدة، تمتلكان نفس منظومة القيم مع بعض دول المنطقة كأستراليا و نيوزيلاندا بالنسبة للولايات المتحدة، ودول شرق آسيا بالنسبة للصين ، تقديم الدولتين لنموذجهما باعتمادهما على المؤسسات الإقليمية نابع من أن النموذج الأنجح يعمل كفكرة نطاطة فوق قومية "Hopper Supranational Idea" ، بمعنى أن بيئة آسيا الباسيفيك تعمل كمحفز لنموذج نقل المعايير الصينية / الأمريكية لهذه الدول ، هذه المنافسة ستكون أدواتها اقتصادية حيث أن الطرف الذي يلتزم بالمعايير الصينية أو الأمريكية ستنم مكافأته معياريا من خلال وسائل اقتصادية، وستعتمد الصين على نموذج مشابه لما تقوم به الولايات المتحدة من خلال المؤسسات النقدية الدولية فيما يتعلق بالمشروطية السياسية/الاقتصادية، فعادة ما تربط المؤسسات النقدية مساعداتها لدول العالم الثالث ؛ بالامتثال Compelle للمعايير الغربية على غرار حقوق الإنسان، والديموقراطية واحترام التعددية. لمواجهة النشر المعياري الأمريكي أنشأت الصين، منتدى الحزام والطريق والذي عقد أولى اجتماعاته يومي 14 و 15 ماي

(1)Melvin Gurtov, **Pacific Asia?: Prospects for Security and Cooperation in East Asia**, (New York: Rowman & Littlefield, 2002),p.77.

2017 في بكين وحضره 29 رئيس دولة، و ممثلين عن 130 دولة و أكثر من 70 منظمة دولية و بحضور هذا العدد الكبير من الدول و القادة.

يدل نجاح هذا المنتدى على جاذبية النموذج الصيني، و يجعل منتدى الحزام و الطريق ردا صينيا على المنتدى الاقتصادي العالمي أو منتدى مجموعة العشرين، فقد أعلن " شي" خلال هذا المنتدى عن تمويل إضافي قدره 124 مليار دولار للحزام، بما في ذلك القروض والمنح و 8.7 مليار دولار كمساعدات للبلدان النامية.

الصين تتجه قُدمًا نحو إعادة هندسة المؤسسات الاقتصادية، من أجل خلق حوكمة اقتصادية عالمية جديدة أي وضع مجموعة من المعايير والقواعد والمؤسسات لإدارة الاقتصاد العالمي تكون بديلة عن المؤسسات الأمريكية، وهو هدف تسعى إلى تحقيقه رفقت العديد من الدول خاصة مع مجموعة دول البركس حيث أنشأت هذه الدول بنك التنمية الجديد والذي يقع في مدينة شنغهاي والهدف الأساس من البنك هو الضغط على صندوق النقد الدولي من أجل إصلاح نظام الحصص التصويتية في الصندوق ويسعى من جهة أخرى إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي. (1)

03/المواجهة المعيارية من خلال الشركات الصينية:

عملت الصين منذ بداية سياسة الأبواب المفتوحة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا وفقا لسياسة مرحبا بكم " (yinjinlai) (Welcome In) وهو ما يترجم في شعار " يجب أن نفتح أبوابنا للاستثمار " ، و بالفعل نجحت الصين في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية حيث بلغت استثمارات الشركات الأجنبية في الصين 128 مليار دولار في سنة 2014 متجاوزة بذلك الولايات المتحدة التي بلغت فيها الاستثمارات الأجنبية 84 مليار دولار . الصين بعد نجاحها الكبير في استقطاب رؤوس الأموال استعاضت عنها بسياسة "مرحبا بكم " و "الخروج" (zouchuqu) "Go Out" and "Welcome In" وهو ما يترجمه المعيار المجتمعي " يجب أن تُشجع الاستثمار ويجب أن نستثمر خارج الصين" وتهدف هذه السياسة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز التنمية الاقتصادية داخل الصين. وفي الاتجاه الآخر، تشجع "سياسة الخروج" الصينية الشركات الصينية على التوسع في الاسواق الدولية. انتشار الشركات الصينية سيعمل في مرحلة أولى على عولمة الشركات الصينية وهو ما عبر عنه Joel Backaler المختص في عولمة الشركات الصينية:

(1)Christophe Jaffrelot and Wahguru Pal Sngh Sidhu , "From Plurilareralism to Multilateralism ? G-20 , BRICS , and BASIC" , in : Bruce Jones and Others (eds.), **Shaping the Emerging World: India and the Multilateral Order** (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2013), p.p. 326-327

إذا كنت تتناول وجبة الفطور في الولايات المتحدة، مكونة من لحم الخنزير المقدد والبيض، فمن المحتمل أنك تتناول منتجات شركة سميث فيلد فودز Smithfield Foods المملوكة لشركة شوانغوي الدولية الصينية، وإذا كنت تتناول وجبة فطور في بريطانيا ، مكونة من حبوب المحاصيل cereal فمن المحتمل أن تتناول منتجات ويتابيكس Weetabix المملوكة لشركة صينية، وقد تذهب للعمل و أنت تقود سيارة فولفو المملوكة لشركة صينية ، وحينما تصل للعمل قد تستعمل كمبيوتر لونوفو المملوك لشركة صينية وحتى في وقت الراحة قد تذهب للمسرح أو السينما حينها قد تتابع تذكرة من مساح أمك التابعة لشركة داليان واندا الصينية⁽¹⁾ .

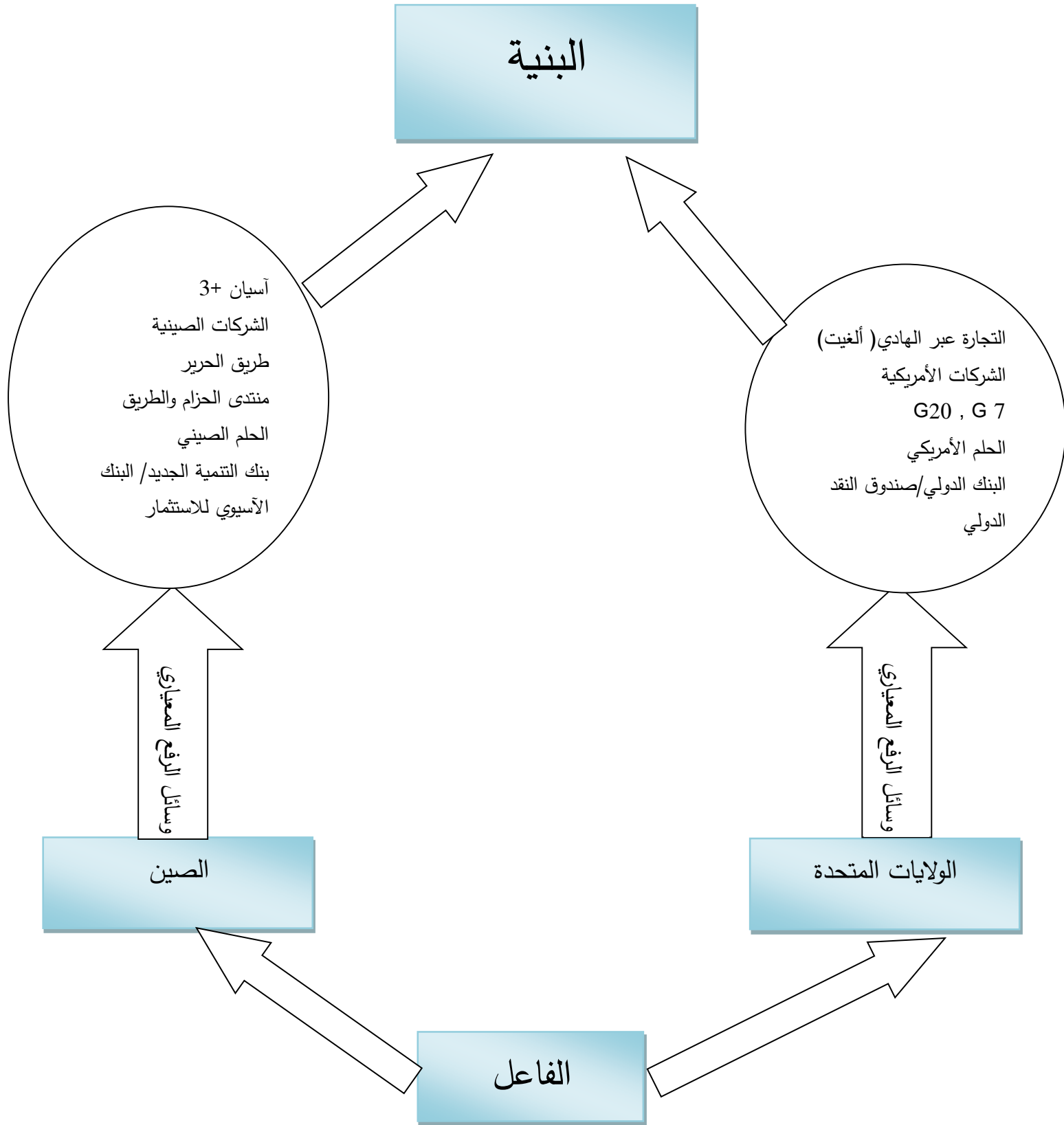
الشركات الصينية تطبع ماديا حياة الناس في الغرب وستنتقل إلى الجانب المعياري، فلن تتوقف عند إنتاج منتجات غربية بل سيترافق مع إنتاج منتجات تعبر عن الثقافة الصينية ومحاولة نشرها في العالم، وهذا للمساهمة في عملية النشر المعياري الذي باشرته الصين. من المحتمل أن تلجأ الصين إلى إيجاد منتجات غذائية تواجه بها الماكدونالدز الأمريكي الذي يعبر عن نمط السرعة في الحياة الغربية، مع مأكولات صينية تركز على الحكمة والهدوء المستوحى من الثقافة الكنفوشوية.

بالنتيجة؛ فالصين تحاول فرض قواعد ومعايير جديدة إما عن طريق المؤسسات الدولية السائدة وهذا من خلال فرض معاييرها عليها، أو من خلال خلق مؤسسات دولية جديد في مواجهة المؤسسات الدولية السائدة وهذا من خلال اعتمادها على المكافئة المعيارية؛ فالسياسة الخارجية الصينية باتت تُبرز أكثر رغبة الصين في بناء "عالم يتشاطره حقا الجميع" حيث يسود السلام والتعاون والازدهار المشترك. المفاهيم هذه تهدف إلى تقديم تحد على مستوى الخطاب للأفكار التأسيسية لنظام ويستاليا وهيمنة الغرب ، وبالتالي ؛ سنكون أمام مواجهة بين عهدي السلام الأمريكي Pax Americana و السلام الصيني Pax Sinica ، وهذا الصراع المعياري ستكون منطقتة الرئيسية آسيا الباسيفيك و أدوات هذا الصراع ستكون المكافئة المعيارية ، عن طريق المساعدات الاقتصادية (أنظر الشكل 09) ، والمنتصر في هذا الصراع المعياري سيفرض معايير على المستوى الدولي، وقد يؤدي في النهاية إلى ظهور دور هوياتي جديد للصين هو دور الصين ومفهوم

القائد العالمي (jubu dangto) World Leader

(1)Joel Backaler , "Why Do Chinese Companies Want To Go West?", *Forbes* , (date of access 29.06.2017)
<https://www.forbes.com/sites/joelbackaler/2013/12/11/why-do-chinese-companies-want-to-go-west/>

شكل رقم 10: يوضح عملية الرفع المعياري للولايات المتحدة والصين.



المصدر: إعداد الباحث.

الفصل الرابع

السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى
والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

أفضت نهاية الحرب الباردة إلى بروز روسيا كوريث للاتحاد السوفياتي، حيث انتقلت إليها العضوية الدائمة لمجلس الامن، كما تم ضمان انتقال سلسل لكل المعاهدات الدولية التي أبرمها الاتحاد السوفياتي خاصة تلك المتعلقة بالأسلحة النووية. هذا الانتقال يرجع إلى العديد من الأسباب؛ لعل أبرزها يعود إلى الطبيعة المركزية الشديدة للاتحاد السوفياتي التي جعلت من روسيا حجر الزاوية في منظومة الحكم، وأدت في كثير من الأحيان إلى الخلط بين روسيا والاتحاد السوفياتي.

على مستوى السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي، يمكن أن نرسم ثلاث مراحل كبرى لهذه السياسة. المرحلة الأولى؛ والتي أعقبت مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية، اتسمت بالمواجهة مع الغرب وسعي الاتحاد السوفياتي لبط هيمنته الدولية. أما المرحلة الثانية؛ والتي بدأت مع وصول نيكيتا خروتشوف Nikita Khrushchev، فتميزت بتراجع حدة الصراع مع الغرب وبسياسة أقل عدائية تجاهه. أما المرحلة الثالثة؛ فبدأت مع وصول ميخائيل غورباتشوف Mikhaïl Gorbatchev للسلطة، أين شكلت الإصلاحات التي بدأها نهاية الصراع مع الغرب.

يرجع الواقعيون الجدد التغير في السياسة الخارجية السوفياتية إلى بنية التفاعل المادية فالحرب العالمية الثانية أدت إلى تغير خارطة توزيع القوة، فرغم الدمار الذي لحق الاتحاد السوفياتي جراء هذه الحرب فإنه لا يقارن بالدمار الذي لحق الدول الأوروبية، التي كانت أراضيها مسرحا للصراع وهذا ما أدى إلى تحسن موقعها النسبي وجعلها تسعى للهيمنة الإقليمية. توازن القوة الذي كان بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وتمتع الطرفين بخاصية الضربة الثانية، جعل تكاليف الدخول في حرب مباشرة عاليا وأدى إلى تبني سياسة الانفراج والتعايش السلمي. تمدد الاتحاد السوفياتي في القارتين الأوروبية والآسيوية جعل الدول الأخرى تتوجس دائما من القوة السوفياتية وهو ما يفسر دخولها في حلف موازنة ضد القوة السوفياتية هذا الحلف ضم بالأساس دول أوروبا الغربية بالإضافة إلى دول آسيوية كالصين واليابان.

الليبراليون النفعيون يفسرون التغيرات في سلوك الاتحاد السوفياتي بالفواعل المهيمنة في الشبكة السياسية. فالمرحلة الأولى؛ اتسمت بهيمنة جوزيف ستالين Joseph Staline على الشبكة السياسية. أما في المرحلة الثانية؛ تميزت ببروز مجموعة إصلاحية داخل النظام السوفياتي والتي كانت ترى أن النهج الذي اتبعه الاتحاد السوفياتي في المعارضة الدائمة للغرب، أدى إلى تراجع الاتحاد السوفياتي وأهدرت بسببه موارد اقتصادية هائلة. وهو ما مهد الطريق إلى تبني إصلاحات عجلت بدخول الاتحاد السوفياتي إلى النظام الاقتصادي العالمي، هذه المجموعة الإصلاحية كانت مهيمنة إلى جانب نيكيتا خروتشوف لتغدو هذه

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

المجموعة هي الفاعل الأكثر هيمنة في الشبكة السياسية في عهد ميخائيل خرونشوف وهو ما يفسر تبني هذا الأخير لسياسة الغلاسنوست و البيريسترويكا.

يرجع البنائيون هذا التحول إلى التغير في بنية التفاعل الاجتماعية؛ فتغير الأقطاب المعرفية أدى بدوره إلى تغير الأدوار الهوياتية، والتي انتقلت من الدور الهوياتي "عدو" في المرحلة الأولى، فالمعايير اللينينية/الستالينية التي شكلت أساس السياسة الخارجية السوفياتية تجاه الغرب، كانت تعتبر الصراع معه قدرا محتوما وهو انعكاس بشكل أو بآخر للصراع الطبقي بين مالكي وسائل الإنتاج والعمال والذي سينتهي لا محالة بفوز طبقة العمال التي يمثلها الاتحاد السوفياتي، إلى دور هوياتي "منافس" في المرحلة الثانية، بدأت هذه المرحلة مع التراجع عن الستالينية De-stalinization وهو ما يفسر سياسة الانفراج الدولي. لتعقبها المرحلة الثالثة؛ والتي تم الانتقال فيها إلى دور هوياتي "صديق" فالممارسة الدولية السوفياتية في السنوات الأولى من رئاسة غورباتشوف، يمكن إرجاعها إلى المعايير التنظيمية (الغلاسنوست و البيريسترويكا) لشرح التعديل الحاصل في التصور السوفياتي لمصالح الدولة، و إعادة تعريف المصالح الناجم عن "التفكير الجديد" الذي عمل على إدخاله ميخائيل غورباتشوف.

المبحث الأول: نهاية الحرب الباردة ومستقبل السياسة الخارجية الروسية.

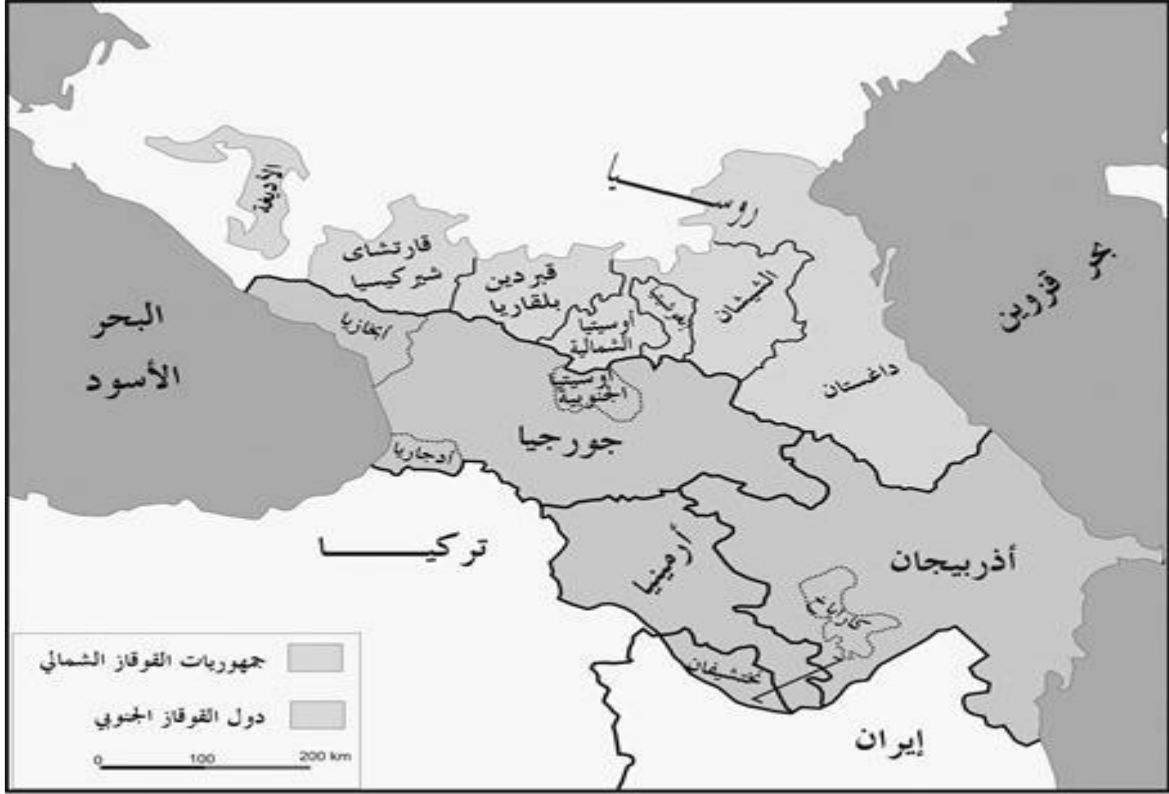
شكلت نهاية الحرب الباردة استثناءً في تاريخ العلاقات الدولية؛ فأول مرة يتغير التوزيع النسبي للقوة دون حروب تؤدي إلى هذا التغير. مرد هذا التغير يعود إلى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى خمسة عشر دولة. دراسة حالة السياسة الخارجية الروسية تمثل نموذجا عكسيا لدراسة الحالتين السابقتين ، فنهاية الحرب الباردة كانت سببا مباشرا لتحسن الموقع النسبي لألمانيا والصين، بينما مثلت نهاية الحرب الباردة تراجعا للموقع النسبي لروسيا فإلى جانب تراجع مساحة روسيا وعدد سكانها فإن الاقتصاد الروسي كان على حافة الانهيار في السنوات الأولى ، ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التساؤل عن مستقبل السياسة الخارجية الروسية ، فهل ستتوجه روسيا إلى سياسة البحث عن الاستقلالية في محاولة منها لإنقاذ وحدتها الترابية كخطوة أولى تمهيدا لسياسة البحث عن النفوذ؟ أم أن دخول روسيا ضمن الاقتصاد الليبرالي ستدفع روسيا إلى التحالف مع الغرب لبناء اقتصادها؟ وإلى أي مدى سيؤثر التعدد الهوياتي أو المعضلة الهوياتية التي وجدت روسيا نفسها فيها على سياستها الخارجية؟

المطلب الأول: الواقعية الجديدة وتراجع الموقع النسبي لروسيا: سنحاول تحديد مكانة روسيا بالمقارنة مع أهم منافسيها في منطقة آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، حيث تعد هذه الأخير ذات أهمية استراتيجية كبيرة فهي تقع بين الصين وروسيا وأفغانستان وإيران وعلى مقربة من الخليج العربي وتركيا، حيث إن السيطرة

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

على هذه المنطقة وتحديدًا السلسلة الجبلية يعني السيطرة على سواحل البحر الأسود وقزوين معا (أنظر الخريطة رقم 04).

خريطة رقم 04: توضح دول القوقاز الشمالي ودول القوقاز الجنوبي.



المصدر:

تامر إبراهيم كامل عبده هشام، الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا: دراسة حالة آسيا الوسطى وبحر قزوين، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014) ص 137.

أما آسيا الوسطى؛ فتتألف من خمس وحدات سياسية تشمل كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان وقرغيزيا وطاجيكستان (أنظر الخريطة رقم 05)، ويزيد إجمالي مساحة الدول الخمس في منطقة آسيا الوسطى عن أكثر من أربعة ملايين كيلو متر مربع، كما تحتوي على موارد طبيعية مهمة حيث تضم المنطقة حوالي 27% من إجمالي احتياطات النفط العالمي و 34% من الاحتياطي العالمي للغاز.⁽¹⁾ و لا يمكن فصل الأهمية الاستراتيجية للمنطقة عن التصور الأمريكي للهيمنة والذي ترجمته الوثيقة الأمريكية للأمن القومي 1993-1994 التي اعتبرت آسيا الوسطى مجالاً جديداً للنفوذ و المصالح الحيوية الأمريكية،

(1) مصباح الله عبد الباقي، "آسيا الوسطى والقوقاز... الأهمية الاستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي"، مركز الجزيرة للدراسات، (تاريخ الولوج 12.12.2017)

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

وهو ما عبر عنه مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، انتوني ليك Anthony Lake بالقول إن استراتيجية واشنطن انتقلت من الاحتواء صوب التوسع، وفي نفس السياق أشار وزير الخارجية البريطاني الأسبق دوغلاس هيرد Douglas Hurd ؛ أن التنافس في منطقة آسيا الوسطى هو بمنزلة "المباراة الكبرى الجديدة" بين كل من روسيا ، و أمريكا ، والصين ، والهند ، وتركيا ، واليابان ، وإيران⁽¹⁾.
خريطة رقم 05 توضح دول آسيا الوسطى.



المصدر:

تامر إبراهيم كامل عبده هشام، الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا: دراسة حالة آسيا الوسطى وبحر قزوين، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014) ص 137.

الفرع الأول: الموقع النسبي لروسيا بعد نهاية الحرب الباردة؛

يرتبط الموقع النسبي لروسيا بمقدار نصيبها من القوة، بالإضافة إلى التحفيزات والقيود التي تفرضها طبيعة تقاطب النظام الدولي والذي بات يتسم بالأحادية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ولهذا فإن مستقبل السياسة الخارجية الروسية سيكون نابعا بالأساس من الهيراركية الجديدة لها في النظام الدولي، ومن طبيعة الأدوار الجديدة والاستجابات لطبيعة النظام الدولي الفوضوي في طبيعته والأحادي في شكله.

(1) سامي السلامي ، " المعركة الكبرى": التنافس على قلب الأرض يعيد تعريف الأمن في آسيا الوسطى" ، ملحق مجلة السياسة الدولية - عدد يوليو 2016 ، ص 29.

1/نصيب روسيا من الإمكانيات؛ لتحديد الموقع النسبي لروسيا سنحاول قياس نصيب إمكانياتها مع مجموعة مرجعية تضم كلا من: الصين، ألمانيا، تركيا، وإيران. اختيار هذه الدول نابع من اعتبارات تاريخية واقتصادية وجغرافية؛ فالصين تعتبر نفوذها في المنطقة دعماً لاستقرار إقليم "سينجيانج" في شمال غرب الصين والمتاخمة لمنطقة آسيا الوسطى، أما ألمانيا فهي تقود سياسة الاتحاد الأوروبي الرامية إلى الحفاظ على الأمن الطاقوي للاتحاد وتعتبر المنطقة بما تزخر به وسيلة للتخلص من الهيمنة الروسية على سوق الطاقة الأوربي، أما كل من تركيا وإيران فتربطها روابط تاريخية، إثنو-لغوية بالمنطقة. حيث سيتم مقارنة المعطيات للفترتين 1985-1989 و 1990-1995.

1/1/الاقتصاد؛ مقارنة أداء الاقتصاد السوفياتي/ الروسي مع المجموعة المرجعية يبين تراجع الحصة السوفياتي من الناتج المحلي الإجمالي بين 1985 و 1990 بنسبة 51,1 % أي أكثر من النصف وهذا يرجع إلى انهيار الاقتصاد السوفياتي من جهة، وإلى بوادر التعافي الاقتصادي في الصين واستمرار النمو الاقتصادي الألماني بعد إعادة توحيد الألمانيتين من جهة أخرى.

مع تفكك الاتحاد السوفياتي سنة 1991 انخفض الناتج المحلي الروسي بواقع 19% سنة 1992. ونتيجة لذلك لم يكن الناتج المحلي الإجمالي سوى حوالي ثلثي مستوى عام 1989⁽¹⁾. لتلافي تداعيات هذا الانهيار شرعت روسيا في إجراءات التحول إلى اقتصاد السوق الرأسمالية، عبر عملية خصخصة ممتلكات الدولة، بيد أن هذه الإصلاحات لم تفلح في التقليل من انهيار الاقتصاد الروسي (أنظر الجدول رقم 17).

جدول رقم 17: الناتج الوطني الإجمالي لروسيا /الاتحاد السوفياتي والمجموعة المرجعية (الوحدة مليار دولار، بالأسعار الحالية)

السنة	الاتحاد السوفياتي/روسيا	الصين	ألمانيا	تركيا	إيران	حصة روسيا %
1985	2,903	309.486	729	67.235	180.184	69.30
1986	3,003	300.759	1,042	75.728	209.095	64.58
1987	3,039	272.973	1,293	87.173	134.01	62.96

(1) CIA, "Economic Survey of Russia, 1992", (accessed on 22/1/2018).

https://www.cia.gov/library/readingroom/docs/DOC_0000292328.pdf

61.95	123.058	90.583	1,396	312.354	3,130	1988
62 .22	120.496	107.143	1,349	347.767	3,170	1989
17.70	124.813	150.676	1,765	360.859	516,8	1990
17.20	93.257	150.028	1,862	383.373	517,9	1991
13.99	82.789	158.459	2,123	462.915	460,2	1992
13.62	63.744	180.17	2,069	444.731	435,0	1993
10.06	71.841	130.69	2,206	564.325	395,0	1994
10 .08	96.419	169.486	2,529	734.548	395,5	1995

المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

World Bank , “World GDP” , World Bank national accounts data,

<http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IT>

بحساب الصادرات السوفياتية بالمقارنة مع المجموعة المرجعة كثاني مؤشر فرعي لقياس قوة الاقتصاد

السوفياتي / الروسي، يتبين لنا تراجع مضطرب في حصتها فالنسبة تراجعت من 49,73% إلى 6.85 %

(أنظر الجدول رقم 18). هذا التراجع يُعزى إلى الاختلالات الهيكلية التي عاشها الاقتصاد السوفياتي في

السنوات الأخيرة قبل انهياره والدخول الروسي للاقتصاد الرأسمالي دون تخطيط مسبق لهذه الخطوة.

جدول رقم 18: صادرات الاتحاد السوفياتي /روسيا والمجموعة المرجعية

(الوحدة مليار دولار)

السنة	الاتحاد السوفياتي /روسيا	الصين	ألمانيا	تركيا	إيران	نصيب روسيا %
1985	231.0	27.35	183,993	7.958	14.175	49.73
1986	235.2	30.49	243,326	7.457	7.171	44.91

28.40	11.916	10.19	294.369	39.43	180.9	1987
30.84	10.709	11.662	323,323	47.51	175.4	1988
20.70	13.081	11.625	341,231	52.53	109.3	1989
14.07	19.305	12.959	410,104	62.09	82.6	1990
9.33	18.661	13.594	402,843	71.91	52.2	1991
7.25	19.868	14.716	422,271	84.94	42.4	1992
7.65	18.08	15.343	382,472	91.74	42.1	1993
8.29	19.434	18.106	429,722	121.00	53.2	1994
6.85	18.36	21.673	523,802	148.78	63.5	1995

المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

World Bank, "World GDP", World Bank national accounts data,
<http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IT>

أمام هذا الوضع الاقتصادي المتدهور، باتت روسيا تتلقى مساعدات خارجية من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة. بلغت على سبيل المثال؛ إجمالي المساعدات التي تلقتها روسيا بين سنتي 1992 و1993 ما يناهز 60 مليار دولار،⁽¹⁾ وهو ما أدى إلى تراجع صورة روسيا التي بات ينظر إليها على أنها دولة تنتمي للعالم الثالث.

2/1/ القدرات العسكرية؛ من خلال مقارنة الانفاق العسكري للاتحاد السوفياتي مع المجموعة المرجعية، يتبين بوضوح التراجع الكبير في الانفاق العسكري. والذي بدأ حتى قبل تفكك الاتحاد السوفياتي، فقد انخفض الانفاق السوفياتي بأكثر من 40 مليار دولار بين سنتي 1985 و1991 (انظر الجدول رقم 19)، وهذا يرجع إلى سياسة الإصلاح التي تبناها غورباتشوف، وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض حصة الاتحاد السوفياتي من الانفاق العسكري بالمقارنة مع المجموعة المرجعية بواقع 9,49% بين سنتي 1985 و1991 (انظر الجدول رقم 19)، وبتفكك الاتحاد السوفياتي تقلصت حصة روسيا لتصل إلى 5.41%.

(1) Robert Donaldson and Joseph Noguee, **The Foreign Policy of Russia: Changing Systems, Enduring Interests**, (4th edition New York : Armok 2009), p.10.

جدول رقم 19: الإنفاق العسكري للاتحاد السوفياتي روسيا والمجموعة المرجعية
(الوحدة مليار دولار أسعار 2014)

السنة	الاتحاد السوفياتي (روسيا)	الصين	ألمانيا	تركيا	إيران	حصة روسيا
1985	188,6	18,577	56.9	76.4	55.2	47.66
1986	190,5	18,978	56.5	77.3	57.4	47.54
1987	194,5	19,758	57.2	78.6	56.2	47.87
1988	197,2	20,127	58.2	79.3	57.4	47.83
1989	179,2	20.212	58.0	91.8	42.5	45.74
1990	165,5	22.025	61.1	110.9	37.7	41.66
1991	142,0	23.398	58.5	114.09	34.03	38.17
1992	25,2	28.426	56.6	120.00	29.5	9.7
1993	19,7	26.222	53.8	132.6	34.5	7.38
1994	16,4	25.256	48.4	129.7	42.6	6.25
1995	14,1	26.213	45.1	133.2	41.8	5.41

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على قاعدة بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي.

“Military expenditure by country, in constant (2015) US\$ m., 1988-1996”, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI).

<https://www.sipri.org/sites/default/files/Milex-constant-USD.pdf>

رغم التراجع في الإنفاق العسكري الروسي، فإنها ورثت ترسانة نووية معتبرة عن الاتحاد السوفياتي. فقد استأثرت بحوالي 90% من القوات النووية والاستراتيجية، و85% من قوات الدفاع الجوي الاستراتيجي و58% من الأسلحة النووية التكتيكية و55% من إجمالي القوات البرية و85% من الإمكانيات البحرية.

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

واستمر تواجد الرؤوس النووية الاستراتيجية التي تبلغ حوالي 12 ألف رأس نووية، موزعة بين أراضي أربعة جمهوريات هي: روسيا، وأوكرانيا، وكازاخستان، وروسيا البيضاء، ووضعت السيطرة المركزية عليها تحت القيادة العليا الروسية. ظلت البحرية السوفيتية تحت سيطرة روسيا الاتحادية وأوكرانيا، بما في ذلك أسطول بحر الشمال وأسطول المحيط الهادي، غير أن انهيار الاتحاد السوفياتي مثل ضربة قاسية للقوات البحرية تقنيا وبشرياً بسبب نقص التمويل، الأمر الذي دفع القيادة العسكرية إلى جعل بعض السفن منازل عائمة في القواعد البحرية لاستيعاب الجنود والضباط، وإلى وقف برامج بناء سفن جديدة. (1)

1/3/ عدد السكان؛ قُدر عدد سكان الاتحاد السوفياتي سنة 1991 بحوالي 293 مليون نسمة. وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي بات عدد سكان روسيا يقدر بـ 148 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 1992⁽²⁾؛ أي بتراجع قدره 145 مليون نسمة أو ما تقدر نسبته بـ 50,51%. هجرة مليون يهودي إلى إسرائيل خلال عقد التسعينات فاقم من حدة تناقص سكان روسيا، يضاف إليه التناقص الطبيعي في عدد السكان، فمنذ انهيار الاتحاد السوفياتي إلى سنة 2009 خسرت روسيا قرابة 7 ملايين نسمة. بمعدل 440 ألف نسمة سنوياً وإذا ما استمر معدل التناقص السكاني الحالي فقد ينطبق على روسيا مقولة أنها أمة تتآكل ديموغرافياً؛ فروسيا ليست سوى ثلثي حجمها السكاني الذي كانت عليه عام 1866. (3)

عدد السكان كمؤشر فرعي يقيس قدرة الدولة على تعبئة الجيش في الحرب، لعب دوراً مهماً في تشكيل الاتحاد السوفياتي واحد من أكبر الجيوش في العالم بتعداد يقدر بـ 3.4 مليون فرد، وقوات احتياط تقدر بـ 5.2 مليون فرد إضافة إلى 570 ألف عنصر تابعين لجهاز الاستخبارات السوفياتي (KGB) ووزارة الداخلية⁽⁴⁾. هذا رغم أن تقرير لوكالة الاستخبارات الأمريكية، أكد أن عدد الجيش الروسي قد تقلص بواقع مليون جندي بحلول سنة 1988. مع انهيار الاتحاد السوفياتي انخفض عدد الجيش ليصل إلى 2,2 مليون فرد، وفي ماي 1992 أعلن وزير الدفاع الروسي الأسبق بافل غراتشيوف Pavel Gratchiov بأن بلاده تنوي تقليص عدد الجيش الروسي إلى 1.5 مليون فرد بحلول العام 1995. (5)

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2013 2014، "الصعود الأوراسي" في النظام العالمي، واختلال التوازن في السياسة الروسية لصالح التوجه شرقاً"، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2014، ص 52.

(2) World Bank, The World Bank Data, (accessed on 05.02.2018)

<https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=RU>

(3) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية، (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2009)، ص 24.

(4) موسوعة الجزيرة، "الاتحاد السوفياتي من الهيمنة إلى الأفول"، الجزيرة نت، (تاريخ التصفح 19.01.2018)

الاتحاد-السوفياتي-من-الهيمنة-إلى-الأفول/19/10/2016/encyclopedia/countries/

(5) Richard Kaufman, "Problems of Downsizing and Dissolution: Russian Defense Policy after the Breakup", In: John Pearce and Others, **The Former Soviet Union in Transition**, (New York Armonk, 1993), p.707.

1/4/ مساحة الدولة؛ كان الاتحاد السوفياتي يعد أكبر دولة في العالم، حيث بلغت مساحته 22.4 مليون كم²، ورغم تفككه فقد ورثت روسيا نصيب الأسد من مساحة الاتحاد السوفياتي. حيث بلغت مساحة روسيا 17.1 مليون كم² وبقيت بذلك أكبر دولة في العالم. تراجعت مساحة روسيا بالمقارنة مع الاتحاد السوفياتي بما مقداره 5.3 مليون كم²؛ أي بخسارة تقدر بـ 23,66% من إجمالي مساحة الاتحاد السوفياتي.

مساحة روسيا الشاسعة التي يمر عبرها نصف خطوط الطول، وموقعها الاستراتيجي الرابط بين أوروبا وآسيا وأهميتها الجيوستراتيجية، جعلها محط دراسة واهتمام من قبل الجغرافيين وقد عدها الباحث الجغرافي هالفورد ماكيندر Halford Mackinder قلب العالم. غير أن هذا الموقع الاستراتيجي المهم قد لا يكون دائما عاملا إيجابيا؛ فروسيا عبر تاريخها كانت عرضة للغزوات الخارجية لأراضيها من قبل القوى الكبرى والتي أتت جميعها من أوروبا الشرقية، بدءًا بالمغول في النصف الأول من القرن الثالث عشر، مُرورًا بتهديدات الإمبراطورية العثمانية عام 1326، ثم غزو جيش نابليون في بداية القرن التاسع عشر، كما أن قوات "المحور" خلال الحرب العالمية الأولى والقوات النازية خلال الحرب العالمية الثانية وجدت طريقا سهلا للوصول للمدن الروسية. (1)

مساحة روسيا الشاسعة تُحتم عليها إيجاد مناطق عازلة Buffer Zones، غير أن عدد السكان لا يخدم هذا المسعى؛ فروسيا مترامية الأطراف لا يتعدى عدد سكانها عدد سكان بنغلاديش، كما أن التوزيع السكاني في روسيا يحول دون هذا المأرب؛ فمعظم الروس يعيشون في المدن الكبرى بينما أقصى الجنوب الروسي شبه فارغ، ويبقى هاجس الحدود الكبيرة مع الصين التي تبلغ 43000 كيلومتر من بين الهواجس التي تُؤرق موسكو خاصة في ظل عدم التوازن السكاني في المناطق الحدودية بينها وبين الصين وهو ما يفسح المجال للصينيين بالتواجد بكثرة في تلك المناطق الحدودية، (2) فالجانب الشرقي من سيبيريا يضم ثمانية ملايين نسمة في مساحة تزيد عن ستة ملايين كم²، في حين يعيش على الجانب الصيني 130 مليون نسمة يعانون البطالة والفقر في مساحة لا تصل إلى مليوني كم². ومن ثم فإن المهاجرين الصينيين ينفسون عن ضيق حالهم بالهجرة غير الشرعية إلى أرض غنية بالموارد قليلة السكان على الجانب الروسي، هو ما يخلق ظاهرة يطلق عليها القوميون الروس "الاحتلال الصيني الصامت" (3). علاوة على ذلك، فإن روسيا

(1) تامر إبراهيم كامل عبده هشام، الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا: دراسة حالة آسيا الوسطى وبحر قزوين، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014)، ص 105.

(2) المرجع نفسه، ص 110.

(3) عاطف معتمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 27-28.

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

تقع في شمال شرقي الكتلة الأوراسية، وثلاث أرباع أراضيها تقع في التندرا^(*)، أو في الغابات الشمالية التي تكون متجمدة على طول السنة تقريبا، ولهذا فإن خمس الأراضي الروسية فقط صالحة للزراعة ونصف هذه المساحة تصنف ضمن المناطق الخطرة والتي من الصعب الزراعة فيها، كما أن معظم البحار المحيطة بروسيا متجمدة، والحدود الروسية غير مأهولة بسبب طبيعتها القاسية:

"إن روسيا تمتلك أكبر الطرق التي تؤدي إلى المجهول، وأكبر عدد من

البحار التي لم يبحر فيها أحد من قبل، وأطول الحدود التي لا يعيش

فيها أحد وبالكاد عبرها بشر من قبل".⁽¹⁾

2 / قطبية النظام الدولي؛ انهيار الاتحاد السوفياتي أدى إلى انتقال روسيا في سلم هيراركية القوة الدولي من موقع دولة عظمى إلى دولة متوسطة القوة. قد يُفسر قرار موسكو إلى جانب دول الاتحاد السوفياتي بحل الاتحاد على أنه قرار عقلاني، ناجم عن تبعات التوسع الإقليمي الكبير للاتحاد السوفياتي والذي جعل التكاليف الحدية لهذا التوسع كبيرة جدا، ولهذا فقد كان لزاما على موسكو أن تتخذ هذا القرار من أجل الحد من تبعات التوسع الزائد Over Stretch الذي عانى منه الاتحاد السوفياتي لعقود، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تغير التكوين القطبي للنظام الدولي وأخرج موسكو من تبعات الصراع مع الولايات المتحدة. ولكنه في النهاية لا يصب في مصلحة روسيا؛ فالتقاطب الدولي الجديد يفرض قيودا جديدة على موسكو والتي ستضطر إلى إتباع سياسة اللحاق بالقاطرة من أجل ضمان أمنها، فبعد أن كانت حجر الزاوية في نظام ثنائي القطبية باتت ملزمة باتباع سياسات واشنطن لضمان أمنها.

الفرع الثاني: التوقعات العامة للمقاربة الواقعية الجديدة حول مستقبل السياسة الخارجية الروسية.

أدى انهيار الاتحاد السوفياتي -حسب الواقعيين- إلى بروز العديد من التحديات التي تهدد بقاء روسيا وتمثلت أبرز هذه التحديات في الحفاظ على وحدة روسيا، التي باتت مهددة نتيجة الصراعات العرقية والإقليمية. بالإضافة إلى قدرة روسيا من عدمها على الحفاظ على نفوذها على مستوى المؤسسات الدولية والإقليمية⁽²⁾ أمام هذه التحديات يتوقع الواقعيون الجدد أن روسيا كفاعل عقلاني ستسعى إلى الحفاظ على وحدتها الترابية كخطوة أولى، ثم ستتوجه إلى إعادة ترتيب بيتها الداخلي، وهذا للعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي من شأنه أن يساهم في تحسين الموقع النسبي لروسيا. بعدها ستتوجه روسيا إلى تتبع

* التندرا هي ترجمة حرفية للمصطلح الروسي тундра والتي تعني أرضًا لا تنمو في الأشجار بسبب درجات الحرارة المنخفضة جدا.

(1) Sergei Medvedev, "Power, Space, and Russian Foreign Policy", In, Ted Hopf (ed.), **Understanding of Russia Foreign Policy**, (Pensylvania : Pensylvania State University 1999), p. 17

(2) Alexander Sergunin, "Discussions of International Relations in Post-Communism Russia", Communist Post-Communist Studies, 2004(37), 1, p. 24.

القوة لتحقيق الهيمنة وهذا حسب وفقا لثلاثة مجالات؛ المجال الأول؛ والذي يتمثل في دول الاتحاد السوفياتي السابق. أما المجال الثاني؛ فيتمثل في دول أوروبا الشرقية والشرق الأوسط والشرق الأقصى. أما المجال الثالث؛ فيتمثل في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. (1) الضعف النسبي الذي عانت منه روسيا بعد خروجها من الحرب الباردة أمام الصين يحتم عليها التوجه نحو تشكيل حلف موازنة مع دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة ضد الصين، فروسيا والغرب لديهما المصالح المشتركة في إصلاح النظام الاقتصادي والسياسي الروسي، والحفاظ على نظام الحد من التسلح، ومنع صعود قوى جديدة في النظام الدولي. (2)

بالتالي؛ ستسعى روسيا إلى الحفاظ على استقلاليتها من خلال السعي للحفاظ على وحدتها الترابية، كما أنها ستتحالف مع الغرب من أجل تحسين وضعها الاقتصادي وموازنة القوة الصينية، مما سيسمح لها في مرحلة قادمة بالسعي نحو البحث عن النفوذ خاصة على المستوى الإقليمي.

الفرع الثالث: التوقعات الواقعية الجديدة حول السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز:

أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى استقلال دول القوقاز الجنوبي الثلاث، ودول آسيا الوسطى، مما نجم عنه تأثير مباشر على الأمن القومي الروسي، كما أن التباين العرقي والديني الكبير في روسيا. بالإضافة إلى انخفاض مستوى المعيشة في الأقاليم البعيدة عن المركز، أجم من احتمالية مطالبة هذه الأقاليم بالانفصال، يضاف إلى ذلك التقسيم الفدرالي في حد ذاته القائم على المجموعات العرقية الذي قد يعزز مثل هذه الاحتمالات (3) ولا سيما في شمال القوقاز.

بُعِيد الإعلان عن تفكك الاتحاد السوفياتي أعلنت الشيشان عن استقلالها ، وسعت جمهورية تتارستان و باشكورستان إلى الاستقلال ، وأعلنت جمهورية الأورال عن تبني الفرنك الأورالي كعملة محلية بدلا عن الروبل الروسي ، بل إن منطقة تومين الغنية بالنفط تبادلت السفارات مع دول خارجية مثل أوكرانيا ، كما قامت جمهورية سخا-ياكوتيا في الشرق الأقصى و الغنية بالماس بإجراء مفاوضات تجارية مع كبرى شركات الماس في العالم دون الرجوع إلى الحكومة المركزية في موسكو معتبرة أنها قامت بخطوة على طريق الاستقلال كما صكت لنفسها عملة خاصة. (4)

(1)Ibid, p.25.

(2) Sergei Medvedev , "Power , Space, and Russian Foreign Policy", In , Ted Hopf (ed.) , **Understanding of Russia Foreign Policy**, op.cit., p.19.

(3) عاطف معتمد عبد الحميد، المرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

(4) نفس المرجع السابق، ص ص 47-48.

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

إن هذا الوضع؛ سيدفع روسيا إلى السعي للحفاظ على وحدتها الإقليمية التي باتت مهددة بفعل تنامي مطالب الانفصال. وبالتالي؛ فإن الأولوية المطلقة بالنسبة لروسيا، ستكون للتوجه نحو الاستقلالية من خلال الحفاظ على وحدتها الترابية وهذا لا يتأتى إلا عن طريق القوة العسكرية الروسية، في المرحلة الثانية ستوجه روسيا إلى ممارسة نفوذ لا متناسب Disproportionate Influence على دول آسيا الوسطى والقوقاز فهذه الدول وعلى الرغم من استقلالها عن موسكو، فإنها لاتزال تمتلك قوة نسبية أكبر من باقي دول آسيا الوسطى والقوقاز وسعيها هذا مدفوع بعدد من الاعتبارات أبرزها:

- تُشكل هذه الدول الحديقة الخلفية للأمن الروسي، وأي نفوذ تمارسه قوة أخرى في هذه المنطقة يؤدي إلى انكشاف الأمن الروسي. خاصة وأن هذه الأخيرة مسكونة بهاجس المساحة الشاسعة التي لطالما شكلت تاريخاً نقطة ضعف بالنسبة لموسكو؛

- استقلال هذه الدول عن موسكو جعلها ترث عن الاتحاد السوفياتي ترسانة عسكرية تقليدية وغير تقليدية، ولهذا فإن روسيا حريصة على أن تبقى مهيمنة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تسيير هذه الترسانة؛ - انسحاب موسكو من عملية المنافسة على النفوذ في المنطقة سيؤدي إلى سياسة ملئ الفراغ، التي ستتبعها كل من الدول الأوروبية، الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول التي تمتلك مصالح سواء ثقافية (إيران، تركيا) أو اقتصادية (ألمانيا، الصين) أو جيوسراتيجية (الولايات المتحدة)، مما سيؤدي إلى التأثير بشكل مباشر على أمن موسكو.

من المحتمل أن تتوجه موسكو إلى ممارسة هذا النفوذ عن طريق خلق مؤسسة إقليمية تضم هذه الدول وخاصة أن هناك الكثير من التقاطعات الاقتصادية، العسكرية والثقافية بين هذه الدول والتي تسهل من تشكيل مثل هكذا منظمة.

المطلب الثاني: الليبرالية النفعية ومصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة في روسيا.

تحاول المقاربة الليبرالية النفعية إبراز دور العوامل الداخلية في السياسة الخارجية وهذا من خلال الشبكة السياسية المتعلقة بكل قضية مجال، ولهذا فسنحاول في البداية تحديد أهم الفواعل السياسية الإدارية وجماعات الضغط الاقتصادية والاجتماعية وهذا بهدف تحديد تفضيلات الفواعل التي تحدد توجهات السياسة الخارجية الروسية بشكل عام وتوجهاتها تجاه منطقة آسيا الوسطى والقوقاز بشكل خاص.

الفرع الأول: فواعل الشبكة السياسية في السياسة الخارجية الروسية: من الناحية الدستورية تعد روسيا دولة فدرالية، تتكون من 85 ولاية تسمى مناطق منها 22 جمهورية بعد انضمام جمهورية القرم، و9 أقاليم

الفصل الرابع _____ السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

و46 مقاطعة،⁽¹⁾ تتمتع هذه المناطق بصلاحيات دستورية واسعة، و يمثلها على المستوى الاتحادي، مجلس الاتحاد مما يعطيهم تأثيرا مباشرا على القوانين الاتحادية، ولكن هذه الصلاحيات تبقى صلاحيات شكلية فقط؛ فروسيا دولة فيدرالية من الناحية الدستورية فقط أما فعليا فهي دولة موحدة.⁽²⁾

1/ الفواعل الإدارية السياسية؛ تم تنظيم سلطة الفواعل السياسية / الإدارية بموجب دستور 12 ديسمبر 1993. يتكون هذا الدستور من ديباجة وجزأين، تم تحديد صلاحيات السلطات الثلاث ضمن الجزء الأول من الدستور والذي يتكون من تسعة فصول.⁽³⁾

1/1/ الفواعل السياسية؛ هي الفواعل التي حصلت على موقعها عن طريق الانتخاب المباشر من قبل الشعب الروسي ويدخل ضمنها:

1/1/1/الرئيس: منح دستور 1993 الرئيس الروسي صلاحيات واسعة تتجاوز صلاحيات مختلف المؤسسات الدستورية الأخرى، حيث يقوم بصياغة السياسات التي تنفذها الحكومة، وهو يملك الحق في حل الدوما وبالتالي يملك الحق في التدخل في العمل التشريعي، كما يملك الحق في توجيه العمل التنفيذي. وباقتراحه يتم تعيين القضاة في المحاكم الفيدرالية العليا وتعيين النائب العام، يملك الرئيس الحق بالتدخل في أعمال القضاء أيضا، ويعين كلا من نائبه ورئيس الوزراء، ويمتلك صلاحية الدعوة إلى انتخابات مبكرة بموجب شروط محددة تتعلق بحجب الثقة.⁽⁴⁾ في 2008 تم إقرار تعديلات دستورية اقترحها الرئيس الروسي الأسبق دميتري مدفيدف Dmitri Medvedev وتم بموجبها تمديد الفترة الرئاسية من 4 إلى 6 سنوات، وهذا تحت ذريعة أن دولة بحجم روسيا لا يمكن معها لأي رئيس إكمال برنامجه خلال 4 سنوات.

1/1/2/ مجلس الفيدرالية: يعتبر المجلس الأعلى ويضم في عضويته 178 عضوا، بمعدل عضوين عن كل وحدة من الوحدات الـ 79 المكونة للفيدرالية على أن يكون أحدهما ممثلا للسلطة التشريعية المحلية والآخر ممثلا للسلطة التنفيذية المحلية، مدة انتخاب العضو في المجلس الفيدرالي ترتبط باستمرار الهيئة المحلية التي انتخبته أو عينته مع إمكانية أن تسحب هذه الأخيرة الثقة منه.⁽⁵⁾ يضطلع المجلس بتنظيم

(1) روسيا اليوم ، "روسيا الاتحادية ... مساحة كبرى ازدادت بانضمام القرم"، أخبار روسيا، (تاريخ التصفح 15.01.2018)

<https://bit.ly/2seVxhf>

(2) Martin Russell , " Russia's Constitutional Structure : Federal in Form, Unitary in Function " , European Parliamentary Research Service , p. 01.

(3) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا و العلاقات الروسية العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1. 1998) ص 19.

(4) لمي مضر جري الإمارات، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003 ، (مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة ، 2003)، ص 56.

(5) "Federation Council of the Federal Assembly of the Russian Federation" , (date of access on 27.02.2018)

<http://www.council.gov.ru/en/structure/council/>

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

الأمر المتعلقة بالفيدرالية، ومنها؛ حدود البلاد، واستخدام القوات المسلحة خارج روسيا ، والموافقة على إعلان الرئيس للأحكام العرفية، وحالة الطوارئ في البلاد. (1)

3/1/1/ مجلس الدوما: هو الغرفة السفلى ويضم في عضويته 450 عضوا يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات، نصفهم أي 225 عضوا عن طريق الانتخاب الفردي في الدوائر الانتخابية، والنصف الآخر عن طريق التمثيل النسبي والانتخابات بالقائمة النسبية. ويشترط حصول أي حزب على 5% من الأصوات لكي يتم تمثيله في البرلمان، يضطلع الدوما بمهام عديدة أبرزها: إقرار تعيين رئيس الوزراء، ورئيس البنك المركزي، والموافقة على مقترحات القوانين سواء التي يقدمها الرئيس أو أعضاء مجلس الدوما قبل تمريرها إلى مجلس الفدرالية الذي يجب أن يبدي رأيه فيها وجوبا خلال 5 أيام الموالية لإقراره في الدوما. (2)

يتألف مجلس الدوما الروسي المنبثق عن انتخابات التشريعية التي أجريت عام 2016؛ من أربعة أحزاب رئيسية هي: "حزب روسيا الموحدة" الموالي للكرملين بنسبة 54.2% من المقاعد أي 343 من أصل 450 مقعد، الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي بـ 15,1%، الحزب الشيوعي بـ 14,9% وحزب روسيا العادلة بـ 6,4%. (3)

4/1/1/ الأحزاب السياسية: أسفرت الإصلاحات السياسية التي باشرها "غورباتشوف" في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، عن تخفيف قبضة الحزب الشيوعي الذي كان يسيطر على أجهزة الدولة، ليتم إزالة امتياز الأحادية عن الحزب الشيوعي بموجب تعديل دستوري تم إقراره في فيفري 1990، وفي أكتوبر من نفس العام صدر قانون يفسح المجال لتشكيل أحزاب سياسية في موسكو، وهو ما فتح الباب أمام تنوع التشكيلة الحزبية في روسيا والتي وصلت في الانتخابات التشريعية لسنة 1993 إلى حوالي 40 حزب ينشطون في الساحة السياسية الروسية. وعموما يمكن تقسيم توجهات هذه الأحزاب إلى التيارات التالية:

1/4/1/1/ الأحزاب الشيوعية/ اليسارية: أبرز أحزاب هذا التيار؛ هو الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي. يعتبر هذا الحزب الخليفة الأيديولوجي للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي، ويعد الحزب اليساري الأكبر والأكثر شعبية في روسيا. يتولى غينادي زيوغانوف Guennadi Ziouganov قيادته منذ تأسيسه عام 1993، ويأتي الحزب في المركز الثالث من حيث عدد المقاعد بالبرلمان الروسي. لا يزال هذا الحزب يتبنى الخطاب الشيوعي التقليدي وهو ما يفسر قاعدته الشعبية التي تنتمي في أغلبها إلى طبقة العمال

(1) نورهان الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

(2) نفس المرجع، ص ص 46-47.

(3) BBC Monitoring, "Russian Election: Big Victory for Putin-backed Party United Russia" , (date of access 02.02.2018).

<http://www.bbc.com/news/world-europe-37403242>

والمتقاعدين وكبار السن الذين لا يزالون يتذكرون أمجاد الاتحاد السوفياتي وإن كان هذا الحزب يسعى في الآونة الأخيرة إلى استقطاب فئات جديدة خاصة الشباب منهم،⁽¹⁾ كما يضم هذا التيار كلا من حزب "شيوعيو روسيا" والذي يقدم نفسه كبديل للحزب الشيوعي الروسي، باعتبار أن الأخير تراجع عن المبادئ الماركسية اللينينية و يتزعمه ماكسيم سوراكيين ،⁽²⁾ و حزب "وطنيو روسيا" و هو حزب انشق عن الحزب الشيوعي، تم تأسيسه عام 2005 ويتزعمه "غيناوي سيميغين" ويبلغ عدد أعضائه 83 ألف شخص.⁽³⁾ يضم هذا التيار أيضًا حزب حديث التأسيس نسبيًا، هو حزب روسيا العادلة والذي تأسس عام 2006 ويتزعمه سيرغي ميرونوف Sergei Mironov ويسعى هذا الحزب بالإضافة إلى تطبيق مبادئه القائمة عموماً على تكريس العدالة الاجتماعية والنظام والاستقرار، إلى منافسة حزب روسيا اليوم الموالي للكرملين. يضم هذا التيار أيضاً أحزاب صغيرة على غرار حزب متقاعدون من أجل الحرية والذي يسعى لضمان حياة كريمة للمتقاعدين وزيادة دورهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء،⁽⁴⁾ بيد أنه لم ينجح في تخطي الشرط الإقصاء لدخول مجلس الدوما.

1/1/4/2/ أحزاب اليمين: أبرز أحزاب هذا التيار هو الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي، والذي تأسس قبل انهيار الاتحاد السوفياتي تحت مسمى الحزب الليبرالي الديمقراطي السوفياتي وذلك في ديسمبر 1983. يتأسس هذا الحزب منذ تأسيسه فلاديمير جيرينوفسكي Vladimir Jirinovski، ورغم تسمية الحزب، ومبادئه بالديمقراطية والليبرالية، فإنه يتمسك في مواجهة القضايا الاجتماعية وتسويتها بمبادئ التأميم والقومية، وهذا ما يفسر دعم الحزب للرئيس الروسي السابق بورتس يلتسن Boris Eltsine في حربه في الشيشان،⁽⁵⁾ كما كان من المساندين لوصول روسيا إلى المياه الدافئة كسبيل لإنقاذ روسيا بالأقاليم التي طرد منها الروس و بالتالي العودة إلى حدود الإمبراطورية القيصرية،⁽⁶⁾ فيما يتبنى من الناحية الاقتصادية نظرية الاقتصاد المختلط . أما حزب روسيا الموحدة؛ فهو حزب ينتمي إلى تيار يمين الوسط تم تأسيسه في 1 ديسمبر 2001 بتوحيد حركتي "الوحدة" و"الوطن-روسيا كلها". فاز الحزب بأغلبية المقاعد في مجلس

(1) "الأحزاب الروسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية"، بي بي سي العربية، (تاريخ التصفح 12.02.2018).

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2011/12/111204_russian_parties

(2) "حزب شيوعيو روسيا"، روسيا اليوم، (تاريخ التصفح 13.02.2018).

<https://bit.ly/2xbTxfq>

(3) "حزب وطنيو روسيا"، روسيا اليوم، (تاريخ التصفح 13.02.2018).

<https://bit.ly/2lPp3c>

(4) "حزب المتقاعدون من أجل العدالة"، روسيا اليوم، (تاريخ التصفح 13.02.2018).

<https://bit.ly/2lRsW8y>

(5) Denis Paillard, « Les Nationalistes, les Communistes et le Phénomène Patriotique », In : Alain Blum , **Russie Post-soviétique: La Fatigue de L'histoire?** , (Editions-Complexe, 1995) p.136.

(6) لمي مضر جريء الإمارة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

الدوما الروسي خلال انتخابات الأعوام 2003 و 2007 و 2011 و 2016. بات هذا الحزب يُعرف بحزب السلطة بعد أن تولى فلاديمير بوتين Vladimir Poutine رئاسته سنة 2008 وليخوض بوتين الانتخابات الرئاسية كمرشح عن الحزب، يؤكد الحزب سعيه للعمل مع كل مواطن روسي من أجل مصلحة الوطن والدفاع عن مصالح روسيا القومية وتحديثها كدولة. تعتمد أيديولوجيته على القيم الروسية التقليدية والاعتقاد بأن لروسيا هوية خاصة. في السياسة الخارجية، يدعو الحزب إلى الانفتاح على الحوار المتكافئ مع جميع الدول، لكنه يُصر أيضا على تعزيز القدرات الدفاعية لروسيا بغية مواجهة أي تحديات معاصرة قد تهدد أمنها. (1)

1/2/1/ الفواعل الإدارية؛ هي الفواعل التي حصلت على موقعها عن طريق التعيين من قبل الرئيس الروسي ويرتبط بقاؤها بهذا التعيين:

1/2/1/ رئيس الوزراء: يتم تعيين الوزير الأول والوزراء ونواب الوزير الأول من قبل الرئيس الروسي وهذا بعد موافقة الدوما، تتمثل المهمة الأساسية للوزير الأول بتنسيق عمل الحكومة والتي تضطلع بمهام تتلخص في مجملها في: تقديم الميزانية الفيدرالية للدوما، والعمل على تنفيذ السياسة الداخلية المالية والائتمانية، وكذلك السياسات الموضوعة في مجالات الثقافة والعلوم والتعليم والصحة وغيرها من المجالات، هذا إلى جانب السياسة الخارجية للدولة. (2) بيد أن الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الرئيس الروسي جعلت من الوزير الأول مجرد مساعد للرئيس، حيث يعمل على تنفيذ سياساته بالإضافة إلى إبداء آراء استشارية والتي قد يتم الأخذ بها أو قد لا يتم الأخذ بها.

1/2/2/ وزير الخارجية: إن التماهي الذي كان يطبع العلاقة بين أجهزة الدولة والحزب الشيوعي السوفياتي جعل من هذه الأجهزة مجرد آلية لتنفيذ سياسات الحزب، ولهذا فلم تكن وزارة الخارجية إلا ذراعا بيد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي المكلفة بالشؤون الخارجية. (3) انهيار الاتحاد السوفياتي وحل الحزب الشيوعي أدى إلى إعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة، وعلى الرغم من الصلاحيات التي يتمتع بها الرئيس الروسي في مجال إعداد وصياغة السياسة الخارجية، فقد خول الرئيس الروسي الأسبق "يلتسن" صلاحياته المتعلقة بالتنسيق وتنفيذ السياسة الخارجية لأجهزة الدولة الأخرى وعلى رأسها وزارة الخارجية، حيث أصدر في نوفمبر 1992 مرسوما أقر من خلاله دور وزارة الخارجية كمنسق ومراقب لأعمال الوزارات الأخرى

(1) "حزب روسيا الموحدة"، روسيا اليوم ، (تاريخ التصفح 13.02.2018).

<https://bit.ly/2kt0gs4>

(2) نورهان الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

(3) Stephen Larrabee and Theodore Karasik , "Foreign and Security Policy Decision Making Under Yeltsin", RAND Corporation, 1997,p.01.

لضمان "نسق واحد للسياسة الفيدرالية الروسية تجاه الدول الأخرى".⁽¹⁾ وعليه، فإن الدور الأساس المنوط بوزير الخارجية هو تنسيق مختلف الأعمال المتعلقة بالشؤون الخارجية في مختلف الوزارات.

3/2/1/وزارة الدفاع: حظي الجيش السوفياتي بأهمية كبرى خلال مرحلة الحرب الباردة، وهو ما جعله يبتعد عن أي نفوذ مدني. وهو أمر استمر بعد نهاية الحرب الباردة، فتعيين الجنرال بافل غراتشيف كأول وزير دفاع لروسيا وهو ذو خلفية عسكرية يصب ضمن هذا المنحى. ساهمت الترسانة العسكرية الكبيرة التي ورثها الجيش الروسي عن الجيش السوفياتي في الحفاظ نوعاً ما على مكانته. ورغم استمرار استقلاله التي جعلته حصيلاً ضد أي محاولات إصلاحية من طرف المدنيين، فإن تراجع ميزانية الجيش الروسي وإنشاء العديد من الأجهزة البيروقراطية التي لا تخضع لوزارة الدفاع أدت إلى تقليص دور المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية، وهو ما دفع وزير الدفاع إلى التأكيد بأن الجيش الروسي قد تم التقليل من دوره بشكل مُنهج. يشار كذلك أن الأداء الكارثي للقوات المسلحة الروسية في الشيشان، أدى إلى هز مكانة الجيش الروسي وهو ما دفع الرئيس الروسي يلتسن إلى التعهد بتجريد قيادة الأركان من مسؤولية إدارة الحرب وهو قرار عدل عن تنفيذه لاحقاً.⁽²⁾

4/2/1/مجلس الأمن: تم تأسيس مجلس الأمن الروسي بموجب مرسوم رئاسي في جوان 1992، وتم تعزيز دوره من خلال تضمين الدستور مختلف مهام هذا المجلس، والتي خولت الرئيس تشكيله ورئاسته. يضم المجلس الحالي في عضويته أعضاء دائمين يمتلكون حق التصويت، بالإضافة إلى عضوية استشارية تضم مجموعة من الوزراء ولكنهم لا يمتلكون حق التصويت،⁽³⁾ الهدف الأساس الذي أنشئ لأجله المجلس يتمثل؛ في تنسيق أعمال السياسة الخارجية، وتزويد الرئيس بالخيارات المتاحة ولهذا فقد أشرف السكرتير الأسبق للمجلس يوري سكوكوف Yuri Skokov على أول عملية لتحديد مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الروسية، والتي شددت على أن السياسة الخارجية سيديرها الرئيس بالاعتماد على مجلس الأمن.⁽⁴⁾

5/2/1/وكالة الاستخبارات الخارجية: تلعب وكالة الاستخبارات دوراً مهماً في عملية صنع القرار، من خلال تقديم المعلومات للرئاسة ووزارة الخارجية ومختلف البيروقراطيات ذات العلاقة بعملية صنع السياسة الخارجية. يخضع رئيس الوكالة مباشرة للرئيس الروسي، ويعد من بين المسؤولين القلائل الذين يمتلكون علاقة مباشرة مع الرئيس. لعب هذا الجهاز دوراً مهماً في تحديد العلاقة مع الحلف الأطلسي خلال رئاسة

(1)Ibid., p.05.

(2)Idem., p.p.15-16.

(3)"Security Council Structure"، (date of access on 19.03.2018).

<http://en.kremlin.ru/structure/security-council/members>

(4) Stephen Larrabee and Theodore Karasik , op.cit., p.p.36-37.

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

يفكيني بريماكوف Yevgeny Primakov ، قامت الوكالة بإعداد العديد من التقارير حول توسع حلف شمال الأطلسي، أشارت هذه التقارير إلى خطورة مثل هذا التوسع على الأمن القومي الروسي، باتت هذه التقارير فيما بعد الأساس التي اعتمدت عليها السياسة الخارجية الروسية تجاه هذا التوسع.⁽¹⁾

2/ جماعات الضغط الاقتصادية: تلعب الجماعات الاقتصادية دورا مهما في السياسة الخارجية خاصة في القضايا ذات العلاقة المباشرة بالجانب الاقتصادي.

2/1/ الأوليغارشية : هي طبقة من الأثرياء الجدد ظهرت في مطلع التسعينات القرن العشرين، نتيجة الإصلاحات التي اقترحها رئيس الوزراء الروسي ايغور غايدار Iegor Gaïdar و أناتولي تشوبايس Anatoli Tchoubais مدير مكتب بوريس يلتسن، والتي تم إقرارها أياما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتحديدا في جانفي 1992. أفضت هذه الإصلاحات إلى خصخصة الاقتصاد الروسي ، وأدت إلى بروز هذه الطبقة الجديدة من الأثرياء و التي جمعت بين النفوذ السياسي و المالي ، ومن أبرز هؤلاء الأوليغارشيين نذكر: الجنرال ألكسندر ليبيد مستشار الأمن القومي، و مخائيل خوردوفسكي رئيس مجلس إدارة شركة "يوكوس" حيث كان يعد هذا الأخير أغنى رجل في روسيا وهذا قبل اعتقاله عام 2003 و قد قُدرت أصول ممتلكاته في شركة يوكوس ب 7.7 مليار دولار،⁽²⁾ إلى جانب أنشطته الاقتصادية فقد مول العديد من الأحزاب و المنظمات البحثية والثقافية التي تعنى بالديموقراطية، والاقتصادي أناتولي تشاوبايس رئيس لجنة الخصخصة العليا⁽³⁾ . أما بوريس بيزروفيسكي فقد كان يوصف بـ "عراب الكريملين"⁽⁴⁾ على حد تعبير مجلة الفوربس الأمريكية، حيث كان يعد الرجل الأكثر نفوذا في روسيا إبان فترة حكم بوريس يلتسن، فإلى جانب استثماراته الضخمة في مجالي الطاقة والسيارات، فقد استحوذ على معظم أسهم التلفزيون العمومي الروسي ORT، ويعود له الفضل في إعادة انتخاب يلتسن عام 1996 وكمكافأة له تم تعيينه في منصب نائب سكرتير مجلس الأمن الروسي مكلف بالملف الشيشاني.⁽⁵⁾

3/ جماعات الضغط الاجتماعية: تختلف جماعات الضغط الاجتماعية عن نظيرتها الاقتصادية بأنها لا تطمح لتحقيق منافع اقتصادية وأن بقاءها مربوط بتبرعات وهبات المنتمين إليها.

(1)Ibid, p.27.

(2) Richard Sakwa , **Putin and the Oligarch: The Khodorkovsky-Yukos Affair** , (New York : I.b.tauris & co. ltd), p.1.

(3)تامر إبراهيم كامل عبده هشام، مرجع سبق ذكره، ص 107.

(4)Forbis, " Godfather of the Kremlin?"(accessed on 05.03.2018)

<https://www.forbes.com/forbes/1996/1230/5815090a.html#6f6423267562>

(5) Claes Ericson , **The Oligarchs: Money and Power in Capitalist Russia** , (Stockholm :Stockholm Text Publishing AB)p. 30.

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

1/3/ الكنيسة الأرثوذكسية: تاريخيا؛ تمثل الديانة المسيحية أحد مكونات الهوية الروسية، فتبني الروس للديانة المسيحية وتحالفهم مع البيزنطة جعلهم يعجبون بالتنظيم الروماني "مملكة الرب"، والذي يربط بين الكنيسة والإمبراطورية، هو ما دفعهم إلى التوسع وجعل من روسيا إمبراطورية بين القرنين العاشر والثالث عشر حيث امتدت من شرق أوروبا ومشارف جبال الأورال مرورا بتخوم البحر الأسود والقوقاز. قامت علاقة بالغة الترابط بين الحاكم والكنيسة، منذ نشأة الدولة الروسية وتعميد الأمير "فلاديمير" حاكم إمارة "روسيا كريف" في نهاية القرن العاشر، وباستثناء حالة القطيعة والهجوم الذي شنه الشيوعيون على الدين، تمتعت الكنيسة الروسية بمكانة خاصة لدى حكام روسيا.

في إطار إحكام قبضته، اتجه الرئيس الروسي "بوتن" إلى الكنيسة الروسية لتعزيز هيمنته على الحياة السياسية الروسية. خاصة أن الكنيسة الروسية الأرثوذكسية معادية تقليديا للقيم القادمة من الغرب، وعلى الرغم من أن قلة الروس الذين يرتادون دور العبادة، فإن نمط التفكير الكنسي يهيمن على تفكير الغالبية منهم، فهم يُجمعون على جدارة الكنيسة في احتكار المعايير الروحية والأخلاقية ولا يطعنون في هذا الاحتكار. (1)

الفرع الثاني: التوقعات العامة للبرالية النفعية حول مستقبل السياسة الخارجية الروسية.

مستقبل وتوجهات السياسة الخارجية الروسية، يرتبط بدرجة أساسية بتفضيلات الفاعل الأكثر هيمنة على الشبكة السياسية. والذي يبدو أنه سيكون وحسب الدستور الرئيس الروسي والذي -كما سبق وأشرنا- أعطى صلاحيات واسعة له، هذا إلى جانب طبقة الأوليغارشية التي ترتبط هيمنتها بدرجة الفوضى التي عقيبت موجة الخصخصة الكبيرة في روسيا، ولهذا فمن المحتمل أن تستمر الإصلاحات السياسية التي باشرتتها موسكو منذ العهد السوفيتي وهذا للدخول ضمن متطلبات الديمقراطية الليبرالية الغربية، ويمهد بالتالي للدخول ضمن الترتيبات التعاونية الأوروبية. فبقاء الأوليغارشية؛ يرتبط بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع أوروبا. خاصة أن هذه الأخيرة تعد أكبر مستهلك للغاز والبتروال الروسي ونتيجة لذلك فإن السياسة الخارجية الروسية ستتجه إلى أن تكون سياسة ذات بعد اقتصادي بالدرجة الأولى، فروسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ستسعى إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي وفق الميكانيزمات الجديدة للنظام الدولي. (2) التهديد بالنسبة للأمن الروسي لم يعد قادما من دول أوروبا أو من حلف شمال الأطلسي. بل

(1) محمد السعيد، "دين بوتن" .. كيف عزز القيصر سلطان الكنيسة ووظفها بتوسعاته؟"، الجزيرة نت، تاريخ الولوج 09.01.2018

<http://midan.aljazeera.net/mohammed.saeed>

(2) Marcin Kaczmarski, "Domestic Power Relations and Russia's Foreign Policy", *Journal of Post Soviet Democratization*, 2014, 22(3), p.385.

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

على العكس، فإن طبقة الأوليغارشية ترى في هذا الحلف كضامن للاستقرار في أوروبا وكتحالف للدول الديمقراطية، وبالتالي سيكون التهديد قادمًا من الداخل وليس من الخارج وهذا في ظل عدم الاستقرار الذي شهدته روسيا في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي.

الفرع الثالث: توقعات الليبرالية النفعية حول مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز.

من أجل تحديد مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، من الضروري تحديد تقضيات فواعل الشبكة السياسية؛ فالرئيس الروسي يسعى إلى تحقيق البقاء، هدفه يكمن في الحصول على ثقة الناخبين مجددًا ما يضمن له البقاء في السلطة، بينما تقضيات وزير الخارجية تكمن في زيادة موارد التنظيمية أي تعزيز تعاونه مع الغرب والسعي إلى الانخراط أكثر في ميكانزمات الاقتصاد الدولي. أما وزير الدفاع ومن خلفه المؤسسة العسكرية فإن تقضياته تكمن في تعزيز علاقته مع الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي؛ فالأمن الروسي يرتبط خاصة بهذه الدول التي ورثت جزءًا من الترسانة النووية السوفياتية مما يجعل من تعزيز العلاقات مع هذه الدول أولوية بالنسبة للمؤسسة العسكرية. استمرار الأوليغارشية كنخبة اقتصادية مرهون بتبني إصلاحات ليبرالية على المستويين السياسي والاقتصادي، وبقاؤها مرتبط بتحقيق الأرباح الاقتصادية. تحقيق هذا المأرب، مرتبط بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الغرب وخاصة مع الدول الأوروبية، وبالتالي فإن تعزيز العلاقات مع هذه دول الاتحاد السوفياتي السابق لا يمثل أهمية بالنسبة لهذه النخبة.

من المحتمل أن يهيمن الرئيس إلى جانب الأوليغارشية على الشبكة السياسية المتعلقة بمجال السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز، ونظرًا لأن تقضيات الأوليغارشيين تتجه إلى تعزيز العلاقات مع الغرب بصفة عامة وأوروبا بصفة خاصة، فإن هذه المنطقة لن تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة لروسيا، وبما أن بقاء الرئيس يرتبط بمساندة هذه الأوليغارشية له في الانتخابات فإن الرئيس سيسعى لفرض تقضيات الأوليغارشيين باعتباره الفاعل الأكثر هيمنة من الناحية الدستورية.

المطلب الثالث: البنائية/انهيار الاتحاد السوفياتي ومعضلة الهوية في روسيا:

إن الصدمات الاقتصادية التي تلقاها الاتحاد السوفياتي، أدت إلى تراجع الاجماع حول التحليل السردى المنشئ للاتحاد السوفياتي القائم على اللينينية/الماركسية، وأدت بالنتيجة إلى إصلاحات افضت إلى نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي. ترك هذا الانهيار روسيا أمام معضلتين أولهما؛ عدم وجود تحليل سردي مؤسس لروسيا تستعيز به عن التحليل السردى للاتحاد السوفياتي. ثانيهما؛ الموقع الجغرافي والتاريخ

الروسيين والذين أديا إلى مواجهة روسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي للعديد من الخيارات الهوياتية هذه المعضلة الهوياتية - إن صح التعبير - قد تؤدي إلى تفكك روسيا في حد ذاتها خاصة في ظل عدم الإجابة من قبيل: ماهي روسيا؟ وكيف يمكن للدولة والمجتمع الانصهار في هوية وطنية؟ وما هو شكل العلاقة التي يجب أن تربطها بدول الجوار التي طالما شكلت جزءا من الأنا الروسية؟ هل روسيا دول قومية تستند إلى عرقية روسية محضة؛ أي يتوجب على المرء أن يكون من العرق الروسي (روسكي) لكي يكون روسيا، أم بوسع المرء أن يكون روسيًا على أساس سياسي وليس عرقي؟

الفرع الأول: الهوية الروسية قبل تأسيس الاتحاد السوفياتي: لم تكن روسيا تُعرف كدولة بل كان يطلق مصطلح الروس Rhos على القبائل ذات الصلة بعشائر الفرنجية Varagians ، والذين ينتمون إلى السلاف الشرقيين والتي انفصلت عن الشعوب الهندو-أوروبية الأخرى في الألفية الثانية قبل الميلاد، واتخذت موطنًا لها يمتد من وادي "فيستولا" في بولندا إلى المنحدرات الشمالية من جبال الكاربات. ⁽¹⁾ عُرف الروس بأنهم قبائل شديدة البأس كانت تُغيرُ على طرق التجارة بين البحر الأسود وبحر البلطيق، وتهدد مملكة البلغار والقبائل الآسيوية البربرية النازحة من مناطق الإستبس، كما كانت تغير على الإمبراطورية البيزنطية التي أطلقت عليهم اسم برابرة الشمال. شكل اعتناق البلغار في الشرق للإسلام في عام 921 م والخزر في الجنوب الشرقي لليهودية عام 740 م بداية للتمايز الهوياتي الروسي، فبعد أن كان الروس ملحدين قرر الأمير فلاديمير حاكم إمارة "روسيا كريف" اعتناق الديانة المسيحية فلجأ إلى بيزنطة فتم تعميده سنة 988 م. احتكاك الروس بالبيزنطيين سمح لهم بتطوير دولتهم الفتية والتي أصبحت فيما بعد تتبنى التقليد الروماني القائم على فلسفة "مملكة الرب" التي تحكم العالم باسم المسيح. وعلى مدى ثلاثة قرون تمكنت روسيا من بسط نفوذها في شرق أوروبا حتى باتت إمارة موسكو قوة إقليمية امتدت من شرق أوروبا ومشارف جبال الأورال مرورًا بتخوم البحر الأسود والقوقاز.

نتيجة الاحتلال المغولي لروسيا والذي دام لأكثر من قرنين (1228-1462م) انحسر التواجد الدولي لروسيا، إلى أن تمكن إيفان العظيم من افتكاك الاستقلال عن المغول وبدأ من العام 1480م في توحيد الإمارات وأرخت لبداية روسيا الموسكوفية. استمرت روسيا في التوسع خاصة بين عامي 1505 و1584 أين بلغت مبلغًا كبيرًا من التوسع وتم الوصول آنذاك إلى أكبر خريطة عرفتها روسيا. بعدها بسنوات وصل مخائيل الأول للسلطة مدشنًا بذلك حكم أسرة رومانوف القيصرية التي حكمت روسيا على مدى ثلاث قرون

(1) Murod Ismailov, "In Search for the Russian National Identity: Do History Textbooks Hold the Answer?", *Journal of Alternative Perspectives in the Social Sciences*, 5 (2), (2013) p. 371.

(1613-1917) استمر خلالها نمو القوة الروسية إلى أن أصبحت قوة عالمية. (1) ما يمكن ملاحظته أن روسيا كانت طوال تاريخها تواقفة للتوسع ولم تنفع بالحتم الجغرافي الذي وجدت فيه خريطةها، وهو ما خلاص إليه هنري كسنجر:

"إن التوسع كان أحد المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية الروسية، فقد توسعت من المناطق المحيطة بموسكو إلى شواطئ المحيط الهادئ، ووصلت إلى حدود الشرق الأوسط ووسط أوروبا، إنها تخوض حروباً دون هوادة ضد جيرانها الضعفاء وتسعى دائماً إلى الهيمنة على الدول التي لا تخضع لسيطرتها المباشرة[...]. لم تظهر روسيا عبر مسيرتها أي شعور بوجود حدود"(2).

هذا التوسع ساهم في خلق واحد من أهم التحالفات السردية التي تقوم عليها روسيا وهي: أن روسيا تقاوم من أجل البقاء ضد العالم الذي يضم لها العداء، (3) فروسيا حالة فريدة فالجغرافيا هي التي ساهمت في تشكيل هويتها، فلا يمكن تصور روسيا كحيز قومي بقدر ما يمكن فهمها كحيز مكاني، فموقعها جعل الروس يعتقدون بأنهم جسر بري" بين أوروبا "الحقيقية"، أي أوروبا الغربية و "آسيا" الحقيقية في الشرق الأقصى. يتضح هنا تأثير الجغرافيا على رؤية روسيا لنفسها؛ فإما أن تكون روسيا دولة أوروبية أو دولة آسيوية، غير أنها ومنذ تأسيسها اختارت "طريقاً ثالثاً" فهي ليست دولة أوروبية تماماً ولا آسيوية تماماً، ويتضح أكثر تأثير الجغرافيا في امتلاك روسيا لمعيار مشابه إلى حد ما لمعيار "قدرنا" الأمريكي، فالروس منذ قيام روسيا القيصرية يعتقدون أن قدرهم هو توحيد أوراسيا. (4) غير أن فترة حكم بطرس الأكبر شكلت استثناءً في هذا السياق؛ فالجولة التي قاده لأوروبا في 1697-1698 جعلته يُدرك حجم تخلف بلاده بالمقارنة مع أوروبا وهو ما حفزه للقيام بعملية تحديث وتغريب لبلاده في نفس الوقت لجعلها بلداً أوروبياً، ووصل به الأمر إلى التدخل في لباس النبلاء، الذين أمرهم بتقليد الأوروبيين في لباسهم، ولم يتوقف طموح بطرس الأكبر عند جعل روسيا جزءاً من أوروبا وإنما طمح بأن تكون روسيا قوة في أوروبا، ولهذا ترك موسكو وأنشأ عاصمة جديدة في سان بطرسبورج. (5) مثلت زيارة بطرس الأكبر صدمة اقتصادية، أدت إلى إعادة النظر في الأنا وأدت إلى تبني هوية أوروبية وكان أبرز رموز روسيا الأوروبية؛ سان بطرسبورج. دعاة

(1) معتمد عاطف عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 19 - 20.

(2) Dmitriï Trenin , **The End of Eurasia: Russia on the Border Between Geopolitics and Globalization** , (Washington, D.C : Carnegie Endowment for International Peace , 2001), p. 30.

(3) أحمد سيد حسين ، " دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة : دراسة حالة روسيا في عهد بوتن " ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية : 2013) ، ص 138

(4) Dmitriï Trenin , op.cit. , p.35.

(5) صموئيل هنتغتون ، صراع الحضارات...إعادة صنع النظام الدولي ، تر:طلعت الشايب (القاهرة: دار سطور ، ط2 ، 1999) ص 228.

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

الهوية الأوراسية كانوا يرون في بطرس الأكبر خائن لروسيا، ورحبوا بالثورة البلشفية لرفضهم التعريب وتحديهم أوروبا وإعادة العاصمة إلى موسكو. (1)

الفرع الثاني: الهوية الروسية خلال مرحلة الاتحاد السوفياتي: التحليل السردي المؤسس للاتحاد السوفياتي كان قائمًا على الأفكار اللينينية-الستالينية، التي روجت للعلاقة الصراعية مع الغرب. مثل الغرب دائمًا الآخر الهوياتي المُعرف للاتحاد السوفياتي باعتباره قائدًا للعالم الاشتراكي الساعي للتحرر من الهيمنة الإمبريالية. الدخول في صراع مع الغرب له ما يبرره، فالاتحاد السوفياتي يمتلك المقومات المادية التي خلقت نوعًا من الثقة لديه، يُضاف إليها الفخر الوطني الذي نشأ نتيجة مساهمة الاتحاد السوفياتي الفعالة في إنقاذ العالم من المد النازي، وتحرير عدد من العواصم أوروبية. هذه التجربة ساهمت في إبراز وحدة الاتحاد السوفياتي متعدد الأجناس:

"لقد راهن هتلر منذ اللحظات الأولى، ان الاتحاد السوفياتي متعدد الأجناس سينهار بفعل الضرايب الألمانية، ولكن هذا لم يحدث، بل على العكس من ذلك، إلتحمت الشعوب السوفياتية للدفاع عن الاتحاد السوفياتي. واعتبر الدفاع عن الدولة الواحدة على نطاق واسع واجبا وطنيا حيويا لكل شعب من شعوبه المكونة له"(2).

النجاح السوفياتي في الحرب العالمية الثانية، والتفاف الروس حول السلطة السياسية، دفع جوزيف ستالين إلى بدأ عملية تحويل القومية السوفياتية إلى القومية الروسية، وقد حفز هذا المسعى "ستالين" إلى تقوية دور الكنيسة الارثوذكسية. ففي سبتمبر 1943، استدعى ستالين كبار رجال الدين الأرثوذكسي الروسي وأصدر قرارًا بإعادة إنشاء مؤسسة البطريركية، وانتخاب المطران "سيرغي" بطريركا للكنيسة الروسية، وذلك لاعتقاد ستالين أن "النصر كان في حاجة إلى عامل معنوي مضاف لقوة السلاح"، كما حرص "ستالين" على إعادة احياء التاريخ الامبراطوري الروسي، وأولى اهتماما كبيرا بالثقافة والادب الروسيين، مقابل تنحية الأيديولوجية الماركسية اللينينية. ستالين كان يؤمن بتأسيس دولة واحدة ممتدة، تستهدف الدفاع عن الثورة العالمية في الوطن السوفياتي ذاته بدل محاولة إقامة ثورة عالمية للبروليتاريا(3)؛ بمعنى أن الاتحاد السوفياتي بات تجسيدا للثورة العمالية و ممثل العمال المضطهدين في الدول الرأسمالية وبدل إقامة ثورة عالمية باشر عملية نشر معياري للشيوعية ، والتي لاقت رواجًا كبيرًا تمكنت خلالها الأحزاب الشيوعية من الوصول إلى

(1) نفس المرجع السابق ، ص 234.

(2) Murod Ismailov ,op.cit.,p .374.

(3) عمرو صلاح، "روسيا : تاريخ من الأزمات القومية و استدعاء القومية" ، مجلة الديموقراطية ، العدد 66 أبريل 2017 ، ص 94.

السلطة حتى في أوروبا الغربية، وصارت الأيديولوجية الماركسية بين المفكرين الأوروبيين هي المثال والمنهج، بل وعبرت الشيوعية المحيط الأطلسي لتجتاح أمريكا اللاتينية. (1)

امتلك الاتحاد السوفياتي المقوم الروحي لأية دولة تتطلع إلى الهيمنة المعيارية، ذلك المقوم الروحي أطلق عليه عالم الأنثروبولوجيا الروسي "جوملييف" اسم "الباسيونار نست" أو "الولع بالسيطرة على العالم". إذ يبدو الشعب الروسي على دراية بذاته ويمتلك وعيًا تاريخيًا بالدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه في العالم. فـ "الباسيونار نست" يستمد قوته من الدور الوظيفي التاريخي الذي لعبه الروس في حماية المناطق المجاورة (إنقاذ العالم من النازية)، كما يستمد هذا الولع مصادره من التباهي بالدور التنويري Civilizing Role الذي لعبه الروس في آسيا الوسطى حين نقلت دول الإقليم من مرحلة البدوية ودولة القبيلة إلى مرحلة المعاصرة في زمن الشيوعية وهذا عن طريق نموذج تنموي لم يعتمد على محاكات الغرب. (2) ومن الدور الديني لروسيا في العالم المسيحي، إذ تمثل الكنيسة الروسية أحد أهم المراكز الدينية في العالم حتى أن موسكو تعتبر نفسها "روما الثالثة" (بعد روما والقسطنطينية) ومعقلا للمذهب الأورثودوكسي في كافة أرجاء أوراسيا. (3) غير أن المساحة الشاسعة للاتحاد السوفياتي جعلته يضم العديد من القوميات والإثنيات والديانات والشيء الوحيد الذي جمع بينها هي وجود مشروع معادي للإمبريالية. للتحكم في هذا التنوع فقد كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، واحدة من الدول القليلة التي سمحت بالتشكيل الوطني ليس على مستوى الدولة، بل على مستوى الوحدات الثانوية داخل الدولة. (4)

الفرع الثالث: انهيار الاتحاد السوفياتي وإشكالية الهوية في روسيا: مهد سقوط الاتحاد السوفياتي لعملية تحول هوياتي كبيرة في روسيا، فسقوط الاتحاد مثل هزيمة لروسيا وإذلالاً لها جعل من رؤيتها لنفسها كقوة عظمى أو حتى قوة كبرى أمراً من الماضي. يضاف إلى ذلك ؛ تغير الأجيال مع وصول جيل جديد للسلطة لم يعايش في معظمه الحرب العالمية الثانية، ولم تكن بالنتيجة الانتصارات التي حققها الاتحاد السوفياتي في هذه الحرب تعني له الكثير ، وهو ما جعل روسيا تدخل في مرحلة تغير هوياتي، لكن هذا التحول لم يكن بالسهل خاصة أمام الأسئلة الوجودية التي باتت تطرح في روسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي و جعلها تقف أمام مُعضلتي غياب التحليل السردى و تعدد الهويات التي يمكن أن تتبناها في مقابل الآخر وهي إما هويات عرقية (الهوية السلافية) ، أو هويات مرتبطة بالموقع الجغرافي (الهوية الأوراسية) أو هويات حضارية

(1)معتمد عاطف عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 101.

(2)Murod Ismailov ,op.cit.p .368

(3)معتمد عاطف عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

(4)Murod Ismailov ,op.cit.p. 367

(الهوية الأوروبية / الغربية) ، فالسياسة الخارجية الروسية سترتبط بطبيعة الهويات التي سيتم تبنيها و التي تحدد بدورها طبيعة المصالح و التهديدات (أنظر الجدول رقم 20).

01/ الهوية الأوروبية/ الغربية: يعد توجه الإصلاحيين نحو بناء دولة على النموذج الأوروبي / الأمريكي إحياءً لأفكار بطرس الأكبر، فتماما كما أدرك هذا الأخير حجم التخلف الذي كانت تعاني منه روسيا، أدرك أحفاده حجم البون الشاسع بينهم وبين الغرب. الاستخفاف الدائم بروسيا والتقليل من مكانتها في وسائل الاعلام الغربية عزز هذه الصورة، وهي حملة تركت أثرها على أعلى مستويات القيادة في روسيا. فالرئيس الروسي فلاديمير بوتين أعرب عن هذا الأمر في حوار له مع مجلة التايمز الأمريكية: "مشكلة العالم الغربي أنه لا يزال ينظر إلى الروس كشعب بدائي، هبط للتو من قمم الأشجار ويحتاج أن يغسل الأقدام العالقة بشعر رأسه ولحيته".⁽¹⁾ لردم هذه الهوة سارع الليبراليون الإصلاحيون إلى تبني مجموعة من الإصلاحات التي من شأنها -حسبهم- التخفيف من التخلف الذي عاشته روسيا، وقد كانت الخطوة الأولى التي تحمل الكثير من الدلالات الهوياتية هو استرجاع سانت بطرسبورغ لتسميتها القديمة وهذا في سبتمبر 1991 حيث أعلن عمدتها أناتولي سوبتشاك Anatoli Sobtchak -وهو واحد من الليبراليين الإصلاحيين- استعادة المدينة لإسمها وقد استغل المناسبة للتذكير بفضائل الشيوعيين والتأكيد على القطيعة مع الهوية الشيوعية: "اليوم نحن نحتفل بيوم عظيم، لقد استرجعت المدينة اسمها التاريخي من جديد "سانت بطرسبورغ".

إنني أعلن دقيقة صمت على أرواح ضحايا النظام الشمولي الشيوعي".⁽²⁾

التوجه لتبني النظام الرأسمالي هو أحد أبرز الخطوات التي قامت بها موسكو للدخول ضمن ترتيبات النظام الاقتصادي العالمي، وقد باشر "تشوبايس" خطته الاقتصادية التي عُرفت بـ "العلاج بالصدمة" ، و هي عبارة عن برنامج من الإصلاحات لتحويل روسيا إلى اقتصاد السوق وتتضمن حزمة من الاجراءات المترابطة (تحرير السوق، الخصخصة، تحقيق الاستقرار الاقتصادي)،⁽³⁾ وهذا في خطوة أولى لدخول روسيا ضمن الحضارة الغربية الأوروبية التي تملك حسب الليبراليين الإصلاحيين كل المقومات الثقافية و الحضارية إلى جانب كونها قوة مسيحة تمثل الأرثوذكسية.

(1) معتمد عاطف عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .

(2) Eleanor Olph , "Voters Choose Old Name Over New: Leningrad May Become St. Petersburg", Washington Post , (date of access on 26.02.2018).

<https://wapo.st/2Cio50P>

(3) Ian Jeffries , **The New Russia: A Handbook of Economic and Political Developments** , (New York , Routledge Taylor and Francis Group , 2002), p.50

02/ الهوية السلافية : القومية السلافية تعد تنوعاً من الحركات القومية التي ظهرت في القرن التاسع عشر ، و تشير السلافية إلى التشابه بين الروس و "السلاف" الذين شكلوا أقليات في النمسا و تركيا و بروسيا في أواخر القرن الثامن عشر ، وتضم هذه الأقلية كذلك صربيا وكرواتيا والجبل الأسود و الكرخ و السلوفاك و البلغاريين وحتى اليونان (الذين هم من القومية السلافية لاتباعهم الارثوذكسية). هؤلاء السلاف باتوا محل اهتمام هذه الحركة في النصف الأول من القرن التاسع عشر وادعوا بأن السلاف مضطهدون وأن روسيا هي من بإمكانها تخليصهم.

يعد الفيلسوف الألماني يوهان جوتفريد هردير Johann Gottfried von Herder من بين المؤسسين لهذا التيار والذي كتب قائلاً؛ "بأن" السلاف" هي مجتمعات وقوميات مختلفة، لديها خصائص متميزة وهي جنس يمثل السلم والانسانية والديموقراطية"، عكس اللاتينيين و الجرمن مؤكداً أن "السلاف" سلالة وشعب فريد مملوء بحس الحرية والتواضع و السجية المُسالمة. في خمسينيات القرن الثامن عشر، بدأ يُروج القوميون "السلاف" خاصة الروسيون لفكرة التفوق السلافي على باقي القوميات، كرد فعل على هزيمة الروس على يد الغرب في معركة القرم بعد تحالفهم مع الامبراطورية العثمانية، ودعوا روسيا إلى الهيمنة على العالم السلاف. رأى القوميون "السلاف" في أبناء عرقهم المنشرين في أوروبا حلفاء محتملون سيشكل إلتحامهم مع روسيا وحدة سياسية تفوق الغرب من حيث القوة والإنجازات. بدأت هذه الافكار تكتسب قبولاً حتى في الأوساط الرسمية آنذاك ولهذا دفعت روسيا بقواتها ضد الامبراطورية العثمانية سنة 1877 لإنقاذ الإخوة السلاف -حسب توصيفهم- من الاضطهاد العثماني.⁽¹⁾

هذا التوجه الهوياتي اضمحل مع تبني الاتحاد السوفياتي للتحليل سردي شيوعي قائم على الأيديولوجية بدل العرقية. انهيار الاتحاد وأسئلة تعريف الأنا الروسية فسحت المجال لظهور مؤيدين لمثل هذا التصور الهوياتي.

03/ الهوية الأوراسية : الموقع الجغرافي الروسي المتميز، خلق تميز روسي ؛ فالطريق الثالث الروسي النابع من الإستثنائية الجغرافية ، سواء من ناحية الموقع أو من ناحية المساحة التي وصلت إلى 23 مليون كلم² في روسيا القيصرية و 17 مليون كلم² في روسيا الفيدرالية، يمكن أن يخلق توجه جيوبوليتيكي قائم على الخصوصية الجغرافية الروسية. والتي -كما سبق وذكرنا- دعمتها نظريات الجغرافي الإنجليزي هالفورد ماكيندر التي أكد من خلالها أن أوراسيا هي قلب العالم Heart Leand ، والتي تشكل حسبها الرأس الجغرافي

(1) Astrid Tuminez , **Russian Nationalism Since 1856: Ideology and the Making of Foreign Policy**, (New York : Rowman and Littlefield Publishers , INC, 2000) , p.122.

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

الأكثر ملاءمة للسيطرة على العالم، ويعتبر روسيا الدولة الأقدر على لعب دور محوري على المستويين الإقليمي والعالمي. (1) شكلت أفكار نيكولايفيتش سافبتسكي Nikolayevich Tolstoy مصدرا مهما لهذا التوجه، حيث أكد بدوره على أن ألمانيا تتوسط القارة الأوروبية و التي تشكل بدورها الرأس الغربي لأوراسيا أما روسيا فهي -حسبه- مركز القارة ككل. (2)

المعظلة الهوياتية التي وجدت روسيا نفسها أمامها أعطت زخما جديدا لأفكار الأوراسيين و تجلى هذا من خلال بروز الأوراسية الجديدة على يد ليف غومليوف Lev Gumilev . يُعد كل من ألكسندر بانرين و دوغين ألكسندر Dugin Alexander من المنظرين لهذا التوجه ، حيث يعتقد هؤلاء أن الرهان يجب أن يكون على دول المجال السوفيتي السابق وعلى المجال الأوراسي ، فالتفرد الروسي يجعلها غنية عن الغرب و يكفل رجوعها إلى الساحة الدولية. (3)

جدول رقم 20: يوضح يبرز التنوعات الهوياتية في روسيا.		
المؤيدون	الرؤية للأنا المصالح والتهديدات	طبيعة الهوية
أندري كوزيريف	روسيا هي جزء من الغرب وعليها الاندماج في الاقتصاد الغربي والمؤسسات الغربية، التهديد الأساسي لروسيا قادم من الدول غير الديمقراطية	الهوية الأوروبية/ الغربية
يولجيز بوزدنيكوف Elgiz Pozdnyakov	روسيا هي حضارة سلافية مستقلة وهي قوة عظمى، مصالحها لا تتوافق مع الغرب ولكنها تكمن في التحالف مع السلاف أينما وجدوا، والخطر الحقيقي قادم من	الهوية السلافية

(1) ألكسندر دوغين ، أسس الجيوبوليتيكا : مستقبل روسيا الجيوبولوتيكي ، تر: حاتم عماد. (بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004) ص 86-89.

(2) إبراهيم بولمكاحل ، "تأثير متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة" ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009) ص 102.

(3) Tugce Varol, *The Russian Foreign Energy Policy* , (European Scientific Institute, Publishing, Egaliteand Licensors, 2013) p. 42.

	<p>المناوئين للسلاف بما فيهم الحضارة الغربية</p>	
<p>فلاديمير جيرينوفسكي Vladimir Zhirinovsky</p>	<p>روسيا هي إمبراطورية منتشرة على اليابسة، ومصالحها تكمن بصفة حصرية مع القوة البحرية والمحافظه على مجال النفوذ الجيوسياسي الروسي وتوسيعه. التهديدات الرئيسية تأتي من قوى البحر</p>	<p>الهوية الأوراسية</p>

المصدر: (بتصرف).

Andrei Tsygankov , **Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity** , (London : Rowman and Littlefield , 4th edition , 2016),p.65.

الفرع الرابع: التوقعات العامة للمقاربة البنائية حول مستقبل السياسة الخارجية الروسية:

مستقبل السياسة الخارجية الروسية يرتبط حسب البنائين بالهوية الروسية، هذه السياسة لن تتحدد معالمها إلا بعد حل المعضلة الهوياتية الروسية، التي لا تكمن فقط في تعدد الهويات التي يمكن أن تتبناها روسيا بل أيضا في تضاربها. الهوية السلافية والأوراسية تنظر للغرب على أنه الآخر المُعرف لروسيا ويبدو الأمر أكثر تطرفا عند الأوراسيين الذين يعتقدون أن الغرب هو الآخر السلبي لروسيا، بينما تبني الهوية الأوروبية يعني ببساطة اعتبار روسيا جزءا من الأنا الأوروبي، فتبنيها سيكون نتوجا لتقنية التعديل في الآخر التي باشرها غورباتشوف في إصلاحاته، وبالتالي تشكل انتقالا من التعديل في الآخر إلى التماهي معه واعتباره جزءا من الأنا.

إن تبني هوية معينة من الهويات الثلاث وحده الكفيل بتحديد كنه المصالح الروسية؛ فتبني الهوية الأوروبية لروسيا يعني التوجه نحو تبني النموذج الأوروبي .على المستويات الاقتصادية بتبني الرأسمالية ، والسياسية بإحلال الديمقراطية في روسيا والأمنية بالانخراط في منظومة الأمن الأوروبية ؛ فالاهتمام الروسي ينبغي أن يكون منصبا على تعزيز التعاون مع مؤسسات التعاون المتعددة الأطراف الأوروبية والتي من شأنها أن تلعب دورا في إدخال ونقل المعايير الأوروبية إلى روسيا ، مما يسمح بالاندماج الكامل لهذه

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

الأخيرة ضمن الأنا الأوروبية ، و هو ما من شأنه أن يغير تماما من مدركات التهديد الروسية والتي كانت تشكل أوروبا جزءا أساسيا منها.(1)

الفرع الخامس: توقعات المقاربة البنائية حول مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز :

تعاني روسيا ما بعد الحرب الباردة من الهويات الانتقائية Selective Identities ، وهو ما سيلقي بظلاله على توجهات سياستها الخارجية تجاه آسيا الوسطى و القوقاز ، فالتنبؤ بمستقبل سياستها الخارجية لا يتم إلا بعد أن تتجاوز مرحلة الانتقائية الهوياتية، و التي من خلالها يمكن أن تُحدد كنه المصالح الروسية المُعرفة للأنا الروسي في مقابل الآخر الذي من شأنه تحديد الأقطاب المعرفية (منافس / صديق / عدو) ، فتبني الهوية السلافية سيؤدي إلى اعتبار ان التعاون مع دول آسيا الوسطى والقوقاز ، يدخل ضمن صلب اهتمام السياسة الخارجية الروسية. بطبيعة الحال؛ العمل على حماية السلاف في الدول المجاورة ، سيشكل حجر الزاوية في هذه السياسة، وسيكون هدفها الأساس حماية المنتمين إلى نفس المنظومة القيمية ، والتعاون مع الدول غير الأوروبية / الغربية للحفاظ على تميُّز الأنا وعدم الإنصهار في توجهه الغربية. النخبة العسكرية كانت متأثرة -إلى حد بعيد- بهذا التوجه ، حيث تضمنت العقيدة الروسية لعام 1992 إشارة إلى أن لروسيا الحق في حماية العرق الروسي أينما وجدوا.(2)

تبني روسيا الهوية الأوراسية من شأنه أن يؤدي بروسيا إلى إعتبار منطقة آسيا الوسطى والقوقاز مناطق نفوذ إستراتيجية، وستعمل على إدخالها ضمن منظومة الأنا عن طريق عملية إستدماج المعايير الروسية وهذا من خلال خلق مؤسسات فوق وطنية تعمل كمتعهد للمعايير الروسية وهو ما من شأنه ضمان سيطرة معيارية على المنطقة . في حين أن العكس سيحصل؛ إذا ما تبنت روسيا هوية أوروبية فهي ستعمل على تبني المعايير الأوروبية / الغربية وستعمل بدورها على نشرها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز ، تجدر الإشارة إلى أن النجاح في تبني هذه الهويات مرتبط إلى حد بعيد باعتراف الآخر ، على اختلاف الهوية التي من الممكن أن تتبناها روسيا، فروسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي دخلت بطريقة أو بأخرى في عملية تشكيل هوية جديدة تطلبت منها تعريف الأنا، و الذي سينجم عنه ممارسات جديدة تؤدي إلى تشكيل تصنيف

(1) Alexander Serguinin “,op.cit.,p.28.

(2) Olga Oliker and Others, “Russian Foreign Policy in Historical and Current Context”, Rand Corporation, 2013,p.5.

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

متبادل بين روسيا (الأنا) والدول الأخرى (الآخر). التفسير الإيجابي لهذه الممارسات من شأنه تمكين موسكو من تبني إحدى الهويات وتجاوز مرحلة الهويات الانتقائية.

المبحث الثاني:

التفسيرات النظرية للسياسة الخارجية الروسية تجاه القوقاز وآسيا الوسطى:

يمكن أن نقسم السياسة الخارجية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة إلى ثلاث مراحل. المرحلة الأولى؛ اتسمت فيها السياسة الخارجية الروسية بالموالاة الشبه كاملة للغرب، هذه السياسة كانت نتيجة الأزمات الهيكلية التي ورثها الاتحاد السوفياتي خاصة الاقتصادية منها، والتي أثرت بشكل كبير على السياسة الخارجية الروسية في عهد "يلتسن"، فهذه الأزمات لم تؤدي فقط إلى تقليص دور موسكو الخارجي و إنما جعلت خياراتها الخارجية مرتبطة بشكل كبير بهذه الأزمات، فمحاولة الانتقال الراديكالي التي باشرتها موسكو مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة والتي عرفت ببرنامج "العلاج بالصدمة" لم تؤدي فقط إلى تبني إجراءات ليبرالية بهدف جلب رأس المال الأجنبي سواء في استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ، وإنما تضمن التوجه نحو تبني الديمقراطية الغربية، في إشارة واضحة للرغبة في الانضمام إلى المعسكر الغربي المنتصر في الحرب الباردة ، وهذا ما ظهر جليا من خلال إعلان "يلتسن" أن سياسته الخارجية تقوم على إعادة بناء روسيا و على تعزيز التعاون مع الغرب. (1)

أما المرحلة الثانية؛ فقد كانت بعد بداية التشكيك في جدوى السياسة الخارجية الموالية للغرب والتي تبنت مع تبني سياسة خارجية جديدة للاتحاد الروسي في ربيع 1993. (2) أما المرحلة الثالثة؛ فأعقبت تمرد عام 1993 ضد نظام الرئيس بوريس يلتسين والذي قاده نائب الرئيس ألكسندر روتسكوي Alexander Rutskey ورئيس مجلس السوفيت الأعلى (البرلمان الروسي) رسلان حسبولاتوف Rouslan Khasboulatov. انتهى حراك النواب وغيرهم من خصوم "يلتسين" السياسيين بقصف مبنى المجلس في وسط موسكو وتوقيف المدبرين للتمرد، وقرر "يلتسين" حل مجلس السوفيت الأعلى وتشكيل مجلس نواب. (3) بعد هذه الحادثة باتت السياسة الخارجية الروسية أكثر اهتماما بدول الاتحاد السوفياتي

(1) علي عبد الصادق ، روسيا والبحث عن دور جديد: العرب في السياسة الخارجية الروسية، (أبوظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة 2003)، ص 34.

(2)Henrikki Heikka , "Beyond Neorealism and Constructivism: Desire , Identity, and Russian Foreign Policy" ,In:Ted Hopf(ed.) , **Understanding of Russia Foreign Policy**, op.cit. p.60.

(3)أشرف الصباغ ، "ثلاثة أيام هزت العالم" ، روسيا اليوم ، (تاريخ الدخول 02.02.2018)

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

سابقا، وتبنت موقفا أكثر تشددا تجاه توسيع حلف شمال الأطلسي، وباتت تطرح قضية ضرورة فرض النفوذ الروسي على دول الجوار الروسية. (1)

المطلب الأول: التفسير الواقعي الجديد /روسيا بين البحث عن الاستقلالية والبحث عن النفوذ:

انهيار الاتحاد السوفيتي زاد الشعور الروسي بانعدام الأمن؛ فروسيا خسرت العديد من الدول التي كانت تاريخيا تابعة لها أو على الأقل تعتبر من مناطق نفوذها، بالإضافة إلى تراجع مكانتها النسبية. ولهذا فإننا يمكن أن نرسم من خلال المقاربة الواقعية ثلاث مستويات للسياسة الخارجية الروسية:

1/ البحث عن الاستقلالية: يتضح هذا من خلال سعي روسيا للحفاظ على وحدتها الترابية، خاصة بعد إعلان استقلال الشيشان من جانب واحد، وهو ما دفع موسكو إلى إعلان الحرب ضد الفصائل الشيشانية. والتي كللت بنجاح الجيش الروسي في دخول العاصمة الشيشانية غروزني في جانفي 1995 بعد تدميرها بالكامل واستمرت المعارك إلى أن بدأ تستتب الأمور لصالح موسكو بداية العام 2001. (2) تعود استماتة موسكو في معركتها ضد الفصائل الشيشانية إلى إدراكها أن خسارتها للشيشان، يعني كشف فولغاغراد Volgograd أمنيا و قطعها عن سيبيريا، خاصة في ظل غياب أي فاصل طبيعي بين المنطقة الواقعة بين شمال القوقاز ومدينة فولغاغراد الروسية. (3)

2/ البحث عن النفوذ: بالرغم من تراجع الموقع النسبي لروسيا ، إلا انها حرصت على إبقاء قواتها منتشرة في العديد من المناطق على غرار جورجيا ومولدافيا، واستغلت الحروب الداخلية التي دار رحاها في جمهوريات آسيا الوسطى لتحقيق هذا المأرب ففي الحرب الداخلية في طاجيكستان بين حزب النهضة الإسلامي الطاجيكي وبين الميليشيات الشيوعية بين الأعوام من 1992 إلى 1997، تدخلت روسيا وأوزبكستان في هذه الحرب لصالح الشيوعيين بزعمارة إمام علي رحمانوف Emomali Rahmon الذي تولى زمام الأمور بعد تنحي الرئيس الطاجيكي "رحمان نبي أوف"، فأرسلت روسيا كتائب من جيشها و سيطرت على مطار دوشنبه وانتشرت على الحدود الطاجيكية-الأفغانية، وساعدت أوزبكستان الشيوعيين السابقين بالطائرات والسلاح والعتاد في هذه الحرب ضد حزب النهضة الطاجيكي، (4) كما نشرت قوات لحفظ

(1)Henrikki Heikka , "Beyond Neorealism and Constructivism: Desire , Identity, and Russian Foreign Policy" ,In:Ted Hopf(ed.) , **Understanding of Russia Foreign Policy**, op.cit., p. 61.

(2)"الشيشان" ، موسوعة الجزيرة ، (تاريخ الدخول 18,02,2018)

<https://bit.ly/2MLRcPn>

(3) "الصراع على القوقاز" ، الجزيرة نت، (تاريخ الدخول 18,02,2018)

<https://bit.ly/2xz0NSG>

(4)مصباح الله عبد الباقي ، " آسيا الوسطى والقوقاز .. الأهمية الاستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي "، مركز الجزيرة للدراسات ، (تاريخ الدخول 05.03.2018)

السلام في أبخازيا في عام 1994 على الرغم من معارضة الرأي العام الروسي، وعدم موافقة الدوما على هذا القرار، حيث تم تمرير قرار نشر هذه القوات بقرار خاص من الرئيس الروسي. (1)

دعم هذا التوجه في الاستراتيجية الروسية عاملان: الأول؛ يتعلق بحجم الارتباط الاقتصادي الكبير بين روسيا ودول آسيا الوسطى، أما الثاني؛ فيتمثل في حاجة روسيا إلى استكمال عملية تجريد الدول من القدرات العسكرية حتى لا تتسرب إلى أطراف قد تكون مناوئة لموسكو. (2)

3/ إقامة أحلاف موازنة: للتصدي للمساعي الأمريكية لزيادة نفوذها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، دخلت موسكو في أحلاف موازنة مع دول الجوار، حيث توجهت إلى التحالف مع الصين وعززت من علاقاتها مع الهند وأجرت محاولات للتصالح مع اليابان. كما عززت علاقتها مع دول الآسيان، غير أن روسيا حاولت استغلال علاقتها مع الصين من أجل الحد من التواجد الأمريكي في المنطقة ولكنها سعت في المقابل أن تتحوط من النتائج السلبية المحتملة من نهوض الصين. (3)

وعموما فإن السياسة الخارجية الروسية كانت مدفوعة بعوامل أمنية حددتها الوثيقة الدفاعية الروسية 1993، تشمل المشاكل التي تواجهها موسكو في سياستها الخارجية وعلى وجه التحديد ما يلي:

1. توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أوروبا الشرقية وخطر التواجد العسكري الأطلسي بالقرب من حدودها؛

2. الإرهاب الدولي؛

3. ضعف العمليات التكاملية في رابطة الدول المستقلة (البحث عن النفوذ)؛

4. تصاعد النزاعات المستمرة في رابطة الدول المستقلة⁽⁴⁾ (البحث عن الاستقلالية).

وبالتالي؛ فظهور سياسة خارجية روسية أكثر صرامة أمر طبيعي واستجابة للضغط الهيكلي للنظام الدولي، الذي يفرض على موسكو التوجه نحو لعب دور قوة دفاعية كبرى Great Defensive Power

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/09/2013924103853454636.html#a5>

(1) Olga Olikier and Others, op.cit., p.06.

(2) عاطف معتمد عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 121.

(3) Marcin Kaczmarek , op.cit., p. 400.

(4) John Staples and Harold Otto , "Russian Defence Spending: Trends and Consequences" , paper for International Security Research and Outreach Programme International Security Bureau , September 2000 , p.5

وهذا تمهيدا للعب دور أكبر للمنطقة، ولهذا فإن نصيحة الواقعيين الجدد للدول الغربية أن تتعامل مع موسكو وفق منطق أسوأ الاحتمالات. (1)

المطلب الثاني: التفسير الليبرالي النفعي/المصالح الاقتصادية للفواعل المجتمعية المهيمنة: يُجادل الليبراليون النفعيون أن العامل التفسيري الذي من الممكن أن يفسر السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، هو بالأساس طبيعة التفاعل في الشبكة السياسية ضمن هذا المجال وأكثر تحديدا هيكل الوساطة لتحديد المصالح التي ينبثق عنها الفاعل الأكثر هيمنة في الشبكة السياسية.

من الناحية الدستورية؛ يعد الرئيس الروسي (الأسبق) "بوريتس يلتسن" الفاعل الأكثر هيمنة في الشبكة السياسية. النظام السياسي شكّل بالأساس ليضمن سيطرة الرئيس على مختلف الأجهزة السياسية، غير أن حالة الفوضى التي كانت تعيشها روسيا جعلت الأمور تختلف تماما على أرض الواقع. ولهذا فإن كل مجال قضية تتضمن فاعل / فواعل مهيمنة [مختلفة]. ففيما يتعلق بإدارة الملف الشيشاني؛ التي تعد جزءا من القوقاز الروسي، والتي أعلنت انفصالها عن الاتحاد السوفياتي. نجد أن الشبكة السياسية تشكلت من كل من الرئيس "يلتسن" الذي اهتم في البداية بالعمل على بث الاستقرار، وترتيب البيت الروسي. استرجاع الشيشان كان الخطوة الموالية على الأجندة السياسية ليلتسن، الراغب بالظهور بمظهر الزعيم القوي القادر على تحقيق وحدة روسيا وتكريس دورها ومكانتها كوريث للاتحاد السوفياتي. من أجل تكريس هذه الصورة حاولت موسكو قلب نظام الرئيس الشيشاني جوهر دوداييف Djokhar Douaïev وذلك في نوفمبر 1994، ومع إخفاق الانقلاب في القضاء على "دوداييف"، قررت موسكو غزو الشيشان وأرسلت ثلاثين ألف عسكري دخلوا العاصمة غروزني مع مطلع عام 1995 بعد قصفٍ مدفعي وجوي بدا أشبه بالمجزرة المنظمة منه بالحرب. (2) أما ثاني الفواعل في هذه الشبكة السياسية؛ فهو وزير الخارجية الروسي أندري كوزيريف Andrei Kozyrev ، اتسم موقف هذا الأخير بسياسة مُساندة للغرب أين مثل تعزيز علاقاته مع الغرب أحد أهم أولوياته، وبلغ حمسه للعلاقات مع الغرب أن أعلن صراحة في بروكسل عدم معاضته لتوسع الناتو . بناءً عليه؛ كان موقفه ميالا إلى معارضة التدخل على الأرض في الشيشان، بينما تجاهل تعزيز العلاقات مع الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، وهو ما أدى إلى حملة انتقادات واسعة طالبت سياسته والتي وصفتها بالمشاندة للغرب والتي لا تخدم مصالح روسيا القومية، خاصة بعد مواقفه تجاه

(1)Henrikki Heikka , "Beyond Neorealism and Constructivism: Desire , Identity, and Russian Foreign Policy" ,In:Ted Hopf (ed.), **Understanding of Russia Foreign Policy** op.cit., p.62.

(2)حربا الشيشان ، موسوعة الجزيرة ، (تاريخ الدخول 16.03.2018)

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2016/1/31/حربا-الشيشان>

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

البوسنة ورابطة الدول المستقلة، حيث أعاب عليه خصومه عدم اتساق سياسته واتهم بعدم الكفاءة، وللتقليل من حدة هذه الانتقادات حاول وزير الخارجية توجيه خطابات للداخل ينتقد فيها الغرب.

وزير الدفاع الروسي بافل غراتشيوف Pavel Grachev، عُرف بمواقفه العدائية تجاه الغرب. فقد هاجم السياسة التوسعية للنااتو وهدد بالرد على هذه السياسة وانشاء جماعة مناوئة للنااتو وإقامة تحالف مع الصين، ⁽¹⁾ كما كان متحمسا لحسم المسألة الشيشانية، إلى درجة عدم الامتثال لأوامر الرئيس. فعلى سبيل المثال؛ خالف الجيش أوامر هذا الأخير بوقف تفجير المدن والقرى الشيشانية في نهاية عام 1994. وعلى الرغم من تأكيده بأن الروس كانوا يقومون بمهمة استطلاعية فقط، فإن العديد من التفجيرات استمرت ولم تتوقف. ⁽²⁾

فيما يتعلق بالفواعل الاقتصادية؛ لعبت الأوليغارشية دورا مهما في إدارة العديد من الملفات ذات الطابع الاقتصادي. ووصلت هيمنة الأوليغارشية إلى التماهي مع السلطة السياسية، و هو ليس بالشيء الجديد في التاريخ الروسي، ففي العهد السوفياتي كان هناك تماهي بين وزارة الخارجية السوفياتية و النوميكلاتور Nomenklatura، وهي النخب الشيوعية التي كانت تهيمن من خلال القسم الدولي للحزب الشيوعي. تجلت هذه الهيمنة في تولي بوريس بيريروفسكي ملف المفاوضات الشيشانية، أين كان له دور بارز في التوصل إلى اتفاق السلام وإقناع الشيشانيين بالتوقيع على اتفاق لوقف القتال، مقابل انسحاب القوات الروسية وهو ما وضع حدا للحرب الشيشانية الأولى، إلا أنه اعترف فيما بعد أنه دفع 2 مليار دولار لـ شامل باسييف Chamil Bassaïev. ⁽³⁾

رغم كون الرئيس الروسي؛ الفاعل الأكثر هيمنة في الشبكة السياسية المتعلقة بقضايا السياسة الخارجية، فإن بقاءه كان مرتبطا بمساندة الأوليغارشية له، وتبين من خلال الدعم الكبير الذي حظي به "يلتسن" من قبل "بيريروفسكي" في انتخابات 1996، وهو دعم سمح له بالفوز بعهدة رئاسية جديدة. و كمكافئة له تم تعيينه نائبا لسكرتير مجلس الأمن الروسي، وهو ما رسم مرحلة التماهي التام بين السلطة السياسية والنخب الاقتصادية فيما عرف بتحالف "الكرملين و الشركات" Kremlin, Inc. ⁽⁴⁾.

وعموما فإن السياسة الخارجية الروسية كانت محكومة بعوامل داخلية حددتها وثيقة الدفاع الروسية 1993،

(1) Stephen Larrabee and Theodore Karasik , op.cit. , p.p.5-6 .

(2) Ibid., p.13.

(3) Claes Ericson , op.cit., p. 30.

(4) Jeffrey Mankoff , **Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics** , 2ed edition , (New York; Rowman & Littlefield, 2012),p.79.

حدد مفهوم الأمن القومي أولويات الأمن الداخلي لروسيا على النحو التالي:

1. التحكم في انهيار الاقتصاد الروسي، والاندماج في الاقتصاد العالمي وزيادة التعاون في المجالين الاقتصادي والمالي مع المؤسسات الدولية؛
2. وضع أسس قانونية تكفل الحفاظ على الديمقراطية وحقوق الانسان؛
3. تأمين الحدود الروسية لوقف التأثيرات السلبية للهجرة غير الشرعية، خاصة على المستويات الاقتصادية والديموغرافية والهوياتية؛
4. أمن المعلومات؛
5. القضاء على الإرهاب؛
6. القضاء على الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والفساد. (1)

المطلب الثالث: التفسير البنائي /هوية روسيا ما بعد الحرب الباردة.

التحول إلى الهوية الأوروبية / الغربية هو ما يفسر الأفعال الروسية؛ ف "يلتسن" كمتعهد للمعايير ساهم في تذويب المعايير في روسيا من خلال التحول السريع إلى النظام الليبرالي أو ما عرف بـ "العلاج بالصدمة". أبرز تجليات هذه الهوية هي إعادة تسمية سان بطرسبورج بعد أن حولها الشيوعيون إلى لينين غراد، وتعين بوريس يلتسن للدبلوماسي أنديري كوزيريف Andrei Kozyrev والمعروف بتوجهاته الغربية والمتحمس لتبني القيم الغربية المتمثلة في إعلاء قيم الفرد والأخذ بآليات السوق، وعبر عن هذا التوجه في أكثر من مناسبة:

"إن تحويل روسيا إلى دولة حرة مستقلة، يتطلب بناء مؤسسات ديمقراطية، وإقامة اقتصاد فعال، وتعزيز حقوق وحرريات جميع الروس، مما يجعل حياة الناس غنية مادياً وروحياً"⁽²⁾.

اتسمت السياسة الخارجية الروسية بالتوجه نحو التعاون مع الغرب، على حساب التعاون مع دول آسيا الوسطى والقوقاز، حيث بات يُنظر إلى الدول الغربية كشركاء محتملين أو فعليين على أساس أن روسيا دولة أوروبية أو جزء من الحضارة الأوروبية،⁽³⁾ وتم تعريف المصالح الروسية على أنها متطابقة تقريباً مع مصالح الغرب، وهو ما خلق توقعات مشتركة للسلوك من قبل الروس بأن الغرب سيقدم على تقديم

(1)John Staples and Harold Otto ,op.cit., p.6.

(2)Andrei Tsygankov , **Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity** , (London : Rowman and Littlefield , 4th edition , 2016),p.62.

(3) وليم نصر ، "روسيا كقوة كبرى" ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، العدد 20 ، خريف 2008 ، ص 28.

الفصل الرابع _____ السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

المساعدات لروسيا من أجل الخروج من أزمتها الاقتصادية وسيتم إدخالها ضمن منظومة الأمن الغربية⁽¹⁾ (أنظر الجدول رقم 21) ، من هذا المنطلق لم تعارض موسكو عملية النشر المعيارى التي بشارتها الولايات المتحدة من أجل إدماج دول آسيا الوسطى والقوقاز ضمن الاقتصاد العالمي ، وإخضاعها لمبادئ الليبرالية الاقتصادية.

جدول رقم 21: يوضح طبيعة الهوية الروسية في المرحلة الأولى من حكم يلتسن.	
طبيعة الهوية.	هوية الليبرالية.
ماذا؟	إقامة شراكة مع الغرب.
كيف؟	- الاندماج السريع في المؤسسات الغربية. - الابتعاد عن دول الاتحاد السوفياتي السابق. - الإصلاح الاقتصادي الرديكالي. - إعادة الاسم القديم لنينين غراد.
التوقعات المشتركة للسلوك (من قبل الروس)	- تقبل روسيا كعضو في منظومة الأنا الغربية. - الحصول على المساعدات الغربية للخروج من الأزمة الاقتصادية.

المصدر : (بتصرف).

Andrei Tsygankov , **Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity** , (London : Rowman and Littlefield , 4th edition , 2016),p.62.

بيد أن روسيا فشلت في عملية تغيير الآخر فالغرب بات ينظر لروسيا على أنها دولة منهاره، وقد استخدمت العديد من المصطلحات للتدليل على حجم الخسارة الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي على غرار "سقوط التفاحة العفنة"، "توابع الزلزال"، "انحدار الفكر الشيوعي"، و "انتحار الإمبراطورية الحمراء"، ولهذا بات ينظر إلى روسيا على أنها مجرد دولة من دول العالم الثالث أو في أحسن الأحوال "دولة ذات نفوذ إقليمي" تعاكس القطب الأمريكي الأوحده⁽²⁾ توسع حلف الناتو ليشمل دول أوروبا الشرقية، اعتبر من الجانب الروسي إخلالا من قبل دول الناتو بالتزاماتها الناجمة عن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في

(1)Henrikki Heikka ,op.cit.,p.62.

(2)عاطف معتمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص 118

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

أوروبا (*)، بينما علل الناتو خطواته التوسعية بوجود فراغ أمني في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية ناجمة عن زوال الاتحاد السوفيتي يحتم ايجاد ترتيبات أمنية جديدة تملأ هذه الفجوة. (1) يضاف إليها حرب الناتو في يوغوسلافيا سابقا الحليف التقليدي لموسكو، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تزايد الإدراك بالفشل الهوياتي في تبني هوية غربية خاصة وأن ما حصل تم تأويله من قبل موسكو على أنها خطوات تهدف إلى إذلال روسيا، وهذا ما يفسر التحول في السياسة الخارجية الروسية فبعد أن حاولت موسكو في السنوات الأولى تبني هوية غربية باتت ترى في الغرب تهديد لأمنها خاصة بعد سلسلة توسعات الناتو.

المبحث الثالث: نهاية عقد الذل والسيناريوهات التنظيرية حول مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز:

شهدت السياسة الخارجية الروسية منذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين، العديد من التحولات الداخلية التي أثرت على توجهات السياسة الخارجية. والتي كان أبرزها تقلص دور الأوليغارشية في السياسة الخارجية من خلال ملاحقة زعمائها وتحتيتهم عن المشهد السياسي، وفي نفس الوقت استطاعت روسيا استعادة السيطرة على الشيشان بعد الانسحاب المذل لها سنة 1996 من الشيشان. فبعد أن كانت المسألة الشيشانية مسألة دولية، استطاعت موسكو أن تحولها إلى قضية داخلية مكنتها من بسط سيطرتها على تلك المنطقة. في نفس الوقت؛ استطاعت موسكو العودة للمنافسة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، بعد أن خضعت المنطقة لهيمنة قوى إقليمية ودولية، خاصة الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي ضمنت نفوذا كبيرا لها في تلك المنطقة.

المواجهة الروسية-الجورجية؛ التي أعقبت القصف الذي قامت به جورجيا لأستونيا الجنوبية في أوت 2008 والتي انتهت بإعلان هذه الأخيرة استقلالها، شكلت العلامة الفارقة التي رسمت منحا جديدا للسياسة الخارجية. تجادل هذه الأطروحة؛ أن هذه الحرب لم تكن مجرد حرب إقليمية، وإنما هي مواجهة بين روسيا الساعية لتأكيد مكانتها في النظام الدولي الجديد والولايات المتحدة التي تحاول مواجهة أي دولة تنافس

* وقعت معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في 19 نوفمبر عام 1990 في باريس من قبل ممثلي الدول الأعضاء في حلف الناتو وكذلك أعضاء حلف وارسو. ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 9 نوفمبر/تشرين الثاني عام 1992. ونصت المعاهدة على الحد من القوات التقليدية لدول الحلفين العسكريين وكذلك الحد من نشر القوات على خط التماس بين الحلفين، بهدف منع وقوع هجوم مفاجئ وشن هجمات واسعة النطاق في أوروبا. وجرى تطوير المعاهدة بسبب تغير الوضع السياسي العسكري في أوروبا لاحقا بسبب زوال حلف وارسو بعد توقيع اتفاق بهذا الشأن في براغ في 1 جويلية عام 1991 وتفكك الاتحاد السوفيتي في أواخر العام نفسه، وكذلك توسع حلف شمال الأطلسي. للمزيد راجع: "روسيا: التعليق التام لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا"، روسيا اليوم ، (تاريخ الولوج 04.06.2018)

<https://bit.ly/2HlhWia>

(1) محسن حساني ظاهر مديش العبودي ، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة دراسة في المدركات و الخيارات الاستراتيجية الروسية، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع والطباعة ، 2012)، ص 83.

هيمنتها على النظام الدولي. تعامل موسكو مع القضية يؤكد تجاوزها ما يمكن أن نسميه "عقد الذل" الذي أعقب نهاية الحرب الباردة، ولهذا فإن هذا المبحث يحاول أن يوضح سيناريوهات تنظيرية لمستقبل روسيا ما بعد عقد الذل بالاستعانة بالمقاربات الثلاثة للسياسة الخارجية.

المطلب الأول: السيناريو النيو واقعي: روسيا كدولة مهيمنة في آسيا الوسطى والقوقاز:

صياغة السيناريو الواقعي الجديد بعد الأزمة الروسية الجورجية، يتطلب منا حساب موقعها النسبي في المنطقة بالمقارنة مع مجموعة مرجعية تتضمن كلاً من الصين، ألمانيا، تركيا وإيران. من الناحية الاقتصادية؛ نلاحظ أن حصة روسيا من الناتج المحلية الإجمالي كانت مستقرة في حدود 13% ما بين (2008-2013) لتبدأ هذه النسبة في الانخفاض في عام 2014 ويفسر هذا الانخفاض بتراجع أسعار البترول، إلى جانب تزايد الناتج المحلي الصيني بشكل مضطرد والذي وصل إلى أكثر من ترليون دولار سنة 2016 (أنظر الجدول رقم 22).

جدول رقم 22: الناتج الوطني الإجمالي لروسيا والمجموعة المرجعية.
(الوحدة مليار دولار، بالأسعار الحالية)

السنة	روسيا	الصين	ألمانيا	تركيا	إيران	حصة روسيا %
2008	1661	4598	3752	764,336	406.071	14.85
2009	1223	5110	3418	644,64	114.095	11.63
2010	1525	6101	3417	771,877	487.07	12.39
2011	2052	7573	3758	832,546	583.5	13.86
2012	2120	8561	3544	873,982	598.853	13.50
2013	2297	9607	3753	950,595	467.415	13.45
2014	2064	10482	3891	934,168	434.475	11.59
2015	1366	11056	3376	859,794	385.874	8.01

7.47	418.977	863,712	3478	11119	1283	2016
------	---------	---------	------	-------	------	------

المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

World Bank, "World GDP", World Bank national accounts data,

<http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IT>

من جانبها؛ تأثرت الصادرات الروسية بتراجع أسعار النفط، والتي تمثل حوالي 47.2 % من إجمالي الصادرات الروسية لسنة 2016 (أنظر الشكل رقم 11)، هذا بالإضافة إلى النتائج المترتبة عن اتفاق موسكو مع دول الأوبك في سنة 2016 القاضي بتخفيض إنتاج الدول المصدرة للبترول بواقع 32,5 مليون برميل يوميا، حيث بلغت حصة التخفيض الروسية 301.2 ألف برميل يوميا.⁽¹⁾ وزاد من حدة الأزمة، العقوبات التي فرضها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على روسيا بعد أزمة شبه جزيرة القرم 2014، بالإضافة إلى تهاوي قيمة الروبل الروسي و الذي تراجعت قيمته إلى مستويات قياسية أمام العملات الدولية، إذ وصل سعر صرف الروبل إلى 84 روبل مقابل واحد دولار، وتراجع أيضا أمام اليورو ليصل إلى 92 روبل مقابل 1 يورو، هذا الانخفاض أدى إلى تراجع أسعار الصادرات بوتيرة أسرع من الواردات.⁽²⁾ شكل رقم 11: يوضح أهم الصادرات الروسية.



المصدر:

"أهم صادرات روسيا"، روسيا اليوم، (تاريخ الولوج 12.03.2018)

<https://bit.ly/2kZ8B6T>

(1) ناديجدا أنتويتينا، "روسيا تخفض إنتاج النفط في إطار اتفاق "أوبك"، روسيا اليوم، (تاريخ الولوج 12.03.2018).

<https://bit.ly/2JFVANx>

(2) محمد يحيى كرداسي، "روسيا الاتحادية... بين طموحات التوجهات واضطراب الواقع"، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص 227

هذا ما أثر على حصة روسيا من الصادرات بالمقارنة مع المجموعة المرجعة حيث انخفضت حصة روسيا من 13.19% سنة 2008 إلى 7.17% أي تراجعت هذه الحصة بواقع 6.02% أي بالنصف تقريبا (أنظر الجدول رقم 23). يُعزى هذا التراجع أيضا إلى تزايد حصة الصين التي بلغت قيمت صادراتها أكثر من 2 ترليون دولار.

جدول رقم 23: الصادرات لروسيا والمجموعة المرجعية
(الوحدة مليار دولار، بالأسعار الحالية)

السنة	روسيا	الصين	ألمانيا	تركيا	إيران	حصة روسيا %
2008	471,606	1431	1446	132.027	113.668	13.19
2009	303.388	1202	1120	102.143	78.83	10.81
2010	400.63	1578	1259	113.883	101.316	11.60
2011	522.011	1898	1474	139.907	132	12.44
2012	529.256	2049	1401	152.462	104	12.49
2013	521.836	2209	1445	151.803	82.5	11.83
2014	496.807	2342	1495	157.61	88.8	10,84
2015	341.419	2273	1327	143.839	63.1	8.23
2016	281.851	2098	1338	142.53	69	7.17

المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

World Bank, "World GDP", World Bank national accounts data,
<http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IT>

فيما يتعلق بالإنفاق العسكري؛ فإن حصة روسيا قد ارتفعت بالمقارنة مع المجموعة المرجعية. حيث انتقل نصيب روسيا من 16,51% عام 2008 إلى 20,18% عام 2016 (أنظر الجدول رقم 24) ويعود تزايد الانفاق العسكري الروسي إلى تزايد انخراط روسيا في النزاعات الدولية (الحرب الجورجية الروسية /

النزاع في سوريا) وإلى نشر القوات الروسية حيث تنتشر هذه القوات في عشر دولة (سوريا، أرمينيا، بيلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزستان، مولدوفا، طاجيكستان، فيتنام).⁽¹⁾ الاستثمارات الروسية في مجال السلاح تساهم في تصاعد نصيب روسيا حيث أن هذا القطاع، الذي يُهيمن عليه القطاع العام في روسيا عكس ما هو في الولايات المتحدة الأمريكية أين يسيطر عليها القطاع الخاص، حيث باتت تلاقي هذه الصناعة رواجاً كبيراً، فقد ارتفعت مبيعات الأسلحة الروسية بنسبة 6.2 في المائة خلال عام 2015، بعد ارتفاع المبيعات إلى 48 في المائة في 2014، و20 في المائة في 2013. إذ تستثمر روسيا بكثافة في تحديث قدراتها العسكرية. ويخطط الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، لإنفاق أكثر من 20 تريليون روبل روسي أو ما يعادل 700 مليار دولار، لتحديث معدات الجيش الروسي بحلول عام 2025، وهذا في ظل تراجع مبيعات الأسلحة الأمريكية.⁽²⁾ ويمكن أن نعزو الراجح الذي تلاقيه هذه تجارة السلاح الروسية إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- 1- عامل السعر؛ حيث تنخفض أسعار السلاح الروسي عن أسلحة معظم دول العالم بشكل ملحوظ، مما يعطي روسيا امتيازاً كبيراً في السوق العالمية إلى جانب الكفاءة المشهود بها للسلاح الروسي الحديث؛
- 2- السلاح الروسي متاح لأي دولة في العالم؛ إذ أن روسيا لا تفرق في نوعية السلاح بين دولة وأخرى، كما أنها ملتزمة بالأداء يؤثر بيعها للسلاح لأية دولة على موازين القوى الإقليمية في العالم؛
- 3- عدم وجود شروط لتسليم السلاح ولا عقبات في التسليم؛ ويتم حسب طلب المشتري وبالمواصفات الخاصة التي يطلبها، وهذا على عكس مبيعات السلاح الأمريكية أين يتم فرض شروط ومواصفات معينة للبيع.⁽³⁾ تجدر الإشارة إلى أنه وحسب إحصائيات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام فإن حصة الإنفاق العسكري الروسي من الإنفاق العسكري للدول الخمسة عشرة الأكثر إنفاقاً على التسليح تبلغ 4% ، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالولايات المتحدة أو حتى بالصين (أنظر الشكل رقم 09).

(1) "Where Are U.S and Russian Military Bases in The World" , Radio Free Europe , (date of access 26.03.2018)

<https://www.rferl.org/a/where-are-us-and-russian-military-bases-in-the-world/28890842.html>

(2) "تقرير عالمي عن تجارة الأسلحة: نمو مبيعات روسيا وانخفاض صادرات أمريكا.. وسوق فرنسا يزدهر بعد صفقات مصر وقطر" ، روسيا اليوم ، (تاريخ الولوج 09.04.2018)

<https://arabic.cnn.com/world/2016/12/05/arms-sales-russia-u-s>

(3) تامر إبراهيم كامل عبده هشام، مرجع سبق ذكره ، ص 132 ، 133

جدول رقم 24: الإنفاق العسكري لروسيا والمجموعة المرجعية (الوحدة مليار دولار، بأسعار 2015)

السنة	روسيا	الصين	ألمانيا	تركيا	إيران	حصة روسيا %
2008	41,423	143,1	39.676	13.809	12.840	16,51
2009	43,458	120,2	40.958	14.777	13,441	18,66
2010	44,338	157,8	41.405	14.478	13.671	16,31
2011	47,321	189,8	40.221	14.619	12.353	15,55
2012	54,832	204,9	41.180	14.939	12.851	16,68
2013	57,500	220,9	38.803	15.310	10.151	16,78
2014	61,662	234,2	38,628	15.397	10,067	17,13
2015	66,419	227,3	39.813	15.881	10,589	18,44
2016	70,345	209,8	40,985	14.974	12,383	20,18

“Military expenditure by country, in constant (2015) US\$ m., 1988-1996”, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI).

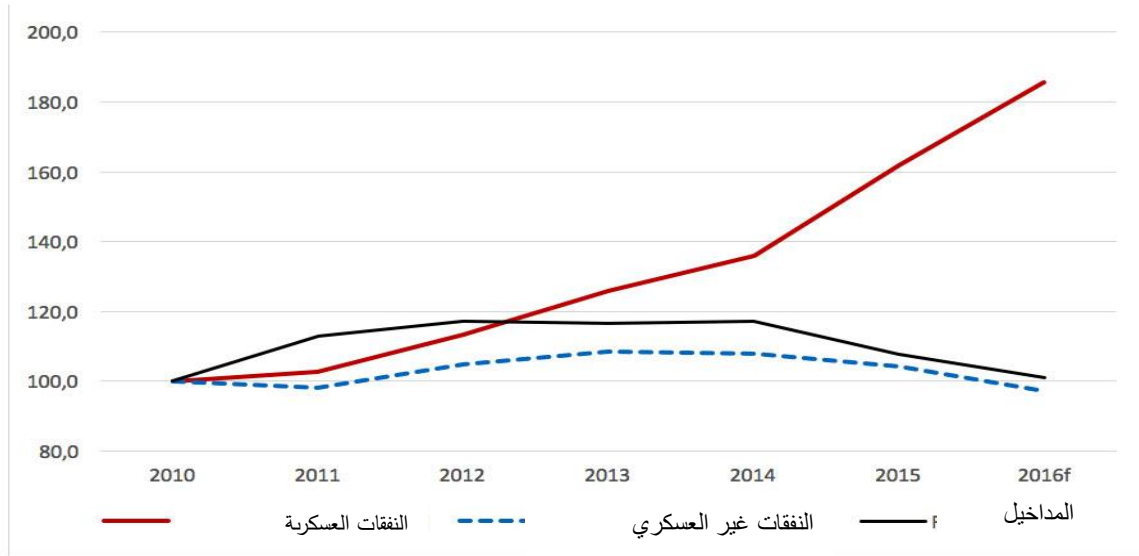
<https://www.sipri.org/sites/default/files/Milex-constant-USD.pdf>

وكما بوضوح الشكل رقم 12 فإنه ورغم محاولات روسيا زيادة إنفاقها على التسليح وفقاً لمخططات

التحديث العسكري الروسي، فإن العقبة الكأداء التي تقف دون تحقيق هذا المأرب، تتمثل في التراجع

المضطرد لأسعار البترول والذي أثر على الإنفاق الحكومي من خلال إقرار إجراءات تقشفية.

شكل رقم 12: تطور الإنفاق العسكري، النفقات غير العسكرية، ومجموع المداخيل الحكومية، بأسعار (2010=100)



المصدر:

“Trends in World Military Expenditure, 2016”, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI).

<https://www.sipri.org/sites/default/files/Trends-world-military-expenditure-2016.pdf>

بالنسبة لعدد سكان روسيا فقد ارتفع من 142 مليون نسمة سنة 2008 إلى 144 مليون نسمة سنة 2016 بالإضافة إلى 2 مليون نسمة، يقطنون شبه جزيرة القرم التي ضمتها روسيا سنة 2014؛ أي بزيادة تصل إلى 4 مليون نسمة. تجدر الإشارة إلى أن الزيادة الطبيعية لعدد السكان في روسيا قليلة جداً، إلى جانب أن المجتمع الروسي متجمع يعاني من الشيخوخة ولهذا باتت الهجرة مورداً سكانياً جدياً. فإذا ما كان عدد سكان روسيا يرتفع الآن، فإنما يتم ذلك بفضل المهاجرين دون سواهم، وحتى حين تراجع عدد السكان، في الأعوام 1993-2008، فإن المهاجرين عوضوا النقص السكاني بنسبة 60 بالمائة، فبين العامين 1992 و2015، ازداد عدد المهاجرين في روسيا بـ 9 مليون مهاجر.⁽¹⁾

عدد السكان كمؤشر فرعي لقياس القوة النسبية للدولة، يعد بالنسبة للواقعيين الجدد مؤشراً لقياس عدد السكان المؤهلين للقتال إلى جانب الدولة في حالة الحرب. تعد الخدمة العسكرية في روسيا إجبارية حيث وبموجب قانون الخدمة العسكرية الروسية، فإن الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و27 سنة ملزمون بأداء سنة واحدة من الخدمة العسكري. في عام 2015، بلغ إجمالي عدد المجندين في الجيش الروسي

(1) "روسيا بحاجة إلى مهاجرين. نصف مليون كل عام"، روسيا اليوم، (تاريخ الولوج 20.04.2018)

297.100 شخص وهو أحد أدنى المعدلات في السنوات العشر الأخيرة. وهذا بعد أن سجل الإقبال على الخدمة العسكرية أرقامًا غير مسبوقه خلال سنة 2009، حيث بلغ عدد المتطوعين 576580 شخص و تم استدعاء 305.560 شخصًا. اعتبارًا من جانفي 2017، بلغ عدد الأشخاص العاملين في الجيش الروسي 1,897,694، بما في ذلك 1.013.000 من الجنود والنساء النشطين، و سيرتفع عدد العسكريين في روسيا بمقدار 19 ألفًا، وفقًا لمرسوم وقعه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 30 مارس 2017. (1)

أما بالنسبة لمساحة روسيا؛ فقد زادت مساحتها بعد ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا في مارس 2014، حيث باتت تصل مساحتها إلى 17 124 442 كلم² أي بزيادة أكثر من 26 ألف كيلومتر مربع، وهو ما يجعل مساحة روسيا تعادل نحو 12 % من مجموع مساحة اليابسة على الكرة الأرضية. (2)

قطبية النظام الدولي؛ لا تزال أحادية ببقاء الولايات المتحدة دولة قطب ومهيمن إقليمي وحيد في النظام الدولي، ولكن هناك العديد من المؤشرات -كما سبق وأشرنا في الفصل الثالث- تدل على أن هذا الأمر لن يستمر طويلًا. خاصة في ظل التنامي المضطرد للنتاج المحلي الصيني والذي من المتوقع أن يجاوز الناتج المحلي الأمريكي في السنوات المقبلة. نمو القوة العسكرية الروسية، بالإضافة إلى الانتعاش النسبي للاقتصاد الروسي خاصة خلال المرحلة التي وصلت فيها أسعار النفط إلى مستويات فاقت عتبة المئة دولار، يعزز من احتمالية تغير شكل النظام إلى نظام ثنائي أو متعدد الأقطاب، وهو أمر لا تخفي موسكو سعيها نحو تحقيقه، ففي مؤتمر ميونخ للأمن 2007 شن "بوتن" هجومًا لاذعًا على الأحادية القطبية، مؤكدًا أنها السبب في الكثير من المآسي الإنسانية:

"أعتقد أن النموذج الأحادي القطب ليس فقط غير مقبول للعالم المعاصر، لكنه مستحيل تمامًا. ليس فقط لأن العالم المعاصر (وهنا أؤكد على المعاصر)، في ظل ظروف التفرد بالقيادة، سوف يفتقر إلى الموارد العسكرية والسياسية والاقتصادية. ولكن، والأهم من ذلك، فإن هذا النموذج غير فعال لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقوم على أساس أخلاقي ومعنوي للحضارة المعاصرة(3)".

(1) Russian Military Personnel , Global Security , (date of access 20.04.2018)

<https://www.globalsecurity.org/military/world/russia/personnel.htm>

(2) روسيا الاتحادية، "مساحة كبرى ازدادت بانضمام القرم"، مرجع سبق ذكره.

(3) « Discours de Vladimir Poutine prononcé le 10 février à la Conférence de Munich sur la sécurité (texte intégral) », Alter Info, (date of access 19.03.2018).

https://www.alterinfo.net/Discours-de-Vladimir-Poutine-prononce-le-10-fevrier-a-la-Conference-de-Munich-sur-la-securite-texte-integral_a6513.html

فروسيا التي خرجت من الحرب الباردة عانت من الأحادية القطبية والتي أدت بطريقة أو بأخرى إلى

عيشها فترة مشابهة لقرن النذل الذي عاشته الصين، ويمكن أن نرصد أهم تجليات هذا الأمر فيما يلي:

-توسع حلف شمال الأطلسي ليضم دولاً شيوعية سابقة، رغم تعهدات سابقة بعدم ضم هذه الدول، حيث كانت البداية ببولندا عام 1993، هذه الخطوة لم تكن سوى إمعاناً في إذلال روسيا المنهزمة بضم دولة احتضنت عاصمتها الاجتماع التأسيسي لحلف وارسو، ليعقبه في 2002 ضم كل من: رومانيا، وبلغاريا وسلوفاكيا، وسلوفينيا إضافة إلى دول البلطيق الثلاث: استونيا ولاتفيا وليتوانيا؛

-ضرب الناتو لصربيا 1999 حليف روسيا وامتدادها العرقي والديني والثقافي في أوروبا، والتي دخلت الحرب العالمية الأولى دفاعاً عنها⁽¹⁾؛

- توسع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى، عقب غزوها لأفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث أنشأت 12 قاعدة عسكرية في آسيا الوسطى⁽²⁾؛

- استمرار عملية النشر المعياري "نشر الديمقراطية" فيما عرف بـ "الثورات الملونة" في العديد من الدول المجاورة لروسيا على غرار: أوكرانيا 2004، قرغيزيا 2005.

ولهذا فإن التحسن النسبي لموقع روسيا بالمقارنة مع ما كانت عليه بعد نهاية الحرب الباردة، أدى بها

إلى السعي نحو تقويض النفوذ الأمريكي ويمكن أن نرصد هذا الأمر عبر العديد من المؤشرات:

-تراجع عدد القواعد العسكرية الأمريكية بعد إقدام كل من أوزبكستان 2005 وقرغيزيا 2009 على تفكيك القواعد العسكرية الأمريكية⁽³⁾؛

-التغلغل في كل من العراق وأفغانستان بعد انسحاب الولايات المتحدة منهما، حيث يساهم تحالفها مع إيران في تعزيز نفوذها في كلتا الدولتين⁽⁴⁾؛

-استهداف الحديقة الخلفية للأمن القومي الأمريكي ففي ديسمبر 2008 أقدمت روسيا على إجراء تدريبات عسكرية في بحر الكاريبي مع فنزولا⁽⁵⁾؛

-الموقف الحازم الذي أبدته روسيا من الدرع الصاروخي الأمريكي؛ حيث بعد إعلان واشنطن نشر درعها المضاد للصواريخ في شرق أوروبا عام 2007 في كل من التشيك وبولندا على بعد كيلومترات من الحدود

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2013 2014 ، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

(2) عاطف معتمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص 95.

(3) نفس المرجع ، ص 92.

(4) نفس المرجع ، ص 102.

(5) نفس المرجع ، ص 99.

الروسية، اعتبرت روسيا أن الدرع الأمريكي يمثل تهديدا مباشرا لأمنها القومي، ويهدف إلى حرمانها من خاصية الضربة الثانية في حال تعرضها لهجوم من قبل الولايات المتحدة. تأكدت هذه المخاوف بعد رفض هذه الأخيرة إشراك موسكو في المشروع من خلال محطة رادار روسية اقترحتها كبديل عن تلك التي في التشيك؛⁽¹⁾

—أزمة أوسيتيا الجنوبية 2008؛ التي صمدت خلالها روسيا في وجه الضغوط الأمريكية، ومثلت أول تحد حقيقي لواشنطن منذ نهاية الحرب الباردة، وجاءت الأزمة السورية المستمرة منذ عام 2011 لتؤكد خروج روسيا من عقد الذل، ولتؤكد الأزمة الأوكرانية التي بدأت في نوفمبر 2013 هذا الافتراض.⁽²⁾

يوفر التاريخ—بالنسبة للواقعيين—أرضية خصبة للتنبؤ بمستقبل سلوك الدولة الخارجي. الحالة الروسية عبر تاريخها و جغرافيتها، تمثل سعيا دؤوبا نحو تحقيق الأمن؛ فروسيا تعاني من شعور تقليدي وغريزي بعدم الأمن. وهو ما يفسر سياسة التوسع الروسية عبر تاريخها، والتي كانت تختلف عن سياسات التوسع التي اتبعتها باقي الإمبراطوريات الأوروبية في القرن التاسع عشر. فتوسع روسيا كان محصورا في جوارها فقط، على الرغم أنها في بعض الأحيان كانت مضطرة للاحتكاك بالقوى الأوروبية، فإن الدخول في هذه النزاعات لمن يكن دخل ضمن نطاق أولوياتها.

الملفت للانتباه؛ أن الأراضي التي تحتلها روسيا تتعامل معها على أساس أنها أراضي روسية، ولهذا كانت تصف الكتب المدرسية السوفياتية ضم روسيا لدول آسيا الوسطى على أنه إعادة توحيد. ولربما تمثل روسيا الحالة الأبرز للمسلمة الواقعية القائلة بندرة الأمن، وهو أمر أشار إليه الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان George Kennan في "برقيته الطويلة"^(*)، والتي أكد فيها أنه لمس شعورا روسيا تقليديا وغريزي بعدم الأمن. تحسن الموقع النسبي لروسيا دفعها إلى محاولة تعزيز أمنها لتصل إلى موقع دولة مهيمنة، فمنذ العام 2013 تخل الكرملين عن سياسة "المناورات المفاجئة" ليستبدلها بمناورات سنوية تشمل كافة الإقليم الروسي. فإقليم الدولة الروسية يتم تقسيمه إلى أربع مناطق عسكرية، ويتم إجراء مناورات في إحداها كل عام. فقد أجريت مناورات "زباد 2017" في بيلاروسيا ومناورات "كافكاز kavkaz 2016" (المنطقة

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2013 2014 ، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

(2) نفس المرجع ، ص 53.

* أرسل العام 1964 عندما كان الرجل الثاني في السفارة الأميركية بموسكو ما يعرف باسم "البرقية الطويلة" التي توصف بأنها أشهر برقية مشفرة في التاريخ الدبلوماسي الأميركي. وكانت الولايات المتحدة في حيرة من أمرها لاختيار الوسيلة الملائمة للتعامل مع الاتحاد السوفياتي لكن "البرقية الطويلة" غيرت النهج لاحتواء الاتحاد السوفياتي عبر مجموعة من المبادئ طويلة المدى.

(الجنوبية)، و تستينر Tsentr 2015 (المنطقة الوسطى)، و فوستوك Vostok 2014 (المنطقة الشرقية).⁽¹⁾

تتفوق موسكو من الناحية العسكرية على جيرانها المباشرين، بما في ذلك الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي. وقد خلصت دراسة أجرتها مؤسسة "راند" أن أطول مدى زمني يمكن أن تستغرقه القوات الروسية للوصول إلى ضواحي عاصمة إستونيا و/أو لاتفيا هو 60 ساعة.⁽²⁾ هذا التفوق يجعل حلف شمال الأطلسي التهديد الأبرز لموسكو، ولهذا فروسيا دأبت على القيام بمناورات عسكرية تحت مسمى "زاباد" أو الغرب وهذا في سنوات 2009، 2013 و 2017 وما يجمع بين هذه التدريبات هو سيناريو الدفاع الروسي ضد عدوان قادم من الغرب، ويستتبعه هجوم مضاد من جانب القوات الروسية.⁽³⁾

يجادل الواقعيون الهجوميون بأن روسيا تعتبر أن تمدد النفوذ الأوروبي أو الأمريكي لدول آسيا الوسطى والقوقاز تهديدا مباشرا لأمنها. عليه؛ فإنها ستعمل على تعزيز قواتها العسكرية لتأكيد هيمنتها على المنطقة وتشكيل منطقة عازلة، وسترد على أي دولة تحاول المساس بمناطق نفوذها بالقوة، فتعامل روسيا مع جورجيا يمثل نمودجا استشرافيا لمستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة، فموسكو لا تزال ترى في توسع الناتو والشراكة الشرقية بالإضافة إلى الثورات الملونة أكبر تهديد لها. أزمة القرم تعد مثالا واضحا على لروسيا لكسب مزيد من القوة. وفقا لـ "ميرشايمر" فإن توسع حلف الناتو نحو الشرق هو ما عزز المخاوف الروسية ورد فعل هذه الأخيرة تجاه الأزمة الجورجية، يدل على أنها لن تتسامح مع انضمام جورجيا أو أوكرانيا إلى حلف الناتو: ⁽⁴⁾

"لقد عارض القادة الروس بإصرار توسيع الناتو، وفي السنوات الأخيرة، أوضحوا أنهم لن يبقوا إلى جانب تحول جارتهم ذات الأهمية الاستراتيجية إلى معقل غربي. بالنسبة لبوتين، كانت الإطاحة غير القانونية بالرئيس الأوكراني المنتخب ديمقراطيا والمؤيد لروسيا -والذي وصفه بحق بأنه "انقلاب" - هو القشة الأخيرة"⁽⁵⁾.

(1) أندريه باكليستي، "مناورات زاباد: لماذا أثارت التدريبات العسكرية الروسية مخاوف الغرب"، اتجاهات الأحداث، العدد 23، سبتمبر-أكتوبر 2017، ص 73.

(2) David Shlapak and Johnson Michael, "Reinforcing Deterrence on NATO's Eastern Flank: Wargaming the Defense of the Baltics", RAND Corporation, 2016, p.3.
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1200/RR1253/RAND_RR1253.pdf

(3) أندريه باكليستي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

(4) Salman Tahir, "The Dynamics of Russian Foreign Policy The 2014 Crimean Crisis: Assessing the Empirical and Theoretical", Master of Arts, (Budapest, central European university department of international relation and European studies, 2015), p.8.

(5) John Mearsheimer, "Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin", (accessed on 12.05.2018).

ففي الوثيقة الصادرة عن الخارجية الروسية بعنوان " مفهوم السياسة الخارجية" في نوفمبر 2016 أُلقت روسيا على الاتحاد الأوروبي مسؤولية عدم الاستقرار والصراع الإقليمي في أوراسيا ، و أُرذفت الوثيقة أن موسكو ستتخذ كل الإجراءات إذا تدخلت الدول الغربية في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. خاصة تلك الدول التي تعتبرها موسكو خاضعة لنفوذها بحكم الحق التاريخي ، وباتت تتجه موسكو في التعامل مع التهديدات الغربية إلى الاعتماد على الأدوات غير التقليدية فالكثير من القادة العسكريين، على غرار رئيس الأركان العامة فاليري جيراسيموف Valéri Guérassimov ، يؤمنون بأهمية الأدوات غير التقليدية مثل "حرب المعلومات" و "الحروب السيبرانية" لتحقيق الأهداف الروسية مع تجنب التكلفة التي تنتج عن المواجهات العسكرية ، ونتيجة لهذا الاهتمام أعلنت روسيا عن انشاء قوات العمليات المعلوماتية في فيفري 2017 لإدارة المواجهات المعلوماتية والسيبرانية مع الدول الغربية.⁽¹⁾ من جانبه يعتبر الناتو أن روسيا باتت هي الخطر الأكبر على دوله، ففي قمة الحلف في وارسو عام 2016 أصبح واضحا أن روسيا باتت الخطر الأبرز الذي يتهدد الحلف، يتجلى هذا من خلال اختيار مكان انعقاد القمة أين تم التأكيد على البعد التاريخي للمناسبة، حيث أقيمت مأدبة عشاء في نفس الغرفة التي تم التوقيع فيها على القانون التأسيسي لحلف وارسو المنحل،⁽²⁾ كما عكس البيان الختامي هذا التوجس ، حيث تراجعت التهديدات المتعلقة بالإرهاب والتطرف الإسلامي وداعش لصالح التهديد الروسي (أنظر الجدول رقم 25).

جدول رقم 25: يوضح أهم الكلمات المتداولة في البيان الختامي لقمة وارسو 2017			
الكلمة	الظهور	التكرار	
روسيا	32	0,194%	
الروسية	2	0,012%	
المدعومة روسيا	2	0,012%	
الممولة روسيا	1	0,06%	
الردع	27	0,164%	

<https://www.foreignaffairs.com/articles/russia-fsu/2014-08-18/why-ukraine-crisis-west-s-fault>

(1) Erik Donkersloot, " Hybrid Threats from the East: The Gerasimov Doctrine and Intelligence Challenges for NATO", *Militaire Spectator*, (accessed on 07.07.2017).

<https://www.militairespectator.nl/thema/strategie/artikel/hybrid-threats-east>

(2) " الناتو في وارسو... هل يقود العالم لحرب عالمية جديدة؟"، *ساسة بوست*، (تاريخ الولوج 23.07.2018)

[/https://www.sasapost.com/nato-and-warsaw](https://www.sasapost.com/nato-and-warsaw)

الحوار	19	0,115%
الإرهاب	1	0,06%
داعش	6	0,036%
الإسلامي	1	0,06%
سوريا	7	0,043%

المصدر:

Julie Wilhelmsen and Jakub Godzimirski , “NATO and Russia :Spiral of Distrust”, In : Karsten Friis, **NATO and Collective Defence in the Twenty-first Century: an Assessment of The Warsaw Summit**, (New York ; Routledge, 2017),p.70.

بناء عليه؛ لا يستبعد الواقعيون الهجوميون حصول مناقشات بين قوات الناتو والقوات الروسية، فهناك العديد من المؤشرات التي تتحو في هذا المسار . خاصة أن موسكو باتت تمارس الغش للتملص من تعهداتها، فمناورات زاباد 2017 استغرقت رسمياً أسبوعاً فقط، ولكن هذه التدريبات جرت بالتوازي مع تدريبات أخرى أجرتها القوات المسلحة الروسية، إلى جانب القيام بعدة تجارب صاروخية، وهو ما يجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل، أن يتم تحديد متى توقفت زاباد 2017، ومتى بدأت التدريبات الأخرى. ولا يمثل ما سبق انتهاكا لـ"وثيقة فينا"(*)، بل وسيلة من جانب الأركان الروسية للتحايل على الالتزامات المفروضة على موسكو بموجب الوثيقة. والتي كانت تطالبها باتخاذ تدابير إضافية في حال زادت عدد القوات المشتركة في التدريبات عن 30 ألف جندي، وخضعوا لقيادة عسكرية واحدة، ولذلك قامت موسكو بإجراء عدة تدريبات موازية، من القطب الشمالي إلى المنطقة العسكرية الجنوبية، مع عدم إخضاعها لقيادة واحدة،⁽¹⁾ وهذا للتملص من التزامات موسكو تجاه الدول الأوروبية.

الواقعية الدفاعية تتوقع أن موسكو لن تخاطر بتغيير الوضع القائم، لأنها تخشى أن تُكرر نفس سيناريو حلف الموازنة، الذي شكّل من قبل الغرب ضد الاتحاد السوفياتي. خاصة وأن دول حلف شمال الأطلسي مجتمعة تتفوق على روسيا. لهذا فإن موسكو ستعمل على تعزيز قواتها الدفاعية وإرسال رسائل تطمينية للغرب، فمناورات زاباد أجريت في ظل شفافية تامة، فقد دعت "مينسك" حوالي 80 مراقبا دوليا من الأمم

* وثيقة فيينا هي اتفاق بين الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كان القصد منها تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن، تتضمن أحكامه تبادلاً سنوياً للمعلومات العسكرية حول القوات الموجودة في أوروبا ومن ضمنها روسيا. للمزيد راجع:

<https://www.osce.org/secretariat/107484>

(1) أندريه باكليسييتي ، مرجع سبق ذكره ، ص 74.

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة، كما تم التوصل لاتفاقيات ثنائية لدعوة وفود مراقبة من النرويج والسويد⁽¹⁾، وهو أمر ما كانت لتقدم عليه "مينسك" لولا حصولها على موافقة موسكو.

استتباب الأوضاع في آسيا الوسطى وتراجع حدة التوترات خاصة بعد وفاة الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف في سبتمبر 2016 ، أدت إلى تحلل العلاقات بين أوزباكستان و كل من طاجكستان وقيرغيزستان وهو ما سيحفز موسكو على زيادة نفوذها في المنطقة ، وذلك عبر "الاتحاد الاقتصادي الأوراسي" و الذي تسعى من خلاله الى احداث تنمية داخل دول هذا الاتحاد ، بالإضافة إلى الدعم الروسي لكومنولث الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق، وتقوية الروابط الثنائية و المتعددة الأطراف مع هذه الدول ، خاصة إعادة تفعيل منظمة معاهدة الأمن الجماعي بين دول الاتحاد السوفييتي السابق،⁽²⁾ كما ستسعى موسكو إلى إقامة حلف موازنة ضد التواجد الأمريكي في المنطقة ، ويصب عقد قمتي "بريكس" و "شنغهاي" على مدى ثلاث أيام متعاقبة (8-10 جويلية 2015) في مدينة "أوفا" الروسية ، و اللقاء المشترك بين زعماء الدول الأعضاء ودول الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ضمن هذا المنحى . توسعت قمة "أوفا" لتضم الهند وباكستان إلى جانب روسيا والصين و أربعاً من دول آسيا الوسطى، لتصبح فاعلاً أمنياً مؤثراً في منطقة أوراسيا ، وليبرز ناد نووي جديد يضم؛ روسيا، والصين، و الهند ، وباكستان، في مواجهة النادي النووي التقليدي الذي تترعمه الولايات المتحدة ويضم حلفاءها الغربيين في حلف شمال الأطلسي.⁽³⁾

بالتالي؛ تسعى موسكو إلى تشكيل حلف موازنة ضد الولايات المتحدة، من خلال إبراز نواياها بعدم تغيير الوضع القائم، وهذا لتجنب سيناريو حلف الموازنة الذي عقد ضدها أيام الاتحاد السوفياتي.
المطلب الثاني: السيناريو الليبرالي النفعي: التحول في الفواعل المهنية على الشبكة السياسية:

إن حالة الفوضى المؤسساتية التي عاشتها موسكو إبان فترة حكم بوريس "يلتسن"، أثرت بشكل كبير على عملية الوساطة الهيكلية لتحديد المصالح. وجعلت من الصعب تحديد الفاعل الأكثر هيمنة في الشبكة السياسية، وهو ما خلق عدم تناسق بين هذه الأطراف. قد يكون هذا الأمر طبيعياً من حيث اختلاف المنافع

(1)Arseni Sivitski, "Zapad-2017": Belarus Between its Ally Obligations & Regional Security Commitments", (date of access 16.04.2018).

<http://csfps.by/en/posts/20171023>

(2) Julie Wilhelmsen and Jakub Godzimirski , "NATO and Russia :Spiral of Distrust", In : Karsten Friis, **NATO and Collective Defence in the Twenty-first Century: an Assessment of The Warsaw Summit**, (New York ; Routledge , 2017),p.70.

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 2015، "المحددات الخمسة: أبعاد تمدد دور روسيا على الصعيدين الدولي والإقليمي" ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2015، ص 43.

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

بين الأطراف وإرادة كل منها تحقيق بقائه، بيد أن درجة التماهي بين مؤسسات الدولة والأوليغارشية أثرت بشكل واضح على ترجمة هذه التفضيلات المختلفة في شكل سياسة فعالة تجاه آسيا الوسطى والقوقاز. مع وصول فلاديمير بوتين للسلطة، حاول وضع حد لهذه المسألة. فمباشرة بعد وصوله إلى منصب رئيس بالوكالة في فيفري 2000 اجتمع بممثلي الأوليغارشية وأكد لهم بأنه غير مستعد لتحمل استمرار تدخلهم في تسيير شؤون الدولة، واستجاب معظمهم لتهديد بوتين وهو ما رسم نهاية لنخبة كانت الفاعل الأكثر هيمنة على الشبكة السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية الروسية.

فسح وصول "بوتن" المجال لصعود نخبة جديدة / قديمة تعرف بالشيكست*⁽¹⁾ Chekist، وهو اسم يطلق على المنتمين إلى الاستخبارات السوفيتية KGB وكانت من بين الفواعل في الشبكة السياسية في الاتحاد السوفياتي قبل أن يتراجع دوهم ، هذا التراجع بدأ حتى قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، بعد تحطيم تمثال فيلكس دزيرجينسكي Felix Dzerzhinsky مؤسس البوليس السري السوفياتي من قبل الجماهير الروسية الغاضبة في أوت 1991 ، حيث تم تهميشهم بعد أن كانوا يتمتعون بحظوة كبيرة نتجت بالأساس عن العدد الكبير للمنتمين لهذه النخبة ، حيث أشارت الصحفية يفغينيا ألباتس Yevgenia Albats في كتابها "دولة داخل الدولة" أن 720,000 شخص عملوا بنشاط في الكاجبي وتعاون معها نحو 2.9 مليون شخص. يمكن أن نعيد بداية رجوع هذه النخبة إلى عام 1995 أين تم تشكيل جهاز الأمن الفيدرالي الروسي FSB، ومع تقوي شوكت هذه النخبة ظهر مصطلح جديد للوصف النخب المنتمية سواء للاستخبارات السوفياتية سابقا أو الأمن الفيدرالي الروسي وهو "السلوافاكي" .⁽¹⁾

بالنتيجة؛ فإن التغيير في طبيعة الشبكة السياسية المهيمنة على السياسة الخارجية أسفر عن تحول في سلوك روسيا الدولي. فهناك تحالف بين السلوافاكي كفاعل خاص وفواعل الشبكة السياسية والإدارية، وقد خلصت دراسة أجرتها عالم الاجتماع أولغا كريشتانوفسكايا Olga Krychtanovskaia أن 26 % من كبار السياسيين ورجال الأعمال هم "سلوافاكي" وإذا ما تم احتساب من كانوا متعاونين مع هذه الأجهزة فإن النسبة ترتفع إلى 78%.⁽²⁾

* أطلق هذا المصطلح نسبة إلى الشيككا أو هيئة الطوارئ الروسية لمكافحة الثورة المضادة والتخريب ، وهي أول منظمة للأمن القومي في الاتحاد السوفياتي تم إنشاؤها في الاتحاد السوفياتي ، و أطلق هذا المصطلح لتفريق هذا الجهاز عن سابقه من الأجهزة الأمنية وليكون منافسا للأجهزة الأمنية الغربية ، ثم بات يطلق على النخبة الأمنية العاملة أو المتعاونة مع الكاجبي. للمزيد راجع.

Julie Fedor, **Russia and the Cult of State Security: The Chekist Tradition, From Lenin to Putin**, (New York; Routledge 2011) , p.5.

(1) Julie Fedor, op.cit., p.4.

(2)Idem.

تضم الشبكة السياسية المتعلقة بقضية / مجال السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز؛ الرئيس الروسي بوتن باعتباره الفاعل السياسي الأكثر هيمنة وحزب روسيا اليوم. أما الفواعل الإدارية؛ فتضم كلا من سيرجي إيفانوف Sergueï Ivanov والذي يشغل منذ 2016 منصب ممثل للرئيس الروسي لشؤون البيئة والنقل. بالإضافة إلى لجنة التحقيق الفيدرالية الروسية وجهاز الأمن الفيدرالي الروسي والقوات المسلحة. أما الفواعل الخاصة فتضم شركة غاز بروم Gazprom المنتج الأول للبتروول في روسيا والتي تضم في طاقمها الإداري 17 عضواً منتمين للسلوفافي،⁽¹⁾ و شركة الطاقة روسنفنت Rosneft ممثلة في رئيسها التنفيذي إيجور سييتشن Igor Sechin الذي يعد الرجل الثاني في روسيا ويعتبر زعيم السلوفافي وقد شغل منصب نائب الرئيس مباشرة بعد تولي بوتن لهذا المنصب ، وفي عام 2008 شغل منصب نائب رئيس الوزراء،⁽²⁾ بالإضافة إلى أوليغ ديريباسكا Oleg Deripaska مؤسس ومالك شركة Basic Element للألمنيوم و الذي قدرت مجلة فوربس ثروته بـ 6,3 مليار دولار⁽³⁾ و غينادي تيموشينكو Gennady Timchenko الذي يمتلك حصص في العديد من الشركات الروسية بما في ذلك شركة الغاز نوفاتيك Novatek و شركة الإنتاج البتروكيمياوي سيبور القابضة Sibur Holding تقدر ثروته بـ 16,6⁽⁴⁾، بالإضافة إلى شركة روساتوم و روسال RusAl و لوك أويل Lukoil.⁽⁵⁾

تتسم الشبكة السياسية تجاه آسيا الوسطى بالتوافق في الرؤى، فالعامل الطاقوي يجمع بين مختلف أطيافها بالإضافة إلى معاداة الغرب والتوجهات الأوراسية، واتفاقها على تبني خطاب ينحو باتجاه تعزيز المصلحة الوطنية وبناء روسيا قوية.⁽⁶⁾ يمكن أن نلمس رضا كافة أطراف الشبكة السياسية؛ فالرئيس الروسي استطاع الحفاظ على بقائه منذ العام 2000 في السلطة، أما الجيش فقد ضمن زيادة موارده التنظيمية بعد إعادة توزيع قواته داخل وخارج حدود النفوذ التقليدي الروسي، أما جهاز الاستخبارات فقد ضمن عودته إلى مراكز صنع القرار بعد تغييبه في السنوات الأولى من حكم "يلتسن" ، الفواعل الخاصة استعادة بدورها من

(1) Marie Jégo , La Russie de Vladimir Poutine : les "organes" au pouvoir, (date d'accès , 13.02.2016).
https://www.lemonde.fr/europe/article/2007/01/04/la-russie-de-vladimir-poutine-les-organes-au-pouvoir_852007_3214.html

(2) Henry Foy, 'We Need to Talk about Igor': the Rise of Russia's most Powerful Oligarch, *Financial Times*, (date of access 16.02.2018).
<https://www.ft.com/content/dc7d48f8-1c13-11e8-aaca-4574d7dabfb6>

(3) Wealth of Oleg Deripaska , *Forbes* , (date of access 13.02.2018).
<https://www.forbes.com/profile/oleg-deripaska>

(4) Wealth of Gennady Timchenko , *Forbes* ; (date of access 12.01.2018).
<https://www.forbes.com/profile/gennady-timchenko/>

(5) Kaczmarek Marcin, "Domestic Power relations and Russia's Foreign Policy", *The Journal of Post-Soviet Democratization*, 2014,p. 390.

(6) Ibid, p.387.

سياسية موسكو الجديدة فقد باتت هذه الشركات تحقق أرباحا طائلة خاصة خلال مرحلة ما قبل 2014 أين تجاوزت أسعار البترول المئة دولار ، كما تمتلك استثمارات كبيرة في آسيا الوسطى. فعلى سبيل المثال؛ تمتلك "لوك أويل" 10% أسهم كونسورتيوم و 5% من حقل "تنجيز" في كازاخستان،⁽¹⁾ كما تمثل هذه المنطقة مصدرا مهما لتصريف المنتجات الروسية خاصة في ظل ضعف تنافسيتها العالمية.

تعد حرب أوسيتيا الجنوبية أحد أبرز الأمثلة على التوافقات الجديدة، التي أفرزتها سنوات حكم "بوتن" خاصة العهدة الثانية من حكمه. لم تكن هذه الحرب سوى حرب حول النفوذ في منطقة غنية بالموارد، إذ إن ما يتمتع به بحر قزوين المغلق من احتياطات نفطية هائلة، هو أحد عوامل اندلاعها ولاسيما بعد أن أصبحت جورجيا إحدى الدول الرئيسية لعبور النفط من "باكو" في أذربيجان إلى ميناء "جيهان" التركي، على البحر الأبيض المتوسط. ويعد خط الأنابيب -الذي أنجز في ماي 2006- ثاني أطول خط من نوعه في العالم. ومع ان مساره جرى تحديده لتقادي المرور عبر روسيا ، مما حرم موسكو نفوذا على مورد رئيسي وورقة ضغط محتملة، فإن خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان ما هو إلا عنصر ثانوي في معادلة استراتيجية أكبر تتمثل في محاولة ترعاها إلى حد كبير الولايات المتحدة ويشترك فيها العديد من حلفائها الجدد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا، لإضعاف أي نفوذ روسي في كل أرجاء المنطقة سواء كان اقتصاديا أو سياسيا أو دبلوماسيا أو عسكريا⁽²⁾ ، ولهذا فالحرب كانت رسالة من موسكو مفادها أنها لن تسمح بتحجيم دورها في المنطقة وستسترجع هيمنتها على المنطقة.

التوافق داخل الشبكة السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز ، سيؤدي بروسيا إلى محاولة الهيمنة على هذه المنطقة لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، فبقاء الفاعل الأكثر هيمنة "الرئيس الروسي" يرتبط بدعم "السلواكي"، ومصالحة هؤلاء تكمن في الاستفادة من الثروات النفطية في بحر القزوين والتي تسمح لهم بتعظيم أرباحهم، كما أن تدخلات الجيش الروسي تسمح له بتعزيز حصصه التنظيمية داخل دوائر صنع القرار. بالتالي؛ سيعمل على دعم أي تحرك مستقبلي لروسيا في حالة حدوث أي صدام مستقبلي متعلق بالنفوذ في المنطقة.

(1) عبد الله فلاح عودة العضائيلية ، "التنافس الدولي في آسيا الوسطى" ، مذكرة ماجستير (دراسة غير منشورة)، (جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم : قسم العلوم السياسية ، 2011) ، ص 69.

(2) حرب الأنابيب في القوقاز تتجاوز النفط إلى النفوذ، الجزيرة نت ، تاريخ الولوج 15.03.2018
<https://bit.ly/2v3HTyz>

المطلب الثالث: السيناريو البنائي: التوجه نحو روسنة دول آسيا الوسطى والقوقاز.

حاولت روسيا خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة إعادة تعريف نفسها ضمن المنظومة الأوروبية / الغربية غير أنها سياستها استمتت بعدم التلائم Inconsistency مع الهوية الأوروبية/ الغربية، فروسيا لا تمتلك المقومات الأساسية المُعرفة لنا لأوروبا الغربية والمتمثلة في: الكاثوليكية الرومانية، الاقطاعية، النهضة، الإصلاح الديني، التوسع فيما وراء البحار، الاستعمار، التنوير، ظهور الدولة القومية.⁽¹⁾ هذه المقومات كانت غائبة تقريبا تماما عن روسيا، فروسيا دولة أرثوذكسية ومعروف عن الأرثوذكس رفضهم لأي عملية إصلاح ديني، كما ان روسيا لم تمر بنفس مراحل التطور في أوروبا وحتى طبيعة التوسع الأوروبي و الروسي مختلف تماما، فكما أشرنا سابقا كان التوسع الروسي مدفوعا بعوامل أمنية، بينما يدعي الأوروبيون أن توسعهم كان مدفوع بعوامل حضارية، وهو ما دفع الروس إلى الإدراك أن محاولتهم تبني الهوية الغربية الأوروبية هو أمر مستحيل، وإن كان الروس يدركون هذا الأمر منذ القدم وهو ما عبر عنه الشاعر الروسي ألكسندر بوشكين Alexander Pushkin : " روسيا لم يكن لها أي شيء مشترك مع بقية أوروبا [...] تاريخها يتطلب فكر وصيغة مختلفة عن فكر وصيغ الحضارة الغربية المسيحية."⁽²⁾

شهدت روسيا تحولات في تعريف الأنا منذ وصول "بوتن" إلى السلطة، ف "بوتن" كمتعهد للمعايير وكمتمني للنخبة السولوفيكية عمل على إدخال معايير الهوية السلوفاكية، التي تؤكد على الطبيعة الفريدة لروسيا وهو المتغير الذي أثر وسيؤثر على السياسة مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، فالاتحاد السوفياتي دأب على خلق وحدات عبر ثقافية تخيلية لا متميزة مع الوحدات التي تعتبرها روسيا مجال لنفوذها (تبعية الآخر لإرادة الأنا)⁽³⁾.

أهمية المنطقة خاصة من الناحية الاقتصادية، جعلها تخضع للعديد من عمليات النشر المعياري ، فبعد أن كانت لسنوات تخضع لعملية نشر معياري غربي، فإن الانسحاب الأمريكي من المنطقة أدى إلى تراجعها لصالح عملية النشر المعياري لكل من روسيا و تركيا وايران ، فهذه الأخيرة ترتبط بروابط خاصة مع دول آسيا الوسطى ، حيث تشترك مع بعضها في مشاطأة بحر القزوين ، وتجمعها بتركمنستان حدود مشتركة ، كما يوجد امتداد عرقي تركماني داخل إيران ، أما طاجكستان فتشترك مع إيران في استخدام اللغة الفارسية، و تستغل إيران هذا البعد الثقافي من خلال الاستشارات الثقافية التابعة لسفاراتها في المنطقة،

(1)صامويل هنتغتون ، مراجع سبق ذكره ، ص 227

(2)Tuminez , op.cit., p. 57.

(3) Christer Pursiainen , " The Impact of International Security in Russia's Behavior : The Case of OSCE and Chechnya", in; Ted Hopf(ed.) , **Understanding of Russia Foreign Policy** , , op.cit , p.110

الفصل الرابع ————— السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة

وتوقيع اتفاقيات ثنائية في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي ، وتقديم منح دراسية بغية التأثير مستقبلا على نخبها، بدورها ترتبط تركيا بروابط ثقافية بدول المنطقة وتعتبرها جزءا من معادلة الريادة التركية على العالم الإسلامي، و تسعى لنشر قيمها عن طريق إبرام شراكات في الفضاءات الإعلامية ، والتعليمية ، واللغوية ، والدولية مع دول المنطقة ، عبر المؤسسات التركية الحكومية و غير الحكومية.(1)

تعد منطقة آسيا الوسطى والقوقاز نموذجا مثاليا للتنشئة الاجتماعية الخارجية في ظل تعدد المعايير القادمة من الخارج، وهو أمر تخشاه موسكو خاصة و أن انتشار المعايير التركية أو الإيرانية يعني زيادة نفوذ التيارات الإسلامية، و انتشار المعايير الغربية يعني دخولها ضمن سياق الأنظمة الغربية الليبرالية حيث تخشى موسكو أن تعيش هذه المنطقة نفس سيناريو الثورات الملونة ، وهو عامل استغلته موسكو وهذا بعد إدراك دول آسيا الوسطى أن الثورات الملونة باتت تقترب منها خاصة بعد أن شملت دولتين من آسيا الوسطى هما ؛ قرغيزستان ، و أوزباكستان ، وهو ما أدى إلى حدوث تقارب بين دول آسيا الوسطى و موسكو و التي عملت على دعم هذه الأنظمة خاصة نظام اسلام كريموف Islam Karimov رئيس أوزباكستان في معركته ضد المعارضة الإسلامية(2) ، ولمواجهة هذه التحديات بدأت موسكو عملية نشر معياري لنشر المعايير الروسية في مواجهة باقي عميات النشر المعياري عن طريق :

01-روسنة أنظمة الحكم؛ شهدت الفترة ما بين 2003 و2007 العديد من الثورات الملونة في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز وخاصة في قرغيزستان 2005. أين تعتبر هذه الثورات عملية نشر معياري للقيم الغربية، والتي كانت تعتبرها موسكو استهدافا مباشرا لمناطق نفوذها عن طريق مؤامرات غربية. أمام المد المتزايد لهذه الثورات باشرت موسكو عملية روسنة لأنظمة الحكم أين تشجع أنظمة حكم تحافظ على ما يشبه المؤسسات الديمقراطية، لكنها في الواقع تبدو أكثر فأكثر وكأنها ديكتاتورية رئاسية، حيث يكون رجال السلطة مستعدين لاستخدام أكثر الأساليب قسوة لقمع أصوات المعارضة. ومن بين أبرز الأمثلة على ذلك تحالف موسكو مع الرئيس القرغيزي السابق قربان بيك باقايف Kourmanbek Bakiev ، و الذي وصل إلى السلطة عام 2005 حيث بات هذا الأخير يستخدم أساليب التصفية الجسدية لإبعاد منافسيه على السلطة، حيث اغتيل العديد من معارضيه عن طريق حرق سياراتهم ليلا.(3)

(1) سامي سلامي ، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

(2) منى حسين أحمد القلاف، "السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه روسيا الاتحادية الفترة (من 2000 حتى 2008)" ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2012) ، ص 112

(3) Baktybek Abdrisaev , "The Russification of Kyrgyzstan", (date of access 05.06.2018).

<https://foreignpolicy.com/2009/04/09/the-russification-of-kyrgyzstan/>

02- المنظمات الإقليمية: تعتبر المنظمات أبرز آلية لتنزيل المعايير. في مواجهة توسع حلف الناتو لجأت موسكو إلى إعادة إحياء اتفاقية الأمن الجماعي Collective Security Treaty Organization ، والتي يعود إنشاؤها عام 1992 بيد أنها لم تكن فاعلة ، وقد بادرت موسكو إلى إعادة إحيائها عام 2002 و تضم في عضويتها إلى جانب روسيا ، بيلاروسيا ، طاجكستان ، أرمينيا ، كازخستان ، قيرغيزستان و أوزباكستان، إلى جانب رابطة الدول المستقلة والتي أنشأت عام 1991 وتضم في عضويتها إلى جانب روسيا كلا من أوكرانيا ، بيلاروسيا ، كازاخستان ، قيرغيزستان ، طاجيكستان ، أوزبكستان ، مولدافيا، أذربيجان و أرمينيا ، حيث تعد هذه المنظمتين غطاء لنشر المعايير الروسية ، وتعد منظمة شانغهاي الذراع الاقتصادي لعملية النشر المعياري ، خاصة مع وجود الصين ضمن هذه المنظمة والتي تشترك مع روسيا في سعيها نحو إنشاء عام متعدد الأقطاب و مواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة.

02- المكافئة المعيارية: تستخدم موسكو العديد من الأدوات الاقتصادية لمكافئة / عقوبة الدول التي تلتزم/ لا تلتزم بالمعايير الروسية، فعلى سبيل المثال هددت موسكو بقطع صادراتها من الطاقة عن كومونولث الدول المستقلة وأوروبا الشرقية والغربية في حوالي 40 مناسبة ما بين عامي 2000 و 2006⁽¹⁾، كما أن هيمنة شركة غازبروم الروسية على قطاع نقل الغاز في آسيا الوسطى يُمكنها من استخدام هذه الآلية بفاعلية، كما تستغل موسكو تفوقها الاقتصادي على دول المنطقة من أجل فرض معاييرها، فعلى سبيل المثال؛ استغلت موسكو ديونها تجاه جمهورية قيرغيزيا المقدرة ب 186 مليون دولار من أجل احتوائها و الحصول على مكاسب اقتصادية في الاقتصاد القيرغيزي⁽²⁾.

طبيعة الصراع في المنطقة لن يكون صراع مادي وإنما صراع معياري. تستعمل فيه الأدوات المادية كآلية لإلزام الدول محل الصراع المعياري بالمعايير الروسية، فروسيا تعتبر دول منطقة آسيا الوسطى والقوقاز منطقة نفوذ تقليدية وهو ما يجعل بنية التفاعل معها تختلف بشكل أو بآخر عن بُنى التفاعل الأخرى التي تتفاعل معها موسكو.

(1) هدير عبد المقصود محمود إبراهيم، " السياسة الخارجية الروسية تجاه دول البلطيق منذ عام 200" ، مذكرة ماجستير (دراسة غير منشورة) ، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2017 ، ص 93.

(2) Bertil Nygren, **The Rebuilding of Greater Russia: Putin's Foreign Policy Towards the CIS Countries**, (New York, Routledge, , 2008) p.184

الفصل الخامس

تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة
للسياسات الخارجية لدراسات الحالة

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

أشرنا في الفصل الأول من الدراسة، إلى التطور التاريخي لحقل السياسة الخارجية وتأثره في المرحلة الثانية من تطوره بحقل العلاقات الدولية. من أبرز التطورات التي حصلت في حقل العلاقات الدولية؛ التوجه نحو تبني منهج الانتقائية التحليلية Analytical Eclecticism في العلاقات الدولية لتجاوز إشكالية غياب نظرية عامة في العلاقات الدولية، حيث تنامي الوعي من قبل الباحثين في العلاقات الدولية بضرورة إدماج عناصر تحليلية من النظريات الأخرى بغرض إنتاج معرفة تكون أصلح لاختزال الواقع الدولي في أطر نظرية تسمح بتفسيره والتنبؤ بمساراته، فالنقاشات النظرية التي كانت أشبه بـ "معارك المنظورات" Paradigmatic Battles لم تكن تهدف سوى إلى الاستيلاء على مزيد من الأراضي المعرفية في حقل العلاقات الدولية، ولم تُفض سوى إلى خلق فوضوية في الحقل، أين باتت مُعضلة المعرفة knowledge Dilemma تضاهي المعضلة الأمنية في العلاقات الدولية.⁽¹⁾

يُعد بيتر كاتزنشتاين Peter Katzenstein من أوائل الذين دعوا إلى تطبيق هذا المنهج في حقل العلاقات الدولية، حيث كان مقاله المشترك مع نوبو اوكوارا Nobuo Okawara الموسوم بـ اليابان و أمن آسيا الباسيفيك: دراسة حالة للتحليل الانتقائي Japan, Asian-Pacific Security and the Case for Analytical Eclecticism إيذانا ببداية هذا التوجه الجديد؛ أين أكد "أن الارتباطات المعقدة بين القوة والمصلحة والمعايير تجعل من الصعب بمكان أن يفلح منظور واحد في التقاط الصورة كاملة، إنها أكثر قابلية للفهم من خلال الانتقائية من مختلف المنظورات".⁽²⁾ وهو ما دعا إليه—أيضا—يوسف لبيد فيما أسماه "الموقف التعددي مشارك"⁽³⁾ في تحليل العلاقات الدولية. أما ستيف سميث فقد دعا إلى اعتماد ما أسماه الاختيار والمزج Pick and Mix، و الذي يسمح حسب الباحث بالمزج بين النظريات وتطبيقها على الظاهرة الدولية موضوع البحث والدراسة.⁽⁴⁾

وحتى المنظرون الأكثر التزاما بمسلماتهم البحثية، والذين كانوا أطرافا في المعركة، أقروا—ولو ضمنا—بهذه الضرورة، حيث جادل "ولتر" بأن الاستنتاجات المستمدة مباشرة من صورة واحدة—أو من مستوى واحد من مستويات التحليل الثالثة—تبقى غير مكتملة؛ لأنها تستند إلى تحليلات جزئية. لذلك، فإن هذه الطبيعة الجزئية لكل صورة—أو لكل مستوى—على حدة، ينبغي أن تدفع بالمرء نحو السعي لإدراج الصور

(1) Gunther Hellman and Others, "Correspondence: Brother, Can You Spare a Paradigm?(Or Was Anybody Ever a Realist?)", *International Security*, 25(1), (Summer 2000), p.170.

(2) Peter Katzenstein and Nobuo Okawara, "Japan, Asian-Pacific Security and the Case for Analytical Eclecticism", *International Security*, 26(3), (Winter 2001/02), p.154.

(3) Patrick Thaddeus Jackson, *The Conduct of Inquiry in International Relations: Philosophy of Science and Its Implications for the Study of World Politics*, (New York: Routledge, 2nd edition 2016), p.230.

(4) Steve Smith, "Introduction: Diversity and Disciplinarity in International Relations Theory": in Tim Dunne, Milja Kurki, and Steve Smith, (eds.), op.cit., p. 16.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

أو المستويات بالسعي خلف الأخرى، يتفق "مورافتيك"، مع "ولترز" حول هذه النقطة؛ إذ يرى أن اندلاع الحربين العالميتين، وبروز المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فضلاً عن تطور الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، هي بالتأكيد أحداث مهمة بما يكفي لتستحق تفسيراً شاملاً، على حساب النزعة التبسيطية والاختزالية التي تطغى على المقاربات النظرية.⁽¹⁾

ضمن هذا السياق، سنحاول إبراز محدودية كل مقاربة نظرية في تفسير حالات الدراسة الثلاث، وسنحاول تقديم نقد للمستويات الأبستمولوجية، الأنطولوجية، والمنهجية لهذه المقاربات، ومن ثم وباستخدام المنهج الانتقائي التحليلي، سنحاول الوصول إلى تركيب انتقائي لتفسير والتنبؤ بالسياسة الخارجية.

المبحث الأول:

تقييم المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية.

بعد أن قمنا بتوضيح مختلف التفسيرات النظرية وتنبؤات المقاربات النظرية حول مستقبل السياسة الخارجية لثلاثة حالات في مناطق مختلفة، فإن إشكالية الدراسة تفرض علينا التطرق إلى تقييم هذه المقاربات، حيث سنقوم بتقييمها على أساس البناء النظري الذي تتبناه من جهة، ومن خلال مقارنة هذه التفسيرات والسيناريوهات مع واقع السياسة الخارجية للحالات الثلاث للدراسة.

المطلب الأول: مدى موثوقية الأطروحات المفسرة للسياسة الخارجية الألمانية:

مثلت الحالة الألمانية حالة مهمة في الدراسة، فإلى جانب كونها دولة تمثل اختباراً إمبريقياً لمدى صحة التنبؤات التي أطلقتها المقاربات النظرية خاصة الواقعية، فإنها تمثل نموذجاً لدراسة علاقة التأثير والتأثر بين ألمانيا والاتحاد الأوروبي، من خلال المعايير سواء التي تنتجها ألمانيا أو الاتحاد وتنزيل أو تصعيد هذه المعايير.

الفرع الأول: حدود التفسير الواقعي الجديد للحالة الألمانية:

تعتبر المقاربة الواقعية الجديدة المؤسسات التعاونية انعكاساً لتوزيع القوة الإقليمي/ الدولي، فالإتحاد الأوروبي يعكس لتوزيع القوة داخل النظام الإقليمي الأوروبي وكلما زاد الموقع النسبي لدولة ما كلما زاد تأثيرها داخل هذا الإتحاد وهذا ما يبرز من خلال الحالة الألمانية، فألمانيا عملت زيادة مجالات تطبيق نظام الأغلبية المؤهلة والتي تصب في زيادة نفوذ ألمانيا، خاصة إذا علمنا أن السكان الألمانين يمثلون نسبة 16% من إجمالي عدد سكان الاتحاد الأوروبي، وهو ما يسمح لها بامتلاك أكبر كتلة تصويتية.⁽²⁾ كما

(1) محمد حمشي، "الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية"، سياسات عربية، العدد 28، سبتمبر 2017، ص 46.

(2) "Qualified Majority voting", Accessed on: 17.12.2015.

<http://www.eurofound.europa.eu/areas/industrialrelations/dictionary/definitions/qualifiedmajorityvoting.htm>

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

أنها بالتعاون مع دول أوروبا الشرقية، يمكن أن تمرر القرارات التي تخدم مصالحها. سعي ألمانيا إلى إيجاد آلية لتقادي تكرر سيناريو اليونان يصب في هذا المنحى؛ ففي السادس من ديسمبر 2017، قدمت المفوضية الأوروبية مشروع لإنشاء صندوق نقد أوروبي يكون «هيكلا مشتركا» ومسؤولاً أمام البرلمان الأوروبي، تكون لديه القدرة النظرية لإقراض نحو 500 مليار يورو، وسيشكل هذا الصندوق انطلاقا من الآلية الأوروبية للاستقرار والذي تحظى بحقوق تصويت مساوية لمساهمتها في التمويل و المقدر بـ 27 في المئة بالنسبة لألمانيا ، ما يمنحها نفوذا يفوق نفوذها في المؤسسات المشتركة،⁽¹⁾ ويزيد من نفوذها الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي بشكل عام.

يبدو أن المخاوف الألمانية أضحت المحرك الأول للسياسة الخارجية الألمانية، و التي باتت أكثر تخوفا من الخطر الروسي و الذي تنامي بعد أن قامت موسكو بالعديد من المناورات العسكرية في حدودها مع أوروبا الشرقية، و هذا بعد قرار حلف الأطلسي زيادة عدد قواته في هذه الدول، و هو أمر لم تعد تتسامح معه موسكو، حيث أكد "بوتين" خلال حواراه مع "فوكس نيوز" الأمريكية عقب قمة هلسنكي 2018: "أن بلاده مضطرة للرد على كل ما يدور حولها كتوسع حلف الناتو على حدودها، مما يُنذر باستمرار حالة التصعيد"⁽²⁾.

وهو ما يعيد السيناريوهات التي قدمها "ميرشايمر" قبل قرابة 28 سنة حينما كتب مقالا توقع فيه عودة اللا استقرار إلى أوروبا، وهي حال من الممكن أن ترسم صورة أوروبا خلال السنوات المقبلة خاصة بعد أن باتت الدول الأوروبية تتوجس من قدرة حلف شمال الأطلسي كآلية لحمايتها والتي بدأت مع الحملة الانتخابية لـ "ترامب" ، أين عبر صراحة على أن الحلف "شيء من الماضي" و " عفا عليه الزمن"، وهو توجه حافظ عليه بعد وصوله للسلطة ؛ فخلال قمة زعماء "الناتو" في ماي 2017 أنتقد دول الحلف بسبب ما أسماه عدم التزامهم بتعزيز إنفاقهم الدفاعي ، مؤكدا أن الولايات المتحدة ستكف عن تحمل عبء الدفاع عن دول التحالف ، مشيرا إلى أن دول الناتو "مدينة بمبالغ طائلة لواشنطن" ، وهي ما مثل فرصة سانحة أمام ألمانيا لإضعاف التعاون الأطلسي ، وهو ما أكدته "ميركل" بقولها: " إن أوروبا لا يمكنها بعد الآن الاعتماد بشكل كامل على حلفائها [...] وعلينا نحن كأوروبيين أن نحدد مصيرنا بأيدينا".⁽³⁾ يشير كلام المستشار بوضوح

(1) "بداية خجولة للإصلاحات في منطقة اليورو وسط مخاوف ألمانيا من تحمل أعباء إضافية"، القدس العربي، تاريخ الولوج: 15.06.2018

<http://www.alquds.co.uk/?p=850797>

(2) منى سليمان، "تغيرات المكانة: هل تعيد قمة هلسنكي رسم مستقبل النظام الدولي؟"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، تاريخ الولوج 25.07.2018

<https://bit.ly/2M35OFb>

(3) "ميركل تدعو أوروبا إلى «أخذ زمام مصيرها بيدها»"، الحياة ، تاريخ الولوج 27.07.2018

<https://bit.ly/2r1aYsS>

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

إلى توجه ألمانيا إلى آلية الموازنة الخارجية ضد روسيا بالاعتماد على الاتحاد الأوروبي وهو خيار طالما عارضته بريطانيا التي لم تعد عضوا في الاتحاد، وضمن هذا المسعى وقع وزراء دفاع وخارجية 23 دولة أوروبية في 23 نوفمبر 2017 وثيقة للتعاون الدفاعي تهدف لتعزيز التكامل الأوروبي في المجال العسكري. يركز الاتفاق على تفعيل الالتزامات الدفاعية لدول الاتحاد والتصنيع العسكري المشترك ويمتد التعاون مستقبلا إلى انشاء مقر قيادة لوحدات قتالية تابعة للاتحاد الأوروبي أو منصة لوجستية للعمليات. كما أسس الاتحاد أيضا في مارس 2017 أول مقر لقيادة العمليات العسكرية تشرف على ثلاث عمليات غير قتالية في إفريقيا⁽¹⁾. هذا التوجه يعني زيادة استقلاليتها بالتخلي تدريجيا عن التعاون الأطلسي وزيادة نفوذها من خلال توسيع وتعميق التعاون الأمني الأوروبي.

توجهات السياسة الخارجية الألمانية، والمشهد العام الذي بات يُخيم على أوروبا في ظل التوترات المتزايدة بين الدول الأوروبية من جهة وروسيا من جهة أخرى، يؤكد على أن السياسة الخارجية الألمانية هي سياسة تحكمها السعي نحو مزيد من القوة. بيد أنه وبالرجوع إلى المتغير المستقل في النظرية الذي يساعدنا في تحديد الموقع النسبي للدول ويُحدد بالنتيجة درجة سعيها للبحث عن القوة، نجد أن هناك العديد من الالتباسات، التي قد تعطي صورة مغلوطة عن درجة قوة الدولة؛ فالواقعية اعتمدت على قياس القوة الاقتصادية على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وحجم الصادرات، إلا أن هذه المؤشرات تتعلق بالاقتصاد الكلي Macroeconomics والذي قد يُعطي الاعتماد عليها وحدها تصورا خاطئا للأداء الاقتصادي في دولة معينة.

فإذا قمنا بدراسة جزئية للاقتصاد Microeconomics الألماني، نجد أن الاقتصاد الألماني قد تراجع في السنوات الأولى لما بعد الوحدة. وهذا ما دفع الخبراء الاقتصاديين إلى توصيف ألمانيا بأنها "الرجل المريض" لأوروبا. فمنذ الوحدة إلى سنة 2019 دفعت ألمانيا 2000 مليار يورو لمعالجة الاختلالات بين شطري ألمانيا، خصص هذا المبلغ من أجل تعزيز البنية التحتية في ألمانيا الشرقية ودفعت ديونها التي قدرت بـ 200 مليار دولار تحملتها الحكومة الألمانية، فيما ذهب الجزء الأكبر من هذه الأموال، حوالي 65 في المائة، لدفع رواتب التقاعد والنفقات الاجتماعية مثل مساعدة العاطلين عن العمل ودعم الأطفال وخدمات اجتماعية أخرى. وبما أن عددا كبيرا من المصانع لم يعد قادرا على المنافسة في شرق البلاد، فكانت تلك الشركات مجبرة على الإغلاق بحيث أن واحدا من بين خمسة أشخاص لم يكن له عمل. كما أظهر استطلاع

(1) Tomas Valasek , "The EU's New Defense Pact: Marginal Gains" , *Carnegie Europe* , (date of access 16.08.2018)

<http://carnegieeurope.eu/strategieurope/74760>

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

للرأي أن 20 بالمئة من الشعب الألماني يتمنى التقسيم وعودة سور برلين من جديد. (1) وحتى بعد كل هذه السنوات لا تزال نسب التنمية مختلفة بين شرقي وغربي ألمانيا، فنسب البطالة لا تزال مرتفعة في شرقي ألمانيا، فعلى سبيل المثال؛ بلغت نسبة البطالة 5.7 % عام 2017 على الصعيد العام في ألمانيا، بينما بلغت 8 % في ولاية سكسونيا في شرق ألمانيا. (2) كما أن الدين العام؛ حسب ما أظهرته بعض الدراسات تجاوز سنة 1995 نسبة 60 % المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت، وذلك راجع لعملية التحويل الجبائي للأقاليم الشرقية، بالإضافة إلى زيادة الضرائب التي تزامنت مع زيادة نسبة الإنفاق العام حيث أن ألمانيا كان لديها أكبر نسبة ضرائب بالمقارنة مع الدول الصناعية، كما ارتفعت قيمة التغطية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) من 15 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1990 إلى 22 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 (وهذا راجع إلى تزايد معدل البطالة). (3)

الفرع الثاني: حدود التفسير الليبرالي النفعي للحالة الألمانية:

قدم التفسير الليبرالي نموذجا مختلفا، يركز على العوامل الداخلية كعوامل تفسيرية للسياسة الخارجية. حيث يؤكد هذا النموذج على أن السياسة الخارجية تعكس تفضيلات الفواعل المنخرطة ضمن الشبكة السياسية، وأن الهدف الأساس هو الحفاظ الفاعل على بقائه. فالسعي المستميت الذي أبدته ألمانيا في الحفاظ على منطقة اليورو، يفسر حصرا بتتبع مختلف الفواعل لمنفعتهم؛ فانهيار منطقة اليورو كان من شأنه أن يؤدي إلى خسارة ما بين 20% إلى 25 % من الناتج المحلي الإجمالي الألماني في السنة الأولى، وتقريبا نصف هذه النسبة في السنوات اللاحقة. علاوة على ذلك؛ فإن من شأن انهيار منطقة اليورو أن يؤدي إلى انهيار الاتحاد الأوروبي، والذي كانت ألمانيا أكبر المستفيدين منه، ولهذا فقد ذهب 57% من الخبراء الألمان إلى ضرورة توسيع الاتحاد الأوروبي. (4)

مصالح الفاعل السياسي التي تعكسها الانتخابات تلعب دورا محوريا في تحديد تفضيلات المستشار؛ فنتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة، والتي جرت في 24 سبتمبر 2017، كان من الممكن أن تمس المصلحة الأساسية للفاعل السياسي في البقاء في المنصب. فهذه الانتخابات عبّرت عن حالة امتعاض لدى الناخب الألماني من معالجة المستشار الألمانية للعديد من القضايا التي لها علاقة مباشرة مع الاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق باللجئين والحدود المفتوحة وسياسة التشغيل. حيث بيّن اكتساح الحزب

(1) David Marsh, **Germany and Europe: The Crisis of Unity**, (London: Mandarin, 1995.), p.p 4-5.

(2) "اكتساح حزب البديل لشرق ألمانيا - محاولة للوقوف على الأسباب"، *دي دبليو*، (تاريخ الولوج 13.07.2018)

<https://bit.ly/2wJH8we>

(3) David Marsh, op.cit., p.121.

(4) Franz-Josef Meiers, **Germany's Role in the Euro Crisis: Berlin's Quest for a More Perfect Monetary Union**, (Switzerland : Springer International Publishing , 2015) , p.24.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

الألماني البديل -المنتمي لليمين المتطرف-الولايات الواقعة شرق ألمانيا، عن امتعاض عام من سياسة المستشار، نتيجةً لارتفاع نسبة البطالة في شرق ألمانيا، والتي يرجعها سكانها إلى اللاجئين والعمالة القادمة من دول أوروبا الشرقية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خاصة بولندا.

رغم نجاح ميركل في الحفاظ على منصبها، فإنها بدأت في تغيير سياستها بما يتوافق مع توجهات الناخبين؛ فطبيعة الشبكة السياسية التي تمخضت عن هذه الانتخابات تؤكد هذا المنحى. فتعيين هورست زيهوفر Horst Seehofer زعيم حزب الاتحاد المسيحي الاجتماعي المعروف بمواقفه الصارمة تجاه سياسة اللجوء؛ كان وراء وضع سقف أعلى لاستقبال اللاجئين. كما أن محاربة أسباب الهجرة واللجوء من خلال التنمية على رأس أولويات وزير التعاون الاقتصادي والتنمية جيرد مولر Gerd Müller، أما وزير المالية أولاف شولتس Olaf Scholz سيسعى للحفاظ على إرث سلفه فولفغانغ شوبيله، وهو الإبقاء على العجز المالي الألماني عند مستوى الصفر، ما يعني عدم الاستدانة، وهذا ما يرسخه اتفاق تشكيل الائتلاف الحاكم لهذه الدورة البرلمانية. ولأهمية هذا المسعى سيشغل "سولتس" منصب نائب المستشار، خاصة وأن المرحلة القادمة ستكون مهمة والتي ستشهد استكمال المفاوضات النهائية حول صندوق نقد أوروبي. بالإضافة إلى بداية المفاوضات حول مشروع المفوضية الأوروبية، الذي طُرح في أكتوبر 2016 والذي يستهدف إرساء قواعد موحدة لحساب الأرباح لدى الشركات، وهو أحد أهم المشاريع التي تثير اهتمام الفواعل الخاصة في ألمانيا، وهذا بعد أن استفادت كبريات شركات الاقتصاد الرقمي الأمريكية من أرباح كبيرة في الدول ذات نسب الضرائب الأقل في الاتحاد، مثل إيرلندا ولوكسمبورغ، رغم أنها تكسب معظم أرقام معاملاتها من باقي دول الاتحاد الأوروبي.⁽¹⁾

رغم أن الليبرالية النفعية تمتلك قوة تفسيرية في التعامل مع دراسة الحالة الألمانية. غير أن اعتمادها على تعظيم المنفعة كمتغير تفسيري يطرح العديد من الإشكاليات في الحالة الألمانية. فحتى الشركات الألمانية كفواعل خاصة تهدف بالأساس إلى تعظيم المنفعة تتحدى هذه المسلمة، حيث تتبع سياسة تُعرف بسياسة التشارك الوظيفي، أين يقبل فيها الموظفون وبشكل طوعي خفض ساعات عملهم وأجورهم مؤقتاً من أجل تجنب أي عملية تقليص في الوظائف،⁽²⁾ فضلاً عن سياسة الفواعل السياسية الإدارية لعملة أوروبية موحدة. فبحسابات المنفعة والخسارة، نجد أن:

-التضييق المالي لتحقيق معايير التقارب، يعني قبول العمال الألمانين بخطط التقشف التي تمس أجورهم.

(1) "بداية خجولة للإصلاحات في منطقة اليورو وسط مخاوف ألمانيا من تحمل أعباء إضافية"، المرجع السابق.

(2) "التشارك الوظيفي -إجراء كوري من إجراءات التغلب على الأزمة الاقتصادية المالية" (تم التصفح 05.02.2015)

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

-المخاطرة بخسارة 1 % تقريبا من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الألماني بسبب التخلي عن الدوتشمارك الألماني،⁽¹⁾ لهذا ارتفعت نسبة المعارضة لهذه العملة وسط الألمانين خاصة في منتصف التسعينات، وذلك أن ألمانيا كانت لا تزال تحاول تجاوز تبعات الوحدة.⁽²⁾

-تحذيرات الخبراء الاقتصاديين من تبعات الوحدة النقدية الأوروبية، خاصة وأن هذه المنطقة لا تتوافر على التجانس المطلوب لتحقيق عملة نقدية موحدة.

-ربط الاقتصاد الألماني باقتصاديات أوروبا الشرقية يجعله معرضا للتبعات الاقتصادية كبيرة، فنشوب أزمة في دول واحدة يمكن أن تؤثر على جميع الدول.

-ألمانيا خاطرة بمصادقيتها في المحافظة على استقرار الأسعار ومعدلات التضخم، فألمانيا لا يمكن أن تُوجد آليات صارمة لتفرضها معايير التقارب على دول PIIGS.⁽³⁾

الفرع الثالث: حدود التفسير البنائي للحالة الألمانية.

تلجأ البنائية إلى نموذج تفسيري مختلف، فالبنائية تقوم على البنية الاجتماعية (المعايير والهوية) والتي تعمل على توجيه سلوك الفاعل، فسلوك ألمانيا لا يمكن أن يفهم خارج سياقها الهوياتي. لهذا فإنها استطاعت أن تقدم تفسير للسياسة الخارجية الألمانية، حيث أن المقتربات العقلانية قد تُدخل بعض الخطوات التي أقدمت عليها ألمانيا في سبيل إنقاذ منطقة اليورو ضمن اللاعقلانية، وحتى تبني خطوة الانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة كانت خطوة غير عقلانية، ففي الفترة التي تم تبني اليورو فيها كانت ألمانيا لا تزال تتعافى من تبعات الوحدة، ففي العشر سنوات التي تلت سقوط جدار برلين و الإجراءات التي فرضها تبني العملة الأوروبية الموحدة، زادت تكاليف إنتاج السلع الألمانية بنسبة 10% بالمقارنة مع فرنسا، كما استقادت إيطاليا وإسبانيا من تخفيض عملتهما في عامي 1992 و 1993، لتدخل اليورو بمعدلات تحويل مناسبة لها، بينما بقي المنتجون الألمان يعانون نتيجة عدم ملائمة أسعار الصرف للجانب الألماني، وهو ما ضمن لشركاء ألمانيا انتقالا سلسا لليورو. بينما لم تتعافى ألمانيا من إجراءات التحول إلى اليورو إلا بعد مرور 10 سنوات، كما تأثرت بشكل كبير سياسة الأجور في ألمانيا بسياسة التقشف، فبينما كانت باقي الدول ترفع أجورها مواطنيها كانت ألمانيا تسعى للادخار،⁽⁴⁾ فهذه الخطوات قد تكون غير عقلانية للرجل

(1)David Marsh,op.cit., p. 38.

(2) Ibid, p.33.

(3)Thomas Christiansen and Others, "The Social Construction of Europe"op.cit., p. 538.

(4) Jean Pisani-Ferry , **The Euro Crisis and Its Aftermath**, (New York : Oxford University Press 2011) , p.47.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

الاقتصادي بينما تعد عقلانية للرجل الاجتماعي، فألمانيا كانت على استعداد للتضحية بمصالحها الاقتصادية من أجل التلاؤم مع المعايير المنشئة للهوية الأوروبية.

غير أن الاعتماد على الهوية والتماثل معها إلى درجة التضحية بالذات، يحمل الكثير من التبسيط في فهم السياسة الخارجية. فالتماثل التام إلى درجة التضحية بالحاجات الذاتية الأساسية من أجل الآخر حالة نادرة؛ فعلى غرار الأفراد الذين يريدون تحقيق حاجياتهم الأساسية، المُتسمة بالتعارض وحتى التناقض مما يدفعهم إلى التنافس أو الصراع، تسعى الدول لتحقيق مصالح متعارضة ومتضاربة. حتى وإن أقرنا بحالة التماثل فإن هذا لا ينفي تضارب المصالح بين الدول الاتحاد الأوروبي التي سوف تكون غالباً في حالة صراع مع الهويات الأناثية، فالتماثل عادة ما يكون متأرجحاً، فيه توتر مستمر بفعل الرغبات في التفرّد من قبل الدول الأوروبية (المحافظة على هوية الدولة) والرغبة في الاندماج في الهوية الأوروبية من خلال استدمج المعايير التي أدت إلى أوروبية السياسة الخارجية، التي لا تعني إلغاء للهوية الوطنية التي لا تزال مهمة وفاعلة؛⁽¹⁾ فاستطلاعات الرأي تؤكد أن الألمان لا يزالون ينظرون لأنفسهم أنهم ألمان، ففي استطلاع نشره يوروباروميتر Eurobarometer تم تأكيد أن معظم الألمان لا يزالون يتمسكون بهويتهم الوطنية، ففي سؤال طُرح على المُستطلعة آراءهم: هل ترى نفسك أوروبياً فقط، أوروبياً زائد قوميتك، أو قوميتك زائد أوروبياً، جاءت الإجابات كالتالي: 14% من الألمانيين يعتقدون أنهم أوروبيون أو أوروبيون زائد ألمان، بينما يعتقد 38% أنهم ألمان وأجاب 46% بأنهم ألمان أولاً ثم أوروبيون،⁽²⁾ وهذا ما يطرح إشكالية التماثل الهوياتي ويطرح سؤال حول قضية أوروبية السياسة الخارجية الألمانية، وبالتالي فإن الاعتماد على العوامل المعيارية دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل المادية يجعل النظرة البنائية نظرة قاصرة، إلا أن ما يُسجل للبنائية أنها جمعت بين العوامل الداخلية والخارجية، فبينما نجد أن الواقعية أكدت على أن البنية هي التي تشكل الفاعل، والعكس بالنسبة للمقترّب الليبرالي النفعي الفاعل أين يؤثر على البنية. أكدت البنائية على التكوين المتبادل بين البنية والفاعل، لهذا فإن ألمانيا تأثرت بالأوربية ولكنها في المقابل أثرت من خلال تصعيد نموذج القوة المدنية.

المطلب الثاني: مدى موثوقية الأطروحات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الصينية.

بشكل عام، قدمت الواقعية والليبرالية والبنائية منظورات نظرية قيمة حول صعود الصين واستراتيجيتها الإقليمية. تُحاول وجهات النظر الواقعية فهم الصين السلوك الإقليمي على أساس القوة وهيكل النظام الدولي. وتؤكد المقاربة الليبرالية النفعية على أهمية العوامل الداخلية ومصالح الفواعل المجتمعية في شرح موقف

(1) Alexander Wendt, Social Theory of International Politics, op. cit., p.459.

(2) John Mearsheimer, "Why is Europe Peaceful Today?", op.cit., p. 393.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

الصيني، بالإضافة الى البنائية التي تشدد على تأثير الهوية الوطنية والثقافة في شرح سلوك الصين الخارجي. تقدم وجهات النظر هذه المطروحة في الأدبيات الموجودة رؤى مُفيدة لمزيد من استكشاف توجهات السياسة الخارجية الصينية في منطقة آسيا الباسفيك.

الفرع الأول: حدود التفسير الواقعي للحالة الصينية:

إن حدود القوة التفسيرية للواقعية الجديدة ترتبط بمرحلتين؛ المرحلة الأولى التي تبنت فيها الصين سياسة الصعود السلمي، أين امتلكت الواقعية الدفاعية جانبًا كبيرًا من الصواب خاصة وأن هذه السياسة كانت تتناغم بشكل كبير مع أفكار "ولتز"؛ التي جزم فيها بأن الدول العقلانية تتجنب مراجعة الوضع القائم وهي سياسة اتبعتها الصين لسنوات طويلة وأرفقتها مع توجه بارز في سياستها الخارجية يقوم على تدعيم التكتلات الإقليمية في محاولة منها لتعزيز نفوذها. غير أنه ومنذ 2012 بدأت المرحلة الثانية في السياسة الخارجية الصينية، أين باتت هذه الأخيرة لا تخفي محاولاتها لمراجعة شكل النظام الدولي من خلال سياسات أكثر حزمًا من الناحية العسكرية مع أي دولة تحاول المساس بمناطق نفوذها في منطقة آسيا الباسفيك. وهو ما تأكده التوجهات العسكرية الصينية فالجزء الأكبر في الزيادة في القطع العسكرية الصينية كان في القطع البحرية، حيث يصل الاسطول الحربي الى 351 قطعة بحرية، مع الشروع في بناء حاملة طائرات، وهو ما يعطي قوة كبيرة للتفسير الواقعي الهجومي.

بدوره يطرح المتغير المستقل العديد من المشكلات على مستوى قياس القوة النسبية للصين، فعدا عن الإشكاليات التي يطرحها قياس الناتج المحلي الإجمالي، الذي قد لا يُعبر بالضرورة عن الحالة الحقيقية للاقتصاد، ويجعلنا أمام تناقضات تجعل تحديد قوة اقتصاد دولة انتقلت من النموذج الاشتراكي إلى النموذج الرأسمالي أمر صعبا ، خاصة و أن الأرقام المقدمة تحمل العديد من التناقضات التي تبرز بمجرد تغيير مؤشر قياس الاقتصاد الصيني إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد ، أين يتبدى مثلا أن هذا الدخل ما زال أقل بنسبة 44% مقارنةً بنظيره في روسيا وفق معيار تكافؤ القوة الشرائية ، وهذا بالمقارنة مع روسيا التي لا يعد اقتصادها متطورا ، وحتى ضمن المؤشر الواحد نجد أن الأرقام المُعبّرة عن حالة الاقتصاد تتغير ، فحسب الناتج المحلي الإجمالي القائم على تعادل القدرة الشرائية؛ تعد الصين الاقتصاد رقم واحد في العالم أين بلغ ناتجها المحلي عام 2017 ما يفوق 23 ترليون دولار وهو ما يمثل ما نسبته 18.37% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، بينما بلغ الناتج المحلي الأمريكي عام 2017 أكثر من 12 ترليون دولار

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

وهو ما يمثل 15.16% من الناتج المحلي العالمي،⁽¹⁾ مما يعني أن نصيب الصين سيرتفع بطريقة آلية إذا ما اعتمدنا على معامل القدرة الشرائية في حساب نصيب الصين من الناتج المحلي الإجمالي.

ويصبح الأمر أكثر تعقيدا فيما يتعلق بالإففاق العسكري؛ حيث يجمع المختصون في الشؤون العسكرية أن الصين تمارس نوعا من التظليل فيما يتعلق ببعض النفقات العسكري. فعلى سبيل المثال؛ لا تتضمن تقارير النفقات العسكرية الصينية السنوية العديد من الجوانب أبرزها:

- واردات الأسلحة، وشراء الأسلحة الأجنبية، والمساعدات العسكرية من وإلى البلدان الأجنبية؛

- مصاريف القوات شبه العسكرية؛

- مصاريف القوات الاستراتيجية والنوية؛

- الدعم الحكومي للإنتاج العسكري؛

- مصاريف البحث والتطوير العسكري.

كما أضاف آدم ليف Adam Liff وأندرو إريكسون Andrew Erickson إلى القائمة البنود التالية :

- ميزانية الشرطة المسلحة الشعبية المكونة من 660 ألف شخص؛

- بعض نفقات المشتريات والبحث والتطوير المحلية؛

- المشتريات المتعلقة بالأسلحة والمنصات الرئيسية البحرية؛

- مساهمات الحكومات الإقليمية والمحلية في ميزانية الجيش؛

- الإيرادات والموارد الإضافية للميزانية القادمة من المؤسسات التجارية العسكرية (مثل المستشفيات والمؤسسات العسكرية للبنية التحتية)؛

- الميزانية المتعلقة بالبرنامج الفضائي الصيني في جانبه العسكري.⁽²⁾

أما معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، فقد أشار إلى أن البنود التي لا تتضمنها ميزانية

النفقات العسكرية الصينية تشمل المجالات الآتية:

- الإففاق على الشرطة المسلحة الشعبية؛

- الإعانات المقدمة لصناعة الأسلحة؛

- مداخيل الشركات المملوكة للجيش.⁽³⁾

(1) تم إعداد الحسابات من قبل الباحث اعتمادا على قاعدة معلومات البنك الدولي، (تاريخ الدخول 15.06.2018)

<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>

(2) Anthony Cordesman, "Estimates of Chinese Military Spending", (date of access 15.05.2018).

https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/publication/160928_AHC_Estimates_Chinese_Military_Spending.pdf

(3) SIPRI, "Sources and Methods", (date of access 12.06.2018).

يشير الخبراء العسكريون إلى أن الاعتمادات الصينية المعلنة، لا تعكس حقيقة النفقات العسكرية لجيش يضم حوالي 2.2 مليون من موظفي الخدمة وترسانة متزايدة ومن ثم مكلفة. وقد أشارت العديد من التقارير الحكومية الأمريكية، إلى أن الصين تُخفي معلومات حول الإنفاق العسكري الذي من المفروض أن يتم الإعلان عنه في الكتاب الأبيض الصيني. خاصة بعد رفع أجور الموظفين في القطاع العسكري سنوات 2006 و2008 و2011.⁽¹⁾

بعيدا عن إشكالية "الغش" التي تمارسها الحكومة الصينية في التصريح بنفقاتها العسكرية، فإن حساب نصيب الصين من النفقات العسكرية يطرح بدوره إشكاليات لا حصر لها، فقد توحى الأرقام أن نصيب الصين قد ارتفع. غير أن قياس الإنفاق العسكري حسب النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، يشير أن الزيادة في الإنفاق العسكري الصيني لم تكن كبيرة. ووفقاً للبيانات الواردة أدناه، فإن الإنفاق العسكري للصين يمثل تقريبا 2 في المائة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي (أنظر الجدول رقم 26). في المقابل، أنفقت الولايات المتحدة 5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وهو ضعف ما أنفقته لصين.

**جدول 26: نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي للصين ومجموعتها المرجعية.
(الأسعار الجارية)**

السنة	الصين	اليابان	الهند	كوريا الجنوبية	روسيا	أستراليا
2008	1.87	0.92	2.63	2,60	3.38	1.88
2009	2.06	0.89	2.98	2.72	4.21	1.93
2010	1.89	0.95	2.79	2.57	3,85	1.94
2011	1.82	0.98	2.65	2.57	3.42	1.82
2012	1.83	0.96	2.53	2,61	3.68	1.83
2013	1.87	0.95	2.47	2.61	3.84	1.87
2014	1.91	0.96	2.49	2,66	4.10	1.91

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

1.93	4,85	2.64	2.39	0.95	1.93	2015
1.93	5,39	2.61	2.49	0.94	1.93	2016

المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

World Bank, “World GDP”, World Bank national accounts data,

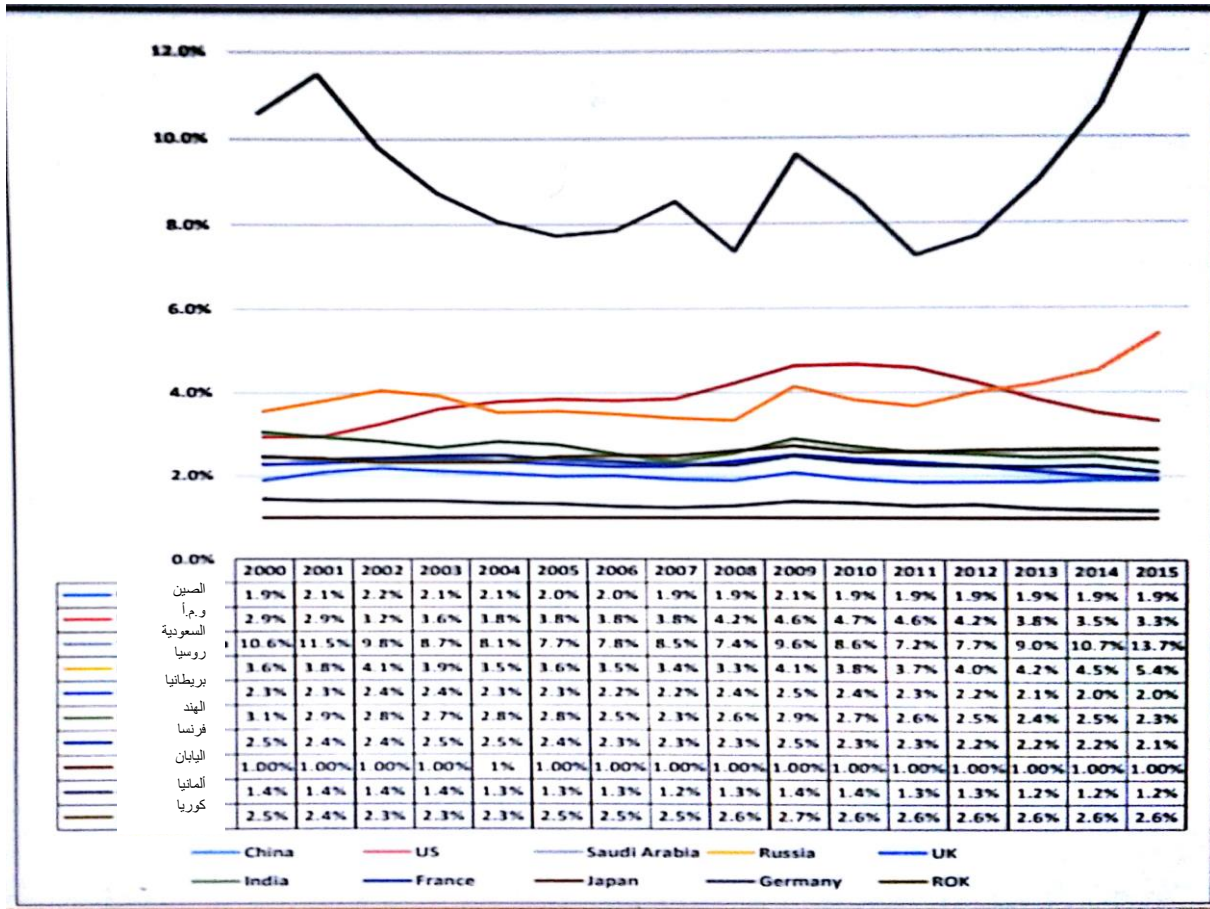
<http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IT>

كما تعد نسبة الإنفاق الصيني من ناتجها المحلي من بين الدول الأقل إنفاقا عسكريا بالمقارنة مع الدول الأكثر إنفاقا على التسليح (أنظر الجدول رقم 24) وحسب الأرقام التي أوردها معهد ستوكهولم فإن هذا الإنفاق شهد استقرارا عند نسبة 1.9 % منذ سنة 2010 (انظر الشكل رقم 13).

وبالنتيجة؛ فإن الاعتماد على المؤشرات في حساب القوة النسبية للصين قد لا يقدم بالضرورة الصورة الحقيقية للحجم الاقتصادي أو العسكري الصيني، وهذا نظرا لتعدد المؤشرات وتناقضها في بعض الأحيان، ولهذا فإن الدخول في دهاليز الأرقام قد يقدم صورة مغلوبة عن الأداء الاقتصادي للصين وهو ما يؤثر على حسنها لموقعها النسبي. ويؤدي بالتالي إلى تقديم تفسيرات أو تنبؤات مغلوبة حول السياسة الخارجية الصينية.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

شكل رقم 13: يوضح نسبة الانفاق العسكري الصيني بالمقارنة مع الخمسة عشر دولة الأكثر إنفاقاً من الناحية العسكرية.



المصدر:

SIPRI, Military Expenditure Data 1988-2015, <https://www.sipri.org/databases/milex>. Adapted by Anthony H. Cordesman and Joseph Kendall at the Center for Strategic and International Studies, September 2016.

الفرع الثاني: حدود التفسير الليبرالي النفعي للحالة الصينية:

الليبرالية النفعية التي تعتبر العوامل الداخلية المتمثل في مصلحة الفواعل المجتمعية، أهم العوامل التفسيرية تمتلك ذلك رصيذاً تفسيرياً مهماً. خاصة إذا ما ربطنا التغير في السياسة الخارجية الصينية بوصول نخبة حاكمة جديدة برزت في الجيل الخامس، بالإضافة إلى التأثيرات الكبيرة التي تلعبها الفواعل الخاصة في السياسة الخارجية الصينية. حيث باتت هذه السياسة تركز بشكل كبير على توسيع الاستثمارات الصينية في جميع العالم، ويبرز أكثر هذا التوجه في طريق الحرير والذي يقطع عشرات الدول كما يبرز أكثر دور الفواعل الخاصة في تعزيز التعاون الإقليمي الصيني.

خريطة رقم 06: توضح توزيع الاحتجاجات العمالية في الصين لسنة 2015



المصدر:

China Labour Bulletin , “strikes map”, (date of access 15.08.2018)

<https://maps.clb.org.hk/strikes/en>

هذا الطريق جاء نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي باتت تشهده الصين و الذي أدى إلى إغلاق الآلاف من المصانع وأدى بالنتيجة إلى فقدان مئات الآلاف من مناصب الشغل مما يهدد الاستقرار الاجتماعي في الصين ، فكما سبق وأشرنا لم تعد الأيديولوجيا الشيوعية تلعب دورا كبيرا في التعبئة الموضوعية و التي باتت تحكمها عوامل اقتصادية ، تحدد مدى رضا المواطنين من عدمه على الحزب الشيوعي ، فعلى سبيل المثال أفاد تقرير لنشرة العمال الصينيين أن عام 2015 وحدها شهدت 2774 احتجاج(أنظر الخريطة رقم 06) و هو أكثر من ضعف العدد الذي شهدته في العام 2014 أين شهدت 1379 احتجاج⁽¹⁾، هذه الاحتجاجات كانت تطالب بالأساس بدفع الأجور المستحقة لهؤلاء العمال والتي عجزت الشركات عن تسديدها بفعل تباطؤ النمو ، ورغم نجاح الحكومة الصينية في قمع هذه الاحتجاجات فإنها تدرك بأن استمرار وتوسع رقعة

(1)China Labour Bulletin ,”Strikes and Protests by China’s Workers Soar to Record Heights in 2015”,(date of access 15.08.2018).

<https://www.clb.org.hk/en/content/strikes-and-protests-china%E2%80%99s-workers-soar-record-heights-2015>

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

الاحتجاجات من شأنه تهديد بقاء الفاعل السياسي (الحزب الشيوعي) ومن خلفه كافة الفواعل السياسية والإدارية التابعة له.

غير أن الاعتماد فقط على العوامل الداخلية، في تفسير السياسة الخارجية الصينية يتضمن الكثير من التبسيط، ولا يعطينا الصورة الكاملة لهذه السياسة. فمن جهة؛ لا يمكن تحديد بدقة الفواعل الخاصة المساهمة في الشبكة السياسية، خاصة وأن كنه وطبيعة هذه الفواعل تختلف في الصين، التي تمتلك نظاما سياسيا يختلف بشكل جذري عن النظم الغربية، كما أن حسابات المنفعة الخسارة لا تفسر دائما التوجهات الاقتصادية في المنطقة والتي قد تفسرها عوامل ترتبط أكثر بالتقارب الثقافي و الهوياتي التي يجمعها مع دول شرق آسيا. يبرز هذا الأمر بشكل عكسي في الحالة اليابانية، فرغم الأهمية اليابان للصين من الناحية الاقتصادية، فإن هذا الأمر لم يؤدي إلى تحسين العلاقات بين البلدين، ففي كل مرة يتم استدعاء التصنيف المعرفي بين الصين واليابان، ومن أبرز الأمثلة على ذلك زيارة رئيس الوزراء الياباني لضريح "ياسوكوني" في طوكيو والذي هو عبارة عن طريح عسكري. تشير هذه الزيارة التي يقوم بها المسؤولون اليابانيون، بشكل سنوي في 10 أوت من كل سنة الكثير من الانتقادات الصينية. كما تبرز أيضا هذه العوامل؛ حينما نتطرق إلى علاقات الصين مع تايوان التي تمثل واحدا من أكبر عشرين اقتصادا في العالم، وتعد من أبرز مكونات الشبكة الاستثمارية في شرق آسيا،⁽¹⁾ ورغم هذا فإن العلاقات الصينية التايوانية ترتبط فقط بالممرات الملاحية التي تمر عبرها ربع ملاحه العالم⁽²⁾، وتحول العوائق التاريخية دون تعزيز هذه العلاقات.

الفرع الثالث: حدود التفسير البنائي للحالة الصينية:

تضيف البنائية بُعدًا اجتماعيًا تتجاهله الواقعية والليبرالية، ولهذا فإنها تمتلك رصيда تفسيريًا مهما فيما يتعلق بالحالة الصينية، خاصة وأن العوامل الهوياتية هي الأقدر على تفسير إجماع الصين عن تبني دور قوة عظمى لسنوات والذي يرجع بالأساس إلى الثقافة الكنفوشوسية الضاربة بعمق في المخيال الجمعي الصيني. يضاف إليها؛ سنوات الذل التي ألفت بظلالها على رؤية الصين لنفسها، و التغيير الهوياتي هو الذي يفسر التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية والتي ترافقت مع تغير الأجيال والنجاحات المتتالية التي حققتها الصين و أدت إلى تعزيز إدراكها لنفسها كقوة عظمى في النظام الدولي، وهو أمر ترافق مع اعتراف دولي بهذا الدور ناجم بالأساس عن تراجع الدور الأمريكي.

(1) Qianqian Liu ,op.cit, p.85

(2) "محطات في العلاقات الصينية التايوانية"، الجزيرة نت، (تاريخ الولوج 13.05.2018)

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

ومع ذلك، فإن النظرة البنائية إلى استراتيجية الصين الإقليمية محدودة على العديد من الأصعدة. أولاً؛ لم يتم إيلاء الكثير من الاهتمام للرأي الصيني. فمعظم الأدبيات الموجودة حول التصورات الصينية عن صعودها وتعاونها الإقليمي في آسيا الباسفيك غير كافية. ويستند معظمها على وجهات نظر غربية بينما يتم إغفال وجهة النظر الصينية. فمن ناحية، لم يتم حقيقةً التعرف على آراء صانعي السياسة الصينيين بشأن التعاون الإقليمي وكذلك القوى الآسيوية الشرقية بشكل كافٍ ومنهجي فيما يتعلق بهويتها الذاتية ودورها الإقليمي. خاصة وأن صناع القرار يعتبرون ناقلين للمعايير الدولية والمجتمعية مما يعني أن غياب هذا الجانب قد يؤدي إلى التأثير - بشكل كبير - على القدرة التفسيرية للمقاربة البنائية.

ثانياً؛ لم تتم معالجة المصادر الصينية الأصلية بالكامل لتحليل التصورات الصينية عن الإقليمية. فهناك نقص في التطبيق العميق للمقاربة البنائية في فحص التصورات الصينية. كيف ينظر الصينيون إلى ما يسمى "الهوية الإقليمية المشتركة" في آسيا الباسفيك فيما يتعلق بهويتها الذاتية ودورها الإقليمي؟ كيف تلعب الهوية الوطنية الصينية (هوية السلطة العظمى أو هوية السيادة) دوراً في صياغة استراتيجية الصين الإقليمية في الشرق آسيا؟

ثالثاً؛ لا تعالج المقاربة البنائية على نحو كافٍ مسألة لماذا تعتبر العوامل الهوياتية (القيم المشتركة أو الهوية الإقليمية) أكثر أهمية في دفع الصين إلى مواصلة التعاون الإقليمي بدلاً من المصالح المادية (المصالح الاقتصادية أو العسكرية). كما نوقش من قبل، يؤكد البنائيون على ظهور قيمة مشتركة أو هوية إقليمية في الصين. ولكن ما مدى أهمية هذه "الهوية الإقليمية الناشئة" في التأثير على توقعات الصين للاستراتيجية الإقليمية؟ هل أصبح الحفاظ على هوية السيادة أقل أهمية في السياسة الإقليمية للصين في شرق آسيا من تحقيق المصالح الاقتصادية أو العسكرية؟ هل كان للتعاون الإقليمي تأثير كبير على مفهوم السيادة الصيني؟

المطلب الثاني: مدى موثوقية الأطروحات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الروسية.

بشكل عام، شكلت الحالة الروسية اختباراً عكسياً لدراسة الحالة السابقتين، أين مثلت نهاية الحرب الباردة تراجعاً في الموقع النسبي لروسيا. وشكلت تغييراً جذرياً من ناحية تركيب النظام السياسي، وحتى من ناحية المعايير التي باتت تهيمن على المشهد الروسي خاصة في مرحلة "يلتسن"، وتمتلك كل مقاربة نظرية وتفسيراً مختلفاً لما حصل في روسيا.

الفرع الأول: حدود التفسير الواقعي للحالة الروسية:

يمتلك التفسير الواقعي العديد من جوانب القوة؛ فتحسن الموقع النسبي لروسيا بعد وصول "بوتن" للسلطة هو الذي يفسر التغيير الحاصل في السياسة الخارجية الروسية، بحيث أن قيود النظام الدولي دفعت روسيا

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

في البداية إلى التوجه نحو الحفاظ على بقائها خاصة في ظل المخاطر التي كانت تهدد وحدتها ليعقب تحسن الموقع النسبي لروسيا توجهها نحو فرض هيمنتها على منطقة آسيا الوسطى والقوقاز .

غير الاعتماد على حساب الموقع النسبي الروسي، يقلص بدرجة كبيرة من القوة التفسيرية للواقعية الجديدة، فهذه الأخيرة طالما اعتبرت المساحة عاملا إيجابيا في تحديد الموقع النسبي للدولة. بيد أنه في الحالة الروسية شكلت هذه المساحة عبئا ثقيلا؛ فجزء كبير من الميزانية الروسية يوجه للتصنيع العسكري الذي يصبو لحماية الحدود الروسية المترامية الأطراف وهو أمر سيظل يشكل هاجسا لموسكو خاصة انها مطالبة بخلق مناطق عازلة مع العديد من الدول التي باتت تنظر لها بأنها تتوجه أكثر إلى التحالف مع الغرب وبالتالي تعتبرها امتدادا للخطر الأطلسي، هذا بالإضافة إلى ان اعتماد موسكو الكبير على النفط و الغاز أدى إلى تراجع ناتجها المحلي الإجمالي (أنظر الجدول رقم 23) ، وتشكل عائدات النفط والغاز نحو 75% من مجمل مدخول الخزينة الروسية من العملات الصعبة، بينما تبلغ حصتها في الموازنة الحكومية ما يربو على 50%.⁽¹⁾

تعتمد موسكو بشكل كبير على الغاز في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، والذي بات يعتمد في سياسته على تنويع موردي الغاز لتجنب الابتزاز الروسي. إن الاقتصاد الروسي الذي يدخل ضمن نطاق الاقتصاديات التي تعاني من "المرض الهولندي" يجعل الاقتصار في الاعتماد على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يعطي صورة مغلوطة عن الوضع الاقتصادي للدول المعتمدة على النفط والغاز خلال مرحلة زيادة الأسعار، وهو ما يجعل التوصيف الذي أطلقه غراهام فولر Graham Fuller على روسيا بأنها دولة نامية ذات قدرات عسكرية متطورة صحيحا إلى حد بعيد.⁽²⁾ تبرز أكثر هشاشة الوضع الاقتصادي الروسي، في هشاشة الروبل الروسي والذي يشهد انخفاضا متتاليا أمام الدولار واليورو، والذي يتأثر كثيرا بالعقوبات المفروضة على روسيا بعد حرب القرم. ويتأثر حتى بتغريدات الرئيس الأمريكي "ترامب"، حيث وعقب تغريدة أطقها ترامب في أبريل 2018 أين أندر فيها روسيا بضرورة الاستعداد للصواريخ الأمريكية في روسيا، انخفضت قيمة الروبل بنسبة 2.4% وهو ما جعلها تخسر 10.3% من قيمتها خلال أسبوع، أين تعد هذه الخسارة الأكبر منذ الأزمة الاقتصادية التي شهدتها روسيا خلال تسعينيات القرن الماضي.⁽³⁾

(1) "هل تستغني روسيا عن عائدات النفط؟"، الجزيرة نت، (تاريخ الولوج 15.06.2018)

<https://bit.ly/2NIQp7e>

(2) غراهام فولر ، هل روسيا دولة عظمى؟ ، الجزيرة نت ، (تاريخ الولوج 12.08.2018).

<https://bit.ly/2wKLYMe>

(3) Adam Samson , " Rouble Tumbles after Trump Warning to Russia", (date of access 13.08.2018)

<https://www.ft.com/content/6744637e-3d78-11e8-b9f9-de94fa33a81e>

الفرع الثاني: حدود التفسير الليبرالي النفعي للحالة الروسية:

إن اعتماد الليبرالية النفعية على العوامل الداخلية لتفسير السياسة الخارجية الروسية، منحها قدرا كبيرا من القدرة التفسيرية. فالفواعل الخاصة كان لها دور كبير في تفسير التوجهات الغربية في السياسة الخارجية الروسية، أين لعبت الأوليغارشية الروسية دورا مهما في توجيه بوصلة السياسة الخارجية الروسية نحو الغرب. وما يفسر تغير السياسة الخارجية الروسية هو وصول "بوتن" وتغير تركيبة الشبكة السياسية والتي أفصت في نهاية المطاف إلى صعود نخبة السلوفاكي المعادية للغرب. مصالح الفواعل الاقتصادية المرتبطة بالنفط والغاز، تفسر الطبيعة الاقتصادية للسياسة الخارجية الروسية، وتساهم في فهم التوجهات الروسية للهيمنة على منطقة آسيا الوسطى والقوقاز وهما منطقتان غنيتان بالموارد الأولية.

غير أن الاقتصار على هذه الفواعل، قد لا يقدم صورة واضحة لتوجهات السياسة الخارجية الروسية، فرغم أن بقاء الفاعل الأكثر هيمنة "الرئيس بوتين" قد لا يرتبط بالضرورة بتوجهات الناخبين خاصة وأن الانتخابات الروسية قد تكون محسومة سلفا لصالح مرشح بعينه، فإن تدهور الوضع الاقتصادي في روسيا و الفوارق الطبقيّة في روسيا، أين يهيمن الأغنياء في روسيا على 10 % من الدخل القومي في روسيا⁽¹⁾ (أنظر الشكل رقم 14) ، قد تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية قد تهدد بقاء الفاعل السياسي ، و هو أمر يقلص من القوة التفسيرية لليبرالية النفعية التي تقتصر في رؤيتها على آليات الانتخابات كآلية وحيدة لتهديد بقاء الفاعل، بينما قد تشكل الاضطرابات الاجتماعية تهديدا للفاعل السياسي.

أظهرت إحصاءات رسمية في روسيا أن عدد الفقراء في البلاد ارتفع إلى نحو عشرين مليونا بنهاية العام الماضي، ليلعب أعلى معدل في عشر سنوات. ووفقا للبيانات التي نشرتها هيئة الإحصاء الروسية "روستات" أبريل 2017، فإن عدد الفقراء بلغ تحديدا 19.8 مليونا، أي أكثر من 13% من مجموع سكان البلاد، مقارنة بـ 19.5 مليونا عام 2015.⁽²⁾

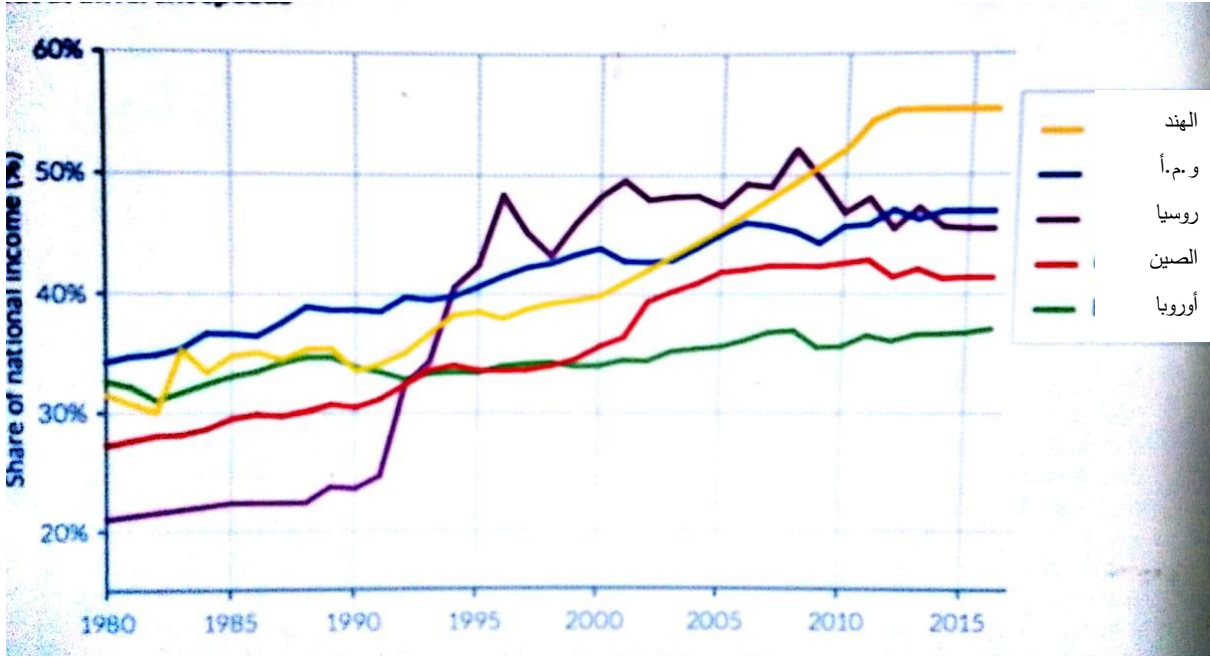
(1) World Inequality Report 2018 , [World Inequality Report](https://wir2018.wid.world/files/download/wir2018-summary-english.pdf) , (date of access 12.08.2018)

<https://wir2018.wid.world/files/download/wir2018-summary-english.pdf>

(2) "الفقر في روسيا يبلغ أعلى معدل في عشر سنوات" ، الجزيرة نت ، (تاريخ الولوج 12.08.2018)

<https://bit.ly/2PKnCan>

شكل رقم 14: يوضح تطور حجم الفوارق الطبقيّة في روسيا ومجموعة من الدول.



المصدر :

World Inequality Report 2018 , *World Inequality Report* ,

<https://wir2018.wid.world/files/download/wir2018-summary-english.pdf>

إن استمرار هذا الوضع من شأنه أن يؤثر على الاستقرار الداخلي في روسيا ، و يطرح أسئلة حول مدى قدرة روسيا على تحمل مزيد من العقوبات الغربية، فروسيا التي تعول كثيرا على الصين و دول البريكس من أجل مساعدتها في الحد من الآثار السلبية للحصار الغربي عليها بعد أزمة أوكرانيا ، قد تتعرض للغش -بمصطلحات ميرشايمر-، فالصين ليست في وارد الدعم المباشر والواسع لروسيا الاتحادية رغم كل الإعلانات الصادرة عنها في هذا الصدد، وهي تسعى إلى الاستفادة بأقصى ما يمكن من الأزمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لفرض شروطها على روسيا، في مجال توريدات الطاقة بأثمان أرخص، عبر عقود طويلة الأجل مع شركتي "غازبروم" و"روس نفط".⁽¹⁾

الفرع الثالث: حدود التفسير البنائي للحالة الروسية:

مثلت الحالة الروسية مجالا خصبا، لدراسة تأثير الهوية على توجهات السياسة الخارجية. خاصة وأن الموقع الجغرافي الروسي أثر بشكل كبير على الخيارات الهوياتية لروسيا، وطالما شكل الخيار الهوياتي عاملا تفسيرا مهما، في فهم السياسة الخارجية الروسية وحتى السوفياتية. أين كان يمتلك الاتحاد السوفياتي، قوة النشر المعياري للمعايير الشيوعية. السياسة الخارجية الروسية في عهد "يلتسن" يفسرها تبني روسيا

(1) عامر راشد ، "أصعب سنوات بوتين" ، الجزيرة نت ، (تاريخ الولوج 29.08.2018)

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

للهوية الغربية وهو ما يفسر مواقفها التي تعتبر غير عقلانية بمقاربة الرجل الاقتصادي، فموافقة موسكو على توسع حلف الناتو هو قرار غير عقلائي. وكذلك موقفها من الحرب في كوسفو والذي كان شبه محايد، حيث لا يمكن للمقاربات العقلانية تفسير مثل هذا الموقف، بينما تمتلك البنائية تفسيراً نابعا من كون موسكو لم تعد ترى في الغرب الآخر الذي يهدد وجودها، بل باتت تراهن عليه من أجل الخروج من التخلف.

التحول الذي شهدته روسيا في سياستها الخارجية كان بالأساس ناجما عن الصدمات الاقتصادية، والعسكرية التي تعرضت لها موسكو وعن التغيير في الأجيال. مما أدخلها ضمن عملية تغيير هوياتي، نجم عنه الانتقال إلى الهوية السلافية، والتي أدت بدورها إلى الدخول في عملية تصنيف جديدة أعادة من خلالها موسكو تصنيف الغرب ضمن مدركات التهديد وبات ينظر لأي عملية توسيع للحلف الأطلسي على أنه تهديد لها. عملية التصنيف الجديدة أدت إلى تغيير النظرة إلى دول آسيا الوسطى والقوقاز، فبعد أن كانت محل توسع غربي وخاصة أمريكي، أصبحت تنظر موسكو لهذه الدول على أنها جزء من كيائها التاريخي "الاتحاد السوفياتي" وهو ما يفسر مواقفها الحازمة تجاه التدخلات الغربية في المنطقة.

رغم أن البنائية تمتلك قدرة تفسيرية كبيرة لفهم التغييرات في السياسة الخارجية الروسية، بيد أن الاقتصار على العوامل الهوياتية لا يفسر بالضرورة توجهات السياسة الخارجية الروسية، فحتى لو سلمنا جدلا بالتغيير في الهوية الروسية فإن هذه السياسة ما كانت لتتغير لولا تحسن الموقع النسبي لروسيا. كما أن السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى والقوقاز لا تفسر دائما بالعوامل الهوياتية، وإنما أيضا بمصالح الفواعل الخاصة التي تهتم بالأساس بمصالحها الاقتصادية وتعظيم الأرباح ولا تأخذ بعين الاعتبار العوامل التاريخية أو الثقافية أو الهوياتية. علاوة على ذلك؛ فإن العلاقة بين روسيا و دول آسيا الوسطى والقوقاز علاقة تطرح إشكاليات على مستوى تحديد العلاقة بين البنية والفاعل، فإذا كانت هذه الدول تتمتع باستقلالية ضمن الاتحاد السوفياتي فإنه من الممكن أن نعتبرها فواعل ضمن بنية أكبر هي الاتحاد السوفياتي والذي يتحول بدوره إلى فاعل في علاقاته الدولية، هذه النقطة في تحديد البنية الجزئية (الاتحاد السوفياتي كبنية جزئية) قد تساعد على فهم طبيعة التفاعلات الجديدة بين هذه الفواعل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، فالعلاقة بين موسكو وهذه الدول انتقلت من مرحلة العلاقة السلمية الهيراركية إلى علاقة فوضوية تحكمها واحدة من علاقات الفوضى (هوبزية ، لوكية ، كانطية) ، فحتى لو حدد البنائيون طبيعة العلاقة الفوضوية التي باتت تحكم العلاقات الروسية مع دول المنطقة فإنهم لم يعطوا تفسيراً لطبيعة العلاقة الفوضوية الجديدة ومدى تأثيرها بالتاريخ المشترك بين هذه الدول ، فطبيعة العلاقات السلبية أو الإيجابية قد يكون لها تأثير كبير في عملية التحديد والتصنيف التي يقوم بها الفاعل الجديد ، فنشوء دول جديدة ناجمة عن تفكك

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

الاتحاد السوفياتي يتطلب عملية تحديد وتصنيف جديدة تتأثر بالضرورة بالتاريخ المشترك ، بيد أن البنائين لم يسيروا إلى تأثير تلك العلاقات التاريخية ولا إلى طبيعة عملية التصنيف الجديدة بين الفواعل ، وهو ما يؤثر بشكل كبير على القدرة التفسيرية لهذه المقاربة في الحالة الروسية.

المبحث الثاني:

نقد البناء النظري للمقاربات المفسرة للسياسة الخارجية.

بعد أن تطرقنا إلى تحديد القوة التفسيرية لمقاربات السياسة الخارجية، وألقينا الضوء على نقاط القوة والضعف في تفسيرها لمخلف دراسات الحالة، سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم نظرة نقدية للبناء النظري لهذه المقاربات وذلك من الناحية الإبستمولوجية^(*) والأنطولوجية والمنهجية، وهذا ما يساعدنا على تحديد مدى تناسق بنائها النظري

المطلب الأول: نقد البناء النظري للمقاربة الواقعية الجديدة في السياسة الخارجية.

ينظر للواقعية أنها واحدة من أكثر النظريات تأثيرا في حقل العلاقات الدولية، بيد أن التتويجات الكثيرة داخل هذه النظرية دائما ما يجعلها تحت طائلة النقد حتى من قبل منظري هذه النظرية، فهي على حد تعبير ستيف والت مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأفكار التي يتبنى مؤيدوها بعض الأفكار المهمة ولكنهم يختلفون حول العديد من الأفكار الأخرى،⁽¹⁾ وذهب "غابن" أبعد من ذلك حين وصفها بأنها في جوهرها موقف فلسفي وليست نظرية علمية تمتلك خاصية القابلية للتكذيب، وبالتالي لا يمكن إثبات صحتها أو خطئها.⁽²⁾

* من الناحية الإبستمولوجية المصطلح يرجع إلى الكلمة اليونانية epistime والتي تعني المعرفة و logos وتعني النظرية و يرجع إدخال اصطلاح الإبستمولوجيا epistemology إلى الفيلسوف الاسكتلندي جايمس فريدريك فرييه Ferrier James Frederick في كتابه Institutes of Metaphies وأما استخدامها في اللغة الفرنسية فكان على يد برتراند رسل في مقاله «في أسس الهندسة» (1901). ولو لم تظهر في المعاجم الفرنسية كمصطلح جديد حتى تاريخه. ويرادف مصطلح الإبستمولوجيا في الفكر الانجليزي "نظرية المعرفة" بمعنى الموقف الذي يتخذه الباحث من القضية الأساسية في الفلسفة، أي العلاقة بين الوعي والوجود ، بين الفكر والمادة ، أولا؛ فيما يتعلق بأولية أحدهما على الآخر، وثانيا؛ بكيفية ربط معرفة الكون بالكون نفسه ، أما في الفكر الفرنسي فإن يتم التمييز بين نظرية المعرفة وفلسفة العلوم ، فهذه الأخيرة تهتم بموضوع أساسي وهو : متى تصبح المعرفة النظرية علما ؟ أي البحث في شروط نشأة العلم وتطوره. والإبستمولوجيا تعبر من هذا المنطلق عن الدراسة الناقد لمبادئ وافتراضات ونتائج العلوم المختلفة بهدف الوصول إلى تحديد أصلها المنطقي وقيمتها وأهميتها الموضوعية وعليه يكون موضوع الإبستمولوجيا هو المعرفة النظرية المكونة لمختلف العلوم. أما نظرية المعرفة فهي دراسة للعلاقة بين من يستخلص المعرفة (فاعل البحث) وموضوع المعرفة و علاقة التأثير والتأثير بينها ، خاصة في العلوم الاجتماعية . للمزيد راجع:

Colin Wight, *Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology*, (Cambridge University Press , 2006) , pp. 231-234

(1) Stephen Walt, "The Progressive Power of Realism", *American Political Science Review* 91(4) , (December 1997), p.933.

(2) Robert Gilpin, " No One Loves a Political Realist", *Security Studies*, 5(3), (Spring 1996), p.6.

الفرع الأول: نقد البناء الاستمولوجي للمقاربة الواقعية الجديدة:

إن تحديد البناء الاستمولوجي للواقعية يتطلب منا الرجوع إلى البدايات المؤسسة هذا الفكر الذي بعد تقليد العلاقات الدولية⁽¹⁾؛ حيث شكلت الواقعية لمدة تزيد عن ألفي سنة التقليد الأساسي في تحليل العلاقات الدولية،⁽²⁾ و ترجع بداياتها الأولى إلى ثيوسيديس Thucydide في كتابه "تاريخ حرب البيلوبونيز" والذي يعتبر نموذجاً موجزاً عن سياسة التحالف و توازن القوى أو تعبيراً عن المعضلة الأمنية⁽³⁾، كما أعتبره ولتر تجسيدا للصورة الثالثة. فتعاطف قوة أثينا دفع بإسبارطة إلى إعلان الحرب عليها⁽⁴⁾. ولكنها كنظرية في العلاقات الدولية، ظهرت كرد فعل على النظرية المثالية^(**) التي فشلت على المستويين الفكري والعملي في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية⁽⁵⁾. فالحرب العالمية الثانية شكلت الواقعة الشاذة في مسار النظرية المثالية، ودفعت بإدوارد كار Edward Carr للدعوة إلى علم حقيقي للعلاقات الدولية. ولتحقيق هذا المسعى لا بد من النظر إلى الأشياء كما هي؛ أي "الواقعية". هذه الانتقادات إلى جانب كتاب هانس مورغنتو Hans Morgenthau "السياسة بين الأمم" Politics Among Nations شكلت البداية نحو الرجوع إلى التحليل الواقعي في العلاقات الدولية، والذي بقي يكتنفه الغموض، خاصة وأن هانس مورغنتو أرجع سياسة البحث عن القوة والتي تعتبر خاصية أساسية للدولة إلى الطبيعة الإنسانية Animus Dominandi⁽⁶⁾.

ساهم كنيث ولتر بشكل واضح في تجليته هذا الغموض من خلال إضفاء الطابع النظامي على الواقعية الكلاسيكية،⁽⁷⁾ أي النأي بها بعيداً عن المقاربات الفردانية Individualism والاقتراب بها من المقاربات

(1) Barry Buzan , "The Timeless Wisdom of Realism ?" in Steve Smith and Others (eds.), **International Theory: Positivism and Beyond** , (Cambridge :Cambridge University Press, 1996), p. 47.

(* الكتاب هو عبارة عن سرد لمجريات حرب بين إسبارطة و حلفائها من جهة، وأثينا وحلفائها من جهة أخرى بين عامي 431-404 قبل الميلاد، التي تخللها فترة من السلام الهش عقب "إتفاقية نيكياس للسلام" (421-414 ق.م)، للمزيد راجع :

دايفد باوتشر ، النظريات السياسية في العلاقات الدولية: من ثيوسيديس حتى الوقت الحاضر ، ترجمة:راند القاقون ، (المنظمة العربية للترجمة 2013) ، ص143.
(2)Robert Koehane, "Theory of World Politics : Structural Realism and Beyond",In: Robert Koehane , **Neorealism and its Critics**, (New York : Columbia University Press,1986) p.158.

* الكتاب هو عبارة عن سرد لمجريات حرب بين إسبارطة و حلفائها من جهة، وأثينا وحلفائها من جهة أخرى بين عامي 431-404 قبل الميلاد، التي تخللها فترة من السلام الهش عقب "إتفاقية نيكياس للسلام" (421-414 ق.م)، للمزيد راجع :
دايفد باوتشر ، النظريات السياسية في العلاقات الدولية: من ثيوسيديس حتى الوقت الحاضر ، ترجمة:راند القاقون ، (المنظمة العربية للترجمة 2013) ، ص143.

(3)دايفد باوتشر ، النظريات السياسية في العلاقات الدولية: من ثيوسيديس حتى الوقت الحاضر ، ترجمة:راند القاقون ، (المنظمة العربية للترجمة 2013) ، ص 143.

(4) Kenneth Waltz , **Man, State and War ; A Theoretical Analysis** , (New York : Columbia University Press, 1954)p.159.
** لم يستخدم مصطلح "المثالية" من قبل منظري النظرية المثالية وإنما أطلق عليهم هذا التوصيف من قبل الواقعيين وخاصة إدوارد كار 1932 ، للمزيد راجع :

John Vasquez, **The Power of Power Politics: From Classical Realism to Neotraditionalism** ,(Cambridge: Cambridge University Press , 1998) , p.33.

(5) Barry Buzan , op.cit.,p.48.

(6) John Vasquez , op.cit.,p.35.

(7)Robert Koehane, "Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond", in Robert Koehane ,op.cit., p.165.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

الكلية Holism⁽¹⁾ ، وهذا من خلال البحث عن الانتظامات المُنبتقة عن حركية النظام الدولي وهو ما يفسر على فكرة الوحدة المنهجية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية التي تبناها "ولتز"، و أتى " على نظرية الجاذية لـ "نيوتن" والتي قال بأنها وفرت تفسيرات موحدة للظواهر الفلكية، وقوتها تكمن في عدد التعميمات والقوانين التجريبية المتباينة سابقاً التي يمكن إدراجها في نظام توضيحي واحد.⁽²⁾

بغض النظر عن الاختلافات التي يمكن أن نرصدها بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، والتي أسهبت الما بعد وضعية في الحديث عن الفروق بينهما واستحالة التوافق بينهما، فإن المرجعية الاستمولوجية القائمة على التطورات الحاصلة في فلسفة العلم في الغرب توحى بوجود "استثنائية" غربية نابعة من الاعتقاد بأن العلوم الغربية وحدها بين أنظمة المعرفة البشرية قادرة على استيعاب الواقع.⁽³⁾ وقد يكون من المفيد أيضاً الإشارة إلى أن حالة الفوضوية التي تصف بها الواقعية الجديدة حالة النظام الدولي نابعة بدورها من تشكل الدولة الغربية ومن الأفكار التي طورها مفكرو العقد الاجتماعي، وحتى وإن سلمنا جدلاً بمسئمة الفوضوية في النظام الدولي فإن هذه الفوضوية تطرح جدلاً على مستويين: الأول؛ اختلاف درجة الفوضوية من نظام إقليمي إلى آخر وهرمية إنتاج المعرفة المنتجة للفوضى.

فعلى مستوى اختلاف درجة الفوضوية؛ نجد أن الاتحاد الأوروبي يحكمه نظام شبه فوضوي / تسلسلي. هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أن القول بأن النظام الذي يحكم العلاقات بين الدول هو نظام فوضوي هو قول يجافي الحقيقة، تتمثل هذه المؤشرات في؛

-النظام القضائي في الاتحاد الأوروبي (محكمة العدل الأوروبية) فمنذ وضع اتفاقية روما، وسعت المحكمة الأوروبية من صلاحياتها ولعبت دوراً أساسياً في تعميق التعاون الأوروبي من خلال تدعيم نظام الحكم الأوروبي والذي يقلص من استقلالية الدولة، ومحكمة العدل الأوروبية⁽⁴⁾؛

-تزايد القرارات التنظيمية والتوجيهية من قبل المفوضية الأوروبية؛

-ممارسة جزء من السلطة التشريعية من قبل البرلمان الأوروبي، حيث أقرت معاهدة لشبونة 2007 منح البرلمان الأوروبي صلاحيات جديدة كهيئة تشريعية في عديد من المجالات، وتحديدًا التعاون القضائي بين دول الاتحاد وتنسيق عمل أجهزة الشرطة في دوله السبع والعشرين، فضلاً عن مسألة الميزانية الأوروبية، مع زيادة حجم أعضاء البرلمان إلى نحو 751 عضواً⁽⁵⁾. كما أكد تقرير لمجلة The Economist أن

(1) Alexander Wendt , op.cit., p . 32.

(2) Kenneth Waltz , Theory of International Politics , op.cit., p. 6

(3) Arlene Tickner , "Core, periphery and (neo)imperialist International Relations" , European Journal of International Relations, 19(3) , 2013, p. 629.

(4) Simon Wexler, op.cit., p.409

(5) يسرا الشراوي، "معاهدة لشبونة .. الدستور الأوروبي سابقاً"، مجلة السياسة الدولية. (تم التصفح 15.01.2016)

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

من 60 إلى 70 % من التشريعات النمساوية و 55% من التشريعات الفرنسية و 50 % من التشريعات البريطانية مصدرها بروكسل. (1)

دور المحكمة الأوروبية في المجال القضائي، والبرلمان الأوروبي في المجال التشريعي وتزايد عدد المجالات التي يتم التصويت فيها عن طريق الأغلبية المؤهلة، وطريقة تقسيم الصلاحيات على المستوى الوطني والفوق قومي في الاتحاد الأوروبي. حيث أن المهمات التي يقوم بها البنك المركزي ومحكمة العدل الأوروبية مثلاً هي اختصاصات لا توجد على المستوى الوطني، فالمؤسسات الأوروبية تختلف عن باقي المنظمات الدولية، التي تقتصر مهمتها على تنسيق الوظائف بين مختلف الدول المنضوية تحت منظمة معينة⁽²⁾، حيث أشاره معاهدة لشبونة إلى الاتحاد الأوروبي بوصفه كيانا واحدا له شخصية قانونية واحدة بعيدا عن فكرة الدائم الثلاث للاتحاد، والتي أقرتها معاهدة ماستريخت عام 1991. وفقا لذلك، يمكن للاتحاد إبرام الاتفاقيات مع الدول والجهات العالمية، وتكون ملزمة للدول الأعضاء به، فضلا عن إمكانية تحديثه باسم دوله⁽³⁾، كلها مؤشرات تدل على أن النظام الذي يحكم العلاقات بين الدول الأوروبية لا يتسم بالغياب التام لسلطة عليا، وهذا ما ذهب إليه باري بوزان حيث أكد أن هناك نظام ثالث بين النظام التسلسلي والفوضوي وهو النظام الشبه الفوضوي الذي ينطبق على الاتحاد الأوروبي⁽⁴⁾، أو كما وصفه هوبسون وشارمان Hobson and Sharman بأنه نظام إقليمي شبه تسلسلي Semi-hierarchical regional systems، وهو نفس ما ذهب إليه مستشار السياسة الخارجية الأوروبية Robert Cooper "الدول الأوروبية فيما بينها تحافظ على القانون، ولكننا حين ننتقل إلى الغابة علينا أن نستعمل قوانين الغابة"⁽⁵⁾.

على مستوى إنتاج المعرفة؛ فإن انتاجها في حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية يتسم بهرمية وتقع الولايات المتحدة في أعلى ترتيب هذا السلم، فهي المسيطرة على أهم المجالات العلمية للحقل وهي التي تتم فيها أهم المناقشات العلمية؛ ففي دراسة قام بها كل من يورغ فريديش Jörg Friedrich و أول ويفر Ole Wæver حول أهم خمس مجلات في العلاقات الدولية (International Organization, International Studies Quarterly, International Security, Review of International Studies, and European Journal of International Relations)، تبين

<https://bit.ly/2wNOP4F>

(1) Simon Wexler, op.cit., p.408

(2) Ibid p.411

(3) يسرا الشرفاوي، المرجع السابق.

(4) Barry Buzan and Others, **The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism**. (New York: Columbia University Press 1993), p.26.

(5) John Hobson and J.C. Sharman "The Enduring Place of Hierarchy in World Politics: Tracing the Social Logics of Hierarchy and Political Change", *European Journal of International Relations*, 11(1) (2005), p.p. 63-98.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

أن المجالات الأمريكية الثلاث يهمن عليها الباحثون الأمريكيون بنسبة ما بين 80% و 100% من المقالات المنشورة في أي سنة معينة بين عامي 1970 و 2005. وحتى مجلتي (Review of International Studies, European Journal of International Relations) الأوروبيتين يساهم فيها الكتاب المنتسبون للجامعات الأمريكية بنسبة 33% ويتجاوزهم فقط الباحثون المنتسبون للجامعات البريطانية.⁽¹⁾ وهو أمر ينطبق على العلوم الاجتماعية ككل، حيث أن 58% من الأدبيات التي يغطيها مؤشر الاقتباس للعلوم الاجتماعية، تم تأليفها أو المشاركة في تأليفها من قبل باحثين ينتسبون إلى المؤسسات البحثية في الولايات المتحدة ، أما نسبة أوروبا الغربية ككل فتبلغ 25% ، أمريكا اللاتينية 1% أما قارة إفريقيا ككل فتبلغ نسبتها أقل من 1% ، وحتى هؤلاء الباحثين يعيدون إنتاج هذه اللاتماتلية في إنتاج المعرفة من خلال الاستشهاد المبالغ به بالأدبيات الأساسية، فأكثر من نصف المقالات المنشورة في أمريكا اللاتينية و آسيا تستشهد بالمراجع الأمريكية ، بينما تمثل المصادر الأوروبية أكثر من نصف الاستشهاد في المجالات العلمية الإفريقية.⁽²⁾ قوة النظرية لا ترتبط بالعوامل الموضوعية المتعلقة بإنتاج المعرفة و إنما تتعلق بمدى قوة الدولة التي نشأة في سياقها النظرية، فكما أشار أول ويفر فإن النظرية التي نشأة في الولايات المتحدة من المحتمل أن تكسب نفوذا أكبر من تلك التي نشأت في نيجيريا،⁽³⁾ ولهذا فإن هيمنة الولايات المتحدة على حقل العلاقات الدولية- حسب ميرشامر - بدأت منذ سنة 1945:

"لقد سيطرت كل من بريطانيا وألمانيا على الخطاب الفكري للعلاقات الدولية قبل الحرب العالمية الثانية، ولم يتصاعد تفوق الولايات المتحدة حتى بعد سنة 1945. علاوة على ذلك، فحينما انخرط الأمريكيون بشكل جدي في المجال المعرفي للعلاقات الدولية، فقد حملت نظرياتهم تشابها واضحا مع تطورات الأوضاع في أوروبا آنذاك. فكروا فقط في التأثير العميق لإيمانويل كانط وهانز مورغانثو -وكلاهما ألمان- على نظريات العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية"⁽⁴⁾.

إن الواقعية التبريرية تساهم في إبقاء الهيمنة الأمريكية؛ فالواقعية الهجومية تبرر من جهة الهيمنة الأمريكية وتصفها بالحالة المثلى، باعتبارها الضامن لأمنها وتصف أي دولة تحاول الوصول إلى موقع دولة مهيمنة بأنها مراجعة للنظام الدولي. هذه المراجعة من الممكن أن تسبب القلاقل والأزمات في النظام الدولي، وهي ما يفسح المجال لتصنيفات تطلقها الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الدول خاصة الصين

(1) Jörg Friedrich and Ole Weaver , « Western Europe : Structure and Strategy at the National and Regional Levels”, In: Arlene Tickner and Ole Wæver, **International Relations Scholarship Around the World** , (New York :Routledge , 2009) , p.264.

(2) Arlene Tickner , op.cit., p. 632.

(3) Ole Weaver , “Still a Discipline After All These Debates “, in : Tim Dunne and Others(eds.) , op.cit., p. 290

(4) John Mearsheimer , “Benign Hegemony”, *International Studies Review*, (1), 3(2016), p.2.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

و روسيا من قبيل المارقة أو غيرها، فالنظرية لا تعكس الواقع بل إن منظريها يقومون بتحويل الواقع إلى كلمات نظرية،⁽¹⁾ وهو ما أكده إدوارد كار Edward Carr :

"ما هو هذا الشيء الذي يُدعى علاقات دولية في "الدول الناطقة بالإنجليزية" ، إنه ليس سوى "دراسة" حول كيفية "التسيير العام من موقع قوة" ، قد تعني العلاقات الدولية شيئا آخر في وقت آخر. ولكن مع هذه الدول التي تمتلك نفوذاً -على عكس التي لا تمتلكه-، إنها لا تعد سوى عقلنة لممارسة القوة من قبل الدول المهيمنة على المستضعفين، لا يوجد علم للعلاقات الدولية، إن ما يدعا كذلك ليس سوى إيديولوجيا للتحكم تحت مسمى الحقل الأكاديمي".⁽²⁾

الفرع الثاني: نقد البناء الأنطولوجي للمقاربة الواقعية:

تعاني النظرية الواقعية الجديدة من المركزية الأوروبية Eurocentrism ؛ فالواقعية الدفاعية تبني نموذجها التفسيري على حكمة ألمانيا البسماركية ونجاحه في الحفاظ على توازن القوى في أوروبا في مقابل حماقة ألمانيا النازية والإمبريالية. بينما يبني الواقعيون الهجوميون نموذجهم على التجربة الأمريكية، في الهيمنة على الجزء الغربي من العالم. يقوم كلا التتبعين بعملية إسقاط تجارب تاريخية على واقع مختلف تماماً لتفسير سلوكيات وحدات مختلفة تماماً، فهذه المقاربة تعتبر التجارب الأوروبية والأمريكية المعيار والأساس لفهم السياسات العالمية. غالباً ما تخفي هذه الادعاءات المعيارية عن العالم أشكالاً مختلفة من العنف تهمش الشعوب اللا غربية وتخضعها للتقدم الغائي للأمريكيين-الأوروبيين، فالعلاقات الدولية -كما أشار ولترز- تبنى على أساس القوى الكبرى عبر التاريخ ؛ وهي إما قوى أوروبية أو أمريكية :

"نظرية السياسات الدولية تكتب بمصطلحات الدول العظمى في مرحلة معينة ...

فمن السخيف أن نقوم ببناء نظرية لعلاقات دولية قائمة على تجربة ماليزيا أو

كوستاريكا من الضروري أن تبنى نظرية السياسات الدولية على القوى الكبرى".⁽³⁾

فهذه المقاربات لا تزال تتجاهل أو تقلل من أهمية التجارب التاريخية للشعوب الأخرى وهو ما يجعلنا أمام مركزية أوروبية / أمريكية تصور الولايات المتحدة وأوروبا على أنها مركز السياسات الدولية.⁽⁴⁾

الفرع الثالث: نقد البناء المنهجي للواقعية الجديدة:

المقاربة الواقعية في السياسة الخارجية، تسعى للبحث عن أنماط و انتظامات في استجابات الدول لقيود وحوافر النظام الدولي و الوصول إلى أحداث غير فريدة Idiographic، فالباحث في السياسة الخارجية

(1) Arlene Tickner op.cit., p. 630.

(2) Ibid.,p.629.

(3) Kenneth Waltz , Theory of International politics , op.cit., p.p.72-73.

(4) Arlene Tickner ,op.cit. , p.633.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

يبحث عن الأنماط والأحداث الفريدة لتجاوز دراسات الحالة الوصفية اللا تراكمية لبناء تفسير لما يتحكم بسلوك السياسة الخارجية بمعنى سببية في السياسة الخارجية. لتحقيق هذا المأرب تعتمد الواقعية على أحداث تاريخية، والتاريخ في حد ذاته يقوم على الأحداث الفريدة، ولهذا فالسؤال المطروح كيف يمكن الانطلاق من حقل يعتمد على أحداث فريدة لبناء حقل معرفي يعتمد على الأحداث غير الفريدة. فحجج "ميرشايمر" و"ولتز" حول الصعود الصيني، التي تعتمد على التشابهات التاريخية من التجربة الأمريكية. أو حجج "ولتز" التي تعتمد على ألمانيا ببسمارك تطرح العديد من الإشكاليات، فقد تمتلك هذه النظرية قوة تفسيرية في الحالة الأمريكية/ الألمانية لكن هذا لا يعني أن الواقعية الجديدة يمكن أن تفسر السياسة الخارجية الصينية وكما يشير "جونستون" فإن "التماثلات التاريخية تشبه القياسات، وهي ليست أسباب أو تفسيرات". تميل الحجج التماثلية Analogical arguments إلى الاختيار العشوائي لأوجه التشابه مع تجاهل الاختلافات التي من الممكن أن تكون أكثر أهمية من أوجه الشبه. وعليه، فإن السجل التاريخي الذي يعتمد عليه الواقعيون في إثبات نظريتهم قد يستخدم أيضا لنفيها. (1)

المطلب الثاني: نقد البناء النظري للمقاربة الليبرالية النفعية في السياسة الخارجية.

على الرغم من الاختلاف بين المقاربتين الواقعية والبنائية النفعية، في تحديد أهمية العوامل الداخلية والخارجية؛ فإنهما يتفقان في العديد من المسلمات المتعلقة بالأساس بالسعي نحو تعظيم المنفعة والمصلحة، فالواقعيون يحددون هذه المصلحة من خلال منظور كلي بينما يحددها الليبراليون النفعيون من منظور جزئي. الفرع الأول: نقد البناء الإبستمولوجي للمقاربة الليبرالية النفعية:

الليبرالية كفكر في العلاقات الدولية ترجع إلى عصر التنوير، حيث كان إيمانويل كانط Emmanuel Kant و جريمي بنتام Jeremy Bentham وجون لوك John Locke في طليعة المنظرين لهذا الفكر. من خلال معارضتهم للطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية أو حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون، وتجلى ذلك في دعوة كانط من خلال مخططه الفلسفي لتحقيق "السلام الدائم". أما بنتام؛ فقد أكد أن مصالح الأمم متقاطعة ولهذا فإنه لا مكان لأي صراع حقيقي. أما لوك؛ فقد أكد أن العالم يُحكم بالقانون (2)، وقد تزامن ظهورها كنظرية في العلاقات الدولية مع ظهور النظرية المثالية، والتي دعت إلى إقامة حكومة عالمية؛ وحققت هذه النظرية صدى كبيراً من خلال دعوة الرئيس الأمريكي وودرو ولسن Woodrow

(1) Paul Schroeder, "Historical Reality vs. Neo-Realist Theory", *International Security*, 19(1), 1994, p.108.

(2) Robert Jackson and Georg Sorensen, **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**, 5th edition, (Oxford University Press, 2013), p.98.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

Wilson إلى إدارة العلاقات الدولية من خلال سلطة دولية⁽¹⁾، ولكن الحرب العالمية الثانية كانت الواقعة الشاذة—بتعبير توماس كون- التي أدت إلى تراجع المثالية كتتويج من تنويعات الليبرالية فاسحة المجال للواقعية.

من الناحية الابستمولوجية تقوم الليبرالية النفعية على الفردانية الساعية لتحقيق المنفعة، وتنتقل هذا التصور إلى شكل أكثر تنظيماً هو الدولة أين تصبح سياستها الخارجية تعبيراً عن مصالح / منافع فواعل مختلفة تتصارع في إطار شبكة سياسية تتعلق بقضية / مجال، غير أن هذه النظرة تعاني من كونها نظرة متمركزة على تعريف المنافع في البيئة الغربية، مُغفلة دور العوامل الثقافية في النظر إلى المنافع وتعظيمها، فصراع الكل ضد الكل المنشئ للدولة الأوروبية لا ينطبق لا على الصين و لا على روسيا، فالصينيون لم يحفلوا إطلاقاً (إلى أن طرأت عليهم المؤثرات الفكرية العقائدية البوذية) بميثولوجيا البدايات وبأساطير التكوين، ولم يؤسسوا العلاقة بين الإنسان والعالم على مفهوم الصراع والمواجهة (كما عليه الأمر في الفكر الأوروبي ذي الأصول الإغريقية) بل أسسوه على مفاهيم مغايرة تماماً، مفاهيم المصالحة والاستمرارية والتواصل، وهو ما أثر على نظرتهم للنظام السياسي الذي لا يقوم بالضرورة على تعارض المصالح أو حتى الديمقراطية، فالصين لا تحكمها نفس ميكانيزمات الدولة الغربية؛ فالصينيون الذين ظلت تحكمهم زمن الإمبراطورية أقلية من المتعلمين لا تتجاوز نسبتها العددية والديموغرافية 1%، لا يضرهم في شيء أن تحكمهم اليوم أقلية من المنتمين إلى الحزب الشيوعي الصيني لا تتجاوز نسبتها 5% من مجموع السكان.⁽²⁾

وكذلك الحال بالنسبة لروسيا؛ فروسيا لا تقوم على الفردانية والحريات الفردية. فباستثناء فترة حكم "يلتسن"، لم تكن هناك حريات فردية. فالروس دائماً ما يكونون راضين عن حكم نخبة قليلة ولهذا فإن "الثقة التي يتمتع بها "بوتن" لا ترجع إلى الأفعال التي يقوم بها، إنها أكثر تعقيداً في طبيعتها، فالشعبية التي يتمتع بها بوتن ترجع إلى الأمل وأن الدور الذي يقوم به دور رمزي أكثر منه عملي"⁽³⁾. عليه؛ المنفعة تختلف باختلاف السياقات الثقافية، فمنفعة الفرد الروسي تكمن في التضحية بحياته الشخصية، في سبيل استرجاع

(1) Tim Dunne, "Liberalism", in John Baylis and Steve Smith (eds.), *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, 2nd edition, (Oxford University Press, 2001), p.p. 163-167.

(2) الصحبي العلاني، "أسس الثقافة الصينية.. كتاب لفهم قوة التنين"، (تاريخ الولوج 16.08.2018)

<https://bit.ly/2wJSHml>

(3) Galina Abashina, "Impact of Political Culture on U.S Russian Relations in Beginning of The 21st Century", Master Thesis (Brandeis University, The Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences; Department of Global Studies), p.54.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

رمزية الدور الروسي. بينما منفعة الفرد الصيني، تقوم على المصالحة مع النخب الحاكمة وهو ما ينعكس على طبيعة نظام الحكم الذي لا يقوم على التصارع بين منفعة مختلف الفواعل في الشبكة السياسية.

الفرع الثاني: نقد البناء الأنطولوجي للمقاربة الليبرالية النفعية:

تقوم الليبرالية النفعية على اعتبار الدولة فاعل غير وحدوي، يتضمن فواعل سياسية وإدارية وفواعل خاصة، غير أن هذه النظرة تعاني بدورها من المركزية الغربية، المتمركزة على النموذج الوستقالي في نشأة الدولة، وفهم الفواعل المجتمعية وأنماط تفاعل الحكم، فأنظمة الحكم الديمقراطي وحدها قد تدخل فيها الفواعل السياسة والإدارية في عملية مساومة وهو أمر لا ينطبق على الحالتين الروسية والصينية. ضف إلى ذلك؛ فإن حالة التماهي بين الحزب الشيوعي والنظام السياسي في الصين و بين النخب الاقتصادية و النظام السياسي في روسيا، يجعلنا نعيد النظر في مسلمة "الدولة كفاعل غير وحدوي"، فهذه المسلمة قد تكون صحيحة فيما يتعلق بألمانيا، ولكن في الحالتين الروسية والصينية تصبح مقولة الدولة كفاعل وحدوي أقرب إلى الصحة، وهذا باعتبار أن أنظمة هاتين الدولتين تقتربان أكثر من نموذج العلبة السوداء في إدارة الحكم.

الليبرالية النفعية تقع بدورها في فخ التعميم، فهي تقوم على دراسة تفاعلات مختلف الفواعل السياسية والإدارية والخاصة وتقوم بتعميمها على باقي الأنظمة السياسية المختلفة من ناحية النشأة التاريخية ومن ناحية تركيبها. وهو ما يجعلنا نطرح سؤالاً عن مدى إمكانية وجود فواعل خاصة في الصين وروسيا، خاصة إذا ما ألقينا الضوء مثلاً على حالة الاندماج الكبير بين الحزب الشيوعي ومختلف المؤسسات الاقتصادية في الصين وكذلك الحال في روسيا أين يتولى أصحاب المؤسسات الاقتصادية مناصب سياسية والعكس، وهو أمر ينطبق على كنه الفواعل المجتمعية، فروسيا تنظر بعين الريبة لمنظمات المجتمع المدني وتعتبرها أداة في يد الغرب، بينما منظمات المجتمع المدني في الصين هي عبارة عن منظمات شعبية منتمية للحزب الشيوعي.

الفرع الثالث: نقد البناء المنهجي للمقاربة الليبرالية النفعية:

من الناحية المنهجية تقوم الليبرالية النفعية على تحديد الفواعل المهيمنة في الشبكة السياسية، وهذا بالنظر إلى المجال قضية محل الدراسة، وتحديد مصالح كل فاعل. أين تنتج عن تضارب المصالح المساومات بين الفواعل تفضيلات ويتم ترجمتها في شكل سياسة خارجية. من الناحية المنهجية، لا تطرح هذه المنهجية أية إشكاليات بالنسبة للحالة الألمانية، بينما تطرح العديد من الإشكاليات بالنسبة للحالة الصينية والروسية فمن جهة — كما أسلفنا — فإن طبيعة الأنظمة السياسية في كل من روسيا والصين تجعل

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

تحديد الفواعل السياسية أمرا صعبا للغاية. ومن جهة ثانية؛ فإن سيطرة نخبة قليلة على الحكم في الصين وروسيا تضمن هيمنة شبه للرئيس على الشبكة السياسية، وبالتالي لا يمكن الحديث عن حدوث مساومات في الشبكة السياسية ما دام أن التفضيلات السياسية هي تفضيلات الرئيس. وحتى الفواعل الإدارية والخاصة هي عبارة عن امتداد إما للحزب الشيوعي في الصين أو امتداد للنخبة الاقتصادية في روسيا، فتحديد المصالح يمكن أن يقتصر في الصين وروسيا على الرئيس فقط، وحتى تحديد منفعة الرئيس في هذه الحالتين صعب على اعتبار أنه يرتبط في الأنظمة الديمقراطية بإعادة الانتخاب بينما يرتبط في الحالة الصينية بالتوافقات القائمة في الحزب الشيوعي، وفي الحالة الروسية على التوافقات القائمة بين النخب السياسية والاقتصادية ودرجة التماهي بينها. ضف إلى ذلك ، فإن تحديد منافع الفواعل السياسية قد يكون عن طريق التصريحات الإعلامية التي يطلقها المسؤولون غير أن هذه التصريحات لا تعبر بالضرورة عن ما يجري في العلية السوداء خاصة وأن المنطق الذي يحكم السياسة الخارجية يختلف تماما عن السياسة الداخلية للدولة ، وهذا ما يرجعنا إلى التساؤل الذي طرحه جون ميشايمر "لماذا يكذب القادة" في كتابه الذي يحمل نفس عنوان هذا التساؤل ، والذي يرجعه بالأساس إلى طبيعة التفاعلات الدولية وتعظيم المصالح التي تجعل القادة يكذبون ، وكذبهم يعطينا صورة مغلوطة عن ما يصبون إليه وبالنتيجة منافعهم.

المطلب الثالث: نقد البناء النظري للمقاربة البنائية في السياسة الخارجية.

تقدم عادة البنائية بوصفها نظرية بديلة عن النظريات المادية، وهذا لاعتمادها على المتغيرات الفكرية على غرار الهوية والمعايير، ولكنها تعتبر مكملة لافتراضات النظريات المادية خاصة وأنها تشترك معها في معظم السمات، وتتفق معها في بنائها النظري خاصة تنويعات البنائية التي تعتمد على الفلسفة الوضعية وهي محل دراستنا-، أما البنائية القائمة على الما بعد وضعية فهي تعتبر نفسها أشمل من النظريات العقلانية وهي تقترب أكثر من النظرية النقدية منها إلى النظريات العقلانية.

الفرع الأول: نقد البناء الابستمولوجي للمقاربة البنائية:

على الرغم من أن البنائية كمنظريّة في العلاقات الدولية، ظهرت مع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين كانتقاد للاتجاهات النظرية السائدة في العلاقات الدولية، من خلال رفضها للمبادئ العقلانية للواقعية الجديدة و الليبرالية الجديدة،⁽¹⁾ فإن تتبع المسار التاريخي الذي ظهرت فيه النظرية البنائية ضروري جدا من أجل الوقوف على البناء الابستمولوجي للمقاربة البنائية،⁽²⁾ ترجع البدايات الأولى للنظرية البنائية إلى إميل دوركايم

(1)Richard Price MacKay and Chris Reus-Smit, " Dangerous Liaisons ? Critical International Theory and Constructivism", *European Journal of International Relations* , 4(3),(1998),p.259.

(2)Chris Reus-Smit, "The Constructivist Turn: Critical Theory After The Cold War", *Working Paper No.1996/4 National Library of Australia* , 1996 , p.14.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

Émile Durkheim الذي أوضح أن الحقائق الاجتماعية، وخاصة التيارات الاجتماعية مستقلة عن الفرد وقاهرة له، وهذا ما يفسر -حسبه- ارتفاع نسبة الانتحار في أوساط البروتستانت بالمقارنة مع الكاثوليك. فهذه الأخيرة تتمتع بهرمية وأخلاقية أكثر من البروتستانت⁽¹⁾. ولهذا فقد عزا ظاهرة الانتحار إلى البناء الاجتماعي ودرجة الضبط الذي يُمارسه^(*) أي إرجاع أفعال الإنسان إلى أصول اجتماعية.

ساهم دوركايم من خلال نظريته حول الانتحار، في توضيح دور *العوامل الفكرية* في الحياة الاجتماعية، وكيف يمكن للأفكار الموجودة لدى الأفراد أن تكون مُسببة اجتماعياً؛ فالحقائق الاجتماعية لا يمكن اختزالها في الإدراك الفردي بل تتطلب تفسيراً اجتماعياً. وبذلك أبعد نفسه عن أصحاب المنفعة وأصحاب ما بعد الطبيعة.⁽²⁾ كما ساهمت أعمال الألماني "إيمانويل كانط" Emmanuel Kant ومن خلفه التيار الكانطي و النيوكانطي في بلورة هذه النظرية، وذلك من خلال سعيه إلى التأكيد على أهمية الروح العلمية والوقوف بوجه النزعة الطبيعية والمادية واللا عقلية. ولهذا فهو يعتقد أنه على الرغم من أن المعرفة يمكن أن تخبرنا عن بعض الحقائق الموضوعية، فإنها تقتصر على عالم الظواهر أو تلك التي يبدو أننا نَعِيها⁽³⁾.

ترافق ظهور البنائية مع تزايد اهتمام منظري العلاقات الدولية بالمتغيرات الثقافية والاجتماعية، حيث أصبح الفهم العميق للمتغيرات الثقافية والهوياتية شرطاً أساسياً لفهم ديناميات الواقع الدولي، والتي ساهم الموظفون الجدد بشكل بارز في إدخالها إلى حقل العلاقات الدولية. حيث أكد كارل دوتش Karl Deutsch، في دراسته حول الجماعة السياسية في شمال الأطلسي أن الجماعة الأمنية هي محصلة للعوامل الثقافية القوية، التي تربط دول معينة. واستعان بأنموذج دول أوروبا الشمالية التي تجاوزت -حسبه- حالة الفوضى عن طريق الجماعة الأمنية التي تربط بينها⁽⁴⁾. كما أكد أرنست هاس Ernst Haas^(**) أن التعاون الدولي هو

(1) Emanuel Adler, "Seizing the Middle Ground: : Constructivism in World Politics", *European Journal of International Relations*, 3(3), (1997), p.325.

* توصل "دوركهايم" إلى قانون اجتماعي عن الانتحار، مفاده بأن الميل إلى الانتحار يتناسب تناسباً عكسياً مع درجة التكامل في المؤسسة الدينية، ومع درجة تماسك الأسرة، ومع درجة الوحدة، التي بلغت المؤسسة السياسية؛ فكما كانت هذه المؤسسات الثلاث: الدين والدولة والأسرة قوية وفعالة، كلما اشتدت سلطتها على الأفراد، الذين ينتمون إليها، وكلما انخفض بالتالي عدد المنتحرين من أعضائها. ولكن إذا ضعف كيان هذه المؤسسات الثلاث، وتغلّبت الروح الفردية والأنانية، فإنهم يتصرفون حسب إرادتهم الخاصة. وهذا التصرف غير الملتزم، والبعيد عن المعايير الأخلاقية والقواعد الاجتماعية يُنتج زيادةً في معدلات الانتحار وهذا في مقابل الفكر الديكارتي الذي انطلق من حيادية الفكر وعدم ارتباطه بالبنى الاجتماعية القائمة.

(2) Ruggie Gerard, *Constructing The World Polity: Essays on International Institutionalization*, (London: Routledge 1998), p.28.

(3) Emanuel Adler, "Constructivism and International Relations", in; Walter Carlsnaes and others (eds.), *Handbook of International Relations*, (London: Sage, 2002), p.101.

(4) Yosef Lapid, "Culture's Shop: Returns and Departures in International Relations Theory," in Yosef Lapid and Friedrich Kratochwil, (eds.), *The Return of Culture and Identity in IR Theory*, (Boulder: Lynne Rienner, 1996), p.5.

** يعد أرنست هاس من رواد الوظيفة الجديدة، ورغم الاختلاف بين الوظيفة الجديدة والبنائية، فإن أوقف أشار في أكثر من مناسبة أن احتكاكه المباشر بهاس، باعتباره زميلاً له في جامعة يال، دفعه إلى التفكير في ما اصطلح عليه فيما بعد، الأفعال القانونية الإنسانية والتنظيمية.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

محصلة للتعليم⁽¹⁾ ، إلى جانب مساهمات المدرسة الإنجليزية خاصة هدلي بول. ولهذا فإن وندت يؤكد أن نهاية الحرب الباردة ساهمت في إحياء الفكر البنائي في العلاقات الدولية⁽²⁾. لعبت موجة التشكيك في الفلسفة الوضعية^(*) كبناء نظري اعتمده مختلف النظريات في العلوم الاجتماعية خاصة على المستوى الإبستمولوجي لبناء النظرية الاجتماعية، من خلال التشكيك في جدوى الادعاءات التي يطرحها التيار العقلاني المهيمن Mainstream من جهة، وتنامي النزعات النقدية التي تسعى لتجاوز الحدود الأبستمولوجية والأنطولوجية والمنهجية لمشروع الحداثة Modernism والتي أدت إلى بروز ما بعد الحداثة^(**) من جهة أخرى، دورا كبيرا في بلورة البنائية بمختلف تنويعاتها. وعليه، فقد أكد كل من برايس وروس سميت على أن هناك نسختان أساسيتين للبنائية: البنائية الحداثية والبنائية ما بعد الحداثية، حيث تنزع الأولى إلى طرح الأسئلة المتعلقة بالتفسير من قبيل لماذا؟ بينما تنزع الثانية إلى طرح الأسئلة المتعلقة بالعمليات Processes من قبيل كيف؟ ولهذا فإن البنائيين الحداثيين يحافظون على الافتراض الوضعي بأن الحقيقة الاجتماعية موجودة بشكل مستقل عن الباحث. أما البنائيين ما بعد الحداثيين ؛ فإنهم يهتمون بالكيفية التي جعلت العالم مبني بالطريقة التي يبدو عليها وبالتالي إمكانية تغيير الواقع من خلال إعادة بناء هوية الفاعل،⁽³⁾ باستعمال مناهج تعتمد على تقنية تحليل الخطاب ويركزون في هذا المسعى بدرجة أساسية

للمزيد راجع:

Emanuel Adler, "Constructivism and International Relations", in: Walter Carlsnaes and Other (eds.), op.cit. p.99.

(1) Emanuel Adler, "Constructivism and International Relations", in: Walter Carlsnaes and Other (eds.), op.cit. p.99.

(2) Alexander Wendt, **Social Theory on International Politics**, op.cit., p.4-5.

* بالرجوع إلى فلسفة التنوير ؛ نلاحظ أن فكرتها المحورية كانت تدور المحورية حول رفع الوصاية عن العقل سواء جاءت الوصاية من سلطة دينية أو سلطة سياسية حيث حاول رواد هذا الفكر: مونتسكيو ، روسو وفولتير رفع هذه الوصاية عن طريق تبني الروح العلمية و أسسوا -بالتالي - لما عرف فيما بعد بالواحدية المادية ، أي تفسير كل شيء بالعلل المادية ، فالمادة أسبق على الفكر، والفكر-حسبهم- في ذاته ظاهرة لاحقة للمادة ، وبرزت هذه الحركة في صورة أكثر تطرفا مع كارل ماركس و فريدريك أنجل اللذين حاولا جعل التاريخ علما دقيقا كما جعل نيوتن الفيزياء علما دقيقا ، فوضع ماركس منهجا لتفسير التاريخ هو المادية الجدلية ، ومسعى هيجل في المنهج الجدلي لا يخرج عن هذا الإطار. ما يجمع هؤلاء أنهم كانوا يساؤون بين العلوم المادية والاجتماعية متأثرين بتناقض ديكارت المادة والعقل ، ولهذا يتم تصنيفهم ضمن الوضعيين Positivism ؛ بمعنى الاقتصار على ما هو موضوع Posited أمامنا في العالم الواقعي التجريبي (رفض كل ما لا يتحقق تجريبيا) ، ولكن الحركة الجديدة التي أسسها أشعيا برلين فيما عرف بـ "ضد التنوير" The Counter-Enlightenment و الذي أكد أن فلاسفة التنوير قاموا بايجاد سلطة جديدة يتم تمجيدها وهي العقل التنويري القائم على فكرة أن «الطبيعة البشرية واحدة في كل الأزمان والأماكن، وإن التنوعات المحلية والتاريخية لم تكن بذات قيمة إذا ما قورنت بالجواهر المركزي الثابت» في هذه الطبيعة، إنما ينتهي إلى «تعريف الوجود البشري بصفته صنفا أو نوعا مثل الحيوانات والنباتات والمعادن» وبالتالي الوصول إلى الأحادية الأنطولوجية (العقل كمصدر ، الأحادية المادية ، و أحادية الطبيعة) وهو فكر حاربه برلين وأسهم في محاربته كانط الذي جاء بالفلسفة الثنائية فيفرق بين الأشياء بذاتها (nominal) والأشياء لذاتها (phenomenal) و الأولى هي ما إنبثق عنه مبداه الشهير thing in itself. وبالتالي بدأ الاختلاف بين الفكر و المادة ، وتطور الأمر مع الهرمينوطيقا Hermeneutique أو التأويلية التي تدخل ضمن نطاقها نظرية الأفعال الخطائية ، وكلها تتبنى فلسفة ما بعد وضعية تؤكد أن الواقع ليس معطى مسبق وإنما الواقع هو نتيجة لأفكارنا خاصة في المجال الاجتماعي ولهذا تعد المادة تصنع الفكر وإنما الفكر يصنع المادة وهو ما يعبر عنه في المبدأ الما بعد وضعي " العلم ليس مستقلا عن الموضوع بل يشكله Science is not independent of its subject but constructs it للمزيد راجع :

Emanuel Adler, "Constructivism and International Relations", in: Walter Carlsnaes and Other (eds.), op.cit. p.9

** يعد الفيلسوف الفرنسي جان فرانسوا ليوتار Jean-François Lyotard أول من أدخل مصطلح ما بعد الحداثة إلى العلوم الاجتماعية ، وذلك في مؤلفه "شرط ما بعد الحداثة" و الذي نشره سنة 1976. للمزيد راجع:

"Postmodernism", *Stanford Encyclopedia of Philosophy*, (Date of access 14-02-2016)

<http://plato.stanford.edu/entries/postmodernism/>

(3) Chris Reus-Smit, "The Constructivist Turn: Critical Theory After The Cold War", op.cit.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

على التطورات التي حصلت في ميدان اللسانيات الاجتماعية Sociolinguistics أو ما عرف بـ "الانعطاف اللغوي" (*) The linguistic Turn بالانتقال من اعتبار اللغة مجرد وسيلة للوصف ونقل الخبر، إلى اعتبارها أداة لبناء العالم والتأثير فيه، وعليه فموضوع البحث يتمحور بالأساس حول ما نفعله بالتعبير التي ننتق بها (أفعال الكلام) فالفعل اللغوي هو تغيير الواقع لا مجرد أداة إخبار وتعجب ووصف " اللغة ليست مجردة أداة للإخبار و الوصف ، بل وسيط لبناء الواقع والتأثير فيه وتحويله ، وعليه فموضوع البحث يركز على ما نفعله بالتعبير التي نتلفظ بها (أفعال الكلام) ". (1)

تقوم البنائية -بدورها- من الناحية الأستمولوجيا على فكرة الوحدة المنهجية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، وهي وإن كانت تتفق مع النظريات العقلانية (الواقعية) في استخدام التاريخ كحقل خام للتفسير واقع العلاقات الدولية، فإنها تختلف معها في اعتمادها على الأحداث التاريخية الفريدة بدل منهج التعميم Nomothetic الذي تعتمده الواقعية. غير أن المفارقة التي تقع فيها البنائية هي اعتمادها على منهجية تقاليدية Methodological Conventionalism ، فبينما قد تصلح هذه المنهجية في التعامل مع التفاعلات الآلية التي ترسمها الواقعية في تعاملها مع تأثيرات النظام الدولي تجاه وحداته ، من الصعب أن نفسر ظواهر ديناميكية كالتذاتانية، و الهوية ، و المعايير بمنهجية جامدة إلى حد بعيد ، ولهذا جادل بعض البنائيين ضرورة ترافق دراسة الظواهر الديناميكية التي تعنى بها البنائية بمنهجية تأويلية Interpretive Methodology. (2)

اعتماد البنائية على الوحدة المنهجية بين العلوم المادية يجعلها تقع في كثير من التناقضات التي لا تقع فيها بالضرورة النظريات العقلانية، فهذه الأخيرة تميل إلى النظر إلى الظاهرة السياسية على أنها ظاهرة ميكانيكية (طبيعة النظام الدولي، الشبكة السياسية)، بينما تحاول البنائية تفسير ظاهرة ديناميكية تتغير وتتطور عبر الزمن مع تبني فلسفة تدعي بأن الظواهر الاجتماعية تشبه الظواهر المادية.

* الانعطاف اللغوي عبارة وردت عنوانا لكتاب جماعي أشرف عليه ريتشارد رورتي سنة 1967 ، وتعد الفترة الثالثة لتطور الفلسفة الغربية حيث أن الفترة الأولى أو ما عرف بالفترة الأنطولوجية كان الاهتمام منصب حول مما يتكون هذا العالم ، أما الفترة الثانية فكان الاهتمام منصب حول كيف يعرف الناس العالم ، أما الفترة الثالثة فكان الاهتمام منصب حول اللغة في حد ذاتها ، وهذا الاهتمام بدأ مع كتابات الفيلسوف النمساوي لودفيغ فيتجنشتاين Ludwig Wittgenstein و التي مهدت فيما بعد الوظيفة التداولية للغة pragmatic function ، وأثرت بشكل كبير في تطور البنائية أو ما أطلق عليه إيمانويل أدلر البنائية اللغوية كما أدخل باري بوزان التداولية في الدراسات الأمنية من خلال مفهوم الأمانة .
للمزيد حول تأثير اللسانيات في حقل العلاقات الدولية، والبنائية اللغوية راجع :

-Karin Fierke, "Links across the abyss: Language and Logic in International Relations", *International Studies Quarterly* , 46,(3), (Sep., 2002), pp. 331-354.

François Debrix, **Language, Agency, and Politics in Constructed World**, (New York: M.E. Sharpe 2003).

(1) Thomas Diez , "Speaking 'Europe': The Politics of Integration Discourse", *Journal of European Public Policy*, (6), (1999), p.2.

(2) Christian Reus-Smit , Constructivism , in: Andrew Linklater and others (eds), **Theories of International Relations** , (New York Palgrave Macmillan , Fifth edition , 2013) , p. 231.

الفرع الثاني: نقد البناء الأنطولوجي للمقاربة البنائية:

من الناحية الأنطولوجية تقوم البنائية على الدولة كفاعل أساس في العلاقات الدولية، وتعتبرها فاعل يؤثر ويتأثر ببنية النظام الدولي، ولكن الدولة كبناء اجتماعي لا يمكن أن يتم مراقبتها فقط من خلال أفعالها، فونددت الذي تأثرت نظريته بشكل كبير بأفكار "دور كايم" ، لم يجب عن سؤال مهم حول العلاقة بين البنية (المجتمع) و الفاعل (الفرد) ، حيث لم يوضح كنه المعرفة المشتركة التي يشاركها الأفراد، وهل الفرد في الدولة يمتلك فاعلية Agency تجعله يلعب دور الفاعل بالنسبة للدولة والتي يمكن أن تشكل البنية في هذه الحالة. هذا السؤال ظل بدون إجابة في المقاربة البنائية التي أشارت فقط إلى المعرفة المشتركة، وهذا يقودنا إلى سؤال أعمق عن قدرة الفاعل (الدول) على إحداث تغيير في البنية، وإذا كان الفرد يمكنه أن يحدث تغييرا على المستوى الجزئي في علاقته في الدولة فلماذا لا يعتبر الفرد كمنشأ أساساً للمعرفة المشتركة ويكون بالتالي فاعلاً في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، ف "وندت" يعترف بأن الدول هي بنية شيدها أفراد في الداخل فهي وإن كانت مميزة عنهم وتختلف أنطولوجيا عن مجرد تجمع الأفراد المنشئين لها بشكل فريد مقارنة بالهيكل الأخرى في المجتمع،⁽¹⁾ فإن هؤلاء الأفراد هم في الحقيقة فواعل على مستوى تفاعلهم مع الدولة وهو ما يدفعنا إلى الحديث عن علاقة البنية الفاعل في البناء الدولاتي ، قبل الحديث عنها في البناء الدولي و الإقرار بدور الفرد / الأفراد على مستوى الدولة يجعل افتراض البنائين القائل بأن الدول هي الفاعل الأساس افتراضا مجافيا للحقيقة . فالبنائية وإن حاولت أن تجيب عن إشكالية البنية/الفاعل (الدولة / النظام الدولي) على المستوى الكلي فإنها أغفلت الإجابة عن إشكالية الفاعلية / البنية Agency Structure (الفرد / المجتمع) والتي تبقى من بين الإشكاليات الأساسية التي تطرح على المستوى الجزئي في هذه النظرية.

الفرع الثالث: نقد البناء المنهجي للمقاربة البنائية:

من الناحية المنهجية يعتمد أتباع البنائية على النظريات الاجتماعية وتوظيف العمليات التاريخية لشرح التفاعل بين الفاعل والبناء، بالإضافة إلى اعتمادها على المعايير التي تعتبر معايير انشائية للهوية. غير أن اعتماد البنائية على العمليات التاريخية لفهم الهوية يطرح العديد من الإشكاليات المنهجية، فمن جهة يعتمد البنائيون على التطور الغائي في الغرب، أين يسقطون عملية بناء الهوية في السياق الغربي على سياقات غير غربية. وهو ما قد يكون خاطئاً فتشكل الهوية قد يختلف من سياق ثقافي إلى آخر، ويعتمدون

(1) Bon Kwon Koo , "A Critique of Wendt's Social Theory of International Politics ", Master thesis , (KDI School of Public Policy and Management,2006), p.30

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

من جهة أخرى على كتابات غربية في معظمها في فهم التاريخ الصيني والروسي وهو ما قد يقدم بدوره فهما مغلوفاً عن التاريخ في هذين البلدين، ويحيل بالنتيجة إلى تصور غير صحيح عن هوية الدولة محل الدراسة.

تحديد الهوية لا يتعلق فقط بالبحث التاريخي الصرف، وإنما يجب أن يتم البحث عن طريق التاريخ الاجتماعي، بغرض تحديد تطور وتشكل التشكيلات الاجتماعية في الدولة أو المنطقة الجغرافية التي تتناولها الدراسة، فمعالجة التاريخ بعيداً عن سياقه السياسي والعسكري مجرد تأريخ من برج عاجي يقف بعيداً عن المجتمع ككل. (1)

علاوة على ذلك؛ التاريخ هو علم خاص يعتمد بشكل كبير على أشياء لا يمكن أن تكتشف إلا من خلال التبصر، العاطفة والتخيل، فتاريخ العلاقات الدولية الذي يرصد تاريخ البلدان من التخصصات القومية التي عادة ما تهدف إلى تعزيز الدولة ككيان متخيل من خلال ماضي اسطوري. تماماً كما أن الدول القومية الحديثة التي انبثقت عن الإمبراطوريات في القرن العشرين، قد أرست وجودها في النصوص القديمة منذ آلاف السنين. كذلك، يمكن للتخصصات التي تم اختراعها بشكل أساسي في القرن العشرين أن تعود إلى النصوص اليونانية والرومانية للعثور على سلائف فكرية واضحة. وغني عن القول، إن هذا البحث عن تأسيس الأساطير يؤدي إلى بعض البقع العمياء التي تنظر إلى التاريخ نظرة انتقائية، ويؤثر بالنتيجة على تحديدنا للهوية الوطنية وتحديد نظرتها لنفسها وللآخر.

بالنسبة للمعايير المجتمعية؛ تعتمد البنائية في تحديدها على النظام الدستوري والقانوني للمجتمع والبرامج الحزبية والانتخابية بالإضافة إلى المناقشات البرلمانية. هذه المنهجية قد تكون مناسبةً للأنظمة الديمقراطية الغربية ولكنها لا تصلح لتحديد المعايير المجتمعية في كل من الصين وروسيا، فالأنظمة الدستورية لا تعكس بالضرورة القيم المجتمعية فهي غالباً ما تكون مجرد نصوص تمتلك النمو الدستوري ولكن لا علاقة لها بالواقع. فعلى سبيل المثال؛ تعتبر روسيا دولة فيدرالية من الناحية الدستورية ولكنها تميل في ممارساتها إلى الدولة الموحدة وهذا نتيجة خشيتها من أن تستقل الأقاليم البعيدة عن العاصمة. ضف إلى ذلك؛ أن البرامج الحزبية لا تعكس بالضرورة رغبات أو التوجهات المجتمعية فطبيعة التجربة الحزبية في الصين أو روسيا تختلف عن التجارب الحزبية في الدول الغربية، وينطبق هذا الكلام —أيضاً— على المناقشات البرلمانية، ففي البرلمان الصيني لا يمكن الحديث عن مناقشات وإنما هي مجرد تنويعات ضمن الخطاب السائد للحزب الواحد وكذلك الأمر بالنسبة لمجلس الدوما الروسي.

(1) Arlene Tickner ,op.cit. , p.634.

المبحث الثالث:

نحو بناء مقارنة تحليلية انتقائية في السياسة الخارجية.

كل إطار نظري وحده غير مناسب لفهم شامل. بالتأكيد، فإن كل منظور مهم. ومع ذلك، فإن عزل عوامل القوة والمنفعة والهوية، يؤدي إلى التقليل من القوة التفسيرية لهذه المقترحات وتجعلها تتحدى بعضها البعض، بينما تصبح أكثر قابلية للفهم عن طريق الرسم بشكل انتقائي على نماذج مختلفة أي من خلال الانتقائية التحليلية، بدل الاقتصار على متغير تفسيري واحد. ولهذا فمن الضروري استكشاف الترابط بين القوة والفوائد والهوية، بدلاً من فصلها. بهذا المعنى، فقط يمكن أن نبلور صورة كاملة لتفسير والتنبؤ بالسياسة الخارجية للدول محل الدراسة.

المطلب الأول: نحو تركيب انتقائي لتفسير والتنبؤ بالسياسة الخارجية.

تتطلب مقاربات السياسة الخارجية من منطلقات ومسمات مختلفة، فبينما ترى الواقعية الجديدة أن الدولة تسعى إلى كسب القوة، ترى الليبرالية النفعية أنها تسعى إلى تحقيق منفعتها، أما البنائية فتري في الدولة كيانا اجتماعيا يسعى إلى التلاؤم مع هويته. تمتلك كل مقارنة رصيذا تفسيريا معين في تفسير الحالات محل الدراسة، غير أن الاعتماد على متغير واحد غالبا ما يقدم صورة مغلوطة عن سلوك الدولة، خاصة وأن بعض الأفعال إذا ما تم تفسيرها من منطلقات مقارنة معينة تبدو غير منطقية، فمن غير المنطقي أن تضحى ألمانيا بالدوتشمارك من أجل اليورو بالنسبة للمقاربتين الواقعية والليبرالية، كما أن المنطق الاجتماعي قد يقف عاجزا أمام التحول في السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز.

الفرع الأول: نحو تركيب انتقائي لتفسير السياسة الخارجية الألمانية:

إن كلا من المقترحات النظرية الثلاثة تقدم نموذجا تفسيريا مختلفا، يمكن من خلاله تفسير السياسة الخارجية الألمانية، إلا أننا لاحظنا أن الاقتصار على عامل تفسيري واحد يقلص من القوة التفسيرية للمقترحات النظرية، فسلوك ألمانيا تجاه الاتحاد الأوروبي قبل الأزمة اليورو يفسر بالتهديد الاقتصادي التي تشكله الدول الأخرى من جهة، والإصرار الفرنسي من جهة أخرى هو الذي يفسر استمرار ألمانيا في الاتحاد الأوروبي. بينما إصرارها على تعميق الاتحاد الأوروبي محكوم برغبتها في تحقيق المنفعة، حيث تُحقق ألمانيا عوائد مالية كبيرة من الصادرات التي تذهب في جلها إلى الدول الأوروبية، وما يفسر إقدام ألمانيا على تفويض صلاحياتها إلى الاتحاد الأوروبي في بعض المجالات التشريعية والقضائية يعود إلى أوروبية سياستها الخارجية، غير أن إغفال هذه المقترحات النظرية لبعض المتغيرات يجعل بعض سلوكيات السياسة الخارجية الألمانية تمثل بالنسبة لها حالة شذوذ Anomaly .

إن الجمع الانتقائي التحليلي بين هذه المقتربات يعطينا صورة أوضح (أنظر شكل رقم 15)، ويؤدي بنا إلى الإقرار بدور العوامل الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية، وأن كانت المقتربات البنائية يأخذ بالعاملين الداخلي والخارجي في السياسة الخارجية إلا أنه يغفل الجوانب المادية في التفاعل بين البنية والفاعل، حيث أن الجمع بين المتغيرات يجعلنا أمام نموذج يقر بأن البنية تؤثر على الفاعل ولكن هذه البنية لا يجب أن تقتصر على العوامل المادية "الواقعية الجديدة" أو العوامل المعيارية "البنائية" وإنما يجب أن تجمع بينهما. وبالتالي نصل إلى أن بيئة صنع السياسة الخارجية الألمانية في الاتحاد الأوروبي ليست بيئة فوضوية بشكل كامل وإنما هي بيئة شبه فوضوية كما ذهب إلى ذلك هذلي بول، الوصول إلى هذه المرحلة كان بفعل عوامل معيارية "الهوية الأوروبية" إلا أن هذه الهوية لا توصلنا إلى النفي التام للمصالح المادية لكل دولة "المنفعة والبحث عن القوة". وهو ما يفسر لنا لماذا حتى حينما تصل الخلافات المصلحية بين الدول الأوروبية إلى ذروتها فإنها تحافظ على الحد الأدنى من التضامن فيما بينها، و من أجل الوصول إلى تفسير مقنع للسياسة الخارجية الألمانية علينا أن نجمع بين دور العوامل الخارجية النابعة من طبيعة النظام الدولي "نظام شبه فوضوي في أوروبا" و العوامل الداخلية مصالح الفواعل المجتمعية بالإضافة إلى المعايير المجتمعية والدولية.

علاوة على ذلك ، فإن الحروب لم تعد اليوم تقتصر على الحروب العسكرية بل باتت حروبا تجارية أيضا فالالاتحاد الأوروبي يخوض حربا تجارية ضد الولايات المتحدة ، فبعد أن كانت الحمائية تقتصر على المنتجات الزراعية امتدت لتشمل منتجات الألمنيوم و الصلب، بعد أن تم فرض تعريفات جمركية بنسبة 25% على الفولاذ في 20 أبريل 2017، وما يبرر الربط بين الحروب التجارية والعسكرية أن هذه الإجراءات تبررها هذه الدول بأن فرض الحمائية يدخل ضمن أمنها القومي ، فعلى سبيل المثال قبل فرض التعريفات الجمركية المتعلقة بالصلب أصدر رئيس الولايات المتحدة تعليمات إلى وزير التجارة بالتحقيق فيما إذا كانت واردات الصلب تشكل تهديداً للأمن القومي للولايات المتحدة من حيث البند 232 (ب) من قانون توسيع التجارة لعام 1962. تم إجراء تحقيق مماثل بخصوص واردات الألمنيوم في 26 أبريل 2017. (1)

توجه دول الاتحاد الأوروبي لإنشاء قوة عسكرية مستقلة يفسر بسعيها لحماية مصالحها الاقتصادية في العالم، وهنا تبرز الانتقائية التحليلية بين الواقعية الجديدة والليبرالية النفعية فبقاء ألمانيا لا يرتبط فقط بحماية

(1) "National Security Reasons to Limit Imports of Steel and Aluminium – Cunning or Careless?", (date of access 16.08.2018)

<https://www.tralac.org/discussions/article/11845-national-security-reasons-to-limit-imports-of-steel-and-aluminium-cunning-or-careless.html>

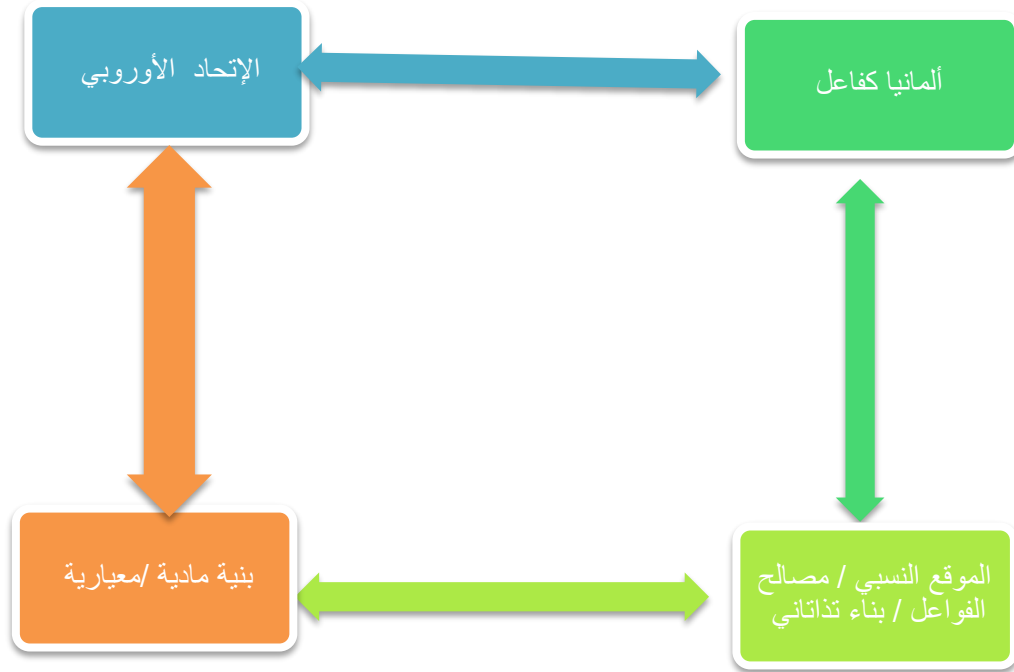
الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

أمنها العسكري بل بحماية أمنها الاقتصادي أيضا ومصالح فواعلها السياسية والإدارية والخاصة وهذا ضمن الاتحاد الأوروبي ننتجه التأثير والتأثر الهوياتي بين البنية والفاعل.

وبالتالي نصل إلى:

أن بنية التفاعل مُشكلة من عوامل مادية معيارية ، لتشكل بذلك نظام شبه فوضوي تتفاعل فيه دول الاتحاد الأوروبي ، فالدول في هذه البنية لا يعني أنها لا تتنافس فيما بينها من أجل تحقيق مصالحها لكن هذه المنافسة تتم ضمن أطر معينة متفق عليها ، كما أن الفاعل (العوامل الداخلية) تحكمه عوامل معيارية عقلانية (الهوية، البحث عن المنفعة) فالسياسة الألمانية تتأثر وتأثر بـ / في المعايير الأوروبية (البنائية) وذلك استجابة للفواعل المجتمعية المهيمنة، لأن الألمانيين يقفون مع استمرار الاتحاد الأوروبي بما يعزز منفعتهم (الليبرالية النفعية) ، كما أن ألمانيا تستجيب لمصالحها في تحقيق الاستقلالية عن الحلف الأطلسي لصالح تحقيق النفوذ في أوروبا وذلك من خلال السعي لتشكيل قوة أمنية أوروبية (الواقعية الجديدة) ، تضمن تحقيق أمنها القومي ببعديه الاقتصادي والعسكري.

شكل رقم 15: يوضح الجمع الانتقائي التحليلي بين المقتربات الثلاث في السياسة الخارجية.



المصدر: إعداد الباحث.

الفرع الثاني: نحو تركيب انتقائي لتفسير السياسة الخارجية الصينية:

إن تفسير السياسة الخارجية الصينية، يجب أن يجمع بين العوامل المادية والمعيارية والعوامل الداخلية والخارجية، فالسياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسفيك محكومة بسعيها الدائم للحفاظ على بقائها وتعزيز

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

قوتها النسبية خاصة أسطولها البحري. فهي كقوة غير راضية بمكانتها في النظام الدولي، تسعى إلى مراجعة وضعها في هذا النظام. غير أن هذه المراجعة لا تحصل من خلال القوة العسكرية فقط على أهميتها، وإنما أيضا من خلال مؤسسات تضمن استقرار النظام الدولي، وهو ما ذهب إليه "روبرت كيوهن" والذي تعد نظريته الاستقرار بالهيمنة من بين أهم النظريات التي تستخدم الانتقائية في الجمع بين الواقعية الجديدة والليبرالية، فوصول الصين إلى موقع دولة مهيمنة لن يكون إلا من خلال قدرتها على خلق مؤسسات اقتصادية موازية للمؤسسات الأمريكية التي ضمنت لها الهيمنة على مدى سنوات على غرار البرتن وودز والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

استعمال نموذج جوزف ناي في الجمع الانتقائي بين الليبرالية والواقعية سيكون مفيدا في فهم السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسفيك. يُجادل "ناي" في نموذجه التحليلي الانتقائي بأن القوة المهيمنة يجب أن تكون قادرة على توفير السلع العامة العالمية World Public Goods وهذا من خلال:

-الحفاظ على توازن القوى في المناطق الهامة؛

-الترويج لاقتصاد دولي منفتح؛

-الحفاظ على القواعد الدولية المشتركة؛

-الحفاظ على المؤسسات الدولية.⁽¹⁾

فالصين في طريقها للعب دور المهيمن في منطقة آسيا الباسفيك، من خلال القوة العسكرية خاصة البحرية على هيمنتها على المنطقة، وهي تسعى من خلال مختلف المؤسسات الدولية التي انخرطت فيها أن تزيد من نفوذها (الواقعية الدفاعية) وخاصة ضمن منظمة الآسيان، وتسعى إلى خلق حلف موازنة مع روسيا من خلال شنغهاي التي تمثل ناديا نوويا جديدا يضم كلا من روسيا، والهند، والصين، وباكستان، في واجهة النادي النووي التقليدي الذي تتزعمه الولايات المتحدة ويضم حلفائها الغربيين في حلف شمال الأطلسي. كما تسعى الصين إلى تأمين أمنها الطاقوي من خلال الاعتماد على موسكو، حيث تم الاتفاق في سنة 2014 على اتفاقية لتصدير الغاز الروسي للصين بما قيمته 400 مليار دولار، والذي من المقرر أن يكتمل مع الانتهاء من البنية التحتية اللازمة لنقل الغاز من سيبيريا إلى الصين في عام 2018.⁽²⁾

النموذج التحليلي الانتقائي في حالة الصين ، يؤكد بأن الصين دولة غير راضية عن وضعها في النظام الدولي (الواقعية الهجومية) ، وتسعى إلى تغيير هذا الوضع من خلال ضمان تدفق سلعها و الاستحواذ

(1) جهاد عودة ، مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة ، (المكتب العربي للمعرفة ، 2013) ، ص 262.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 2015 ، "عالمك متعدد الأقطاب : حدود التغيير في هيكل النظام الدولي" ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، ص 39.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

على أسواق خارجية أخرى مما يسمح لها بتصدير العمالة ، خاصة وأن الصين تشتت في معظم مشاريعها الخارجية أن تكون العمالة صينية بنسبة كبيرة، وهو ما يضمن الاستقرار الداخلي من خلال تجنب الاضطرابات الاجتماعية ، ويضمن مصالح الفواعل الخاصة و هو ما يضمن استمرار الفواعل السياسية الإدارية (الليبرالية النفعية) ، في نفس الوقت تسعى الصين للترويج لنفسها كضامن للاستقرار السياسي والعسكري في النظام الدولي وكبديل للولايات المتحدة و هو ما يحقق اعتراف دولي بهويتها كدولة مهيمنة في آسيا الباسفيك (البنائية) .

الفرع الثالث: نحو تركيب انتقائي لتفسير السياسة الخارجية الروسية.

التفسير الانتقائي التحليلي للسياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز، يؤكد على التوافق بين القوة والمنفعة والهوية، ففي المرحلة الأولى من السياسة الخارجية الروسية والتي كانت تتسم بعدم الاهتمام الكبير بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز. سعت موسكو للحفاظ على بقائها من خلال الحفاظ على وحدتها الترابية والتي كانت مهددة نتيجة الاضطرابات التي شهدتها بعض المناطق التابعة لها - كما أشرنا في الفصل الرابع- مع عدم إيلاء منطقة آسيا الوسطى أهمية كبرى، فيما عدا التدخل في انتخابات الدول المجاورة لها في آسيا الوسطى وهذا من أجل ضمان موالاة أنظمة الحكم لها في المنطقة وهذا للحفاظ على المنطقة العازلة والتي تحمي من خلالها أمنها. هذا المسعى الأمني كان أيضا بدعم من الفواعل المهيمنة في الشبكة السياسية، والتي لم تكن تولي أهمية للمنطقة بقدر إيلائها أهمية لتدعيم مصالحها مع الغرب. والذي لم تعد تنظر له موسكو كعدو ولكن باتت تنظر إليه كحليف من الممكن أن يساعدها في تجاوز أزمته الاقتصادية وهنا تبرز دور العوامل الفكرية، أما التغيير الذي طبع السياسة الخارجية الروسية، فيفسر بتحسن موقع موسكو النسبي، تغير فواعل الشبكة السياسية والتغير الهوياتي الناجم عن الصدمات السياسية والاقتصادية التي واجهتها موسكو، نتيجة الإمعان في إذلالها من قبل الغرب خاصة بعد الحرب على حليفها التقليدي سلوبودان ميلوسوفيتش. الأمر الذي جعل موسكو تدخل ضمن عملية تغير هوياتي، أدى إلى إعادة إدخال الغرب ضمن مدركات التهديد. أين بات ينظر لتوسع حلف شمال الأطلسي على أنه تهديد للأمن القومي الروسي بعد أن كانت موسكو متسامحة نوعا ما مع هذا التوسع، وهو ما تم تأكيده في العقيدة العسكرية الجديدة موسكو والتي تم الإعلان عنها في 2014 والتي جاءت قبل موعد انقضاء العقيدة العسكرية السابقة والتي كان من المقرر أن تنتهي في عام 2020 حيث تعد الرابعة من نوعها منذ تفكك الاتحاد السوفياتي. انطلقت العقيدة الجديدة من التأكيد أن الناتو يمثل الخطر الأساس على الأمن القومي الروسي،

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

وذلك في ضوء حشد القدرات العسكرية للحلف واقترب منشآته العسكرية من الحدود الروسية.⁽¹⁾ كما أكدت العقيدة الجديدة أن برنامج الولايات المتحدة الأميركية المتمثل بـ«إنشاء ونشر أنظمة الدفاع الصاروخي باليستية الاستراتيجية»، يقوّض الاستقرار العالمي الحالي ويخل بميزان القوة الذي يحكم القدرات الصاروخية النووية.

من بين الأخطار العسكرية التي ركزت عليها العقيدة العسكرية الروسية مجددًا، نشر القوات الأجنبية في الدول المجاورة وفي مياهاها، واستخدام القوة العسكرية في أراضي هذه الدول إضافة إلى ظهور بؤر للنزاعات العسكرية هناك، وإقامة أنظمة تهدد بسياساتها المصالح الروسية. كما أشارت الوثيقة إلى المخاطر الناتجة عن نشاطات أجهزة الاستخبارات والمنظمات الأجنبية «المخرية»، وتهديدات الإرهاب المتصاعد والتطرف في ظل عدم كفاية التعاون الدولي في هذا المجال، وإلى مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ وتقنياتها.⁽²⁾

وهو أمر ما كانت موسكو لتقوم به لولا تحسن موقعها النسبي وتغير الفواعل المهيمنة في الشبكة السياسية، هذه الفواعل باتت تنظر إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز كمنطقة مهمة لحفاظ على التدفقات النفطية الروسية. ويُفسر بسعي موسكو إلى تعزيز نفوذها في المنطقة خاصة من خلال مختلف المؤسسات التعاونية التي باتت تنشط فيها بكثافة، ويلعب العامل الهوياتي دورًا مهمًا في رؤية موسكو للمنطقة كجزء من مناطق نفوذها التقليدي نظرا للروابط التاريخية والعرقية التي تربط بين روسيا ودول المنطقة، حيث باتت تلعب روسيا على هذه العوامل من أجل ضمان النشر المعياري لقيمها خاصة عن طريق تعزيز تعلم اللغة الروسية والتوسع الإعلامي في دول المنطقة.

المطلب الثاني: نحو تركيب انتقائي للتنبؤ بمستقبل السياسة الخارجية.

إن الاقتصار على متغير واحد في التنبؤ بمستقبل السياسة الخارجية يساهم في تراجع قوتها التنبؤية، ولهذا فسنحاول تقييم القدرة التنبؤية للسنايروهات التي تم تقديمها في الفصول السابقة. وذلك من خلال المقارنة بين النظرة المتوقعة Ex Ante والنظرة المحققة Ex Post.

الفرع الأول: نحو تركيب انتقائي للتنبؤ بمستقبل السياسة الخارجية الألمانية:

من المفيد قبل الحديث عن التركيب الانتقائي للحالة الألمانية التطرق إلى التأليف بين المقاربات الثلاثة في رؤيتها للاتحاد الأوروبي، فالاتحاد الأوروبي هو بالنسبة للواقعية الجديدة بنيان مادي يعبر عن توزيع القوى

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2015، "المحددات الخمسة: أبعاد تمدد دور روسيا على الصعيدين الدولي والإقليمي"، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ص 42.

(2) أحمد علو، "العقيدة العسكرية الروسية الجديدة"، مجلة الجيش، عدد 356، فيفري 2015، (تاريخ التصفح 12.08.2018)

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

داخل أوروبا، كما أنه يعكس الصراع من أجل تحصيل مزيد من القوة، بينما يعتبره الليبراليون النفعيون مؤسسة فوق قومية يعبر عن تلاقي/تضارب التفضيلات والتي تنتهي بفرض تفضيلات الفاعل الأكثر هيمنة ضمن هذا الاتحاد تماما كما يحصل على المستوى الداخلي ضمن الدولية، أما البنائيون فيعتبرونه بناءً تذاثاني جاء نتيجة الاعتراف المجتمعي من قبل الدول بوجوده، غير أنه بات يواجه أعضاءه كحقيقة اجتماعية باتت تمارس عمليات على غرار التغيير الهوياتي (الأوروبية) والحث على إستدماج معاييرها.

إن التركيب الانتقائي يجعلنا ننظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه بنیان مادي ومعيارى يعبر عن البحث عن القوة وفرض التفضيلات المادية والمعارية، فهذا الاتحاد هو وسيلة تستغلها الدول الأعضاء -كل حسب موقعه النسبي- لزيادة ثروتها النسبية وبالنتيجة قوتها، حيث أن الناتج المحلي الاسمي يصل تقريبا إلى نفس مستوى الناتج الأمريكي كما أنه أكبر ب 63% من الناتج الصيني، ولهذا فإن الاتحاد هو عبارة عن حلف موازنة اقتصادي⁽¹⁾. كما أن هذا الاتحاد ذو فعالية اقتصادية تجعل من دوله ترى فيه مكانا مناسباً لتعظيم المنفعة لدرجة أن «أندرو مورافكسيك» وصف العلاقة بين الاتحاد و دوله بمعضلة فندق كاليفورنيا Hotel California Dilemma، فالاتحاد الأوروبي يتيح لأي دولة المغادرة متى شاءت ولكن بفضل الترابط الاقتصادي والتفاوت في حجم الاقتصاديات يجعل من المغادرة أمراً شبه مستحيل، وهو تماماً ما باتت تواجهه بريطانيا اليوم فهي قررت المغادرة ولكن التعقيدات التي تحول دون مغادرتها الاتحاد الأوروبي كثيرة لدرجة أنها كانت السبب في استقالة رئيس الوزراء وجعلت الفواعل السياسية والإدارية والخاصة في بريطانيا تفكر جدياً في إعادة طرح استفتاء جديد، والاتحاد الأوروبي عبارة عن فضاء تفاعل هوياتي يسعى فاعله إلى التلاؤم مع معاييرها⁽²⁾ :

أوروبا اليوم هي قوة عظمى حقيقية، ومن المرجح أن تظل كذلك لعقود قادمة. من خلال أكثر التدابير الصعبة، إما أن تتنافس أو تتفوق على الولايات المتحدة والصين في قدرتها على إبراز مجموعة متكاملة من القوة العسكرية الاقتصادية العالمية، والقوة الناعمة. إن أوروبا تنشر باستمرار القوات العسكرية داخل وخارج جوارها المباشر. إنها تمارس الاقتصاد بمهارة ونجاح لا تمارسهما أي دولة أو منطقة أخرى. وقدرتها على استخدام "القوة الناعمة" لإقناع الدول الأخرى بتغيير سلوكها هي فريدة من نوعها.

كما أن هناك مجموعة من الدلائل تشير إلى أن توجه ألمانيا لبناء الرايخ الرابع أصبح ممكناً أكثر من أي وقت آخر ويرجع هذا الأمر إلى:

(1) Denis MacShane, **Brexit, No Exit: Why (in the End) Britain Won't Leave Europe**, (London : I.B.Tauris Publishers, 2017), p.10.

(2) Ibid, p.19.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

1- رؤية ترامب للاتحاد الأوروبي: خلافاً لجميع الرؤساء الأمريكيين من هاري ترومان إلى باراك أوباما، الذين اعتبروا أوروبا الموحدة ركيزة أساسية للأمن العالمي، شكك الرئيس ترامب في جدوى الاتحاد الأوروبي، متوقفاً تفككه. فعلى حد تعبيره، الاتحاد الأوروبي لا يعدو كونه "أداة للمصلحة الذاتية الألمانية"، منذراً بقطيعة تاريخية بين ضفتي الأطلسي. ففي رؤيته، يحقق انهيار الاتحاد الأوروبي مصالح الولايات المتحدة، على نحو يناهض التكامل الأوروبي الذي كان أحد ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية طيلة 70 عامًا. كما رأى ترامب أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعد أمرًا عظيمًا، وإن كان لا يهم الولايات المتحدة، وأنها "كانت على حق" باتخاذها قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي الذي تسيطر عليه ألمانيا، متوقفاً ازدهارها خارج الاتحاد الأوروبي، مشجعاً على خروج دول أخرى من التكتل الأوروبي.

2- الشراكة الاقتصادية: دعا ترامب خلال حملته الانتخابية إلى مراجعة اتفاقية التجارة الحرة مع أوروبا المعروفة باسم الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي، مروجاً إلى أن سبب البطالة في أمريكا يرجع إلى الاتفاقيات التجارية الدولية. وفي حال قام الرئيس الأمريكي بتنفيذ وعده الانتخابية، فإن صداماً قوياً سيحدث بين أوروبا والولايات المتحدة على المستوى التجاري، ويتوقف ذلك على مدى التزامه بوعده الانتخابية، ودور جماعات الضغط والمصالح الاقتصادية التي سوف تتعرض لمصالحها للخسارة.

3- الإشادة الأمريكية بروسيا: إن التقارب الروسي-الأمريكي على خلفية إشادة ترامب بالرئيس بوتين، وتعزيزه للعلاقات الودية الأمريكية مع موسكو؛ يُنذر بالفوضى على الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي، ويُعد بمنزلة "ضوء أخضر" لإطلاق يد موسكو في أوروبا. وهو الأمر الذي يتطلب السعي الفرنسي الألماني المشترك لمواجهة النفوذ الروسي. وهو ما صرح به الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" بقوله: "إن انتصار ترامب يبين حاجة فرنسا لأن تصبح أقوى، وأوروبا لأن تصبح موحدة".

وهو تصريح يحمل دلالات واضحة على أن أوروبا القوية اقتصادياً والضعيفة سياسياً، بسبب الهيمنة الأمريكية على القرار السياسي الأوروبي؛ قد تغير وضعها السياسي. لهذا، لا يمكنها أن تترك روسيا تفعل ما تشاء في جوارها الإقليمي وفي أوروبا. وهو ما يُنذر باشتعال أزمات دبلوماسية بين هذه الأطراف.⁽¹⁾ لهذا فإن الجمع الانتقائي التحليلي بين السيناريوهات الثلاثة يجعلنا نرسم توقعاً مادياً ومعياريًا عن مستقبل السياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي بعد أزمة البريكست؛ ينظر إلى هذه السياسة على أنها تهدف إلى تعظيم قوة ألمانيا كفاعل كلي (الدولة) من خلال محاولة استغلال خروجها من أجل تحسين الموقع النسبي لألمانيا في الاتحاد الأوروبي، كما أنها ستسعى كفاعل عقلائي جزئي إلى تعظيم منفعة

(1) Idem, p.p.12-13

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

الفاعلات السياسية والإدارية والخاصة من أجل ضمان ألا يتأثر الاقتصاد الألماني الذي يعتمد في جزء كبير من ناتجه المحلي الإجمالي على الصادرات والتي من شأن تقلصها أن تكون له تداعيات كبيرة على الشركات الاقتصادية وعلى العمالة والتي ستؤثر بدورها على شعبية الفاعل السياسي مما يهدد بقاءه، المصالح المادية لا تُعرف إلا ضمن السياق الهوياتي ولهذا فإن ألمانيا ستحرص ألا يؤدي الانسحاب البريطاني إلى عملية مراجعة هوياتية سواء من قبل دول الاتحاد أو بريطانيا مما قد يجعل هذه الأخيرة تدخل ضمن نطاق الآخر، ولهذا فإن البحث ينصب عن صيغة تجعل من بريطانيا تستمر ضمن التقاطب المعرفي صديق أو على الأقل منافس ، مما يضمن استمرار العلاقات التعاونية الاقتصادية، وهذا نابع من إدراك الدول الأوروبية أن تغيير التقاطب المعرفي بين دوله قد يؤدي إلى تعدد الأزمات والتي ستؤدي إلى الانتقال من هوية صديق إلى منافس ومن ثم عدو وهو ما قد يؤدي إلى إنهاء الاتحاد الأوروبي ككل، وقد يؤدي في النهاية إلى العودة إلى الماضي كما تتبأ بذلك ميرشايمر لكن ليس بفعل العوامل المادية ولكن بفعل العوامل الهوياتية التي ستجعل أكثر فأكثر تفسير إزدياد قوة الدولة الخصم على أنه تهديد لها، خاصة وأن الحروب التي عاشتها أوروبا لم تكن سوى نتاجا لمثل هذا النوع من التصنيفات أما فترة السلام فكانت نتاجا لمرحلة التصنيفات الإيجابية.

الفرع الثاني: نحو تركيب انتقائي للتنبؤ بمستقبل السياسة الخارجية الصينية:

إن سيناريو تحقيق هيمنة صينية على آسيا الباسفيك باتت تصدقه الكثير من الأحداث التي أعقبت وصول "ترامب" إلى السلطة، فانسحابه من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، كان بمثابة إشارة إلى دول آسيا المشاركة في هذه الاتفاقية بأن واشنطن قد تتجه نحو فك ارتباطها بالمنطقة. ولهذا لجأت هذه الدول إلى سياسة اللحاق بالقاطرة من خلال لجوئها إلى التخفيف من حدة التوترات مع بيجين، ويتوضح هذا أكثر في العقيدة الأمنية الصينية الجديدة والتي تضمنت مفهوما جديدا، هو "منع دخول المناطق المحظور" والذي تسعى من خلاله الصين إلى منع الولايات المتحدة من الوصول للمجالين البحري و الجوي القريب من السواحل الصينية. (1) في هذا السياق؛ أكد التقرير السنوي الذي يرصد التطورات العسكرية والأمنية في الصين والذي يقدمه البنتاغون بشكل سنوي في نسخة 2017، أن الصين تعمل بنشاط على تطوير أسطولها من القاذفات بعيدة المدى و-من المحتمل- تدريب طيارها على مهام تستهدف الولايات المتحدة، وأردف التقرير قائلاً أنه : "خلال السنوات الثلاث الماضية ، وسع جيش التحرير الشعبي الصيني بشكل سريع مناطق عمليات قاذفات القنابل فوق سطح الماء ، واكتسب الخبرة في المناطق البحرية الحساسة ، والتدريب

(1) هايدي عصمت كارس ، " عرض كتاب التحدي الصيني ، تشكل خيارات قوة صاعدة لتوماس كريستينس " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 203 يناير 2017 ، ص 51

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

المحتمل لضربات ضد الولايات المتحدة والأهداف الحليفة" ، كما يزعم التقرير أن الصين تسعى إلى امتلاك قدرة نووية على قاذفات القنابل بعيدة المدى، قائلاً إن القوات الجوية الصينية "أعيد توزيعها على مهمة نووية". وقال التقرير "إن نشر وإدماج قاذفات القنابل النووية سوف يوفر لأول مرة للصين "ثالوثيا" من أنظمة التسليم المنتشرة عبر البر والبحر والجو،⁽¹⁾ هذا التقرير يؤكد ما ذهب إليه "ميرشايمر" من أن الصين ستلجأ إلى إخراج الولايات المتحدة من حديقته الخلفية (آسيا الباسفيك).

استغلت الصين حالة التراجع الأمريكي من أجل تعزيز نفوذها، حيث اتفقت مع دول منظمة الآسيان على وضع مبادئ أولية لاستخدامها في حالة الطوارئ البحرية.⁽²⁾ في ظل هذا التراجع تتوجه إلى اتخاذ إجراءات احترازية لضمان استمرار تدفق سلعها ، من خلال الانعتاق من سيطرة الولايات المتحدة على الطرق البحرية التي تعبرها السلع الصينية، حيث تسير معظم تجارة الصين عبر طريق بحر الصين الجنوبي و تحديدا في المضيق الذي يفصل بين ماليزيا وإندونيسيا والذي تسيطر عليه الولايات المتحدة ، وللانتقال على هذا المضيق لجأت الصين إلى استراتيجية اللؤلؤ أو الانتشار في عدد من القواعد والموانئ في المحيط الهندي لتأمين المجرى الملاحي، حيث تعتمد الصين في 90% من تجارتها على الممرات المائية. كانت الصين قد أقامت قاعدة عسكرية في جيبوتي وقبلها كانت قد وضعت قدماً في ميناء جوارد الباكستاني وبندر عباس الإيراني بعد سلسلة من الاتفاقيات الثنائية بين الصين وكل من باكستان وإيران، وبذلك يمتد خيط اللؤلؤ من جزيرة هاينان في بحر الصين الجنوبي مروراً بجوارد وبندر عباس في بحر العرب إلى القاعدة العسكرية في جيبوتي.

تستغل الصين من جهة أخرى تراجع الولايات المتحدة في الترويج لنظام اقتصادي منفتح ، فمذ وصول الرئيس "ترامب" إلى الحكم باتت سياسة الولايات المتحدة تعتمد على العلاقات الثنائية في التجارة بدل العلاقات التعددية وهو ما يفسر انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، تبني الولايات المتحدة لهذا النمط من العلاقات وإن كان يضع الولايات المتحدة الأمريكية في موقع تفاوضي أفضل يمكنها من فرض شروطها على شركائها الاقتصاديين، فإنه يقوض واحد من أبرز مقومات الاقتصاد العالمي القائم على تعددية الأطراف والذي لطالما روجت له الولايات المتحدة،⁽³⁾ و ما يزيد هذا التراجع دخول الولايات المتحدة في "حرب تجارية" مع الصين حيث وقع الرئيس الأمريكي مذكرة تنفيذية

(1) Ryan Browne and Ben Westcott, "China 'Likely' Training Pilots to Target US, Pentagon Report Says", CNN, (date of access 27.08.2018)

<https://edition.cnn.com/2018/08/16/politics/china-military-mission-targeting-us/index.html>

(2) محمد بسبوني و آخرون ، "تقرير المستقبل" ، ملحق "اتجاهات الأحداث" ، العدد 23 سبتمبر أكتوبر 2017 ، ص 7

(3) ترامب يطلق الحرب التجارية مع أوروبا بفرض الرسوم الجمركية ، اطلع عليه يوم 2018/7/07

<https://bit.ly/2KvC2sn>

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

لفرض رسوم جمركية بنسبة 25% على قائمة بنحو 1300 منتج صيني، و هو ما حذا بالرئيس الصيني إلى التعبير عن امتعاض بلاده من سياسات واشنطن خلال قمة منظمة شنغهاي مدينة تشينغداو الصينية بقوله : " نرفض السياسات الأنانية وقصيرة النظر والمغلقة والضيقة ، نتمسك بقواعد تنظيم التجارة العالمية ونؤيد نظام تجارة عالمي متعدد الأطراف وبناء نظام اقتصادي عالمي مفتوح".⁽¹⁾

الصين التي كانت تُتهم من قبل الاتحاد الأوروبي بأنها دولة تمارس السرقة الفكرية بشكل صارخ، وتقيد الاستثمار الأجنبي وتحمي قطاعاتها الاستراتيجية من المنافسة بشكل كامل، تتجه إلى تشكيل حلف جديد مع الاتحاد خاصة وأنها باتت تصوّر نفسها على أنها حصن للتجارة المتعددة الأطراف. ولقد شكلت قمة هامبورغ التي انعقدت في أبريل 2019 بين الصين ودول الاتحاد الأوروبي توتيجا لهذا التصور، كما أن الخلافات مع الولايات المتحدة في قضايا السياسة الخارجية والأمنية والاقتصادية جعلت زعماء الاتحاد يدركون أن الحاجة إلى استراتيجية أوروبية أكثر استقلالية أصبحت باتت أمرا ضروريا.²

بالإضافة إلى ذلك ؛ فإن الصين تلتزم بالقواعد الدولية -كما أشرنا لذلك في الفصل الثالث- ، غير أن هذه العوامل غير كافية لضمان هيمنتها على منطقة آسيا ، وهنا تبرز أهمية إضافة العامل التفسيري البنائي في قيام الصين بخلق منظمات دولية موازية للمنظمات الدولية الأمريكية و السعي لأن تكون الصين هي الضامن للاستقرار Stabilizer الاقتصادي في ظل تراجع الثقة في الدور الأمريكي ، ففشل الولايات المتحدة في أداء التوقعات المشتركة للسلوك أدى إلى عقوبة معيارية تبينت من خلال تراجع الثقة في الولايات المتحدة كقائد للنظام الدولي وتنامي الرؤية السلبية للنفوذ الأمريكي، فقد بين استطلاع للرأي قاده مجموعة البي بي سي في عام 2017 أن هذه النظرة السلبية تتزايد بشكل كبير حتى على مستوى الدول الحليفة للولايات المتحدة، فمقارنة بعام 2014 ارتفعت هذه النسبة في المملكة المتحدة (من 42 إلى 64%)، إسبانيا (من 44 إلى 67 في المائة)، وفرنسا (41 إلى 56 في المائة)، وتركيا (36 إلى 64 في المائة). كما ارتفع الرأي السلبي بشكل حاد في دول أمريكا اللاتينية المكسيك (من 41 إلى 59%)، وبيرو (29 إلى 49%). وفي روسيا، ازدادت الآراء السلبية للولايات المتحدة أيضا من 55 إلى 64 في المئة⁽³⁾، وهو ما يعزز صورة الصين كقوة مهيمنة جديدة في النظام الدولي.

(1) "الرئيس الصيني: نرفض السياسات التجارية "الأنانية وقصيرة النظر"، اطلع عليه يوم 2018/7/07

<https://www.elwatannews.com/news/details/3434053>.

² <https://foreignpolicy.com/2018/07/25/the-world-order-is-starting-to-crack/>

(3) BBC Media Center , "Sharp drop in world views of US, UK: Global poll for BBC World Service" (date of access 01.02.2018)

<http://www.bbc.co.uk/mediacentre/latestnews/2017/globescan-poll-world-views-world-service>

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

تقدم التجربة الصينية نموذجا مختلفا عن النموذج الغربي، والتي خلقت تحولا رأسماليا مستندا لترتيبات مؤسسات سياسية واقتصادية تختلف جوهريا عن ديموقراطية السوق. (1) نجاح الصين في تقديم نموذج تنموي بديل ضمن الليبرالية الاقتصادية، جعل الصين تتجه إلى المكافئة المعيارية للترويج لهويتها كقوة كبرى. وفقا لتقرير صدر عن مؤسسة "أيد داتا" Aid Data تعهدت بكين بتقديم ما يزيد عن 350 مليار دولار لتمويل 4300 مشروع في 140 دولة في الفترة ما بين 2000 و2014، في حين ساهمت الولايات المتحدة بـ 400 مليار دولار خلال الفترة نفسها. وتشير المعونات إلى توجه الصين لتأكيد موقعها كدولة عظمى حيث تحولت من بلد متلقي للمعونة إلى أحد أكبر المانحين، ومن المحتمل أن تصبح أكبر مانح في العالم وذلك مع تراجع حجم المساعدات الأمريكية والأوروبية؛ فعلى سبيل المثال، خفض مقترح الموازنة، الذي قدمه الرئيس "ترامب" لعام 2017، تمويل مشروعات المياه والصرف الصحي الدولية بنسبة 45%، والتمويل الصحي الدولي بنسبة 26% في حين توقف تمويل تنظيم الأسرة تماما. وبالمثل فإن مشروع موازنة الاتحاد الأوروبي لعام 2018 تضمن خفض الانفاق الإنمائي الخارجي بحوالي 106 ملايين دولار. ويتوقع أن ينفق هذا المبلغ المقتطع على مواجهة أزمات الهجرة المستمرة، (2) وما يزيد من جاذبية المساعدات الصينية هو عدم اعتمادها على المشروطة السياسية.

من خلال ما سبق؛ فإن التركيب الانتقائي لمستقبل السياسة الخارجية الصينية يؤكد أن الصين لم تعد راضية بموقعها في النظام الدولي وهي تسعى إلى إخراج الولايات المتحدة الأمريكية من آسيا الوسطى (الواقعية الهجومية). و تسعى كذلك إلى تأمين طرق إمداداتها التجارية بما يسمح لها بالحفاظ على مستويات النمو التي تحقها سنويا ، وهذا عن باستخدام طريق الحرير لتوسيع نفوذها الاقتصادي و استراتيجية عقد اللؤلؤ لحماية تدفق سلعها و هذا بهدف تعظيم منفعتها (الليبرالية النفعية) ، وصول الصين إلى موقع دولة عظمى لا يكون فقط عن طريق الارتقاء الهيكلي (الصعود في هيراركية النظام الدولي) و لكن يجب أن يترافق مع صعود معياري يضمن لها الاعتراف بوقع دولة مهيمنة في آسيا الباسفيك و هذا باعتبار النظام الدولي نظاما ماديا و فكريا (Material and Ideational)، وهذا يتم عن طريق وسائل المكافئة المعيارية (المساعدات التنموية) ، وعن طريق السيطرة المعيارية على المؤسسات الدولية القائمة وخلق مؤسسات دولية أخرى تتولى نشر المعايير الصينية ، و تروج لصورة الصين كضامن للاستقرار الاقتصادي و العسكري

(1) عمرو عدلي ، "هل تمثل الصين نموذجا للتنمية الاقتصادية الغربية؟" ، مجلة الديموقراطية ، العدد 64 أكتوبر 2016 ، ص 86.
(2) جونا ردهان ، "تقييمات متضاربة: تنامي الجدل حول جدوى المساعدات التنموية الصينية" ، اتجاهات الأحداث ، العدد 23 ، سبتمبر ، أكتوبر 2017 ، ص 76 ، 77.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

في النظام الدولي (البنائية) ، وهو ما يجعلها تضمن استقرار النظام الدولي بالهيمنة، في ظل تراجع الثقة في القيادة الأمريكية.

الفرع الثاني: نحو تركيب انتقائي للتنبؤ بمستقبل السياسة الخارجية الروسية:

هناك العديد من المؤشرات التي تؤيد السيناريو الواقعي الهجومي، الذي توقع احتمالية نشوب مواجهات بين موسكو وحلف شمال الأطلسي، فإلى جانب المناورات العسكرية التي قامت بها موسكو في 2017 - كما سبق وأشرنا- والتي كانت عبارة عن محاكاة لهجوم عسكري واسع النطاق ضد الناتو، فإن الرئيس الروسي "بوتن" حذر في العديد من المناسبات بأن بلاده ستتخذ كافة الإجراءات لردع اقتراب الناتو من مناطق نفوذ روسيا. حيث حذر في كلمة له في اجتماع لمسؤولين روس في موسكو في جوان 2018 من أن بلاده ستزد بشكل متناسب مع التحركات العدوانية التي يقوم بها حلف شمال الأطلسي (الناتو). دون أن يوضح تفاصيل الإجراءات الذي ينوي القيام به، وأردف بأن السلام والاستقرار في أوروبا لن يتحققا أبداً إذا استمر الناتو في زيادة وجوده العسكري بالقرب من روسيا، وهو ما يزعم أنه "يحدث الآن" وحذر في نفس السياق حلف الناتو من مغبة محاولاته لجذب أوكرانيا وجورجيا للانضمام إلى الحلف. (1)

أما التقارب الروسي الصيني فإنه يعد مؤشرا يؤيد السيناريو الواقعي، الذي يؤكد احتمالية قيام حلف موازنة ضد الولايات المتحدة تقوده كلا الدولتين، اللتين باتتا منزعتين من إعاقة الولايات المتحدة لخططهما. فالتعاون بين البلدين لا ينحصر فقط في المجال الاقتصادي، فهناك تقارب كبير بين البلدين فيما يخص القضايا الدولية، وبات ينعكس هذا الأمر على سلوكهما التصويتي داخل مجلس الأمن، ومن بينها ما شهده مجلس الأمن في الخامس من ديسمبر 2016، من استخدام الفيتو الروسي الصيني ضد مشروع قرار حول مدينة حلب السورية. فضلا عن اتفاق الزعيمين الروسي والصيني خلال قمة العشرين التي عقدت في مدينة "هانجتشو" الصينية مطلع 2016، على توسيع التعاون في مجال الطاقة، والطيران، والفضاء بالإضافة إلى تنمية الشرق الأقصى الروسي.

أما على الصعيد العسكري، فتبلغ قيمة صفقات السلاح السنوية بين البلدين ما يقارب المليار دولار. إلى جانب ذلك، هناك تعاون في مجالات التدريب العسكري المشترك بين الجيشين، أبرزها المناورات التي أجريت بين البلدين في منتصف سبتمبر 2016 في بحر الصين الجنوبي و أطلق عليها "البحر المشترك 2016" ، حيث تحمل هذه التدريبات و المناورات رسالة للولايات المتحدة ، مفادها أن روسيا حليف عسكري

(1)Joshua Nevett , "Vladimir Putin Threatens NATO with 'Consequences' for Military Build-up Near Russia Border, [dailystar](https://www.dailystar.co.uk/news/world-news/717613/russia-news-vladimir-putin-warning-nato-military-donald-trump-ww3) , (date of access 14.08.2018).
<https://www.dailystar.co.uk/news/world-news/717613/russia-news-vladimir-putin-warning-nato-military-donald-trump-ww3>

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

للصين ، خاصة وأن هذه العمليات تمت في مناطق متنازع عليها بين هذه الأخيرة وجيرانها ، في الوقت التي تدعم فيه الولايات المتحدة دول الجوار الصيني في هذا النزاع⁽¹⁾، كما أن الصين ستشارك في مناورات في المناورات الروسية التي ستقام في سبتمبر 2018 أين تعد هذه المناورات الأكبر في تاريخ روسيا ، وسيشارك في مناورات فوستوك Vostok حوالي 300.000 جندي⁽²⁾.

روسيا والصين - كما سبق وأشرنا - تسعيان إلى تشكيل نظام دولي موازي للنظام الذي أسسته وتقوده الولايات المتحدة، أين يعد تجمع البريكس الأداة الاقتصادية لهذا النظام، ومنظمة شنغهاي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي الأداة العسكرية له.

أما بالنسبة للسيناريو الليبرالي النفعي؛ فإن العديد من المؤشرات تؤكد على أن طبيعة الفواعل في الشبكة السياسية هي التي تحدد التوجه الروسي تجاه منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، فروسيا منذ تغير طبيعة الشبكة السياسية باشرت في إقامة بنوك مشتركة ولديها استثمارات عديدة مع هذه الدول، وتروج لفكرة اعتماد الروبل الروسي كعملة حفظ الاحتياطات المالية في المنطقة، وشركات البترول الروسية مثل "لوك أوبل" لديها امتيازات واسعة في مشروعات التنقيب عن البترول، وتقترح روسيا عددًا من الخطوط التي تنقل البترول عبر أراضيها. وأبرمت روسيا اتفاقًا مع كل من تركمانستان وكازاخستان لإنشاء خط أنابيب للغاز الطبيعي موازٍ لبحر قزوين، لنقل غاز تركمانستان إلى الأسواق الغربية والأوروبية على وجه الخصوص. حيث باتت هذه المنطقة مهمة بالنسبة لروسيا، أين انتقلت حجم المبادلات التجارية معها من 3.3 مليار دولار سنة 2001 إلى 21 مليار دولار سنة 2015 (أنظر الشكل رقم 13).

أهم ما باتت تخشاه موسكو هو المنافسة الاقتصادية الشرسة التي تلقاها من كل من الاتحاد الأوروبي وتركيا وإيران والصين، فهذه الأخيرة زاد نشاطها ووجودها في آسيا الوسطى خلال العشر سنوات الأخيرة عن طريق الاستثمارات في الطاقة والبنية التحتية. في نهاية عام 2015، كان رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في كازاخستان وحدها يساوي 21 مليار دولار، والتي تمثل 82 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي الصيني في بلدان الاتحاد الاقتصادي الأورو آسيوي (انظر شكل رقم 16)، في حين كان مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر من روسيا في بلدان آسيا الوسطى تقريبًا 12.7 مليار دولار في عام 2015، والذي انخفض بالمقارنة مع سنة 2010 حيث قدرت الاستثمارات الروسية بـ 15 مليار دولار. يعود هذا

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2016، "قفزات متصاعدة: اتجاهات التحالفات الروسية على المستويين العالمي والإقليمي"، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ص 42.

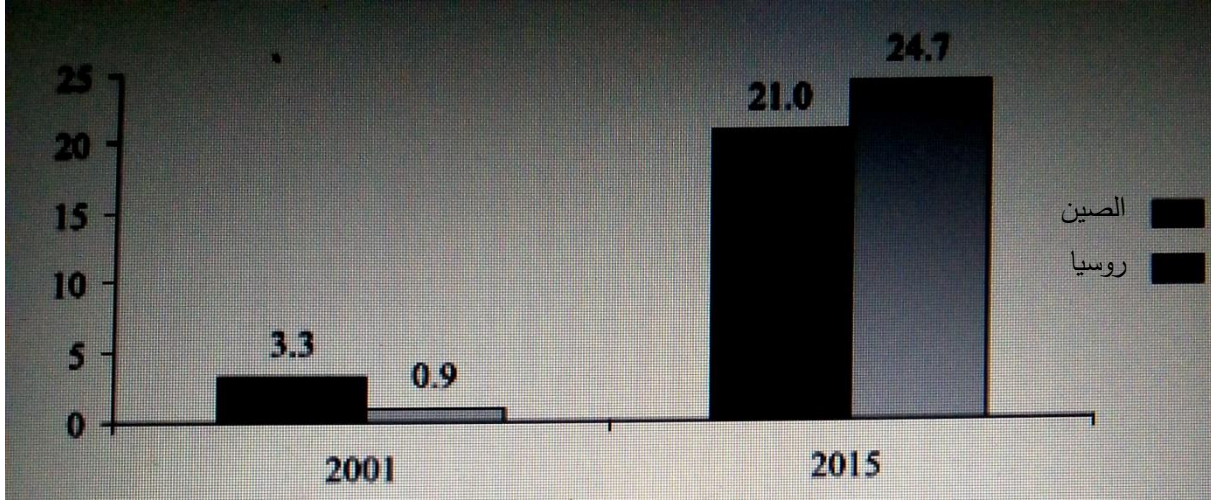
(2) Joe Gamp, "Russia war Warning: 300,000 Troops to Take Part in Huge 'Vostok 2018' Exercise", *Express*, (date of access 15.08.2018).

<https://www.express.co.uk/news/world/1009385/Russia-news-war-warning-military-exercise-vostok-2018-air-force-moscow-sergey-shoygu>

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

التراجع إلى العقوبات المفروضة على روسيا من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فالالاتحاد الاقتصادي الأوراسيوي والذي يضم منطقة تجارة حرة دخلت حيز التطبيق في 2017 واجهته العديد من المشكلات التقنية وتأثر بشكل كبير بالعقوبات المفروضة على روسيا. (1)

شكل رقم 16: يوضح تطور التبادل التجاري بين دول آسيا الوسطى والصين وروسيا.



المصدر:

Uriintuya Batsaikhan and Marek Dabrowski , "Central Asia — Twenty-five Years after the Breakup of the USSR ", *Russian Journal of Economics*, 3 (2017) , p. 304.

أما السيناريو البنائي فإن هناك العديد من المؤشرات التي تؤيده، حيث ورغم أن بلدان آسيا الوسطى والقوقاز غير متجانسة من الناحية العرقية، أين تبلغ المجموعات العرقية المسيطرة 63 في المائة من السكان في كازاخستان، و 72 في المائة في قيرغيزستان، وما بين 80 و 85 في المائة في أوزبكستان وطاجيكستان وتركمناستان. ومع ذلك فإن الروس يمثلون نسبة يُعتد بها من سكان هذه الدول مثل كازاخستان يمثلون 23,7% من السكان، وفي كل من قيرغيزستان وتركمناستان يمثلون 12,5 %، وفي أوزباكستان يمثلون 5,5 % ، وبالرغم من أن اللغات التركمانية والأوزبكية والقيرغيزية والكازاخية تنتمي إلى عائلة اللغات التركية، بينما تنتمي اللغة الطاجيكية إلى عائلة الفارسية، فإن الروسية مستمرة في لعب دور اللغة الإقليمية المشتركة، وتعد اللغة المشتركة بين دول آسيا الوسطى، (2) إلى جانب اعتماد هذه الدول للغة الروسية في معاملاتها الرسمية في الإدارات وفي الجيش ، و تعمل موسكو على تشجيع لغتها منذ المراحل التدريسية الأولى وصولاً للجامعة ، حيث تعتمد جمهورية كازاخستان مثلاً اللغة الروسية في 86 % من مدارس الحضانة كما تستخدم اللغة الروسية في 17 % من مدارس الحضانة في جمهورية أذربيجان، كما يقبل

(1) Uriintuya Batsaikhan and Marek Dabrowski , Central Asia — Twenty-five Years after the Breakup of the USSR , *Russian Journal of Economics*, 3 (2017) , p. 304.

(2) Ibid, p. 300.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

الشباب في جمهوريات آسيا الوسطى على تلقي تعليمهم باللغة الروسية⁽¹⁾، إن هذه العوامل الثقافية تسهم بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة في المنطقة و المنظمات الإقليمية في ترويس منطقة آسيا الوسطى والقوقاز. إن السيناريوهات الثلاثة تصب في نفس السياق وهو هيمنة روسيا على المنطقة من الناحيتين المادية والمعمارية ، أين تعتمد موسكو على تفوقها العسكري/ الاقتصادي على دول المنطقة من أجل دفعهم إلى اتباع سياسة اللحاق بالقاطرة ، كما تعتمد على شبكة النقل التجارية السوفياتية "سابقاً" بين روسيا ودول المنطقة فهذه الدول كانت شبه معزولة وتعتمد على الطرق الروسية ، خاصة بلدان آسيا الوسطى والتي تعد مناطق غير ساحلية، على الرغم من أن كازاخستان وتركمانستان تحدهما بحر قزوين ، فإنه ليس بجرماً مفتوحاً (أنظر خريطة رقم 03). و على الرغم من بعض الاستثمارات في البنية التحتية في ربع القرن الأخير، إلا أن عدم وجود علاقة بين آسيا الوسطى والعالم الخارجي لا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام التجارة والتنمية الاقتصادية. وينطبق هذا أيضاً على العلاقات التجارية بين الأقاليم، التي تضعف بسبب عدم توافق الأنظمة الاقتصادية الفردية، والتوترات السياسية، والخلافات المطولة في الجوار (أفغانستان) والحدود المغلقة جزئياً⁽²⁾. وهو ما يجعل روسيا تسيطر اقتصادياً وهو ما يجعلها الدولة الوحيدة القادرة على توفير السلع العامة العالمية وامتلاكها لهذه الخاصية يجعلها قادرة على مكافئة / معاقبة دول المنطقة معيارياً في حالة التزامها/ عدم التزامها بالمعايير الروسية.

المطلب الثالث: ضرورة تجاوز مركزية الغرب/ الدولة في بناء المقاربة الانتقائية في السياسة الخارجية.
إن مركزية الغرب والدولة والتي نقصد بها اختزال النظر إلى الدولة في الأنموذج الغربي / الأوروبي، والتي كانت نتاجاً لسياقات تاريخية. فالدول وإن تشابهت في تركيبها من ناحية بنيانها المادي، الذي يقضي بوجود سلطة و إقليم وشعب وسيادة لتشكيل الدولة، فإنها ككيان متخيل تختلف باختلاف تاريخ الدولة، فالأنموذج الأوروبي الذي تعممه نظريات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية كان نتاجاً لتطورات تاريخية مرتبطة بالتاريخ الأوروبي و الذي لا يمكن تعميمه على باقي الدول، وحتى ألمانيا التي نشأة كدولة ضمن السياق الوستقالي تختلف في سياق نشأتها التاريخي عن فرنسا و إسبانيا ، ناهيك عن تشكل الدولة الصينية والروسية و اللتين تختلفان تماماً من ناحية السياق التاريخي عن أوروبا ، وهو ما يؤثر على رؤية الدولة للأنا والآخر، فنظرة الدولة لنفسها تتأثر بشكل كبير على رؤية الأفراد للأحداث، ولهذا بات يذكر العديد من الباحثين انحياز حقولهم المعرفية أين باتت تعكس الأيديولوجيات السياسية و التحيزات الأيديولوجية للثقافة الغربية والأمريكية، ولهذا فعادة ما تتهم الواقعية والبنائية و الليبرالية وحتى بعض النظريات التكوينية بأنها

(1) لطفى السيد الشيخ، الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى ، (القاهرة : دار الاحمدى للنشر، 2006) ص155 .

(2) Uriintuya Batsaikhan and Marek Dabrowski , op.cit.p. 300.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

تعتمد على تفوقية استعرافية Ethnocentrism الرجل الأبيض،⁽¹⁾ ففي تتبعه لتطور نظرية العلاقات الدولية أكد روبرت فيتاليس Robert Vitalis أن العلاقات الدولية كانت تهتم بالتنظير لكيفية الحفاظ على هيمنة تفوق الرجل الأبيض والتي باتت تدعي اليوم الهيمنة أو الاستثنائية ، فأول مجلة في العلاقات الدولية كانت مجلة التنمية العرقية Journal of Race Development ، وهذه التسمية تعبر عن الاهتمام الأساسي الذي كانت تدور حول العلاقات الدولية.⁽²⁾

الفوضوية التي تبنتها المقاربات الثلاث، علاوة عن كونها تقوم على حالة الطبيعة الأولى التي تحمل في حد ذاتها نظرة عنصرية، فالفوضى كانت تصف حالة المجتمعات الغير الأوروبية بينما حالة الفوضى في المجتمعات الأوروبية هي حالة مفترضة فقط،⁽³⁾ فهي تدخل في الخانة التبريرية أين تركز لعلاقات دولية تقودها الدول الكبرى لتفادي حالة الفوضى المطقة Chaos، ومما يؤكد على الطابع التي تتخذها نظرية العلاقات الدولية أن المكونات الثلاث للنظام الدولي (المبدأ الناظم ، توزيع الإمكانات ، مبدأ التمايز) حسب الواقعيين الجدد، لم تكن سوى نظرية مستوحاة من أعمال الأنثروبولوجي وسيغفريد فردريك نادل Siegfried Frederick Nadel حول نظرية المجتمعات البدائية ، وحتى المقاربة البنائية التي حاولت أن تعتمد على التعددية الأنطولوجية في النظر للفوضى من خلال التقسيم الشهير لـ "وندت" فالفوضى الهوبزية التي تعبر عن علاقة العداوة ، والفضى اللوكية التي تعبر عن علاقة المنافسة و العلاقة الكانطية التي تعبر الصداقة، لم تكن سوى تقسيما أكد من خلاله أن الصورة الثالثة تقتصر على الدول الغربية، والمجتمعات البدائية إذا ما أرادت التقدم للصورة الأولى فأمامها الكثر لتتعلمه من خلال المعايير الغربية.⁽⁴⁾

إن منظري العلاقات الدولية والسياسة الخارجية كانوا بدورهم ناقلين للمعايير الأمريكية، فقد شكلت الاستثنائية الأمريكية محور تصوراتهم لأمريكا وللعالم، وواقعية "والترز" والحفاظ على الوضع القائم لم يكن سوى حفاظا على وضع قائم تهيمن عليه الولايات المتحدة، أما واقعية "ميرشايمر" فكانت تبريرا لأي خطوة تتخذها هذه الأخيرة لمواجهة القوى الصاعدة، ولم تكن الليبرالية النفعية سوى تجسيدا لميكانيزمات التفاعل في الأنظمة الديمقراطية، وكذلك كانت المعايير البنائية معايير يتم استقاؤها من سياقات ديموقراطية لا غير.

(1) لمعلومات عن أهمية العرق في أصول نظرية العلاقات الدولية ، يرجى مراجعة :

Robert Vitalis, **White World Order, Black Power Politics: The Birth of American International Relations**(Ithaca: Cornell University Press, 2015)

(2) Arlene Tickner , op.cit.,p.410.

(3) Errol Henderson , "Hidden in plain Sight: Racism in International Relation Theory", in ; Alexander Anievas and Others (eds.) , **Race and Racism in International Relations: Confronting the Global Colour Line** , (London ; Routledge , 2015),p.17.

(4) Ibid,p.37.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

أمام تنامي الوعي بالمركزية الغربية/ الأمريكية، فقد تصاعدت أصوات غير غربية وتحديدًا من الجنوب العالمي Global South من أجل التحرر من المركزية الغربية واتخذوا الانتقائية التحليلية منهجًا لتحليلهم، وهذا في ظل توقعات بتراجع الهيمنة الأمريكية على الخطاب في العلاقات الدولية إلى حدّ ما في العقود المقبلة في الوقت الذي يصير فيه الباحثون من الدول أخرى أكثر انخراطًا وبشكل متزايد في جهودٍ لمحاولة تطوير نظريات جديدة وصلّ النظريات القائمة،⁽¹⁾ ولهذا بات سؤال لماذا لا توجد نظرية غير غربية في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية سؤالًا محوريًا وعقبة وكداء أمام تحقيق التعددية في مقاربات السياسة الخارجية، ولهذا فإن مقاربات السياسة الخارجية في تعدديتها يجب أن تعتمد على الانتقائية التحليلية مع ضرورة أن تنظر إلى تاريخ دراسات الحالة بعيدًا عن المركزية الغربية مع الاعتماد على تمكين الفاعل Agency من تحديد نظريته للعلاقات الدولية فالصين وروسيا لا يمكن أن تكونا مرتاحتان مع توصيفهما بأنهما تهددان الوضع القائم.

إن الانتقائية التحليلية المتجاوزة للدولة الوستقالية والغربية، تحتم اللجوء إلى تعددية أنطولوجية في النظر إلى طبيعة النظام الدولي؛ فالعلاقة بين الاتحاد الأوروبي وألمانيا علاقة بين دول وبين هيكل خاص، لا يمكن فهمها لا من خلال القواعد الداخلية التي تحكم الدولة الوطنية ولا من خلال القواعد التي تحكم النظام الدولي فهي نظام وسيط بينهما. أما الانتقائية التحليلية في الحالة الصينية فيجب أن تأخذ بعين الاعتبار الثقافة الكنفوشوسية التي تؤثر في شكل تفاعلها مع هيكل النظام الدولي ويؤثر بالنتيجة على طريقة تفاعلها مع جوارها الآسيوي مع قضية صعودها ، فالثقافة الكنفوشوسية تجعل دول شرق آسيا تتجه نحو اتباع سياسة اللحاق بالقاطرة بدل الموازنة ، هذه الدول تتفاعل في النظام العالمي الصيني Chinese World Order أثبت تاريخيًا أنه نظام هرمي للعلاقات الدولية ، و تمكن من الاستمرار في ظل الثقافة الآسيوية على الرغم من إعادة التشكيل السطحي للنظام الفرعي الآسيوي إلى مجموعة دول ذات سيادة على النمط الغربي.⁽²⁾ أما الاستفادة من التماثلات التاريخية كمنهج ، تكون من خلال التجربة الصينية أو المركزية الصينية Sino-centric فالتاريخ الصيني وحده يمكن أن يكون آلية لنقل المعايير المجتمعية وهي خاصية لا يمتلكها لا التاريخ الأوروبي و لا الأمريكي، فالخصائص النموذجية للسياسة الخارجية الصينية مرتبطة بالتجربة التاريخية الفريدة للصين. على سبيل المثال، يرى العديد من الصينيين إمكانية أن تكون القيم

(1) John Mearsheimer , “Benign Hegemony”, op.cit.,p.3.

(2) Amitav Acharya and Barry Buzan, “an Introduction”, in ; Amitav Acharya and Barry Buzan(eds.), **Non-Western International Relations Theory: Perspectives On and Beyond Asia**, (London ; Routledge , 2010),p.3.

الفصل الخامس — تقييم وآفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة.

التقليدية الصينية القائمة على "التناغم" مفيدة في معالجة الثغرات الثقافية والقيمة المقابلة "للتناغم بين الطبيعة والبشرية"، والتي يمكن استخدامها عند مواجهة مشكلة البيئة الدولية.⁽¹⁾

إن النظر للحالة الروسية من منظور الانتقائية التحليلية مع تجاوز مركزية الدولة الوسطائية والغرب، يقتضي بدوره النظر إلى روسيا و جوارها الإقليمي كنظام فرعي روسي ، من حيث تأثير العوامل الثقافية لاستجابة روسيا و دول آسيا الوسطى والقوقاز لطبيعة النظام الدولي ، فمن غير الممكن أن نتصور أن هذه الدول تتفاعل بشكل آلي تجاه هذه التحولات دون أن تستدعي صورة أنها في يوم من الأيام كانت تشكل دولة واحدة، فهذه التجربة التاريخية قد تدفع هذه الدول إلى اتباع سياسة اللحاق بالقاطرة بدل الموازنة ، كما أنه يجب تحديد نظرة هذه الدول إلى مفهوم السيادة و الحدود وحتى تعريفها لمفهوم الدولة الفيدرالية الذي يبدو أنه في الحالة الروسية يختلف تماما عن التعريف الغربي لهذا المفهوم.

إن الانتقائية التحليلية تقتضي إلى جانب الجمع الانتقائي بين متغيرات المقاربات الثلاثة في السياسة الخارجية، تجنب المركزية الغربية في النظر إلى مختلف سلوكيات السياسة الخارجية كما تقتضي تتبع نشأة الدولة في كل سياق على حذا، وهذا لتجنب تعميم أنموذج قد يوصلنا إلى تصورات ونتائج خاطئة.

(1) Yaqing Qin, "Why is There no Chinese International Relation Theory", In: Amitav Acharya and Barry Buzan(eds.),op.cit,p.27.

خاتمة

يعد سؤال التعددية والهيمنة من بين أبرز الأسئلة التي طرحت في حقل العلاقات الدولية؛ فنظريات العلاقات الدولية على تنوعها كانت تعتبر تنويعات داخل منظورات محددة، اتخذت من أجل أن تكسب معركة المنظورات من أجل تحقيق الهيمنة، ولهذا فإن هذا السؤال غالبا ما تتم مناقشته عن طريق المنهج الهيستوغرافي باتباع مختلف المحاورات النظرية. على الرغم من المحاولات التي قادها الباحثون في السياسة الخارجية من أجل تحقيق استقلال معرفي عن حقل العلاقات الدولية، هذه الخطوة التي كانت نتاجا لتطورات معرفية شهدها حقل فلسفة المعرفة وتعزى أساسا إلى النظرية السلوكية، فإن الباحثين في السياسة الخارجية سرعان ما أدركوا أن هذا المسعى تقف أمامه العديد من العوائق، فكانت العودة إلى تطبيق نظرية العلاقات الدولية هي الحل لمختلف المشاكل التي واجهها الباحثون في حقل السياسة الخارجية، فتم تنزيل نظريات العلاقات الدولية من المستوى الكلي (مستوى النظام الدولي) إلى المستوى الجزئي (مستوى تفاعل الدولة مع باقي الوحدات)، مع تكييف متغيرات هذه النظريات لتتلاءم مع الدراسة الجزئية، وباتت يطرح حقل السياسة الخارجية نفس الإشكاليات التي يطرحها حقل العلاقات الدولية، أين بات سؤال التعددية والهيمنة سؤالا يطرح بشكل متكرر في حقل السياسة الخارجية.

بيد أن عدم وجود حوارات نظرية في حقل السياسة الخارجية حتمت مقارنة سؤال التعددية والهيمنة عن طريق حالات الدراسة، تنوعت من الناحية الجغرافية الثقافية والحضارية وحتى من حيث طبيعة الأنظمة السياسية، لتعكس النسق الفكري للمقاربات الثلاث وتعكس من جهة أخرى سؤال القوى الصاعدة/العائدة وتحولات النظام الدولي الجديد في مرحلة ما بعد الهيمنة الأمريكية الآيلة للتراجع. فالسؤال الكلي الذي طرحته الدراسة عن مدى قدرة المقاربات النظرية على تفسير والتنبؤ بمسارات الخارجية تم مقارنته بدوره من خلال أسئلة جزئية عن قدرة هذه المقاربات منفردة على تفسير والتنبؤ بالسياسة الخارجية لدراسات الحالة، حيث أن الإجابة عن الأسئلة الفرعية هي التي تحدد الإجابة عن السؤال الكلي.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً؛ إن اختلاف المنطلقات النظرية لهذه المقاربات النظرية أدى إلى وصولها إلى تفسيرات مختلفة، فالمقاربة الواقعية الجديدة تأثرت بحسابات الموقع النسبي لكل من ألمانيا وروسيا في نظرتها لسلوك هذه الدول، فتحسن الموقع النسبي لكل من ألمانيا والصين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أدى إلى بحثها عن مزيد من القوة المتجسد إما عن طريق البحث عن الاستقلالية أو البحث عن النفوذ، بينما تراجع الموقع النسبي لروسيا سيدفعها إلى البحث عن الاستقلالية وذلك من أجل الحفاظ على وحدتها الترابية التي باتت مهددة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أما الليبرالية النفعية، فإنها تركز على المنافع

التي يحصلها كل فاعل من فواعل الشبكة السياسة المتعلقة بالسياسة الخارجية ، فسعي ألمانيا نحو تعميق و توسيع تعاونها مع الاتحاد الأوروبي لا يفسر إلا من خلال المنافع الاقتصادية الناجمة عن هذه التعاون، بينما الصين فإن منافعها الاقتصادية في آسيا الباسفيك هي المحفز لسياستها الخارجية في المنطقة ، أما توجه موسكو للتعاون مع الغرب في المرحلة الأولى من سياستها الخارجية فيعزي حصرا إلى منافع النخبة الاقتصادية التي ظهرت في عهد "يلتسن" وكانت ترى في الغرب المخلص لها من أزمته الاقتصادية ، بينما تعزو المقاربة البنائية سياسة ألمانيا إلى عوامل هوياتية بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أين باتت ترى ألمانيا نفسها جزءا من أوروبا بعد أن كانت تعتبرها الآخر السليبي وتكرس هذا التعاون بفعل أوربة سياستها الخارجية ، وهو نفس ما يفسر السياسة الخارجية الصينية التي تبنت سياسة الصعود السلمي في محاولة منها للتصالح مع ماضي عميق عمر أكثر من قرن فأثر بشكل كبير في رؤية الصين لنفسها ، بينما روسيا مثلت بدورها المعضلة الهوياتية التي عاشتها روسيا ما بعد الحرب الباردة و التي تعود بالأساس إلى عوامل تاريخية وجغرافية تفسيرا للتململ الذي شهدتها سياستها الخارجية فاعتبار موسكو لنفسها دولة غربية دون تقبل الآخر (الغرب) لهذا التعريف جعلها تعيش معضلة هوياتية حقيقية.

ثانيا ؛ تأثرت السيناريوهات التنظيرية بدورها بالمنطلقات النظرية للمقاربات النظرية ، فالواقعية الجديدة في شقها الهجومي باتت تربط بين تحسن الموقع النسبي لهذه الدول وعدم رضاها عن موقعها في هيراركية النظام الدولي ، أين تسعى هذه الدول لتغيير موقعها في النظام الدولي بما يتناسب و قدراتها وهو ما ستقوم به الصين وروسيا في شكل حلف موازنة ضد النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا ، و ما ستقوم به ألمانيا عن طريق ضمان استقلال عسكري أكبر للاتحاد الأوروبي وتغلب فيه دور القوة المهيمنة بعد أن تراجعت الولايات المتحدة عن مهمة حماية الأمن الأوروبي ، أما الليبراليون النفعيون ؛ فيربطون مستقبل السياسة الخارجية بمصالح الفواعل المجتمعية فألمانيا تسعى للحفاظ على مصالحها الاقتصادية التي تضمن استمرار ريادتها الاقتصادية ، والصين بدورها تسعى للهيمنة على بحر الصين الجنوبي من أجل الاستفادة من موارده الطبيعية وضمان أمنها الطاقوي ، وهو نفس ما تصبو إليه موسكو في آسيا الوسطى والقوقاز ، بينما البنائيون يرون أن مستقبل السياسة الخارجية يرتبط بمدى قدرة الدول الثلاث على تنزيل معاييرها ، و المكافئة المعيارية التي تقدمها هذه الدول في حالة الالتزام من عدمه بمعاييرها.

ثالثا؛ إن انطلاق هذه المقاربات من منطلقات نظرية مختلفة وسعيها لإثبات صحة مطلقاتها النظرية يجعلها تقع في فخ الاختزالية والتبريرية؛ ففهم السياسة الخارجية الألمانية والتنبؤ بمسارتها لا يمكن أن يتم

إلا من خلال الجمع بين العوامل الخارجية (الواقعية) والعوامل الداخلية (الليبرالية) وبين العوامل المادية (الواقعية والليبرالية) و العوامل المعيارية (البنائية)، فتنبي التعددية الانطولوجية في فهم طبيعة الأنظمة الإقليمية التي تجعلنا ننظر إلى الاتحاد الأوروبي كبنية شبه فوضوية / تسلسلية ، تجعلنا نقر بدور العوامل الخارجية في التأثير على السياسة الخارجية الألمانية ، أين تتفاعل هذه الدولة مع نظامها الإقليمي باعتبارها فاعلا يؤثر ويتأثر بهذه البنية وهذا من خلال تصعيد وتنزيل المعايير ، كما أن العوامل الداخلية مهمة في فهم السلوك الخارجي لألمانيا تجاه هذه البنية ، و كذلك الأمر بالنسبة للصين فالعوامل التاريخية التي تربطها بدول آسيا الباسفيك تجعلها تتفاعل مع نظام إقليمي شبه تسلسلي تتأثر وتؤثر فيه وتلعب فيه الفواعل الداخلية دورا مهما يفسر بارتباطاتها الاقتصادية بدول المنطقة ، أما روسيا فإن ارتباطاتها التاريخية بمنطقة آسيا الوسطى و القوقاز أعمق خاصة أنها كانت تمثل في بنائها الدولاتي نوعا متميزا من التفاعل الشبه دولاتي مع البنية (الاتحاد السوفياتي) ، وهو ما يجعلنا أمام نموذج للتفاعل الإقليمي تلعب فيه العوامل المعيارية و المادية دورا مهما.

رابعا؛ إن الإجابة عن الأسئلة الفرعية والتي خلصت إلى عدم قدرة مقارنة نظرية واحدة على التفسير والتنبؤ بمسارات السياسة الخارجية لكل من ألمانيا والصين وروسيا، يجعلنا نصل إلى أن تفسير والتنبؤ بمسارات السياسة الخارجية لن يكون إلا من خلال الجمع بين العوامل الخارجية والتي تتعلق بالموقع النسبي للدولة وسعيها للبحث عن القوة والعوامل الداخلية وبحث الدولة عن تحقيق منفعة فواعلها السياسة والإدارية والخاصة، والجمع بين العوامل المادية والمعيارية، والمتعلقة أساسا بالهويات وسعي الدولة للتلاؤم مع هوياتها. فلا يمكن تصوير الدولة على أنها فواعل جامدة تتفاعل بطريقة آلية مع تغيرات النظام الدولي، ولا يمكن تخيلها كدولة تتفاعل في معزل عن محيطها الخارجي، فتستجيب فقط لتطلعات فواعل شبكتها السياسية. ولا يمكن أن تكون دولة شبيهة بالأفراد المشكلين لها المستعدين للتضحية بمصالحهم لمصلحة الجماعة. فالدولة وإن كانت نتاجا للمخيل الجماعي فإن المنطق الذي يحكمها يختلف تماما عن المنطق الذي يحكم الأفراد، ولهذا فإن فهم السياسة الخارجية يتطلب المزج بين هذه العوامل.

خامسا؛ إن الجمع بين هذه العوامل؛ يجعل الدول تتعامل مع ثلاث حوافز وقيود وهي الحوافز الهيكلية والمنفعية و الهوياتية. هذه الحوافز تعكس التفاعل بين الفاعل و البنية. فبينما تتعلق الحوافر الهيكلية بتأثير البنية على الفاعل أما الحوافر المنفعية فتتعلق بتأثير الفاعل على البنية أين يحول الفاعل منافعه ضمن الهيكل الدولي، أين تتفاعل هذه المنافع في الاطار الدولي. وتعتبر المنظمات فوق الحكومية أبرز مثال على التفاعل بين المصالح الدولاتية؛ وبالنتيجة تأثير البنية على الفاعل. أما الحوافر الهوياتية؛ فهي

تعبّر عن الطبيعة المعيارية للنظام الدولي. فالدولة في استجابتها للبنية المادية والمعيارية تستدعي أدوارها الهوياتية في كل مرة تتفاعل فيها مع هذه البنية. فألمانيا في تفاعلها ضمن داخل الاتحاد الأوروبي تستدعي القيود الهوياتية التي فرضتها مرحلة الحرب الباردة. أما الصين في تفاعلها مع آسيا الباسفيك، فهي تستدعي صورة المملكة الوسطى. أما روسيا؛ فتستدعي صورة الاتحاد السوفياتي في تفاعلها مع آسيا الوسطى والقوقاز، تضيف البنائية في تفاعل البنية الفاعل إمكانية تأثير الفاعل معياريا على البنية. بالنتيجة؛ فإن البنية المادية تضمن تفاعلا بين الفاعل والبنية. كما أن البنية المعيارية تتضمن تفاعلا بين البنية والفاعل.

سادسا؛ إن الجمع بين هذه العوامل، يؤكد أن حقل السياسة الخارجية لا تحكمه هيمنة مقارنة واحدة قادرة على التفسير والتنبؤ بل يتسم بتعددية تتطلب استخدام المنهج الانتقائي التحليلي للجمع بين متغيرات القوة والمنفعة والهوية والتي لا تعد بالضرورة متناقضة، وإنما تبدو كذلك نتيجة سعي كل مقارنة للتحقيق انتصارات معرفية. بينما الجمع بين هذه المتغيرات يؤكد أنها متكاملة. ولا يمكن الفصل بينها، وهذا انطلاقا من وحدة التحليل الأساسية في السياسة الخارجية وهي الدولة فالدولة تعتبر بنيانا ماديا باعتبار تكونها من إقليم وشعب وسلطة وهي كيان معياري متخيل يؤمن به الأفراد. وهو الحال بالنسبة للنظام الدولي فهو كيان مادي يتأثر بالعوامل المادية المتعلقة بالقوة النسبية للدول، وموقع كل دولة في هيراركية هذا النظام، فإنه كيان معياري يتطلب أن تؤمن وتعترف الدول بوجوده، تكون بالنتيجة؛ العوامل المادية والمعيارية صنوان لا يفترقان. فارتقاء دول في سلم النظام الدولي لا يتم من خلال الارتقاء المادي فقط، وإنما يجب أن يرافقه ارتقاء معياري. فكون الدولة راضية أو مراجعة للوضع القائم لا يرتبط فقط بالعوامل المادية إنما برضاها أو عدمه عن المعايير المؤسسة للنظام الدولي القائم، والذي بُني عن طريق مؤسسات دولية تؤسس للشؤون السياسية وخاصة الاقتصادية. فارتقاء الولايات المتحدة في هيراركية النظام الدولي إلى دولة عظمى كان نتيجة لنصيبتها من الإمكانيات التي لا تضاهيه أي دولة أخرى سواء من الناحية الاقتصادية والعسكرية وكان نتيجة أيضا للارتقاء المعياري الذي حركته بالأساس الاستثنائية الأمريكية ونشرها المعياري لحقوق الانسان و الديمقراطية ، ومن تمكنها من فرض قواعد النظام السياسي (منظمة الأمم المتحدة / مجلس الأمن) و الاقتصادي (نظام برتن وودز / صندوق النقد الدولي/ البنك العالمي) . وهو ما ينطبق أيضا على الصين. ففي المرحلة الأولى من صعود الصين، نلاحظ أن صعودها المادي بتحسن موقعها النسبي لم يترافق وصعود معياري وهو ما لم يؤد إلى صعودها في السلم الهيراركي للنظام الدولي. وهو وضع قد يتغير مع صعود الجيل الخامس ويتطلب منها إرساء قواعد مادية ومعيارية تعوض

القواعد والمعايير الأمريكية والتي باتت غير قادرة على الوفاء بالوَقَعات المشتركة منها بعد صعود دونالد ترامب للسلطة.

سابعاً؛ إن اختلاف النظر إلى ظاهرة تغير تراتبية الدولة من النظام الدولي ، يؤدي إلى استخدام مصطلحات مختلفة فبينما تستخدم المقاربة الواقعية الجديدة مصطلح القوة الصاعدة Emerging Power، تستخدم البنائية مصطلح القوة العائدة Returning Power ، استخدام مصطلح القوة الصاعدة ناجم عن الحسابات المادية البحتة و التي تقارن بين وضع الدولة ضمن مجموعة مرجعية ، بينما استخدام مصطلح القوة العائدة راجع إلى العودة إلى الجذور التاريخية التي تحكم نظرة الأنا لنفسه، خاصة بالنسبة للدول التي استطاعت في مرحلة معينة من التاريخ أن تحتل موقع مهم في تراتبية النظام الدولي.

ثامناً؛ إن التعددية التي توصلت إليها الدراسة، تصطم بالمركزية الغربية ومركزية دولة في تحليل هذه المقاربات، فالمقاربات الثلاث أمريكية المنشأ وهي عادة ما تنطلق في تحليلها من السمو المعرفي للغرب الذي يجعل من منشأ الدولة الغربي هو الأنموذج (حالة الفوضى الأولى) ويجعل من التاريخ يسير بطريقة غائبة. وهو ما يجعل من السيناريوهات الواقعية تسير مثلاً إلى اعتبار أن صعود الصين، سيؤدي بها إلى الهيمنة على آسيا الباسفيك كما فعلت أمريكا في نصف الأرض الغربي Western Hemisphere. وهو ما ينطبق أيضاً على النظرية الليبرالية النفعية التي تميل إلى تعميم نموذج التفاعلات الداخلية في الدول الغربية على جميع الدول. بينما دولة مثل الصين أو روسيا تعتبر نموذجاً مختلفاً في التفاعلات الداخلية تتبع من خصوصية الأنظمة في حد ذاتها. فالنظام الصيني نظام يتماهى مع الحزب الشيوعي، بينما يتماهى النظام الروسي مع النخب الاقتصادية. وكذلك الحال مع النظرية البنائية التي تنظر لتاريخ هذه الدول من منظور غربي تجعلها ترى في التاريخ مجرد أحداث. بينما التاريخ هو عبارة عن تفاعل مع مؤسسات اجتماعية ذات كنه ثقافي وبالتالي فإن طبيعة فهم التاريخ قد يختلف باختلاف الزاوية الثقافية التي ننظر من خلالها.

تاسعاً؛ أمام هذه الإشكالية؛ تقترح الدراسة ضرورة تبيئة النظر إلى طبيعة التفاعلات الدولية وفقاً لطبيعة دراسة الحالة، والتي تقتضي تجاوز النظر إلى تشكل الدولة بنفس الأطر والآليات التي تشكلت بها الدولة الغربية. فالصين تمتلك تصوراً خاصاً للدولة وللسيادة وللقدرة نابعا من ثقافتها الكنفوشوسية . كما تمتلك روسيا تصوراً مختلفاً نابعا من الصيرورات التاريخية المنتجة للدولة الروسية. فضلا عن أن التنبؤ بمسارات السياسة الخارجية لهذه الدول لا يتم بالضرورة عن طريق التقدم الغائي الغربي، بل يتم من خلال

الاستفادة من التطور الغائي للدولة محل الدراسة. فالصعود الصيني لا يمكن أن يفصل عن الإمبراطورية الوسطى. وكذلك الصعود الروسي لا يمكن أن يفصل عن الإمبراطورية القيصريّة. وكذلك الحال بالنسبة لألمانيا التي لا يمكن فصل صعودها عن ألمانيا البسماركية . الجمع الانتقائي التحليلي يدخل ضمن هذا المسعى. وهو أمر بات يطبقه الباحثون المنتمون إلى الجنوب العالمي في محاولة منهم لتحقيق الانعتاق المعرفي و إزالة الانحياز المعرفي الذي يطبع هذه المقاربات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: باللغة العربية:

1. الكتب:

1. الإمارة، لمي مضر جري، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003، (مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 2003).
2. باوتشر، دايفد، النظريات السياسة في العلاقات الدولية: من ثيوسيديس حتى الوقت الحاضر، ترجمة: رائد القاقون ، (المنظمة العربية للترجمة 2013).
3. جندي ، عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (الجزائر : دار الخلدونية للنشر ، 2007)،
4. دوغين، ألكسندر، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولوتيكي، ترجمة: حاتم عماد. (بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004).
5. سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، (مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط، 1998).
6. الشيخ، لطفى السيد، الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى ، (القاهرة : دار الاحمدى للنشر 2006).
7. الشيخ، نورهان، صناعة القرار في روسيا و العلاقات الروسية العربية ،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1. 1998).
8. عبد الصادق، علي، روسيا والبحث عن دور جديد: العرب في السياسة الخارجية الروسية، (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة 2003).
9. العبودي، محسن حساني ظاهر مديهش، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة دراسة في المدركات والخيارات الاستراتيجية الروسية، (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع والطباعة، 2012).
10. عمر، حسين، التكامل الاقتصادي: أنشودة العالم المعاصر، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998).
11. عودة، جهاد ، مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة، (المكتب العربي للمعرفة، 2013).

12. قرم، جورج ، تاريخ أوروبا وبناء أسطورة الغرب ، ترجمة: رلي ذبيان، (بيروت، دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2011).
13. معتمد ، عبد الحميد عاطف ، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي: أزمة الفترة الانتقالية ، (بيروت: الدار . العربية للعلوم -ناشرون، 2009).
14. مغاوري ، علي شلبي ، اليورو الآثار على اقتصاد الدول العربية والعالم، (القاهرة: مكتبة زهراء . الشرق، 2000).
15. ميريديث، روبين، الفيل والتنين (صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا)، ترجمة: شوقي جلال، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الطبعة الأولى: 2009).
16. مينش، ريتشارد، الأمة والمواطنة في عصر العولمة (من روابط وهويات قومية إلى أخرى متحوّلة)، ترجمة: عباس عباس ،(دمشق: منشورات وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب 2009).
17. نافعة، حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، 2004).
18. هشام، تامر إبراهيم كامل عبده، الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا: دراسة حالة آسيا الوسطى وبحر قزوين، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف ، 2014) .
19. هنتنغتون، صموئيل ،صراع الحضارات...إعادة صنع النظام الدولي ، تر:طلعت الشايب (القاهرة: دار سطور ، ط2 ، 1999).
- II. المجلات و الدوريات:**
1. باكليسي، ندرية ، "مناورات زاباد: لماذا أثارت التدريبات العسكرية الروسية مخاوف الغرب"، اتجاهات الأحداث ، العدد 23 ، سبتمبر-أكتوبر 2017 .
2. حمشي، محمد ، "الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية" ، سياسات عربية ، العدد 28 ، سبتمبر 2017.
3. ردهان ، جنا ، "تقييمات متضاربة: تنامي الجدل حول جدوى المساعدات التنموية الصينية "، اتجاهات الأحداث ، العدد 23 ، سبتمبر ، أكتوبر 2017
4. السلامي ، سامي ، "المعركة الكبرى": التنافس على قلب الأرض يعيد تعريف الأمن في آسيا الوسطى" ، ملحق مجلة السياسة الدولية -عدد يوليو 2016 .

5. صلاح، عمرو ، "روسيا : تاريخ من الأزمات القومية و استدعاء القومية" ، مجلة الديمقراطية ، العدد(6)أفريل 2017
6. عادل، عمرو ، "هل تمثل الصين نموذجا للتنمية الاقتصادية الغربية؟" ، مجلة الديمقراطية ، العدد 64 أكتوبر 2016.
7. كارس، هايدي عصمت ، " عرض كتاب التحدي الصيني ، تشكل خيارات قوة صاعدة لتوماس كريستيتس" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 203 يناير 2017.
8. نصر، وليم ، "روسيا كقوة كبرى" ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، العدد 20 ، خريف 2008.

III. التقارير :

1. بسيوني ، محمد و آخرون ، "تقرير المستقبل" ، ملحق "اتجاهات الأحداث" ، العدد 23 سبتمبر أكتوبر 2017 .
2. التقرير الاستراتيجي العربي 2013 2014،"الصعود الأوراسي" في النظام العالمي، واختلال التوازن في السياسة الروسية لصالح التوجه شرقا " ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، 2014.
3. التقرير الاستراتيجي العربي 2015، "المحددات الخمسة: أبعاد تمدد دور روسيا على الصعيدين الدولي والإقليمي" ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2015.
4. التقرير الاستراتيجي العربي 2015، "متعدد الأقطاب: حدود التغيير في هيكل النظام الدولي" ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2015.
5. التقرير الاستراتيجي العربي 2016، "قفزات متصاعدة : اتجاهات التحالفات الروسية على المستويين العالمي والإقليمي" ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 2016.
6. كرداسي، محمد يحيى ، "روسيا الاتحادية ...بين طموحات التوجهات و اضطراب الواقع" ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.

IV. المطبوعات غير المنشورة:

أولا : الرسائل الجامعية :

أ- أطروحات الدكتوراه:

1. حسين، أحمد سيد ، " دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة : دراسة حالة روسيا في عهد بوتن" ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية : 2013).

ب- مذكرات الماجستير:

1. بولمكاحل، إبراهيم، "تأثير متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2009).
2. حمشي، محمد، "نظريات العلاقات الدولية بين التعددية والهيمنة"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2011).
3. حنان، عبد العزيز، "تمط التفكير وعلاقته بتقدير الذات (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة بشار)"، دراسة غير منشورة (ماجستير)، (جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - كلية العلوم الاجتماعية: قسم علم النفس، 2012).
4. العضاليلية، عبد الله فلاح عودة، "التنافس الدولي في آسيا الوسطى"، مذكرة ماجستير (دراسة غير منشورة)، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم: قسم العلوم السياسية، 2011).
5. عمورة، جمال، "دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006).
6. القلاف، منى حسين أحمد، "السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه روسيا الاتحادية الفترة (من 2000 حتى 2008)"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012).
7. هجيرة، عبد الجليل، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير (دراسة غير منشورة)، جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011.
8. هدير، إبراهيم عبد المقصود محمود، "السياسة الخارجية الروسية تجاه دول البلطيق منذ عام 2000"، مذكرة ماجستير (دراسة غير منشورة)، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017).

ثانيا : التظاهرات العلمية :

1. لعلو، بوخاري ؛ عايب، وليد، "مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر يومي 21-23 فيفري 2012 .

ثالثا : المواقع الإلكترونية :

1. "اتفاق 11 دولة في منطقة اليورو على فرض ضريبة للمعاملات المالية" (تم التصفح 12.01.2015)
<http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE8980HO20121009>
2. "أجهزة الدولة"، الصين اليوم، (تاريخ الولوج : 13.01.2017)
http://arabic.china.org.cn/china/archive/jigou/txt/2003-07/29/content_2079605.htm
3. "أزمة اليونان"، الجزيرة نت، (تم التصفح 28.12.2015).
<http://www.aljazeera.net/coverage/pages/4fe8590c-0872-470f-a336-c0a6dfc5f20>
4. اشتيوي، بثينة، "النفوذ الاقتصادي بين الصين وأمريكا.. من سيحسمه؟"، ساسة بوست، (تاريخ الولوج 22.01.2017).
<https://www.sasapost.com/economic-influence-between-china-and-america/>
5. "اكتساح حزب البديل لشرق ألمانيا - محاولة للوقوف على الأسباب"، دي دبليو، (تاريخ الولوج 13.07.2018).
<https://bit.ly/2wJH8we>
6. "الألمان يفضلون تأخير اعتماد بلادهم الـ"اليورو" حتى توافر ظروف أفضل"، الحياة، (تاريخ التصفح : 2016-11-15).
http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/hayat20%INT/1998/5/26-الألمان-يفضلون-تأخير-اعتماد-بلادهم
7. أنيوتينا، ناديجا، "روسيا تخفض إنتاج النفط في إطار اتفاق "أوبك"، روسيا اليوم، (تاريخ الولوج 12.03.2018).
<https://bit.ly/2JFVANx>
8. "أهم صادرات روسيا"، روسيا اليوم، (تاريخ الولوج 12.03.2018).
<https://bit.ly/2kZ8B6T>
9. باكير، علي حسين، "مفهوم "الصعود السلمي" في سياسة الصين الخارجية"، مركز الجزيرة للدراسات، (تاريخ الولوج 13.06.2017).
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113270156186>
10. "بداية خجولة للإصلاحات في منطقة اليورو وسط مخاوف ألمانيا من تحمل أعباء إضافية"، القدس العربي، تاريخ الولوج: 15.06.2018.
<http://www.alquds.co.uk/?p=850797>
11. "البرلمان الألماني (بونديستاغ)"، الجزيرة نت، تم التصفح 08-07-2015.

<http://www.aljazeera.net/news/pages/9672e330-ea5f-4b1d-8d0a-b08eb89ffba7>

12. عبد الحفيظ ، علاء ، "إشكاليات التوافق: كيف تواجه ميركل أزمة الحكومة الائتلافية في ألمانيا؟" ، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (تاريخ الولوج 15,06,2018)

<http://bit.ly/2ZkVIuy>

13. عبد الحفيظ، علاء، " صفقة "ميركل": تحديات الحكومة الائتلافية الجديدة في ألمانيا"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (تاريخ الولوج 15,06,2018)

<http://bit.ly/34bY2mx>

14. "الاتفاق على تشكيل ائتلاف حكومي في ألمانيا" ، دويتشه فيله ، (تاريخ الولوج 22,08,2018)

<http://bit.ly/2ZAxgEj>

15. "بريطانيا وأوروبا.... تداعيات الفراق" ، الجزيرة نت ، (تاريخ الولوج 10.07.2016).

<https://bit.ly/28UIRmj>

16. بن عنتر، عبد النور، "الاتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج" مركز الجزيرة للدراسات ، (تم التصفح 25.12.2016) .

<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/03/20133411117641444.htm#top>

17. بي بي سي العربية ، " الأحزاب الروسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية"، (تاريخ التصفح 12.02.2018).

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2011/12/111204_russian_parties

18. "ترامب يطلق الحرب التجارية مع أوروبا بفرض الرسوم الجمركية" ، اطلع عليه يوم 2018/7/07.

<https://bit.ly/2KvC2sn>

19. "التشارك الوظيفي -إجراء كوري من إجراءات التغلب على الأزمة الاقتصادية المالية" (تم التصفح 05.02.2015).

http://211.233.93.56/arabic/program/program_economyplus_detail.htm?No=1634¤t_page=24

20. "تقرير عالمي عن تجارة الأسلحة: نمو مبيعات روسيا وانخفاض صادرات أمريكا.. وسوق فرنسا يزدهر بعد صفقات مصر وقطر" ، روسيا اليوم ، (تاريخ الولوج 09.04.2018).

<https://arabic.cnn.com/world/2016/12/05/arms-sales-russia-u-s>

21. "تقرير: ارتفاع صادرات الصين من السلاح خلال السنوات الخمس الماضية" ، رويترز ، (تاريخ الولوج: 03,06,2017).

<http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0VV046>

22. "الجيش الصيني لا يزال الأكبر في العالم"، روسيا اليوم ، (تاريخ الولوج ، 13.05.2017).

- <https://bit.ly/2NIhbE0>
23. جيون، تشانغ لي ، "علاقات الجوار المنسجمة"، (تاريخ الولوج : 06.06.2017).
- <http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2006n/0610/4.htm>
24. "حرب الأنابيب في القوقاز تتجاوز النفط إلى النفوذ"، الجزيرة نت ، تاريخ الولوج 15.03.2018 .
<https://bit.ly/2v3HTyz>
25. "حربا الشيشان" ، موسوعة الجزيرة ، (تاريخ الدخول 16.03.2018).
<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2016/1/31> حربا-الشيشان
26. "حزب المتقاعدون من أجل العدالة" روسيا اليوم ، (تاريخ التصفح 13.02.2018).
<https://bit.ly/2IRsW8y>
27. ارتفاع كبير في صادرات السلاح الألماني في النصف الأول من 2019"، روسيا اليوم ، (تاريخ الولوج 30.06.2018)
<https://arabic.rt.com/world/1031514-ارتفاعكبيرفيصادراتالسلاحالالمانيفينصفالاوللعام-2019/>
28. "الحزب الديمقراطي الحر الألماني"، الجزيرة نت ، تم التصفح يوم 10-07-2016 .
<http://www.aljazeera.net/news/pages/7b8c6317-4ca1-4041-b3c9-c77ea4d83a35>
29. "الحزب الشيوعي الصيني"، الجزيرة نت ، (تاريخ الولوج 10.01.2017) .
<https://bit.ly/2wAZwr4>
30. "الحزب المسيحي الاجتماعي البافاري" ، تم التصفح يوم 26-11-2016 .
<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/6/1-الحزب-المسيحي-الاجتماعي-البافاري>
31. "الحزب المسيحي الديمقراطي الألماني"، الجزيرة نت، تم التصفح يوم 10-07-2016 .
<http://www.aljazeera.net/news/pages/2c3be329-f8bf-4ce0-ad2f-2ba4b3f04366>
32. "حزب شيوعيو روسيا"، روسيا اليوم (تاريخ التصفح 13.02.2018).
<https://bit.ly/2xbTxfq>
33. "حزب وطنيو روسيا"، روسيا اليوم (تاريخ التصفح 13.02.2018).
<https://bit.ly/2ILpy3c>
34. حشاد، نبيل ، "الأزمة المالية العالمية وتأثيرها علي الاقتصاد العربي" ، (تاريخ الولوج 14.06.2017) .
<https://bit.ly/2eCuFC9>
35. "حقائق عن القوى النووية في العالم" ، الجزيرة نت ، (تاريخ الولوج : 14.02.2017).
<https://bit.ly/2PxAMHv>

36. حماد، عبد العظيم، " قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات الألمانية "، السياسة الدولية، تم التصفح يوم 15-07-2015.

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220571&eid=3053>

37. "دبلوماسية الباندا" تقرب المواقف الصينية . الألمانية"، الشرق الأوسط ، (تاريخ الولوج : 06.07.2017).

<https://bit.ly/2Q2G9zy>

38. دياب، أحمد، "ألمانيا.. حكومة الائتلاف الكبير الديمقراطية"، تم التصفح يوم 15-07-2016.

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=798883&eid=35>

39. راتشمان ،جديون ” أزمة قبرص ترسخ الطابع الألماني على منطقة اليورو“ (تم التصفح 12.01.2015).

http://www.aleqt.com/2013/03/27/article_742645.html

40. "روسيا : التعليق التام لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا" ، روسيا اليوم ، (تاريخ الولوج 04.06.2018).

<https://bit.ly/2HlhWia>

41. "روسيا الاتحادية .. مساحة كبرى ازدادت بانضمام القرم"، روسيا اليوم ، (تاريخ التصفح 15.01.2018).

<https://bit.ly/2seVxhf>

42. "روسيا بحاجة إلى مهاجرين. نصف مليون كل عام "، روسيا اليوم، (تاريخ الولوج 20.04.2018).

<https://bit.ly/2HyI5dy>

43. "الرئيس الصيني: نرفض السياسات التجارية "الأثانية وقصيرة النظر"، اطلع عليه يوم 2018/7/07.

<https://www.elwatannews.com/news/details/3434053>

44. السعيد، محمد، "دين بوتين" .. كيف عزز القيصر سلطان الكنيسة ووظفها بتوسعاته؟"، الجزيرة نت ، تاريخ الولوج 09.01.2018

<http://midan.aljazeera.net/mohammed.saeed>

45. سليمان، منى ، "تغيرات المكانة: هل تعيد قمة هلسنكي رسم مستقبل النظام الدولي؟" ، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، تاريخ الولوج 25.07.2018.

<https://bit.ly/2M35OF>

46. الشثري، فهد إبراهيم ،"العقيدة الألمانية في مواجهة أزمة اليورو" (تم التصفح 14.01.2015).

http://www.aleqt.com/2012/07/28/article_678207.html

47. شحرور، عزت، "الصين ونزاعات المحيط الهادئ.. الأسباب والآلات"، مركز الجزيرة للدراسات ، (تاريخ الولوج 15.06.2017).
- <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/10/201210191733518887.html>
48. الشرقاوي، يسرا ، "معاهدة لشبونة .. الدستور الأوروبي سابقاً" ، مجلة السياسة الدولية .(تم التصفح 15.01.2016).
- <https://bit.ly/2wNOP4F>
49. الشويكي، عمرو، " أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة"،(تم التصفح 15.01.2014).
- <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SB2K25.HTM>
50. "الشيشان" ، موسوعة الجزيرة ، (تاريخ الدخول 18,02,2018).
- <https://bit.ly/2MLRcPn>
51. الصباغ ، أشرف ، "ثلاثة أيام هزت العالم" ، روسيا اليوم ، (تاريخ الدخول 02.02.2018).
- <https://bit.ly/2JbeRDk>
52. "الصراع على القوقاز" ، الجزيرة نت ، (تاريخ الدخول 18,02,2018).
- <https://bit.ly/2xz0NSG>
53. عامر، راشد ، "أصعب سنوات بوتين" ، الجزيرة نت ، (تاريخ الولوج 29.08.2018).
- <https://bit.ly/2oJlvry>
54. عبد الباقي، مصباح الله، "آسيا الوسطى والقوقاز .. الأهمية الاستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي" ، مركز الجزيرة للدراسات ، (تاريخ الولوج 12.12.2017).
- <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/09/2013924103853454636.html#a5>
55. العلاني، الصحبي، "أسس الثقافة الصينية.. كتاب لفهم قوة التنين" ، (تاريخ الولوج 16.08.2018).
- <https://bit.ly/2wJSHml>
56. علو ، أحمد ، "العقيدة العسكرية الروسية الجديدة" ، مجلة الجيش ، عدد 356 ، فيفري 2015 ، (تاريخ التصفح 12.08.2018).
- <https://bit.ly/2Hx470I>
57. عيدروس، أسامة أحمد، "الصراع على السيادة والموارد في بحر الصين الجنوبي" ، ألوان ، (تاريخ الولوج 05.03.2017).
- <https://bit.ly/2ozs6ov>
58. غراهام فولر ، هل روسيا دولة عظمى؟ ، الجزيرة نت ، (تاريخ الولوج 12.08.2018).
- <https://bit.ly/2wKLYMe>

59. "الفقر في روسيا يبلغ أعلى معدل في عشر سنوات" ، الجزيرة نت ، (تاريخ الولوج 12.08.2018) .

<https://bit.ly/2PKnCan>

60. لخطيب، ماجد ، "استقالة الرئيس الألماني كولر من منصبه على خلفية تصريحات عن مهام الجيش"، (تاريخ التصفح 13.01.2015) .

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11508&article=572045#.UviLK2J5OGM>

61. "ماذا تعرف عن "طريق الحرير"؟"، الجزيرة نت، (تاريخ الولوج :03,06,2017)

<https://bit.ly/2NKbJAr>

62. "مجلس الدولة والوزارات" ، الصين اليوم ، (تاريخ الولوج : 23.02.2017).

<http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter2/chapter20203.htm>

63. "محطات في العلاقات الصينية التايوانية"، الجزيرة نت، (تاريخ الولوج 13.05.2018).

<https://bit.ly/2NhUGbV>

64. محمد، إبراهيم علي ، " الألمان يفضلون تأخير اعتماد بلادهم الـ"يورو" حتى توافر ظروف افضل " ، صحيفة الحياة ، تاريخ التصفح (2016-11-15) .

<https://bit.ly/2PWoa42>

65. المدهون ، لؤي ، "تحولات السياسة الخارجية الألمانية: من التبعية إلى الأخذ بيد المبادرة؟"، الانتخابات الألمانية 2005 (ملف)، تم التصفح يوم 15-07-2013 .

<https://bit.ly/2PYBJtd>

66. المقداد، وائل، "النتائج الرسمية غير النهائية للانتخابات الألمانية"، تم التصفح يوم 15-02-2016.

<https://bit.ly/2wBtWJi>

67. موسوعة الجزيرة ، "الاتحاد السوفياتي من الهيمنة إلى الأفول" ، الجزيرة نت ، (تاريخ التصفح 19.01.2018) .

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2016/10/19/-الاتحاد-السوفياتي-من-الهيمنة-إلى-الأفول>

من-الهيمنة-إلى-الأفول

68. مين ، جينغ ، "هل الأزمة المالية تحول الصين إلى قوة عظمى" ، (تاريخ الولوج 22.06.2017).

<http://www.nato.int/docu/review/2009/FinancialCrisis/Financial-Crisis-China/AR/index.htm>

69. "الناتو في وارسو.. هل يقود العالم لحرب عالمية جديدة؟"، ساسة بوست، (تاريخ الولوج 23.07.2018).

<https://www.sasapost.com/nato-and-warsaw>

70. نجيم، انطوان ، "المارد استيقظ وأدهش العالم"، مجلة الجيش ، العدد 278-279 (تاريخ الولوج 16.06.2017).

<https://bit.ly/2NYznJZ>

71. "هل تستغني روسيا عن عائدات النفط؟"، الجزيرة نت، (تاريخ الولوج 15.06.2018)

<https://bit.ly/2NIQp7e>

72. "اليابان تشعل صراع الجزر مع الصين"، الجزيرة نت ، (تاريخ الولوج 06.07.2017)

<https://bit.ly/2wzKpNO>

73. "2.1 تريليون دولار صادرات الصين في 2016"، العربي الجديد ، (تاريخ الولوج 16.08.2017).

<https://bit.ly/2xH2mdR>

ثانية : باللغة الأجنبية

I. BOOKS/LIVRES:

1. Acharya, Amitav and Buzan ,Barry (eds.), **Non-Western International Relations Theory: Perspectives On and Beyond Asia**, (London ; Routledge , 2010).
2. Alden, Chris and Aran, Amnon , **Foreign Policy Analysis: New Approaches** , (New York : Routledge, 2012),
3. Anderson, Benedict, **Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism**, (London: Verso. 1983).
4. Anievas ,Alexander and Others (eds.) , **Race and Racism in International Relations: Confronting the Global Colour Line** , (London ; Routledge , 2015),
5. Astrid Tuminez , **Russian Nationalism Since 1856: Ideology and the Making of Foreign Policy**, (New York : Rowman and Littlefield Publishers , INC, 2000) , p.122
6. Banchoff ,Thomas ,**The German Problem Transformed: Institutions, Politics, and Foreign Policy 1945 1995**,(University of Michigan ,1999).

7. Baylis ,John and Smith, Steve (eds.) , **The Globalization of World Politis: An Introduction to International Relations**, 2nd edition , (Oxford University Press , 2001).
8. Benjamin, Frankel , **Realism: Restatements and Renewal**, (London ; Frank Cass Company ,1996).
9. Bertil , Nygren, **The Rebuilding of Greater Russia: Putin's Foreign Policy Towards the CIS Countries**, (New York, Routedledge, , 2008)
10. Blum, Alain, **Russie post-soviétique: la fatigue de l'histoire?** , (Editions-Complexe, 1995)
11. Booth ,Ken and Smith, Steve (eds.), **International Relation Theory Today**, 2nd edition,(Pennsylvania, Pennsylvania State University Press).
12. Brow, Chris, **Understanding International Relations**, (New York , Palgrave Edition ,2001).
13. Bull ,Hedley , **The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics**, (Southampton: the Macmillan press 1977).
14. Buzan, Barry, Charles Jones and Richard Little, **The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism**. (New York: Columbia University Press 1993), p.26.
15. Callahan, William, **China: The Pessoptimist Nation** ,(New york : Oxford University Press , 2010) , p.198.
16. Carlsnaes ,Walter and others (eds.) , **Handbook of International Relations** ,(London :Sage,2002).
17. Carter , Elisabeth, **The Extreme Right in Western Europe : Success or Failure ?** , (Manchester: Manchester University Press , 2005) .
18. Creed, Pamela, **Ethics , Norms and the Narratives of War : Creating and Encountering The Enemy Other**, (New York Routledge : 2013).
19. Demesmay, Claire et Stark, Hans (eds.), **Qui dirige l'Allemagne ?** ,(Presses Universitaires du Septentrion, 2005).
20. Dettke, Dieter, **Germany Says No: The Iraq War and the Future of German Foreign and Security Policy**. (Woodrow Wilson Center Press ,2009).
21. Donaldson, Robert and Noguee, Joseph, **The Foreign Policy of Russia: Changing Systems, Enduring Interests**, (4th edition New York : Armok 2009),

22. Dunne, Tim and Others(eds.) , **International Relation Theory: Discipline and Diversity** , (Oxford: Oxford University Press,2007).
23. Elman ,Colin and Fendius , Miriam (eds.), **Progress in International Relations Theory, Appraising the Field**, (Cambridge: MIT Press, 2003).
24. Ericson ,Claes, **The Oligarchs: Money and Power in Capitalist Russia** , (Stockholm :Stockholm Text Publishing AB)
25. Fedor ,Julie, **Russia and the Cult of State Security: The Chekist Tradition, From Lenin to Putin**, (New York; Routledge 2011
26. Finkelstein, David,and Kivlehan, Maryanne (eds.) , **China's Leadership in the Twenty-First Century: The Rise of the Fourth Generation** , (London : Routledge , 2015)
27. Finnemore ,Martha, **National Interests in International Society** , (Ithaca: Cornell University Press, 1996).
28. Frankel , Joseph, **International Relations in a Changing World** , (Oxford University Press, Incorporated, 1988)
29. Friis ,Karsten, **NATO and Collective Defence in the Twenty-first Century: an Assessment of The Warsaw Summit**, (New York ; Routdedge , 2017),
30. Garnett, John, **Commonsense and the Theory of International Politics** , (New york: Suny Press, 1984).
31. Geoffrey, Roberts , **German Politics Today**, (Manchester University Press, 2000).
32. Gerard ,Ruggie, **Constructing The World Polity: Essays on International Institutionalization**, (London: Routledge 1998).
33. Gilpin, Robert, **War and Change in International Politics**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1981.
34. Gurtov, Melvin, **Pacific Asia?: Prospects for Security and Cooperation in East Asia**, (New York: Rowman & Littlefield, 2002),
35. Guzzini ,Stefano , **Realism in International Relations and International Political Economy: The Continuing Story of a Death foretold**,(London ; Routledge , 1998) .
36. Haacke , Jurgen and Preston ,Peter(eds.), **Contemporary China: The Dynamics of Change at the Start of the New Millennium**, (New York :Routledge , 2013)

37. Hagopian ,Patrick, **The Vietnam War in American Memory: Veterans, Memorials, and the Politics of Healing**, (Library of congress Cataloging in Publication Data , 2009) .
38. Harnisch, Sebastian and Maull, Hanns (eds.),**Germany as a Civilian Power?: The Foreign Policy of the Berlin Republic**, (Manchester University Press,2001).
39. Hollis, Martis and Smith, Steve, **Explaining and Understanding International Relations**, (Oxford : Clarendon Press, 1990).
40. Holsti , Kalevi, **International politics: A Framework For Analysis**, 2ed edition (New Jersey : Prentice Hall. Inc. Englewood chiffs, 1972).
41. Hong, Fan and Zhouxiang ,Lu, **The Politicisation of Sport in Modern China: Communists and Champions**,(New York , Routledge :2013)
42. Hopf, Ted (ed.) , **Understanding of Russia Foreign Policy**, (Pensylvania : Pensylvania State University 1999)
43. Hopf, Ted, **Social Construction of International Politics: Identities & Foreign Policies, Moscow, 1955 and 1999**,(London: Cornell University Press , 2002).
44. Hudson ,Valerie, **Foreign Policy Analysis : Classic and Contemporary Theory** , (Lanham:Rowman & Littlefield, 2007),
45. Hundson, Valerie, **Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory** ,(Plymouth : Rowman & Littlefield Publishing Group .Inc , 2007).
46. Hyde-Price , Adrian, **Germany and European Order: Enlarging NATO and the EU**,(Manchester University Press,2000).
47. Ian Jeffries , **The New Russia: A Handbook of Economic and Political Developments** , (New York , Routledge Taylor and Francis Group 2002), p.50
48. Ikenberry, John and Mastanduno, Michael (eds.), **International Relations Theory and the Asia-Pacific**, (New York: Columbia University Press ; 2003)
49. Ilya Prizel , **National Identity and Foreign Policy: Nationalism and Leadership in Poland ,Russia and Ukraine** , 1st ed. (Cambridge University Press ,1998).
50. Jackson , Patrick Thaddeus,**The Conduct of Inquiry in International Relations: Philosophy of Science and Its**

- Implications for the Study of World Politics** , (New York : Routledge , 2nd edition 2016)
51. Jackson, Robert and Sorensen, Georg, **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**, 5th edition, (Oxford University Press, 2013).
 52. Jervis ,Robert, **Perception and Misperception in International Politics** , (Princeton University Press Princeton, New Jersey , 1976)
 53. John ,Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics**, (New York: W W Norton & Company, 2001).
 54. Jones, Bruce and Others (eds.), **Shaping the Emerging World: India and the Multilateral Order** (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2013)
 55. JS Bajwa, Lt Gen, **China: Threat or Challenge?** , (Lancer Publishers LLC, 2017).
 56. Katzenstein , Peter, (ed.) ,**The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics**, (New York :Columbia University Press ,1996).
 57. Katzenstein Peter (ed.) , **Tamed Power ; Germany in Europe** , (London ; Cornell University press , 1997).
 - 58.Keohane, Robert, **Neorealism and its Critics**, (New York : Columbia University Press,1986).
 - 59.Kissinger ,Henry, **Diplomacy**, (New York: Simon and Schuster: 1994)
 60. Klotz, Audie, **Norms in International Relations: The Struggle Against Apartheid** , (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1996).
 61. Lai, Hongyi and Lu, Yiyi (eds.), **China's Soft Power and International Relations**,(New-York :Routledge, 2012).
 62. Lapid, Yosef and Kratochwil, Friedrich, (eds.) , **The Return of Culture and Identity in IR Theory**, (Boulder: Lynne Rienner , 1996).
 63. Laver, Michael and Shepsle, Kenneth (eds.) ,**Cabinet Ministers and Parliamentary Government**, (Cambridge University Press, 1994).
 64. Lenthal ,Howard, **Foreign Policy Analysis**, (Colombus , Oh : Merrill Publishing , 1974).
 65. Li ,Rex, **A Rising China and Security in East Asia Identity Construction and Security Discourse** , (London ; Routledge, 2009).
 66. Linklater, Andrew and others (eds), **Theories of International Relations** , (New York Palgrave Macmillan , Fifth editon , 2013)

67. Little, Richard, **The Balance of Power in International Relations: Metaphors, Myths and Models**, (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).
68. Mankoff, Jeffrey, **Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics** , 2ed edition , (New York ; Rowman & Littlefield, 2012)
69. March, Johan, and Olsen, John , **Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics** , (New York, Free Press, 1989).
70. Marsh, David, **Germany and Europe: The Crisis of Unity**, (London: Mandarin, 1995.),
71. Martens, Stephan, **La France, l'Allemagne et la Seconde Guerre Mondiale : Quelles Mémoires ?** , (Bordeaux: Presse Universitaire de Bordeaux, 2007).
72. McGowan Patrick(ed.) , **Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies** , (Beverly Hills: Sage Publications, 1973).
73. Meiers ,Franz-Josef, **Germany's Role in the Euro Crisis: Berlin's Quest for a More Perfect Monetary Union**,(Switzerland : Springer International Publishing , 2015) ,
74. Meyer , Claude, **China or Japan: Which Will Lead Asia?** , Translated by Adrian Shaw , (London : Hurst and company, 2010).
75. Mintz, Alex and DeRouen , Karl, **Understanding Foreign Policy Decision Making**, (New York: Cambridge University Press, 2009)
76. Miskimmon, Alister,**Germany and the Common Foreign and Security Policy of the European Union : Between Europeanisation and National Adaptation**,(Alister Miskimmon, 2007).
77. Miskimmon, Alister, **Germany and EU Foreign Policy: Between Europeanization and National Adaptation**, (Palgrave Macmillan, 2007).
78. Moravcsik, Andrew, **The Choice for Europe: Social Purpose and State Power from Messina to Maastricht** , (Cornell University Press, 1998).
79. Neumann, Iver, **Uses of the Other: "The East" in European Identity Formation**",(Mansheter: Mansheter University Press).
80. Pearce, John and Others , **The Former Soviet Union in Transition** , (New York Armonk , 1993)

81. Phillips ,Ann, **Power and Influence After the Cold War: Germany in East-Central Europe** ,(Rowman & Littlefeild Publisher , Inc 2000).
82. Pisani-Ferry, Jean, **The Euro Crisis and Its Aftermath**, (New York : Oxford University Press 2011)
83. Reus-Smit, Christian and Snidal, Duncan, (eds) ,**The Oxford Handbook of International Relations**,(Oxford University Press, 2008).
84. Ross, Robert and Bekkevold, Jo Inge (eds.) , **China in the Era of Xi Jinping: Domestic and Foreign Policy Challenges**, (Washington , DC :Georgetown University Press) .
85. Sakwa, Richard, **Putin and the Oligarch: The Khodorkovsky-Yukos Affair** , (New York : I.b.tauris & co. ltd).
86. Searl, John, **The Construction of Social Reality** ,(New York: Free Press,1995).
87. Shambaugh ,David, **China Goes Global: The Partial Power** , (New York : Oxford University Press , 2013),
88. Smith, Steve and Others (eds.), **Foreign Policy: Theories, Actors, Cases**, 2nd edition (Oxford : Oxford University press , 2012).
89. Smith, Steve and Others (eds.), **International Theory: Positivism and Beyond** , (Cambridge :Cambridge University Press, 1996).
90. Steinm, Hans, **Communities of Complicity: Everyday Ethics in Rural China**,(New York:Berghahn Books, 2013)
91. Stivachtis, Yannis (ed.) , **The State of European Integration** , (New York: Ashgate published 2007).
92. Strak ,Hans, **La Politique Internationale de l'Allemagne: Une Puissance Malgré Elle**, (Presse Universitaires du Septentrion , 2011).
93. Tickner, Arlene and Wæver, Ole, **International Relations Scholarship Around the World** , (New York :Routledge , 2009)
94. Tonra, Ben and Christiansen ,Thomas (eds.), **Rethinking European Foreign Policy** ,(Manchester University Press , 2004).
95. Trenin ,Dmitriï, **The End of Eurasia: Russia on the Border Between Geopolitics and Globalization** , (Washington, D.C : Carnegie Endowment for International Peace , 2001)

96. Tsygankov ,Andrei, **Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity** , (London : Rowman and Littlefield , 4th edition , 2016)
97. Varol ,Tugce, **The Russian Foreign Energy Policy** , (European Scientific Institute, Publishing, Egaliteand Licensors, 2013)
98. Vasquez , John, **The Power of Power Politics : From Classical Realism to Neotraditionalism** ,(Cambridge: Cambridge University Press , 1998).
99. Volker, Rittberger, (ed.), **German Foreign Policy Since Unification: Theories and Case Studies**, (Manchester University Press, 2001).
100. Waltz, Kenneth , **Man, State and War ; A Theoretical Analysis** , (New York : Columbia University Press,1959).
101. Waltz, Kenneth, **Theory of International Politics**, 1st ed. (Addison: Wesley Publishing Company, 1979).
102. Wendt, Alexander, **Social Theory of International Politics**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).
103. Wight, Colin, **Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology**, (Cambridge University Press , 2006).
104. Zakaria , Fareed, **From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role**, (Princeton University Press,1992).

II. Periodicals.

1. Adler ,Emanuel, "Seizing the Middle Ground: Constructivism in World Politics", European Journal of International Relations, 3(3),(1997).
2. Alastair , Johnston, "Is China a Status Quo Power?", International Security, (27) (4), (Spring 2003).
3. Allison ,Graham, "Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis" , The American Political Science Review, (63)(3), (Sep., 1969),
4. Andriole , Stephen and Others, "A Framework for The Comparative Analysis of Foreign Policy Behavior" , International Studies Quarterly, 19(02) , (1975) .
5. Aras, Bulnet and Gorener, Aylin, "National Role Conceptions and Foreign Policy Orientation: the Ideational Bases of The Justice and Development Party's Foreign Policy Activism in the Middle East", Journal of Balkan and Near Eastern Studies ,12(1), (March 2010).
6. Banchoff, Thomas ,"German Identity and European Integration" , European Journal of International Relations ,5(3),(1999).

7. Batsaikhan , Uuriintuya and Dabrowski, Marek, “Central Asia Twenty-five Years after the Breakup of the USSR” , Russian Journal of Economics, 3 (2017).
8. Brooks, Stephen,“ Dueling Realisms”, International Organization 51(3)
9. Buzan, Barry and Segal, Gerald, “Rethinking East Asian Security “,Survival, 36,(2),(Summer 1994).
10. Checkel , Jeffrey, "The Constructivist Turn in International Relations Theory", World Politics, 50(2), (Jan., 1998).
11. Christensen ,Thomas and Snyder, Jack, “Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolar” , International Organization, 44 (2), (Spring, 1990).
12. Christiansen ,Thomas and Others, “The Social Construction of Europe”, Journal of European Public Policy, 6(4) Special Issue,1999.
13. Copeland , Dale, "Economic Interdependence and War: A Theory of Trade Expectations," International Security, 20(4) ,(Spring, 1996).
14. Diez ,Thomas, "Speaking 'Europe': The Politics of Integration Discourse”, Journal of European Public Policy, (6), (1999).
15. Elman ,Colin, “Horses for Courses: Why Nor Neorealist Theories of Foreign Policy?” , Security Studies ,6(1), (Autumn 1996).
16. Gilpin, Robert," No One Loves a Political Realist," , Security Studies, 5(3),(Spring1996).
17. Gunther, Hellmann," Normatively Disarmed, But Self-Confident:German Foreign Policy 20 Years after Reunification” , Global Issue ,(3) ,(2011).
18. Hancock, Kathleen and Lobell, Steven, “Realism and the Changing of International System , Will China and Russia Change the Status Quo”, China and Eurasia Forum Quarterly, 8(4), (2010).
19. Hellman ,Gunther and Others, "Correspondence :Brother, Can You Spare a Paradigm ?(Or Was Anybody Ever a Realist?)", International Security, 25(1), (Summer 2000).
20. Hellmann, Gunther, " Normatively Disarmed, But Self-Confident :German foreign policy 20 years after reunification" Global Issue.
- 21.Hundson ,Valerie, “Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations” , Foreign Policy Analysis , 1 (1)(2005)

22. Ismailov, Murod, "In Search for the Russian National Identity: Do History Textbooks Hold the Answer?", Journal of Alternative Perspectives in the Social Sciences , 5 (2) ,(2013).
23. Kaczmarek , Marcin, "Domestic Power Relations and Russia's Foreign Policy" ,Journal of Post Soviet Democratization ,2014, 22(3).
24. Kangwang, Yuan, "Offensive Realism and the Rise of China", Issues & Studies , 40(1),(2004).
25. Katzenstein, Peter and Okawara ,Nobuo, "Japan, Asian-Pacific Security and the Case for Analytical Eclecticism", International Security, 26(3), (Winter 2001/02).
26. Layne, Christopher, "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise", International Security, 17(4), (Spring 1993).
27. Liu, Qianqian, " China's Rise and Regional Strategy: Power, Interdependence and Identity ", Journal of Cambridge Studies , 5,(476).
28. MacKay, Richard Price and Reus-Smit, Chris, " Dangerous Liaisons ? Critical International Theory and Constructivism", European Journal of International Relations , 4(3),(1998),p.259.
29. Markovits ,Andrei and Otto, Alexander, "German Labor and Europe 92" ,Comparative Politics, 24 ,(1992).
30. Mearsheimer ,John, "The gathering storm: China's Challenge to US Power in Asia", The Chinese Journal of International Politics, (3), 2010.
31. Mearsheimer, John," The False Promise of International Institution ", International Security, 15(1),(1990).
32. Mearsheimer, John, "Imperial by Design " , The National Interest, number 111 ,Jan.Feb.2011.
33. Mearsheimer, John, "Benign Hegemony", International Studies Review, (1), 3(2016)
34. Mearsheimer, John, "Why is Europe Peaceful Today ", European Political Science, 9(3), (2010).
35. Mearshiemer, John, " Realist replay " , International Security , 20(1), (Summer 1995).
36. Moravcsik , Andrew," Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics", International Organization, 51(4) ,(1997).
37. Moravcsik ,Andrew "Negotiating the Single European Act: National Interests and Conventional Statecraft in the European Community",International Organization 45(1),(1991).

38. Moravcsik ,Andrew,“Europe After the Crisis How to Sustain a Common Currency ”, Foreign Affairs ,91(3) ,(2012).
39. Risse ,Thomas and Others, “To Euro or Not to Euro? The EMU and Identity Politics in the European Union”, European Journal of International Relations, 5(2) ,1999.
40. Risse ,Thomas,” The Euro Between National and European Identity”, Journal of European Public Policy, 10 (4).
41. Risse, Thomas, "Let's Argue!": Communicative Action in World Politics”, International Organization. 54(1), (Winter, 2000).
42. Schroeder, Paul, "Historical Reality vs. Neo-Realist Theory” . International Security, 19(1) , 1994.
43. Sergunin, Alexander, “Discussions of International Relations in Post-Communism Russia”, Communist Post-Communist Studies, 2004(37).
44. Smith, Steve ,“ Theories of Foreign Policy: an Historical Over View” ,International Studies, 12(1), 1986.
45. Smith, Steve “The Discipline of International Relations: Still an American Social Science?”, British Journal of Politics and International Relations.2(3) (2000).
46. Tayfur, Fatih, “Main Approaches to the Study of Foreign Policy : a Review” , METU Studies in Development,21(1),(1994)
47. Tickner, Arlene , “Core, Periphery and (neo)imperialist International Relations” ,European Journal of International Relations,19(3) , 2013.
48. Walt ,Stephen, "Alliance Formation and the Balance of World Power", International Security, Vol. 9, No. 4 (Spring, 1985),
49. Walt ,Stephen, “International Relations :One World Many Theories” , Foreign Policy ,110(1998).
50. Walt, Stephen," The Progressive Power of Realism", American Political Science Review 91(4) , (December 1997).
51. Waltz ,Kenneth, "The Emerging Structure of International Politics", International Security, 18(2), (1993).
52. Waltz, Kenneth,"Structural Realism after the Cold War", International security,25 (1), (2000).
53. Wendt, Alexander, “Anarchy is What States Make of it: The Social Construction of Power Politics”, International Organization, 46 (2), (1992).
54. Wendt, Alexander, “Collective Identity Formation and The International State” , American Political Science Review ,88(1994).

55. Wendt, Alexander, "Constructing International Politics ", International Security ,20 (1) ,(1995).
56. Wexler Simon, "Integration Under Anarchy: Neorealism and the European Union", European Journal of International Relations, 12(3).
57. Xuetong, Yan, "The Rise of China and its Power Status" , Chinese Journal of International Politics, (1) 2006.
58. Zhang, Feng, "Confucian Foreign Policy Traditions in Chinese History ", The Chinese Journal of International Politics, (8)(2), 2015.

III. Working papers

1. Atanassova-Cornelis ,Elena, "The US-Japan Alliance and the Rise of China: Implications for the East Asian Security Order and the EU's Regional Role ", Paper for the International Conference "China, the European Union and the Restructuring of Global Governance , (Brussels, 6-7 May 2010).
2. Banchoff, Thomas, "Germany's European Policy: A Constructivist Perspective", Program for the Study of Germany and Europe, Working Paper, Series #8.
3. Baun ,Michael, "Germany and EU Enlargement into Eastern Europe." 5th Biennial ECSA Conference (1997).
4. Bernard-Reymond, Pierre et Yung ,Richard, « Rapport d'information Fait au nom de la commission des affaires européennes sur la gouvernance économique européenne », Sénat ,Session Ordinaire de 2010-2011. n 49.
5. Bienen, Derk and Others, "Societal Interests, Policy Networks and Foreign Policy: An Outline of Utilitarian-Liberal Foreign Policy Theory", Center for International Relations/ Peace and Conflict Studies, Institute for Political Science,1999, University of Tübingen.
6. Boekle ,Henning and Others, "Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory", Center for International Relations/Peace and Conflict Studies, Institute for Political Science, University of Tübingen.
7. Carroll ,William, " China in the Shanghai Cooperation Organization and ASEAN: Hegemony, Multi-Polar Balancer, or Peaceful Rise", Prepared for Presentation at 2009 Annual Meetings of the American Association of Chinese Studies. (Orlando, October 15-16, 2009),
8. Chen, Na, "Revival of Confucianism and Reconstruction of Chinese Identity" ,A paper for the Conference on "The Presence and Future of Humanity in the Cosmos: Why Society Needs Both the Sciences and the humanities, (Tokyo, March 18-23, 2015).

9. Collignon, Stefan, and Others, "European Sovereign Bailouts, Political Risk, and the consequences of Mrs. Merkel." Jacobs University Press. (2012).
10. Craig , Stephen, "Tamed Tiger or Restless Beast? German Foreign Policy in the Post-Unification Period", (Center for International Security and Cooperation Stanford University: 2012).
11. Dumbaugh ,Kerry and Martin, Michael, "Understanding China's Political System " , Congressional Research Service, 2009.
12. Hobson, John and J.C. Sharman "The Enduring Place of Hierarchy in World Politics: Tracing the Social Logics of Hierarchy and Political Change", European Journal of International Relations, 11(1) (2005).
13. Larrabee , Stephen and Karasik, Theodore, "Foreign and Security Policy Decision Making Under Yeltsin" RAND Corporation, 1997
14. Lawrence ,Susan, Martin, Michael, "Understanding China's Political System " , Congressional Research Service, 2013.
15. Oliker ,Olga and Others, "Russian Foreign Policy in Historical and Current Context", Rand Corporation, 2013.
16. Rainer, Baumann and Others , "Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy since Unification", *Abteilung Internationale Beziehungen/Friedens- und Konfliktforschung Institut für Politikwissenschaft, Tübingen, Germany*, Working Paper , Nr. 30a.
17. Reus-Smit, Chris, "The Constructivist Turn: Critical Theory After The Cold War", Working Paper No.1996/4 National Library of Australia , 1996 .
18. Russell , Martin," Russia's constitutional structure : Federal in form, unitary in function" , European Parliamentary Research Service
19. Salmore, Stephen and Others "The Effect of Size, Development, and Accountability on Foreign Policy" , Peace Research Society , papers , XIV , the anniversary conference , 1969.
20. Schmidt-Nagel, Bernd, " Barack Obama and the American Dream : Analysis of different speeches with special focus on the American Dream" , University of Cologne : Seminar paper, 2012,
21. Staples , John and Otto, Harold, "Russian Defence Spending: Trends and Consequences" , paper for International Security Research and Outreach Programme International Security Bureau , September 2000.
22. Volker, Rittberger. "Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories.", Tübingen

Arbeitspapiere zur Internationalen Politik und Friedensforschung.
A,no. 30 (2004).

Dissertation :

1. Abashina, Galina, "Impact of Political Culture on U.S Russian Relations in Beginning of The 21st Century" , Master Thesis (Brandeis University, The Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences; Department of Global Studies.
2. Beckner, Lauren Renee, "Decision-Making during National Security Crisis: The Case of the JFK Administration" , (Master Thesis , faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University , University of Virginia :2012)
3. Charlebois, Carl Ann Ruth, "An Application of Rosenau's Pre-theory to the Sino-Indian and Sino-Burmese Boundary Disputes" ,(M.A., Univ. of British Columbia, Vancouver Canada, 1969)
4. Koo, Bon Kwon, "A Critique of Wendt's Social Theory of International Politics " , Master thesis , (KDI School of Public Policy and Management,2006).
5. Tahir , Salman, " The Dynamics of Russian Foreign Policy The 2014 Crimean Crisis : Assessing the Empirical and Theoretical " , Master of Arts , (Budapest , central European university department of international relation and European studies,2015).

Web sites

1. Abdrisaev, Baktybek, "The Russification of Kyrgyzstan", (date of access 05.06.2018).
<https://foreignpolicy.com/2009/04/09/the-russification-of-kyrgyzsta>
2. Alderman ,Liz and Craig, Susanne "Europe's Banks Found Safety of Bonds a Costly Illusion", (accessed on 17.01.2015)
http://www.nytimes.com/2011/11/11/business/global/sovereign-debt-turns-sour-in-euro-zone.html?pagewanted=all&_r=0
3. Anderlini ,Jamil, "China calls for new reserve currency " , Financial Times , (date of access 14.05.2017)
<https://www.ft.com/content/7851925a-17a2-11de-8c9d-0000779fd2ac?mhq5j=e1>
4. Applying the rules of the stability and growth pact", (accessed on 12.11.2016).
http://ec.europa.eu/economy_finance/economic_governance/sgp/index_en.htm
5. Armed Clash in the South China Sea, Council Foreign on Relation, (date of access 12.03.2017)
<https://www.cfr.org/report/armed-clash-south-china-sea>

6. Backaler , Joel, "Why Do Chinese Companies Want To Go West?", Forbes , (date of access 29.06.2017)
<https://www.forbes.com/sites/joelbackaler/2013/12/11/why-do-chinese-companies-want-to-go-west/>
7. "BASIC LAW for the Federal Republic of Germany" (visited on 8-7-2015)
<http://www.constitution.org/cons/germany.txt>
8. BBC Media Center , "Sharp drop in world views of US, UK: Global poll for BBC World Service" (date of access 01.02.2018)
<http://www.bbc.co.uk/mediacentre/latestnews/2017/globescan-poll-world-views-world-service>
9. BBC Monitoring, "Russian Election: Big Victory for Putin-backed Party United Russia" , (date of access 02.02.2018).
<http://www.bbc.com/news/world-europe-37403242>
10. Bevan ,Matt, "Why China is building a new Silk Road" , ABC.(date of access 12.06.2017)
<http://www.abc.net.au/radionational/programs/breakfast/why-china-is-building-a-new-silk-road/7864498>
11. Bougon, François, « Ce qui s'est vraiment passé à Tiananmen » , Le Monde , (date d'accès 15.02.2016)
http://www.lemonde.fr/asia-pacifique/article/2014/06/04/ce-qui-s-est-vraiment-passe-a-tiananmen_4432014_3216.html#Dk0wBTQj1Amiib7X.99
12. Browne, Ryan and Westcott, Ben, "China 'likely' training pilots to target US, Pentagon report says " , CNN , (date of access 27.08.2018)
<https://edition.cnn.com/2018/08/16/politics/china-military-mission-targeting-us/index.html>
13. Bush ,George," Remarks to the American Legislative Exchange Council" , (visited on 16-02-2015)
<http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=19351>
14. Cheng, Joseph Yu-Shek and Zhang, Franklin Wankun, "Chinese Foreign Relation. Strategies Under Mao and Deng: A Systematic and Comparative Analysis" , (date of access , 15.03.2017).
http://journals.upd.edu.ph/index.php/kasarinlan/article/viewFile/1415/pdf_59
15. China Labour Bulletin , "Strikes Map" , (date of access 15.08.2018)
<https://maps.clb.org.hk/strikes/en>
16. China Labour Bulletin , "Strikes and protests by China's workers soar to record heights in 2015", (date of access 15.08.2018).

<https://www.clb.org.hk/en/content/strikes-and-protests-china%E2%80%99s-workers-soar-record-heights-2015>

17. CIA, "Economic Survey of Russia,1992", (accessed on 22/1/2018).

https://www.cia.gov/library/readingroom/docs/DOC_0000292328.pdf

18. Clinton, Hillary, "America's Pacific Century", *Foreign Policy* , (date of access 12.12.2016)

<http://foreignpolicy.com/2011/10/11/americas-pacific-century/>

19. Cooper, Robert," The Post-Modern State and the World Order",p.7.(available at 22.10.2015).

www.demos.co.uk/files/postmodernstate.pdf

20. Cordesman, Anthony, Estimates of Chinese Military Spending , (date of access 15.05.2018).

https://csisprod.s3.amazonaws.com/s3fspublic/publication/160928_AHC_Estimates_Chinese_Military_Spending.pdf

21. Delaume ,Coralie, « Pourquoi l'euro est l'instrument de la domination allemande » , accessed on 14.07.2016

<http://www.lefigaro.fr/vox/monde/2015/07/17/31002-20150717ARTFIG00121-pour-que-l-allemande-sort-de-l-euro.php>

22. Discours de Vladimir Poutine prononcé le 10 février à la Conférence de Munich sur la sécurité (texte intégral) », *Alter Info*, (date of access 19.03.2018).

https://www.alterinfo.net/Discours-de-Vladimir-Poutine-prononce-le-10-fevrier-a-la-Conference-de-Munich-sur-la-securite-texte-integral_a6513.html

23. Donkersloot, Erik,, " Hybrid threats from the East: The Gerasimov doctrine and intelligence challenges for NATO , *Militairespectator*", (accessed on 07.07.2017).

<https://www.militairespectator.nl/thema/strategie/artikel/hybrid-threats-east>

24. Donnan, Shawn, "China loses its top voice at the World Bank", *Financial Times* , (date of access 17.06.2017)

<https://www.ft.com/content/1a3457a0-889a-11e5-90de-f44762bf9896?mhq5j=e1>

25. Douglass-Jaimes, David, "AD Classics: New German Parliament, Reichstag / Foster + Partners" , (date of access 14.03.2015)

<http://www.archdaily.com/775601/ad-classics-new-german-parliament-reichstag-foster-plus-partner>

26. Dribbusch ,Heiner and Birke, Peter, "Trade Unions in Germany: Organisation, Environment, Challenges", accessed on 13-07-2015.

<http://library.fes.de/pdf-files/id-moe/09113-20120828.pdf>

27. Dribbusch, Heiner, "Les Syndicats en Allemagne : Organisation, Contexte, Enjeux", accessed 14-07-2016.
http://www.fesparis.org/tl_files/fesparis/pdf/publication/Heiner%20Dribbusch.pdf
28. Eckholm, Erik, "Xiaogang Journal; Village of Small Farmers Marks Own Great Leap" , The New York Times , (date of access 18.03.2017).
<http://www.nytimes.com/1998/09/19/world/xiaogang-journal-village-of-small-farmers-marks-own-great-leap.html>
29. EDA, "An Initial Long Term Vision for European Defense Capability and Capacity Needs", 2006, p. 13. Accessed on: 27.12.2015.
www.operationspaix.net/An-initial-long-term-vision-for
30. Eleanor olph , "Voters Choose Old Name Over New: Leningrad May Become St. Petesburg", Washington Post , (date of access on 26.02.2018)
<https://wapo.st/2Cio5OP>
31. Engelen, Klaus "Death of the (German) Euro." The Magazine of International Economy Policy. (accessed on 17.01.2015)
http://www.international-economy.com/TIE_Sp10_Engelen.pdf
32. EU-governance to combat the economic and financial crisis"(accessed on 20.01.2014)
http://www.rekenkamer.nl/english/Publications/Topics/EU_governance_to_combat_the_economic_and_financial_crisis/Financial_stability_instruments/Financial_instruments/Greek_loan_facility
33. Fabbri, Claudia , "The constructivist promise and Regional integration : An Answer to old and new puzzles : The south American case"(available at 04.11.2015)
<http://www2.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/research/workingpapers/2005/wp18205.pdf>
34. Facts about Germany", accessed on 06-07-2015
<http://www.tatsachen-ueber-deutschland.de/en/political-system.html>
35. Federation Council of the Federal Assembly of the Russian Federation" , (date of access on 27.02.2018)
<http://www.council.gov.ru/en/structure/council/>
36. Fish, Isaac Stone, "Col. Liu and Dr. Pillsbury Have a Dream: The Inevitable Showdown Between China and America" , Foreign Policy , (date of access 15.06.2017)

<https://foreignpolicy.com/2015/06/04/col-liu-and-dr-pillsbury-have-a-dream-the-inevitable-clash-between-china-and-america/>

37. Forbis, "Godfather of the Kremlin?" (accessed on 05.03.2018)

<https://www.forbes.com/forbes/1996/1230/5815090a.html#6f6423267562>

38. Foster, Peter, "Angela Merkel 'to oust Jean-Claude Juncker' as Europe splits deepen over Brexit response", The Telegraph, (accessed on 12.09.2016)

<https://www.telegraph.co.uk/news/2016/07/03/angela-merkel-to-oust-jean-claude-juncker-as-europe-splits-deepe/>

39. Foy, Henry, 'We need to talk about Igor': the rise of Russia's most powerful oligarch, financial Times, (date of access 16.02.2018).

<https://www.ft.com/content/dc7d48f8-1c13-11e8-aaca-4574d7dabfb6>

40. Gamp, Joe, "Russia war Warning: 300,000 Troops to Take Part in Huge 'Vostok 2018' Exercise", Express, (date of access 15.08.2018).

<https://www.express.co.uk/news/world/1009385/Russia-news-war-warning-military-exercise-vostok-2018-air-force-moscow-sergey-shoygu>

41. German GDP Beats Expectations in Q4 2013, accessed on 05.02.2015

<https://tradingeconomics.com/articles/02142014083542.htm>

42. Gottlieb Fichte, Johann, "Address to the German Nation (1806)", (accessed on 31.01.2016).

<http://www.historyman.co.uk/unification/Fichte.html>

43. How China Is Ruled", BBC World News, (accessed on 19-08-2017)

http://news.bbc.co.uk/2/shared/spl/hi/in_depth/china_politics/government/html/4.stm

44. Hsu, Sara, "How China's Asian Infrastructure Investment Bank Fared Its First Year", Forbes, (date of access 01.06.2017).

<https://bit.ly/2wDQQiV>

45. Innere Führung Leadership and Civic Education, and the Citizen in Uniform", accessed 27-12-2015.

<https://bit.ly/2LPt3S>

46. Kaufman, Alison "The "Century of Humiliation" and China's National Narratives", Testimony before the U.S.-China Economic and Security Review Commission Hearing on "China's Narratives Regarding National Security Policy, (date of access, 05.02.2017)

<https://www.uscc.gov/sites/default/files/3.10.11Kaufman.pdf>

47. La déclaration Schuman du 9 mai 1950», (la date d'accès 15.03.2016).

https://europa.eu/european-union/about-eu/symbols/europe-day/schuman-declaration_fr

48. Leigh , Phillip "Battle over treaty change divides Europe ahead of summit Institutional Affairs"(accessed on 05.01.2015)

<http://euobserver.com/institutional/31148>

49. Li ,Cheng, "China's Midterm Jockeying: Gearing Up for 2012" (Part 4: Top Leaders of Major State-Owned Enterprises)," , Brookings Institution .

<http://media.hoover.org/sites/default/files/documents/CLM34CL.pdf>

Lisbeth Aggestam , "Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy" , ARENA Working Papers WP 99/8 ,(visited on 20/10/2015)

https://www.sv.uio.no/arena/english/research/publications/arena-publications/workingpapers/working-papers1999/99_08.xml

50. Marie Jégo , La Russie de Vladimir Poutine : les "organes" au pouvoir, (date d'accès , 13.02.2016).

https://www.lemonde.fr/europe/article/2007/01/04/la-russie-de-vladimir-poutine-les-organes-au-pouvoir_852007_3214.html

51. Mearsheimer, John, "Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin", (accessed on 12.05.2018).

<https://www.foreignaffairs.com/articles/russia-fsu/2014-08-18/why-ukraine-crisis-west-s-fault>

52. Miller, Alice, "Is China's president the new Deng Xiaoping?", The Economist , (date of access 01.07.2017)

<https://www.economist.com/news/china/21717971-or-he-more-mao-chinas-president-new-deng-xiaoping>

53. Misra, Ankit," To Counter China's Belt and Road Project, US Plans New Silk Road initiative with India as Major Player", India Today , (date of access 19.06.2017)

<http://indiatoday.intoday.in/story/us-revives-two-infra-projects-in-asia-to-counter-chinas-obor/1/961631.html>

54. Moore, Malcolm, " Xi Jinping calls for a 'Chinese Dream'" , The Telegraph, (date of access 07.06.2017)

<http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/asia/china/9935609/Xi-Jinping-calls-for-a-Chinese-Dream.html>

55. Myers , Lee Steven, "With Ships and Missiles, China Is Ready to Challenge U.S. Navy in Pacific", New York Times, (date of access 30.08.2018)

<https://www.nytimes.com/2018/08/29/world/asia/china-navy-aircraft-carrier-pacific.html>

56. National Security Reasons to Limit Imports of Steel and Aluminium – Cunning or Careless?”, (date of access 16.08.2018)
<https://www.tralac.org/discussions/article/11845-national-security-reasons-to-limit-imports-of-steel-and-aluminium-cunning-or-careless.html>
57. Nevett , Joshua, “Vldimir Putin Threatens NATO with 'Consequences' for Military Build-up Near Russia Border, Dailystar , (date of access 14.08.2018).
<https://www.dailystar.co.uk/news/world-news/717613/russia-news-vladimir-putin-warning-nato-military-donald-trump-ww3>
58. Office of the Secretary of Defense , "Military and Security Developments Involving the People’s Republic of China 2017”, Annual Report to Congress, (date of access 17.06.2017).
https://www.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/2017_China_Military_Power_Report.PDF?ver=2017-06-06-141328-770
59. Organizational status of the CPC” , People's Daily Online ,(date of access 10.02.2017)
<http://english.cpc.people.com.cn/206972/206981/8188126.html>
60. Osawa, Jun, “China’s ADIZ over the East China Sea: A “Great Wall in the Sky”? ”(date of access 01.07.2017)
<https://www.brookings.edu/opinions/chinas-adiz-over-the-east-china-sea-a-great-wall-in-the-sky/>
61. Pin, LÜ, Henry Kissinger’s On China , China Today , (date of access on 08.06.2017)
http://www.chinatoday.com.cn/english/books/2011-10/28/content_434376.htm
62. Postmodernism", Stanford Encyclopedia of Philosophy, (Date of access 14-02-2016)
<http://plato.stanford.edu/entries/postmodernism/>
63. Proud German?" The Economist (date of access 25.12.2016).
<http://www.economist.com/node/541844>
64. Qualified Majority voting. Accessed on: 17.12.2015.
<http://www.eurofound.europa.eu/areas/industrialrelations/dictionary/definitions/qualifiedmajorityvoting.htm>
65. Reisenbichler, Alexander and Morgan, Kimberly , “How Germany Won the Euro Crisis And Why Its Gains Could Be Fleeting”, Foreign Affairs, accessed on 05.02.2015.
<http://www.foreignaffairs.com/articles/139520/alexander-reisenbichler-and-kimberly-j-morgan/how-germany-won-the-euro-crisis?page=show>
66. Rouillot, Nicolas , "Qu’est-ce que la politique économique ?" (accessed on: 17.12.2015).

<http://science-economique.blogspot.com/2009/07/quest-ce-que-la-politique-economique.html>

67. Rubin, Alissa, "Far-Right Parties Form Coalition in European Parliament", New York Times, (date of access 25-12-2016).

<https://www.nytimes.com/2015/06/17/world/europe/far-right-parties-form-coalition-in-european-parliament.html>

68. Russian Military Personnel, Global Security, (date of access 20.04.2018)

<https://www.globalsecurity.org/military/world/russia/personnel.htm>

69. Samson, Adam, Rouble tumbles after Trump warning to Russia, (date of access 13.08.2018)

<https://www.ft.com/content/6744637e-3d78-11e8-b9f9-de94fa33a81e>

70. Security Council Structure" (date of access on 19.03.2018).

<http://en.kremlin.ru/structure/security-council/members>

71. Shlapak, David and Johnson, Michael, "Reinforcing Deterrence on NATO's Eastern Flank: Wargaming the Defense of the Baltics", RAND Corporation, 2016.

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1200/RR1253/RAND_RR1253.pdf

72. SIPRI, "Sources and methods", (date of access 12.06.2018).

<https://www.sipri.org/databases/milex/sources-and-methods#methods>

73. Sivitski, Arseni, "Zapad-2017": Belarus between its ally obligations & regional security commitments", (date of access 16.04.2018).

<http://csfps.by/en/posts/20171023>

74. Spiegel Staff, 'The Fourth Reich' What Some Europeans See When They Look at Germany, Der Spiegel, (date of access on 05.09.2016).

<http://www.spiegel.de/international/germany/german-power-in-the-age-of-the-euro-crisis-a-1024714.html>

75. Stone, Isaac, "Is China Still a 'Developing' Country? A look at Beijing's favorite rhetorical trick", Foreign Policy, (date of access 12.06.2017)

<http://foreignpolicy.com/2014/09/25/is-china-still-a-developing-country/>

76. Sven, Böll; and Others, "Euro Crisis Crucible: Rift Grows Between Germany's Bundesbank and ECB" Der Spiegel .(accessed on 20.01.2015).

<http://www.spiegel.de/international/germany/euro-crisis-crucible-rift-grows-between-germany-s-bundesbank-and-ecb-a-819255.html>

77. -The New Superpower", Newsweek, Jul. 8, 1990, acceded on: 2015-08-15.
<http://www.thedailybeast.com/newsweek/1990/07/09/a-new-germany.html>
78. The World Fact Book , "China", (date of access , 24.02.2017)
<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ch.html>
79. The World Factbook, Germany, accessed on 2015-07-14
<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/gm.html>
80. The world's 500 largest companies , Fortune , (date of access 13.02.2017) .
<http://fortune.com/global500/>
81. Tian, Nan and Others , "Trends In World Military Expenditure, 2016",The Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)
<https://www.sipri.org/sites/default/files/Trends-world-military-expenditure-2016.pdf>
82. Tim Callen , "Purchasing Power Parity: Weights Matter " , International Menetary Fund, (date of access 28.02.201)
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/ppp.htm>
83. Tomas Valasek , The EU's New Defense Pact: Marginal Gains , Carnegie Europe ,(date of access 16.08.2018)
<http://carnegieeurope.eu/strategieurope/74760>
84. Turning Your Eyes to China" ,Speech by Premier Wen Jiabao at Harvard University" (date of access 12.06.2017).
<http://www.fmprc.gov.cn/ce/ceun/eng/xw/t56090.htm>
85. Wealth of Gennady Timchenkol , Forbes ; (date of access 12.01.2018).
<https://www.forbes.com/profile/gennady-timchenko/>
86. Wealth of Oleg Deripaska , Forbes , (date of access 13.02.2018).
<https://www.forbes.com/profile/oleg-deripaska/>
87. What does Xi Jinping's China Dream mean?", BBC World News ,(date of access 15.06.2017)
<http://www.bbc.com/news/world-asia-china-22726375>
88. Where Are U.S and Russian Military Bases in The World” , Radio Free Europe , (date of access 26.03.2018)
<https://www.rferl.org/a/where-are-us-and-russian-military-bases-in-the-world/28890842.html>
89. Workman , Daniel,"China's Top Trading Partners", (date of access 16.06.2017)
<http://www.worldstopexports.com/chinas-top-import-partners/>

90. World Bank , “Population Total” , World Bank national accounts data, (date of access 05.04.2017).
<http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=CN>
91. World Bank, “World GDP”, World Bank national accounts data, (date of access 05.02.2017).
<http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>
92. World Inequality Report 2018 , World Inequality Report , (date of access 12.08.2018)
<https://wir2018.wid.world/files/download/wir2018-summary-english.pdf>

فهرس الجداول

- جدول رقم 01: يوضح أهم ما جاءت به المقاربات الجزئية في السياسة الخارجية28
- جدول رقم 02: يوضح أهم ما جاء به برنامج المقاربات الكلية في السياسة الخارجية 67
- جدول رقم 03: الناتج الوطني الإجمالي لألمانيا والمجموعة المرجعية.....72
- جدول رقم 04: صادرات ألمانيا والمجموعة المرجعية.....73
- جدول رقم 05: الإنفاق العسكري لألمانيا والمجموعة المرجعية.....74
- جدول رقم 06: الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا ومجموعتها المرجعية في الاتحاد الأوروبي..... 110
- جدول رقم 07: صادرات ألمانيا ومجموعتها المرجعية في الاتحاد الأوروبي.....111
- جدول رقم 08: الإنفاق العسكري لألمانيا والمجموعة المرجعية في الاتحاد الأوروبي.....111
- جدول رقم 09: يوضح طبيعة وحجم الواردات البريطانية من الاتحاد الأوروبي لعام 2018.....118
- جدول رقم 10: الناتج الوطني الإجمالي للصين والمجموعة المرجعية.....129
- جدول رقم 11: صادرات الصين والمجموعة المرجعية..... 129
- جدول رقم 12: الإنفاق العسكري للصين والمجموعة المرجعية.....132
- جدول رقم 13: يتضمن أهم النزاعات بين الصين وجيرانها.....135
- جدول رقم 14: الناتج المحلي الإجمالي للصين بالمقارنة مع المجموعة المرجعية.....172
- جدول رقم 15: صادرات الصين ومجموعتها المرجعية في آسيا الباسفيك.....173
- جدول رقم 16: الإنفاق العسكري للصين والمجموعة المرجعية.....174
- جدول رقم 17: الناتج الوطني الإجمالي لروسيا /الاتحاد السوفياتي والمجموعة المرجعية.....196
- جدول رقم 18: صادرات الاتحاد السوفياتي /روسيا والمجموعة المرجعية.....197
- جدول رقم 19: الإنفاق العسكري للاتحاد السوفياتي روسيا والمجموعة المرجعية.....199
- جدول رقم 20: يوضح يبرز التنويعات الهوياتية في روسيا 219
- جدول رقم 21: يوضح طبيعة الهوية الروسية في المرحلة الأولى من حكم يلتسن 228
- جدول رقم 22: الناتج الوطني الإجمالي لروسيا والمجموعة المرجعية..... 230
- جدول رقم 23: الصادرات لروسيا والمجموعة المرجعية 232
- جدول رقم 24: الإنفاق العسكري لروسيا والمجموعة المرجعية.....234
- جدول رقم 25: يوضح أهم الكلمات المتداولة في البيان الختامي لقمة وارسو 2017.....240

جدول 26: نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي للصين ومجموعتها المرجعية..... 259

فهرس الأشكال

الشكل رقم 01: يوضح مجالات اهتمام نظريات العلاقات الدولية ومقاربات تحليل السياسة الخارجية. 12

شكل رقم 02: تأثير توزيع الإمكانات في توازن النظام الدولي..... 35

الشكل رقم 03: يوضح الفرق في النظر لمصالح الدول بين النظرية الواقعية الجديدة والبرالية

النفعية..... 47

شكل رقم 04: يوضح عملية تشكيل الهوية..... 58

شكل رقم 5: يوضح تحول الأنا الألمانية من أنا عسكرية إلى أنا مدنية..... 98

شكل رقم 6: يوضح تماثلات الاتحاد الأوروبي لدى المواطنين الأوروبيين.....

105

شكل رقم 07: يوضح عضوية الصين الفعلية والمتوقعة في المنظمة الدولية..... 164

شكل رقم 08: تطور عضوية الصين في المنظمات الدولية من منظور مقارن..... 169

شكل رقم 09: يوضح نصيب إنفاق الدول الخمس عشر الأكثر إنفاقاً على التسليح من مجموع الإنفاق

العالمي..... 175

شكل رقم 10: يوضح عملية الرفع المعياري للولايات المتحدة والصين 191

شكل رقم 11: يوضح أهم الصادرات الروسية..... 231

شكل رقم 12: تطور الإنفاق العسكري، النفقات غير العسكرية، ومجمل المداخيل الحكومية..... 235

شكل رقم 13: يوضح نسبة الإنفاق العسكري الصيني بالمقارنة مع الخمسة عشر دولة الأكثر إنفاقاً من

الناحية العسكرية..... 261

شكل رقم 14: يوضح تطور حجم الفوارق الطبقة في روسيا ومجموعة من الدول..... 267

شكل رقم 15: يوضح الجمع الانتقائي التحليلي بين المقتربات الثلاث في السياسة الخارجية..... 286

شكل رقم 16: يوضح تطور التبادل التجاري بين دول آسيا الوسطى والصين وروسيا..... 289

فهرس الخرائط

- خريطة رقم 1: توضح انتشار اليمين المتطرف في أوروبا.....116
- خريطة رقم 2: توضح المسارات الرئيسية لعبور النفط الخام في بحر الصين الجنوبي.....134
- خريطة رقم 3: توضح مسار الحزام الواحد والطريق الواحد..... 180
- خريطة رقم 4: توضح دول القوقاز الشمالي ودول القوقاز الجنوبي.....194
- خريطة رقم 5: توضح دول آسيا الوسطى.....195
- خريطة رقم 6: توضح توزيع الاحتجاجات العمالية في الصين لسنة 2015.....262

فهرس المحتويات

1.....	مقدمة.....
10.....	الفصل الأول: المقاربات النظرية في السياسة الخارجية.....
10.....	المبحث الأول: تحديد مفهوم مقاربات السياسة الخارجية.....
11.....	المطلب الأول: الصورة الذاتية لمقاربات السياسة الخارجية كحقل معرفي.....
13	المطلب الثاني: تعريف السياسة الخارجية.....
16.....	المطلب الثالث: مقاربات السياسة الخارجية كبرامج بحثية.....
18.....	المبحث الثاني: المقاربات الجزئية في السياسة الخارجية.....
19	المطلب الأول: مقارنة صنع القرار في السياسة الخارجية.....
21.....	المطلب الثاني: المقاربات الإدراكية في تحليل السياسة الخارجية.....
22.....	الفرع الأول: صانع القرار الإدراك وسوء الإدراك.....
23.....	الفرع الثاني: التفكير الجمعي.....
24	المطلب الثالث: مقارنة السياسة الخارجية المقارنة.....
29.....	المبحث الثالث: المقاربات الكلية في السياسة الخارجية.....
30.....	المطلب الأول: المقاربة الواقعية الجديدة في تحليل السياسة الخارجية.....
31.....	الفرع الأول: من توزيع الإمكانيات في النظام الدولي إلى الموقع النسبي للدولة.....
35.....	الفرع الثاني: العقلانية الكلية كمحفز لسلوك الفاعل الواقعي.....
37.....	الفرع الثالث: الفاعل الواقعي بين البحث عن الاستقلالية والبحث عن النفوذ.....
42.....	المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية النفعية في السياسة الخارجية.....
44.....	الفرع الأول: التفضيلات كمتغير لتفسير سلوك الفاعل.....
48.....	الفرع الثاني: العقلانية الفردية وسلوك الفاعل النفعي.....
49.....	الفرع الثالث: تعظيم المنفعة كمحرك لسلوك الفاعل الليبرالي النفعي.....
49.....	المطلب الثالث: المقاربة البنائية في السياسة الخارجية.....
51.....	الفرع الأول: المعايير المجتمعية والدولية كمتغير تأسيسي لهوية ودور الدولة.....
53	الفرع الثاني: العقلانية الاجتماعية وسلوك الفاعل البنائي.....
54.....	الفرع الثالث: الهوية كمحفز لسلوك الفاعل.....

- 69..... الفصل الثاني: السياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي منذ نبي العملة الموحدة.....
- 70..... المبحث الأول: أزمة اليورو ومستقبل السياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي.....
- المطلب الأول: الواقعية الجديدة: تأثير أزمة اليورو ومستقبل السياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي.....
- 72.....
- 72..... الفرع الأول: الموقع النسبي لألمانيا بعد أزمة اليورو.....
- 76..... الفرع الثاني: التوقعات العامة للمقاربة الواقعية الجديدة حول مستقبل السياسة الخارجية الألمانية.....
- الفرع الثالث: التوقعات الواقعية الجديدة حول مستقبل السياسة الخارجية تجاه الاتحاد الأوروبي بعد أزمة اليورو.....
- 78.....
- 79..... المطلب الثاني: الليبرالية النفعية والشبكة السياسة المتعلقة بسياساتها تجاه الاتحاد الأوروبي.....
- 79..... الفرع الأول: فواعل الشبكة السياسة في السياسة الخارجية الألمانية.....
- الفرع الثاني: التوقعات العامة للبرالية النفعية حول مستقبل السياسة الخارجية الألمانية بعد أزمة اليورو.....
- 86.....
- الفرع الثالث: التوقعات العامة للبرالية النفعية حول السياسة النقدية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي.....
- 87.....
- 92..... المطلب الثالث: البنائية: تأثيرات أزمة اليورو على الهوية الألمانية.....
- 92..... الفرع الأول: الهوية الألمانية خلال مرحلة الحرب الباردة.....
- 94..... الفرع الثاني: الهوية الألمانية في فترة ما بعد الحرب الباردة.....
- 96..... الفرع الثالث: التوقعات العامة للمقاربة البنائية حول مستقبل السياسة الخارجية الألمانية.....
- الفرع الرابع: التوقعات البنائية حول مستقبل السياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي بعد أزمة اليورو.....
- 97.....
- المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للسياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي خلال أزمة اليورو.....
- 99.....
- 100..... المطلب الأول: التفسير الواقعي الجديد: ألمانيا والهيمنة الاقتصادية على أوروبا.....
- 102..... المطلب الثاني: التفسير الليبرالي النفعي: أزمة اليورو وتعظيم منفعة فواعل الشبكة السياسية.....
- 103..... المطلب الثالث: التفسير البنائي: اليورو كمحفز لأوروبا السياسة الخارجية الألمانية.....
- 106..... المبحث الثالث: أزمة البريكست ومستقبل السياسة الخارجية الألمانية تجاه الاتحاد الأوروبي.....

- المطلب الأول: السيناريو النيو واقعي: خروج بريطانيا والرجوع إلى المستقبل.....108
- الفرع الأول: ألمانيا الرجوع إلى النموذج البيسماركى113
- الفرع الثاني: ألمانيا الرجوع إلى نموذج اللا استقرار في أوروبا.....114
- المطلب الثاني: السيناريو الليبرالي النفعي: البريكست ومصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة.....117
- المطلب الثالث: السيناريو البنائي: البريكست واحتمالية توجه نحو الريح الرابع.....120
- الفصل الثالث: السياسة الخارجية الصينية تجاه آسا الباسيفيك منذ نهاية الحرب الباردة.....125**
- المبحث الأول: نهاية الحرب الباردة ومستقبل السياسة الخارجية الصينية.....127**
- المطلب الأول: الواقعية الجديدة وتحسن الموقع النسبي للصين.....127
- الفرع الأول: الموقع النسبي للصين بعد نهاية الحرب الباردة.....128
- الفرع الثاني: التوقعات العامة للمقاربة الواقعية الجديدة حول مستقبل السياسة الخارجية الصينية.....136
- الفرع الثالث: التوقعات الواقعية الجديدة حول السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسيفيك..138
- المطلب الثاني: الليبرالية النفعية ومصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة.....140
- الفرع الأول: فواعل الشبكة السياسة في السياسة الخارجية الصينية.....141
- الفرع الثاني: التوقعات العامة للبرالية النفعية حول مستقبل السياسة الخارجية الصينية.....148
- الفرع الثالث: توقعات الليبرالية النفعية حول مستقبل السياسة الصينية تجاه آسيا الباسيفيك....150
- المطلب الثالث: البنائية/نهاية الحرب الباردة ومؤشرات التحول الهوياتي في الصين.....151
- الفرع الأول: الهوية الصينية في فترة الحرب الباردة.....151
- الفرع الثاني: الهوية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.....155
- الفرع الثالث: التوقعات العامة للنظرية البنائية حول مستقبل السياسة الخارجية الصينية.....156
- الفرع الرابع: التوقعات البنائية حول السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسيفيك.....158
- المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للسياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا الباسيفيك.....159**
- المطلب الأول: التفسير الواقعي الجديد /الصين بين البحث عن النفوذ والبحث عن الاستقلالية..160
- المطلب الثاني: التفسير الليبرالي النفعي/المصالح الاقتصادية كمحرك للسياسة الخارجية الصينية.....162
- المطلب الثالث: التفسير البنائي /هوية ما بعد الحرب الباردة.....165

المبحث الثالث: نهاية قرن الذل والسيناريوهات التنظيرية حول مستقبل السياسة الخارجية الصينية	
تجاه آسيا الباسفيك.....	171
المطلب الأول: السيناريو النيو واقعي: الصين والسير نحو الهيمنة الإقليمية.....	172
المطلب الثاني: السيناريو الليبرالي النفعي: نهاية قرن الذل ومصالح الفواعل المجتمعية	
المهيمنة.....	181
المطلب الثالث: السيناريو البنائي: الصين والرجوع إلى المملكة الوسطى.....	183
الفصل الرابع: السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز منذ نهاية الحرب الباردة.	192
المبحث الأول: نهاية الحرب الباردة ومستقبل السياسة الخارجية الروسية.....	193
المطلب الأول: الواقعية الجديدة وتراجع الموقع النسبي لروسيا.....	193
الفرع الأول: الموقع النسبي لروسيا بعد نهاية الحرب الباردة.....	195
الفرع الثاني: التوقعات العامة للمقاربة الواقعية الجديدة حول مستقبل السياسة الخارجية	
الروسية.....	202
الفرع الثالث: التوقعات الواقعية الجديدة حول السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى	
والقوقاز.....	203
المطلب الثاني: الليبرالية النفعية ومصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة في روسيا.....	204
الفرع الأول: فواعل الشبكة السياسية في السياسة الخارجية الروسية.....	204
الفرع الثاني: التوقعات العامة للبرالية النفعية حول مستقبل السياسة الخارجية الروسية.....	211
الفرع الثالث: توقعات الليبرالية النفعية حول مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى	
والقوقاز.....	212
المطلب الثالث: البنائية/انهيار الاتحاد السوفياتي ومعضلة الهوية في روسيا.....	212
الفرع الأول: الهوية الروسية قبل تأسيس الاتحاد السوفياتي.....	213
الفرع الثاني: الهوية الروسية خلال مرحلة الاتحاد السوفياتي.....	215
الفرع الثالث: انهيار الاتحاد السوفياتي وإشكالية الهوية في روسيا.....	216
الفرع الرابع: التوقعات العامة للمقاربة البنائية حول مستقبل السياسة الخارجية الروسية.....	220
الفرع الخامس: توقعات المقاربة البنائية حول مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى	
والقوقاز.....	221

- المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للسياسة الخارجية الروسية تجاه القوقاز وآسيا الوسطى...222
- المطلب الأول: التفسير الواقعي الجديد /روسيا بين البحث عن الاستقلالية والبحث عن النفوذ..223
- المطلب الثاني: التفسير الليبرالي النفعي/المصالح الاقتصادية للفواعل المجتمعية المهيمنة.....225
- المطلب الثالث: التفسير البنائي /هوية روسيا ما بعد الحرب الباردة.....227
- المبحث الثالث: نهاية عقد الذل والسيناريوهات التنظيرية حول مستقبل السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز.....229
- المطلب الأول: السيناريو النيو واقعي: روسيا كدولة مهيمنة في آسيا الوسطى والقوقاز.....230
- المطلب الثاني: السيناريو الليبرالي النفعي: التحول في الفواعل المهيمنة على الشبكة السياسية....242
- المطلب الثالث: السيناريو البنائي: التوجه نحو روسنة دول آسيا الوسطى والقوقاز.....246
- الفصل الخامس: تقييم و آفاق المقاربات النظرية المفسرة للسياسات الخارجية لدراسات الحالة... 249
- المبحث الأول: تقييم المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية.....250
- المطلب الأول: مدى موثوقية الأطروحات المفسرة للسياسة الخارجية الألمانية.....250
- الفرع الأول: حدود التفسير الواقعي الجديد للحالة الألمانية.....250
- الفرع الثاني: حدود التفسير الليبرالي النفعي للحالة الألمانية.....253
- الفرع الثالث: حدود التفسير البنائي للحالة الألمانية.....255
- المطلب الثاني: مدى موثوقية الأطروحات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الصينية.....256
- الفرع الأول: حدود التفسير الواقعي للحالة الصينية.....257
- الفرع الثاني: حدود التفسير الليبرالي النفعي للحالة الصينية.....262
- الفرع الثالث: حدود التفسير البنائي للحالة الصينية.....263
- المطلب الثاني: مدى موثوقية الأطروحات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الروسية.....264
- الفرع الأول: حدود التفسير الواقعي للحالة الروسية.....264
- الفرع الثاني: حدود التفسير الليبرالي النفعي للحالة الروسية.....266
- الفرع الثالث: حدود التفسير البنائي للحالة الروسية.....267
- المبحث الثاني: نقد البناء النظري للمقاربات المفسرة للسياسة الخارجية.....269
- المطلب الأول: نقد البناء النظري للمقاربة الواقعية الجديدة في السياسة الخارجية.....269
- الفرع الأول: نقد البناء الابستمولوجي للمقاربة الواقعية الجديدة.....270

274.....	الفرع الثاني: نقد البناء الأنطولوجي للمقاربة الواقعية.....
274	الفرع الثالث: نقد البناء المنهجي للواقعية الجديدة.....
275	المطلب الثاني: نقد البناء النظري للمقاربة الليبرالية النفعية في السياسة الخارجية.....
275.....	الفرع الأول: نقد البناء الإبستمولوجي للمقاربة الليبرالية النفعية.....
277.....	الفرع الثاني: نقد البناء الأنطولوجي للمقاربة الليبرالية النفعية.....
277	الفرع الثالث: نقد البناء المنهجي للمقاربة الليبرالية النفعية.....
278	المطلب الثالث: نقد البناء النظري للمقاربة البنائية في السياسة الخارجية.....
278.....	الفرع الأول: نقد البناء الإبستمولوجي للمقاربة البنائية.....
282.....	الفرع الثاني: نقد البناء الأنطولوجي للمقاربة البنائية.....
282.....	الفرع الثالث: نقد البناء المنهجي للمقاربة البنائية.....
284	المبحث الثالث: نحو بناء مقارنة تحليلية انتقائية في السياسة الخارجية.....
284	المطلب الأول: نحو تركيب انتقائي لتفسير والتنبؤ بالسياسة الخارجية.....
284.....	الفرع الأول: نحو تركيب انتقائي لتفسير السياسة الخارجية الألمانية.....
286.....	الفرع الثاني: نحو تركيب انتقائي لتفسير السياسة الخارجية الصينية.....
288	الفرع الثالث: نحو تركيب انتقائي لتفسير السياسة الخارجية الروسية.....
289	المطلب الثاني: نحو تركيب انتقائي للتنبؤ بمستقبل السياسة الخارجية.....
289.....	الفرع الأول: نحو تركيب انتقائي للتنبؤ بمستقبل السياسة الخارجية الألمانية.....
292.....	الفرع الثاني: نحو تركيب انتقائي للتنبؤ بمستقبل السياسة الخارجية الصينية.....
296.....	الفرع الثاني: نحو تركيب انتقائي للتنبؤ بمستقبل السياسة الخارجية الروسية.....
	المطلب الثالث: ضرورة تجاوز مركزية الغرب/ الدولة في بناء المقاربة الانتقائية في السياسة الخارجية.....
299	الخاتمة.....
303.....	قائمة المراجع والمصادر.....
309.....	فهرس الجداول.....
342.....	فهرس الأشكال.....
343.....	فهرس الخرائط.....
344.....	